

فلسطين في عهد الانتداب البريطاني



الدكتور أحمد طربين

● ولد في دمشق عام ١٩٢٨.

● حصل على شهادة الدراسة الثانوية بتفوق فأوفد إلى الجامعة الأميركية، كما دُرّس في الجامعة السورية وفي معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة، حيث أعد عام ١٩٥٧ رسالة الماجستير. وفي عام ١٩٦٠ نال درجة الدكتوراه من جامعة عين شمس.

● عمل باحثاً ومحاضراً ثم مدرّساً في معهد الدراسات العربية ما بين ١٩٥٧ و ١٩٦٠، ثم عيّن مدرّساً في قسم التاريخ بكلية الآداب - جامعة دمشق عام ١٩٦١، وشغل كرسي التاريخ الحديث عام ١٩٧١ وتولّى رئاسة القسم لفترة. وقد أعيّر إلى جامعة الرياض وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الكويت، ودرّس في الجامعة الأردنية والجامعة اللبنانية، ودعي للمحاضرة في عدد من الجامعات الأمريكية عام ١٩٨٤. وشارك في عديد من المؤتمرات داخل الوطن العربي وخارجه. وهو حالياً أستاذ في قسم التاريخ في كلية الآداب بجامعة دمشق.

● نشرت بحوثه في المجلات المتخصصة، كما نشرت له دراسات في موضوعات الوحدة العربية، والتجزئة، والقضية الفلسطينية، وتاريخ لبنان، وسورية، وأقطار المشرق العربي في العصر العثماني وما بعده، والمؤرخين العرب في العصر الحديث (بالعربية)، والقومية العربية (بالإنكليزية).

فلسطين في عهد الانتداب البريطاني

الدكتور أحمد طرين

● ولد في دمشق عام ١٩٢٨.

● حصل على شهادة الدراسة الثانوية بتفوق فأوفد إلى الجامعة الأميركية، كما دَرَسَ في الجامعة السورية وفي معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة، حيث أعد عام ١٩٥٧ رسالة الماجستير. وفي عام ١٩٦٠ نال درجة الدكتوراه من جامعة عين شمس.

● عمل باحثاً ومحاضراً ثم مدرّساً في معهد الدراسات العربية ما بين ١٩٥٧ و ١٩٦٠، ثم عيّن مدرّساً في قسم التاريخ بكلية الآداب - جامعة دمشق عام ١٩٦١، وشغل كرسي التاريخ الحديث عام ١٩٧١ وتولّى رئاسة القسم لفترة. وقد أعيّر إلى جامعة الرياض وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الكويت، ودرّس في الجامعة الأردنية والجامعة اللبنانية، ودعي للمحاضرة في عدد من الجامعات الأمريكية عام ١٩٨٤. وشارك في عديد من المؤتمرات داخل الوطن العربي وخارجه. وهو حالياً أستاذ في قسم التاريخ في كلية الآداب بجامعة دمشق.

● نشرت بحوثه في المجلات المتخصصة، كما نشرت له دراسات في موضوعات الوحدة العربية، والتجزئة، والقضية الفلسطينية، وتاريخ لبنان، وسورية، وأقطار المشرق العربي في العصر العثماني وما بعده، والمؤرخين العرب في العصر الحديث (بالعربية)، والقومية العربية (بالإنكليزية).

المحتويات

٩٩٣	الفصل الأول – من الاحتلال (١٩١٨م) إلى بدء الانتداب (١٩٢٣م)
١٠١٧	الفصل الثاني – من بدء الانتداب (١٩٢٣م) إلى «الكتاب الأسود» (١٩٣١م)
١٠٣٠	الفصل الثالث – من «الكتاب الأسود» (١٩٣١م) إلى الثورة الكبرى
١٠٣٩	الفصل الرابع – الثورة الكبرى ومشروع التقسيم
١٠٤٧	الفصل الخامس – استمرار الثورة وصدور «الكتاب الأبيض» (١٩٣٩م)
١٠٥٨	الفصل السادس – خلال الحرب العالمية الثانية
١٠٦٦	الفصل السابع – من نهاية الحرب العالمية إلى مؤتمر لندن (مشروع موريسون)
١٠٧٥	الفصل الثامن – إحالة القضية إلى الأمم المتحدة (١٩٤٧م)
١٠٨٠	الفصل التاسع – قرار التقسيم
١٠٨٦	الفصل العاشر – من قرار التقسيم إلى النكبة (١٥ أيار/مايو ١٩٤٨م)
١٠٩٧	الفصل الحادي عشر – سياسة الانتداب الاقتصادية في خدمة الدولة اليهودية
	الفصل الثاني عشر – دور المؤسسات الصهيونية في تنظيم الاقتصاد اليهودي وتطويره، والتضييق على الاقتصاد والمجتمع العربيين
١١١٢	
١١١٦	الفصل الثالث عشر – الإدارة والحكم المحلي في فلسطين
١١٢٤	الفصل الرابع عشر – الأوضاع الاجتماعية في فلسطين
١١٤٦	الخاتمة
١١٥٤	الحواشي
١١٦٦	المراجع

الفصل الأول

من الاحتلال (١٩١٨م) إلى بدء الانتداب (١٩٢٣م)

بعد أن تمت (الصفقة) بين الحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني بإعلان تصريح بلفور Balfour Declaration (١٩١٧م)، كان لا بد للوفاق الانكلو-صهيوني من أن يحقق مضمونه عملياً على أرض فلسطين، منذ بداية الحكم العسكري البريطاني المباشر فيها ١٩١٨م، لإرساء الوطن القومي اليهودي الذي لم يكن يعني لدى الصهيونيين سوى الدولة اليهودية. وإلى أن تتم المصادقة دولياً على اقتسام الحلفاء للأقطار العربية التي كانت تابعة للدولة العثمانية (١٩٢٣) فتمه فرصة زمنية يحقق الوفاق إبانها أكبر كسب ممكن على طريق تهويد فلسطين.

التزمت الحكومة البريطانية بدعم المطامع الصهيونية في أرض فلسطين العربية ضد إرادة أصحابها الشرعيين وضد مصالحهم، وبدا ذلك وكأنه سياسة متعمدة لدى الحكومة البريطانية منذ أن حالت، في غضون الحرب العالمية الأولى، دون تسرب أية معلومات إلى العرب عن وعد بلفور وسياسة الوطن القومي اليهودي، لأنها تعرف مدى عدائهم للصهيونية وشدة حرصهم على عزوبة فلسطين ومستقبلها.

بعد أن تولى الجنرال اللنبي Allenby قيادة الحملة المصرية المتجهة نحو بلاد الشام (حزيران/يونيو ١٩١٧م) وكانت قوات الثورة العربية تشكل الجناح الأيمن فيها، زحف على بئر السبع وغزة ويافا، ثم دخل القدس في ١١ كانون الأول/ديسمبر، وبذلك وقع القسم الجنوبي من فلسطين جنوب خط يافا-القدس تحت الحكم العسكري البريطاني. أما القسم الشمالي الواقع شمالي هذا الخط، فلم تستطع الحملة المصرية احتلاله إلا في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩١٨م. وأعلن اللنبي في تشرين الأول/أكتوبر قيام «إدارة المنطقة الجنوبية من بلاد العدو المحتلة»، أي فلسطين.

تولى الجنرال غلبرت فوكنغهام كلايتون Gilbert Falkingham Clayton منصب مدير الإدارة العسكرية في فلسطين، وكان سابقاً يشغل منصب الضابط السياسي العام في

المكتب العربي بالقاهرة، فنظم الإدارة العسكرية وعين ضباطاً لإدارة المدن الرئيسية في القسم الجنوبي المحتل من فلسطين، لأن القسم الشمالي لم يتم استصفائه بعد، وتولى الكولونيل رونالد ستورز Ronald Storrs منصب حاكم القدس في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩١٧م. واستخدم عدداً قليلاً من أهالي البلاد في وظائف كتبة ومترجمين. وظل كلايتون في منصبه حتى ٥ نيسان/أبريل ١٩١٨م حين حلّ محله الجنرال موني Money حتى آب/أغسطس ١٩١٩م، وفي عهده بدأت تتضح حدود (فلسطين) منذ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨م، فامتدت من الحدود المصرية جنوباً، حتى خط الناقورة شمالاً، ونهر الأردن شرقاً. ثم خلفه الجنرال واطسون Watson حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩م. وأخيراً تنتهي الإدارة العسكرية مع نهاية فترة الجنرال بولز Bols الذي تولى الحكم ما بين كانون الثاني/يناير ١٩٢٠م وحزيران/يونيو من العام نفسه، ويبدأ الحكم المدني حين عُيّن السير هربرت صموئيل Herbert Samuel مندوباً سامياً لفلسطين منذ أول تموز/يوليو ١٩٢٠م.

نجحت بريطانيا بادية ذي بدء في مخادعة العرب الذين استقبلوا الجيوش البريطانية استقبالاً حاراً بوصفها محررة لا محتملة، وبعد وصول اللجنة الصهيونية إلى فلسطين أحس العرب بئذٍ الخطر، ووقفوا على الخطوط العريضة لوعده بلفور بصورة غير رسمية. وكان هدف اللجنة التي كانت الحكومة البريطانية توافقه لإرسالها إلى فلسطين «هو أن تنجز، ضمن الخضوع لسلطة الجنرال اللنبي، أية خطوات تستدعيها مقتضيات تنفيذ تصريح الحكومة بشأن إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وفي الوقت نفسه تهدئة شكوك العرب بشأن النوايا الحقيقية للصهيونية»^(١). وكانت اللجنة تمثل الجماعات اليهودية والصهيونية في دول الحلفاء باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية لأنها لم تدخل الحرب ضد الدولة العثمانية، وبرغم تعيين الأعضاء الروس في اللجنة فإنهم لم يتمكنوا من الالتحاق بها لأسباب سياسية.

البرنامج الصهيوني والشروع في تطبيقه عملياً، وذلك بمعونة السلطات البريطانية التي ينبغي اجتذابها للصهيونية وإقامة صرح المودة والصداقة معها^(٢).

وبينما عمدت السلطات العسكرية البريطانية إلى حظر نشر تصريح بلفور وما يتصل بسياسة الوطن القومي اليهودي في فلسطين طوال فترة الحكم العسكري، خشية ما يولده من ردود فعل عربية عنيفة تعكّر السلام والنظام في البلاد، نراها من ناحية أخرى لم ترعِ المبادئ والأصول المرعية في البلاد المحتلة إبان هذه الفترة الانتقالية من حيث الحفاظ على الأوضاع الراهنة فيها حتى يمين الوقت الذي فيه تنظر عصابة الأمم في مستقبل الحكم فيها. وقد اعترف الكولونيل رونالد ستورز حاكم القدس العسكري بذلك حين قال:

«إن الإدارة العسكرية أخّلت على نحو واضح بالوضع الراهن فيما يتعلق بالصهيونية... فقد صدر البيان الأول للجنرال اللنبي، وكذلك جميع بياناته باللغة العبرية إلى جانب اللغتين الإنكليزية والعربية، وطبعت الإيصالات الرسمية والبلدية بهذه اللغات أيضاً. وكان في جهاز موظفينا عدد من الموظفين والكتبة والمترجمين اليهود العاملين في مكاتبنا. ولقد وجه إلينا النقد من داخل فلسطين وخارجها على السواء لهذه الإخلالات الأساسية المقصودة بالأصول العسكرية لإدارة أراضي العدو المحتلة»^(٣).

لكن الصهيونيين كانوا يتطلّعون إلى أبعد من هذا بكثير، فلم يرضهم إلا تحويل فلسطين إلى دولة يهودية بأسرع ما يمكن، حتى ولو أدى ذلك إلى ضياع جهود الإدارة العسكرية البريطانية في تهدئة الخواطر العربية عموماً والفلسطينية خصوصاً، وإيجاد نوع من التفاهم العربي الصهيوني، وهي جهود، للإنصاف، لم تؤدّ إلى غرضها، إذ عجزت عن تبديد الشبهات والشكوك العربية في فلسطين والأقطار العربية المجاورة. ولقد حاول موظفو الإدارة البريطانية عبثاً خلق جو من الوفاق العربي الصهيوني قبل حضور اللجنة الصهيونية، لأن العرب عبروا عن مخاوفهم من أن تنتزع الصهيونية بلادهم وتفقدتهم حقوقهم ومكانتهم السياسية والاجتماعية.

ونفذ صبر اللجنة الصهيونية التي كانت متعجلة لتحقيق مقاصدها، فوقع بينها وبين الإدارة العسكرية شيء من الجفوة، وأدّى إلى بعض الاحتكاك بين سلطات لندن الواقعة تحت الضغوط الصهيونية المباشرة، وسلطات فلسطين ومصر التي كانت تتولى تنفيذ السياسات الصهيونية في وجه الاستياء العربي وضغوطه المتزايدة^(٤). وطلب وايزمن من الإدارة العسكرية في فلسطين أن توضح للعرب مدى تصريح بلفور ومؤداه على وجه

ترأس الدكتور حاييم وايزمن Chaim Weizmann اللجنة الصهيونية، كما رافقها الكاتب أورمسي - غور Ormsby-Gore ليقوم بمهام ضابط الارتباط بين الصهيونيين والسلطات العسكرية البريطانية في فلسطين. ويقر وايزمن بفضل السابغ في تذليل كثير من المضلات الصعبة في وجه الصهيونيين. وقد حظي وايزمن بمقابلة الملك جورج الخامس George V قبل رحيل اللجنة إلى فلسطين، وذلك بفضل المساعي الحثيثة التي تابعها مارك سايكس Mark Sykes وأرثر بلفور. وتشكيلة الصهيونيين والبريطانيين الذين تألفت منهم غالبية اللجنة تكشف عن الأهمية التي تعلقها الصهيونية على إرسال أبرز الصهيونيين البريطانيين لتدعيم

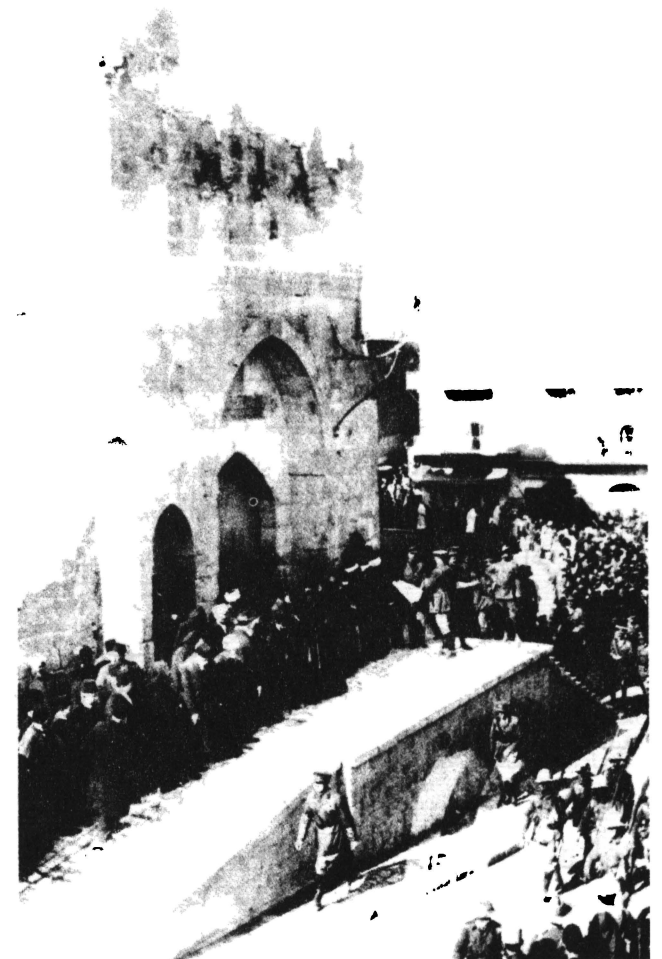


الجنرال اللنبي يدخل القدس

الدقة، وأن تبلغهم وجوب الانصياع لأحكامه. وأنحى ستورز، حاكم القدس، باللائمة على الصهيونيين للتوتر السائد في البلد. ووجه انتقاداً إلى اللجنة الصهيونية لامتناعها عن إصدار بيانات عامة تزيل مخاوف عرب فلسطين. كما وجه الجنرال كلايتون إلى سايكس مذكرة تحذيرية أكد فيها ضرورة التزام الحذر إذا أريد لسياسة بريطانيا الصهيونية أن تصل إلى نهاية ناجحة.

وقد بدا جلياً تحيز الإدارة العسكرية البريطانية واحتفالها بالصهيونية، عندما حل وايزمن ضيفاً على الجنرال اللنبي في مركز قيادته، وعندما منحت أعضاء اللجنة الصهيونية امتيازات خاصة تتيح لهم حرية التنقل، والإقامة، والتفصي، والتدخل الصريح في شؤون الإدارة العامة، وتهيئة سبل الهجرة اليهودية واستيطان الأراضي، وإدخال العبرية كلغة رسمية، وإنشاء قضاء يهودي...، في حين حظرت على العرب التجول والتنقل بحرية، ومنعتهم من إبداء رأيهم في إدارة بلادهم، وحالت دون وصول

وقد بدا جلياً تحيز الإدارة العسكرية البريطانية واحتفالها بالصهيونية، عندما حل وايزمن ضيفاً على الجنرال اللنبي في مركز قيادته، وعندما منحت أعضاء اللجنة الصهيونية امتيازات خاصة تتيح لهم حرية التنقل، والإقامة، والتفصي، والتدخل الصريح في شؤون الإدارة العامة، وتهيئة سبل الهجرة اليهودية واستيطان الأراضي، وإدخال العبرية كلغة رسمية، وإنشاء قضاء يهودي...، في حين حظرت على العرب التجول والتنقل بحرية، ومنعتهم من إبداء رأيهم في إدارة بلادهم، وحالت دون وصول



الجنرال اللنبي يعلن الحكم العرفي

وحين واجهت الإدارة العسكرية البريطانية ردود فعل عنيفة متزايدة، نتيجة اتباع سياسة موالية للصهيونية في فلسطين، طلبت تزويدها بصلاحيات تتيح لها حرية ومرونة أكثر في تنفيذ هذه السياسة. وفي الوقت نفسه مالت القيادة العسكرية البريطانية العليا إلى تشديد قبضتها على فلسطين، نظراً لأهميتها الاستراتيجية في الدفاع عن قناة السويس. وكان من رأي وزارة الحرب البريطانية أن لفلسطين ومصر أهمية متوازنة من الوجهة الاستراتيجية. وكتب نصير كبير للصهيونية من وزارة الحرب هولوبولد تشارلز موريس سنتت اميري Leopold Charles Maurice Stennet Amery، الذي أصبح وزيراً للمستعمرات في وقت لاحق، مذكرة لها مغزاها أكد فيها «أن فلسطين ومصر تسيران جنباً إلى جنب من الوجهة الاستراتيجية»^(٦). وخلص رؤساء الأركان في وزارة الحرب إلى النتائج التالية: «إن إقامة دولة يهودية حاضرة في فلسطين، على الرغم من أنها ستكون ضعيفة في ذاتها، هي من الناحية الاستراتيجية أمر مرغوب فيه بالنسبة لبريطانيا العظمى»^(٧). وهذا يوضح لنا لماذا أصرت بريطانيا على حرمان عرب فلسطين من حق تقرير المصير، ولم يكن بمقدور الوسائل السلمية العربية من عرائض وشكاوى أن تغير هذا الوضع.

وسارع الصهيونيون للعمل، فطلب بعض زعمائهم تهجير عرب فلسطين إلى سوريا لكي تنتقل أراضيهم إلى اليهود، ودعا وايزمن إلى حتمية استعمال العنف لتحويل فلسطين إلى دولة يهودية صهيونية، إذ كان يدرك تماماً أنه لا جدوى من إقناع العرب بالموافقة على البرنامج الصهيوني، وأنه لا بد من فشل الجهود الرامية إلى التوفيق بين مطالب العرب والصهيونيين، وإلا كان العرب كمن يحكم على نفسه بالموت. وتساءل وايزمن: «هل يطبق البريطانيون مبدأ تقرير المصير في فلسطين التي تبعد خمس ساعات عن مصر أم لا يطبقونه؟ إذا لم يطبقوه فلا بد من فرض البرنامج الصهيوني فرضاً... نعم أولاً، تلك هي المسألة»^(٨). وأيد أورمسبي - غور دعوة وايزمن لتخصيص الصهيونيين بالامتيازات، ومنحهم أراضي الدولة لتوطين ما بين ٤٠ - ٥٠ ألفاً من المهاجرين سنوياً. وكان غور تواقاً إلى تشجيع العناصر الأجنبية من أوروبية ويهودية على استعمار المنطقة العربية، على افتراض أن

في الأقضية التي لا يوجد فيها محاكم ابتدائية، وفي تشكيل هيئاتها القضائية. كما أدخلت تعديلات على القوانين العثمانية النافذة وقت الاحتلال، وأصدرت لائحة أصول محاكمات وقانوناً ينظم القضاء في منطقة بئر السبع، بشكل يختلف عما كان نافذاً في العهد العثماني. وعلاوة على ذلك فإن البعثة الصهيونية شكّلت محاكم دائمة للنظر في القضايا الحقوقية العادية، وقدمت الإدارة العسكرية شكوى ضد هذه المحاكم، ولكن الحكومة المركزية في لندن لم تكتثر بالشكوى^(١٢).

ومن ناحية الإدارة المالية، جاء في كتيب القانون العسكري أن «التشريعات المالية (السابقة) بأكملها تظل سارية المفعول، وإن كان المحتل يجمع الضرائب والعوائد والمكوس المستحقة للدولة، فهو بالتالي مكلف بالإتفاق على إدارة البلاد المحتلة بالقدر نفسه الذي كانت الحكومة الوطنية السابقة مكلفة به». ولكن الإدارة العسكرية لم تنقيد بهذه القاعدة حين أدخلت العملة المصرية وجعلتها العملة الرسمية، إلى جانب عملات الحلفاء والعملة العثمانية الذهبية والورقية. وقد اضطرت الإدارة على نحو متكرر إلى إعلان التعرفة الرسمية للعملات المتداولة، وبرغم عدم إقبال الأهالي على دفع الضرائب المستحقة عليهم، فقد سجل فائض في الميزانية يناهز ٥١ ألف جنيه مصري للعام ١٩١٨ - ١٩١٩ م، و ١١٦ ألف جنيه مصري للعام ١٩١٩ - ١٩٢٠ م.

وكان الظروف القاسية التي مرت بها البلاد أثناء الحرب العالمية الأولى لم تكن كافية: استنزاف موارد البلاد وهلاك الماشية، وقطع عدد كبير من أشجار الزيتون لأغراض الوقود لتسيير القطارات بشكل خاص بسبب انعدام الفحم الحجري، وإهمال بيارات (بساتين) البرتقال في يافا وشمالها نظراً لندرة الوقود اللازم لمضخات الماء، والافتقار إلى اليد العاملة ودواب الزراعة فأقدمت الإدارة العسكرية على إقفال المصرف الزراعي العثماني وفروعه الثلاثة عشر التي كان يعتمد عليها الفلاح للاقتراض بشروط سهلة وفائدة مخفضة، ولذلك عانى الفلاح من أزمة خانقة، وكان عليه أن يختار: إما أن يريح أرضه، أو يستدين من المرابي الجشع لدفع جزء من الضرائب المستحقة عليه، أو لتمويل الموسم الذي اقترب أوانه.

ومن ناحية قوى الأمن (البوليس والدرك)، لم تكن ظروف البلاد تتطلب إعداد قوة كبيرة للأمن وتنظيمها مادامت البلاد خاضعة للأحكام العسكرية. ومع ذلك فقد بلغ عدد أفراد قوة البوليس ١,١١٠ رجال من جميع الرتب. ولاحظت اللجنة

الإسلام هو الخطر الرئيسي، كما كان توافقاً إلى فكرة إقامة دويلات طائفية لتفتيت وحدة العرب وتشتيت قواهم أمام أوروبا والصهيونية^(١٣).

ويلاحظ أن الإدارة العسكرية لم تحافظ على أوضاع فلسطين قبل الحرب، ريثما يتم تقرير مصيرها السياسي، كما تقضي بذلك القواعد الدولية المعمول بها في إدارة المناطق المحتلة، هذه القواعد التي يضمنها كتيب القانون العسكري Manual of Military Law وهو النشرة الرسمية التي أصدرتها وزارة الحرب البريطانية ووزعتها على الضباط والجنود في الجيش البريطاني، ليهتدوا بها ويتصرفوا بموجبها، ولا سيما الفقرة ٣٥٤ من الفصل الرابع عشر التي تعلن أنه: «لم يعد من المسموح به بالنسبة له (أي بالنسبة للجيش الذي يحتل منطقة من مناطق العدو) أن يفرض إرادته كما يشاء، فيغيّر شكل الحكم القائم، ويعبث بالدستور والقوانين المحلية ويتجاهل حقوق السكان»^(١٤).

والإدارة العسكرية المحتلة التي وضعت نصب أعينها تهينة فلسطين بالتدرج لتصبح وطناً قومياً للصهيونيين، لم تبق على التقسيمات الإدارية العثمانية السابقة، بل أعادت تقسيم البلاد التي ضمت متصرفية القدس المستقلة وأجزاء من ولاية بيروت في العهد العثماني، إلى ثلاثة عشر لواء، على رأس كل لواء حاكم عسكري بريطاني، وجميعهم مرتبطون بالحاكم العسكري في القدس الذي كان بدوره مرتبطاً بالقيادة العامة للجيش البريطاني في القاهرة. ثم خفض عدد الألوية إلى عشرة عام ١٩١٩ م، وكان يساعد هؤلاء الحكام العسكريين العشرة ٥٩ ضابطاً معظمهم بريطانيون، تولوا إلى جانب قضايا الأمن مهام عدلية قضائية. صحيح أن الإدارة العسكرية أبت على معظم الدوائر من النظام الإداري العثماني السابق، واحتفظت بكثير من الموظفين والمستخدمين، غير أنها حرصت على المبالغة في محاباة الصهيونية، فكان من بين كبار الموظفين، وجميعهم بريطانيون، تسعة من اليهود، ولم يسند إلى أي من العرب المؤهلين مركز تنفيذي كبير، ومن عُيّن منهم في مناصب استشارية كان معظمهم من العرب الذين جاؤوا مع الجيش البريطاني من خارج فلسطين، مثل جبرائيل حداد، وهولباني الأصل من عبيه، عيّن مستشاراً للكولونيل رونالد ستورز حاكم القدس، وسواه^(١٥). لقد خالفت الإدارة العسكرية القوانين الدولية في إدارة بلاد العدو المحتلة في شؤون متعددة. فمن الناحية القضائية، عطّلت المحاكم في فلسطين حتى حزيران/يونيو ١٩١٨ م، ثم أعادت تنظيمها، وتدخلت في المحاكم الابتدائية، وفي المحاكم المخصصة التي أنشئت

«خلقت قسماً فعالاً جداً للمخابرات الصهيونية الذي لا تستطيع الإدارة أن تخفي عنه سراً صغيراً»، على حد قول اللجنة الملكية (١٩٣٧م) (١٣).

ومع توسع مجالات نشاطها، وسّعت اللجنة الصهيونية حجمها بالتدريج، فازداد عدد أعضائها من سبعة إلى مئة في ربيع ١٩٢٠م. وأدعت لنفسها امتيازات السلطة الحاكمة، وحاولت أن تتصرف كحكومة داخل الحكومة بفضل صلاتها برجال الدولة البريطانية في لندن. وقد وصف الحاكم الإداري العام الجنرال موني هذا الوضع الشاذ في نيسان/ابريل ١٩١٨م بقوله:

«إن جهازاً إدارياً كاملاً يعمل هنا، ودوائره في الواقع توازي إدارتي في العدد بالضبط، وهذه الإدارة داخل الإدارة تجعل من الحكم السليم أمراً مستحيلاً. واليهود يتطلعون إلى إدارتهم وليس إلى إدارتي، في حين أن المسلمين والمسيحيين لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً إلا أن يروا الامتيازات والحريات التي يتمتع بها اليهود والتي هم محرومون منها» (١٤).

بل إن اللجنة الصهيونية أجرت انتخابات لاختيار أعضاء (جمعية النواب) دون أن ترجع إلى الحاكم الإداري العام، وكان القصد من ذلك توحيد جميع اليهود في هذه الجمعية، ووضعهم تحت إشراف اللجنة. وقد تحقق لهم ذلك.

فضلاً عن أن اللجنة الصهيونية بحد ذاتها كانت مشكلة على غرار الوزارة، لتضم رؤساء الدوائر الذين كانوا بمثابة (وزراء) يتولون (وزاراتهم) لفترة معينة، ويتوزعون على مختلف الاختصاصات التي تهم الاستيطان والهجرة، مثل الدائرة السياسية والإغاثة والزراعة والشؤون الفنية والشؤون القانونية والإحصاء، والنشر والإعلان والتجارة والصناعة والهجرة والتعليم والمالية والقروض والدائرة العمالية. فضلاً عن أن اللجنة ضمت (متصرفين) للألوية، مثل لواء يافا وحيفا والجليل وصفد وطبريا، وأفراداً يتولون (التمثيل القنصلي) لدى السلطات البريطانية في القاهرة والاسكندرية وبورسعيد (١٥).

ولم تسكت اللجنة على ما افترضته (إخلاقاً) بسلطاتها المخولة لها، وكثيراً ما قدمت احتجاجات ضد إجراءات الإدارة العسكرية حين كانت تصطدم مع مخططاتها. من ذلك أن الإدارة أنشأت صندوقاً لمساعدة المزارعين والفلاحين من أهل البلاد بقروض تبلغ فائدتها ٥٪ أو ٦٪ لتعوضهم عن قروض المصرف الزراعي العثماني السابق بعد أن تنبّهت إلى ما يعانيه الفلاح. وصدر بالفعل عدد من القروض قبل أن تقرر اللجنة الصهيونية أن هذا الإجراء يلحق الضرر بمصلحة الوطن القومي. وادعت أن

الملكية (بيل Peel Commission) (١٩٣٧م) أن هذا العدد كبير نسبياً في زمن الإدارة العسكرية، إذ بلغت نفقاتها ١٧,٥ ٪ من الميزانية العامة لعام ١٩١٩ / ١٩٢٠م.

وفي مجال التعليم، ألغت الإدارة العسكرية مجلس المعارف في القدس الذي كان يرأسه موظف عربي، وحولته إلى (إدارة معارف) يرأسها موظف بريطاني. ويلاحظ أن نفقات المعارف لم تتجاوز نسبة ٦,٤ ٪ من الميزانية العامة لعام ١٩١٩ / ١٩٢٠م.

ولكن انتهاك القانون العسكري بلغ ذروته بعد أن تدخلت اللجنة الصهيونية بإصرار في شؤون الإدارة العسكرية التي اضطرت إلى تنفيذ المطالب الصهيونية.

إن ما حدث في فلسطين بعد قدوم اللجنة الصهيونية يعتبر أمراً لا يقبل التصديق: فهناك فئة من اليهود الصهيونيين «تنصح» الإدارة العسكرية في ما يخص إنشاء الوطن القومي، في بلد يتجاوز سكانه ٩٢ ٪ من غير اليهود. وكانت مطالب الصهيونيين تشير الامتعاظ والسخط لأنها غير معقولة وغير أخلاقية، وتتعارض تماماً مع أي نوع من أنواع الحقوق. وكان قبول السلطات المذهل بهذه المطالب، يشدد من صلابة المعارضة العربية للصهيونية. أما المطالب العربية فكانت مطالب طبيعية: فإن العرب لا يريدون أكثر من بلادهم وثقافتهم وحقوقهم، وهم لا يفهمون لماذا يفرض عليهم عنصر غريب وثقافة متنوعة منقولة من شتى أنحاء أوروبا وغيرها لغيرها في أرضهم، ولماذا لا يعير أي شخص منصف أذنأ صاغية إلى شكواهم، ولماذا لم تعمل هذه الشكاوى والاحتجاجات على كبح جماح الاستسلام الدائم للضغط الصهيوني، ولماذا ليس لدى العرب من الوسائل الدستورية ما يدفعون به هذه الظلامة عن أنفسهم وبلادهم؟

لقد طالب اليهود بإلحاح أن يضمن الانتداب - وكان قيد البحث - مشاركتهم في الإدارة العسكرية للبلاد، ورفضت السلطات المشاركة المباشرة لأنها تتعارض مع القوانين الدولية المعمول بها في إدارة بلاد العدو المحتلة، فضلاً عن أنه يتعذر عليها أن تتجاهل حقوق الغالبية الساحقة من السكان. وتشبّثت اللجنة بالمشاركة غير المباشرة، فطالبت بوجوب استشارتها في اختيار المرشحين للخدمة لدى الإدارة العسكرية، مثل سلك البوليس وسواه. ولم تكن اللجنة باختيار المرشحين، وإنما عمدت إلى «إكمال» رواتب الكتيبة الصهيونيين التي يتلقونها من الإدارة العسكرية، بدفع مبالغ لهم مقابل نقل المعلومات إليها، وبذلك

والحق أنه لا يُعرف كيف تقرر جعل العبرية لغة رسمية في فلسطين، ولكن، صحَّ حدس الحاكم الإداري العام: كان للبعثة طرقها وأساليبها. والزهو الذي استقبل به اليهود تحقيق ذلك، لا يوازيه سوى اشمئزاز العرب من فرض الأمر الواقع عليهم، ودهشتهم من تبني لغة ميتة لتكون وسيلة الاتصال مع الإدارة الحكومية، وإصرارهم على المقاومة التي لا تلتن ضد الوطن القومي. وحين أصدرت بلدية يافا قانوناً فرعياً يجعل اللغة العربية لغة إجبارية في لوحات الإعلان، وصادق عليه حاكم يافا العسكري، تدخلت اللجنة الصهيونية، فألغى القانون المذكور. كما شكوا الصهونيون من الحاكم الإداري العام موني لأنه أمر بطبع إيصالات الضرائب باللغتين الإنكليزية والعربية اللتين كان ملزماً باستعمالهما وفقاً للقانون العسكري^(١٩).

وسرعان ما كشفت أعمال اللجنة وتصرفاتها أن تشوّقها العاطفي لتأسيس وطن (روحي ثقافي) لليهود في فلسطين، كان يخفي وراءه هاجس تأسيس (الدولة اليهودية)، وقد اضطرت الإدارة العسكرية إلى أن تبلغ اللجنة الصهيونية بوجوب تقليص نشاطها السياسي، وإخفاء الوضع الممتاز الممنوح لها إلى ما بعد نهاية الحرب الدائرة ضد الأتراك آنذاك، وراحت تطبق المبدأين اللذين انطلقت منهما السياسة البريطانية تجاه العرب آنذاك وهما: تحقيق التقارب والتفاهم بين الحركة الصهيونية والحركة العربية، من ناحية، والتخفيف من حدة العداء العربي للصهيونية من ناحية ثانية. وقد تذرّعت الإدارة العسكرية لترويج أفكارها بالنسخة العربية التي أصدرتها سلطات الاحتلال تحت اسم جريدة فلسطين في اليوم التالي لوصول اللجنة الصهيونية إلى القدس، وكانت تضرب على وتر الادعاء بأن الحكومة البريطانية سمحت لليهود بالمجيء إلى فلسطين «ليس لاغتصاب الأرض وانتزاعها بل لإحياء ما كان باثراً واستغلال ما كان مهماً»، وتردّد نغمة صلة القربى المزعومة بين العرب واليهود: «إن اليهود ليسوا غرباء عن العرب بل هم متصلون بهم بصلة الدم لأن جميعهم من نسل إبراهيم الخليل»، ومؤكدة أن في فلسطين مجالاً متسعاً لليهود والعرب على حد سواء، وأن ثمة قفاراً واسعة يؤدّي اليهود تعميرها «كما فعلوا في مستعمرتي ريشون لتسيون (عيون قارة) ويتاح تكفا (ملبس) بجوار مدينة يافا»^(٢٠).

ونسج وايزمن وزملاؤه على هذا المنوال، ولم يترددوا أن يعلنوا على الملأ أنه لا موجب للتخوف من الحركة الصهيونية ذات الأغراض السلمية، والتي ستعاون مع (أبناء عمومتهما العرب) لإعادة الحياة للبلاد وإنعاشها، وأن الهجرة اليهودية لن ينجم عنها

إصدار القروض يجب أن يعهد به إلى مصرف (الانكلو-فلسطين) وهو مؤسسة تعطي القروض بفائدة مضاعفة، وتشترط تقديم ضمانات مناسبة. وفي بلد كفلسطين، يعتمد الحصول برمته على هطول المطر بكمية وتوقيت مناسبين، وهو أمر لا يمكن الوثوق به وتقديم ضمانات على أساسه، ولذا كان من المؤكد أن الفلاح الفقير لا يملك إلا أن يرهن أرضه، إذا اتفق أن كان لديه صك بملكية الأرض. ورأت الإدارة العسكرية أن هذا أكثر مما تستطيع الموافقة عليه، كما رأت اللجنة بأنها غير مستعدة للتهاون في (إشرافها غير المباشر)، وأرسلت الأوامر من الحكومة في لندن بوقف القروض، على الرغم من مذكرة الحاكم الإداري العام التي أوضح فيها أنه «ليس من العدل أن يطالب الصهونيون بوجوب ترك الفلاحين بلا حول ولا قوة فريسة للمرايين الذين سيكونون مصدرهم الوحيد لو لم تسارع الإدارة لمساعدتهم في الوقت المناسب».

وحين عاد وايزمن رئيس اللجنة الصهيونية إلى فلسطين، وجد أن موقف اللجنة غير منطقي، فأقنعها بإسقاط الموضوع^(٢١). ولم يتوقف نشاط اللجنة عند هذا الحد، فقد حصلت على ترخيص السلطات بتأليف لجنة صهيونية للأراضي للتأكد من موارد فلسطين. وقد أثار طواف اللجنة ونشاطها في البلاد هياجاً بين العرب الذين رأوا في ذلك دليلاً جديداً على النوايا الخفية التي تكنها الصهيونية لبلادهم، كما أن التسهيلات التي منحتها السلطات لليهود، وحصولهم على أذون السفر على السكك الحديدية واستيراد البضائع بواسطتها، قد أسهمت في كشف سياسة التمييز التي تتبعها بريطانيا لصالح الصهيونية^(٢٢).

وكان أوقع المطالب الصهيونية هو الاعتراف باللغة العبرية لغة رسمية في فلسطين، والبعثة الصهيونية كانت تعلم أن سلطات الاحتلال العسكري لا يمكنها أن تلبي هذا الطلب لتناقضه مع المهام الموكلة إليها بموجب القانون العسكري السالف الذكر^(٢٣)، وتعلم أيضاً أنه حتى لو افترض أن السلطات كانت مستعدة لتوصية السلطات العليا بمخالفة القانون العسكري، فإن نسبة اليهود العديدة تجعل التوصية سخيفة. ولكن البعثة الصهيونية كانت مضطرة إلى الضغط من أجل تحقيق مطلبها، والقصد أن تبرهن لليهود والصهونيين في العالم أن الصهيونية قد انتقلت من عالم الأحلام إلى عالم الواقع، وأن جعل العبرية لغة رسمية يعني أن بدايات الدولة العبرية قد تحققت فعلاً، وأن الخطوة النهائية للاستحواذ على فلسطين والقضاء على كل ما هو غير يهودي قد أضحت مسألة وقت.

سوى الرخاء والسعادة للعرب. أما ما يبلغ العرب من نوايا الصهيونية فهو محض افتراء يرمي إلى التفرقة بين الشعبين العربي واليهودي^(٢١).

وفي محاولة لتحقيق التقارب والتفاهم بين العرب والصهيونيين، عملت سلطات الاحتلال على تشجيع عقد لقاءات واجتماعات مشتركة بين الجانبين. وقد أكد ناطق بلسان العرب في اجتماع عقد في يافا بتاريخ ٨ أيار/مايو ١٩١٨م وخطب فيه وايزمن: «أن المسلمين والمسيحيين سيعاملون مواطنهم اليهود كما يعامل بعضهم بعضاً مادام اليهود يحترمون حقوق هاتين الديانتين مؤيدين بذلك الكلمات بالأفعال». وطلب أن يحضر ممثلو العرب جلسات المجلس أو الهيئة التي ستولى النظر في مشكلة فلسطين وحلها^(٢٢).

ولكن سرعان ما سقط برقع البراءة عن وجه الحركة الصهيونية حين هرع وايزمن للكتابة إلى بلفور ضد تطبيق النظام الديمقراطي في فلسطين لأنه «لا يأخذ بعين الاعتبار تفوق اليهود على العرب، أعني الفارق النوعي الجوهرى بين العرب واليهود». واقترح وايزمن في الكتاب نفسه إقامة جامعة عبرية، وتسليم حائط المبكى (جزء من الجدار الغربى للمسجد الأقصى) لليهود، واستحواذ اليهود على أراضي الدولة والأراضي البور في فلسطين. كما قدم مشروعاً إلى بلفور يرمي إلى تطوير المعارضة العربية الفلسطينية للصهيونية^(٢٣). واستجاب بلفور فاعترف برفض حكومته قبول مبدأ تقرير المصير للفلسطينيين لأنه «إذا استشير السكان الحاليون فإنهم دون شك سيصوتون ضد اليهود»^(٢٤).

وفي الوقت الذي كان وايزمن وصحبه يحاولون إبعاد المخاوف والشكوك من الحركة الصهيونية في فلسطين، شهد مقر وزارة الخارجية في لندن في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨م مقابلة بين وايزمن وبلفور، كشف فيها وايزمن عن مدى الطموح الصهيوني بقوله إنه:

«يريد مجتمعاً يضم ما بين أربعة إلى خمسة ملايين يهودي يقيمون في فلسطين. ومن هذا المجتمع يستطيع اليهود أن ينشروا في الشرق الأدنى إشعاعهم... ولكن ذلك يفترض أن يسبقه تطور حر غير مقيد للوطن القومي اليهودي في فلسطين لا مجرد مزيد من التسهيلات اللازمة للاستعمار»^(٢٥).

واستمر إنكار الحريات الديمقراطية والحقوق الدستورية، كما استمر الإخلال بالحالة الراهنة التي دعا القانون العسكري إلى وجوب التمسك بها في (بلاد العدو المحتلة). وقبيل وصول اللجنة

الصهيونية إلى فلسطين يوم ١٠ نيسان/أبريل ١٩١٨م، كان عرب فلسطين قد نظموا أنفسهم، مسلمين ومسيحيين، لمقاومة الأهداف الصهيونية ومنظماتها في بلادهم، ونجحوا في تشكيل الجمعيات الإسلامية المسيحية للوقوف في وجه المخططات الاستيطانية التي ستولى الإدارة العسكرية تنفيذها بالتعاون مع اللجنة الصهيونية. وكان يسيطر على هذه الجمعيات عموماً الوجهاء والتجار في مدن البلاد الرئيسية. وكانت الجمعيات خطوة أولى نحو التنظيم السياسي، وتوحيد الجهود العربية الرامية لمواجهة متطلبات المرحلة الخطيرة القادمة. وحين ترأس الجنرال بولز الإدارة العسكرية في مطلع عام ١٩٢٠م، وطلب منه العرب السماح لهم بعقد اجتماعات لهذا الغرض، سارعت اللجنة الصهيونية للاحتجاج بشدة ضد إعطاء العرب الحق نفسه الذي منح لها في عقد الاجتماعات العلنية. وفي ضوء العدد الضخم من الاجتماعات التي كان يعقدها الصهيونيون في كل البلاد، تجاهل بولز احتجاج الصهيونية، فعقد العرب اجتماعاتهم التي اتخذت طابع العداء الصريح لليهود الصهيونيين^(٢٦).

وبينما كان لقاء السياسات البريطانية والأهداف الصهيونية يتضح تدريجياً، أخذ العرب الفلسطينيون يتطلعون إلى إعادة توازن القوى من خلال توثيق تحالفهم مع الحركة العربية في دمشق. وفي النصف الثاني من شهر أيار/مايو ١٩١٨م تبنى الفلسطينيون (العلم العربي) و(النشيد القومي العربي) وهما علم الثورة العربية ونشيدها^(٢٧).

وعقدت اللجنة الصهيونية مؤتمراً في يافا في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨م بترخيص من الإدارة العسكرية، تقرر فيه أن تكون فلسطين (وطناً قومياً يهودياً)، وأن يكون (العلم الصهيوني) هو الشعار القومي لليهود، وأن تحل تسمية (أرض إسرائيل Eretz Israel) محل تسمية (فلسطين)^(٢٨).

وأكد تقرير للمخابرات البريطانية بحق، أن الخوف من الصهيونية «كان السبب الرئيسي الذي يدفع الشباب من العناصر المالية للوحدة العربية نحو العطف على الاتحاد مع سوريا العربية المستقلة. فبإضمام فلسطين إلى سوريا العربية يصبح في وسع شعب فلسطين، بمساعدة العرب الآخرين، أن يقاوموا بنجاح الهجرة الصهيونية». ولذا فإن عقد المؤتمر العربي الفلسطيني في القدس ما بين ٢٧ كانون الثاني/يناير - ١٠ شباط/فبراير ١٩١٩م كردّ على التحدي الصهيوني السافر الذي اتضح في مؤتمر يافا الصهيوني، تضمن هذا التوجه القومي. فقد دعي المؤتمر للنظر في عرض المطالب الفلسطينية بشأن تقرير المصير في مؤتمر السلام في

وجه العلم والحياة اليهوديين. والتاجر ينظر بتوجس إلى اليوم الذي أصبح من المحتم أن تدفع به المشاريع اليهودية، تساندها الأموال اليهودية وأساليب العمل العصرية إلى خارج السوق. والأفندي الصغير الذي كان مطعمه الأول على الدوام هو أن يظفر بوظيفة حكومية، يجد أمامه إدارة يسيطر فيها اليهودي الأعلى ثقافة والأحد ذكاء، الأمر الذي يقلل من فرصه وفرص طبقته للحصول على الوظيفة الرسمية الدائمة... هذه الطبقات التي أشرت إليها لن تترك فرصة تسنح دون أن تبت في صفوف الفلاحين شعوراً عدائياً نحو اليهود. وليس من العسير عليها أن تنفع السكان ذوي الانقياد السهل بأن الصهيونية ليست سوى لفظ آخر لمعنى السطو على أراضيهم وحتى على وسائل عيشهم»^(٣٠).

أما الجنرال موني الذي ضاق ذرعاً بعجرفة أفراد اللجنة الصهيونية وتدخلهم الوقع في الشؤون العامة، وعدم سماحهم باتخاذ أي قرار إلا بعد موافقتهم، وإصرارهم على أن يكون هدف الإدارة العسكرية الأوحده هو تحويل فلسطين إلى وطن يهودي، فإنه شعر بالمخاطر التي تتهدد إدارته، بعد انحيازها السافر للصهيونية وتحديدها المستمر لحقوق العرب ومطالبهم، وتجاهلها لشعورهم بأن الإنكليز قد خانوهم، وأن مساعيهم لدى سلطات الاحتلال لم تسفر عن إنصافهم. ولكن اللجنة الصهيونية التي لم يكن يرضيها سوى حاكم إداري مستسلم تماماً لإرادتها، لجأت إلى أسلوب الانتقام من الضباط البريطانيين القلائل الذين صدّوا عن الاستجابة لكل مطالبها، بتقديم شكاوى ضدهم إلى الحكومة في لندن. وبفعل الضغط الذي مارسه زعماء المنظمة الصهيونية في لندن مع القاضي الأمريكي الصهيوني برانديس Brandeis صديق الرئيس الأمريكي ويلسون الذي حضر من أمريكا لمساندة الصهيونية في فلسطين، نَحَى هؤلاء الضباط عن مناصبهم أو أجبروا على الاستقالة. كما استدعي الجنرال موني وعين مكانه الجنرال واطسون^(٣١).

واعترف الجنرال واطسون، الذي تصفه التقارير الصهيونية بأنه (معتدل)، في أعقاب تسلمه منصب الحاكم الإداري العام في ١٦ آب/أغسطس ١٩١٩م بأن:

«عداء الأكثرية الساحقة من السكان للصهيونية هو عداء ذو جذور عميقة، وهو أخذ بالتحول سريعاً إلى عداء للبريطانيين. وسينجم عنه، إذا فرض عليهم البرنامج الصهيوني بالقوة، انفجار خطير يستدعي استخدام عدد من القوات يفوق بكثير ما هو موجود منها في البلاد بالوقت الحاضرة»^(٣٢).

ولكن الجنرال بولز آخر الحكام الإداريين العسكريين في فلسطين كان موضع عداء الصهيونيين الذين ضاقوا ذرعاً بسياسته

باريس، والإعراب عن مخاوف العرب الفلسطينيين من الصهيونية ومن احتمال السيطرة اليهودية.

وقد اتخذ المؤتمر قرارات قوية، وأعلن أنها تعبّر عن أمانى شعب (سوريا الجنوبية المعروفة باسم فلسطين) ومطالبه وأبلغ مضمونها إلى مؤتمر السلام، وهي:

١ - اعتبار فلسطين جزءاً من سوريا العربية ترتبط معها بروابط قومية ودينية ولغوية وطبيعية واقتصادية وجغرافية.

٢ - رفض تصريح الدبلوماسي الفرنسي جورج بيكو George Picot في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨م بشأن حقوق فرنسا في سوريا، والإعلان أن مطامحننا تنحصر في الوحدة العربية والاستقلال التام.

٣ - الإعراب عن الرغبة في عدم انفصال سوريا الجنوبية أو فلسطين عن حكومة سوريا العربية المستقلة وأن تكون متحررة من جميع أنواع النفوذ والحماية.

٤ - كل وعد صدر أو معاهدة عقدت فيما يتعلق ببلادنا ومستقبلها لاغيان وباطلان ونحن نرفضها وفقاً لمبدأ الرئيس ويلسون Wilson الذي أقرته معظم الدول الكبرى.

٥ - تطلب حكومة هذه البلاد العون من صديقتها بريطانيا العظمى إذا دعت الحاجة إلى تحسين أو تطوير في البلاد، شريطة أن لا ينتقص ذلك من استقلالها أو يؤثر في الوحدة العربية بأي شكل من الأشكال، كما أنها ستبقى على علاقات طيبة مع الدول الحليفة.

وقرر المؤتمر أيضاً إرسال وفد إلى دمشق «لإبلاغ الوطنيين العرب هناك مضمون القرار الذي يدعو إلى تسمية فلسطين سوريا الجنوبية وتوحيدها مع سوريا الشمالية»^(٣٣).

وعلى الرغم من أن إذعان الإدارة العسكرية للجنة الصهيونية، وتبرم معظم الحكام الإداريين العسكريين أحياناً بفعالها التي تجاوزت كل الحدود، فإنهم اعترفوا بعنف المقاومة العربية للصهيونية وصلابتها. وبعد ستورز حاكم القدس الذي انتقد البعثة الصهيونية كما ذكرنا، أكد كلايتون أن مختلف طبقات الشعب وفئاته تشارك بقوة في المعارضة للصهيونية، وقال:

«... إن الأكثرية الساحقة من العرب الذين أحرزوا على نحو أو آخر قدراً من التعليم ينظرون بخوف وكراهية إلى أي احتمال لامتداد الصهيونية. فاللآك الصغير بوسائله القديمة غير المتطورة في الحراثة، يدرك أنه لا يستطيع الحفاظ على مركزه في

قسم صغير من سكان البلاد مهما كان ثراؤه خشية انطلاق النقمة الشعبية فتصيب قضية الصهيونية بأفدح الضرر. وقال ان خطاب وايزمن يعكس الرغبة في كسب البلاد بالحرب الاقتصادية، وعبر عن رأيه بأن هذا الغرض يستحيل بلوغه. وعن عرب فلسطين قال انهم:

«يضمّن عمالاً مهرة أذكاء وملاك أرض مثقفين وعلى درجة فائقة من الذكاء، وطبقات مهنية مثقفة جداً وعلى درجة كبيرة من الكفاية والمهارة. وإن هؤلاء الناس الذين ينحدرون من عائلات ظلت تعيش في فلسطين عبر القرون، ليتطلعون إلى بريطانيا العظمى أن تعاملهم معاملة العدل والإنصاف في كل مجال».

ورداً على اتهامه بالتحيز ضد الصهيونيين، دافع بولز عن إدارته، وعبر عن أسفه لأن الصهيونيين:

«لا يلتزمون الإنصاف من المحتل العسكري، وإنما يلتزمون أن يظهر التمييز لصالح اليهودي في كل قضية يكون طرفاً فيها. وإن من الصعب صعوبة ما بعدها صعوبة أن تتفاهم معهم، ففي القدس حيث هم الأغلبية، لا تكفيهم الحماية العسكرية بل يطالبون أن يتولوا تطبيق القانون بأيديهم. أما في أماكن أخرى حيث يكونون أقلية، فهم يستصرخون طالبين الحماية العسكرية»^(٣٣).

وهنا يعترف بولز بأن الحكومة البريطانية قد انتهكت قواعد القانون العسكري منذ أن احتلت فلسطين وسلكت فيها سياسة محابية تماماً للصهيونيين. أو بكلمات بولز نفسها:

«إن من العبث القول للعناصر الإسلامية والمسيحية من السكان ان تصریحنا الذي يقضي بالمحافظة على الوضع الذي ألفينا عليه البلاد غداة دخولنا القدس، قد روعي. لأن الحقائق تشهد بعكس ذلك: إدخال اللغة العبرية كلغة رسمية وإقامة هيئة تشريعية يهودية، وهيئة كل هذه الحكومة التي أقامتها اللجنة الصهيونية في أرجاء البلاد، الأمر الذي تعلمه هذه العناصر جيداً، وامتيازات السفر الخاصة التي منحت لأعضاء هذه البعثة. ولقد أقنعت كل هذه الأمور العناصر غير اليهودية إقناعاً راسخاً مطلقاً بتحيزنا... إن من المستحيل استحالة بيئة إرضاء متحيزين لا يطالبون رسمياً بشيء أكثر من وطن قومي، ولكنهم لا يرضيهم في الحقيقة ما هو أقل من دولة يهودية وكل ما تتطلبه هذه الدولة سياسياً، ولذلك فإنني أوصي بإلغاء اللجنة الصهيونية في فلسطين لصالح السلم، والتطور، ولصالح الصهيونيين أنفسهم»^(٣٤).

ومهما يكن الأمر، فقد اتضح أن اللجنة الصهيونية التي حضرت إلى فلسطين لتهدئة مخاوف الرأي العام بخصوص سياسة الوطن القومي، فشلت في مهمتها، وشددت معارضة العرب لهذه

التي لا تعطي دائماً اليهود الأفضلية على غيرهم، فضلاً عن أنه تجاهل احتجاج الصهيونيين لمنع عقد الاجتماعات العربية، فشكوه إلى حكومة لندن التي سبق له هون نفسه أن قدّم احتجاجات إليها ضد تصرفات اللجنة الصهيونية. وبيدو مرجحاً أن انتقاده لخطاب ألفاه وايزمن بفندق في لندن في شباط/فبراير ١٩٢٠م هو الذي أودى به وبإدارته العسكرية. فقد رأى بولز من واجبه أن يناقش عدة تأكيدات مضللة وردت في الخطاب بصدد فلسطين، وأن يحذّر حكومته من خطر الأخذ بها بوصفها صورة صادقة عن حالة البلاد الراهنة. وهي تتناول إجماع العرب الفلسطينيين على موقف العداء العنيف من الصهيونية، والتحذير من منح أراضي الدولة إلى المنظمة الصهيونية، والنصح بأن تتولى حكومة فلسطين تنفيذ المشروعات الكبرى من دون الفئة الثرية (الصهيونية). وأخيراً فضح اتهام وايزمن للعرب الفلسطينيين ولكفالياتهم ومهاراتهم الاقتصادية، وأوصى بإلغاء اللجنة الصهيونية. أرسل بولز هذه الحقائق إلى حكومته بعد افتتاح مؤتمر سان ريمو في نيسان/أبريل ١٩٢٠م. قال بولز:

«يجب أن يكون معلوماً أن ٩٠٪ من أهالي فلسطين على وجه التقريب معادون للصهيونية عداً مستحكماً. وأن هذه المعارضة تنظم كافة المسلمين والمسيحيين وقسماً لا يستهان به من اليهود. وأن الدافع إلى معارضتهم هذه ديني في جزء منه، وفي جزء منه خوفهم من أنه قد يتحتم على سكان البلاد القدامى أن يتخلوا بالضرورة عن مواطنهم للصهيونيين الذين تدعمهم مؤسسات مالية ضخمة».

وقال بولز انه حاول تهدئة هذه المخاوف بأن أكد للشعب بأنه لن يسمح بأية بيع قسرية للأراضي، وبأنه سوف يطلب من المستوطنين الجدد أن يقدموا ضماناً حين تباع الأراضي لهم طوعاً، بأن يستمر الزرّاع والفلاحون والمستخدمون في العمل على هذه الأراضي. وحذّر بولز من أنه إذا استخدمت الأيدي اليهودية العاملة على نطاق واسع، وحرمت الأيدي العربية العاملة من العمل في الأراضي التي يملكها اليهود، وسلّمت أراضي الدولة إلى المنظمة الصهيونية، فسيخرج الموقف عن نطاق السيطرة عليه. ثم قال بولز:

«أحب أن أؤكد بجلاء أنه إذا ما أخذ بمثل هذه السياسة، فإنّ من المؤكد أنها ستسبّب في اندلاع ثورة يكون من نتائجها طرد اليهود من البلاد، اللهم إلا إذا أوقفت الدولة المتدبة على حمايتهم قوات عسكرية ضخمة».

وطالب بولز أن تضطلع الحكومة بتنفيذ المشروعات الكبرى كالكهرباء وتعبيد الطرق وبناء الموانئ، وحذّر من أن يضطلع بها

واجتمعت بممثلي العرب واليهود وتسلمت عرائضهم واستمعت إلى كلماتهم، ثم زارت سوريا، وبعد أن أنهت تحقيقها، وضعت تقريرها، وهو وثيقة طويلة سنقتصر منها على ما له صلة بفلسطين.

ويُذكر أنّ تقرير اللجنة ظل طيّ الكتمان أكثر من ثلاث سنوات، ولم ترد في الصحف أية فقرة منه. ولا شك في أن التقرير قوبل بمعارضة شديدة من فرنسا وبريطانيا والحركة الصهيونية، لأنه كان صريحاً وواضحاً بصدد أهداف الفرنسيين وخططهم في سوريا الشمالية مثل صراحته ووضوحه بصدد أهداف الصهيونيين وخططهم في سوريا الجنوبية (فلسطين). أما بريطانيا فكان لا بدّ أن يسبّب لها نشر التقرير الإزعاج الشديد من جراء الإفصاح عن موقف سكان فلسطين من الصهيونية. وأخذ العرب ينتظرون تقرير اللجنة بصبر الوائق أولاً، ثم بقلق متزايد، وأخيراً ببأس من الأطراف المسؤولة. ويرجح أن الرئيس ويلسون Wilson الذي كان من أشد المتحمسين لإرسال اللجنة، قابله بعدم اكتراث بعد أن أصدر مجلس الكونغرس قراراً مشتركاً بتأييد تصريح بلفور (أيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٢٢م)، وتمت الموافقة في المجلسين على الانتداب البريطاني على فلسطين في ٢٤ تموز/يوليو. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٢م سمح ويلسون بنشر التقرير كاملاً في جريدة المحرر والناشر *Editor and Publisher* في نيويورك، ولكن دون أن يكون له أقل تأثير على مجرى السياسة وقتذاك. ويمكن أن يعزى هذا التحول في الموقف الأمريكي إلى الضغوط الصهيونية التي تعرّض لها ويلسون. وفيما يلي نقتبس أهم الفقرات في التقرير (٣٧):

١ - «من الضروري تعديل البرنامج الصهيوني المتطرف القاضي بإطلاق الهجرة إلى فلسطين، وبتأهيل البلاد إلى أن تصبح يوماً ما دولة يهودية... إن الوطن القومي اليهودي يلحق أضراراً جسيمة بحقوق العرب المدنية والدينية... لقد اتضح للجنة، بعد سماعها لبيانات الصهيونيين، أنهم يتوقعون إجلاء السكان غير اليهود من فلسطين بشراء الأراضي منهم بشئ الأشكال. إن الطوائف غير اليهودية في فلسطين ترفض البرنامج الصهيوني وتجمع على محاربته.

٢ - «إن الرئيس ويلسون في خطبته التي ألقاها في ٤ تموز/يوليو ١٩١٨م وضع المبدأ التالي كواحد من المقاصد الأربعة الكبرى التي يجارب الحلفاء من أجلها، وهو: إنّ حلّ كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية، يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً حرّاً، لا على المصالح المادية أو لفائدة أية دولة أو أمة أخرى ترغب في حل آخر خدمة لنفوذها الخارجي أو لسيادتها. فإذا كان هذا المبدأ هو الذي سيسود، وإذا كانت رغبات السكان في فلسطين

السياسة. وحين أدرك وايزمن أن اللجنة لم تستطع بعد شهرين من وصولها تخفيف مشاعر العداء العربي للحركة الصهيونية، تطلع إلى نصيحة الحكومة البريطانية إلى الاجتماع بالأمير فيصل بن الحسين، على أمل أن يتوصل معه إلى تسوية عربية يهودية تؤيد إنشاء الوطن القومي في فلسطين، وتوطد مصالح بريطانيا في المنطقة العربية، بعد أن بذلت الوعود والعهود المتناقضة للعرب والفرنسيين والصهيونيين. وتقابل وايزمن مع فيصل قرب العقبة بفضل وساطة الكولونيل توماس إدوارد لورنس Thomas Edward Lawrence الذي يخصّه وايزمن بذكر حسن (٣٥).

استعد الصهيونيون لخوض المعركة السياسية في مؤتمر الصلح بباريس، ووضعت لجنة منهم برئاسة هربرت صموئيل مسودة أولية بالمطالب الصهيونية، وقدمت إلى المؤتمر على شكل مذكرة (شباط/فبراير ١٩١٩م). وقبل أن يتحدث الوفد الصهيوني قدّم (الأمير) فيصل مذكرة باستقلال البلدان العربية باستثناء فلسطين نظراً (لطابعها العالمي)، وتحدّث عن قيمة المعونة العربية للحلفاء. وتكلّم أعضاء الوفد الصهيوني عن الدعوى التاريخية (للشعب اليهودي) في فلسطين، وعن أن اليهود واليهودية يطرحان على العالم مشكلة صعبة لا أمل في حلّها (مادامت المشكلة اليهودية تدور أساساً حول عدم وجود وطن للشعب اليهودي) إلا بإيجاد الوطن القومي. وتحدّث ممثّل الاتحاد الإسرائيلي (الأيانس Alliance) ليفي Levy الأستاذ في الكوليج دوفرانس Collège de France مفنداً دعاوى الصهيونيين التي تضمنتها مذكرتهم سالفة الذكر (٣٦).

ثم انعقد اجتماع سرّي ضم ممثلي الدول المتحالفة لتقرير مصير البلدان العربية، وجرى فيه نقاش عنيف بين ممثلي فرنسا وبريطانيا تدخل فيه الرئيس الأمريكي ويلسون مقترحاً إرجاء البحث إلى أن تتألف لجنة تحقيق حليفة تتولى درس الأوضاع الراهنة في سوريا وفلسطين وتضع تقريراً تبين فيه وجهة نظر سكان البلاد أنفسهم، ولكن كليمنصو رئيس وزراء فرنسا ولويد جورج رئيس وزراء بريطانيا، اللذين قبلاً مبدئياً الاقتراح، تراجعاً ورفضاً المشاركة في اللجنة الدولية، خشية أن يكشف التحقيق عن عدم الرغبة عند دولتيها بقبول درس الأحوال في سوريا وفلسطين. لكنّ ويلسون مضى قدماً في اقتراحه فتألفت لجنة أمريكية عرفت باسم (كنغ - كرين) King-Crane نسبة إلى عضويها الرئيسيين Henry King و Charles Crane، وزارات فلسطين وسوريا، فمكثت في فلسطين ستة عشر يوماً ما بين ١٠ حزيران/يونيو و ٢٥ حزيران/يونيو حيث طافت أهم مدنها

(٧) و (٨) و (١٠) عن مشاعر الفلسطينيين على النحو التالي:

البند (٧): «اننا نرفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية - أي فلسطين - وطناً قومياً للإسرائيليين ونرفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا لأنه ليس لهم أدنى حق ولأنهم خطر شديد جداً على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي. أما سكان البلاد الأصليون من إخواننا المسلمين فلمهم مالنا وعليهم ما علينا».

البند (٨): «إننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سوريا المعروف بفلسطين والمنطقة الساحلية التي من جملتها لبنان، عن القطر السوري ونطلب أن تكون وحدة البلاد مصونة لا تقبل التجزئة بأي حال كان».

البند (١٠): «إن القاعدة الأساسية من قواعد الرئيس ويلسون التي تقضي بإلغاء المعاهدات السرية تجعلنا نحتج على كل معاهدة تقضي بتجزئة بلادنا (اتفاقية سايكس - بيكو) وكل وعد خصوصي يرمي إلى تمكين الصهيونيين في القسم الجنوبي من بلادنا (وعد بلفور). ونطلب أن تلغى المعاهدات والوعود بأي حال كان».

وقام الأعضاء الفلسطينيون الذين قدموا من جميع المدن الفلسطينية الرئيسية بدور بارز في المؤتمر الذي تولى أمانة سره محمد عزة دروزة^(٣٨).

ولم تقتصر معارضة وعد بلفور على العرب ولجنة كنغ - كرين، وإنما امتدت إلى أوساط اليهود المندمجين (المعارضين للحركة الصهيونية)، وكانوا يشكلون غالبية الجماعات اليهودية في العالم، وقد قدم يهود الولايات المتحدة الأمريكية، ممثلين بنيف وثلاثين من أبرز وجوههم، مذكرة احتجاج طويلة وشديدة اللهجة إلى الرئيس ويلسون في ٤ آذار/مارس ١٩١٩م نشرت في صحيفة نيويورك تايمز *New York Times* في ٥ آذار/مارس ١٩١٩م، وأعلنوا فيها صراحة معارضتهم القاطعة لفكرة إنشاء دولة يهودية في فلسطين^(٣٩). وختموا مذكرتهم بالقول:

«ونحن نطلب أن تقوم في فلسطين دولة حرة ومستقلة، وأن تحكم بشكل ديمقراطي لا يعترف بالتمييز بين المذاهب والأجناس أو التحدر العرقي، مع قوة مناسبة لحماية البلد من الاضطهاد أيّاً كان نوعه. ونحن لا نرغب في أن نرى فلسطين، لا في الحال ولا في أي وقت مقبل، منظمة كدولة يهودية».

وفي غضون ذلك توّصل لويد جورج في باريس إلى اتفاق مع كليمنصو في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩١٩م، على سحب الحاميات البريطانية من سوريا وكيليكيّا اعتباراً من مطلع تشرين الثاني/نوفمبر لتحلّ محلها القوات الفرنسية في كيليكيّا، وفي المنطقة الغربية من سوريا. أمّا في المنطقة الشرقية من سوريا فتحل محلها

سُيُعمل بها فيما يتعلق ببلادهم، فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين، وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريباً يرفضون البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً. والجدال ثبت أن سكان فلسطين لم يُجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض. فتعريض شعب هذه حالته النفسية لهجرة يهودية لا حدّ لها، ولضغط اقتصادي اجتماعي متواصل كي يسلم بلاده، نقض شائن للمبدأ العادل الذي تقدّم شرحه، واعتداء على حقوق الشعب وإن كان معوّطاً بالإطار القانوني.

٣ - «ولا ينبغي المؤتمر الصلح أن يتجاهل أن الشعور المعادي للصهيونية في فلسطين وسوريا بالغ أشدّه وليس من السهل الاستخفاف به، فإن جميع الموظفين الإنكليز الذين حادثهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة، ويجب أن لا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي، وهذا في ذاته برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الإجحاف بحقوق غير اليهود».

٤ - «لا بد من الجيوش في بعض الأحيان لتنفيذ القرارات، ولكن ليس من المعقول أن تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة. هذا فضلاً عن أن مطالب الصهيونيين الأساسية في حقهم بفلسطين مبنية على كونهم احتلوا منذ ألفي عام، وهذه دعوى لا تستوجب الاكتراث والاهتمام. إن الذين يطلبون صيرورة فلسطين يهودية لم يحسبوا للنتائج حسابها، ولا للشعور العدائي ضد الصهيونية في جميع أنحاء العالم التي تعتبر فلسطين أرضاً مقدسة».

٥ - «وبناء على ما تقدم، تشعر اللجنة - مع عطفها على مسألة اليهود - أن الواجب يقضي عليها بأن تشير على المؤتمر أن لا يؤيد غير برنامج صهيوني معدّل كثيراً يجب العمل فيه بالتدريج. وبعبارة أخرى يجب تحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والعدول بتاتاً عن الخطة التي ترمي إلى جعل فلسطين دولة يهودية (كومونولث)... ولا يوجد هناك سبب يمنع ضم فلسطين إلى دولة سوريا المتحدة كإقسام البلاد الأخرى، ووضع الاماكن المقدسة تحت إدارة لجنة دولية دينية».

وفي حين بدأ فيصل يدرك خطورة البرنامج الصهيوني ويلمس صلابة الموقف العربي الفلسطيني، كان المؤتمر السوري العام قد انعقد في دمشق يوم الثاني من تموز/يوليو ١٩١٩م، وكان يضم «مندوبي جميع المناطق الثلاث الجنوبية والشرقية والغربية، والحائزين على اعتمادات سكان مقاطعاتنا وتفويضاتهم من مسلمين ومسيحيين وموسويين».

وقام وفد انتخبه المؤتمر بتقديم بيان إلى لجنة كنغ - كرين، وقعه أعضاء المؤتمر وعرف باسم (برنامج دمشق)، وأخذ يطالب بالاستقلال الفوري التام لسوريا دون حماية أو وصاية في ظل حكومة مدنية ملكية. وفيما يتعلق بفلسطين عبّر البيان في البنود

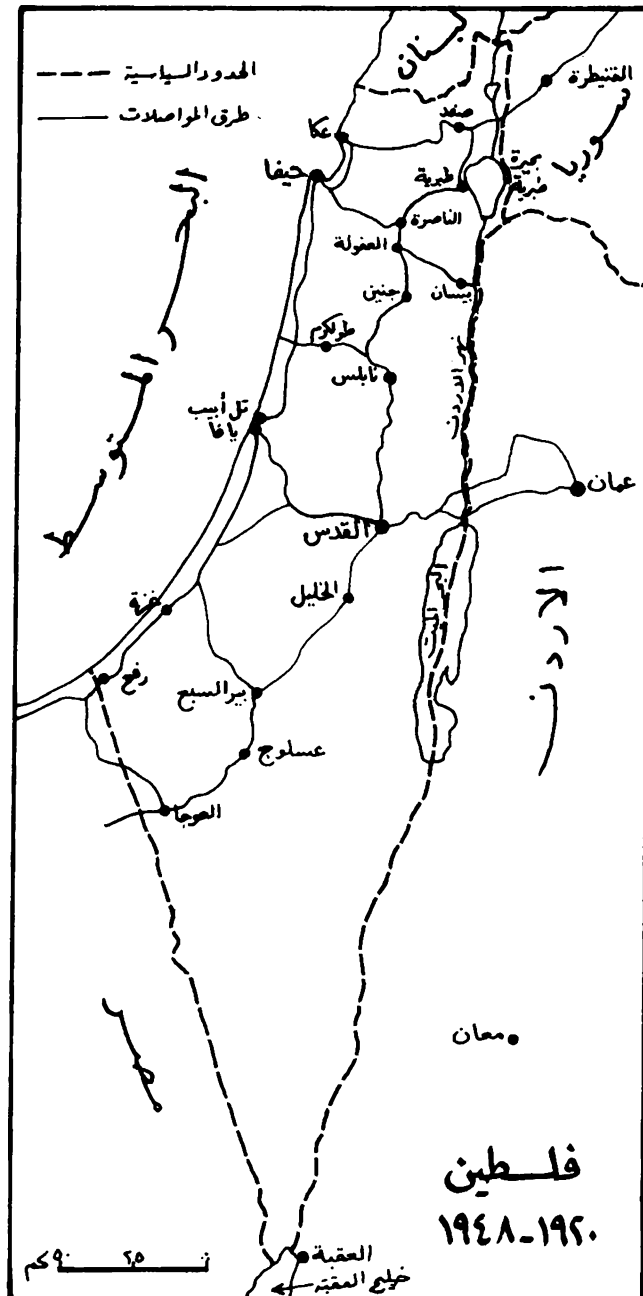
الترقب والتوتر المخيمين على فلسطين خرجت مظاهرة كبرى في القدس يوم ٢٧ شباط/فبراير ١٩٢٠م بعلم السلطات، وجرت مظاهرة ثانية في ٨ آذار/مارس وسط حماسة شعبية عامة بمناسبة تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على سوريا الطبيعية. وقبل ذلك بأسبوع شنت مجموعتان من الفلسطينيين المسلحين هجوماً على مستوطنتين يهوديتين قرب الحدود السورية هما المطلة وتل حي، قتل فيه ترامبلدور Trumpledor، وهو نقيب يهودي بارز، وستة يهود آخرون. وكان ذلك مؤشراً على تحول في المقاومة العربية التي بدأت متجددة متروكة، ثم تطورت إلى ثورات عنيفة دامية صبغت

القوات العربية. ولكن القوات البريطانية تبقى في فلسطين (سوريا الجنوبية). ويبدو واضحاً أن الاتفاق مهد لتقسيم سوريا إلى قسمين وفقاً لرغبات الصهيونيين والحكومة البريطانية، وأنه من حيث الواقع قد مكن بريطانيا من أن تجعل من فلسطين وحدة منفصلة عن سوريا. وكانت موافقة كليمنصو على الاتفاقية مشروطة بأنها لن تؤثر في التسوية النهائية للانتداب وتعيين الحدود بين مناطق نفوذ الدولتين، لأن فرنسا كانت تنهياً لبسط سيطرتها على سوريا الشرقية، ومقابل ذلك تعهدت بأن لا تطالب بإدخال ولاية الموصل ضمن حدود سوريا، وبأن لا تنازع ادعاءات بريطانيا في فلسطين والعراق وشرق الأردن.

وقبلت الحكومتان البريطانية والفرنسية في شباط/فبراير ١٩٢٠م أن تمتد حدود فلسطين من دان شمالاً إلى بحر السبع جنوباً، وبما أن مؤتمر سان ريمو (٢٥ نيسان/أبريل ١٩٢٠م) لم يعين الحدود بين البلدان التي فرض عليها الانتداب في منطقة الهلال الخصيب، فقد وقعت بريطانيا وفرنسا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠م اتفاقية رسمت الحدود بين سوريا ولبنان من ناحية، وفلسطين من ناحية أخرى^(٤٠).

ظلت الحكومة البريطانية ترحب بجهود الصهاينة لتوسيع رقعة فلسطين نحو الشمال والشرق، لأن ذلك يعني توسيع منطقة نفوذها. فقد وزع الوفد الصهيوني في ٣ شباط/فبراير ١٩١٩م على مؤتمر الصلح في باريس خريطة (الدولة اليهودية)، وتشمل ما يعرف اليوم بفلسطين، وأجزاء من لبنان وسوريا وشرق الأردن ومصر^(٤١). وأثناء انعقاد المجلس الأعلى للحلفاء عكست الجهود البريطانية اهتمام بريطانيا البالغ بتخطيط الحدود السورية - الفلسطينية والحدود اللبنانية - الفلسطينية، وذلك في نطاق مساعيها الدائبة لضمان الموارد المائية والأراضي الزراعية اللازمة للمستوطنين الصهيونيين. كما عكس ما دار في أروقة مؤتمر سان ريمو (نيسان/أبريل ١٩٢٠م) صورة لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية وهو يتقدم من وايزمن لتهنئته بحرارة على نتيجة المؤتمر: المصادقة على وعد بلفور وتكليف بريطانيا بالانتداب على فلسطين. وعبر لويد جورج عن غيرته شديدة على الصهيونيين حين قال: «إن لديهم الآن فرصة عظيمة جداً، وأنه ينبغي عليهم أن يبرهنوا على حسن استقبالهم لها، وأنه لا وقت لديهم يضيعونه»^(٤٢).

وقد عكست الصحف العربية في دمشق والقدس السخط الشعبي عندما أعلن فصل فلسطين عن سوريا في أواخر شهر أيلول/سبتمبر بموجب الاتفاق البريطاني - الفرنسي. وفي جو



الاتفاق مع القول بأن المعارضة العربية ليست سطحية ولا مصطنعة على الإطلاق، وأن النظر إلى هذه الحالة بهذا المنظار هو أمر خطير جداً. وأقر أعضاء اللجنة بأنهم توصلوا إلى استنتاج نهائي مفاده: «أن سياسة الإدارة الفلسطينية يعرقلها عرقلة كبيرة تدخل السلطات المركزية المباشر لصالح الصهيونية»^(٤٦). هذا يفسّر لنا لماذا ظل تقرير لجنة بالين طي الكتمان حتى عام ١٩٦٨^(٤٧).

لم تلتفت الحكومة البريطانية في لندن إلى كل هذه الصيحات النزيهة، بل وافق رئيس الوزراء والوزراء على اقتراح صهيوني بتعيين هربرت صموئيل أول مندوب سام لفلسطين، ورغم تحذيرات الجنرال اللنبي الخطيرة، وبِرمغ الاعتبارات القانونية الناشئة عن تأخر إبرام معاهدة السلام مع تركيا. وتسلم صموئيل مهام منصبه، فسجل بداية فصل التطبيق العملي للخطوات السياسية الصهيونية التي تم تحقيقها حتى ذلك الوقت. وأفلحت جهود الصهيونيين في تعيين صموئيل في مرحلة التأسيس الأولى للوطن القومي اليهودي، نظراً لأهميتها البالغة بين مراحل النهج الصهيوني العملي الموضوع لفلسطين. وقد علق وايزمن بعد عام على هذا التعيين بقوله: «كنت مسؤولاً بشكل أساسي عن تعيين السير هربرت صموئيل لفلسطين. انه صموئيلنا»^(٤٨). وتعيين صموئيل على رأس الإدارة المدنية الانتدابية، تنتهي مرحلة الحكم العسكري البريطاني المباشر، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من مراحل الوفاق الأنكلو - صهيوني، يظهر فيها الانتداب البريطاني وكأنه الدرع الواقي للبرنامج الصهيوني في فلسطين، ضمن تحالف قوي لا تنفصم عراه، ويقوم على أساس الغزو التدريجي الناجم عن الهجرة اليهودية، والسعي الحثيث لنقل ملكية الأراضي لليهود، وإرجاء مؤسسات الحكم الذاتي الدستوري.

وهكذا أشاحت بريطانيا ضمناً، عن وجود الأمان القومي العربية بالنسبة لعرب فلسطين. وحين رفض هؤلاء الانتداب، لم تكثر بريطانيا بهم، لأنها اعتبرت أن قبولها الانتداب لا يجعلها مسؤولة أمامهم وإنما أمام عصبة الأمم وفقاً للانتداب الذي أعلنت العصبة مشروعه في ٦ تموز/يوليو ١٩٢١م.

والحق أن تعيين يهودي صهيوني كأول مندوب سام لفلسطين، يعتبر دليلاً على مدى المقصود والمقرر في السياسة البريطانية من دعم الوطن القومي وتنميته. والواقع أن (الدولة اليهودية) قد وُجدت بشكل من الأشكال منذ تعيينه في هذا المنصب، أما قيامها عام ١٩٤٨م فكان (تتويجاً) لهذا الواقع.

دروب فلسطين في عهد الإدارة البريطانية في المرحلة المقبلة، بتأثير تدفق الهجرة الغربية إلى الأراضي المقدسة، ومساندة الإدارة البريطانية لمطالب الصهيونيين، وخاصة تشكيل قوة الدفاع اليهودية (هاغاناه) للتغلب على المقاومة العربية المتصاعدة. والطرق التي كانت تستخدمها اللجنة الصهيونية كانت محسوبة لتدفع العرب نحو موقف التحدي الصريح، واليهود نحو موقف (الدفاع عن النفس). وحين تستطيع قوة الدفاع (هاغاناه) أن تسحق معارضة عربية، فالعرب لا بد أن يتقبلوا اليد اليهودية الممدودة إليهم! ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة حين انفجر الوضع أثناء الاحتفال بموسم النبي موسى عند المسلمين الذي تصادف مع الاحتفالات الدينية للمسيحيين واليهود. وفي ظروف التوتر والهيّاج قررت الأوساط الوطنية العربية في فلسطين تحويل حشود الزوار المسلمين القادمين إلى القدس، إلى موكب جماهيري يعرب عن سخطه واحتجائه ضد الصهيونية والإدارة البريطانية، وبينما كان الموكب يمر عبر باب الخليل، اشتبك العرب مع اليهود، مستخدمين ما كان في أيديهم من عصي وحجارة ومُدى، ولم يلبث أن وصل جابوتنسكي Jabotinsky^(٤٩) مع قوة الدفاع التي دربها وسلحها، فانها على إبل من الحجارة، وتدخلت قوى البوليس والجيش، وبعد ساعة هدأت المنطقة، ولكن استمرت أعمال العنف متفرقة، واستعيد النظام بعد ثلاثة أيام، وتشكلت على الفور لجنة تحقيق (لجنة بالين Palin)^(٤٤) لمعرفة أسباب العنف بينما باشرت المحاكم العسكرية التحقيق مع المعتقلين. وقد أسفرت الاضطرابات عن مقتل خمسة من اليهود وأربعة من العرب، وجرح ٢١١ يهودياً و٢٣ عربياً.

أمنعت الإدارة العسكرية البريطانية في تحييزها السافر للصهيونية. وها هي ذي لجنة بالين العسكرية التي وكل إليها التحقيق في انتفاضة القدس، تفضح في تقريرها السري هذا التحيز، حين تعترف بأن البريطانيين في فلسطين:

«يواجهون مواطنين محلين ييمن عليهم السخط الشديد بدافع من شعورهم بالغبن وخيبة الأمل، ويلفهم الذعر بشأن مستقبلهم، ونتيجة لذلك فإن ٩٠٪ منهم يكتون عداً مريباً للإدارة البريطانية العامة، وإن كان الهجوم كله موجهاً ضد اليهود»^(٤٥).

وكشف التقرير أيضاً عن توافق السياستين الإنكليزية والصهيونية حين ذكر أنه تشكلت وحدات يهودية للدفاع الذاتي (هاغاناه) على يد الصهيوني جابوتنسكي، والأخطر من ذلك في دلالاته أن الإدارة العسكرية البريطانية اتخذت قراراً باستخدام هذه الوحدات غير الشرعية. وأعلنت اللجنة أنها تجد نفسها متفقة كل

أما عرب فلسطين فقد نقل بولز صدق حدسهم حين كتب إلى حكومته بعد تعيين صموئيل يقول: «إنهم (العرب) مقتنعون بأنه (صموئيل) سيكون متحيزاً للصهيونية وأنه يمثل حكومة يهودية لا بريطانية»^(٤٩).

جعلت بريطانيا الحكم في فلسطين على شاكلة ما هو معروف في المستعمرات. فالمندوب السامي مسؤول أمام وزير المستعمرات الذي لا بد من مصادقته على موازنة إدارة الانتداب لتصبح نافذة. والمندوب السامي هو الحاكم الأعلى والمشرع الأول. تفنن صموئيل في إيجاد الطرق الفعالة لتحقيق الأهداف الصهيونية، ووضع البلاد في أحوال سياسية واقتصادية وإدارية تؤدي إلى قيام الوطن القومي، فعين أحد غلاة

الصهيونية، نورمان بنتويتش Norman Bentwich نائباً عاماً، وترك له مهمة إعداد القوانين والأنظمة التي لا تنشر إلا بموافقة حكومة لندن، مع حق سنّها والفصل في تشريعاتها وأحكامها. ويوصف بأنه محام يهودي شديد التعصب للصهيونية. كما عين السير وندهام هنري ديدس Wyndham Henry Deedes سكرتيراً رئيسياً للإدارة الانتدابية، وهو عسكري وراث التعصب الديني عن أسرته، ولكنه كان صهيونياً متحمساً. باح مرة لحاكم يافا سترلنغ Stirling بالأمل الذي طالما ألح عليه، فقال انه «بالقدر الذي يستطيع أن يعاون في إعادة اليهود إلى الأرض المقدسة، بقدر ما يعجل في مجيء الإله ثانية إلى العالم الأرضي»^(٥٠).

هذا إلى أن صموئيل جعل نسبة الموظفين اليهود نسبة طاعية



هربرت صموئيل، أول مندوب سام بريطاني على فلسطين يصل إلى يافا صيف ١٩٢٠

في سبيل الحكم الذاتي، وقصد بها إيهام العرب بأنهم يشاركون في الحكومة ويعبرون عن إرادتهم من خلال المجلس تعبيراً سلبياً يحول دون تزايد موجات السخط الشعبي. وعقد المجلس أولى جلساته في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٠م.

ومضت حكومة صموئيل تتصرف بمقدرات شعب فلسطين، وتحاول تغيير معالم وطنهم من قبل أن تزول السيادة العثمانية رسمياً عن بلادهم، ومن قبل أن يوجد دستور للحكم فيها، وعلى غير ما أساس دولي. ذلك أن المندوب السامي كان يتولى إدارة البلاد على أساس الواقع لا على أساس المبدأ والقانون. وفي فترة السنوات الثلاث التي مضت بين إقامة الإدارة المدنية (آب/أغسطس ١٩٢٠م) وتطبيق صك الانتداب (أيلول/سبتمبر ١٩٢٣م) لم يكن للإدارة الانتدابية التي تولاهها صموئيل أية صفة انتدابية أو أية أهلية قانونية. وحين سئل رئيس الوزارة البريطانية لويد جورج عن المستند الأدبي والقانوني للانتدابات في المناطق التي كانت خاضعة سابقاً لتركيا، ردّ قائلاً: «بموجب المعاهدة التركية تأخذ الانتداب من الدول المتحالفة والمتعاونة»، ولكن معاهدة الصلح مع تركيا لم توقع إلا في آب/أغسطس ١٩٢٣م^(٥٢).

ومعلوم أن فلسطين كانت تحكم في ظل الهدنة التي وقّعت مع الدولة العثمانية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨م، ودامت هذه الهدنة حتى تم التوقيع على معاهدة الصلح في آب/أغسطس ١٩٢٣. أي أن فلسطين حين أقيمت فيها الحكومة الانتدابية عام ١٩٢٠م، كانت قوانين الحرب فيها ملزمة من الوجهة القانونية لأية حكومة تمثل بريطانيا هناك. وبعبارة أخرى إن بريطانيا انتهكت قوانين الحرب حين أقامت حكومة في فلسطين، ومارست التشريع، وسمحت بتدفق هجرة رعايا دول أجنبية إلى البلاد، كما لو أنها تملك الحق في ذلك. ثم سُنّت قانوناً أساسياً (دستوراً) في شباط/فبراير ١٩٢٢م بعد التشاور مع ممثلي الحركة الصهيونية، ودون أخذ رأي اللجنة الاستشارية الإسلامية المسيحية التي تألفت لهذا الغرض، وذلك بالاستناد إلى مراسيم خولتها لنفسها، وكلّها تهدف إلى سلب شعب فلسطين بلاده ومستقبله.

وقد اعترف وكيل الوزارة للشؤون الخارجية Under Secretary for Foreign Affairs في تموز/يوليو ١٩٢٠ في ردّ على سؤال موجه إلى الحكومة بأن سكان فلسطين كانوا رعايا عثمانيين، وأن صفتهم هذه لن تتغير حتى يتم التوقيع على معاهدة الصلح مع تركيا، وحينئذ يصبحون رعايا فلسطينيين^(٥٣)، وعليه فإن فرض أية حكومة أخرى على أهالي فلسطين، غير الحكومة التي

(أربعة أمثال العرب)، كما ملأ الإدارة المدنية بعشرات من كبار الموظفين اليهود والصهيونيين، ولا سيما في المناصب القيادية مثل السكرتير الإداري العام والنائب العام ومدراء التجارة والهجرة والأراضي. وأقام على رأس كل دائرة موظفاً إنكليزياً أو يهودياً، واعترف باتخاذ العبرية لغة رسمية إلى جانب العربية والإنكليزية، وترك لليهود أن يستقلوا بإدارة معاهدهم ومدارسهم، في حين كانت المؤسسة التعليمية العربية بيد الإنكليز الذين لم يعملوا ما فيه الكفاية لتعليم أبناء العرب الذي هم في سن الدراسة.

وحين نُقل الإشراف على فلسطين من وزارة الخارجية إلى وزارة المستعمرات (من منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٢١م حسب ما يتضح من الوثائق البريطانية)، أدرك العرب مغزى هذا التغيير، وأمن من لم يكن يصدّق بأن ثمة مخططاً مرسوماً يجري تنفيذه لحرمانهم من الاستقلال، وبالمقابل، تحقيق البرنامج الصهيوني تحت رقابة صارمة. وفي المناصب الكبيرة استبدل موظفون مدنيون من وزارة المستعمرات بالموظفين العسكريين. وقررت الإدارة المدنية الجديدة أن تستبق تدابير صك الانتداب الذي كان قيد الإعداد، فوضعت إطاراً جديداً للحكومة وسنّت تشريعات وأنظمة جديدة. وقد رأى صموئيل أن يسترضي العرب عن طريق توظيف عدد محدود من العرب بدل بعض الموظفين البريطانيين ذوي الرواتب العالية، علماً بأن هؤلاء لم يكونوا أفضل تأهيلاً وأكثر جدارة من الفلسطينيين الذين حلّوا محلهم. ويبدو أنهم جميعاً كانوا من الهواة غير المحترفين وغير المجريين في فن الإدارة الحكومية.

كان يعاون المندوب السامي ثلاثة موظفين كبار هم: السكرتير العام، ودائرته تشرف على أعمال بقية الدوائر، وهو صلة الوصل بينها وبين المندوب السامي. والنائب العام وهو المشاور القانوني للحكومة. ومدير المال وهو الموكل بمسائل المالية والحسابات. وهؤلاء الموظفون الثلاثة هم أعضاء في المجلس التنفيذي الذي يساعد المندوب السامي في سلطة إصدار القوانين بعد مناقشتها في مجلس استشاري أقيم في بداية عهد الإدارة المدنية لإعطاء الحكومة مظهر الشرعية^(٥٤). وقد تألف هذا المجلس من عشرة موظفين يتولون المناصب الإدارية العليا وبينهم ثلاثة يهود بريطانيين. ومن عشرة أعضاء معينين تسميهم الحكومة، أربعة منهم مسلمون وثلاثة مسيحيون وثلاثة يهود. ويرأس المجلس المندوب السامي وهو يهودي أيضاً. وعليه، فقد كان عدد اليهود في المجلس سبعة، والعرب سبعة، والبريطانيين (من غير اليهود) سبعة. وأعلن صموئيل أن تلك الخطوة هي الخطوة الأولى

فلسطين أثناء حكم الإدارة العسكرية بحوالي ٤,٢٠٠ مهاجر، وكان عدد اليهود في فلسطين عام ١٩١٨م لا يتجاوز ٥٥ ألفاً. وفي عام ١٩٢٠م وحده دخل البلاد ٨,٢٠٠ مهاجر يهودي، وهو العام الذي في منتصفه، تولى هربرت صموئيل الحكم. وفي أيلول/سبتمبر من العام نفسه أنشأ صموئيل (دائرة الهجرة) وأعلن أن المشروعات التي تحتاجها البلاد تستدعي إدخال عدد محدود من المهاجرين قدر بنحو ١٦,٥٠٠ مهاجر يهودي. وبعد عام تقريباً حددت وزارة المستعمرات فئات اليهود الذين يسمح لهم بدخول فلسطين، وكان هذا الإجراء يرمي إلى توسيع نطاق الهجرة لا تقييده. كذلك أقرت وزارة المستعمرات التعديلات التي اقترحها المندوبون السامون على قانون الهجرة الذي أصدره صموئيل في مطلع آب/أغسطس ١٩٢١م، وكان أهمها التعديل الصادر في نهاية آب/أغسطس ١٩٢٣م الذي سمح لأكثر عدد من اليهود بدخول فلسطين، بعد وصول الحزب النازي بزعامة هتلر إلى الحكم في ألمانيا.

دعا صموئيل منذ وصوله القدس وجهاءها وأعيان ضواحيها للاجتماع به يوم ٧ تموز/يوليو ١٩٢٠م، كما دعا وجهاء حيفا لاجتماع مماثل في اليوم التالي. وفي الاجتماعين وعد بضمان الحرية والمساواة لجميع الأديان، كما وعد بالعمل على تطوير البلاد إدارياً واقتصادياً، وأعلن العفو عن الموقوفين العرب في انتفاضة القدس.

وفي حين منعت السلطات عقد المؤتمر الفلسطيني الثاني في القدس فعقد في دمشق في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٢٠م، فإنها سمحت بعقد المؤتمر الفلسطيني الثالث في حيفا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠م، وقد حضره ممثلون عن الجمعيات الإسلامية والمسيحية والجمعيات الأخرى وترأسه موسى كاظم الحسيني. وكان سقوط الحكم العربي في دمشق (تموز/يوليو ١٩٢٠م) ضربة قوية للحركة الوطنية العربية الفلسطينية، إذ وجدت نفسها وحيدة في مواجهة أعدائها المصممين على سياستهم. وكانت مهمة المؤتمر أن يضع استراتيجية جديدة تتصدى لظروف المرحلة الراهنة غير المواتية. وأكد البيان الصادر عن المؤتمر «أن الحكومة غير شرعية لأنها تمارس سلطة التشريع دون مجلس تمثيلي، وقبل أن يصدر القرار النهائي لعصبة الأمم». واعترض على اعتراف الحكومة بالمنظمة الصهيونية وبالعبرية، كما اعترض على استخدام العلم الصهيوني وقبول المهاجرين الصهيونيين. ووجه نقداً شديداً إلى المجلس الاستشاري. وختم بيانه بإعلان (ميثاق وطني) ضم ثلاثة مبادئ هي:

يسري عليها القانون العسكري والتي تطبق القانون العثماني، يشكل مخالفة صريحة للقانون العثماني، مثلما تشكل أفعال تلك الحكومة انتهاكاً للقانون الدولي. وقد تهرب وزير الخارجية كيرزون Curzon من الإجابة على هذا الاتهام في مجلس اللوردات (٢٩ آب/أغسطس ١٩٢٠م). بل إن رئيس الوزارة البريطانية الأسبق اسكويث Asquith استفسر في البرلمان عن مدى شرعية إدارة فلسطين الانتدابية عشية تعيين هربرت صموئيل مندوباً سامياً، وتساءل عن نصوص ذلك الانتداب الذي سمع عنه، وما إذا كان قد عرض على مجلس عصبة الأمم، واستوضح هل السير هربرت صموئيل ذاهب إلى فلسطين بوصفه مندوباً من قبل العصبة أم كموظف في الحكومة البريطانية تم اختياره ليؤدي وظيفة ليست لعصبة الأمم، ولكن لأولئك الذين أرسلوا به إلى هناك؟ وقد تجاهل بلفور هذا التساؤل، وحصر نفسه في توضيح صفة الانتدابات بوجه عام^(٥٤)، بل إن محكمة العدل الدولية في لاهاي أعلنت في حكم أصدرته في ٢٦ آذار/مارس ١٩٢٥ «أن الوثيقة المسماة (الانتداب الفلسطيني) لم تكن نافذة بعد في عام ١٩٢١^(٥٥)».

وواضح أن ما ينطبق على الانتداب، ينطبق على الحكومة الانتدابية. فالإدارة المدنية التي تولاهها صموئيل عام ١٩٢٠م كانت إدارة غير شرعية، وكياناً لا سند له من القانون؛ لقد اغتصب سلطات لا يملكها، وخرق قوانين يفرض عليه الالتزام والشرف أن يتقيد بها، وأبھظ كاهل الأهالي بسلسلة من فعال القمع والأحكام الجائرة التي تهدف خاصة إلى تغيير الهوية القومية والحضارية للبلد، واقتلاع أهله منه، وإحلال غرباء مكانهم.

وصدر قانون انتقال الأراضي لعام ١٩٢٠م بغية السماح بنقل ملكية الأراضي وتداولها رسمياً، إذ كان التصرف بها بيعاً وشراءً مستحيلاً حتى تلك الآونة، نظراً لعدم وجود مكتب لتسجيل ملكية الأراضي، واضطرار المشترين للاعتماد على صكوك البيع التي لم تكن مساحة الأراضي المسجلة فيها دقيقة وصحيحة غالباً، فضلاً عن أن فقدان سندات التمليك في كثير من الحالات وتبعثر السجلات العثمانية الباقية، كانا يحولان دون التصرف بملكية الأراضي وتسهيل انتقالها. وعليه فالقانون الذي أصدره صموئيل كان يقصد به تسهيل نقل الأراضي إلى اليهود ماداموا هم المشترين الوحيدين الذين كان يعتد بهم وقتذاك، وذلك استباقاً لبنود صك الانتداب المرتقب، والتي كان لا بد أن تتضمن تسهيل الاستيطان اليهودي في أراضي فلسطين.

وعلى صعيد الهجرة اليهودية، قُدر عدد اليهود الذين دخلوا

١ - استنكار السياسة الصهيونية بإقامة الوطن القومي على أساس تصريح بلفور.

٢ - رفض مبدأ الهجرة اليهودية.

٣ - إقامة حكومة تمثيلية^(٥٦).

وانبثقت عن المؤتمر لجنة تنفيذية للإشراف على الحركة الوطنية.

ومن ناحية أخرى فقد أنهى رئيس المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث موسى كاظم الحسيني إلى المندوب السامي في مقابلة أجراها معه، مخاوف الشعب من عواقب تصريح بلفور والهجرة اليهودية وأثار قضية الحكومة التمثيلية. رد صموئيل فقال إن صلاحيته تنحصر في تنفيذ سياسة حكومته وتصريح بلفور. وقال إنه على كل حال مخول بتنفيذ الشق الثاني من التصريح المذكور. وأنه مهم بمسألة إجراء انتخابات بلدية. وأبدى استعداده للاعتراف بأية هيئة عربية على نحو ما اعترف بالمجلس الوطني اليهودي ويمثل شروطه التي منها أن لا تتخذ أية مقررات منافية للانتداب^(٥٧).

وفي غضون ذلك انعقد مؤتمر القاهرة (آذار/مارس ١٩٢١م) برئاسة ونستون تشرشل Winston Churchill وكان وزيراً للمستعمرات للنظر في أوضاع المنطقة بعد احتلال فرنسا لسوريا، ونشوب الاضطراب في شرق الأردن والعراق. وأعلن المؤتمر أن بريطانيا مسؤولة عن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بموجب شروط الانتداب. وأوصى بأن تشكل المنطقة الواقعة إلى شرق نهر الأردن مقاطعة عربية من فلسطين يكون أميرها عبد الله بن الحسين مسؤولاً أمام المندوب السامي، ولكنها مستثناة من شروط الانتداب الفلسطيني. ومقابل المعونة التي يتلقاها الأمير، يتعهد باحترام التزامات بريطانيا الدولية نحو فرنسا في سوريا ونحو الصهيونيين في فلسطين.

وحين قام تشرشل بزيارة للقدس في الأسبوع الأخير من آذار/مارس، وطاف البلاد وتفقد المستوطنات اليهودية، تلقى من اللجنة التنفيذية العربية مذكرة شاملة تتهم بريطانيا بخلق فكرة الوطن القومي. وردّ تشرشل مخاطباً الوفد الإسلامي الذي قابله: أنه ليس لديه السلطة لإلغاء تصريح بلفور ووقف الهجرة اليهودية التي تفرضها سياسة الوطن القومي اليهودي، وأن تصريح بلفور هو أمر واقع نشأ من الحرب، وليس في وسع عرب فلسطين أن يفعلوا شيئاً غير الموافقة عليه. وبالنسبة للحكم الذاتي، لاحظ تشرشل أن الشكل الحاضر للحكومة سوف يستمر لوقت طويل، ولكن المؤسسات التمثيلية سوف تتطور تدريجياً. ثم أضاف

موضحاً: «إن أولاد أولادنا سيكونون قد رحلوا عن الدنيا قبل تحقيق الحكم الذاتي». وغادر تشرشل فلسطين في اليوم التالي^(٥٨). وانتقلت كلماته بين عرب فلسطين، وأسهمت في أن تثير بينهم شعور الغضب الذي انتهى بعد شهر واحد إلى سفك الدماء. وورد في تقرير رسمي أن وزير المستعمرات «أيد الصهيونية، وعامل المطالب العربية وكأنها صادرة عن معارضة لا أهمية لها، بحيث يمكن تفاديه بوضع عبارات سياسية، ومعاملة قادتها وكأنهم حفة من الأطفال السيئ التصرف»^(٥٩). لقد عاين تشرشل بنفسه كيف أن الفلسطينيين كانوا متلهفين أثناء زيارته للتعبير عن مشاعرهم القومية ضد الصهيونية، وذلك حين تحدّى المتظاهرون الحظر المفروض على المظاهرات في حيفا (٢٨ آذار/مارس)، واصطدموا بالبوليس مما أدى إلى مقتل رجل وصبي عربيين وجرح آخر وإصابة عشرة يهود بجراح من ضربات العصي والحجارة.

ومن هنا يتضح لماذا فشلت جهود الإدارة الانتدابية في كسب الرأي العام الفلسطيني والتغلب على معارضته. فلا غرابة إذا سارعت الإدارة البريطانية لاستخدام سيفها بعد أن تحققت من أن التلويح بسوطها لم يجد فتية في إقناع العرب بسياستها المزعومة المزوجة ذات الشقين.

ظهر ذلك جلياً في ثورة يافا التي تفجرت في أول أيار/مايو ١٩٢١م حين اصطدمت فئتان مختلفتان الاتجاه من العمال اليهود في عيد العمل في تل أبيب. وتحت ضغط الفئة الاشتراكية الصهيونية اضطرت الفئة الشيوعية البولشفية إلى الخروج من تل أبيب ملتجئة إلى حي المنشية الإسلامي في يافا. وعندما حاول أفراد البوليس تفريق الفئة البولشفية، شمل ذلك سكان الحي من العرب، وسرعان ما امتدت الاضطرابات في منطقة مدينة يافا بأكملها. وأثارت شائعات الهجوم على حي المنشية غضب العرب، وتضامن المسلمون والمسيحيون في القتال ضد الصهيونيين، على حد قول التقارير الرسمية البريطانية. وحين اتضح انحياز الجنود البريطانيين إلى اليهود، قامت مظاهرة عربية كبرى في اليوم الثاني من أيار/مايو منذرة متوعدة، وطلبت تزويدها بالسلاح للدفاع عن النفس ضد اليهود المسلحين، وإبدال القوات البريطانية بقوات هندية. واستمرت الاضطرابات في اليوم الثالث، ووقعت حوادث قتل في كلا الجانبين. وفي الخامس من أيار/مايو تجمع ثلاثة آلاف عربي إلى الشمال من مستوطنة بتاح تكفا (ملبس) شمال تل أبيب، كما احتشد بضع مئات في جنوبها، ولولا تدخل الجيش البريطاني لحسمت المعارك لصالح العرب. ولكن هذه القوات صدّت المهاجمين وتعقبتهم وقتلت عدداً كبيراً منهم. وصرحت لجنة

انعقد المؤتمر الفلسطيني الرابع في هذا الشهر بالقدس، فأكد مقررات مؤتمر حيفا، وقرر إرسال وفد لشرح القضية العربية الفلسطينية في أوروبا ولندن، كما قرر تبني سياسة التهدة المقصودة طوال المدة التي سيقضيها الوفد في انكلترا.

وقام تشرشل في أواسط آب/أغسطس بمحاولة ناجحة لدفع مجلس الوزراء نحو تبني سياسة أكثر صلابة تبدو على شكل موقف موحد يرضي مطامع الصهيونيين ويهدد حقوق العرب. وذلك لمجابهة الوفد العربي الفلسطيني المتجه إلى أوروبا ولندن بأمر واقع ومقرر مسبقاً، وقطع الطريق على مساعيهِ الرامية لبسط ظلامه فلسطين وحل مشكلتها. وتدلّ التقارير الرسمية البريطانية أنه قبل يوم واحد من استلام تشرشل مذكرة الوفد العربي طرح على مجلس الوزراء قضية فلسطين، وقال:

«إن الحالة في فلسطين تسبب لي الارتباك والقلق، فالبلاذ بكاملها في حالة من الغليان ولا تلقى السياسة الصهيونية قبولا لدى أحد غير الصهيونيين أنفسهم. إن كلا الجانبين العربي واليهودي مسلح وماض في التسلح ومستعد للانقضاض على الجانب الآخر... ولقد رفضنا حتى الآن، لمصلحة السياسة الصهيونية، منح العرب أية مؤسسة انتخابية. ومن الطبيعي أن يقارنوا معاملتهم هذه بتلك التي يلقاها إخوانهم في العراق. ويبدو لي أنه لا بد من أن يقوم مجلس الوزراء بمراجعة الحال برمتها»^(٦٦).

ورفض مجلس الوزراء البريطاني قبول المطالب الفلسطينية، ووجد هذا الرفض المجحف صداه في فلسطين، حين وقعت اضطرابات في القدس بمناسبة ذكرى وعد بلفور سنة ١٩٢١م، وتبادل العرب واليهود إطلاق النار، فقتل خمسة من اليهود، وثلاثة من العرب، وأصيب ٢٦ بجراح، وصدرت أحكام قاسية بحق العرب وأحكام مخففة بحق اليهود.

ولكن المأساة لم تقف عند تسهيل الإدارة الانتدابية لعمليات انتقال الأراضي العربية، ومنح أراضي الدولة لليهود، فهناك الهجرة المسماة (غير المشروعة)^(٦٧) التي دخل عشرات الألوف بواسطتها سوق العمل الصهيوني لمنافسة ميادين العمل الاقتصادي العربي في فلسطين، وقد أثارت هذه السياسة البريطانية المنحازة استياء عرب فلسطين وقلقهم.

ومنحت إدارة هيربرت صموئيل في أيلول/سبتمبر ١٩٢١م المالي اليهودي بنحاس روتنبرغ Pinchas Rutenberg امتياز توليد الكهرباء لعموم فلسطين، أو امتياز كهربة فلسطين بكاملها زراعياً وصناعياً ومنزلياً لمدة سبعين عاماً، وذلك بالاستفادة من نهر الأردن

التحقيق التي تشكلت برئاسة هايكرافت Haycraft قاضي قضاة فلسطين في ٧ أيار/مايو ١٩٢١م في تقريرها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١م، أن أسباب الاضطرابات ترجع إلى قلق العرب على مصيرهم وسخطهم من حرمانهم استقلالهم. وانتقد التقرير الطريقة التي تدار بها فلسطين لأنها موجهة نحو تأسيس وطن قومي لليهود، وليست موجهة لمنفعة جميع الفلسطينيين على حد سواء. وأوصى التقرير بوجوب العمل على تهدئة قلق العرب وتطمينهم على حقوقهم ومركزهم في بلادهم أكثريتها. وقال التقرير إنه «إذا كان قد ظهر في البلاد شيء من شعور العرب ضد البريطانيين، فإنه يرجع إلى أن الحكومة مقرونة في أذهان العرب بتعزيد السياسة الصهيونية»^(٦٨). وبرغم أن التقرير تضمن كثيراً من اللوم للحركة الصهيونية مقابل بعض الإنصاف للعرب، فإنه لم يكن للتقرير أي تأثير في تغيير السياسة البريطانية.

شعر صموئيل بتدهور الوضع بعد ثورة يافا، وخشي أن يؤدي تسرع الصهيونيين إلى نفس البرنامج الصهيوني برمته، فعزم على اتباع سياسة مرحلية أكثر مرونة، وطلب في أيار/مايو من حكومته وقف الهجرة اليهودية مؤقتاً ثم تنظيمها على أسس أشد صرامة، مع النظر في موضوع «إقامة مؤسسات تمثيلية في وقت مبكر جداً»، وضرورة الحد من صلاحيات المنظمة الصهيونية التي اعترف بها في المادة الرابعة من مسودة صك الانتداب، أو جعلها مقبولة لدى العرب بإضافة مادة مماثلة تنص على الاعتراف المقابل بهيئة عربية. كما أيد زيارة الوفد الفلسطيني الوشيكة إلى أوروبا ولندن. ولكن تشرشل وزير المستعمرات ونصير الصهيونية القوي، رفض استرضاء الزعماء الفلسطينيين على هذا النحو، وعارض، بتعزيد من الصهيونيين، المطالب العربية بشأن إقامة مؤسسات الحكم الدستوري التمثيلي. وبعد شهر تقريباً (٣ حزيران/يونيو) خطب صموئيل بمناسبة عيد ميلاد ملك بريطانيا، وأعاد تفسير تصريح بلفور على وجه قصّد به تلطيف مخاوف العرب وإشاعة الهدوء والاستقرار في البلاد. ووعد أن بريطانيا لا تفرض عليهم سياسة «تحميلهم على الاعتقاد بأنها مناقضة لمصالحهم الدينية والسياسية والاقتصادية»^(٦٩).

ويبدو أن زعماء مؤتمر حيفا والجمعيات الإسلامية المسيحية، قد بذلوا جهدهم لتهدة الحالة أثناء أحداث آذار/مارس ١٩٢١م، على كره من جيل الشباب الذي انتقد الزعماء وقيادة الجمعيات، أي الوجهاء والتجار والملاكين في المدن والقرى، وقلة من مثقفي الطبقة الوسطى، واتهمهم باتخاذ موقف معتدل من الأحداث، ومن مقاطعة البضائع اليهودية في أيار/مايو. وقد

آيلنغتون الرامي إلى تأجيل موافقة عصبة الأمم على صك الانتداب إلى أن يعدل تعديلاً يتفق مع عهود الحكومة للعرب. ولكن اقتراح نقض وعد بلفور هزم في مجلس العموم «بفضل أبطال مثل المستر تشرشل والميجر أورمسي-غور Ormsby-Gore» على حد قول وايزمن. وتزايد حجم النقد الموجه ضد سياسة بريطانيا في فلسطين، بعد زيارة اللورد نورثكليف Northcliffe^(٦٥) لفلسطين الذي وصم الصهيونيين بأنهم معتدون.

رأى تشرشل أن يضع حداً لحالة القلق السائدة في فلسطين ولموجة الانتقادات التي عمت الصحف البريطانية، فاقترح أن تصدر الحكومة البريطانية كتاباً أبيض، يشكل حلقة أخرى في سلسلة التطمينات الطويلة للعرب.

صدر الكتاب الأبيض في حزيران/يونيو ١٩٢٢م بقصد تفسير وعد بلفور تفسيراً يطمئن العرب ويهدئ مخاوفهم، ولكنه جاء غيباً لآمالهم، مضاعفاً قلقهم واضطرابهم. وفيما يلي بعض مقتطفات منه:

«نشرت بيانات غير رسمية بأن الغاية المنشودة هي جعل فلسطين يهودية برمتها. واستعملت عبارات قيل فيها ان فلسطين ستصبح يهودية كما أن إنكلترا إنكليزية. فحكومة جلالتة تعتبر هذه الآمال غير قابلة للتحقيق، وتعلن بأنها لا ترمي إلى مثل هذه الغاية، وبأنها لا تفكر قط بإخضاع أو محو السكان العرب أو القضاء على لغتهم وآدابهم في فلسطين. وهي تلفت النظر إلى أن عبارات التصريح (تصريح بلفور) لا تشير إلى تحويل فلسطين بجمليتها وجعلها وطناً قومياً لليهود، بل تعني بأن وطناً كهذا يؤسس في فلسطين».

«وإن اللجنة الصهيونية... لا ترغب في أن يكون لها، كما أنها لا تملك، أي قسط في إدارة البلاد العامة. والمركز الخاص الذي تشغله المنظمة الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يخولها صلاحية تولي هذه الوظيفة».

«إن ذلك التصريح [تصريح بلفور] الذي تأيد في مؤتمر دول الحلفاء الكبرى المنعقد في سان ريمو ثم في معاهدة سيفر Sèvres، هو غير قابل للتغيير... وإنه متى سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين، يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لا يعني فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين إجمالاً، بل زيادة رقي الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود المرحودين في جميع أنحاء العالم، حتى تصبح مركزاً يكون فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية... ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد في تقدمها الحر، ونفسح للشعب اليهودي مجالاً وافياً كي يظهر قدرته، كان من الضروري أن يعلم أن وجوده في فلسطين

وروافده مع بحيرة طبرية خزاناً للمياه، وبناء ما يشاء من المعامل والمضخات. ومن وراء شروطه التي تضمنت بعض المحاباة والتمييز، ضماناً للسيطرة على الموارد الطبيعية في فلسطين، وعلى سائر المرافق المتصلة بها. ومن وراء كل ذلك السيطرة السياسية. وفهم العرب أن مشروع روتنبرغ قصد به زيادة عدد المصانع لطلب عمال يهود يعملون فيها. ويتوخى ذلك كله مضاعفة أعداد الأقلية اليهودية لتطغى على الغالبية العربية مع الحرص على حماية الصناعات اليهودية، وفتح باب حرية التجارة لضرب المنتجات العربية المحلية.

وثبت تواطؤ الإدارة الانتدابية وانحيازها السافر للصهيونية، ليس فقط من خلال فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيه، وإنما أيضاً بإغضائها عن تهريب اليهود للسلاح، (اكتشاف إرسالية تتألف من ٣٠٠ مسدس وكمية من الذخيرة مرسلة إلى إسحق روزنبرغ Isaac Rosenberg ضابط اتصال الوكالة اليهودية في حيفا وموضوعة في برميل للإسمنت)، والقيام بكل ما ينفع الصهيونيين ومشاريعهم^(٦٤).

بدأت المعارضة العربية تأخذ طابعاً جدياً عنيفاً، لا سيما بعد أن انتقد تقرير هايكراف تميز بريطانيا للصهيونيين الذين اختصهم التقرير بكثير من اللوم. وأمل زعماء عرب فلسطين في هذه الغمرة أن ينتصر لظلامتهم العادلة الرأي العام البريطاني، وكان قد بدأ يناقش وعد بلفور مناقشة لا تنم عن تأييد واسع له. صحيح أن الوفد العربي الفلسطيني الذي قرر المؤتمر الفلسطيني الرابع إرساله، لم يجد من تشرشل والحكومة البريطانية أذنًا صاغية، وأن مقابلة تشرشل غير الودية لهم عكست صورة مؤسفة لحكومة تزهو بالديمقراطية، وبغض النظر عن القسوة التي اتسم بها السلوك الرسمي نحو أعضاء الوفد، فقد نجح في طرح قضيته على مجلس العموم ومناقشتها (تموز/يوليو ١٩٢٢م)، ولمس تأييداً لدى بعض أعضاء البرلمان البريطاني. وحين طرح موضوع الانتداب على فلسطين برمته للمذاكرة في مجلس اللوردات، خذلت الحكومة بسبب اقتراح قدمه اللورد آيلنغتون Islington مؤداه أن الانتداب على فلسطين لا يمكن قبوله، لأنه يخالف العهد التي قطعتها الحكومة للشعب الفلسطيني، ولأنه لا يتفق مع رغائب الغالبية الساحقة في فلسطين. وعجز بلفور عن إقناع اللوردات بحديثه الملتوي الذي أنكر فيه أن الانتداب لا يتفق مع سياسة الدول التي أوجدت مبدأ الانتداب، وهزىء بأخطار السيطرة اليهودية على العرب. وجرى التصويت على وعد بلفور، وصوت اللوردات بأغلبية ٦٠ صوتاً ضده، مقابل ٩ معه. وفاز اقتراح

هو كحق وليس كمنة. ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان إنشاء الوطن القومي لليهود ضماناً دولياً، والاعتراف رسمياً بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة.

وذكر أنه من الضروري لأجل تطبيق هذه السياسة، تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة، ولكن هذه المهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حد يزيد في أي ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد إذ ذاك. وقد جرت المهاجرة الآن على هذه الشروط، ومن الضروري ألا يكون المهاجرون عبئاً على شعب فلسطين ككل «ولا يحرمون أي قطاع من السكان الحاليين من أعمالهم». وأن في النية تأليف لجنة خاصة في فلسطين من أعضاء المجلس التشريعي الجديد المنتخبين من الأهالي، للبحث مع الإدارة في الأمور المتعلقة بتنظيم المهاجرة. وفي حالة نشوب خلاف بين اللجنة والإدارة تكون الكلمة الفصل للحكومة البريطانية.

وقال الكتاب الأبيض ان الحكومة عازمة على منح فلسطين بعض مؤسسات الحكم الذاتي، «ولكنها تترأى بالنظر للظروف الخاصة في تلك البلاد، أن يتم ذلك تدريجياً لا طفرة». ونص على أنه في الوقت الحاضر يقيم مجلس تشريعي مؤلف من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين. ولكن:

«من الحكمة أن يمر وقت ما قبل توسيع الحكم الذاتي في فلسطين، وقبل تحويل المجلس صلاحية المراقبة على السلطة التنفيذية... وبعد بضع سنوات يعاد النظر في حالة البلاد، فإذا أسفر الاختبار في سير النظم الدستورية التي يراد تأسيسها الآن عن نجاح، تعطى إذ ذاك صلاحية أوفر لنواب الشعب المنتخبين...»^(٦٦).

وهكذا، بعد سنتين من التعثر والتخبط، وقبل سنة وثلاثة أشهر من تطبيق الانتداب على فلسطين، وفي وقت ما زالت نصوص هذا الانتداب على شكل مسودة، وضعت الحكومة البريطانية سياستها في فلسطين، مستوحاة من مسودة الانتداب.

سارع الوفد الفلسطيني العربي إلى تنفيذ فحوى الكتاب الأبيض، في مذكرة قدمها إلى وزارة المستعمرات (١٧ حزيران/يونيو ١٩٢٢م) مستنكراً الافتئات على حقوق العرب، ومننداً بمعاذير بريطانيا لتأخير استقلال فلسطين. وطالب بضرورة إلغاء وعد بلفور وسياسة الوطن القومي المنبثقة منه، واستنكر تنظيم الهجرة الذي يعني أكثرية يهودية في المستقبل؛ أما الصهيونيون فسارعوا إلى الموافقة على الكتاب الأبيض.

لقد طرح تشرشل مفتاح الحل الأنكلو-صهيو المشترك

حين صرّح في الكتاب الأبيض بأن المعيار الوحيد لتحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين هو (مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب)، لا المعايير السياسية والاجتماعية والنفسية التي تحتكم المجتمعات البشرية كافة إليها، عندما تنظم حتى الهجرة غير المدفوعة بدوافع سياسية إلى بلادها. ولا مراء في أن تشرشل وهو يتبرع بهذا الناظم للهجرة اليهودية من مقره في لندن، كان يرى بوضوح أنه يعادل تماماً معايير (الغزو). وفي غضون عملية (الغزو) هذه، ترجىء السياسة البريطانية تنفيذ التزاماتها بترقية مؤسسات الحكم الذاتي إلى أن يصبح اليهود غالبية في فلسطين، ويومها فقط، تأخذ بمبدأ صوت واحد للشخص الواحد.

لقد ورد في كتاب (تشرشل) الأبيض أن المانع الوحيد لتأسيس حكومة وطنية في فلسطين أسوة بالبلدان العربية الأخرى، ليس كون أهل فلسطين أقل رقياً وتقدماً من سكان تلك البلاد، وإنما هو وعد بلفور. ومن هنا شعور عرب فلسطين بالظلم والإجحاف، إذ لا يمكن أن يبرر ذو وجدان حرمانهم من التمتع بحقوقهم المقدس في الحرية والاستقلال، لا شيء سوى أن بريطانيا وعدت اليهود بإنشاء وطن قومي وحكمت على شعب بأكمله غيابياً.

ويلاحظ في الكتاب الأبيض ادعاء تشرشل أن قلق اليهود والعرب وتخوفهم هم سبب الاضطرابات في فلسطين. وهذا ادعاء مضلل، فاليهود لا يتخوفون ولا يقلقهم شيء. أما العرب فلديهم مخاوف وصفها تشرشل أنها «تقوم جزئياً على تفسير مبالغ فيه لمعنى وعد بلفور». وأشار خاصة إلى البيان اليهودي «غير المرخص» الذي كرره الدكتور مونتاغيو دافيد إيدر Montague David Eder مسؤول الوكالة اليهودية والدكتور وايزمن أمام لجنة التحقيق الملكية بيل Peel Commission of Inquiry عام ١٩٣٧م، والقاتل بأن فلسطين يجب أن تكون يهودية كما أن إنكلترا إنكليزية، والذي علّق عليه تشرشل مؤكداً «أن حكومة جلالتة تنظر إلى أي توقع كهذا باعتباره «غير عملي»؛ ولكن اتضح خداع تشرشل حين تراجع عن تأكيدته أثناء الادلاء بشهادته أمام اللجنة الملكية، وزعم أن كلمة «غير عملي» لم يكن مقصوداً بها أن تعني منع إقامة دولة يهودية في فلسطين»^(٦٧).

أما المجلس التشريعي المقترح في الكتاب الأبيض، فكان متوقفاً أن يتألف من المندوب السامي رئيساً، و ١٠ أعضاء رسميين تعيينهم السلطة و ١٢ عضواً منتخباً منهم ٣ يهود، ولجنة تنظيم الهجرة، تشكل كلياً من أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين من الشعب. ولكن العرب أدركوا أن الحكومة لا تعتزم تشكيل اللجنة من هؤلاء

الأعضاء المنتخبين فقط. إذ تعلموا أن يفهموا من الصياغة المتأنية لوزارة المستعمرات، أن العرب سيكونون أقلية في اللجنة، لسبب بسيط، هو أنهم كانوا يعارضون الهجرة اليهودية. ولولم يكونوا أقلية لاستدعى الأمر أن ترجع حكومة فلسطين في جميع الحالات دون استثناء إلى الحكومة المركزية في لندن التي لها الكلمة الفصل في موضوع الهجرة. وحتى لو تجاوزنا عن اللجنة المذكورة المقترحة، فإن المجلس التشريعي كان مهزلة، فالأعضاء الرسميون المعينون العشرة، وبينهم ٤ من اليهود، كان لا بد أن يصوتوا إلى جانب الحكومة ماداموا يشغلون مراكزهم ووظائفهم برضى المندوب السامي. أي أنه في معظم الأمور الحيوية، إن لم يكن فيها كلها، يمكن أن تعتمد الحكومة على ١٣ صوتاً، وهي غالبية فاعلة. فهل من عجب إذا رفض العرب المجلس التشريعي، ورفضوا المشاركة في انتخاباته؟ لقد رأى العرب، وبحق، أن وجودهم داخل المجلس لا بد أن يحول دون نقد القانون الذي كانوا قد شاركوا في وضعه، وأن فكرة المجلس كانت ذريعة مأكرة للحصول على اعترافهم بالانتداب ووبعد بلفور، وجميع القرارات والقوانين التي تتخذها الإدارة الانتدابية في فلسطين، عن طريق هذا المجلس الذي ترجح فيه أصوات غير العرب.

وعلى أثر صدور الكتاب الأبيض، وعرض صك الانتداب الفلسطيني على عصبة الأمم للموافقة عليه، نشطت الحركة الوطنية الفلسطينية واجتمعت اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر الفلسطيني الرابع في الأسبوع الأخير من حزيران/يونيو (٢٣ - ٢٧) وأصدرت نداء إلى «الامة الكريمة» ذكرت فيه أن مستقبل فلسطين بيد أهلها، رغم وعد بلفور واتفاقية سان ريمو، وطلبت من عصبة الأمم عدم المصادقة على صك الانتداب، وقررت الخطوات المقبلة في حال المصادقة، وكان بينها إعلان الإضراب العام في جميع فلسطين يومي ١٣ و ١٤ تموز/يوليو، والقيام بمظاهرات سلمية والاحتجاج لدى عصبة الأمم. وبدأ التحول نحو اعتبار الحكومة البريطانية هي المسؤولة عن محنة العرب في فلسطين، وعبر العرب عن استيائهم من الإدارة البريطانية بأساليب متعددة، تعبيراً عن عدم الثقة بها، فرفض القرويون والمخاتير مرافقة اللجان الحكومية المكلفة بمسح الأراضي الموات وتحديداتها، وقدمت الاحتجاجات ضد تنازل الحكومة لليهود عن أراضي الدولة في مناطق بيسان والبيرة وقيسارية، وضد إنهاء خدمات الموظفين العرب والمتعاطفين معهم في الجهاز الحكومي. وأخذت لهجة الصحافة العربية تزداد عداء للسياسة البريطانية يوماً عن يوم. وأضربت المدن الكبيرة في مختلف أنحاء سوريا وفلسطين احتجاجاً على الانتداب المؤسس على وعد بلفور، ونظمت اللجنة

التنفيذية حملة لجمع التبرعات بواسطة الجمعيات الإسلامية المسيحية المحلية لبدء حملة دعاية ضد الصهيونية والحكومة البريطانية. كما تم استدعاء الوفد الفلسطيني من لندن، فوصل إلى حيفا يوم ٢١ آب/أغسطس واتجه مباشرة إلى نابلس لحضور المؤتمر الفلسطيني الخامس حيث استقبل بحفاوة بالغة. وقد اتخذ المؤتمر ١٨ قراراً أهمها رفض دستور فلسطين الجديد - وكان قد صدر في ١٠ آب/أغسطس وسنشير إليه بعد قليل - ومقاطعة الانتخابات القادمة للمجلس التشريعي، وإقامة مكتب عربي فلسطيني في لندن، وبذل المسعى لتوعية الفلاحين وتنوير أذهانهم في الشؤون الوطنية، ومقاطعة البضائع اليهودية ومشروع روتنبرغ، ومنع بيع العقارات إلى اليهود، والقيام بجمع التبرعات. وأقسم أعضاء المؤتمر على نص اليمين التالي:

«نحن نمثل الشعب العربي الفلسطيني في المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس المعقود في نابلس، نتعهد أمام الله والتاريخ والشعب أن نستمر في جهودنا الرامية إلى استقلال بلادنا وتحقيق الوحدة العربية بجميع الوسائل المشروعة وسوف لا نقبل بإقامة وطن قومي يهودي أو هجرة يهودية»^(٦٨).

وفي ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٢م، أقرت عصبة الأمم صك الانتداب البريطاني على فلسطين، وأعلنت الحكومة البريطانية أنها سوف تضع نصوص الانتداب موضع التنفيذ، في ضوء بيانها السياسي الصادر عام ١٩٢٢م. (الكتاب الأبيض).

أما صك الانتداب فهو وثيقة هامة جداً، يقع في ثمان وعشرين مادة إضافة إلى الديباجة (المقدمة) التي جعلت الدولة المنتدبة (بريطانيا) مسؤولة عن تنفيذ وعد بلفور. واعترفت «بالصلة التاريخية» التي تربط «الشعب اليهودي» بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على «إعادة إنشاء» الوطن القومي اليهودي فيها. ومن المؤكد أنه لا يوجد نص آخر يعكس الوضع الممتاز للمستعمرين الصهيونيين (الكولون Colons) على نحو أكثر وضوحاً وتحديداً. تحتوي مقدمة الصك على تصريح بلفور، في حين تشرح مجموعة المواد الثماني والعشرين شروط تنفيذه ومظاهرها. ولم ترد كلمة (العرب) مرة واحدة خلال نص الصك كله باستثناء لا مفر منه حين ذكرت كلمة (العربية) وصفاً لإحدى اللغات الرسمية الثلاث، مع العبرية والإنكليزية في المادة الثانية والعشرين.

وتعتبر المادة الثانية مادة محورية أساسية إذ جعلت تنفيذ وعد بلفور غاية الانتداب الرئيسية. وتنص على أن:

«تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال

سياسية وإدارية واقتصادية، تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي بحسب ما جاء بيانه في مقدمة هذا الصك وترقية أنظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بغض النظر عن الجنس والمذهب»^(٧٩).

هنا أيضاً، كما كان الحال في نص وعد بلفور، كان لا بد من استعمال المصطلح المخفف (الوطن القومي اليهودي) بدلاً من (الدولة اليهودية) لاعتبارات تتصل بحرص غالبية اليهود، وهي غير صهيونية، بتجنب ما قد يترتب على ازدواج ولائها السياسي، وهو أمر يؤثر على وضعها ومركزها في البلاد المعنية. وقد رغب الصهيونيون في مثل هذا الغموض، ليس فقط لأن نجاحهم يتوقف على اجتذاب دعم يهود العالم، وإنما أيضاً لأن الغموض ينطوي على فوائد تكتيكية واضحة بالنسبة للمواجهة مع العرب، ولعدم إحراج الدولة المنتدبة التي تسعى معهم لخلق الدولة اليهودية وشروط وجودها موضوعياً.

تحتوي المادة الثانية على تعهدين متناقضين تماماً، أولهما وضع البلاد في ظروف خاصة لمصلحة القلة اليهودية، وثانيهما ترقية أنظمة الحكم الذاتي دون المساس بحقوق الكثرة الدينية والمدنية. وقد أعلنت الحكومة المركزية في لندن والإدارة الانتدابية في فلسطين أن لهما تعهدين قيمة متساوية لدى الحكومة. إلا أن البحث يظهر بسهولة أن تنفيذ التعهد الأول متعلق بتنفيذ التعهد الثاني. لأن تأسيس وطن قومي يهودي يشترط فيه أن لا يلحق الضرر بحقوق العرب الدينية والمدنية. وكل سياسة تناقض التعهد الثاني هي سياسة مجحفة ومتحيزة. إن المادة الثانية تحاول التوفيق بين الأضداد؛ فهي من ناحية منحت سلطة نوعية لخلق الأوضاع والشروط اللازمة لإقامة الوطن القومي (الدولة اليهودية)، ومن ناحية أخرى تكلفت الليل باتجاه المبادئ الويلسونية المتحذلة في تقرير المصير. وحين جاء دور تنفيذ البرنامج الصهيوني، فإن المادة الثانية نصت على أن الهدف الصهيوني والأمني العربية في الحكم الذاتي، أصبحت المحور الذي تدور حوله السياسة الذرائعية البريطانية في تبرير أفعالها في معظم الفترة ما بين الحربين العالميتين. وفهم العرب يومذاك أن السياسة البريطانية سوف تمنع عنهم مؤسسات الحكم الذاتي إلى أن يصبح اليهود غالبية والعرب أقلية. حتى إذا كانت سنة ١٩٣٧م كشفت لجنة التحقيق الملكية البريطانية (لجنة بيل) عن التناقض بين هدي المادة الثانية.

أما المادة الثالثة فقد أوجبت على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال الذاتي على قدر ما تسمح به الظروف.

ونصّت المادة الرابعة على تأسيس وكالة يهودية تسدي

المشورة والمساعدة للحكومة البريطانية فيما يتعلق بتنمية الوطن القومي وتلبية حاجاته. والوكالة ذات صلاحيات واسعة تتعاون مع الدولة المنتدبة على إدارة البلاد، وتنفيذ المشاريع الهامة:

«يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك تحت سيطرة حكومتها دائماً. ويعترف بأن الجمعية الصهيونية هذه هي الهيئة المنصوص عنها فيها تقدم، مادامت الدولة المنتدبة ترى أن نظامها وثألفها يجعلها صالحة ولائقة لهذا الغرض. وعلى الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة الحكومة البريطانية للحصول على معونة الذين يرغبون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي»^(٨٠).

ومنحت المادة السابعة المهاجرين اليهود الجنسية الفلسطينية، وجعلت المادة الثانية والعشرون العبرية إحدى اللغات الرسمية الثلاث. ويلاحظ أن المادة المتصلة بذلك مقتبسة من نص المذكرة التي قدمها الصهيونيون إلى مؤتمر الصلح (١٩١٩م)، وسنعود إلى ذلك ثانية.

وأجازت المادة (١١): «لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تجري أو تستثمر بشروط الإنصاف والعدل الأعمال والمصالح العمومية وترتقي بمرافق البلاد الطبيعية مادامت الإدارة الحكومية لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها». وتحتوي المادة السادسة من الانتداب كذلك على تعهدين، أولهما تسهيل الهجرة اليهودية وإسكان اليهود على الأراضي. وثانيهما يقول ان واجب الحكومة هو أن لا يكون تنفيذ التعهد الأول سبباً في «إلحاق أي ضرر بحقوق ومركز سكان البلاد»، وأن يكون تنفيذ التعهد الأول «طبقاً لحالات مناسبة».

يتضح من هذا أن المحافظة على حقوق العرب هي الأصل في المادة، وأن تعهد الحكومة لليهود الصهيونيين هو فرع لها، لأن تنفيذه مشروط. ولكن تمسك حكومة الانتداب بمبدأ (مقدرة استيعاب البلاد الاقتصادية) المرن بالنسبة إلى الهجرة هبط بقيمة الضمانات إلى الصفر. وبما أن العرب شعب مزارع في معظمهم، فإن حماية (وضعهم ومركزهم) و(حقوقهم) توجب أن تكون أراضي البلاد لهم، وأن يكون وضعهم الاجتماعي متميزاً عن وضع الأقليات.

لم ينص صك الانتداب صراحة على المطالب الصهيونية الآتية:

(أ) إنشاء دولة يهودية أو الوعد بإنشائها في المستقبل.

(ب) إطلاق الهجرة اليهودية، فالمادة السادسة تنص: «على إدارة فلسطين، مع كفالة عدم إلحاق الضرر بحقوق جميع طوائف الأهالي، أن تسهل هجرة اليهود إلى فلسطين في أحوال مناسبة، وتنشط بالاتفاق مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة استقرار اليهود في الأراضي الأميرية. ومن جعلتها الأراضي الموات (البور) غير المطلوبة للأعمال العمومية».

(ج) توسيع الحدود الفلسطينية على حساب شرق الأردن وجنوب سوريا ولبنان^(٧١).

ويتضارب صك الانتداب مع معاهدة فرساي Versailles وميثاق عصبة الأمم. ذلك أن الفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من معاهدة فرساي تفرض على فلسطين انتداباً من درجة (أ). وضمت أحكام هذه الفقرة من معاهدة فرساي في الفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من ميثاق العصبة. فقد اشترط صك الانتداب إنشاء وطن قومي في فلسطين لشعب غريب عنها، بينما غاية الانتداب هي خدمة مصالح البلدان الخاضعة لهذا النظام وتسديد خطاها والسير بها نحو الاستقلال التام، لا تحويل الدولة المنتدبة حقوقاً واسعة لا تترك مجالاً لاشتراك الوطنيين في الإدارة.

ومع أن صك الانتداب يعتبر أكثر وضوحاً من وعد بلفور فإنه لم يحدد معنى (الوطن القومي). ولم يبين متى يتم إنشاؤه، ولم يرد في أية وثيقة رسمية هل كان المقصود بالوطن القومي مجرد إيجاد وسيلة للتدرج نحو الدولة اليهودية أم أن الوطن القومي هو غاية في حد ذاته!

ويبدو من مطالعة متأنية لصك الانتداب أن أهم مواده هي الثانية والثالثة والرابعة والسادسة والسابعة والحادية عشرة والثانية والعشرون، فهي، فضلاً عن الديباجة، تخطط لكل مقدرات فلسطين، مثل وضع البلاد في أحوال تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي، وترقية الحكم الذاتي (المحلي)، وتنصيب الوكالة اليهودية مشاوراً للحكومة، ومنح الجنسية الفلسطينية لليهود المقيمين، واستخدام الموارد الطبيعية لمصلحتهم، وتشجيع الاستيطان، وتحديد اللغات الرسمية واعتبار العبرية واحدة منها. بينما تتناول بقية المواد مسائل شكلية غير سياسية، مثل حقوق الأجانب المقيمين بفلسطين، وتسليم المجرمين، والتمثيل القنصلي وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة، والحرية الدينية، وحقوق الطوائف في التعليم، والمحافظة على الأمن والدفاع عن البلاد، وعدم التمييز بين رعايا الدول الأعضاء في عصبة الأمم، وتمثيل فلسطين

في الاتفاقات الدولية، ونظم حماية الآثار القديمة، والأعياد، وعلاقة عصبة الأمم بالدولة المنتدبة، واستثناء شرق الأردن من تدابير الانتداب الفلسطيني.

أما المادة الأولى التي نصّت على تحويل الدولة المنتدبة سلطة الإدارة والتشريع، باستثناء القيود التي تضمنها صك الانتداب، فقد جاءت مواتية للأهداف الصهيونية.

ولا يستبعد أن تكون نصوص الانتداب الفلسطيني مأخوذة، مع اختلاف طفيف في اللفظ، من نصوص البيان الصهيوني الموجه إلى مؤتمر السلام في باريس بتاريخ ٣ شباط/فبراير ١٩١٩م (Zionist Statement of Views to the Peace Conference (ZSPC)). وقد تولى الصحفي البريطاني ج. م. ن. جفريز Jeffries مقارنة نص صك الانتداب مع نص البيان الصهيوني المذكور، واتضح له أنها يتطابقان ويتفقان، تارة في اللفظ وتارة في المعنى، وهو ما يكشف النقاب عن أن الصهيونيين هم الذين وضعوا مواد صك الانتداب، أو أن هذه المواد قد اقتبست من نصوصهم. ولا يخفي الصهيونيون أنفسهم أن المسودات الأساسية التي كتبها فيليكس فرانكفورت^(٧٢) Felix Frankfurter وغانز^(٧٣) Ganz «قد سلمت إلى الوفد البريطاني وأفرغت في المسودة التجريبية الأولى لصك الانتداب التي كتبت في ١٥ تموز/يوليو ١٩١٩م. ولكن جفريز يرى أن المسودات الصهيونية كان حظها أكبر من مجرد (الإفراغ) في المسودة الرسمية الأولى، إذ كانت (تجسداً) لها. بل إن تحليل بعض المواد الرئيسية في الصك يشير صراحة إلى الوفاق الصهيوني البريطاني بشأن الانتداب على فلسطين وتنفيذ تهويدها^(٧٤)».

سبقت الإشارة إلى أن سكان فلسطين لم يؤخذ رأيهم في اختيار الدولة المنتدبة، ولكن اللجنة الملكية (بيل) تجادل أنه تمّ التأكد من آراء سكان فلسطين عن طريق لجنة كنغ-كرين عام ١٩١٩م، وقد ورد في تقريرها أن تسعة أعشار السكان أعربوا عن رغبتهم في الحفاظ على وحدة بلادهم مع سوريا، ويودون الحصول على النصح والمساعدة، عند الاقتضاء، من الولايات المتحدة بالدرجة الأولى ومن إنكلترا بالدرجة الثانية. واستنتجت اللجنة أن الولايات المتحدة حين رفضت أن تتولى مسؤولية الانتداب، فقد كلفت به بريطانيا.

هذه المجادلة المعقولة في الظاهر، تجاهلت حقيقة واضحة عكستها ديباجة الانتداب، وهي أن دول الحلفاء هي التي اختارت بريطانيا كدولة منتدبة لفلسطين. ولم تتضمن الديباجة أية إشارة

من جميع شعاب الأرض، وخاصة من الطبقة العاملة في أوروبا الوسطى والشرقية، لا يأتون إلى بريطانيا ليزاحوا البريطانيون في خيرات بلادهم وتناج عملهم، وهم يتكلمون لغة لا يفهمها رجل الشارع البريطاني. أما العرب، الغالبية الساحقة من سكان فلسطين، فقد حيل بينهم وبين المشاركة الفعالة في تنمية بلادهم.

ويلاحظ أن البريطانيين ما كانوا ليقبلوا برضاهم المهام التي أوكلت إلى الوكالة اليهودية، كما يلاحظ أن الصهيونيين قد احتاطوا للأمر، ولم يمنحوا بريطانيا ثقتهم المطلقة في إدارة الانتداب الذي (كلفوها) به، وقد نجحوا في الحصول على اعتراف منها بالوكالة اليهودية كشريك له شخصية اعتبارية قانونية. والحكومة البريطانية حين قبلت الانتداب على فلسطين وافقت على اقتسام مسؤولياته مع الوكالة اليهودية في إقامة الوطن القومي، مع أن شهرة بريطانيا كدولة استعمارية لا تترك مجالاً للافتراض بأنها كانت بحاجة لمشورة الوكالة اليهودية ونصحها لولم يكن معترفاً بها كهيئة عمومية. وهنا أيضاً ترسم (الصفقة) التي أبرمها الوفاق الصهيوني البريطاني^(٧٥).

لقد انطوى وعد بلفور وصك الانتداب والاعتراف بالمنظمة الصهيونية كشريك في إدارة البلاد، على كل ما احتاج إليه الصهيونيون. وأفضى إلى نتيجة أساسية واحدة وهي ظهور إطار حكومي صهيوني يستند إلى الدولة المنتدبة مادام بحاجة إليها. فإذا شكّل اليهود غالبية في البلاد، أقاموا الدولة اليهودية كأمر واقع.

كما أنّ المادة (٢٢) من ميثاق العصبة قد جعلت لرغبة السكان الأصليين المقام الأول في اختيار الدولة المنتدبة. والعرب، لم يختاروا بريطانيا منتدبة عليهم، بالعكس هم رفضوها، وإنما المنظمة الصهيونية العالمية هي التي اختارت بريطانيا منتدبة لفلسطين. ولم يأخذ صك الانتداب بعين الاعتبار العهد بتأييد الاستقلال التي قطعها الحلفاء للعرب، وحتى الضمانات التي اشتمل عليها كتاب تشرشل الأبيض لعام ١٩٢٢م^(٧٦).

وعندما وُضع نصّ الانتداب البريطاني على فلسطين موضع التنفيذ والإجراء في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٢٣م، كانت السياسة البريطانية قد اختارت وجهتها مجدداً والتزمت بالصفقة المبرمة مع الصهيونيين.

وبعد موافقة عصبة الأمم على صك الانتداب، صدر دستور فلسطين (١٠ آب/أغسطس ١٩٢٢م) واشتملت مقدمته على وعد بلفور، وحددت فيه سلطات المندوب السامي الذي يقوم

إلى رغائب السكان، بل تجاهلت مبدأ حق تقرير المصير الذي أذاعته وسائل الإعلام الحليفة على أوسع مدى في العالم. فالسوريون، وسكان فلسطين جزء منهم، طلبوا الاستقلال كوحدة، ولم يطلبوا التجزئة والتقسيم، أو فرض اليهود على جزء من أرضهم الممزقة. وكيف يمكن أن يدار ذلك الجزء من سوريا المعروف الآن بفلسطين لتحقيق التنمية والرفاه لشعبه، حين يراد أن يُغرس في أرضه عنصر أجنبي بعاداته الغريبة وتحامله المغرض ضد كل ما هو غير يهودي؟

إن المادتين الأولى والثانية من صك الانتداب تكفلان إقامة دولة يهودية في فلسطين، ولكنها ربما تؤذيان مشاعر العدالة لدى رجل إداري منصف قد يتصادف وجوده رئيساً للإدارة الحكومية في فلسطين. واعتزم الصهيونيون ألا يتركوا أي شيء للظروف، فاشتروا أن يُعترف بوكالة يهودية «لإسداء المشورة إلى الإدارة الحكومية في فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين». (المادة ٤). وفيما يخص الهجرة وتوطين اليهود في الأراضي، تعهدت الإدارة بتسهيل كلا الأمرين (المادة ٦). وفي المجال الاقتصادي أعطت الإدارة نفسها صلاحيات كاملة لاستملاك موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيما بعد أو السيطرة عليها. كما خولت الوكالة اليهودية القيام بإنشاء الأشغال والمصالح والمنافع العمومية أو تسييرها وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة مادامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور بنفسها. وسمح للوكالة بأن تحجي وتوزع أرباحاً معقولة، وأية مكاسب زائدة يمكن استخدامها لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة (المادة ١١).

ولا شك في أنّ هذه التدابير مجحفة لا تطاق من وجهة النظر العربية، فكيف يُسوّغ أن تتولى الإدارة الحكومية الانتدابية تنمية الموارد الطبيعية والاقتصادية التي يملكها عرب فلسطين، أو يعهد بها إلى اليهود؟ وكيف تُمنح أراضيهم إلى المهاجرين اليهود مع أن عصبة الأمم عهدت بها إلى الدولة المنتدبة كوديعة مقدسة تدار على سبيل الوصية لصالح الشعب الفلسطيني؟ وكيف تشارك الوكالة اليهودية في وضع بلادهم ضمن شروط سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي؟

ومن وجهة النظر البريطانية، فالأرض ليست بريطانية، والموارد الطبيعية المرغوب في تنميتها لحساب الأغراب ليست موارد بريطانيا، ولا يهتم كثيراً من سيتولى هذه المهمة. واليهود المهاجرون

للحرب (٦٤١، ٦٥٠ عربياً مقابل ٨٤، ٧٩٠ يهودياً) (٧٧).

وفشل المندوب السامي في الضغط على أعضاء اللجنة التنفيذية أثناء اجتماعه بهم لحثهم على المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي التي حددت في شباط/فبراير ١٩٢٣م. وفي أواخر أيار/مايو تحقق صموئيل من انهيار جهوده لإنشاء المجلس المذكور، فأصدر بياناً أعلن فيه تأسيس مجلس استشاري جديد «مماثل للمجلس التشريعي» عدد أعضائه ٢٢ عضواً برئاسة المندوب السامي، ويضم بين أعضائه ثمانية أعضاء مسلمين وعضوين مسيحيين وعضوين يهوديين - وكلهم منتخبون. وعشرة أعضاء معينين من الموظفين (٦ بريطانيين + ٤ يهود). وسلطاته استشارية لا إدارية. وبرغم وسائل الإغراء والترغيب الحكومية استقال سبعة من الأعضاء العرب في المجلس في أواسط حزيران/يونيو ١٩٢٣م، قبل تعيين موعد الجلسة الأولى، وبذلك فشل مشروع المجلس الاستشاري أيضاً.

إلى جانبه مجلس تنفيذي يسدي المشورة إليه، ويعين ملك بريطانيا أعضاءه بين آونة وأخرى بناء على التماس المندوب السامي. ولهذا المندوب صلاحيات واسعة في الإشراف على الأراضي العمومية ومنحها، وتعيين الموظفين وعزلهم، وإعلان العفو العام وإبعاد المجرمين السياسيين، بحيث لا ينفذ أي قانون ما لم يوافق عليه ويقترن بتوقيعه. وأصبح دستور فلسطين نافذاً في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٢٢م دون تغيير يذكر، وتضمن إنشاء المجلس التشريعي الذي ذكره الكتاب الأبيض. وحين تولى صموئيل سلطاته الرسمية في ١٤ آب/أغسطس ١٩٢٢م، أعلن عن إجراء إحصاء لسكان فلسطين تمهيداً لانتخابات المجلس التشريعي. وبعد تردد، حثت اللجنة التنفيذية الشعب على تسلّم نماذج الإحصاء. وبرغم امتناع جزء من بدو منطقة بئر السبع عن التسجيل، ووجود أكثر من ٤٠ ألف عربي فلسطيني خارج البلاد، وبرغم الأمية المتفشية بين العرب وعمليات تزوير اليهود في التسجيل، جاءت نتائج الإحصاء تؤكد الغالبية الساحقة

الفصل الثاني

من بدء الانتداب (١٩٢٣م) إلى «الكتاب الأسود» (١٩٣١م)

عرائض الوفود، فمظاهرات السخط والإضراب، إلى التمرد والعصيان المدني، والصدام العنيف مع قوات الأمن والجيش البريطاني والمستوطنين الصهيونيين. وكان البريطانيون يجيبون على ذلك بأسلوب لا يتغير، يستخدمونه في مختلف مناطق نفوذهم: إرسال لجان التحقيق لكسب الوقت. ولجان التحقيق كانت تتوصل إلى نتيجة محتومة لا تتغير أيضاً، هي أن منشأ الاضطراب وأساسه هو خوف العرب من سياسة الوطن القومي اليهودي، وتحقيق الأهداف الصهيونية النهائية بواسطة الحراب البريطانية.

هذا هو الخط العريض الذي يصل بين مراحل الانتداب البريطاني منذ بدئه رسمياً عام ١٩٢٣م حتى منتهاه عام ١٩٤٨م.

تمسكت اللجنة التنفيذية الفلسطينية بسياسة عدم التعاون مع الإدارة الانتدابية ورفضت عرضاً تلقته في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣م لتشكيل وكالة عربية في فلسطين يكون لها مركز مماثل لمركز الوكالة اليهودية. صحيح أنه بخصوص الهجرة، للوكالة الحق في أن تبدي رأياً بالوسائل الكفيلة بعدم الإضرار بحقوق «الطوائف غير اليهودية» ولا بمركزهم. ولكن بينما كانت الوكالة العربية تمثل عرب فلسطين فحسب، كانت الوكالة اليهودية تمثل

لم تستطع بريطانيا أن تسوي وضعها «الشرعي» في فلسطين إلا عام ١٩٢٢م، حين تناولت من عصبة الأمم صك الانتداب الفلسطيني لإدارة البلاد وفقاً لميثاق العصبة في الظاهر، وطبقاً لسياستها الاستعمارية الصهيونية في الواقع. ولم تكن بريطانيا بحاجة للمباشرة في تنفيذ بنود صك الانتداب عام ١٩٢٣م لأنها كانت بالفعل قد باشرت سلطات «انتدابها» قبل ذلك بنيف وأربعة أعوام، وذلك بموجب الوفاق غير المعلن مع الصهيونية على تهويد فلسطين. وكان مفتاح صيغة العمل الأنكلو - صهيوني المشترك، هو الهجرة اليهودية، مادام مبدأ تقرير المصير «العددي»، لن يعترف به ولن يوضع محل الاعتبار إلا بعد أن يشكّل اليهود غالبية عددية بين سكان فلسطين. ولذا ظل مركز بريطانيا في فلسطين يعتمد على قوة السلاح، واستمر كذلك حتى نهاية انتدابها عام ١٩٤٨م. وفي غضون ذلك لم تتقدم مؤسسات الحكم الذاتي أبداً في البلاد، وتوجب على عرب فلسطين أن يرفعوا شكواهم وتظلماتهم إلى لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الأمم في جنيف، ولكن اللجنة لم تكن تملك لاصلاحيات التفتيش والتقصي لحقائق الحال في البلدان المنتدبة، ولا استجواب إجراءات الانتداب. وتطور شكل المقاومة العربية وتدرج من

مع وزارة المستعمرات عرض اللجنة التنفيذية العربية في أيلول/سبتمبر ١٩٢٦م بشأن مدّ الفترة المتاحة لتمكين الفلسطينيين المقيمين في الخارج (ويربو عددهم على الأربعين ألفاً) من اكتساب الجنسية الفلسطينية. واتضح أن قانون الجنسية لم ينشر خارج فلسطين عن قصد، وأن الحكومة البريطانية عملت على تأخير وصول المراسيم الخاصة بالجنسية الفلسطينية إلى سفاراتها وقنصلياتها في الخارج بقصد حرمان أكبر عدد من العرب الفلسطينيين من جنسيتهم. وقد اعترفت اللجنة الملكية (بيل) بالحيف والغبن اللذين لحقا بالعرب الفلسطينيين المقيمين خارج البلاد آنذاك نتيجة التعتن البريطاني الذي لا مسوغ له إلا عماية الصهيونية^(٨٠).

وقد عيّن اللورد هربرت تشارلز بلومر Herbert Charles Plumer مندوباً سامياً لفلسطين بدل هربرت صموئيل في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٢٥م. ووصفه وايزمن بأنه ضالع مع الصهيونية^(٨١). وظل في منصبه ثلاثة أعوام حتى ٣١ تموز/يوليو ١٩٢٨م. وكان بلومر عسكرياً مرموقاً وجهه مهم لتوطيد الأمن والنظام في البلاد، وعاصر عهده بداية الأزمة الاقتصادية العالمية، ولا سيما في عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٧م اللذين شهدا انكماشاً اقتصادياً واضحاً، وانقضى الجزء الأكبر من عام ١٩٢٨م قبل أن تظهر بوادر الانفراج والتحسين. وكان لهذا تأثيره السلبي على الهجرة الصهيونية التي هبطت كثيراً، وعلى الحركة الوطنية الفلسطينية التي طرأ عليها الركود والضعف بسبب عاملين، الأول: بدا لها أن الوطن القومي في طريقه إلى الانهيار نتيجة زيادة عدد النازحين اليهود من فلسطين عام ١٩٢٧م على عدد المهاجرين إليها، وعجز الصهاينة عن التغلب على الصعوبات الناجمة عن ذلك. والثاني: تفاقم الصراع الداخلي الأسري المؤسف وشاركت فيه الصحافة المحلية، وكان من مجالاته منصبا (إفتاء القدس) و (رياسة المجلس الإسلامي الأعلى). وكان منصب رياسة بلدية القدس الذي عيّن له راغب النشاشيبي، يقابله منصب الإفتاء، وقد اختار له المندوب السامي صموئيل محمد أمين الحسيني عام ١٩٢١م الذي فاز أيضاً برياسة المجلس الإسلامي الأعلى عام ١٩٢٢م. ويعتقد بعض المؤرخين أن المندوب السامي قصد بهذا الاختيار استبقاء التنافس بين الأسرتين. وربما كان حرمان العرب من الحكم الذاتي دافعاً لهم إلى الاتجاه نحو المجلس الإسلامي وتعليق الآمال عليه. ولكن ذلك خلق من حول (المجلسين) معارضة صرفت الناس عن الخطر الحقيقي، بحيث صارت هذه (المعارضة) عنواناً لمعارضة المجلس الإسلامي بدل أن تبقى عنواناً للمعارضة الوطنية ضد الوفاق الصهيوني البريطاني كما كانت في

يهود العالم مع يهود فلسطين، هذا علاوة على أن أعضاء الوكالة العربية لا ينتخبهم العرب بل يعينهم المندوب السامي.

وإزاء تماسك الموقف العربي في فلسطين من السياسة البريطانية الصهيونية، لجأت السلطات إلى مختلف الأساليب لتصدية وحدة الجبهة الداخلية العربية. منها ما اتخذ الطابع الطائفي لإفساد ما بين المسلمين والمسيحيين من طيب العلاقات، ومنها ما اتخذ طابع التمييز ما بين القرية والمدينة، وما بين الفلاحين وأهالي المدن وزعماء الحركة الوطنية الذين وصفوا بالأفندية والإقطاعيين، وذلك بقصد إيقاظ الريبة وسوء الظن في الفلاح ضد أخيه المدني، الذي يضطهده ويستغله ويزدرية. ولكن كل هذه الدسائس والمكائد لم تفت في عضد الجماهير التي حافظت على تضامنها بوجه عام^(٧٨).

وفي دورتين متابعتين لاجتماع عصبة الأمم (١٩٢٤م - ١٩٢٥م) أجابت الحكومة البريطانية صراحة بأنها لا يمكنها أن تؤسس مجلساً تشريعياً في فلسطين، يكون العرب فيه ممثلين بحسب عددهم، لأن ذلك يحول دون قيام الحكومة بالواجبات الملقة على عاتقها في إنشاء الوطن القومي اليهودي.

وقبل نهاية فترة المندوب السامي هربرت صموئيل (في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٤م)، وضع مشروع نقد فلسطيني جديد (نيسان/أبريل ١٩٢٤م)، وبرغم الاحتجاجات العربية التي قام معظمها على أسس اقتصادية بحتة، فقد صدر مرسوم النقد الفلسطيني في شباط/فبراير ١٩٢٧م وسط اتهامات العرب للحكومة بأن النقد الجديد الذي تستطيع الحكومة أن تصدر منه ما تشاء بلامراقبة، سيعرض ثروة البلاد لتلاعب الصيارفة والمضاربين الأجانب، وسينفق منه على تشغيل المهاجرين اليهود العاطلين عن العمل، وعموماً سيلحق الضرر بالاقتصاد العربي. وتم استبدال النقد المصري المتداول بالنقد الفلسطيني الجديد، وكتب على النقد الجديد باللغات الثلاث الإنكليزية والعربية والعبرية. ذلك أن المستر ليوبولد إميري Leopold Amery وزير المستعمرات أصدر في ٢ آب/أغسطس ١٩٢٦م قانون العملة الفلسطينية، وعيّن مجلس النقد الفلسطيني وحدّد صلاحياته، وفي ٢١ شباط/فبراير ١٩٢٧م أعلن أن النقد المصري سيحلّ محله نقد فلسطيني اعتباراً من أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٧م^(٧٩).

كذلك كانت جهود صموئيل عاملاً فعالاً في إصدار قانون الجنسية الفلسطينية (آب/أغسطس ١٩٢٥م) بقصد منح اليهود المقيمين في البلاد الجنسية الفلسطينية. ورفضت الإدارة الحكومية

إحالة القضية إلى اللجنة التنفيذية «وتطبيقها عند مسيس الحاجة بعد استشارة وفود البلاد أو مؤتمراتها».

وفي آذار/مارس ١٩٢٥م قام بلفور بزيارة للقدس للمشاركة في افتتاح الجامعة العبرية التي شيدت على أرض عربية فوق جبل الزيتون، انتزعتها السلطات البريطانية عام ١٩١٨م من أصحابها بالقوة، بموجب قانون نزع الملكية، وأعطيت للصهيونيين. وأضربت البلاد إضراباً عاماً احتجاجاً على زيارة بلفور الذي غادر فلسطين إلى دمشق، فقامت هناك مظاهرات ضخمة ضده وهو ما حمل السلطات الفرنسية على إخراجته مخفوقاً إلى بيروت، حيث ركب الباخرة رأساً ليعود إلى بلاده.

وبرغم تضاول النشاط الصهيوني ما بين عامي ١٩٢٥ و١٩٢٨م، فقد كان وزير المستعمرات ليوبولد إييري يرى أن للمنظمة الصهيونية حقوق الأفضلية في الأراضي الصالحة للزراعة، وكانت إدارة بلفور تبذل قصارى جهدها لتحقيق هدف الاستيطان الصهيوني، فتضاعفت مساحة أراضي الحمضيات اليهودية، وسمح للمستوطنات اليهودية بأن تحتفظ بالسلاح دفاعاً عن أمنها.

أما بالنسبة للهجرة اليهودية، فقد تمسكت الإدارة الانتدابية بفحوى كتاب (تشرشل) الأبيض، الذي ينص على أن الهجرة إلى فلسطين لا يجد منها سوى مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، وارتضى الصهيونيون بهذا المبدأ كأساس منظم للهجرة اليهودية لأنه عسير التحديد والضبط، وخاصة في ظروف الوفاق الأنكلو-صهيوني. صحيح أن الإدارة الانتدابية كانت تجري تقديراً لمعرفة مقدرة البلاد الاقتصادية كل ستة أشهر، على أساس مذكرة الوكالة اليهودية التي تقدمها مرتين سنوياً إلى الإدارة، والمتضمنة تقديرها لاحتياجات العمل الصهيوني في مدى ستة شهور، مع الأسباب الموجبة لذلك التقدير. ولكن لم يكن لهذا التقدير أي أثر على كبح تيار الهجرة اليهودية المتعاظمة.

فقد دخل فلسطين في السنوات العشر الأولى من الانتداب ٧٦,٤٠٠ مهاجر يهودي، جاء أكثر من ثلاثة أرباعهم من بلدان أوروبا الشرقية (بولونيا وروسيا ورومانيا وليتوانيا). وقد أحدث تدفق الهجرة في السنوات الثلاث الأخيرة، أزمة شديدة في البلاد، وزاد تخوف العرب من قدوم مهاجرين جدد تضيق بهم موارد البلاد وسبل المعيشة. وإذا حافظ العرب في غضون هذه الفترة على ضبط النفس، ولم يلجأوا إلى مظاهر العنف، كما حدث عامي ١٩٢٠م و١٩٢١م، فلأنهم لاحظوا أن الهجرة اليهودية قد

الأصل. وحين تسلم بلفور منصبه كانت البلاد تعاني من الأزمة التي نتجت عن انتخابات المجلس الإسلامي الأعلى، وقد أسفرت عن انقسام العرب في البلاد إلى قسمين: (مجلسي) - أي مؤيد للمجلس الإسلامي وللأسرة الحسينية، وكاد أن يصبح عنوان الحركة الوطنية - و (معارض). وفي هذا الجو الذي اختلت فيه موازين الحياة السياسية، ورسخت أركان الحزبية الشخصية والعائلية والمحلية، انعقد المؤتمر الفلسطيني السادس في يافا (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٥م) (٨٢).

وكان من بين مقرراته إرسال برقية إلى الملك حسين بن علي ملك الحجاز آنذاك تتضمن «رفض المعاهدة التي نشرت خلاصتها حكومة فلسطين وطلب عدم إبرامها قبل أخذ رأي الأمة بها». ومعلوم أن بريطانيا التي كانت تنكر أن فلسطين كانت داخلة في تعهداتها للعرب، حاولت عقد معاهدة جديدة مع الحسين تعترف بموجبها «باستقلال العرب في العراق وشرق الأردن والحكومات العربية الكائنة في شبه جزيرة العرب ما عدا عدن». وأما فلسطين فقد تعهدت بريطانيا «بأن لا تفعل في تلك البلاد شيئاً قد يمحى بما للشعب العربي من حقوق مدنية ودينية». ومعنى هذا أن يتخلل الحسين عن المطالبة بفلسطين وأن يعترف بوعد بلفور والوطن القومي اليهودي. ولكن الحسين أوضح منذ بدء المفاوضات أنه لا بد أن يستشير العرب المعنيين قبل الموافقة على مشروع الاتفاقية. وشعرت الحكومة البريطانية أنه يجب عليها أيضاً جس نبض الوكالة اليهودية التي كانت تستعجل إقامة الوطن القومي. وما أن نشرت خلاصة رسمية لمشروع الاتفاقية المقترحة حتى احتج العرب واليهود ضدها، وصار اليهود يتشككون في خطط بريطانيا، ويرون أن إنشاء دول عربية في العراق والحجاز وشرق الأردن تحت الراية الهاشمية يهدد غمومهم القومي في فلسطين. وغضب العرب لأن بريطانيا طلبت منهم التخلي عن فلسطين لليهود. والملك حسين الذي كان توقيعه للاتفاقية معادلاً لمصادقة الصهيونية عليها، رفض مضمونها صراحة، وأعلن أنه لا يستطيع الحصول على اعتراف عادل بمطالب العرب كما جسدتا مراسلاته مع مكماهون McMahon. وكان يعلم أنه بذلك جرّ على نفسه استياء الحكومة البريطانية، ولكنه لم يعلم أن ذلك سيحرمه من دعمها أمام خصمه ابن سعود الذي أطاح به واضطره إلى اللجوء إلى ولده عبد الله في شرق الأردن حيث توفي في عمان ١٩٣١م ودفن بالقدس.

وناقش المؤتمر السادس أيضاً قضية الامتناع عن دفع الضرائب للحكومة على أساس (لا ضرائب دون تمثيل)، وتقرر

ضعفت إلى حد كبير، بحيث أصبح عدد اليهود الذين يغادرون فلسطين يكاد يضاهي - ويفوق أحياناً - عدد الوافدين إليها. فقد دخل فلسطين عام ١٩٢٧م (٢,٧١٣) يهودياً، وغادرها (٥,٠٧١) يهودياً^(٨٣).

لقد وفد اليهود إلى فلسطين مدفوعين بالأمل في أوائل العشرينات. وعادوا أدراجهم إلى أوروبا مدفوعين بخيبة الأمل في أواسط العشرينات. وحين استنفدت الوكالة اليهودية أموالها، سارعت الإدارة الانتدابية في عهد بلومر إلى معونتها، وعملت على تشغيل اليهود العاطلين عن العمل في بناء الطرق وخلافها لتلافي الضائقة. واستمر الحال على هذا النحو حتى اندلعت ثورة ١٩٢٩م، فجاءت بالفرج المادي للوكالة اليهودية التي كانت تعلم أنه ليس كنشوب الاضطرابات سبيل إلى دفع عجلة التبرعات والإعانات اليهودية من شتى أنحاء العالم، وخاصة من الولايات المتحدة. وتظل هذه المعادلة صحيحة على تباين الظروف والأحداث الدامية التي شهدتها فلسطين عام ١٩٢٩ و ١٩٣٦ و ١٩٤٧ - ١٩٤٨م... إلخ. ويبقى الصهيونيون دائماً في خطر من السلام. ومن هنا لا يستبعد مطلقاً قيام الزعامة الصهيونية باستفزاز العرب والعدوان عليهم في مواقيت مدروسة.

والواقع أن مشكلة التمثيل السياسي ومشكلة التذمر الاقتصادي كانتا من أهم العوامل التي أدت إلى تجدد التوتر والغضب بين العرب من ناحية، وبين الصهيونية وظهيرها الانتداب البريطاني من ناحية ثانية. ونتيجة التفكك والشلل الذي سيطر على الحركة الوطنية، برزت الحاجة إلى عقد مؤتمر فلسطيني بعد أن مضى أربعة أعوام على انعقاد المؤتمر السادس. ووجهت الدعوة إلى عقد المؤتمر الفلسطيني السابع، ولكنه لم ينعقد إلا في حزيران/يونيو ١٩٢٨م لانشغال البلاد بالانتخابات البلدية منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٦م حتى أيار/مايو ١٩٢٧م، وقرر المؤتمر المطالبة بحكومة نياية، والاحتجاج على تزايد الموظفين الإنكليز في الحكومة، وعلى منح امتياز استخراج الفوسفات من البحر الميت لشركة يهودية، وعلى تفضيل العمال اليهود على العمال العرب في الأشغال الحكومية، كما أيد مقررات المؤتمرات السابقة، وانتخب لجنة تنفيذية كبيرة (٤٨ عضواً) برئاسة موسى كاظم الحسيني لتمثيل جميع الفئات والمناطق، فغلب عليها الضعف والهزال، وطبعت بطابع الصراع الحزبي ولم تلبث اللجنة أن انحلت دونما قرار أو خلف.

وما كادت الهجرة اليهودية تنشط من جديد عام ١٩٢٩م فتبلغ (٥,٢٤٩) يهودياً^(٨٤)، حتى أحس العرب بضرورة المقاومة،

وغلت مراحل الغضب في نفوسهم من فعال الصهيونية وتحيز السلطات لها، وتفجرت الثورة على الظلم والاعتصاب. وكان السبب المباشر محاولة اليهود استملاك حائط البراق (المبكى) - وهو جانب من الجدار الغربي للمسجد الأقصى - الذي هو ملك للمسلمين، وذلك عندما وضع اليهود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٢٨م ستاراً يفصل بين النساء والرجال عند حائط المبكى، وأمرت الحكومة بإزالة الستار، وعندما لم يمثل اليهود، أزاله البوليس بالقوة. وسرعان ما اضطربت البلاد بموجة من الغضب من نوايا الصهيونية المبيتة ضد الحرم الشريف.

ويبدو أن حادث البراق في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٢٨م قد أسفر عن حشد التأيد للقضية الفلسطينية من الأقطار العربية المجاورة وخاصة: سوريا وشرق الأردن ولبنان، وقد حضر مندوبوها المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في القدس في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر وبرزت من خلاله زعامة المفتي الحاج محمد أمين الحسيني للحركة الوطنية التي انتعشت مجدداً. وكانت اللجنة التنفيذية متلهفة للضغط على المندوب السامي الجديد السير جون تشانسلور John Chancellor الذي وصل البلاد يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٨م، ومطالبته بفتح باب المفاوضات من أجل تحقيق ما لم ينجح فيه سلفاه صموئيل وبلومر، وهو إقامة مجلس تمثيلي شعبي. وأسفرت مقابلته للوفد الفلسطيني في مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٢٩م عن الوعد ببحث الموضوع مع وزير المستعمرات أثناء إجازة الصيف التي سيقضيها في إنكلترا. بيد أن تدهور الوضع الاقتصادي، ومعاودة الهجرة الصهيونية نشاطها ضاعفاً من سخط الجماهير في هذه الفترة. وعبرت اللجنة التنفيذية عن هذا القلق الغاضب بمذكرة شديدة اللهجة إلى تشانسلور (١٧ حزيران/يونيو)، استنكرت فيها سياسة الحكومة القائمة على أساس (التشريع دون تمثيل)، وذكرت أن الأزمة الاقتصادية الخائفة التي تعيشها البلاد، هي نتيجة محتومة لسياسات الاستيطان الصهيوني. فقد امتلأت المدن بالعمال العرب العاطلين عن العمل، وتراجعت الصناعات المحلية الوطنية تبعاً لزيادة النشاط الصناعي الصهيوني الذي لا تكتفي الحكومة بدعمه، وإنما تفرق الأسواق بالبضائع المستوردة لضرب الإنتاج الوطني العربي، وتمنح الصهيونيين امتيازات استغلال أملاح البحر الميت وما إلى ذلك. لقد عمّ الاعتقاد بأن قدوم اليهود إلى فلسطين لا يعني فقط سيطرتهم الاقتصادية والسياسية، وإنما يعني أيضاً سلب البلاد، وغصب الأماكن المقدسة، وإعادة بناء هيكل سليمان على أنقاضها. ولذلك فما إن يدوي النداء بأن الحرم

الشريف في خطر، فلا بد أن تبلغ مشاعر العداء للصهيونية أقصى درجاتها.

أثار اليهود حول حادث البراق ضجة مفتعلة، محاولين استغلاله للظهور بمظهر المظلوم والتأثير على حكومتي فلسطين ولندن وعلى عصبة الأمم، وغايتهم استملاك المسجد الأقصى تدريجياً بزعم أنه (الهيكل)، مبتدئين بالحائط الغربي منه (حائط البراق). وردّ المسلمون على هذه الحملة المركزة بعقد المؤتمر الإسلامي كما ذكرنا، حيث تقرر تأليف (جمعية حراسة الأماكن الإسلامية المقدسة) ومطالبة الحكومة بأن تمنع اليهود حالاً وباستمرار من وضع أدوات لهم في مكان البراق الشريف لئلا يضطر المسلمون إلى إزالتها. ونشر وزير المستعمرات في الشهر نفسه الكتاب الأبيض بشأن قضية البراق وجاء ما فيه متفقاً مع حقوق المسلمين^(٨٥).

لقد كان الباعث المباشر لصدامات ٢٣ آب/أغسطس ١٩٢٩م التي عرفت بثورة البراق، مظاهرة خرجت في تل أبيب يوم ١٤ آب/أغسطس شارك فيها ستة آلاف يهودي، في ذكرى تدمير الهيكل، وعلت أصواتهم: «الحائط حائطنا». وشددت الحكومة حراستها بجوار حائط البراق، يوم المظاهرة، وطلبت من اليهود أن لا يأتوا إلى القدس في اليوم التالي، وهو عيد الغفران، جمعاً واحداً، بل زرافات تجنباً للحوادث. وفي يوم ١٥ آب/أغسطس سارت حشود اليهود في موكب نحو البراق حيث رفعوا العلم الصهيوني، وهتفوا الحائط حائطنا، وأنشدوا النشيد الوطني اليهودي (هاتيكفا) وشتما المسلمين واخترقوا بعض الأحياء العربية متحذّين شعور سكانها. ويوم ١٦، كان يوم الجمعة ويوم المولد النبوي، خرج المسلمون من صلاة الجمعة من الحرم في مظاهرة نحو البراق، حيث قلبوا منضدة للشماس اليهودي، وأحرقوا الاسترحامات التي اعتاد المصلون اليهود أن يدسوها في ثقب الحائط. وحصلت بعض الصدامات الفردية بين عرب ويهود. ويوم الجمعة التالي (٢٣ آب/أغسطس) قامت الجموع الهائجة بهجوم على اليهود المسلّحين بالعصي. والمسدسات وحتى بالسيوف، امتد إلى ضواحي المدينة، كما قامت مظاهرة كبرى أطلق البوليس عليها النار وفرّقها. لقد كان رد الفعل العربي على المحاولات الصهيونية في حائط المبكى عنيفاً ودامياً، تمثل في الهجمات العربية الأولى على الحَيِّ اليهودي في كل من الخليل ونابلس ويسان وصفد. وحين هبّت القوات البريطانية للدفاع عن اليهود ومناطقهم، واستخدمت أقصى درجات القمع ضد المتظاهرين العرب، مطلقة النار عليهم وملحقة بهم خسائر

فادحة، اتخذت المظاهرات في سائر مدن فلسطين العربية مثل نابلس وعكا وجنين وطولكرم وغزة والخليل، موقف العداء التام من البريطانيين الذين تواردت قواتهم من مصر إلى فلسطين في الأسبوع الأخير من آب/أغسطس ١٩٢٩م، وباشروا حملة قمع وحشي ضد العرب، مستخدمين الطائرات وقوات المشاة والمدركات، فضلاً عن الدمار الذي أحرقه بقرتي لفتا ودير ياسين وسواهما. وقُدّم للمحاكمة ما يزيد على ألف شخص، تسعة أعشارهم من العرب، وصدر الحكم بإعدام ٢٦ شخصاً، بينهم ٢٥ عربياً ويهوديّ واحد. ورفضت الإدارة الانتدابية جميع مساعي الوساطة لإبدال قرار الإعدام بالسجن المؤبد، وفرضت أحكام قانون العقوبات المشتركة على سكان المدن والقرى التي اتهمت بتنظيم الهجمات على اليهود، بما في ذلك الغرامات الكبيرة. وفي ٣٠ آب/أغسطس توقفت أعمال العنف وكانت حصيلتها ١٣٣ قتيلاً و ٣٣٩ جريحاً من اليهود، و ١١٦ قتيلاً و ٢٣٢ جريحاً من العرب، ما عدا القتل والجرحى العرب الذين لم يؤخذ قيد بهم، ومعظمهم سقط على يد الإمدادات البريطانية^(٨٦).

كان المندوب السامي تشانسلور يقضي إجازته في بريطانيا إبّان حوادث الثورة، وعاد إلى فلسطين بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٢٩م وأصدر فور وصوله بياناً يستهول فيه ما حدث، ويتحامل على العرب، واتهمهم بتجاوز القانون وارتكاب الفظائع وأنهم متعطشون للدماء bloodthirsty. فردّت اللجنة التنفيذية العربية عليه بشدة، وحملت الصهيونية مسؤولية الاضطرابات وفندت مزاعمه واتهمته بالتحيز والمحاباة. وكان الرد قوياً وعادلاً، فاضطر المندوب السامي لإصدار بيان آخر يختلف عن البيان الأول، وقد اعتبر بمثابة اعتذار للعرب^(٨٧). كما حمل العرب على النائب العام الصهيوني نورمان بتوتش لتحيّزه الفاضح وعلى قسوة البوليس التي بلغت حدّاً غير مألوف. ونجحت الحملة جزئياً ضد بتوتش فالزم بالتشاور مع محامي الحكومة العام في القضايا المتعلقة بالعرب.

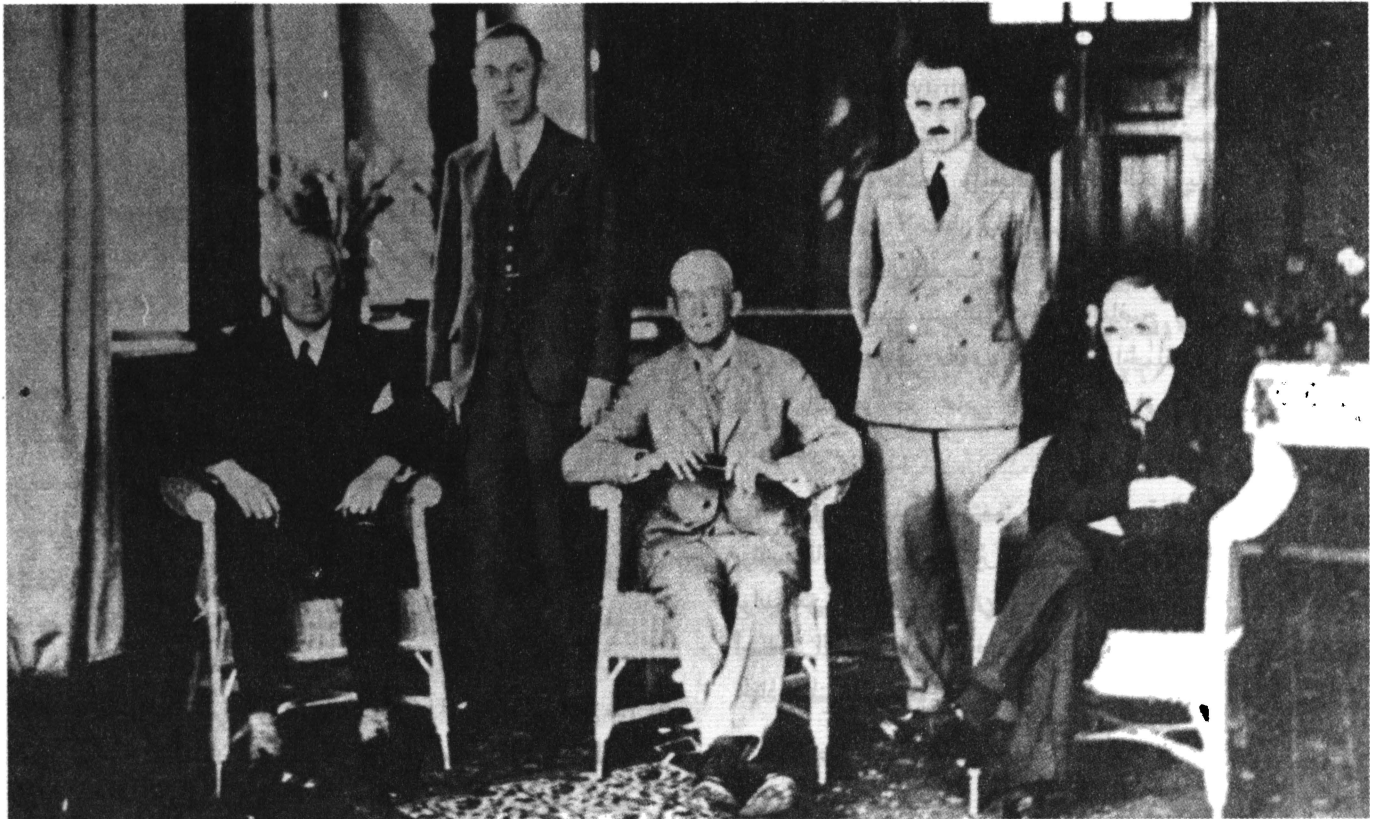
وفي ١٣ أيلول/سبتمبر عينت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق برئاسة قاض كبير هو السير ولتر شو Walter Shaw وعضوية ثلاثة نواب من البرلمان البريطاني يمثّلون الأحزاب الثلاثة، للتحقيق في أسباب الاضطرابات ورفع التوصيات بشأن التدابير الواجب اتخاذها لمنع تكرارها.

واعترف تشانسلور في الأسبوع الثالث من تشرين الأول/أكتوبر أن العرب يقتربون من حافة اليأس بسبب إغراض الحكومة عن مطالبهم، سواء كانوا من الزعماء أو من الطبقات

الأدنى أو من سكان الأرياف خاصة، حيث لاحت بوادر الانهيار الاقتصادي، وتفاقم انتقال الأراضي إلى اليهود، وبالتالي طرد الفلاحين العرب منها. ومما زاد في قلق الإدارة الحكومية انتقال الهيجان الشعبي إلى الأقطار العربية المجاورة نتيجة انحياز السياسة البريطانية إلى الصهيونية، وتهريب الأسلحة إلى فلسطين، واستعداد المتطوعة للانضمام إلى أية ثورات محتملة هناك. فضلاً عن تشكيل عصابات لمهاجمة الموظفين اليهود والبريطانيين في نواحي حيفا ونابلس، ومهاجمة الحي اليهودي في صفد، وظهور الطلبة في الميدان كعنصر سياسي جديد.

ودلّ عقد المؤتمر النسائي العربي الفلسطيني في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٩م على أن المرأة الفلسطينية تشارك الرجل في النشاط الوطني. واعتبر المؤتمر الذي حضرته ٢٠٠ مندوبة من مختلف مناطق فلسطين، أن صك الانتداب كما تطبقه الإدارة الحكومية هو المسؤول عن الأحداث الجارية، ودعا إلى توحيد جهود المنظمات النسائية في البلاد، وإلى إقامة حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس النواب، ورفض وعد بلفور، وحث على تنمية الصناعات الوطنية.

وكان المناخ النضالي الغاضب قد حثّ على تطبيق المقاطعة العربية ضد الشركات والمنتجات الصهيونية، وبالفعل امتدت المقاطعة إلى سائر مناطق فلسطين، وفي يافا قوطعت شركة كهرباء فلسطين (روتنبرغ) حيث استعملت مصابيح الكاز بدل الكهرباء. ولكن تشانسلور ظل معانداً، ولم يوقف الهجرة اليهودية مؤقتاً كبادرة على حسن النية، بل أمر بتوسيع نطاق (قانون العقوبات المشتركة) ليشمل البلاد كلها. فاحتجت اللجنة التنفيذية في أواسط تشرين الأول/أكتوبر ضد هذا القانون الذي صدر لمصلحة اليهود، ودعت إلى عقد (الاجتماع العربي العام). وقد شارك فيه فضلاً عن زعماء البلاد، شيوخ البدو من سائر أنحاء فلسطين، وبعض المندوبين من سوريا ولبنان وشرق الأردن، الأمر الذي عكس عمق الشعور العربي بظلام القضية الفلسطينية داخل البلاد وخارجها. وأرسل المؤتمر برقية إلى وزارة المستعمرات أعلن فيها «عدم ثقة الأمة» بالمندوب السامي لفلسطين بسبب سياسته المنحازة إلى اليهود، وأقسم الأعضاء على منع بيع الأراضي لليهود، وعلى مقاطعة المصنوعات والمتاجر اليهودية، وتنشيط المصنوعات والمتاجر العربية، وقرروا إعلان الإضراب العام لمناسبة وعد بلفور وعبروا عن ضرورة إنقاذ البلاد من محتتها.



لجنة شو

باشرت لجنة ولتر شو عملها في أواخر تشرين الأول/أكتوبر فعددت ٤٧ جلسة علنية و١١ جلسة سرية، واستمعت إلى ١١٠ شهود من موظفين وعرب ويهود، ووضعت تقريرها في لندن، وقدمته إلى وزير المستعمرات.

وقالت اللجنة في تقريرها إن الحادث الذي كان سبب الاضطرابات المباشر هو المظاهرة اليهودية التي سارت نحو حائط البراق يوم ١٥ آب/أغسطس، حيث رفعت العلم اليهودي واخترقت بعض الأحياء العربية متحدة شعورها. وذكر التقرير:

«إن السبب الأساسي الذي لولاه لما كانت الاضطرابات قد وقعت، أو لكانت عبارة عن فتنة محلية، هو شعور العرب بالعداء والبغضاء نحو اليهود شعوراً نشأ عن خيبة آمانيهم السياسية والوطنية وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي... والشعور السائد اليوم يستند على خوف العرب المزدوج بأنهم سيحرمون من وسائل معيشتهم وسيطر عليهم اليهود سياسياً يوماً ما بسبب الهجرة اليهودية وشراء الأراضي... وأدى هذا التفاعل في التطلعات السياسية والاقتصادية إلى زيادة شعور الاستياء، وأصبح جميع الأهالي العرب، خطوة فخطوة، متحدين مع زعمائهم في مقاومة الوطن القومي اليهودي وفي طلب الحكم الذاتي. وأعيدت إلى ذاكرتهم العهود التي قطعت لهم أثناء الحرب، والمركز الدستوري الذي تتمتع به البلاد العربية الأخرى. ودفعوا إلى الاعتقاد بأنه، بإنشاء الحكم الذاتي في البلاد تُخفّض الضرائب وتقيّد الهجرة إن لم توقف، وتؤمن لكل فلاح ملكيته في أرضه^(٨٨)... ونحن نعتقد أن شعور الاستياء الذي يسود الأهالي العرب، والنشأ عن عجزهم المتواصل عن نوال أي قسط من الحكم الذاتي، يزيد في خطورة مصاعب الإدارة المحلية ومشاكلها وأنه كان سبباً ساعد على وقوع الاضطرابات الأخيرة، وهو عامل لا يمكن تجاهله عند البحث عن التدابير الواجب اتخاذها لاجتناب وقوع مثل هذه الاضطرابات في المستقبل... لذلك نقتصر على القول إنه من المؤكد تقريباً أن يوجّه طلب لاستئناف المباحثات (في موضوع الحكم الذاتي)، وأن رفض مثل هذا الطلب يكون ظلاماً دائماً الأثر^(٨٩)».

وقالت اللجنة إن ما أوردته في تقريرها من مقررات مؤتمر زوريخ Zurich الصهيوني ومن الشهادات التي أدت أمامها، يعتبر بيّنة لا نزاع فيها بأن المراجع اليهودية انحرفت، فيما يتعلق بالهجرة، انحرافاً خطيراً عن المبدأ الذي قبلت به المنظمة الصهيونية عام ١٩٢٢م القائل بوجوب تنظيم الهجرة حسب مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد. وإن تفسير اللجنة لقرار مؤتمر زوريخ الصهيوني يناقض صريحة الفقرة التي وردت في الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢م «بشأن عدم تحويل المنظمة الصهيونية حق الاشتراك بأي درجة كانت في الحكومة».

وأوصت اللجنة بأن تصدر الحكومة البريطانية تفسيراً لسياستها أوضح من التفسير السابق الذي أدرج في الكتاب الأبيض (١٩٢٢م) للمعنى الذي تعلّقه على الشق الثاني من تصريح بلفور وأحكام صك الانتداب، وحثت الحكومة أيضاً على أن تفسر بصراحة وجلاء المعنى الذي تعلّقه على تصريح بلفور برمته، لأن بيان تشرشل لم ينجح في إزالة الغموض الذي ساد البلاد عام ١٩٢٩م بشأن السياسة المقبلة في فلسطين.

لم تذهب توصيات لجنة شو إلى القول بأن وعد بلفور مناف لحقوق العرب، فهي لجنة بريطانية قبل كل شيء، لا تجرؤ على مناقشة السياسة البريطانية العليا، وعلى شرح الأسباب العميقة الحقيقية للثورة. غير أنها لمحت مرات عديدة إلى طغيان الصهيونية وإلى هضم حقوق العرب. وكانت صلاحياتها تنحصر في تقصّي الأسباب «المباشرة» التي أدت إلى الثورة. وبما أنه طلب من اللجنة أن تقدّم توصيات حول ما يجب اتخاذه من خطوات لمنع تكرار الثورة، وبما أن ذلك يتطلب القيام بإجراءات ذات صلة بالسياسة البريطانية العليا، مثل مسألتي الهجرة والأراضي، فإن اللجنة أوصت بتشكيل لجنة أخرى تبحث هاتين المسألتين. ورأت اللجنة أن السير كامبل Campbell^(٩٠) كان محقاً بلاريب عندما ذكر في تقريره^(٩١) أن أزمة سنتي ١٩٢٧ و ١٩٢٨م نشأت عن الواقع المتمثل في أن المهاجرين الذين قدموا إلى البلاد كانوا أكثر مما تستطيع البلاد استيعابه^(٩٢). وعن مشكلة الأراضي، ذكرت اللجنة أن:

«مقدرة البلاد على الاستيعاب قد بلغت حدّها الآن، والحقيقة الناصعة، كما قيل لنا، هي أنه لا توجد أراضٍ ميسورة لإسكان المهاجرين الجدد فيها إلا بإحلالهم محلّ الأهالي الحاليين^(٩٣)... فللأسباب المذكورة آنفاً يتضح أن استمرار شراء اليهود للأراضي العربية يخلق طبقة من الفلاحين لا أرض لهم. وهذا أمر خطير جداً من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية، ويحتل أن يفرضي إلى الاضطرابات، فمن الواضح أنه لا مفر من إيجاد طريقة أخرى لحماية المزارعين الحاليين ووضع بعض القيود على انتقال الأراضي^(٩٤)».

وبشأن الحكم الدستوري وترقية الحكم الذاتي ذكرت اللجنة أنها لا تود أن تبدي توصي حوله، ولكنها ترى أن يؤخذ بعين الاعتبار شعور الاستياء الواسع النطاق لدى العرب من حرمانهم الحكم الذاتي. علماً بأنه كان لهم بموجب الدستور العثماني لعام ١٩٠٨م ستة مبعوثين في مجلس المبعوثان بالأستانة. أما بالنسبة لموضوع حائط المبكى، فقد ادعت اللجنة بأنه

خارج عن دائرة صلاحياتها، وأوصت بأن تبث في لجنة أخرى على وجه السرعة. وأحييت لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف بهذه التوصية، فقرر مجلس عصبة الأمم في أوائل عام ١٩٣٠م المصادقة على تشكيل لجنة دولية، فتألفت من سويدي وسويسري وهولندي. وحضرت للجنة إلى فلسطين، وصدر تقرير^(٩٥) أعضائها في العام التالي، فأكد على ضرورة المحافظة على الوضع الراهن للحائط كما كان قبل الثورة، كما أكد على أن الحائط من أملاك الأوقاف الإسلامية. وقبلت الحكومة البريطانية هذا التقرير، وقامت بتنفيذه.

والحق أن ثورة ١٩٢٩م أسفرت عن درس هام وعته الجماهير العربية في مدن فلسطين وقراها، وهو أن الصهيونية تعتمد على الدرع البريطاني لتحقيق أهدافها الاستيطانية، ولذا فليس بدّ من مواجهة البريطانيين إذا أريد تحقيق النصر. ولا غربة إذا تطور الصراع العربي من نضال ضد الصهيونيين، إلى مواجهة السياسة البريطانية التي تحميهم وتمدهم بالقوة وتعمل على تنمية وطنهم القومي. وهنا توجب على عرب فلسطين أن يلتفتوا إلى إخوانهم العرب في الأقطار العربية المجاورة، ويلوذوا بمشاعرهم الوحدوية العربية، للتسلح بها في المواجهة المحتومة القادمة مع الوفاق الأنكلو صهيوني. وكانت ثورة النفوس في هذه الأقطار قد تفجرت بالغضب من فعال الصهيونية المؤيدة من الاستعمار البريطاني، فتعزز مركز الثوريين العرب الفلسطينيين الذين كانوا يدعون إلى نبذ التفاهم غير المجدي مع بريطانيا، واللجوء إلى العنف لمقاومة ضلوعها مع البرنامج الصهيوني.

وتشجع العرب بعد نشر تقرير لجنة شو الذي كان في مجمله فوزاً للقضية العربية، وقرروا إيفاد وفد إلى لندن للملاحقة القضائية الفلسطينية عن كذب، كما تشجعوا بالانعطاف الذي أظهره تشانسلور، وباستلام حزب العمال للحكم في بريطانيا.

ووصل الوفد إلى لندن في نهاية آذار/مارس ١٩٣٠م حيث طالب بحظر بيع الأراضي من العرب إلى اليهود، ووقف الهجرة اليهودية، وإعادة تأسيس البنك الزراعي العثماني، وإقامة حكومة برلمانية وطنية عملاً بالمادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم.

ولكن رامزي مكدونالد Ramsay MacDonald رئيس الوزارة البريطانية ألقى بياناً في مجلس العموم كان بمثابة رد على مطالب الوفد العربي، ذكر فيه «الالتزام المزدوج» نحو «الشعب اليهودي ونحو الجماعات غير اليهودية» أي العرب فقال: «إن حكومة جلالتنا لن تتأثر بالضغط والتهديد، ولن تحيد عن الطريق

المرسوم في صك الانتداب». وأبلغت الحكومة البريطانية الوفد العربي بأنها سوف ترسل خبيراً لبحث مسألتي الأراضي والمهاجرة، وأنها سوف تدخل تعديلات دستورية في نظام الحكم، بعد الاطلاع على توصيات خبير الأراضي السير جون هوب - سمبسون. ووصفت الحكومة مباحثاتها مع الوفد بأنها غير نهائية ولا حاسمة. وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٣٠م أذاعت حكومة فلسطين أن الدولة المنتدبة لم تقبل بمطالب العرب الدستورية لأنها منافية لما جاء في صك الانتداب، غير أن الحكومة ستلجأ إلى «صيانة مصالح الطوائف غير اليهودية في فلسطين. وهي مصممة على عدم السماح باتباع سياسة في فلسطين من شأنها أن تعرض مستقبل تلك الطوائف للخطر. ولهذا السبب ووفقاً لاقتراح لجنة شو، أوفد السير جون هوب - سمبسون John Hope-Simpson ليدرس مسائل الهجرة والإسكان والتنمية على الأرض الفلسطينية نفسها، ويضع تقريراً عنها^(٩٦). وكان تشانسلور قد كتب إلى حكومته، نقلاً عن تقرير وضعه مدير دائرة الأراضي، رسالة جاء فيها أن الضرائب الباهظة والديون المستحقة للحكومة والمرايين هما أثقل ما يتحمله المزارع العربي. وجاءت اتهامات الصحف العربية للسياسة الانتدابية بالتواطؤ على تسهيل تنفيذ البرنامج الصهيوني لاستيطان فلسطين وتشريد فلاحها بالطرق السلمية، مصداقاً لما ورد في التقرير المذكور. وكم كان معبراً مقال مزارع من طولكرم في جريدة فلسطين بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٣٠م حين قال:

«إني أبيع أرضي وممتلكاتي لأن الحكومة تُكرهني على دفع ضرائب وأعشار في وقت لا أملك فيه الوسائل الضرورية لإعالة نفسي وأسرّي. وفي مثل هذه الظروف أكون مضطراً للجوء إلى شخص غني يقدم لي قرضاً أتعهد برده مقروناً بفائدة مالية مقدارها ٥٠٪ بعد شهر واحد أو اثنين... وهنا اضطر إلى تجديد الصك مرة تلو المرة مضاعفاً بذلك قيمة الدين الأصلية الأمر الذي يضطرنني في النهاية إلى بيع أرضي حتى أسدد ما يستحق عليّ من ديون لم أتسلم في الحقيقة إلا جزءاً ضئيلاً منها^(٩٧).

وصل هوب - سمبسون إلى فلسطين في شهر أيار/مايو، وأمضى فيها أكثر من شهرين يطوف القرى العربية والمستوطنات الصهيونية، ونشر تقريره في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر مع الكتاب الأبيض البريطاني الذي أصدره اللورد باسفيلد Passfield وزير المستعمرات والذي قام على أساس تقريره شو وهوب - سمبسون.

وقبل أن ينشر تقرير هوب - سمبسون، عين المندوب السامي تشانسلور في مطلع شهر أيار/مايو ١٩٣٠م لجنة من

الموظفين عرفت باسم لجنة جونسون-كروسيبي Johnson-Crosby لدرس حالة المزارعين المالية والاقتصادية، وبحث التدابير التي ينبغي اتخاذها بشأن الضرائب الواجب دفعها تبعاً لذلك. كما أمر بإجراء تحقيقات سريعة عن الهجرة اليهودية وبيع الأراضي، على أمل أن يكون لها مفعول مهدئ لنفوس العرب. وكشف التحقيق عن أن اليهود اشتروا مؤخراً مناطق واسعة من الأراضي، وأنهم في سبيل شراء المزيد بسرعة بالغة.

وصفت لجنة جونسون-كروسيبي بإسهاب حالة الفلاح العربي المؤلمة والناجمة عن عدم حماية الحكومة لمصالحه، وانتقدت فداحة الضرائب التي يزرع تحتها، وناشدت الحكومة بأن تعمل على إنقاذه فوراً، لإزاحة البؤس الجاثم على صدره ولزيادة دخله. وشجب التقرير تملص الحكومة من مساعدة الفلاح الذي زاد شقاؤه عندما «زادت ضرائب العشر وتعداد المواشي من نسبة ١٩٪ إلى ٣٢٪». وذكرت اللجنة أنه نتيجة لسياسة «حماية الإنتاج بالنسبة لليهود، وحرية التجارة بالنسبة للمنتجات العربية»، هبطت أسعار المحاصيل الزراعية إلى نصف قيمتها المعتادة، «فالسوق مكتظة بالمحاصيل (الأجنبية)، ولذا لم يعد في استطاعة المزارع أن يبيع فائض محصوله»^(٩٨).

وعندما اطلع مسؤول كبير في وزارة المستعمرات على التشريعات التي اقترحتها تشانسلور لمعالجة ذلك، تكهن بأن اتخاذ إجراءات لحماية الفلاحين العرب من شأنه أن يفجر «مزيداً من الهيجان لدى اليهود قد يكون على نطاق مزعج جداً». والعبارة التالية ذات دلالة خطيرة على أن مصالح الصهيونيين كان لها مقام الأولوية والامتياز على مصالح السكان الأصليين. قال المسؤول مفسراً:

«إن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار (أولقد قيل لنا على الدوام أن نأخذ بعين الاعتبار) لامصلحة السكان المحليين وحسب، بل كذلك مصلحة الأربعة عشر مليوناً من اليهود المنتشرين في مختلف أنحاء العالم، والذين يعتبرون أنفسهم ضمناً فلسطينيين. والنتائج المزعجة لهذا الموقف واضحة، ولكنها من صلب سياستنا الصهيونية ولا بد من مواجهتها»^(٩٩).

وفي ٣ تموز/يوليو كلف وزير المستعمرات الخبير ستركلند Strickland بدرس حالة الفلاحين الاقتصادية والعمل على تنمية الجمعيات التعاونية. وضع ستركلند، وهو أحد موظفي حكومة الهند، تقريره بعد أن زار القرى العربية والمستوطنات الصهيونية، وضمنه مقترحات لم يؤخذ بها، ولم يفد منها أحد^(١٠٠).

والحق أن إيفاد هوب - سمبسون، خبير الهجرة والإسكان

والتنمية إلى فلسطين، كان يعكس قلق الحكومة البريطانية من تزايد عدد الفلاحين الذين أصبحوا بدون أرض، والعمال الذين أصبحوا بدون عمل، لا سيما بعد أن شنت الصحف العربية حملة شعواء ضد سياسة الحكومة وتواطؤها على تنفيذ البرنامج الصهيوني، وبعد أن حذرت من عواقب تقاعس الحكومة عن معالجة مشكلة البطالة المتفشية بين العمال العرب. ففي حين أظهرت الإحصاءات الحكومية أن عدد العمال العرب العاطلين قد تجاوز الاثنى عشر ألفاً، كانت الإدارة الانتدابية تخصص المبالغ الطائلة لتشغيل العمال اليهود وتمنح الامتيازات للمؤسسات اليهودية والأجنبية لاستغلال مرافق البلاد وثرواتها. وفي غضون ذلك انقطعت المفاوضات في لندن بين الوفد الفلسطيني وحكومة مكدونالد، وعاد الوفد إلى فلسطين حيث واجه موجة الحزن العميق التي غمرت البلاد بعد فشل محاولات تخفيض أحكام الإعدام الصادرة بحق ١٧ من العرب المتهمين في أحداث ثورة البراق. وأضربت فلسطين كلها يوم ١٥ حزيران/يونيو ١٩٣٠م احتجاجاً على إصرار الحكومة على إعدام عطا الزير ومحمد مجرم وفؤاد حجازي، ونفذ الإعدام يوم ١٧ حزيران في سجن عكا وسط جو رهيب من أصوات المؤذنين وأجاس الكنائس. وظهر تحيز الحكومة وعداؤها للعرب حين أبدلت حكم الإعدام على يهودي اتهم بقتل عربيين في يافا، بالسجن عشرة أعوام.

نشرت الحكومة البريطانية تقرير هوب - سمبسون، فجاء يؤكد صحة ظلامة العرب، ويؤكد صدق مخاوفهم من الهجرة وبيع الأراضي. أعلن التقرير أنه:

«باستثناء منطقة بئر السبع، فإن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ ٦,٥٤٤,٠٠٠ دونم، يملك منها اليهود مليون دونم، أي أكثر من ١٤٪. وإن المساحة اللازمة للعائلة الواحدة تبلغ ١٣٠ دونماً، ومع أنه لو قسمت جميع الأراضي المزروعة التي لا تزال بيد العرب على فلاحها لما لحق العائلة أكثر من ٩٠ دونماً. وقد غدا أكثر من ٢٩,٥٤٪ من العائلات العربية القروية دون أرض، كما أن الأراضي الصالحة للزراعة لدى العرب لا تكفي لضمان معيشة السكان والمحافظة على مستواها، ونتيجة سياسة الحكومة في موضوع الأراضي، اضطر قسم كبير من الفلاحين إلى أن يفقدوا عملهم وأرغموا على مغادرة أراضيهم»^(١٠١).

وحلل هوب - سمبسون طبيعة المؤسستين الاستيطانيتين الرئيسيتين للمنظمة الصهيونية العالمية، وهما الكيرين كاييميت Keren Kayemet-Le Israel - الصندوق القومي اليهودي، والكيرين هاييوسود Keren Hayesod - الصندوق التأسيسي اليهودي. ولاحظ أنها تقومان على مبدأ المقاطعة العنيدة المقصودة للبد العاملة

أو اليمن أن يشغلوا مركزاً شاغراً مادام يوجد في فلسطين عمال قادرون على شغل ذلك المركز، ولا يتمكنون من إيجاد أي عمل لهم.

وحت تقرير هوب - سمبسون على وجوب «مراقبة تنظيم الهجرة، فلا يترك حبلها على الغارب بيد المراجع الصهيونية، التي كانت تتحارب فيما تسجله من أعمال لم يكن كل ما تذكره في جداولها عنها صحيحاً». ونبه هوب - سمبسون إلى أنه من الخطأ الاعتقاد بأن اليهود يطبقون الأساليب الفنية الحديثة في استثمار جميع أراضيهم. فهذا مرج ابن عامر مثلاً، وتبلغ مساحته ٤٠٠ ألف دونم، قد تضاعف إنتاجه وتأخرت أساليب استثماره بعد أن انتقلت ملكيته من العرب إلى اليهود.

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٠م أصدرت الحكومة البريطانية كتاباً أبيض عن وزير المستعمرات اللورد باسفيلد تشرح فيه الخطة السياسية التي تنوي اتباعها في فلسطين، في ضوء ما جاء في تقرير هوب - سمبسون وشو. كررت الحكومة أنها لا تجد تناقضاً بين تعهداتها بتسهيل بناء الوطن القومي اليهودي، وبين محافظتها على حقوق الطوائف غير اليهودية. وترى وجوب تنظيم الهجرة على أساس مقدرة البلاد الاقتصادية، على أن تؤخذ بعين الاعتبار حالة العمال العرب واليهود معاً.

ويلاحظ بصدد التطور الدستوري أنّ الحكومة رفضت مناقشة المقترحات حول تعديل الدستور إذا كانت منافية لصك الانتداب. ولكنها أعلنت عن تصميمها على تشكيل مجلس تشريعي، وتأمل أن لا يقطع العرب وإلا فستجد نفسها مضطرة لملء الشواغر عن طريق التعيين. وبصدد التطور الاقتصادي والاجتماعي تبني الكتاب الأبيض ما جاء عن تقرير هوب - سمبسون الذي يستمد منه أيضاً لوم السياسة الصهيونية التي لا تستخدم في مشاريعها سوى العمال اليهود. وقال إذا كان من واجب الحكومة المنتدبة أن تشجع استقرار اليهود في الأراضي، فمن واجبها أيضاً أن تكفل عدم إلحاق أي حيف أو ضرر بمركز العرب من جراء ذلك. ولا يمكن مراعاة هذين الشرطين إلا «بإجراء تحسين فعلي في أساليب الزراعة المتبعة الآن بقصد تأمين زيادة الاستفادة من الأرض». وأوجب الكتاب أن تناط مراقبة التصرف بالأراضي بالمراجع القائم بهذا التحسين، فلا يسمح بانتقال الأراضي إلا متى كان ذلك الانتقال لا يتعارض مع خطط ذلك المرجع ومشاريعه.

العربية، ووصف هذه الحالة بأنها ليست منافية لتدابير الانتداب فقط، وإنما فوق ذلك، هي مصدر خطر دائم ومتزايد على البلاد. فدستور الوكالة اليهودية يحتم أن تبقى الأرض التي تسجل باسم (الكيرين كاييت) غير قابلة للانتقال إلى الأبد، كما يتم استخدام العمال اليهود فقط. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الصندوق التأسيسي اليهودي (الكيرين هايسود) الذي يشترط قصر الاستخدام على اليهود. ومعنى هذا «أن يغدو العربي محروماً من العمل في تلك الأرض أبداً»، فيجب أن تلغى تلك الشروط والقيود في عقود مؤسسات الاستيطان اليهودي، وأشار هوب - سمبسون إلى حرمان المزارع العربي مما هو متاح للمزارع اليهودي من رؤوس أموال واختبارات علمية، وإلى أنه لم تقدم له المساعدة لتحسين زراعته ومستوى معيشته. فهو يتزايد عدداً وبسرعة، في حين تتناقص الأراضي التي يعيش منها، وهو الآن يرزح تحت عبء الديون، مثقل بالضرائب، يتعذر عليه دفعها إلا إذا عمد إلى الاستدانة بفائدة غير قابلة للتصديق. وأضاف المسؤول البريطاني:

«وقد تناقصت مساحة الأراضي التي يملكها الأفراد تناقصاً مطرداً حتى إنني سمعت في كل قرية زرتها شكوى حول هذه النقطة، ذلك أن بعض الأهالي اضطروا إلى بيع أراضيهم إما لتسديد ديونهم، أو لدفع ضرائب الحكومة أو للحصول على ما يسد رمق العائلة»^(١٠١).

وقال هوب - سمبسون إن الفلاحين تدفقوا على المدن، فتدنت الأجور، وأصبحت البطالة بين العرب تشكل خطراً على حياة البلاد الاقتصادية. وقال أيضاً: «إن واجب الإدارة الانتدابية أن تتأكد ألا يلحق ضرر بالعرب من جراء الهجرة اليهودية، وعليها أن تشجع اليهود على التجمع في الأراضي شريطة الخضوع للشرط الأول، ولا يمكن التوفيق بين الواجبين المتناقضين إلا بسلوك جذي فعال، وذلك لإيجاد نهضة زراعية تهدف إلى استقرار العرب في الأراضي وتوسيع زراعتهم، أما في الوقت الحاضر فالبلاد لا تتسع لإنسان جديد».

وأوصى هوب - سمبسون بأن تراعى حقوق الشعب العربي، فلا يسمح بإدخال عمال جدد في الحين الذي لا يجد فيه العمال الموجودون أشغالاً. وعلى الحكومة أن تشدد الرقابة على الحدود لمنع الهجرة غير المشروعة والحيلولة دون التلاعب بتطبيق القوانين. وحين تضع الحكومة جدول العمال اليهود للهجرة إلى فلسطين عليها أن تستند إلى مدى البطالة بين العرب لا بطالة اليهود وحدهم. وإنه لخطأ أن يُسمح لليهود من بولونيا أو ليتوانيا

وأشار الكتاب إلى ضرورة تحسين الريّ وإمعان النظر في حماية المستأجرين للأراضي لضمان عدم إخراجهم منها.

وبحث مسألة الهجرة اليهودية فطالب بضرورة منع التهريب على الحدود وتشديد المراقبة على المهاجرين، وإبعاد كل من كان يحاول منهم التلاعب بالقوانين، كما طالب بالحد من تدخل المستدروت Histadrut أي الاتحاد العام للعمال اليهود في أرض (إسرائيل) في تنظيم الهجرة اليهودية. وقال إذا كانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الأشغال الضرورية لمعيشتهم، وإذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر في مركز العمال على العموم، فيتحمم على الدولة المنتدبة إما أن تخفض الهجرة أو توقفها عند الضرورة، ريثما يتسنى إيجاد عمل للعاطلين^(١٠٢).

قابلت الأوساط العربية الفلسطينية الكتاب الأبيض بشيء من الارتياح، على الرغم من تمسكه بأسس السياسة البريطانية الصهيونية، وتأكيد تمسكه بوعده بلفور وصك الانتداب. فالكتاب الأبيض لم يعترف بحقوق أهل البلاد في الحكم الذاتي، وإنما بعث فكرة المجلس التشريعي ولم يوصِ بضرورة إيقاف سبل الهجرة اليهودية وبيع الأراضي نهائياً، ولم يعالج مسألة الديون التي يزرع تحتها المزارعون العرب، ولكنه سجل مع ذلك ما لحق بالعرب من أضرار نتيجة انتقال هذه الأراضي لليهود، وأوصى بتقييد انتقال الأراضي، صوناً لحقوق الفلاحين وحرصاً على المصلحة العامة.

لا حاجة بنا إلى نقد الكتاب الأبيض البريطاني الثاني لعام ١٩٣٠م لأنه لم يوضع موضع التنفيذ قط. ولكن لنا أن نقول إن بريطانيا في هذه المرحلة لم تعترف بتناقض (الالتزام المزدوج) الذي قررت الاستمرار به، مع أن ما أوردته في الكتاب الأبيض قد كشف تماماً عن تناقضه؛ إذا كان لا يوجد في فلسطين أراض ميسورة للمزارعين من المهاجرين الجدد، وإذا كان الوطن القومي لا يؤسس بدون أراض ولا رجال، فكيف يمكن التوفيق بين الالتزام بتأسيس الوطن القومي، وحماية مصالح العرب؟

أما تجاهل الكتاب الأبيض لتأسيس حكومة وطنية في فلسطين، فيتعارض مع صك الانتداب الذي يحتم على الدولة المنتدبة تأسيس حكومة وطنية في فلسطين حالاً. إن كلمة (انتداب) تفرض وجود دولة منتدبة وحكومة منتدبة عليها وفقاً للمادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم، وللفقرة الأخيرة من المادة الثانية من الانتداب التي ألزمت الدولة المنتدبة بوضع البلاد في

أحوال اقتصادية وإدارية وسياسية يسهل معها ترقية الحكم الذاتي. ولخصت اللجنة التنفيذية العربية، رأيها في الكتاب بهذه العبارة المعبرة:

«ليس في الكتاب الأبيض من جديد في حقوق العرب السياسية، وإن النصوص والمبادئ الواردة فيه عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية لا تضمن للعرب حقوقهم القومية ومصالحهم الاقتصادية. فالهم ليس النصوص والمبادئ ولكن تنفيذها»^(١٠٣).

وقد اتضح من تطور الأحداث التالية أن اللجنة التنفيذية العربية كانت على حق في تشكيكها؛ فالحكومة البريطانية قد نقضت تعهدها بأنها لن تحيد عن تنفيذ سياستها بالضغط أو التهديد، وأنها لن تنحرف عن اتباع سياسة ملائمة لمصالح أهالي فلسطين. وأكدت ذلك في الكتاب الأبيض حين قالت أن لا سبيل لأحد أن يضطرها إلى اتباع سياسة تكون لصالح جماعة دون أخرى، وإن كل سياسة من هذا القبيل تقوم على أمل فاسد. نقضت الحكومة البريطانية تعهدها حين تعرضت للضغط الصهيوني الذي تمثل باستقالة وايزمن من رئاسة الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية، وحذا حذوه عدد من كبار الصهيونيين، وسارعت الهيئات الصهيونية الأمريكية لمعونة وايزمن. وشن اليهود الصهيونيون حملة منظمة عنيفة ضد الكتاب الأبيض، وانضم إلى الحملة التي اتخذت أبعاداً دعائية عالمية، بعض كبار الاستعماريين البريطانيين أمثال سمطس Smuts وتشمبرلين Chamberlain وبالدوين Baldwin وتشرشل وإيري فشجبوا كتاب باسفيلد، وضربوا على نغمة (الالتزام المزدوج). وسرعان ما استجابت الحكومة البريطانية للضغط الصهيوني، وفتحت مفاوضات مع الصهيونيين انتهت بما يرضيهم.

وقف مكدونالد في مجلس العموم فنفي عزم حكومته على تبديل سياسة الحكومات السابقة، وقال إن بنود الانتداب سوف تؤخذ بعين الاعتبار. وبعث برسالة إلى وايزمن في ١٣ شباط/فبراير ١٩٣١م نشرت على شكل جواب أدلى به مكدونالد في مجلس العموم بخصوص «تفسير» الكتاب الأبيض. وهي «توضيح» بعض النقاط «الغامضة» في الكتاب الأبيض توضيحاً جاء تراجعاً، بل نسخاً، لأكثر ما ورد فيه، دون اعتبار لتواصي لجنتي شو وهوب - سمبسون فكان ذلك سبباً لحمل العرب على تسمية الرسالة «بالكتاب الأسود» لأنه وثيقة خزي وعار في تاريخ السياسة البريطانية. ولم نجد خيراً من شرح

ولاشيء سواها. ومعنى هذا أن العرب لن يكون من حقهم الاعتراض على الهجرة اليهودية إلا إذا استطاعوا أن يثبتوا - برضى الإدارة الانتدابية - أن مصالحهم المادية سوف تتضرر بها.

هذا هو الشكل الوحيد الذي فهمته حكومة مكدونالد من التزامها بعدم إلحاق الضرر بالحقوق (المدنية والدينية) لعرب فلسطين. وبعبارة أخرى، ينهي مكدونالد إلى الإدارة الانتدابية أن لا تلقي بالاً لأي اعتراض سياسي أو ديني أو اجتماعي أو خلافه، يمكن أن يثيره عرب فلسطين ضد الهجرة اليهودية.

وربما كانت مواجهة اللورد باسفيلد Passfield (سدني وب Sidney Webb) - الذي أصدر باسم الحكومة الكتاب الأبيض السابق ذكره - للصهيونية هي أول محاولة يقوم بها وزير مستعمرات بريطاني للنظر في شكاوى العرب المحقة إثر ثورة ١٩٢٩م، ونشر تقارير الخبراء المؤيدة لتطلعات العرب. ولكن الصهيونية أثارَت عاصفة سياسية حادة ضد باسفيلد، واتهمته بخيانة الشعب اليهودي، فاضطره الأمر إلى نشر كتاب في جريدة التايمس Times ينفي فيه إيقاف تيار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، أو أن هجرة العمال اليهود سوف تتأثر ببطالة العمال العرب.

وبصدور الكتاب الأسود، ذهبت تحقيقات اللجان وتقارير الخبراء وتواصيههم أدراج الرياح، وصدق ظن اللجنة التنفيذية العربية من خلال ردها على الكتاب الأبيض، من أن العبرة ليست بوضع النصوص بل بتنفيذها.

ومن المفيد أن نشير بإيجاز إلى أهم ما تم تحقيقه على الصعيد الصهيوني في فلسطين خلال المرحلة ما بين ١٩١٨ و ١٩٣١م. ذكرنا أن أول الخطوات الصهيونية بعد الاحتلال البريطاني للجزء الجنوبي من فلسطين عام ١٩١٧م كان إيفاد اللجنة الصهيونية برئاسة وايزمن للعمل على تحسين أوضاع المستوطنين اليهود هناك، الذين قُدِّر عددهم وقتها بحوالي ٥٠ ألفاً. وفي عام ١٩٢٠م تقرر تأسيس صندوق لدعم الاستيطان والمستوطنين الصهيونيين في فلسطين باسم كيرين هاسود أي الصندوق التأسيسي، كما وضعت أسس التنظيم الطائفي اليهودي حين جرت الانتخابات لاختيار أعضاء (جمعية النواب)، وشارك فيها كنيست إسرائيل وهو التنظيم الذي كان يضم غالبية المستوطنين اليهود في فلسطين، باستثناء الحركة المتدينة (اغودات إسرائيل) التي اعترضت على منح حق

فان ريس van Rees عضو لجنة الانتدابات الدائمة، للفوارق الواضحة بين الكتابين الأبيض والأسود، وذلك في الدورة العشرين للجنة (تموز/يوليو ١٩٣١م)، بقوله:

١ - نص الكتاب الأبيض صراحة على عدم وجود أراضٍ تتسع لمهاجرة يهودية جديدة. ولكن جاء في كتاب مكدونالد أن الحكومة ستجري تحقيقاً دقيقاً في موضوع الأراضي التي يمكن استعمالها للمهاجرة والاستعمار الصهيونيين.

٢ - جاء في الكتاب الأبيض أن تحسين طرق الزراعة هو الشرط الوحيد الذي يضمن توسيع الأراضي اليهودية دون الإخلال بتحفظات المادة (٦) من صك الانتداب. وأن انتقال الأراضي يجب أن يخضع لرقابة شديدة ريثما يتم هذا التحسين. أي أن الإدارة الانتدابية ستمنع انتقال الأراضي إلى اليهود. في حين أن الكتاب الأسود ينفي هذا المنع نفيّاً باتاً، ويرى أن تسهيل استيطان الصهيونيين واجب من واجبات الدولة المنتدبة.

٣ - ذكر الكتاب الأبيض أن الحكومة لن تتردد في تحديد الهجرة وإيقافها إن كان من شأنها أن تحرم السكان العرب من إيجاد عمل لهم. أما كتاب ماكدونالد فينفي أن تكون الحكومة قد فكّرت بمثل هذه الإجراءات، وأنها لن توقف مهاجرة أي جماعة من اليهود إلى فلسطين.

٤ - وأخيراً، جاء في الكتاب الأبيض أن رفض اليهود استخدام العمال العرب يخالف المادة (٦) من صك الانتداب، ولكن كتاب مكدونالد جعل هذه المخالفة حقاً مشروعاً، وزعم أنه عامل من عوامل مقدرة البلاد الاقتصادية على قبول مهاجرين جدد^(١٠٤).

ونحن نرى أن أهم عبارة وردت في رسالة مكدونالد هي عبارة قصيرة تقول: «إن الاعتبارات المتصلة بحدود قوة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب هي اعتبارات اقتصادية بحتة». ونلفت النظر إلى كلمة (بحتة)، ففيها تكمن أقوى المواد التدميرية التي نسفت الكتاب الأبيض.

ولو تبسطنا في شرح هذه العبارة التي رضي عنها وايزمن غاية الرضى، على دهشة من بعض الصهيونيين، لكان معناها أن على الإدارة الانتدابية حين تقرر نسبة الهجرة اليهودية ومقدارها إلى فلسطين، أن تنظر فقط إلى الاعتبارات الاقتصادية،

التصويت للنساء، ورفضت المشاركة في الانتخابات. ومن بين أعضاء (جمعية النواب) كان ينتخب أعضاء (اللجنة القومية) وهي الهيئة العليا الممثلة للمستوطنين. كما جرت انتخابات (الحاخامية الكبرى) التي تضم الحاخام الاشكنازي لليهود الغربيين والحاخام السفاردي لليهود الشرقيين. فضلاً عن هذا التنظيم الطائفي، بذلت مساع لتوحيد الأحزاب والمنظمات العمالية اليهودية. وفي عام ١٩١٩م نجح حزب (بوعالي تسيون Poalei Zion) (عمال صهيون) ونقابات العمال اليهود الزراعيين وعدد من المستقلين في تأليف حزب جديد باسم (أحدوت هاعفوداه - وحدة العمل) ليضم ثلاثة أرباع العمال اليهود في فلسطين. وفي مطلع عام ١٩٣٠م توحد هذا الحزب مع حزب (هابوعيل هاتسعر - العامل الشاب) لتشكيل حزب عمال أرض إسرائيل (ماباي Mapai). ولكن الخلافات العقائدية التي حالت دون توحيد جميع التنظيمات العمالية الصهيونية، قد سوّيت أواخر عام ١٩٢٠م، وتأسس «الاتحاد العام للعمال اليهود في أرض إسرائيل» المعروف باسم (المستدروت)، وكان لنشاطه المتعدد النواحي أكبر الأثر في دعم الكيان الصهيوني بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية علاوة على نشاطه النقابي.

وقد وضعت أسس التنظيم العسكري الصهيوني حين قرر حزب (أحدوت هاعفوداه) في حزيران/يونيو ١٩٢٠م تنظيم الدفاع (هاغاناه) عن المستوطنين اليهود بعد مقتل عدد منهم في اضطرابات وقعت في الشمال على مقربة من الحدود الفلسطينية السورية. ولم يلبث (المستدروت) أن تولى الإشراف على (هاغاناه).

وعلى صعيد الهجرة، قدمت إلى فلسطين «الهجرة الثالثة» ما بين ١٩١٩ و ١٩٢٣م ومعظم أرتها من «الرواد» (حالوتسيم)، وهم ينتمون إلى منظمة (هيحالوتس - الرائد) التي قامت أساساً في روسيا عام ١٩١٧م ثم تأسست لها فروع في دول أخرى، وهدفها تدريب الشبان اليهود خاصة على الأعمال الزراعية قبل التوجه إلى فلسطين، وكان عدد اليهود الذين دخلوا في الهجرة الثالثة ٥٠ ألفاً. أما الهجرة الرابعة التي قدمت ما بين ١٩٢٤ و ١٩٢٨م فكانت غالبيتها من يهود بولونيا الذين نزحوا نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي هناك، وبلغ عددهم ٨٠ ألفاً، نزح خمسهم من فلسطين بسبب الأزمة الاقتصادية. وعليه فقد بلغ عدد اليهود في ١٩٣١م (١٧٤,٦٠٦)، أي ثلاثة أمثال عددهم عام ١٩١٨م الذي قدر بـ ٥٦,٠٠٠^(١٠٥).

وعلى صعيد الاستيطان الصهيوني، ارتفع عدد المستوطنات في فلسطين من ٤٧ مستوطنة عام ١٩١٤م إلى ٧١ مستوطنة عام ١٩٢٢م و ٩٦ عام ١٩٢٧م و ١١٠ عام ١٩٣١م. كما تضاعفت مساحة الأراضي التي اكتسبها اليهود مؤسسات وأفراداً منذ عام ١٩١٤م إما عن طريق الشراء أو عن طريق الهبات من جانب الإدارة الحكومية، ووصلت إلى ما يزيد عن ٥٩٤ ألف دونم ثم إلى ٩٠٣ آلاف دونم عام ١٩٢٧م و ١,٠٥٨,٠٠٠ دونم عام ١٩٣١م بعد أن كانت ٤٢٠,٥٠٠ دونم عام ١٩١٤م^(١٠٦). وفي صيف ١٩٢٧م أقيمت اتحادات قطرية تجمع بين المستوطنات الزراعية الاشتراكية (الكيوتسات) ذات الأهداف والوسائل الواحدة. وقبلها بأربعة شهور اتحدت الكيوتسات التابعة لمنظمة (هاشومير هاتسعر - الحارس الشاب)، ومعلوم أن حزب (مابام) قد انبثق عن المنظمة المذكورة. وفي ربيع ١٩٣٠م تأسس تنظيم آخر للتنسيق بين المستوطنات التعاونية (موشافيم) التي تجمع بين خصائص الملكية العامة والخاصة.

وعلى الصعيد السياسي، تزعم وايزمن الحركة الصهيونية بعد وفاة هرتسل إلى أن استقال منها عام ١٩٣١م، وكانت المعارضة الأساسية لزعامته تتألف من الصهيونيين التصحيحيين Revisionists الذين أنشئ اتحادهم عام ١٩٢٥ برئاسة فلاديمير جابوتنسكي Vladimir Jabotinsky، بهدف (تصحيح) السياسة الصهيونية والعودة بها إلى مبادئ هرتسل، من حيث تفضيل النشاط السياسي على النشاط العملي الاستيطاني في فلسطين. وقد احتج التصحيحيون على (اقتطاع) شرق الأردن من (أرض إسرائيل) في كتاب تشرشل الأبيض (١٩٢٢م)، وطالبوا الحركة الصهيونية بإقامة دولة يهودية على ضفتي نهر الأردن. ولكن مكانة وايزمن لم تتزعزع بفضل دعم جناح الأحزاب العمالية بزعامة (أحدوت هاعفوداه). ولم يلبث التوتر الذي أصاب العلاقات الصهيونية البريطانية قبيل نشر رسالة مكدونالد إلى وايزمن (شباط/فبراير ١٩٣١م) أن تبدد بفضل هذه الرسالة. ومع ذلك فقد تصاعدت حملة التصحيحيين على وايزمن برغم أنه استقال من رئاسة المنظمة الصهيونية احتجاجاً على صدور الكتاب الأبيض (١٩٣٠م). وفي مؤتمر بال Basle (تموز/يوليو ١٩٣١م) انتخب ناحوم سوكولوف Nahum Socolow بدلاً من وايزمن لرئاسة المنظمة، ولكن الاتجاه الذي كان يمثله وايزمن بدعم من الأحزاب العمالية ظلّ مستمراً، وهو التعاون مع بريطانيا لترسيخ أسس الوطن القومي، وبالمقابل تابع التصحيحيون الدعوة لتحويل فلسطين إلى دولة يهودية.

الفصل الثالث

من «الكتاب الأسود» (١٩٣١م) إلى الثورة الكبرى

فهدت إلى مدير التطوير وال عمران الجديد لويس فرنش Lewis French بدراسة التدابير التي من شأنها وضع مشاريع التنمية الواردة في تقرير هوب-سمبسون موضع التنفيذ، وذلك في نهاية حزيران/يونيو ١٩٣١م.

وكانت حكومة مكدونالد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٠م قد رصدت مبلغ ٢٠ مليون جنيه للسنوات الخمس الأولى، بقصد زيادة الإنتاج العام لأراضي فلسطين، وليقوم فرنش بمهمته الإنسانية.

وضع فرنش تقريرين: في أواخر عام ١٩٣١م، وأوائل عام ١٩٣٢م، أولهما يعالج بعض ما يتطلبه الاتساع في مشروع التنمية. وثانيهما يناقش الترتيبات الممكنة لتنفيذ سياسة الحكومة، ولكن ما ان سقطت حكومة مكدونالد العمالية حتى ألغت الحكومة الائتلافية الجديدة هذه المخططات، وظل تقريراً فرنش مهملين في مكاتب وزير المستعمرات المحافظ المستر هربرت كنليف لистер Herbert Cunliffe Lister الذي ذكرت الأوساط الصهيونية أنه «كان يبدي تفهماً شديداً لمسألة الوطن القومي»^(١١٠).

جاء التقريران مؤيدين للحقوق العربية، ولكن لم يطلع عليها إلا عدد ضئيل من القادة الإنكليز، لأن حكومة لندن لم توزع بنشرهما، فظلا بعيدين عن التداول^(١١١). ومما جاء في أحدهما:

«لوم ترتكب الحكومة خطأ عظيماً في سياستها في عدم المحافظة على حقوق العرب ومصالحهم في الماضي والحاضر لما رأينا مشكلة المزارعين الذين لا أرض لهم»^(١١٢).

وحض التقريران على وقف بيع الأراضي للصهيونيين فنصاً على أنه: «يجب على الحكومة المنتدبة أن تعمل بجد في الحال على إيقاف انتقال الأراضي للصهيونيين، ففي انكثرت نفسها سن قانون مماثل لحماية الفلاحين الإنكليز». وألحاً كذلك في أن تصدر الحكومة قانوناً يمنع انتقال الأراضي لليهود، وانتقداً ما يقاسيه الفلاح العربي من الديون المتراكمة عليه والمتزايدة. وقال واضعها إن الحكومة لا تعمل شيئاً لتخفيفها عنه، ولم تخلصه من المراسي الذي يحصل إيراده أو جميع ثروته بالأكثر من عرق جيبن الفلاح، فيتخلص من دفع الضريبة بالمرة. «وقد عرض عليّ كثيرون من الفلاحين أراضيهم للبيع، رغبة منهم في الخلاص من

سلم رئيس الحكومة البريطانية مكدونالد بوجهة النظر القائلة بأن لليهود الحق بطرد العمال العرب من المشاريع التي يمولها اليهود. بل انه قال إن الحكومة حين تنظر في مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب سوف تأخذ بعين الاعتبار ما يسهم به اليهود في الموارد^(١١٣)، وتخص العمل اليهودي بنصيب مناسب من الأعمال التي تقوم بها وتمولها الإدارة الانتدابية.

وهكذا استعاد الصهيونيون مكانتهم الممتازة التي بدا أن الكتاب الأبيض نال منها، ومضى مكدونالد يطيب خاطر الرأي العام اليهودي، حين تجاوز ذلك بإيجاد طريق آخر للهجرة لمصلحة الوطن القومي اليهودي، وذلك عندما سمح بالهجرة اليهودية دون رقابة فعالة. فبينما وصل عدد المهاجرين اليهود (الشرعيين) عام ١٩٣٠م، إلى ١٠٤,٧٥٠، فإنه وصل خلال الأعوام الستة التالية إلى ٢٨٤,٦٤٥، أي بزيادة ١٧٩,٨٩٥ وهو ما يساوي ١٦٤ ٪. وهذه الأرقام لا تتضمن الأعداد الأخرى التي دخلت البلاد على نحو (غير شرعي)، وتقدرها بعض الشهادات بأربعين إلى خمسين ألفاً^(١١٤).

لم يكتف مكدونالد بانقلابه على عقبيه بصدد سياسة بلاده في فلسطين، وإنما ظهر تحيزه واضحاً عندما استشار وايزمن فيمن ينصبه مندوباً سامياً على فلسطين، خلفاً للسير جون تشانسلور، الذي «تجراً» على إثارة مسألة المجلس التشريعي المنصوص عليه في الكتاب الأبيض، ولم يستطع أن يتجاهل حقائق الوضع المفجع على المسرح الفلسطيني، فسخط عليه الصهاينة، وضغطوا على وزارة المستعمرات لإقالته من منصبه، وتم لهم ذلك. والحق أن الصهيونية التي كانت منذ وعد بلفور قد قطعت شوطاً واسعاً على درب الوفاق البريطاني الصهيوني في الدوائر الانتخابية، تمكنت مع الفئات الضاغطة في جميع الأحزاب، من قلب الموقف لصالحها.

وعُيّن مكانه السير آرثر واكهوب Arthur Grenfell Wauchope في صيف عام ١٩٣١م، ويزكيه وايزمن بقوله: «إنه ربما كان أفضل مندوب سام عرفته فلسطين، وإنه كان مصداقاً لظن مكدونالد، وبرهاناً على حسن اعتقاده به في تعطيل الضرر الناجم عن الكتاب الأبيض»^(١١٥).

ويبدو أن الحكومة البريطانية رأت أن إيفاد اللجان والدعاية لها ونشر بعض تقاريرها خير وسيلة لكسب الوقت والماطلة،

بقية الديون المترتبة عليهم^(١١٣). وبعد أن أنجز فرنش مهمته وكتب تقريره عاد إلى لندن في إجازة، فوجد أن الحكومة غير جادة بالنظر إلى مشروعه، فلايسرت الخمسين ألف جنيه المخصصة كنفقات ابتدائية، ولا صرفت المليونين ونصف المليون من الجنيهات المرصودة لمشروعه، ولذا توقف عن العمل وقدم استقالته.

وإزاء عجز عرب فلسطين عن مواجهة الخطط البريطانية الصهيونية، رأى بعض قادتهم وجوب انتهاج سياسة جديدة تقوم على توثيق التعاون والتحالف والترابط مع العالمين العربي والإسلامي، وذلك بغية تحقيق الاستقلال الفلسطيني ضمن إطار الوحدة العربية.

وفي مذكرة شديدة كانت قد قُدمت إلى تشانسلور، عبر الزعماء العرب عن فقدان ثقتهم بالحكومة البريطانية، وعن اعتراضهم القوي على ما اعتبروه تكريساً لسياسة مقاطعة اليهود للأيدي العاملة العربية، وقالوا إنهم ينظرون في مقاطعة اليهود عملاً بمبدأ المواجهة بالمثل.

والحق أن رسالة مكدونالد كانت لطمة قوية لسياسة الاعتدال وأسلوبها الداعي إلى التفاهم. وكان من نتائجها أن انتهجت اللجنة التنفيذية العربية استراتيجية جديدة تقوم على أساس التحول إلى سياسة اللاتعاون «بعد أن ثبت أن تعاون العرب مع الحكومة سياسة فاشلة في مدى الثلاثة عشر عاماً الماضية»^(١١٤)، وتوثيق التحالف والتعاون مع العالمين العربي والإسلامي، ومناشدتها تقديم المعونة للفلسطينيين بعد أن فقدوا أي أمل أو ثقة ببريطانيا. وبالفعل قررت اللجنة التنفيذية في مطلع آذار/مارس ١٩٣١ مقاطعة المنتجات اليهودية وتشجيع الصناعات العربية الوطنية، ومن دلائل هذا التحول الجديد عقد مؤتمرين في أواسط أيلول/سبتمبر ١٩٣١ في وقت واحد، أحدهما في يافا ضم الصحافيين العرب لاستنكار تعطيل الصحف العربية بتهمة التحريض على الإضراب احتجاجاً على تسليح الحكومة للمستوطنات اليهودية. والثاني ضم مناضلي نابلس لشجب تسليح المستوطنات أيضاً، وقمع المظاهرات العربية التي خرجت في الشهر الماضي، واستنكار موقف التساهل والتعاون مع الحكومة، وتركيز مطالب الحركة الوطنية على (الاستقلال ضمن الوحدة العربية)، وقامت على الأثر مظاهرات كبرى في نابلس سقط خلالها عدد من الجرحى^(١١٥).

ولكن أكبر هذه المؤتمرات كان المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في القدس ليلة الإسراء والمعراج (٢٧ رجب ١٣٥٠ هـ الموافق

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١م) وحضره ممثلون عن اثنين وعشرين بلداً إسلامياً، فضلاً عن نخبة من مفكري العالم العربي وقادته، وأكد المفتي الحاج محمد أمين الحسيني في خطاب الافتتاح أهمية فلسطين للإسلام والمسلمين. وكان لمقررات المؤتمر صدى بعيد في العالم الإسلامي، فقد أعلن قدسية المسجد الأقصى والبراق واستنكار أي مطمع فيه، وأكد أهمية فلسطين في نظر العالم الإسلامي، وشجب الصهيونية والسياسة البريطانية في فلسطين، وقرر تأسيس جامعة إسلامية في القدس، ومقاطعة جميع المصنوعات الصهيونية في الأقطار الإسلامية، وتأسيس شركة زراعية في فلسطين لإنقاذ أراضي المسلمين، والحيلولة دون انتقالها إلى حوزة اليهود، واستنكار الهجرة اليهودية. ولكن لم يترتب على المؤتمر نتائج ملموسة تذكر، ويبدو أن البريطانيين ضغطوا على أغنياء المسلمين كي لا يتبرعوا للجامعة ولشركة الأراضي^(١١٦).

وقد رأى نفر من أعضاء جمعيتي (العربية الفتاة) و(العهد) وغيرهم من رجالات العهد الفيصلي بدمشق المعروفين بالاستقلاليين (أعضاء حزب الاستقلال) الذين حضروا المؤتمر الإسلامي، أن يعملوا على تنشيط الحركة العربية بعد أن شغل العرب كل سياسة بلده ومشاكله المحلية، فاتفقوا على عقد مؤتمر عربي يدعون إليه من حضر المؤتمر الإسلامي من رجالات العرب، واجتمع المؤتمر بحضور ٥٠ شخصاً في منزل عوني عبد الهادي، وبحث في مسائل هامة كالتعليم القومي وتشجيع الصناعة الوطنية، ومشروع صندوق الأمة، والمنظمات الرياضية والكشفية، ووضع (الميثاق القومي العربي)، فأكد وحدة الأقطار العربية، وعدم الاعتراف بالتجزئة التي طرأت عليها، إضافة إلى تركيز الجهود لتتال الأقطار العربية «استقلالها التام كاملة موحدة، ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والإقليمية، ورفض الاستعمار ومقاومته لأنه يتنافى مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى». واتفق المجتمعون على عقد مؤتمر عربي عام في بغداد لأن الملك فيصل رحّب بالمؤتمر ووعد بتأييده، ولكن السفير البريطاني هناك حذر الملك من مغبة عقد المؤتمر ومن احتمال إثارة مشاكل للعراق بسببه^(١١٧). وقد رفع المؤتمر العربي من مكانة الاستقلاليين وتجلّى ذلك في المهرجانات التي عمت البلاد بمناسبة الذكرى السنوية لانتصار صلاح الدين على الصليبيين في معركة حطين، والخطب التي أُلقيت فيها، وكلها معادية للسياسة البريطانية التي وصفت بأنها مصدر مآسي الفلسطينيين العرب.

صدر بلاغ رسمي في ١٣ تموز/يوليو ١٩٣١ بتعيين

الصف العربي، وإلهاء ذوي النوايا الحسنة ببعض المكاسب القريبة تمثلياً مع سياسة الوفاق الأنكلو صهيوني.

وأنكرت الجماهير العربية بصدق حدسها وسلامة منطقها، ما كانت تذيعه وسائل الإعلام بأن الامبراطورية البريطانية هي «امبراطورية إسلامية»، فمن غير المعقول أن يحل اليهود محل المسلمين في بلد يشتمل على أولى القبلتين وثالث الحرمين، لتثير على نفسها سخط ملايين المسلمين الذين تضمهم الامبراطورية. وأن إنكلترا بلد مسيحي، ملكها هو حامي الإيمان، فمن غير المعقول كذلك أن تجعل بلد المسيح وأقدس بقعة في العالم النصراني وطناً يهودياً. فهذا حديث خرافة ولم يكن إلا نوعاً من «البُلف» الإنكليزي^(١١٩).

على أن الجماهير العربية الفلسطينية كانت تدرك بإحساسها العفوي أن سحب الحكومة البريطانية لكتائبها الأبيض، ما هو إلا دليل جديد على مضار سياسة التفاهم الإيجابي التي ساروا عليها بادية الأمر، بحيث لم تزد الإنكليز إلا إمعاناً في اضطهاد العرب وإيذائهم وحرمانهم من حقوقهم، ولم تزد اليهود إلا صلفاً وعتواً. لقد تبين العرب أن لجان التحقيق والاستقصاء، إذا وفدت فلن يظفروا من تقاريرها بغير السراب، فلم يكن بدّ بعد، من تحوّل نضال الحركة الوطنية التي كانت موجهة بادية الأمر ضد الصهيونية، إلى نضال ضد حكومة الانتداب مباشرة.

ولم يطل الأمر على تأسيس حزب الاستقلال في ٤ آب/أغسطس ١٩٣٢م، حتى أصدر بياناً عن أسباب قيامه، فانتقد ضعف الحركة الوطنية الاستقلالية وفئورها، وشجب التقصير والسياسات المحلية والشخصية والعائلية، وهاجم سياسة المآذب والحفلات التي تبتكرها الحكومة لجمع العرب واليهود على موائد واحدة، وتعمّد بالكفاح ضد الاستعمار ومحاربة الهجرة اليهودية وبيع الأراضي وإقامة حكم عربي برلماني، والعمل على تحقيق الوحدة العربية الكاملة.

وفي مطلع ١٩٣٢م عقد مؤتمر للشباب الفلسطيني في يافا للنظر في تجنيد الشباب لخدمة الحركة الوطنية، وقرر تبني مبادئ (الميثاق القومي) وتنظيم حركة كشفية من الشباب الأصحاء، كما عُقدت مؤتمرات خاصة احتجاجاً على السياسات الضريبية للحكومة، وقد أفاد عناد الصهيونية وعجز الحكومة عن إقامة مؤسسات الحكم الذاتي، كالمجلس التشريعي، في تعزيز نفوذ الاستقلاليين، إلى حد أقنع اللجنة التنفيذية العربية بأن تحظر على أي عربي قبول عضوية هيئة أو مجلس حكوميين، أو التعاون بأي

الجنرال آرثر غرنفيل واكهوب Arthur Grenfell Wauchope مندوباً سامياً لفلسطين. ووصل واكهوب إلى فلسطين ومعه تعليمات بوجوب تصعيد سياسة الوطن القومي لتهيمن على كل ما سواها، ومعالجة مطالب المعارضة العربية بالتسوية والمماثلة، كسباً للوقت اللازم لبلوغ الأثرية السكانية اليهودية المرتقبة، مع طرح بعض المشاريع الوهمية وإشغال العرب بها. وفي القدس صرّح بأن سياسته تقوم على:

١ - حفظ الأمن العام.

٢ - مساعدة فئات السكان في ترقية أسباب حياتهم الاقتصادية، وتنمية حسن النية بين جميع الطوائف عن طريق التعاون في المجال الاقتصادي.

٣ - تقوية شعور الثقة والاطمئنان بين الشعب والحكومة^(١١٨).

بنى واكهوب سياسته على القول بأن الانتداب يتضمن التزاماً مزدوجاً: تنمية الوطن القومي من جهة، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي من جهة ثانية. وكان يرى أن هذين الهدفين لا يتعارضان، وأن سياسة التقارب بين العرب واليهود سوف تحقق هذه الأهداف إذا تابعها باستمرار، والأمر الأساسي في برنامجها هو التركيز على التنمية الاقتصادية مع العناية برفع مستوى معيشة الفلاحين، وفي زعمه أن التعاون بين العرب واليهود يمكن ترقية بتوجيههم نحو المشاركة في أنواع النشاط الاقتصادي الذي ترسمه الحكومة والمجالس المختلطة البلدية، وأول خطوة في ذلك هي إشراك العرب واليهود في اللجان الحكومية، ك لجنة الزراعة ولجنة الطرق ولجنة التجارة والصناعة. وادّعى بأن ترقية الحكم الذاتي ينبغي أن تسير جنباً إلى جنب مع هذا التعاون الاقتصادي.

وأمل واكهوب أن يسارع عرب فلسطين للاشتراك في مجلس تشريعي تمثيلي يتّوج إدارته الانتدابية، وكان على مدى شهرين يتكلم كثيراً كلام رجل لا يريد أن يخفي شيئاً ولو أنه لم يقل شيئاً. تمسك بأسس هامة من سياسة حكومته، و«استعد» ليتخلّى عن بعض الفوائد الثانوية التي لا تمسّ الجوهر، وتمكن من إقناع بعض العرب للاشتراك في لجان مختلطة استشارية.

تجوّل واكهوب في المدن والأرياف، وتحدث عن مشروعاته وإصلاحاته مع القيادات في المدن ومع الفلاحين في القرى، وألقى ضريبة العشر، وأقام الولائم للأعيان ولشيوخ البدو وكبار المزارعين. وجماهير عرب فلسطين تتلمذ، وترى ما في ذلك من سياسة تديرية تغلب العرض على الجوهر، وتستهدف شطر وحدة

شكل كان مع الحكومة، وحين استقال الزعيم الاستقلالي عوني عبد الهادي من لجنة الطرق^(١٢١)، كتب واكسوب إلى وزير المستعمرات ينصحه بالبدء بإقامة المجلس التشريعي، وما لم يتم ذلك، فإن المتطرفين العرب سيفتفرون بالسيطرة التامة ويصبح التعاون أشد صعوبة، وبالتالي مستحيلاً^(١٢٢).

وفي ردّهم على بيان المندوب السامي أمام لجنة الانتداب الدائمة، كرر الاستقلاليون رفضهم لوعده بلفور والانتداب، وكشفوا عن أسس الحلف القائم بين الصهيونية والاستعمار البريطاني، وأكدوا أن ثلث ميزانية البلاد مخصص لشؤون الدفاع والأمن، بسبب محاولة الحكومة بناء وطن قومي أجنبي، خلافاً لإرادة الفلسطينيين الذين اضطروا نتيجة هذه السياسة إلى تحمل أعباء ثقيلة من مختلف أنواع الضرائب. وأصبح الفلاح في حالة يائسة. إضافة إلى امتناع الحكومة عامدة عن الوفاء بالتزاماتها نحو العرب، أصحاب البلاد الشرعيين في المجالات الحيوية، كالتعليم والتشريعات اللازمة لتنظيم شؤون الأراضي والهجرة^(١٢٣).

وبإزاء تفاقم مخاوف عرب فلسطين من تصاعد مد الهجرة اليهودية، وخاصة منذ أن استلم النازيون السلطة في ألمانيا (٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٣٣م)، دعت اللجنة التنفيذية عدداً من الزعماء السياسيين إلى الاجتماع في القدس يوم ٢٤ شباط/فبراير ١٩٣٣م برئاسة موسى كاظم الحسيني، حيث رأوا أن لا علاج لحالة الهلع التي يعيشها عرب فلسطين، نتيجة فتح باب البلاد أمام الهجرة الصهيونية، إلا حماية العرب حماية قانونية، وذلك بمنع انتقال الأرض العربية إلى اليهود تماماً، وبإغلاق باب البلاد في وجه تلك الهجرة. وقرروا أن يطلبوا ذلك من الحكومة البريطانية بكل إصرار وحزم، وأن يرفضوا سياسة التعاون مع حكومة الانتداب، ويمتنعوا عن حضور حفلات المجاملة مع رجالها. وتعبيراً عن السخط والاستنكار لسياسة الحكومة، وتأميناً لمطالب المؤتمر، تقرر إعلان الإضراب العام في البلاد يوم ٥ آذار/مارس، فإذا لم تستجب السلطات لمطالب البلاد خلال شهر، ينعقد مؤتمر آخر تتقرر فيه سياسة التعاون. وحين لم تسفر مقابلة الوفد المقترحة برئاسة موسى كاظم الحسيني عن نتائج إيجابية، انعقد المؤتمر الموعود في يافا (٢٦ آذار/مارس) وحضره حوالي ٦٠٠ شخص من مختلف الجهات، بينهم الحاج محمد أمين الحسيني، ومعظم رؤساء البلديات، واقترح الاستقلاليون مقاطعة الحكومة اجتماعياً وسياسياً، والامتناع عن دفع الضرائب كالأعشار والويركو (الضريبة على الأراضي والعقارات). ولكن النزاع الحزبي وتخوف الملاك من عواقب الامتناع

عن دفع الضرائب، أثارا الاعتراض على سياسة التعاون. ولم يجد المؤتمر - في النهاية - بدءاً من إقرار سياسة التعاون، على أن يباشر بتنفيذ أولى درجاته، كمقاطعة الحفلات والمجاملات مع الحكومة، ومقاطعة لجانها، ومقاطعة البضائع الإنكليزية واليهودية، وتقرر تشكيل لجنة تضم واحداً من كل حزب لدراسة تنفيذ توسيع نطاق التعاون، على أن تقدم تقريرها إلى اللجنة التنفيذية خلال شهرين. وتقرر كذلك حث الأهالي على شراء أسهم شركة إنقاذ الأراضي، وبذل الجهد لإنجاح مشروع صندوق الأمة، وأن يتسلح الأهالي بالمقاطعة ضد الهجرة اليهودية. وحين زار فلسطين وزير المستعمرات كنليف ليستر في نيسان/أبريل ١٩٣٣م جرت مقاطعته تماماً، ودعا موسى كاظم الحسيني إلى تحقيق خطوة أخرى على طريق التعاون، بمقاطعة البضائع والسلع الأجنبية، يهودية أم إنكليزية، وتشجيع المصنوعات العربية. ولكن يبدو أن اللجنة المكلفة بدراسة التعاون الموسع لم تظهر إلى الوجود.

وفي الأشهر التالية هاجت الخواطر وزاد القلق، وخاصة بعد أن تعاطمت الهجرة «الشرعية» وغير الشرعية على نحو غير مسبق، فقد دخل البلاد ٤,٢٥٧ مهاجراً في أسبوع واحد، واعترفت الحكومة أن عشرة آلاف مهاجر دخلوا فلسطين بصورة غير شرعية وما زالوا فيها، فاضطرم الغضب في النفوس، ونشطت الأحزاب العربية وشتت الصحف حملات جريئة على الحكومة وأصبحت لهجتها قاسية لم يخفف من حدتها إشهار سلاح التعطيل عليها. واتهمت الحكومة بإزاحة الشعب العربي وإحلال شعب غريب محله.

ومما زاد في تصاعد موجة الغضب أنه انعقد في آب/أغسطس ١٩٣٣م مؤتمر صهيوني في براغ وطالب بوجوب الإسراع في بناء الوطن القومي على أوسع نطاق بسبب الاضطهاد النازي لليهود في ألمانيا، وطالب بإلغاء تحديد الهجرة إلغاء تاماً^(١٢٤).

وضاق عرب فلسطين ذرعاً بالسياسة (الإيجابية) التي درج عليها بعض زعمائهم في تعاملهم مع الحكومة، ولم تجد اللجنة التنفيذية بدءاً من الاجتماع في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، بعد أن اتهم بعض رجالها علناً في الصحف بملايمة الحكومة، فدعت إلى الإضراب العام براً وبحراً يوم الجمعة (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣م)، وإلى تنظيم مظاهرة كبرى في القدس دون طلب إذن من الحكومة، وتقرر أن تضرب المدن العربية الأخرى في اليوم

والحق، أن رد الفعل لانتفاضة عام ١٩٣٣م في الأقطار العربية المجاورة كان قوياً إلى حد يلفت النظر؛ فقد أضحت فلسطين محور الاهتمام العربي، ومركز استقطاب المشاعر القومية ومحك سلامتها.

وصل الضغط العربي إلى أوساط الحكومة البريطانية في لندن، من خلال مظاهرات السخط العنيفة والصدامات الدامية، فعين وزير المستعمرات - على مألوف العادة - لجنة برئاسة القاضي هربرت موريسون Herbert Morrison للتحقيق في أسباب الاضطرابات القريبة لا البعيدة، ولكن العرب كانوا قد فقدوا ثقتهم باللجان وقاطعوا اللجنة، فقررت اعتبارهم مسؤولين عن الاضطرابات، وبرأت الحكومة من كل مسؤولية. وأصدرت محكمة يافا أحكاماً مختلفة بالسجن على عدد من العرب الذين اعتقلوا في الاضطرابات. وتجلت وحشية قوى الأمن في قمع المظاهرات، إذ سقط من العرب ٢٦ شهيداً وجرح ١٨٧، وقتل واحد من رجال الأمن وجرح ٥٦.

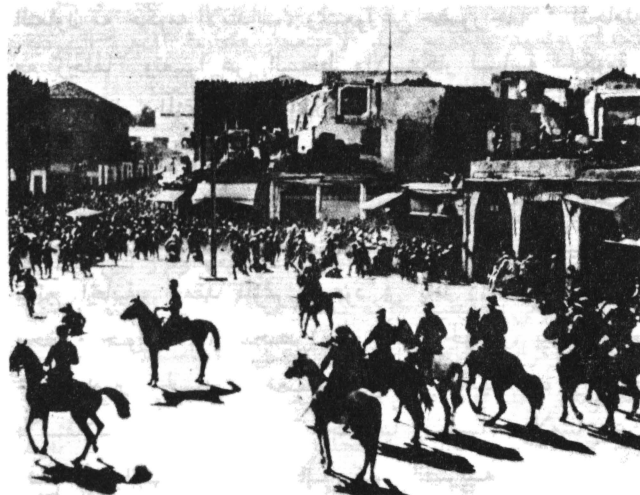
واستحق أبناء البلد الصابر المكافح التهئة التي وجهتها إليهم اللجنة التنفيذية في اليوم التالي للمظاهرة، «حياكم الله وأنالكم استقلالكم ورفع عنكم ظلم الظالمين وعدوان المعتدين». أصيب الشيخ الجليل موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية العربية بعدة كدمات أثناء اشتراكه بمظاهرة يافا، وكانت سنة قد نافت على الثمانين، ولزم فراشه للمعالجة، ولكن المرض لم يمهل فانتقل إلى رحمة الله في ٢٦ آذار/مارس ١٩٣٤م، وكان قطب الوطنية الذي

نفسه، وأعلنت اللجنة أن عرب فلسطين سيعدلون عن سياسة الاحتجاجات والخطب غير المجدية.

وبرغم أن الحكومة أعلنت حظر المظاهرات، فقد تجمع الناس في الحرم الشريف، وخرجوا بموكب عظيم من عدة آلاف يتقدمهم موسى كاظم الحسيني وزعماء الفئات السياسية؛ وعكست المظاهرة اتحاد كلمة الشعب بشكل منقطع النظير؛ وأسفر الصدام مع قوى الأمن عن جرح ٣٥ من المتظاهرين و٥ من رجال الأمن؛ وجرت مظاهرة سيدات القدس المشهورة في اليوم نفسه وتعرض لهن جنود الأمن بخشونة وغلظة، وبعد ذلك تقرر القيام بمظاهرة ثانية في يافا يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، مع الاستمرار في التظاهر في مختلف أنحاء البلاد حتى تستجيب الحكومة للمطالب الوطنية.

وفي اليوم الموعد توافد الناس إلى الجامع الكبير في يافا، وحضر من القدس وفد لجنة السيدات العربيات، ووفد من الشباب الوطني في سوريا وشرق الأردن، للاشتراك في المظاهرة التي قدّرت بأكثر من سبعة آلاف، مسلحين بالعصي والهاويات، فاصطدمت قوى الأمن (خيالة ومشاة ومدّعات) بالمتظاهرين، ولم تكتف بسد المنافذ في وجوههم، بل أخذت تتعقبهم بقسوة وعنف، وأزهقت أرواح إثني عشر فلسطينياً بريئاً. وجرح في الوقت نفسه ٧٨ عربياً، وقتل واحد من رجال الأمن وجرح ٢٥، واعتقل عشرات من المتظاهرين، وغلى مرجل الغضب في النفوس بعد سماع أبناء يافا، وأعلن الإضراب العام في البلاد. وامت الاضطرابات واتخذت شكل انتفاضة شعبية، واصطدمت المظاهرات مع قوى الأمن في حيفا ونابلس في اليوم نفسه، ومع القوات البريطانية في صفد والناصرة وطولكرم. وفي القدس أُلقيت القنابل اليدوية على رجال الأمن وفتح هؤلاء النار على الجماهير فكبدوها إصابات فادحة، واستمر الإضراب حتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر عندما دعت اللجنة التنفيذية إلى إنهائه.

وصرّح واکهوب بعد انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣م بأنها اتخذت طابع العداء للبريطانيين وللحكومة، إذ لم تقع اعتداءات على اليهود، وعزا أسبابها المباشرة إلى تفاقم الهجرة اليهودية، وقال: «وسيكون من الخطأ على كل حال تصوّر أن الهجرة وإقامة الوطن القومي هما السبب الوحيد للاضطرابات، فثمة شعور قومي أصيل وحقيقي أخذ في النمو باستمرار، وهو في فلسطين أشد منه في أي مكان آخر، وهو ينطوي على شعور أشد مرارة نحو الحكومة البريطانية، ولكنه فوق ذلك ينعكس في أجزاء أخرى من العالم العربي أيضاً» (١٢٤).



البريطانيون يتصدون لمظاهرة شعبية في يافا عام ١٩٣٣

ارتضته شتى الجماعات رئيساً وقائداً لها. ومرت عقب وفاته على فلسطين فترة من ركود الحركة السياسية واختلال موازين القوى المحلية، وبدا شبح النكبة في الأفق القريب، وبات الناس يرقبون اتفاق كلمة الزعماء على انتخاب رئيس جديد للجنة التنفيذية، ليقود الحركة الوطنية ويؤلف من حولها القلوب ويعيد تنظيم تشكيلاتها.

وكان الحاج محمد أمين الحسيني يتصدّر الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة الحرجة، بفضل مهارته السياسية؛ لكن فكرة الاستغناء عن اللجنة التنفيذية راودت أذهان بعض القادة، فسارعوا إلى تشكيل أحزاب سياسية خاصة بهم. وما ان عمد واكهبوب عام ١٩٣٤م إلى استخدام الانتخابات البلدية كبديل هامشي يلهمي الشعب عن إقامة مؤسسات الحكم الذاتي - ولا سيما المجلس التشريعي الذي وقفت المعارضة الصهيونية القوية حجر عثرة في وجه قيامه - حتى اختل التوازن الذي كان قائماً بين الأسرة الحسينية والأسرة النشاشيبية منذ عام ١٩٢٠م بعد أن أسفرت عن هزيمة راغب النشاشيبي في انتخابات بلدية القدس. ولم يلبث أن ظهر حزب الدفاع الوطني بزعامته (كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٤م)، وضّم عدداً من الوجهاء ورؤساء البلديات. وقد تعاهد هؤلاء على السعي لاستقلال فلسطين استقلالاً يكفل لها السيادة العربية، وعدم الاعتراف بأية تعهدات دولية تطوي على سيطرة أوفنود أجنيين. وبعد أربعة شهور تأسس الحزب العربي الفلسطيني برئاسة جمال الحسيني اليد اليمنى للمفتي، وكان حزب الأكثرية الساحقة، وأقرب الأحزاب إلى الشعب، كما كان أشد تصميمياً على مكافحة الصهيونية والانتداب معاً وعلى تأييد الوحدة العربية. وقد أصبح هذا الحزب أقوى الأحزاب الفلسطينية في تعبيره عن الوطنية الصلبة. كما أصبح حزب الدفاع يمثل المعارضة، وبالتالي النزعة المعتدلة، أما الأحزاب الأخرى فكانت أقل أهمية، كحزب مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني (أيار/مايو ١٩٣٥م) بزعامه يعقوب الغصين، وقد دعا لمكافحة الاستعمارين الإنكليزي واليهودي ونادى بالوحدة العربية، وتعهّد بتنظيم وحدات كشفية لمراقبة السواحل ومنع رسو الزوارق التي تحمل المهاجرين اليهود المهريين تحت جنح الظلام؛ وقد حاربت الحكومة هذه الجهود. وحزب الكتلة الوطنية (نيسان/أبريل ١٩٣٥م) بزعامه المحامي عبد اللطيف صلاح (من نابلس)، وحزب الإصلاح (حزيران/يونيو ١٩٣٥م) برئاسة حسين فخري الخالدي (من القدس)، وكانت أهداف الحزبين الأخيرين متقاربة مع أهداف الحزب العربي الفلسطيني.

وفي حين كان على المفتي محمد أمين الحسيني أن يتفادى التورط في النزاع الأسري والحزبي، فقد كان لزاماً عليه أن يشارك في المجهود الوطني بحشد القوى الإسلامية الدينية ضد الصهيونية، ودعوة الأحزاب إلى التآلف والاتحاد، وتنبيه الرأي العام إلى الخطر المحدق به. وكان أن عقد مؤتمر علماء فلسطين الأول برئاسته في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٣٥م للبحث في حماية البلاد المقدسة من أخطار تسرب الأراضي العربية إلى اليهود، بواسطة السماسرة والوسطاء. وحضر المؤتمر ٥٠٠ من القضاة والمفتين وأئمة المساجد والوعاظ وبقية رجال الدين والمدرّسين من جميع مناطق فلسطين. وأصدر المؤتمر: ١ - فتوى بتحريم بيع أي شبر من أراضي فلسطين لليهود، واعتبار البائع والسمسار والوسيط مارقين من الدين وحرمانهم من الدفن في مقابر المسلمين ومقاطعتهم والتشهير بهم. ٢ - مطالبة الحكومة بوقف الهجرة وبيع الأراضي، وسنّ قانون لحماية صغار المزارعين من جشع كبار الملاكين والأغنياء. ٣ - إحاطة ملوك المسلمين والعرب وأمرائهم وزعمائهم بحالة فلسطين وما يحقد بها وبأهلها، وطلب معونتهم. ٤ - مساعدة المشاريع الاقتصادية وتأسيس الشركات الوطنية وحضّ الأهلين أن يقتصروا على شراء مصنوعات(١٢٥).

وحين استفحلت المنازعات بين الأحزاب، نهض الوعي النضالي الشعبي، وحمل على الزعماء والقادة حملة شعواء، واستنكر نسيانهم الصالح القومي العام في تلك المرحلة الدقيقة، وطالب بضرورة قيام كيان قومي يسمع كلمة العرب الفلسطينيين، وحققت هذه الحملة غرضها واستجاب رؤساء الأحزاب لصوت العقل واجتمع ممثلوهم على شكل ائتلاف حزبي، فتشكلت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٥م لجنة الأحزاب الفلسطينية من رؤساء الأحزاب أومن ينوب عنهم. وأخذت تعقد بعض الاجتماعات لبحث الأحوال الطارئة، وكان اسمها اللجنة العليا وهي التي أصبحت فيما بعد «اللجنة العربية العليا».

واتضح في أواخر عام ١٩٣٤م أن اليهود الصهيونيين يتسلّحون، وأن إدارة الانتداب تغضّ الطرف عن تسلّحهم؛ فقد اكتشفت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٤م شحنة كبيرة من الأسلحة والذخائر وردت من بلجيكا في براميل الإسمنت، ونقلت من يافا إلى تل أبيب. ولم يكن هذا التسلح الصهيوني هو الأول من نوعه. فالمنظمات الصهيونية كانت تبذل قصارى جهدها منذ عهد مبكر لشراء السلاح من الخارج، وإدخاله إلى فلسطين. ووردت عام ١٩٢٧م إرسالية كبرى من السلاح أفرغت

المزارعين العرب وجرح عدد آخر، واتضح أنه ليس بد من استخدام قوات كبيرة من البوليس لإجلاء الفلاحين العرب بالقوة عن أراضيهم رغم صدور أوامر الإخلاء عن المحاكم الرسمية^(١٣٠).

وقبل نهاية عام ١٩٣٥م أنهى واكهوب إلى وزارة المستعمرات بأن تُحسّ القرويين العرب أصبحوا بالفعل بلا أرض، وأن عدد العمال العرب العاطلين عن العمل أخذ في التزايد في المدن، وأن الاستياء من الحكومة يتصاعد في كل يوم، وكان المندوب السامي نفسه قبل عام واحد ينفي في مقابلته لوفد عربي، أن تكون الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهي ستة وثلاثون ألفاً في عشرة شهور، تعتبر زيادة مفرطة. وفي نهاية العام ١٩٣٤م بلغ عدد المهاجرين اليهود ٤٢,٣٥٩، مقابل ٣٠,٣٢٧ عام ١٩٣٣م و٩,٥٥٣ عام ١٩٣٢م.

وفي عام ١٩٣٥م بلغ رقم الهجرة اليهودية ٦١,٨٥٤ يهودياً وفدوا إلى فلسطين من شتى أرجاء أوروبا. ولا شك في أن مثل هذه الهجرة إذا حافظت على نسبتها المرتفعة، فلن يمضي وقت طويل حتى تغطي الأقلية اليهودية على الغالبية العربية. ودلت الإحصائيات الرسمية على أنه بحلول عام ١٩٣٥م أصبح عدد اليهود في فلسطين ضعفي ما كان عام ١٩٢٩م، بحيث غدا اليهود يشكلون ربع جملة السكان. كما دل التقدير الإحصائي أنه إذا سمح باستمرار الهجرة بمعدل ما جرت به في الأعوام الثلاثة الأخيرة، فإن عدد اليهود يصبح مساوياً لعدد العرب في فلسطين بحلول عام ١٩٥٢م^(١٣١).

تحقق عرب فلسطين في ضوء الهجرة اليهودية الجديدة أن الصهيونيين لا يرضون بأقل من الاستيلاء على فلسطين، وأيد اعتقادهم هذا أن القيادة الصهيونية استغلت محنة اليهود الألمان على يد النازية للحصول على مكاسب سياسية، واشتد إحساس العرب بالإجحاف وتساءلوا عن مسؤوليتهم من واجب إزالة آلام اليهود الأوروبيين التي كانت الصهيونية تستغلها للفت أنظار العالم إلى أن فلسطين هي الحل الأخير للمسألة اليهودية.

هذا إلى أنه لم تحدث أية تطورات تدعو إلى الأمل على صعيد إقامة الحكم الذاتي، بعد قيام إدارة الانتداب بتنظيم المجالس البلدية في مطلع عام ١٩٣٤م لتبدو وكأنها خطوة هامة في طريق المشاركة العربية «المرتبقة» في الحكم الديمقراطي. ولكن هذه الخطوة، برغم عدم أهميتها، أسهمت في زيادة حدة

شحناتها في حيفا وذاع أمرها بمعجزة^(١٣٢). وعندما شكوا اليهود إلى لجنة شو من «تقصير» الحكومة في حمايتهم^(١٣٣)، بادرت إدارة الانتداب إلى تسليم صناديق الذخيرة والبنادق إلى محتاتير عدد من المستعمرات، وكلفت بعض المدربين بالإشراف على تدريب شبان اليهود، وأدى هذا إلى هياج عربي عام. ودعت نابلس إلى عقد مؤتمر للنظر في المسألة (١٩٣١م)، وطالب المؤتمر يومذاك بسحب السلاح والمدربين، ودعا كل عربي إلى التسليح في حال رفض الحكومة لطلب المؤتمر، وزعمت الحكومة في بيانها الذي أصدرته بأن الأخبار مبالغ فيها، وقامت المظاهرات وحدث صدام مع قوى الأمن، وتنبه العرب يومها إلى تفاقم خطر الصهيونية بعد تسليح أنصارها وتحولهم إلى الهجوم^(١٣٤).

أشار المندوب السامي واكهوب أمام لجنة الانتدابات الدائمة إلى ارتياح العرب ورضاهم عن سياسته الجديدة، وأمل في «مزيد» من التعاون بين العرب والحكومة أولاً، وبينهم وبين اليهود ثانياً. لكن عهده سجل تحيزاً واضحاً لليهود، فقد انتقل امتياز تجفيف أراضي الحولة الواسعة من العرب إلى الصهيونيين، وهي من أخصب أراضي فلسطين، ولو كان واكهوب صادقاً فيما تظاهر به من اهتمام بأحوال الفلاحين العرب، لما وافق على تنازل أحد أعضاء الحركة الإصلاحية في مدينة بيروت لشركة صهيونية عن الامتياز الذي ناله من الحكومة العثمانية عام ١٩١٤م لتجفيف مستنقعات الحولة، بعد مساعٍ حثيثة اتسمت بالإكراه والإغراء (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٤م)، ولاستصلاح أراضي المشروع على نفقة الإدارة الانتدابية ووزعها على الفلاحين العرب المحرومين من الأرض، الذين طالما أشارت إلى مشكلتهم تقارير اللجان والخبراء^(١٣٥).

كذلك أقر واكهوب انتقال وادي الحوارث إلى اليهود، ووافق على إجلاء البدو والمزارعين عن تلك الأراضي بحجة تنفيذ المزداد الذي رسا على اليهود، فانتزع ألفين من العرب من ديارهم حيارى دامعي العين لا يملكون شروى فقير سيقوا مع مواشيهم بالقوة، وأبى بعضهم أن يترك أرضه فسقط شهيداً برصاص السلطة. وكان بمقدور واكهوب أن يفعل شيئاً لحماية هؤلاء المنكوبين مع نسائهم وأطفالهم. وتشير التقارير الرسمية البريطانية إلى هذا الحادث، وملخصه أن عرب الزبيدات الذين كانوا يقومون بفلاحة وادي الحوارث، تصدوا لمقاومة أوامر الإخلاء، ونشبت معركة بين الفلاحين وأفراد البوليس البريطاني والفلسطيني (كانون الثاني/يناير ١٩٣٥م)، أسفرت عن استشهاد عدد من

الانقسامات والمنافسات العائلية، تماماً كما توقع المندوب السامي حين أعلن عن الانتخابات البلدية.

كان تحرك واكهوب على الصعيد الدستوري محسوباً بدقة؛ فهو لا يرغب في ترقية مؤسسات الحكم الذاتي كي لا يسيطر عليها العرب، ويفسدوا سياسة الوطن القومي اليهودي، وإنما يود أن يستغل هذا المتنفس الجانبي - المجالس البلدية التي أشغل بها الزعماء العرب - لضرب تماسك صفّهم وإغراء بعضهم البعض الآخر، وتقريب هذا الجانب أوداك في لعبة توازن القوى، للحيلولة دون إجماعهم على ضربه، في وقت بلغ فيه عدد المهاجرين اليهود (١٩٣٥م) رقماً قياسيًّا (٦١,٨٥٤ يهودياً)، وصفه واكهوب بأنه «يتجاوز المقدرة الاستيعابية للبلاد» لا سيما في ظروف زيادة عدد العاطلين عن العمل (١٣٢).

افتعجب والحالة هذه إذا اندلعت ثورة الشيخ عز الدين القسام في هذا الوقت بالذات (١٩٣٥م) لتعبّر عن حشجة الوطن الفلسطيني الجريح، ولتوضح أن السبيل الوحيد المتبقي أمامه هو سبيل الثورة!

كانت حلقة القسام حلقة من حلقات الجهاد، وجمعية من الجمعيات السرية التي دعا عرب فلسطين إلى تأليفها بعد استفحال حركة الهجرة وبيع الأراضي تحت سمع الحكومة وبصرها، وكان القسام مناضلاً من بلدة جبّلة (سوريا) قد شارك في ثورة شمال سوريا ضد الفرنسيين (١٩٢٠ - ١٩٢١م) ثم التجأ إلى حيفا واستوطنها عام ١٩٢١م وتولى التدريس في مدرستها الإسلامية ومسجدها، ومن سكناه في الحي القديم بالمدينة مع فقراء الفلاحين الذين طردوا من أراضيهم بسبب الهجرة اليهودية، كان يبتّ تعاليمه ويخلق من حوله جمعية سرية نذرت نفسها للجهاد ضد الإنكليز والصهيونيين، وضمت قرابة الألف من المجندين والأنصار. وبعد حوادث ١٩٣٣م أخذ يبتاع السلاح ويعدّ أنصاره للثورة ضد الحكومة التي كانت الدرع الواقي للصهيونية، وغادر حيفا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥م مع ٢٥ من أنصاره المسلحين قاصدين ضواحي جنين لدعوة الفلاحين للجهاد، ولكن وقع صدام عرضي هناك مع رجال الأمن، فتنبهت السلطات إلى وجودهم، وسارعت قوى الجيش والأمن لمحاورة المنطقة وعزلها، وآثر القسام وجماعته الاستشهاد في سبيل الله والوطن، وخاضوا معركة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر قتل فيها جندي بريطاني وجرح اثنان، واستشهد القسام واثنان من جماعته وأسر خمسة، واختفى الآخرون في الجبال. وشيّع جثمان القسام في حيفا بتظاهرة وطنية

كبرى أعلنت عداها للإنكليز والوطن القومي اليهودي، ورجعت قوى الأمن بالحجارة. وأصبحت المجابهة وشيكة بين عرب فلسطين والحكومة، بعد أن ألفت ثورة القسام ظلّاتها المهيبة على المسرح السياسي الفلسطيني، وكشفت بتجردها ونقائنها وتضحيتها عقم أسلوب التفاهم والتعاون مع حكومة منحازة للأعداء (١٣٣).

تنهت الحكومة البريطانية إلى مغزى ثورة القسام في الكشف عن الوضع المتدهور الذي يسود فلسطين، فأوعزت إلى مندوبها السامي واكهوب بعد شهر واحد من استشهاد القسام، ليقوم بطرح مشروع المجلس التشريعي على العرب واليهود، جواباً على المطالب التي قدمتها لجنة الأحزاب الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر.

نقل واكهوب جواب حكومته إلى لجنة الأحزاب العربية، وجاء فيه:

١ - إن عرض الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٥م لمشروع دستور جديد، كان يمثل خطوة عملية نحو الحكم الديمقراطي حين اقترح مجلساً تشريعياً بغالبية غير رسمية كبيرة.

٢ - بخصوص بيع الأراضي، عازمت الحكومة على سن قانون يمنع ذلك إلا إذا كان المالك العربي قد احتفظ بقطعة من الأرض تكفي للقيام بأوده وأسرته.

٣ - جرى قياس معدل الهجرة اليهودية بعناية وفقاً لمقدرة البلاد (الاستيعابية) وقد أنشئ مكتب إحصائي جديد لتقدير هذا المعدل.

أما مشروع المجلس التشريعي المقترح إحيائه، فكانت نسبة الأعضاء غير الرسميين فيه كسابقتها في مشروع عام ١٩٢٢م، تتضمن الإجحاف للعرب والمعاملة لليهود؛ فليس من اختصاص المجلس النظر في شرعية الانتداب، وللمندوب السامي حق نقض قرارات المجلس في ظروف معينة، وله عدم التقيد بأراء المجلس حول الهجرة، كذلك لم يكن من حق المجلس أن يدّعي لنفسه الحق البرلماني في الحكم.

ويتألف المجلس من ثمانية وعشرين عضواً، منهم خمسة من موظفي الإدارة الانتدابية وخمسة من العرب (ثلاثة من المسلمين ومسيحيان) وأربعة من اليهود يختارهم جميعاً المندوب السامي، فضلاً عن عضوين يمثلان المصالح التجارية. وبلغ عدد الأعضاء

المنتخبين اثني عشر: تسعة من العرب (ثمانية من المسلمين ومسيحي واحد) وثلاثة من اليهود، أما رئيس المجلس فيعينه المندوب السامي من خارج فلسطين، وهو يحايد لا يناقش ولا يصوت^(١٣٤).

لم يرفض العرب البحث في المشروع، ورغم القيود الموضوعية على صلاحيات المجلس، وردّت الأحزاب العربية على مذكرة المندوب السامي منتقدة تلك القيود، إلا أنها تركت المجال مفتوحاً أمام التفاهم، وإن يكن القبول به مباشرة يعني التخلي عن مبدأ عدم شرعية الانتداب، وقبولهم - ضمناً - بوعدهم بلفور، على النحو الذي يفيدون فيه من شقه الثاني، ولكنهم كانوا مدفوعين بياسهم لقبول المشروع.

وقد يكون السبب في عدم رفض العرب للمشروع، معارضة اليهود له بشدة؛ فقد رفضه المؤتمر الصهيوني التاسع عشر الذي انعقد في لوسرن Lucerne بسويسرا في خريف ذلك العام، على اعتبار أن المشروع يتناقض مع روح صك الانتداب في هذا الدور من حياة فلسطين، أي مدام اليهود أقلية في البلاد.

وافق عرب فلسطين على بحث مشروع المجلس التشريعي حين أدركوا بفزع أن الهجرة اليهودية وصلت في السنوات الأربع الماضية إلى ما يمكن أن يسمى نسب (الغزو)، بينما كان عدد المهاجرين اليهود ٤,٠٧٥ عام ١٩٣١م، ارتفع إلى ٩,٥٥٣ عام ١٩٣٢م ثم قفز إلى ٣٠,٣٢٧ عام ١٩٣٣م وهي زيادة أكثر من ثلاثة أضعاف باعتراف تقرير لجنة بيل، وبلغ ٤٢,٢٥٩ عام ١٩٣٤م و ٦١,٨٥٤ عام ١٩٣٥م^(١٣٥). ولكن حتى هذا العرض المتواضع خذله مؤيدو الصهيونية في مجلس العموم، حين حشدوا أنصارهم، ولقيت محاولتهم نجاحاً ملحوظاً، بسبب مشاعر العطف على اليهود آنذاك نتيجة فعال النازية ضدهم، وراح مؤيدو الصهيونية في مجلسي العموم واللوردات يواجهون الأسئلة والاستجابات إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات المستر جيمس هنري توماس James Henry Thomas (شباط وآذار/فبراير ومارس ١٩٣٦م)، وقيل في المناقشة التي جرت حول المشروع أنها سجلت حالة من الحالات التي صدر فيها الحكم على العرب غيابياً. وتميزت المناقشة كلها بالتأكيدات المتكررة على عدم وجود أي خلاف فعلي بين العرب واليهود، وبالإصرار على الوهم الخادع الطويل الأمد من أن كل ما يحتاج إليه الأمر، لإذابة الخلافات بين العرب واليهود في روح فلسطينية وطنية مشتركة، هو إيجاد إدارة حازمة مع المزيد من تشجيع الصهيونية.

عجز توماس وزير الدولة لشؤون المستعمرات عن الصمود في وجه معارضيه والدفاع عن سياسة حكومته، وكان هناك، للإنصاف، عدد من الأعضاء دافعوا عن القضية العربية، ولكن دفاعهم كان ضعيفاً واهناً، إذا قورن بالدفاع الذي حظيت به الصهيونية من عدد كبير من الخطباء، كان أبرزهم آرشيبالد سنكلير Archibald Sinclair زعيم حزب الأحرار، وتشرشل. ولم تلبث الحكومة أن تراجعت عن موقفها وقررت العدول نهائياً عن مشروع المجلس التشريعي.

والواقع أن مناقشات البرلمان جاءت دليلاً قوياً على ما تتعرض له عدالة القضية العربية كلها، كلما انتقل ميدان بحثها إلى العاصمة البريطانية، حيث يسود النفوذ الصهيوني الذي يحرص على أن لا تضارّ مشاريع الوطن القومي اليهودي.

وكأنما أدركت الحكومة البريطانية مدى الاستياء الذي ساد الجو العربي في فلسطين نتيجة المناقشات البرلمانية، فوجهت دعوة إلى زعماء الأحزاب العربية في ٢ نيسان/أبريل ١٩٣٦م للمباحثة في لندن حول القضايا الدستورية، ولعرض وجهة نظرهم أسوة بالزعماء اليهود الذين قابلوا وزير المستعمرات قبل أسابيع. وقبل الزعماء الدعوة في ١٨ نيسان/أبريل، ولكن الإضراب والثورة التي تلت ذلك حالت دون سفرهم^(١٣٦).

ولا ريب في أن مناقشات البرلمان البريطاني، وسحب الحكومة عرضها بإقامة الحكم الدستوري - على وهنه - في البلاد، كانا من الأسباب التي حفزت قيام الثورة.

ولكن السبب الأول للثورة العربية يرجع دون شك إلى الهجرة اليهودية التي تزايدت مؤخراً إلى حد خطير، الأمر الذي ضاعف مخاوف العرب من اتساع الخطر الصهيوني، في حين لم تعمل السلطات إلا على استفزاز هواجس العرب وتغذيتها.

ثمانية عشر عاماً والعرب يعانون فعال السلطات البريطانية التي صممت على تهويد فلسطين، وهاجت خلالها خواطرها وهم يرون أن حكومة لندن بخلت عليهم حتى بمجلس تشريعي عقيم، ومن حولهم نجحت حركات الاستقلال العربي في مصر والعراق والشام، فزادتهم تطلعاً إلى الاستمرار في النضال. بعد تعذر إقناع حكومة الانتداب بالعدالة والحق العربيين. وإثر تصاعد الأزمة الدولية التي ولّدها احتلال الإيطاليين للحبشة، قوي اعتقاد العرب بأن الحرب العالمية الجديدة هي أمر وشيك الحدوث، وأنذاك تدق ساعة العمل لتحقيق أهدافهم السياسية والوطنية المرتقبة.

الفصل الرابع

الثورة الكبرى ومشروع التقسيم

انطلقت شرارة الثورة من حادثة صغيرة في شباط/فبراير ١٩٣٦م حين رفض مقاوول يهودي تشغيل أي عامل عربي في بناء ثلاث مدارس في يافا تعاقد على بنائها مع الحكومة. وتجمع العمال العرب في موقع مدرسة منها ومنعوا العمال اليهود من الوصول إليه. وفي ١٥ نيسان/أبريل، قتل يهودي وأصيب آخر بجراح خطيرة أثناء تحركات المناضلين العرب على الطريق العام بين نابلس وطولكرم. وأجاب اليهود في اليوم التالي باغتيال قرويين عربيين داخل كوخهما في بيارة على طريق يافا، واصطدم العرب واليهود على حدود يافا - تل أبيب وجرح عدد من الجانبين، واشتد التوتر في شتى جهات فلسطين، وفي يوم ١٧ نيسان/أبريل شيع اليهود جنازة القتيل اليهودي واعتدوا على باعة الخضراوات العرب في أطراف تل أبيب حيث اصطدموا معهم، فقتل سبعة من اليهود، كما قتل اثنان من العرب على يد قوات الأمن، وجرح ثلاثون يهودياً وخمسة عشر عربياً وأحرقت أربعون داراً جلها عربية، واشتد التوتر في شتى جهات فلسطين. وخرجت مظاهرة كبرى في يافا (٣٠ نيسان/أبريل) فتصدى لها البوليس البريطاني وقتل عربيين وجرح اثنين وثلاثين. وقتل العرب خمسة يهود وجرحوا ستة وعشرين وفرض منع التجول في يافا وتل أبيب كما أعلنت حالة الطوارئ في جميع البلاد. وكان رد الفعل عنيفاً، فقد تشكلت لجنة قومية في نابلس وأعلنت الإضراب العام في البلاد حتى تستجيب الحكومة للمطالب الوطنية المقدمة إليها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٥م. وفي اليوم التالي تشكلت لجان قومية مماثلة في حيفا ويافا وغزة، وفي ٢١ نيسان/أبريل اجتمع واكهوب بعدد من زعماء الأحزاب وطلب منهم استخدام نفوذهم «لمنع الفوضى وإعادة النظام» وتسمية ممثلهم في وفد يتوجه إلى لندن لمقابلة وزير المستعمرات في أوائل أيار/مايو، وطالب الزعماء واكهوب بإيقاف الهجرة فوراً، تمهيداً للمفاوضات التالية. ولم يلبث الإضراب أن عم جميع أنحاء فلسطين، ودخلت قضية الكفاح الوطني مرحلة جديدة تعطلت فيها مرافق الحياة، وتكتل العرب في لجان قومية بحسب مناطقهم ومنهم. وكرر عرب فلسطين إضراب دمشق الذي استمر قرابة الشهرين قبل ذلك، ولكنهم تجاوزوه وأوصلوه إلى ذروة التضحية والفداء حتى دام ستة شهور. وبإزاء هذا الإجماع الشعبي اضطرت الأحزاب الفلسطينية إلى تأليف جبهة قومية واحدة، فاجتمع ممثلوها في القدس (٢٥ نيسان/أبريل) وقرروا تأليف

(اللجنة العربية العليا) برئاسة مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني، وعضوية جمال الحسيني وراغب النشاشيبي وأحمد حلمي عبد الباقي والدكتور حسين فخري الخالدي ويعقوب فراج والفرد روك وعوني عبد الهادي وعبد اللطيف صلاح والحاج يعقوب الغصين. وصدر بيان اللجنة وتقرر فيه «الاستمرار في الإضراب العام إلى أن تبدل الحكومة سياستها المتبعة في فلسطين تبديلاً أساسياً تظهر بوادره في وقف الهجرة اليهودية»، كما أعلنوا تمسكهم بالمطالب الوطنية الثلاثة وهي منع الهجرة ومنع بيع الأراضي، وإقامة حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي^(١٣٧). إن اندماج رؤساء الأحزاب والزعماء في اللجنة العربية العليا جعلها المركز العربي الذي يصدر عنه التوجيه القومي العام في نظر الشعب والسلطات، وكان ذلك من أقوى عوامل نجاح الإضراب واستمراره، ثم ما تطور إليه من حركات جهادية وثورية. لقد اتخذ الإضراب طابع الشمول، فعم نواحي الحياة التجارية والصناعية والزراعية والتعليمية والنقلية في جميع المدن والقرى، ورافقه منذ إعلانه مظاهرات ضخمة في المدن كان أكثرها دامية، واشترك فيها النساء والرجال والطلبة والمدرسون والمحامون والقضاة والعلماء والكهنة والأطباء والموظفون، وفي الثامن من أيار/مايو انعقد في القدس مؤتمر عام ضم ممثلي جميع اللجان القومية ورفع شعار (لا ضرائب بلا تمثيل شعبي). واتخذ قراراً إجماعياً بالامتناع عن دفع الضرائب ابتداء من أيار/مايو «إذا لم تغير الحكومة البريطانية سياستها تغييراً أساسياً تظهر بوادره بوقف الهجرة اليهودية»، فكان هذا القرار نذيراً بالعصيان المدني وتقدماً محتوماً نحو الثورة المباشرة. وإذ لم تبدر من حكومة الانتداب أي بادرة إيجابية، أذاعت اللجنة العربية العليا نداء طلبت فيه من الشعب التنفيذ، فنفذ وعيده. وبسبب الشلل الاقتصادي الذي نجم عن الإضراب لم تجرؤ السلطات على إلزام الناس بدفع الضرائب، فظل الامتناع نافذاً طوال فترة الإضراب، ولكن السلطات أعلنت تطبيق قانون الطوارئ القاضي بمعاينة من (يخلل) بالأمن، ويفرض غرامة مشتركة على القرى التي (يعتقد) حاكم اللواء أن بعض أهاليها ارتكبوا جرماً أو تسبوا على الفاعلين، ويهدم منازلهم، وحين أخفقت إجراءات الردع برغم قسوة الأحكام، أعلنت حكومة لندن عزمها على إيفاد لجنة ملكية تتقصى أسباب الاضطراب، على أن تبدأ عملها بعد عودة النظام إلى نصابه.

العاملة التي كان للإضراب تأثير لا يستهان به على معاشها، كذلك عاونت في العناية بالجرحى وأسرى الشهداء والمحكومين، واهتمت بالشؤون الإعلامية والعامّة^(١٤٠).



عملية نسف قطار (١٩٣٦)

واعتمدت الثورة أساليب متنوعة مثل تدمير الجسور ونسف السكك الحديدية وقطع المواصلات السلكية وتدمير أنابيب النفط الناقلة له إلى مصبه في حيفا، ومهاجمة الثكنات العسكرية وقوافل الجيش البريطاني وضربها في مواقع جبلية تعرقل تحرك معدات الجيش وآلياته بسرعة وسهولة. وكثيراً ما كانت تمتد رقعة المعارك فتشترك فيها الطائرات والمدفعية على شكل معارك حربية واسعة النطاق، وكان من أشهرها في الشهرين الأولين من الثورة، معارك نور شمس (قرب طولكرم)، وعين حارود (قرب بيسان) ووادي عزون (منطقة طولكرم) (حزيران/يونيو) وباب الواد (قرب القدس) (تموز/يوليو) تساقط خلالها العشرات من الثوار العرب والجنود البريطانيين، واعترف كاتب مؤيد للصهيونية بأن «الثورة كانت أكبر حتى مما بدت عليه، وكان العمل على سحقها في هذه المرحلة يعني القيام بحملة عسكرية رهيبة ضد جماهير السكان»^(١٤١).

لجأت حكومة الانتداب إلى التدابير العسكرية والوحشية لقمع ثورة الشعب، فلم تفلح، وإنما زادت النار ضراماً. فُرض منع التجول من الغروب حتى الشروق، وكان يمتد أحياناً حتى ٢٢ ساعة يومياً، ويسمح للناس بساعتين لقضاء حاجياتهم، وتشكلت المحاكم العسكرية العرفية، وفرضت الغرامات

رفض العرب القبول بلجنة تحقيق أخرى، وتابعوا إضرابهم، وتشددت السلطات في مواجهة المقاومة العربية المتصاعدة عن طريق اعتقال الزعماء وإبعادهم، ودعت المنشورات الناس إلى (الثورة العربية)، وزادت حوادث الصدام بالبوليس من حدة الشعور المعادي للحكومة^(١٣٨)، ونُظِم الحرس الوطني للسهر على حسن سير الإضراب. وصدر بيان الحرس المؤثر، فجاء معبراً عن الغضب المكبوت للكرامة الجريحة، وعن التطلع إلى تغيير أسلوب النضال بعد أن تعذر إقناع الحكومة بعدالة المطالب العربية، ومما ورد فيه:

... لقد رأينا أن نغير أساليب كفاحنا قبل أن نطلب إلى الإنكليز تغيير سياستهم. وسألنا معهم كانت احتجاجات وبيانات. وسيلتنا الآن كفاح عملي شريف. هم الأصل في قضيتنا واليهود الفرع. هم الذين رمونا بالصهيونية، وهم الذين يهدرون دماء أبنائنا دفاعاً عن هذه الحركة الآثمة، يدنا ميسوطة للسلام والخصام. إننا لا نهدد قواتكم الإنكليزية العظيمة الهائلة، لكننا أقسمنا، مع ذلك، أن نظل فلسطين لنا أو نطوى شهداء^(١٣٩).

وبينما تشكلت جماعات المقاومة العربية في الجبال، كان المتطوعون العرب يتوافدون إلى فلسطين من شرق الأردن وسوريا ولبنان والعراق، حيث تألفت لجان الدفاع عن فلسطين، وجمعت لها التبرعات وتضامنت معها بالمظاهرات ورفدتها رفاً قوياً وكرماً.

وتحول الإضراب منذ مطلع الصيف إلى ثورة علنية مسلحة، اشتركت فيها طبقات الشعب كافة من فلاحين وعمال وتجار ومثقفين، وقامت إلى جانب اللجنة العربية العليا، لجنة مركزية لجمع التبرعات والمعونات في فلسطين، وتلقي ماترسله الأقطار العربية من مساعدات، فساهمت في تفريغ ضائقة الطبقة



نوار فلسطينيون عام ١٩٣٦

وحول حملات القمع الوحشي الموجهة ضد العرب، كتبت فرنسيس إيميلي نيوتن Frances Emily Newton البريطانية التي أقامت في فلسطين أكثر من نصف قرن وكانت شاهدة عيان، وصفاً دقيقاً وأميناً، قالت فيه:

«وضاقت المعتقلات بمئات الأبرياء دونما محاكمة، أو إسناد تهمة، ونظمت المحاكم العسكرية، وراحت تحكم بالإعدام لمجرد حيازة سلاح ناري، وزجّت في السجون نحو ألفين، ومضت الفرق العديدة المدربة من جنودنا بعددها وأسلحتها الكاملة من طائرات ودبابات تمنع فتكاً وتقتيلًا... وما تنسى الغرامات المشتركة الباهظة التي تفرض على القرى من أجل أسلاك تلغراف وجدت مقطوعة، أو قطار انقلب عن سكوته، من دون قيام أي دليل على الفاعل وما أتاه، وحيثما تأخرت الغرامة عن موعدها نسفت مئآت المنازل بمحتوياتها نسفاً، وهام أهلها من عجز نساء وأطفال على وجوههم يتضوّرون جوعاً»^(١٤١).

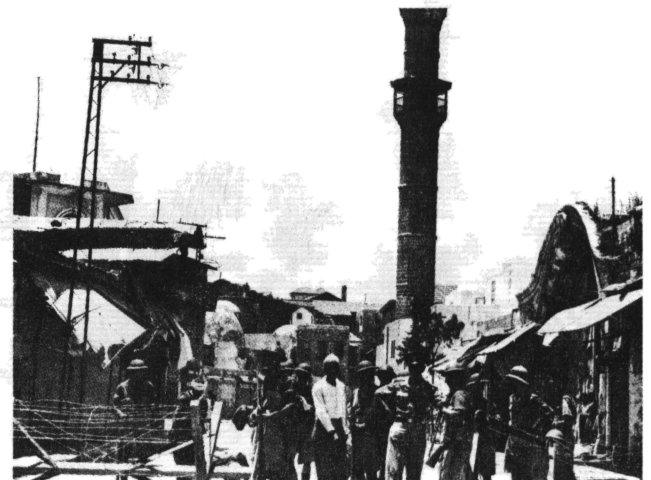
وعلى موازاة الحملات الحربية القامعة وإجراءاتها القاسية التي كان يأمل واكهوب ووزير المستعمرات المتعصب للصهيونية أورميسيبي - غور بواسطتها في سحق الثورة، كانت تبذل جهود سياسية لتطويق الثورة وإجهاضها، وتهذئة خواطر الأشقاء العرب المجاورين، حتى يتدخلوا لإقناع عرب فلسطين بحل الإضراب ووقف الثورة.

وحوالي منتصف تموز/يوليو شجعت الحكومة البريطانية «الأمير عبد الله أمير شرق الأردن على محاولة التوسط لدى اللجنة العربية العليا لمصلحة تحقيق السلام» واستجاب الأمير ودعا اللجنة العربية إلى عمان حيث أنهى إليه أعضاؤها أنهم عاجزون عن وقف الإضراب، ما لم تقرر الحكومة وقف الهجرة اليهودية. وبعد أسبوعين فشلت مهمة ماثلة لنوري السعيد وزير خارجية العراق. ولجأ واكهوب كذلك إلى الوقيعة والدس بين العرب الفلسطينيين، فأمر بأن تلقي الطائرات منشورات على الفلاحين: «إن الذي يخسر هو الفلاح الذي لا يستطيع بيع محصولاته في السوق»^(١٤٥). لكن الثورة استمرت، وشملت طبقات الشعب جميعها.

وكان لا بد من أن تثير الثورة العربية اهتمام الرأي العام البريطاني. ففي ١٩ حزيران/يونيو استعرضت أوضاع فلسطين في مجلس العموم، وكان الصهيونيون ومؤيدوهم قد أعدوا للأمر عدته، على أثر ما تردد من أن نية الحكومة متجهة لوقف الهجرة مؤقتاً بغية إقناع العرب بإنهاء إضرابهم، ومضوا يضربون على وتر الأهمية الاستراتيجية لفلسطين في أوقات السلم والحرب على حد سواء، في محاولة للربط بين حماية مصالح بريطانيا الحيوية وبين نجاح البرنامج الصهيوني في فلسطين؛ فالمصالح البريطانية

المشتركة، وأنشأت السلطة معتقلين في صرفند لسجن الوف العرب، وعمدت إلى تدابير انتقامية لا إنسانية، لتفتيش القرى ونسف منازلها وتشريد أهلها الأمنين، واعتقال كثير من شبابها وشيوخها وزجهم في السجون بتهمة مساعدة الثوار، أو إطلاق النار على الأهليين وقتل مواشيهم وقطع أشجارهم فكان ذلك يزيد نعمة العرب، فتتضم جماعاتهم إلى فرق المقاومة الثورية في الجبال.

وكان نفس سلطات الانتداب للحلي العربي القديم في يافا يمثل ذروة العنف والانتقام، فحين امتنع هذا الحلي بأزقته الضيقة ومنازله المتلاصقة على السلطات، قررت نفسه وفتح شارع عريض عبر التلة التي تقوم عليها البلدة القديمة، وأندرت الحكومة سكان الحلي بوجوب إخلائه خلال وقت قصير، وزعمت أنها على وشك إعمار مدينة يافا القديمة وتحسينها، وفي ١٩ حزيران/يونيو نسف الحلي بالمتفجرات فهدم فيه ٢٢٠ داراً كان يسكنها ٤٥٠ عائلة عربية، واضطر سكانه المشردون إلى السكن في عشش وأكواخ وضيعة في ضواحي المدينة، وندد قاضي قضاة فلسطين السير مايكل مكدونل Michael McDonnell بالسلطات واتهمها بنقص الشجاعة الأدبية، وقال: «لا شك في أنه كان مما يشرف الحكومة لو أنها صرحت، بدلاً من أن تذر الرماد في عيون الشعب، بالقول ان الموحى بعملية الهدم هو التحسين والتجميل... وقالت بصدق وبساطة إن الهدم المنوي إجراؤه كانت مقاصده... دخول القوى العسكرية وقوى البوليس إلى الأحياء الخاصة بالسكان في المدينة المذكورة»^(١٤٢). وكان المندوب السامي واكهوب قد ذكر في تقرير له أن بلدة يافا القديمة «تشكل قلعة لا تجرؤ القوات الحكومية على دخولها»^(١٤٣).



البريطانيون يحاصرون يافا قبل هدم الحلي القديم

تضمن سلامتهم^(١٤٦)، في محاولة لإقناعه بتأجيل إقامة مجلس تشريعي إلى أجل غير مسمى، إذا به وبزميله وايزمن يستعملان لهجة الوعيد والتهديد في مقابلة لهما مع أورمسبي-غور المحاكم إليها إلى أنه إذا انتهجت بريطانيا سياسة ترصية نحو العرب، فإن الصهيونيين قد يحدثون انقلاباً في تحالفهم ويساعدون على إقصاء بريطانيا من المنطقة.

وحققت الحملة الصهيونية غرضها بفضل موجة الهياج التي افعلتها ضد مادعته بسياسة الترضية، وبفضل القلق المتزايد

الاستعمارية لم تعد مقصورة على الدفاع عن قناة السويس فحسب، وإنما تخطتها إلى حماية أنابيب النفط بين الموصل وميناء حيفا، والحفاظ على سلامة الطرق الجوية الامبراطورية إلى الهند عبر غزة، وفي كل ذلك تقوم فلسطين بدور هام في الاستراتيجية الاستعمارية وشبكة المواصلات الامبراطورية. وتغيرت لهجة الصهيونيين من الوعد إلى الوعيد، فبينما اصطنع بن غوريون Ben Gurion بعد انتفاضة ١٩٣٣م، لهجة التملق والولاء حين كان يطمئن واكهوب ويبلغه رغبة اليهود في أن تصبح فلسطين جزءاً صغيراً من الامبراطورية البريطانية، لأن في ذلك وحده



قوات البوليس والجيش البريطانيون يقومون بتفتيش الفلسطينيين في القدس

الحكومة البريطانية عن نداء مشترك صدر عن الملك ابن سعود والملك غازي والأمير عبد الله في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى رئيس اللجنة العربية وإلى عرب فلسطين، وجاء فيه:

«لقد تألنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين، فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب والأمير عبد الله، ندعوكم للإخلاء إلى السكنة حقناً للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم»^(١٤٨).

وأعلنت اللجنة العربية العليا حل الإضراب والاضطراب، ودعت الشعب لإقامة الصلاة على أرواح الشهداء الذين زاد عددهم على الألف عربي، طبقاً لتقدير لجنة بيل الملكية، وانسحب المجاهدون العرب غير الفلسطينيين وعلى رأسهم فوزي القاوقجي إلى شرق الأردن فالعراق وسوريا. وكانت حصيلة الثورة حسب الأرقام الرسمية هي: مقتل ١٦ من رجال الأمن وقوة حدود شرق الأردن، وجرح ١٠٢ من رجال الأمن، و ١٠٤ عسكريين، فضلاً عن مقتل ٨٠ يهودياً وجرح ٣٠٨، أما خسائر العرب فيذكر تقرير لجنة بيل (الملكية) أنه «لا يمكن تقديرها

الذي عبر عنه كبار الساسة البريطانيين الضالعين مع الصهيونية، الأمر الذي جعل الحكومة البريطانية تقرر ركوب متن العناد والشطط، والاستمرار في اتخاذ الإجراءات الصارمة لإخماد الثورة العربية، عن طريق دعم القوات البريطانية في فلسطين بفرقة كاملة أخرى، وإسناد القيادة العامة إلى الجنرال جون غريير ديل John Greer Dill.

وتواردت الإمدادات العسكرية البريطانية على فلسطين اعتباراً من ٢٢ أيلول/سبتمبر، وباشرت حملات واسعة ضد الثوار الذين خاضوا معارك طاحنة مع البريطانيين، تعتبر أعنف ما شهدته الثورة عام ١٩٣٦م، ودارت رحاها بين الأسبوع الأخير من أيلول/سبتمبر والأسبوعين الأولين من تشرين الأول/أكتوبر^(١٤٧).

وفي غضون ذلك كانت مساعي الوساطة العربية تحوز بعض التقدم؛ وفي أواخر أيلول/سبتمبر توجه بعض أعضاء اللجنة العربية العليا للاجتماع بالملك عبدالعزيز آل سعود في الرياض، وبالأمير عبد الله في عمان، وأسفرت المداولات التي جرت بمعرفة



عمليات تدريب للثوار الفلسطينيين

بالضبط، وهناك من قدرها تقديراً لا يخلو من الصحة بألف قتيل، سقط معظمهم في المعارك».

بيد أن السياسة البريطانية قطعت آمال العرب التي خرجوا بها من الإضراب والثورة، إذ ألقى وزير المستعمرات في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بياناً نفى فيه وقف الهجرة في الفترة التي سيستغرقها قيام اللجنة الملكية البريطانية بتحقيقها، وحدد جدول الهجرة للعمال في الشهور الستة القادمة بألف وستمئة شهادة هجرة، وذلك غير أصناف الهجرة الأولى التي ستستمر «وفقاً للقانون» (١٤٩).

وفهم العرب أن إذاعة البيان في يوم إبحار اللجنة نفسه إلى فلسطين ليس إلا من قبيل المواجهة المقصودة. وكانت النتيجة الحتمية للبيان أن رفض العرب التعاون مع اللجنة الملكية القادمة.

وظلّت اللجنة العربية العليا تقاطع اللجنة الملكية حتى ما قبل رحيلها بخمسة أيام، حين دُفعت اللجنة العربية بفعل الانقسام داخل صفوفها وضغط الحكام العرب، إلى مقابلة اللجنة الملكية التي استمعت لوجهة النظر العربية في خمسة أيام، في حين أنها أصغت لوجهة النظر الصهيونية يومياً تقريباً طوال ستة أسابيع.

نشر تقرير اللجنة الملكية التي كان يرئسها اللورد بيل في ٧ تموز/يوليو ١٩٣٧، ونشر معه تصريح رسمي بأن الحكومة البريطانية وافقت من حيث المبدأ على مضمونه.



فوزي القاوقجي وضباط عرب متطوعون

ولا حاجة بنا للتوسع في تحليل التقرير لأنه لم يوضع موضع التنفيذ مطلقاً، وإنما نعرض لأهم ما ورد فيه.

تناول التقرير عرض وجهة نظر كل من زعماء العرب واليهود، فأوضح أن تشكيل حكومة ديمقراطية مستقلة في الحال يمثل فيها السكان بنسبتهم العددية، من شأنه أن يسلم أمر الوطن القومي (اليهودي) للحكم العربي صاحب الغالبية العددية، وهو منافع للشق الأول من المادة الثانية في صك الانتداب (١٥٠).

ومن ناحية أخرى ذكر التقرير أن إجابة مطالب اليهود بأن يكون تقدير الهجرة على أساس (مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب)، وعدم الحد من بيع الأراضي العربية لليهود، وعدم اتخاذ إجراءات للحيلولة دون أن يصبح اليهود في المستقبل غالبية في فلسطين، تؤدي إلى تحويل البلاد إلى دولة يهودية، في حين أنه يتعذر جداً في الظروف الحاضرة تصور إمكان تحويل فلسطين إلى مملكة يهودية بطريقة سلمية، لأن قوة الروح القومية العربية ستجمع كلها على مقاومة تنفيذ هذه السياسة سواء أكان ذلك بثورة عامة أم باضطرابات متكررة (١٥١).

ولذلك فقد رأت اللجنة أنه لا يمكنها أن تستأصل شأفة هذا الداء الذي تعاني فلسطين آلامه إلا عن طريق إجراء «عملية جراحية»، على حد ما ورد في تقرير اللجنة، وهنا تبرز التوصية الأساسية لحل مشكلة فلسطين: التقسيم. وإذا عرضنا للتقسيم، فذلك لأن مشاريعه سوف تظهر دائماً في جوّ مداورات لجان التحقيق القادمة في الأربعينات. لقد أوصت لجنة بيل بإلغاء الانتداب واستبدال التقسيم به، إذ «لا يمكن في نظر اللجنة إعطاء العرب أو اليهود كل ما يصبون إليه» (١٥٢).

وأهم خطوط مشروع التقسيم هي (١٥٣):

١ - إنشاء دولة يهودية تضم القسم الشمالي والغربي من فلسطين، وتمتد على الساحل من حدود لبنان إلى جنوبي يافا، وتشمل عكا وحيفا وصفد وطبرية والناصرة وتل أبيب، وترتبط بمعاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا.

٢ - تقع الأماكن المقدسة (منطقة القدس وبيت لحم) وممر يصل هاتين البلديتين بيافا مشتملاً على اللد والرملة، تحت الانتداب البريطاني الدائم، ودولة الانتداب مكلفة أيضاً بحماية الأماكن المقدسة الأخرى في الشمال حول بحيرة طبرية والناصرة.

٣ - تنضم الأراضي الفلسطينية الأخرى (القسم الجنوبي والشرقي من فلسطين) ومنها مدينة يافا إلى شرق الأردن، وترتبط بمعاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا.

٤ - يجري ما سمي «بتبادل» السكان بين الدولتين العربية واليهودية، فينقل العرب من الدولة اليهودية إلى الدولة العربية، (وعدهم يبلغ ٣٢٥ ألفاً) بشكل تدريجي، وقسراً إذا لزم الأمر، وتنبأ لهم أراضٍ في منطقة بئر السبع بعد تحقيق مشاريع الري.

٥ - تدفع الدولة اليهودية مساعدة مالية للدولة العربية وتمنح بريطانيا مليوني جنيه (استرليني) للدولة العربية.

٦ - تعقد معاهدة جرمكية بين الدولتين لتوحيد الضرائب بينهما على أكبر كمية ممكنة من البضائع المستوردة.

إن مبدأ التقسيم يقوم أساساً على أنه يتوقع تخلي العرب - طوعاً أو كرهاً - عن حقوقهم الطبيعية والسياسية في أي جزء من بلادهم فلسطين، ويجعل من الممكن إقامة الحدود دون الالتفات إلى طبيعة البلاد الواحدة، ويتوقع ازدهار التجارة

والإدارة في بلاد صغيرة بعد تقطيعها وتمزيقها إلى ست وحدات تقريباً، مؤلفة من دول منفصلة ومقاطعات منعزلة وعمرات. كما يفترض نزوح مئات الآلاف من العرب المستقرين على أراضيهم والمتعلقين بوطنهم وتراثهم. كذلك لا داعي للزعم بأن المشروع ينصف العرب واليهود على السواء. أما المطالبة بلزوم التفاهم والتراضي، فمعناها مناشدة العرب بمغادرة بلادهم لكي يفسحوا المجال لإقامة دولة يهودية. طالبت اللجنة العرب بتوضيح حقيقية ومادية، وهي التنازل عن شيء يملكونه ويودون الاحتفاظ به، ومطلبت الصهيونيين «بتوضيح» اسمية وهي الحصول على شيء لا يملكونه ولكنهم راغبون في أخذه. أما دولة الانتداب فيكفي أنها سوف تظل على احتلالها لفلسطين الشمالية والجنوبية ذات المركز الاستراتيجي والاقتصادي على حساب العرب^(١٥٤).

يقطن أراضي الدولة اليهودية ٣٠٠ ألف يهودي و ٣٢٥



لجنة بيل

القطاع الريفي من سكان المستوطنات الزراعية، وبين القطاع المدني من أرباب الفعاليات الصناعية والتجارية في المدن.

وما يذكر أنه كان لاتفاقية هعفراه Havarah المعروفة باتفاقية الترانزيت أكبر الأثر في ما أنجزه اليهود الألمان في فلسطين، ومعلوم أن المعاهدة عقدت في حزيران/يونيو ١٩٣٣م بين الحكومة الألمانية والحركة الصهيونية من أجل تهجير يهود ألمانيا إلى فلسطين بالذات، وترتب عليها أن ألمانيا النازية اعترفت بالصهيونية كتنظيم يهودي وحيد يعمل بحرية فيها، بحيث أصبح أعضاء المنظمات اليهودية غير الصهيونية هناك عرضة للضغط والملاحقة. لقد اتفقت المقاصد والأهداف بين الحركة الصهيونية التي دعت إلى تهجير اليهود الألمان إلى فلسطين وحاربت اندماجهم، وبين النازية التي أرادت التخلص منهم. وبارك هتلر هذا النشاط الصهيوني ما دام يرمي إلى (تنظيف ألمانيا من اليهود). وبدأ اليهود الألمان الذين لم يؤمنوا بالحركة الصهيونية التي تدعوهم للهجرة إلى فلسطين، تحت التهديد النازي يتزاحمون أمام مكتب فلسطين في برلين للحصول على شهادات الهجرة إلى فلسطين. وهكذا حققت الصهيونية غرضين: أولهما تهجير أعداد أكبر من اليهود إلى فلسطين، وثانيهما إضفاء الطابع الإنساني على نشاطها، والادعاء بأنها تحاول إنقاذ يهود ألمانيا من براثن النازية^(١٥٥).

لقد نظمت اتفاقية هعفراه العلاقات النازية - الصهيونية الرسمية ما بين ١٩٣٣ - ١٩٣٩م وحددت نوعية المهاجرين الذين كانت غالبيتهم من أصحاب رؤوس الأموال والمهارات الاقتصادية والصناعية. ويلاحظ أن نسبة الرأسماليين والعمال والفنيين والطلبة بلغت ٨٢,٥٪ من مجموع المهاجرين الألمان. أما أعمارهم فتراوح بين (١٠ - ٤٠) سنة، أي أن نسبة الشبان منهم بلغت ٦٥٪. وقد سمحت الاتفاقية المذكورة للمهاجرين اليهود الألمان بنقل جزء من أموالهم معهم على شكل بضائع وآلات صناعية وغيرها، وقد أدى ذلك إلى زيادة حجم الصادرات الألمانية إلى فلسطين كالأخشاب والورق والسيارات والآلات الزراعية والعُدَد الصناعية، بحيث احتلت ألمانيا الدرجة الثانية في قيمة الواردات الأجنبية إلى فلسطين بعد بريطانيا^(١٥٦).

وفي حين تظاهرت ألمانيا النازية بصداقة العرب، فلإنها احتفظت بعلاقات مصلحية وثيقة مع الصهيونية التي رفضت، بالمقابل، وأحببت قيام يهود العالم بأي إجراء انتقامي ضد ألمانيا وقتذاك. وسقطت اتفاقية هعفراه حين نشبت الحرب العالمية الثانية.

ألف عربي على أقل تقدير. وتبلغ مساحة الأراضي المخصصة لها ٤٦ ملايين دونم من الأراضي الصالحة للزراعة، لا يملك اليهود منها سوى ١٦ مليون دونم، فتكون اللجنة الملكية قد أهدتهم ٣٦ ملايين دونم من الأراضي المزروعة، أما أراضي البرتقال فإن سبعة أثمان مجموع ما يملكه العرب منها واقعة في منطقة الدولة اليهودية، هذا إلى أن مئات المساجد والكنائس والمعابد والمقامات المباركة والمقابر والأوقاف الدينية، تقع كلها في المنطقة اليهودية! فكأن اللجنة الملكية وهي تستنكر وضع أقلية يهودية تحت سيطرة غالبية عربية، لا تجد بأساً في قلب هذه القاعدة رأساً على عقب، فتسمح بوضع غالبية عربية تحت حكم أقلية يهودية.

ولكن تقرير لجنة بيل «اكتشف» خطأ مبدئين خطيرين وضعفهما، ظلت بريطانيا تنطلق منها في سياستها وتشريعاتها وإدارتها بفلسطين لأكثر من خمسة عشر عاماً. أولهما أن الالتزامين اللذين اشتملت عليهما المادة الثانية من صك الانتداب يستحيل التوفيق بينهما لتناقضهما (التقرير ص ٤١). وثانيهما أن المعيار الذي اتخذته الحكومة البريطانية لتحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهو (مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب) كان يتجاهل المعايير السياسية والاجتماعية والنفسية (التقرير، ص ٣٠٠).

وما فتئت الحكومة البريطانية ولجنة الانتداب الدائمة في جنيف تذكran على الدوام وتؤكد أن الالتزامات المترتبة على الانتداب هي التزامات مزدوجة متساوية في الوزن والقيمة. ولقد شقي العرب وضُحوا بأغلى الأنفس والثمرات في محاولاتهم المستمرة إقناع بريطانيا بتناقض هذه الالتزامات منذ عام ١٩٢٠، إلى أن اعترفت بتناقضها اللجنة الملكية من ناحية، والحكومة البريطانية من ناحية أخرى، في بيانها الذي نشرته في ٧ تموز/يوليو ووافقت فيه على تقرير اللجنة الملكية.

وعلى صعيد العمل الصهيوني، تابع (الوطن القومي) نموه، ووصلت الهجرة اليهودية الخامسة إلى فلسطين ما بين (١٩٣٠ - ١٩٣٩م)، وتميزت بأنها في كل عام كانت تحقق زيادة عن العام السابق، حتى بلغت ذروتها عام ١٩٣٥م، حين دخل فلسطين ٦١,٨٥٤ مهاجراً يهودياً، وبحلول عام ١٩٣٧م أصبح عدد اليهود ٣٩٥,٨٣٦ ألفاً، ويلاحظ أن غالبية هذه الهجرة جاءت من ألمانيا، وكان بين أفرادها عدد لا يستهان به من ذوي الكفاءات العلمية والمهنية وأصحاب الخبرة الاقتصادية والتجارية والصناعية. وقد استقر هؤلاء المهاجرون في المراكز اليهودية بفلسطين ولا سيما في تل أبيب، ووضعوا أسس الصناعة اليهودية هناك، وبهم تحقق التوازن في الجماعة اليهودية (البيشوف) بين

وفي مجال الاستيطان اليهودي، وصل مجموع ما حصلت عليه الصهيونية، مؤسسات وأفراداً عام ١٩٣٦م، إلى حوالي مليون ومئتي ألف دونم من الأراضي، وتضاعف عدد المستوطنات بفضل تصاعد الهجرة اليهودية فزاد من ١١٠ مستوطنات عام ١٩٢٧م إلى ٢٠٣ مستوطنات عام ١٩٣٦م. وتضاعف عدد سكانها فارتفع من ٣٠ ألفاً إلى ٩٨ ألفاً في الفترة نفسها. وبلغت مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات ١٠٠ ألف دونم تقريباً، بحيث بلغ حجم صادرات الحمضيات اليهودية نصف صادرات البلاد. وكذلك عني الصهيوينيون بتنوع منتجاتهم الزراعية للاستغناء عن المنتجات الزراعية العربية، وعملوا على تسهيل التسليف الزراعي للمزارعين اليهود، وشركات التسويق، ومدّ شبكات الريّ.

وعلى صعيد التنظيم الصهيوني الداخلي، اتّسمت هذه الفترة بتفاقم الصراع بين الإصلاحيين من جهة، والجناح العمالي داخل الحركة الصهيونية من جهة ثانية بزعامة دافيد بن غوريون، أمين عام المستدروت، ثم رئيس الوكالة اليهودية. وفي انتخابات (جمعية النواب) لعام ١٩٣١ حصل الجناح العمالي على ٣١ مقعداً من أصل ٧١، في حين ظل الإصلاحيون (أوالتصحيحيون) يركّزون على المجال السياسي لتحويل فلسطين إلى دولة يهودية عن طريق ضمانات دولية علنية، ثم الالتفات إلى بناء الكيان الصهيوني هناك. وفي المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥م)

الذي تغيّب الإصلاحيون عن حضوره، أعيد انتخاب وايزمن لرئاسة المنظمة الصهيونية، وجرى تنظيم الإدارة الداخلية على نحو استمرت معه سيطرة الجناح العمالي على الحركة الصهيونية، وصوتت غالبية الإصلاحيين على وجوب الانشقاق عن المنظمة، وإقامة منظمة خاصة بهم عرفت باسم «المنظمة الصهيونية الجديدة». وتبع ذلك انفصالحهم عن (الهاغاناه) وإنشاء منظمة عسكرية هي المنظمة العسكرية القومية (اتسل) Etzel ارغون تسفاي ليثومي المعروفة باسم (الارغون) Irgun، وحين اندلعت الثورة العربية الكبرى (١٩٣٦م)، أحجمت (الهاغاناه) عن الدخول في صراع مباشر مع الثوار العرب، ولكنها دعمت تعاونها مع سلطات الانتداب على نحو زاد عدد أفرادها ورفع مستوى تدريبهم، بفضل تجنيد المئات من أفراد بوليس المستوطنات، كما تحقق لمجموعات منها القيام بهجمات خاطفة خارج نطاق المستوطنات، كما يفعل الثوار العرب. وحين برز مشروع التقسيم القاضي بإقامة دولة يهودية على جزء من فلسطين، انقسم المعسكر الصهيوني على نفسه، داخل فلسطين وخارجها، بين مؤيد ومعارض إلى أن انعقد المؤتمر الصهيوني العشرون في زوريخ (١٩٣٧م) فرفض (مبدئياً) التقسيم كما أقرته لجنة بيل، ولكنه ترك للزعامة الصهيونية حرية التفاوض مع بريطانيا لتوسيع حدود الدولة اليهودية المقترحة، فيما اعتبر موافقة ضمنية على التقسيم.

الفصل الخامس

استمرار الثورة وصدور الكتاب الأبيض (١٩٣٩م)

خطة التقسيم فقط لنفخ نار الثورة مجدداً، ودخولها الدور الثاني، واستمرارها حتى عام ١٩٣٩م.

حقّ للعرب أن يردوا بعنف على التقسيم، فهذه هي المرة الأولى التي يتساوى فيها، على نحو علني ورسمي، الوطن القومي اليهودي بالدولة اليهودية. فضلاً عن أن فكرة السيادة الصهيونية قد طرحتها دولة كبرى هي نفسها الدولة المنتدبة، وفي كل هذا حجة بالغة على المترددين اليهود غير الصهيوينيين لكي يفارقوا تشككهم ويندجوا في الأطر الصهيونية.

ويبدو أن البريطانيين أخذوا على حين غرة بعنف الرد العربي الفلسطيني على خطة التقسيم، وبرغم أن هذا لم يؤثر على إجراءاتهم العسكرية ضد العرب، فإنّه أسهم في تأجيل الخطة ووضعها على الرف مؤقتاً، خاصة تحت ضغط التطورات الدولية آنذاك.

كان برنامج العمل البريطاني في هذه الفترة يتلخص بوجوب تصعيد عمليات قمع الثورة العربية إلى أقصى حد ممكن، لدى نشوبها مجدداً، على أن يرافق ذلك انتهاج خطة من ثلاث شعب، ترمي في النهاية إلى ضمان استكمال إخضاع العرب على الصعيدين السياسي والعسكري. أولها، نزع السلاح من عرب فلسطين على نحو منظم، وهي عملية استمرت إلى ما بعد نهاية الثورة العربية عام ١٩٣٩م. وثانيها، تسليح اليهود على نطاق واسع، واستخدامهم ليس فقط لأغراض الدفاع، وإنما لأغراض الهجوم، والإسهام في عمليات القمع والقهر أيضاً. وثالثها، تحطيم التنظيم السياسي لعرب فلسطين لحرماتهم من القيادة السياسية التي تجمع شملهم وتوجّه مساعيهم في أوقات الملمات.

انتهى الدور الأول من الثورة العربية الكبرى في تموز/يوليو ١٩٣٧م بوصول لجنة التحقيق الملكية برئاسة بيل. وقد صلحت

عصبة الأمم الذي انعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٣٧م، للمصادقة على توصية لجنة الانتداب الدائمة، والقاضية بقبول مبدأ التقسيم، فوجيء بالمستر إيدن Eden وزير الخارجية البريطانية وهو يطلب الموافقة على إيفاد لجنة فنية إلى فلسطين، لإعداد التفاصيل المتعلقة بالتقسيم، ودلّ ذلك على أن الحكومة البريطانية غير مندفعة وراء التقسيم، خشية ما يترتب على فرضه من ردود فعل عربية خطيرة، وعلى أمل أن تطور الوضع في فلسطين سيملي عليها السياسة المناسبة.

وعلى الصعيد العسكري بادرت الحكومة البريطانية إلى اتخاذ إجراءات عسكرية جديدة لقمع الثورة الوشيكة. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر عُيّن الجنرال ويفل Wavell خلفاً للجنرال ديل في القيادة العامة للجيش البريطاني في فلسطين.

ولم تخف الزعامة الصهيونية ابتهاجها بخطة التقسيم التي تحقق حلم هرتسل القديم، أما حدود الدولة اليهودية فسيأتي أوانها، ولذا أبلغ وايزمن، بوصفه رئيس المنظمة الصهيونية، وزير المستعمرات بأنه يقبل مبدأ التقسيم ولكن ليس بشكل الحدود المقترحة. وإثر فشل السلطات البريطانية في اعتقال المفتي شنت حملة واسعة ضد العرب، قبضت خلالها على بعضهم ونفت البعض الآخر، وأعقب ذلك وقوع حوادث فردية بين العرب واليهود، زادت في خطورة الحال، لا سيما بعد قيام اليهود بعمليات غادرة ضد العرب، بغض النظر من السلطات إن لم يكن بتحريض منها، فقتلوا تسعة من العرب في نهاية آب/أغسطس.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧م جرت حادثة اغتيال أندروز Andrews حاكم لواء الجليل وحارسه البريطاني في الناصرة من قبل مجهولين، فتدّرت السلطات البريطانية بالحادثة لمباشرة ضرب التنظيم السياسي العربي الفلسطيني، وذلك برغم استنكار اللجنة العربية العليا، وجميع اللجان القومية لهذه الحادثة. ونشطت السلطات للبطش بعرب فلسطين وحل اللجان القومية واللجنة العربية العليا. وأمر المندوب السامي الجديد السير هارولد ماكمايكل Harold MacMichael باعتقال عدد من أعضائها ونفاهم إلى جزر سيشل Seychelles وأعفي المفتي من جميع مناصبه الرسمية، وألقي القبض على مئات المناضلين المشتبه بهم. وأدت حركة الاعتقالات الواسعة إلى توتر شديد وقع إبانها بعض الاضطرابات^(١٥٧).

لم تفلح هذه الإجراءات في قمع الاضطراب، برغم أنها استهدفت توجيه ضربة قاصمة للزعامة السياسية الفلسطينية.

أدركت السلطات البريطانية مغزى معارضة العرب للتقسيم، وما قد يترتب على اتساع نطاقها، فحاولت في ١٧ تموز/يوليو اعتقال المفتي في مسعى لمنعه من إصدار النداءات وتقديم المعونات المالية التي كان يجمعها من داخل فلسطين ومن العالمين العربي والإسلامي، لتأمين نفقات الجهاد ودفع ثمن السلاح. ولكن المفتي كان قد التجأ داخل حرم المسجد الأقصى واحتسب فيه، ولم يلبث أن غادر القدس سراً إلى لبنان في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وردّ واكهوب بإجراءات تشدد قبضة السلطة على المحاكم الشرعية وأموال الأوقاف، في محاولة لشلّ سلطة المفتي، وضرب الزعامة السياسية العربية التي أخذت تعيد تنظيم صفوف الثوار لمقاومة مخاطر الحل الذي اقترحه لجنة بيل، وهو أسوأ من الوضع الذي سبقه، ولا سيما بعد أن تكبد العرب كثيراً من المغارم والتضحيات نتيجة شلّ الحركة الاقتصادية، ونشوب الثورة الشعبية الدامية.

في مواجهة التآمر الصهيوني، وخاصة بعد مناقشات المؤتمر الصهيوني العالمي الذي انعقد في زوريخ في آب/أغسطس ١٩٣٧م، طلبت اللجنة العربية العليا من السلطات السماح لها بعقد مؤتمر عربي عام لدرس أوضاع فلسطين واتخاذ القرارات الكفيلة بحماية حقوق عرب فلسطين، ورفضت السلطات الترخيص بعقد المؤتمر، بدعوى أنه سيحدث الهياج في صفوف الشعب، وحينئذ تولت لجنة الدفاع عن فلسطين بدمشق الدعوة إلى عقد مؤتمر في بلودان، المصيف السوري المعروف. قرر المؤتمر الذي عقد بين ٨ و ١٠ أيلول/سبتمبر، وحضره مبعوثون من مصر وسوريا والعراق ولبنان وفلسطين، أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الاقطار العربية، وأعلن رفضه ومقاومته تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها. وأصرّ على إلغاء الانتداب ووعد بلفور، وإيدالمها بمعاهدة تعقد مع بريطانيا تضمن الاستقلال والسيادة للشعب العربي في فلسطين، وتألّف حكومة دستورية فيها. وطلب وقف الهجرة اليهودية عاجلاً وإصدار تشريع يمنع انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود. وأعلن المؤتمر أن إصرار إنكلترا على سياستها، يرغم العرب أجمعين على اتخاذ اتجاهات جديدة، وأقسم المؤتمر على الاستمرار في الكفاح والنضال إلى أن يتم إنقاذ فلسطين وتحقيق السيادة العربية عليها.

وتحرّزاً من مضاعفات التقسيم ولمواجهة تفجّر الوضع المتوتر في فلسطين، لجأت الحكومة البريطانية إلى إجراءين: سياسي وعسكري، للسيطرة على تجدد أعمال المقاومة العربية الفلسطينية. على الصعيد السياسي لم تستعجل تنفيذ التقسيم، ذلك أن مجلس

وسرعان ما أخذ الاحتكاك بين العرب والسلطات البريطانية شكل ثورة لاهبة بدأت ليلة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر بضواحي القدس، ولم تتوقف إلا بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية، وأثبت العرب فيها أنهم أسياد الموقف في معظم مراحلها، برغم فقدان التكافؤ بين الجانبين، وبرغم أساليب القمع والتدابير التعسفية التي اصطنعها الإنكليز ضد العرب وأحيائهم وقراهم، وكانت دلالة كلب يستعينون به لمعرفة الأثر على بيت في قرية ما، كافية لتدميرها ومآحولها برمتها. وتألقت محاكم عسكرية بريطانية خاصة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧م، وخولت صلاحيات إعدام كل من يحوز السلاح، ولو كانت رصاصه مخبوءة أو مدمية^(١٥٨)، ويإعدام كل متهم يشهد عليه شاهد واحد أنه ضالغ في جريمة قتل. وبلغ عدد الذين أعدمتهم السلطات شتقاً ١٤٨ شهيداً، عدا الكثيرين الذين قتلهم رماً بالرصاص من غير محاكمة، والمئات الذين حكم عليهم بمدد طويلة في السجن، حيث كانوا يعاملون بالإهانة والقهر والتعذيب، وكان من أول أعمال المحاكم العسكرية أن حكمت بإعدام شيخ مشرف على الثمانين، وهو الشيخ فرحان السعدي، فأعدم شتقاً وهو صائم في ٢٧ رمضان^(١٥٩).

قُدِّر عدد ما تكبده العرب في ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩م بخمسة آلاف شهيد، وخمسة عشر ألف جريح من سكان لا يتجاوز عددهم المليون الواحد. ولو تُرجم هذا العدد إلى ما يقابله بالأرقام البريطانية والأمريكية في مطلع السبعينات (سكان بريطانيا ٤٠ مليوناً، وسكان الولايات المتحدة ٢٠٠ مليون)، لارتفع إلى ٢٠٠ ألف قتيل بريطاني، ومليون قتيل أمريكي، علاوة على ٦٠٠ ألف جريح بريطاني وثلاثة ملايين جريح أمريكي، وهذه الأرقام لا يدخل فيها عدد العرب المعتقلين في السجون والمعسكرات، وبلغ عددهم ٥,٦٠٠ عام ١٩٣٩م فقط، أو بالأرقام البريطانية والأمريكية: ٢٢٤,٠٠٠ من البريطانيين، و ١,١٢٠,٠٠٠ من الأمريكيين!

مرت الثورة العربية ما بين ١٩٣٧ و ١٩٣٩م بثلاثة أدوار، أولها الدور الذي واجهت فيه الصعوبات، والثاني تغلبها على الصعوبات، وبلغها ذروة القوة والسلطان، والثالث هودور الإرهاق والضعف. في الدور الأول الذي امتد ثلاثة شهور ظهرت العصابات المسلحة في أماكن مختلفة، وخاصة في لواء نابلس وفي المنطقة الشمالية مما يلي قضاء عكا وصفد، وفي جبل الخليل. ولقي الثوار أول الأمر بعض العنت بسبب إنذار السلطات لمخاتير القرى بوجوب سد أبواب قراهم في وجوه الثوار، والتبليغ عنهم

وحرمانهم من المعونة. ولم يكد يهل ربيع ١٩٣٨م حتى اشتدت الثورة واتسعت، فتسابقت القرى إلى البذل والفداء، وتقديم ما توجب عليها من مجاهدين وسلاح ومؤن. وفي الدور الثاني الذي امتد نحو تسعة شهور، شمل نشاط الثورة جميع بقاع فلسطين وعلى الرغم من فقدان التكافؤ بين الثوار وأعدائهم في العدد والعدة؛ فقد اتسع نفوذهم بفضل تكتيك حرب العصابات ضد القوات البريطانية التي استحضرتها السلطات من مصر في تموز/يوليو. وفي آب/أغسطس ١٩٣٨م شدد الثوار قبضتهم بالاستيلاء على الخليل وبشر السبع، وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر شلت الإدارة المدنية خارج المدن الكبرى والمستوطنات اليهودية، واحتل الثوار مدينة القدس القديمة^(١٦٠)، وجوبت السلطات بمعضلة قتال الشوارع في الأماكن الضيقة من المدينة. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر استعادت السلطات تعزيزات القديمة. وفي نهاية أيلول/سبتمبر استدعت السلطات تعزيزات عسكرية أخرى من بريطانيا ومصر، لمواجهة نشاط الثوار، الذي استهدف المستوطنات اليهودية والمرافق الحكومية، ومراكز البريد، وأنابيب النفط، ومحطات السكك الحديدية، والجسور، وطرق المواصلات، والمتاجر والمصانع اليهودية، وشارك في الثورة أبناء المدن وأبناء الريف، وكانت سائر قطاعات الشعب مندجبة بالثورة عملاً وروحاً وعوناً، وقابلتها السلطات العسكرية بأشد القسوة والعنف، وأقامت المعتقلات التي ناف عدد من حشد فيها على خمسين ألفاً، وأباحات السلطات لنفسها تدمير البيوت والمباني^(١٦١) والمخازن في القرى والمدن لأتفه الأسباب، وعمدت إلى إجراءات الإرهاق والقهر كمنع التجول الذي كان يمتد أياماً، وقد يطول حتى يشمل الليل والنهار عدا ساعتين لشراء الحاجيات. وفي بعض المدن مدد منع التجول إلى شهر أو شهرين وثلاثة دون انقطاع، بل لقد امتد في مدينة صفد طوال مئة وأربعين يوماً. وكان إسراف السلطات في الاعتقال والتدمير وفرض العقوبات المشتركة سبباً لاستجواب الحكومة في البرلمان البريطاني، فردت عليه بإنكار ما نسب إلى الجيش والبوليس في فلسطين. وفي كتاب فرنسيس إيميلي نيوتن نجد نص رسالة كتبها صديق بريطاني لها ينهاها فيه عن الحضور إلى فلسطين، ويرسم لها كشاهد عيان صورة قائمة عن العسف البريطاني بعرب فلسطين:

... تجددين ما لا يطاق، إرهاباً بريطانياً أشد من الإرهاب، لا يصدق بريطاني مدني مثلي لولا أنه رأى بعينه. قُتل بوليس بريطاني، فنسفوا بلدة جنين شتقاً، وما أبلغ البيان الرسمي حين أحصى ما هدم من المساكن بمئة وخمسين. وما قولك في أشخاص ركضوا طلباً للنجاة فأطلقت النار عليهم فسقطوا، وهذا

وحين نشبت الاضطرابات في منطقة الجليل (آذار/مارس ١٩٣٧م)، سُمح لوحدة الهاغاناه «الشرعية» (نوتريم) بمغادرة المستوطنات والمراقبة في الحقول والمزارع لحمايتها، ومن ثم سُمح لها أيضاً بالعمل خارج حدود القرى والمستوطنات في حال مطاردتهم «العصابات واللصوص». وفي صيف ١٩٣٧م أُطلق على القوة اسم (قوة الدفاع اليهودية عن المستوطنات)، وبذلك اعترف بوجودها الشرعي في الأرياف، ثم أُبدل اسمها فأصبح (بوليس المستوطنات اليهودي). ووافقت قيادة الجيش على تدريب (النوتريم)، لأنّ التدريب على أعمال البوليس لم يكن كافياً. وهكذا فإن مئات من أفراد الهاغاناه تلقوا تدريباً عسكرياً جزئياً بمعرفة الجيش البريطاني، وكانت الدروس تعمّم سرّاً على ألوف غيرهم داخل وخارج صفوف القوة اليهودية التي بقيت حتى آخر أيام الانتداب. ثم تصاعدت أهمية هذه القوة، ودُعمت عام ١٩٣٨م بـ ٣,٠٠٠ شرطي خاص من أعضاء الهاغاناه في المدن، وهم لا يتلقون مرتباً من الحكومة، ويسمح لهم بحمل السلاح في حالة خروجهم لحماية القرى اليهودية بأمر الهاغاناه.

وزاد بن غوريون قائلاً: «إن قادة الهاغاناه سعوا جاهدين لتوسيع نطاق تدريب أفراد (النوتريم) على مختلف صنوف الأسلحة، وفي مطلع حزيران/يونيو وافقت قيادة الجيش البريطاني على ذلك. وقد تدرب هنا كثير من قادة الهاغاناه الذين أصبحوا ضباطاً في الجيش الإسرائيلي، مثل ييغال يادين Yigal Yadin وموشيه دايان وغيرهما. وفي تموز/يوليو ١٩٣٨ طلبت الوكالة اليهودية أن تزيد الحكومة عدد (النوتريم) وتزودهم بالمزيد من السلاح، وألحّت خاصة على دعم الدوريات اليهودية المتحركة المسماة مانين Manin، ووافقت الحكومة على هذا الطلب في بداية عام ١٩٣٩م، وبموجبه نظمت عشر وحدات من بوليس المستوطنات اليهودية وسميت بأسماء عبرية خاصة. وقد ضمت الوحدات العشر ١٤,٤١١ رجلاً، منهم ١,٢٨٩ تدفع الحكومة أجورهم، و ١٣,١٢٢ كونستابل خاص. وكان يرأس كل وحدة من الوحدات، ضابط بوليس بريطاني يعاونه قائد الوحدة اليهودية الذي تعينه الوكالة اليهودية. هذا فضلاً عن ٧٠٠ كونستابل خاص في تل أبيب و ١,٠٠٠ في حيفا، وكل هؤلاء كانوا أعضاء في منظمة الهاغاناه».

واهتمت الصهيونية بالدوريات المتحركة؛ ففي ربيع عام ١٩٣٩م، كان هناك ٦٢ دورية في كل منها من ٨ إلى ١٠ رجال، تزودهم السلطة بالبذلات والسلاح والذخيرة، في حين تدفع الوكالة اليهودية نفقات تغلهم، وكان لكل عدد من المستوطنات

عين الأسلوب النازي. أما التعذيب ابتزازاً للإقرار، فمما تشمئز لوصفه نفس الأبّي، وما أريد به إلا إلقاء الرعب في نفوس الناس لاعتقاب المذنب. وما توقفوا عند تدمير الدور والبيوت تنكيلاً، ولكن يؤسفني القول بأن كثيراً من الناس سُرفت نفودهم ومجواهراتهم. منذ أيام الصليبيين هذه أول مرة تحكم حكومة مسيحية الأرض المقدسة. اللهم اغفر لنا»^(١٦٣).

وفي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٣٨م تلقى المندوب السامي كتاباً من وزير المستعمرات، يعلن عن إرسال لجنة فنية إلى فلسطين، تكون «مهمتها محصورة في التأكد من الحقائق والنظر في تفاصيل إمكانات برنامج للتقسيم»^(١٦٣).

قامت اللجنة الفنية المعروفة باسم لجنة وُدْهيد Woodhead Committee بتحقيقها وتقصّيها في ظروف اشتداد الثورة العربية، وكانت محاولة حتى رفض التقسيم بأي شكل منه إذا ثبت أن تنفيذه غير عملي. ومن ناحية أخرى عملت معارضة العرب الشديدة للتقسيم على توثيق الوفاق الانكلو صهيوني على الصعيد العسكري العلني؛ فقد طالب اليهود إثر تجدد الثورة العربية، بتشكيل وحدات يهودية مسلحة، تشترك مع القوات البريطانية في القتال الدائر ضد الثوار العرب، وكان الصهيونيون يتحينون جميع الفرص للغدر بالعرب وقتلهم بالقنابل الموقوتة، تُترك في أسواق الخضار العربية المزدهمة تفتك بالعثرات من العرب.

وهذا يقضي بنا إلى الحديث عن تسليح السلطات البريطانية للصهيونيين في هذه الفترة، إذ لم يقتصر دعم البريطانيين للصهيونيين على الجانب السياسي والتشريعي والإداري، وإنما يتجاوزهم إلى الجانب المادي. فالدعم المادي لا تُحصى أدلته: من تجاهل السلطات لعمليات تهريب السلاح إلى اليهود من الخارج، وإمدادهم به من الداخل، ليوزع على خفراء المستعمرات اليهودية.

ولقد كشف بن غوريون النقاب عن بعض تفاصيل الدعم المادي في مقال نشره عام ١٩٦٣م، حين اعترف بالمعونة البريطانية لتسليح الهاغاناه في الفترة التي تلت الدور الأول من الثورة العربية الكبرى. قال: «إن الإدارة الانتدابية بعد اضطرابات نيسان/أبريل ١٩٣٦م سمحت بظهور وحدات الهاغاناه الشرعية المسماة نوتريم أو البوليس الإضافي، مع المفارز الليلية الخاصة»^(١٦٤). وعملنا بالتعاون مع قوات الجيش والبوليس البريطاني، وكانت الهيئات الصهيونية تسعى لإدخال أكبر عدد من اليهود في خدمة البوليس، فازداد عددهم عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٦م من ٣٦٥ إلى ٢,٨٦٣، وكان هؤلاء نواة صالحة لتدريب قوات الهاغاناه.

دورية متحركة. ومع تصاعد أعمال الثورة العربية، كلفت قوات بوليس المستوطنات بحماية خطّ حديد حيفا/اللد، ورغم ما ينطوي عليه نقل البوليس اليهودي إلى منطقة عربية من استفزاز لمشاعر العرب. وفي حزيران/يونيو ١٩٣٨م أرسل ٤٣٤ رجلاً من (النوتريم) لحراسة الخط الحديدي بقيادة يهودي عيّنته الهاغاناه.

وبحلول شتاء ١٩٣٨ / ١٩٣٩ تزايد عدد القوة إلى ٨٠٠، وكان أنجح عمل تعاون فيه اليهود والبريطانيون قد تحقق بتأسيس (المفازز الليلية الخاصة) بفضل ضابط بريطاني هو أورد تشارلز ونغت Orde Charles Wingate، وكان هذا العمل خطوة عملية نحو تأسيس الجيش اليهودي ضمن إطار الجيش البريطاني^(١٦٥).

وفي أيار/مايو ١٩٣٨م حاول جمال الحسيني زعيم الحزب العربي الفلسطيني أن يتقدم خطوة نحو التفاهم مع الحكومة البريطانية التي كانت تعاني من الضغوط السياسية المتعاكسة في لندن، ومن المتابع العسكرية ضد الثورة العربية، فأبدى «الاستعداد للموافقة على بقاء السكان الحاليين من اليهود في فلسطين، مع منحهم حقوقاً كاملة ومساوية لحقوق المواطنين الآخرين، وإشراكهم بنسبة عددهم في جميع المؤسسات الحكومية، مع منح اليهود في الأماكن التي يقطنونها وحدهم حكماً ذاتياً»^(١٦٦).

ولكن هذه البادرة لم تلقَ أيّ ردّ إيجابي بسبب تصلب الصهيونيين وتشبّثهم بهدف الدولة اليهودية، وبسبب تصميم الوفاق الأنكلوصهيوني على سحق الثورة أولاً، قبل الشروع بأية مفاوضات مع العرب.

وحين اتضح للجنرال روبرت هاينغ Robert Haining قائد القوات البريطانية الجديد في فلسطين^(١٦٧)، أنّ الثورة مستقطبة فعلاً الجماهير العربية كافة، وأن الإدارة المدنية الحكومية قد انهارت في المدن الرئيسية انهياراً تاماً، أحسّ بخطورة الموقف، ودعا وزير المستعمرات مالكولم مكدونالد Malcolm MacDonald إلى إنجاده بإرسال فرقة ثانية في شهر تشرين الأول/أكتوبر على وجه السرعة، الأمر الذي نجم عنه دعوة الاحتياطي البريطاني إلى الخدمة.

وسارع الجنرال هاينغ لإعادة هبة الإدارة الانتدابية المنهارة إلى مدن فلسطين، مستخدماً فرقتين عسكريتين بريطانيتين، وعدداً من أسراب الطائرات، وفرق البوليس البريطاني، وحرس الحدود الأردني فضلاً عن قوة يهودية مساندة مؤلفة من ستة آلاف جندي.

ولقد اقتضى منه ذلك ما يمكن وصفه بإعادة فتح البلاد مجدداً — على حد تعبير المؤرخ البريطاني س. ل. موات Mowat^(١٦٨) — بالقهر والتدمير والنسف^(١٦٩)، واضطر البريطانيون إلى غزو البلاد، تماماً كما فعلوا حين استخلصوها من حكامها الأتراك العثمانيين (١٩١٧ - ١٩١٨م)، باذلين أقصى طاقات الأداة الحربية البريطانية بوحشية وشراسة ضد جماهير الشعب الثائرة. ولكن الثورة العربية لم تتوقّف؛ الأمر الذي دعا مجلس الوزراء البريطاني إلى اتخاذ مقررات هامة أذاعها مكدونالد في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨م على شكل بيان يتضمن الخطة السياسية الجديدة، مرفقاً بنص تقرير اللجنة الفنية (ودهيد).

عبّرت اللجنة^(١٧٠) عن تشككها في صلاحية العمل بخطة التقسيم الواردة في تقرير لجنة بيل، كما عبرت عن تشككها في مشروعين معدّلين آخرين للتقسيم، أحدهما أشير إليه بالحرف (أ) والثاني بالحرف (ب). وأيد مشروع (ج) اثنان من أعضاء اللجنة أحدهما رئيسها ودهيد نفسه، وقد اعتبر أقلّ المشاريع اعتراضاً عليه. وبموجبه تقلصت مساحة الدولة اليهودية المقترحة في تقرير بيل، فأصبحت حوالي مليون ونصف المليون دونم، وتمتد على المنطقة الساحلية ما بين زمارين (زخارون يعقوب) وديران (رحوبوت)، وتشتمل على مدينة تل أبيب.

وبعبارة أخرى قُسمت فلسطين بموجب مشروع (ج) إلى أربعة أقسام:

١ - الدولة العربية: وتشتمل على معظم داخلية البلاد فضلاً عن الساحل ما بين يافا وغزة.

٢ - الدولة اليهودية: وتشتمل على الساحل من شمال يافا إلى جنوبي حيفا، وميناؤها تل أبيب.

٣ - المنطقة الانتدابية: وتشتمل على شمال فلسطين (الجليل وجبل الكرمل وحيفا على سفحه) وجنوبي فلسطين (النقب حتى حدود مصر).

٤ - القدس: وتقع ضمن المنطقة الانتدابية أيضاً. وذكرت اللجنة في تقريرها أنه كان من رأي أحد الشهود الرسميين الذين استطلعنا آراءهم بشأن المشروع (ج) «أن العرب سيقاومون بالعنف كل مشروع للتقسيم مهما كان شكله».

ونشرت اللجنة مع تقريرها مذكرة تحفظية وضعها أحد أعضائها، وهو توماس ريد Thomas Reid، وكان أكثر استقامة وجراً من زميله في نقد التقسيم على أساس عدم موافقة العرب

الأبيض المؤرخ في ٣ تموز/يوليو ١٩٣٧م بأن التفاهم بين العرب واليهود أمر مستحيل الوقوع، إذا بها في بيانها السياسي الجديد تنقض رأيا سابق، وتعود إلى المقولة المعروفة، وهي «أن أثبت الأسس لإقامة دعائم السلام والتقدم في فلسطين إنما هو في الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود».

وذكرت الحكومة في بيانها أنها مستعدة لدعم هذا التفاهم. «وتحقيقاً لهذه الغاية، تنوي أن توجه الدعوة في الحال إلى ممثلين من عرب فلسطين والدول المجاورة من جهة، وإلى الوكالة اليهودية من جهة أخرى، للتداول معهم في أقرب فرصة ممكنة في لندن حول السياسة المقبلة».

ولم تتوقف الثورة في فلسطين غداة نشر بيان حكومة لندن، لأن العرب وجدوا أنه لا يحقق مطالبهم الإيجابية، رغم أنه ينطوي على إسقاط مشروع التقسيم؛ فقد اشتد ساعد الثورة وتعاظمت قوتها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨م، وسيطر الثوار على جزء

عليه، وأنه لا يضمن العدالة والأمن، ولا يحل المشاكل، ويقطع أوصال البلاد، واستنكر ريد التقسيم بأشكاله. وقال مؤكداً بأنه متفق في ذلك «مع قرابة ١٠٠٪ من الأشخاص غير العرب وغير اليهود في فلسطين الذين هم على اتصال مباشر بالمشكلة، والذين هم بالخبرة والتجرد أفضل المؤهلين للحكم»^(١٧١).

أما بيان الخطة السياسية الجديدة الصادر عن الحكومة البريطانية فقد جاء فيه:

«بعد انعام النظر والتدقيق في تقرير لجنة التقسيم، إن هذا التحقيق الإضافي قد أظهر أن الصعاب السياسية والإدارية والمالية التي ينطوي عليها الاقتراح القائل بإنشاء دولة عربية مستقلة، وأخرى يهودية مستقلة، هي عظيمة لدرجة يكون معها هذا الحل للمعضلة غير عملي، ولذا فإن حكومة جلالة ستواصل القيام بمسؤولياتها في حكم فلسطين بأجمعها»^(١٧٢).

وبعد أن كانت الحكومة البريطانية قد اعترفت في كتابها



عرض للثوار ١٩٣٨ - ١٩٣٩

Tegart خلال زيارته لفلسطين بناء على طلب السلطات العسكرية فيها.

وأعلنت الحكومة البريطانية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨م أن عدد الفرق العسكرية البريطانية في فلسطين وصل إلى ١٧ فرقة^(١٨١). وكانت حصيلة عام ١٩٣٨م ٥,٧٠٨ حوادث، منها ٩٨٦ هجوماً على البوليس والجيش البريطاني، و ٦٥١ هجوماً على المستعمرات اليهودية. وحسب المصدر البريطاني نفسه، قُدر عدد الإصابات، من البريطانيين: ٧٧ قتيلاً و ١٢٦ جريحاً، ومن العرب ٥٠٣ قتلى و ٥٩٨ جريحاً، ومن اليهود ٢٥٥ قتيلاً و ٣٩٠ جريحاً. وحاكمت المحاكم العسكرية البريطانية ٣٨٢ شخصاً، وأصدرت ٥٤ حكماً بالموت، أما السجناء العرب فبلغ عددهم ٢,٤٦٣ شخصاً^(١٨٢).

وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٣٩م ظلت الثورة العربية مشتعلة، ولكن قوتها كانت تتناقص تدريجياً حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. واستشهد في آذار/مارس البطل عبد الرحيم الحاج محمد الذي اكتسب شهرة كبيرة في القتال، وبلغ عدد المصادمات بين الثوار والسلطات العسكرية البريطانية بحسب المصدر الرسمي السابق ٣,٣١٥ مصادمة. وقُدرت الإصابات: من البريطانيين ٣٧ قتيلاً و ٦٦ جريحاً، ومن العرب ٤١٤ قتيلاً و ٣٧٣ جريحاً، ومن اليهود ٩٤ قتيلاً و ١٥٩ جريحاً. وحكمت المحاكم العسكرية البريطانية على ٥٢٦ شخصاً، منهم ٤٥٤ عربياً و ٧٢ يهودياً. وحكمت بالموت على ٥٥ عربياً، وبالسجن على ٥,٩٣٣، منهم ٢٥٤ يهودياً والبقية عرب^(١٨٣).

وقبل أن نعرض لما طرأ على السياسة البريطانية نتيجة اشتداد نشاط الثوار العرب في ميادين القتال، نسجل ظاهرة سياسية عربية إسلامية لنصرة فلسطين، إذ تشكلت لجنة مصرية برلمانية تضم عدداً من الشيوخ والنواب من مختلف الأحزاب، واستنكرت المظالم الواقعة على عرب فلسطين، وانتصرت لعروبة البلاد المقدسة بمذكرة شديدة اللهجة، ثم قررت عقد مؤتمر برلماني عربي إسلامي، وقد التأم شمل هذا المؤتمر في القاهرة ما بين ٧ - ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨م وحضره مندوبون عن الهيئات البرلمانية والمؤسسات السياسية من فلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان والعراق ومصر، واشترك فيه ممثلون عن الدول العربية والإسلامية كالمغرب واليمن والهند والصين، والجاليات الإسلامية في يوغوسلافيا وأمريكا. وأعلن المؤتمر بطلان وعد بلفور ومشروع التقسيم، ووقف الهجرة وبيع الأراضي، وتأليف حكومة دستورية ومجلس نيابي منتخب بالتمثيل النسبي، وعقد معاهدة

كبير من فلسطين سيطرة فعالة، وكان يدعمهم جميع السكان العرب تقريباً باعتراف مصدر رسمي بريطاني^(١٧٣). واعترف القادة العسكريون البريطانيون أن هناك ربطاً محكماً بين مناطق الثوار، وأن الزعماء الثوريين كان لدى كل منهم مركز قيادة في المرتفعات وهيئة أركان مع محاكم عسكرية وجهاز للمخابرات^(١٧٤). وفي نهاية عام ١٩٣٨م قدر الخبراء العسكريون البريطانيون أن لدى الثوار حوالي ١٥ ألف رجل تحت السلاح، مقابل ٥ آلاف عام ١٩٣٦م^(١٧٥)، ولما قدم مالكولم مكدونالد وزير المستعمرات إلى القدس (آب/أغسطس ١٩٣٨م) للتباحث مع المندوب السامي والقائد العام الجنرال روبرت هايننغ روي عنه قوله: «إن فلسطين أسوأ بلد في العالم، وإن مركز المندوب السامي والقائد العسكري فيها، أسوأ مركز رجلين في الامبراطورية، وإن قمع الثورة العربية ليس بالسهولة المظنونة»^(١٧٦). وقد أقر هايننغ بأن «قواته تواجه شعباً ثائراً ويصعب السيطرة عليه»^(١٧٧).

كما اعترف مصدر صهيوني أنه في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٣٨م كانت «الإدارة المدنية في ضواحي القدس وجنوبي فلسطين قد انهارت، وأن الثوار يعقدون محاكمهم الخاصة لمحاكمة المنحرفين من العرب»^(١٧٨). واشتهر من القادة الثوار خليل العيسى (أبو إبراهيم الكبير)، وتوفيق الإبراهيم (أبو إبراهيم الصغير)، وسليمان العبد القادر (أبو علي)، والشيخ عطية أحمد، ويوسف أبو درة، ومحمد صالح العبد، والشيخ عبدالفتاح العبد، وعبد الرحيم الحاج محمد، وعارف عبد الرزاق، وأحمد محمد الحسن، وعيسى البطاط، والشيخ حسن سلامة، وعبد الحليم الجيلاني، وطاردت السلطات لابس الكوفية والعقال بنوع خاص، وكان هذا زي الثوار والفلاحين والقرويين المجاهدين، فأوحى قادة الثورة في آب/أغسطس ١٩٣٨م باتخاذ هذا الزي كرمز للجهاد في فلسطين، ولم يمض شهر واحد حتى وضع الناس الكوفية والعقال بدل الطربوش^(١٧٩). وأظهرت القوافل المتنقلة بين فلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان، المنوط بها تجهيز المجاهدين وإمدادهم، ما أعيى السلطات، ولم يُجدها فتيةً إغلاق حدود هذه الأقطار في ربيع ١٩٣٨م بسور من الأسلاك الشائكة وسلسلة من القلاع الحربية على امتداده^(١٨٠). وكان طول السدّ ثمانين كم على حدود سوريا ولبنان، وأربعين كم على حدود الأردن، وعرضه ستة أقدام وارتفاعه مثلها، وبُنيت الألغام على طوله، مع ١٥ قلعة مشحونة بالحراس المجهزين بمعدات الكشف والقتال والمواصلات. وقام بإنشاء السد مقاولون وعمّال من اليهود تحت الحراسة البريطانية تطبيقاً لمبدأ (عزل الثورة) الذي اقترحه السير تشارلز تيفرت

صداقة وتحالف مع بريطانيا، وصون وحدة فلسطين كبلد عربي، وعفو عام عن المعتقلين السياسيين. وكرر المؤتمر البرلماني التهديد الذي ورد في مقررات مؤتمر بلودان (١٩٣٧م): في حالة عدم قبول هذه المطالب فإن الشعوب العربية والإسلامية في العالم ستضطر لاعتبار موقف البريطانيين واليهود موقفاً عدائياً. وهم من جانبهم سوف يضطرون لاتخاذ موقف مماثل، مع كل ما يترتب عليه من عواقب على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتبع ذلك انعقاد المؤتمر النسائي العربي في القاهرة، وشاركت فيه مندوبات عن الجمعيات النسائية في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن والعراق وإيران، وحذا حذو المؤتمر البرلماني في تأييد ميثاق فلسطين، كذلك ظهر التساند العربي والإسلامي حول فلسطين في أواخر عام ١٩٣٨م في خطاب رئيس وزراء البنجاب وسواه (١٩٤٤).

وفي غضون ذلك مضت الدوائر الرسمية البريطانية تحاول تخفيف شكوك العرب، لاسترضائهم وتطمينهم لضمان اشتراكهم في المفاوضات المقبلة في لندن. من ذلك أن مالكوم مكدونالد، وزير المستعمرات، ألقى بياناً هاماً في مجلس العموم (٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٣٨) شرح فيه الوضع القائم في فلسطين. ودل البيان على تفهم لموقف العرب ولعدالة قضيتهم وصدق مخاوفهم وسلامة وجهة نظرهم. وما قاله: «إن مسألة اللاجئين في أوروبا الوسطى لا يمكن تسويتها على حساب فلسطين. بل يجب أن تُحل في ميدان أوسع كثيراً من ذلك الميدان»، وتحدث عن الشعب العربي الذي:

«عاش في تلك البلاد منذ قرون عديدة، ولم يؤخذ رأيه عندما صدر وعد بلفور ولا عندما وضعت صيغة صك الانتداب، وقد كان العرب خلال السنوات العشرين التي تلت الحرب يرقبون هذا الاجتياح السلمي الذي يقوم به شعب غريب، ويرفعون عقيرتهم بالاحتجاج الصارخ بين الحين والآخر. حتى أصبحوا يخشون أن يؤول مصيرهم في بلاد آبائهم وأجدادهم، إلى الخضوع لسيطرة هذا الشعب الجديد النشط من النواحي الاقتصادية والسياسية والتجارية، فلو كنت أنا عربياً لتولاني الذعر أيضاً» (١٩٥٠).

وتبع هذا البيان إفراج عن المعتقلين في سيشل (٢٧ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٣٨)، ليتاح لهم الاشتراك في مؤتمر لندن القادم، مع رفض بريطانيا اشتراك المفتي الحاج محمد أمين الحسيني فيه. واتجه العائدون إلى بيروت مع جمال الحسيني للتشاور مع المفتي، وتعيين أساء وفد ممثلي عرب فلسطين، وتقرر أخيراً أن

يشكل الوفد برئاسة جمال الحسيني، بوصفه ممثلاً للمفتي، لاستمرار رفض بريطانيا حضور الأخير المؤتمر.

ويتضح مما جرى من أحداث لاحقة، أن الزعماء العرب اتفقوا على تصعيد عملياتهم لإنقاصها، سواء قبل المفاوضات أو أثناءها.

وتوجهت إلى لندن كذلك وفود عربية من مصر والمملكة العربية السعودية والعراق واليمن وشرق الأردن. وحالت بريطانيا وفرنسا دون اشتراك وفدين من سوريا ولبنان في المؤتمر. وتألف الوفد البريطاني من تشمبرلين Chamberlain رئيس الوزارة، وإدوارد هاليفاكس Edward Halifax وزير الخارجية ومالكولم مكدونالد وزير المستعمرات، وحضر المؤتمر كذلك ولكن في جلسات ثنائية مستقلة مع ممثلي الحكومة البريطانية، وفد يهودي صهيوني برئاسة وايزمن وممثلون عن يهود بريطانيا والولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية وجنوب أفريقيا.

افتتح مؤتمر المائدة المستديرة في لندن (٧ شباط/فبراير ١٩٣٩م) واتضح منذ بداية المؤتمر، بعد اجتماع الوفد العربي والوفد اليهودي، كل منها على انفراد، مع الوفد البريطاني برئاسة مكدونالد، أن ليس ثمة أساس مقبول للتوفيق بين مطالب العرب ودعاوى اليهود. أعلن وايزمن قبول الجانب اليهودي الصهيوني بالتقسيم، واستند إلى تفسير تشرشل لوعده بلفور والانتداب، وطلب فتح باب الهجرة الواسعة إلى فلسطين، مشيراً إلى وجوب الحيلولة دون بقاء اليهود أقلية في فلسطين، وأصر على أن (فلسطين يهودية) قوية يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة في الدفاع عن الامبراطورية البريطانية، وطالب بتنظيم قوة يهودية مناسبة «للدفاع عن فلسطين».

أما وفد عرب فلسطين فطلب:

١ - الاعتراف بحق العرب في الاستقلال التام في بلادهم.

٢ - إنهاء تجربة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين.

٣ - إلغاء الانتداب وجميع ترتيباته، واستبدال معاهدة به شبيهة بمعاهدة بريطانيا والعراق لعام ١٩٣٠م.

٤ - وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي في فلسطين وفقاً تاماً وسريعاً.

لم يسفر مؤتمر المائدة المستديرة عن نتيجة إيجابية، وأعلن

فلسطين فيما بعد عن تحييده لمثل هذا التطور، تكون مستعدة لتشكيل الإدارة اللازمة بشرط أن تسمح الأحوال المحلية بذلك».

إن العيب هنا أيضاً كامن في تعليق هذا الموضوع الحيوي على سماح الأحوال المحلية وتقدير الرأي العام، والإبهام المحيط «بالإدارة اللازمة»، وهو ما يعرقل قيام النظام النيابي أو يبتريه ويشوهه.

وبصدد سنّ الدستور جاء في البند السادس من الكتاب الأبيض أنه:

«تُشكّل لدى انقضاء خمس سنوات على توطيد الأمن والنظام، هيئة ملائمة من ممثلي أهل فلسطين وحكومة جلالته للنظر في كيفية سير الترتيبات الدستورية خلال فترة الانتقال، وللبحث في وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة وتقديم التوصيات بذلك الشأن».

وهنا أيضاً كان ينبغي أن يكون حكم البلاد خلال فترة الانتقال مستمداً من دستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة، فور تشكيل الحكومة الوطنية، وفقاً لما ورد في البند السابع، أما أن لا يكون لفلسطين دستور يضعه الشعب أثناء فترة الانتقال، وإشراك ممثلين بريطانيين في وضع الدستور، كل ذلك فيه ابتعاد عن الأصول المتبعة في وضع دساتير البلاد المستقلة. وبينما لا يعترف العرب قاطبة بوعده بلفور وبالوطن القومي اليهودي الذي كان علّة كلّ ما أصاب فلسطين من نكبات، إذا بالكتاب الأبيض ينصّ في بنده السابع على تثبيت الوضع الخاص للوطن القومي اليهودي في فلسطين.

ومن ناحية أخرى فالكتاب الأبيض لن يحوّل فلسطين إلى دولة يهودية أو إلى دولة عربية، بل إلى دولة فلسطينية، ولقد رفضت الحكومة البريطانية أن تعترف بأن جميع فلسطين الواقعة غربي الأردن قد استثنيت من العهد الذي قطعه مكماهون للحسين، ولذا فليس ثمة أساس لتحويل فلسطين إلى دولة عربية مستقلة.

٢ - الهجرة:

جاء في الكتاب الأبيض عن الهجرة أنه حان الوقت للأخذ بالسياسة القائلة «إن على حكومة جلالته أن تسمح بزيادة توسع الوطن القومي اليهودي عن طريق الهجرة إذا كان العرب على استعداد للقبول بتلك الهجرة، ولكن ليس بدون ذلك». ثم نص

اليهود الصهيونيون على أثر اختتام المؤتمر في ١٧ آذار/مارس الإضراب العام احتجاجاً على المقترحات البريطانية، وأضرّب العرب أيضاً وتظاهروا، وبقي في لندن بعض رجال العرب بعد فشل المؤتمر، وتابعوا الاتصال مع الحكومة البريطانية لحملها على تعديل مقترحاتها الأخيرة، ولكن الحكومة البريطانية لم تأخذ بالتعديلات العربية المقترحة، وإنما أصدرت الكتاب الأبيض في ١٧ أيار/مايو ١٩٣٩ م.

إن أهم أحكام الكتاب الأبيض هي (١٨٦):

١ - الدستور:

جاء في البند العاشر: «إن الهدف الذي ترمي إليه حكومة جلالته هو أن تشكل خلال عشر سنوات حكومة فلسطينية مستقلة ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة». بيد أن هذا التصريح بالاستقلال الفلسطيني لا يكفل تحقيقه بالفعل، لأن البند الثاني من الكتاب الأبيض ينص على أن الدولة المستقلة يجب أن تكون «دولة يساهم العرب واليهود في حكومتها على وجه يضمن صيانة المصالح الأساسية لكل من الفريقين». فالاستقلال سيكون معلقاً على اشتراك اليهود في الدولة المستقلة، وكفي أن يمتنع اليهود عن المساهمة في الدولة الفلسطينية المفروض إقامتها ليحولوا دون الاستقلال.

ليس هذا فحسب، فهناك فترة الانتقال التي يجب أن تسبق هذا الاستقلال. ويمكن اعتبارها سلاحاً آخر بيد اليهود يلوّحون به دائماً لنسف الاستقلال. لقد نص الكتاب الأبيض على أن تكون فترة الانتقال مدة عشر سنوات، فإذا ظهر للحكومة جلالته لدى انقضاء عشر سنوات أن الظروف تتطلب إرجاء تشكيل الدولة المستقلة خلافاً لما تأمله، فإنها ستستأور مع ممثلي أهل فلسطين، ومجلس عصبة الأمم، والدول العربية المجاورة قبل اتخاذ قرار بشأن هذا الإرجاء.

إن القرار النهائي في الموضوع بيد بريطانيا، التي تستطيع دائماً أن تزعم بأن «الظروف» غير مواتية لتحقيق الاستقلال.

وعن السلطة التشريعية في فلسطين، جاء في الكتاب الأبيض بصدها ما يلي:

«إن حكومة جلالته لا تتقدم في هذه المرحلة بأية مقترحات حول تشكيل هيئة تشريعية منتخبة... وإذا أعرب الرأي العام في

للمندوب السامي حق إعادة النظر فيها أو تعديلها، فكلما أدخل تحسين في الأساليب الزراعية وازداد إنتاج الأرض، خُففت قيود البيع أو ألغيت.

وبعد، فقد استطاع الوفاق الأنكلو-صهيوني أن يحقق غرضه في ترسيخ دعائم (الوطن القومي اليهودي) في فترة حاسمة من مراحل تطوره في الفترة ما بين الحربين العالميتين، وذلك حين أوصد أبواب الحكم الذاتي وحق تقرير المصير في وجه الغالبية العربية الفلسطينية، وفتح أبواب فلسطين في وجه المهاجرين اليهود لضمان غالبية يهودية تطرد العرب من أرضهم وتحرمهم من نتاج عملهم.

وثار عرب فلسطين، وسقط منهم أغلى الضحايا، ليفاجأوا بالحل الذي اقترح للخروج من ورطة الالتزامات الانتدابية المتناقضة، التقسيم: التقسيم الذي ذهب إلى أبعد من وعد بلفور، حين منح نظرية السيادة اليهودية الكاملة شرعية التطبيق العلني. إن التقسيم الذي يعكس الموقف البريطاني من حقوق السكان العرب الأصليين سيتخذ الصهانية كسابقة صالحة للانطلاق نحو آفاق الفتح والتوسع بعد ذلك.

ولم يكن «تخلي» بريطانيا عن التقسيم يتصل بثورة العرب الكبرى ضد تجزئة بلادهم واغتصابها فحسب، وإنما يتصل أيضاً بالوضع الدولي المتدهور آنذاك في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

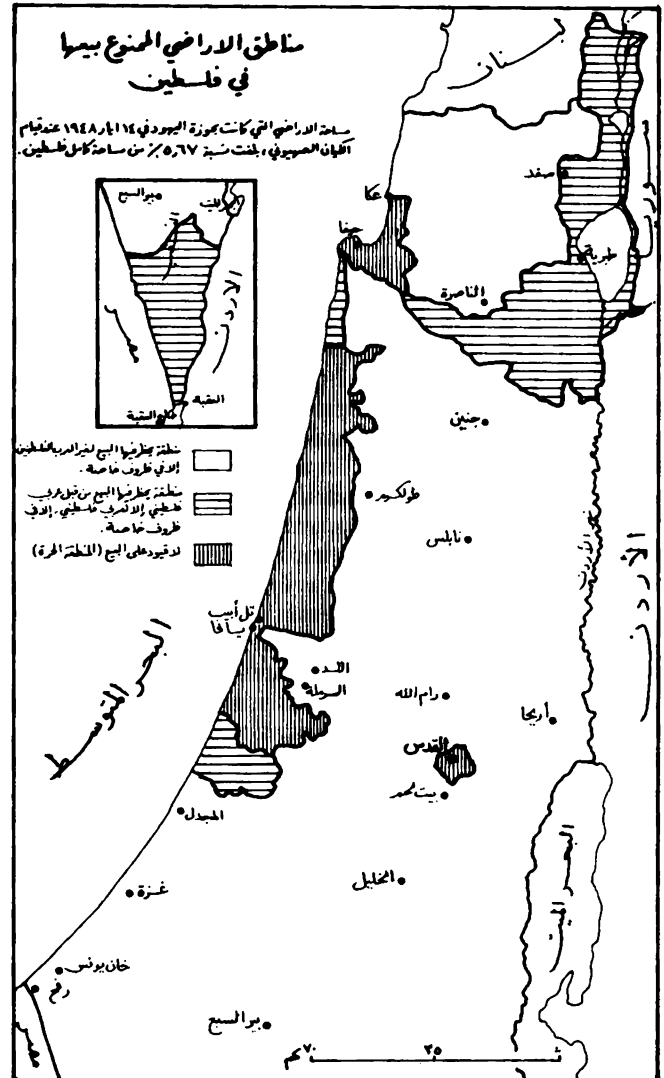
وكان من الطبيعي أن ينتاب الوفاق الأنكلو-صهيوني توتر شديد نتيجة تحرك بريطانيا للدعوة إلى مؤتمر لندن (١٩٣٩م)، والكتاب الأبيض الناتج عنه خاصة لجهة تحديد الهجرة ورهنا بموافقة العرب غير المباشرة بعد دخول ٧٥,٠٠٠ يهودي جدد. وقد لوحظ بعض التوتر سابقاً في أزمة اللورد (باسفيلد) (١٩٣١م)، وإلى حد أدنى في أزمة المجلس التشريعي (١٩٣٥م)، بيد أن ردة فعل الصهيونيين على الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩م كانت أعنف منها في الأزمتين السالفتي الذكر.

وبالنسبة لنمو الوطن القومي اليهودي، فقد توثق التعاون العسكري بين الصهيونية والسلطات البريطانية في فلسطين، بعد أن اتسعت الثورة العربية وشملت عملياتها الإنكليز واليهود معاً، وكان لذلك تأثيره الإيجابي على القوة العسكرية اليهودية، وخاصة

على وقف الهجرة نهائياً بعد خمس سنوات، «فلا يُسمح لهجرة يهودية أخرى إلا إذا كان عرب فلسطين على استعداد لقبولها». ولكن الحكومة البريطانية تريد أن تحتفظ لليهود بنسبة تقرب من الثلث في مجموع السكان، وعلى هذا الأساس عينت رقم ٧٥ ألفاً للمهاجرين الذين يسمح بإدخالهم خلال السنوات الخمس.

٣- الأراضي:

بموجب البند (١٦) من الكتاب الأبيض، تقسم البلاد إلى مناطق يمنع انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود في قسم منها، ويحدد في قسم، ويطلق في قسم ثالث. ولكن بريطانيا تسارع في البند (١٧) إلى تطمين اليهود بأن هذه التدابير مؤقتة، وبأن



(الهاغاناه) التي صارت تقوم بدور نشط خارج نطاق المستوطنات. وحين جندت السلطات الخفراء اليهود (النوتريم) ودربتهم للدفاع عن المستوطنات ضد هجمات الثوار العرب، استغل الصهيونيون هذا الوضع القانوني الممنوح للخفراء، للتغطية على تدريب أفراد (الهاغاناه)، وتجنيد أعداد جديدة في صفوفها، بحيث بلغ عدد قواتها ٢٥ ألفاً تقريباً. وخططت السلطات خطوة أخرى حين حولت (النوتريم) إلى (بوليس المستوطنات اليهودية)، وعملت على تدريبهم وتزويدهم بالأسلحة المتوسطة كالرشاشات والسيارات المدرعة، وسمحت لهم بالتحرك على بعض الطرق العامة.

ولكن قادة الهاغاناه رأوا أن استمرار تزويدهم بالأسلحة والعتاد يتوقف كلية على حسن نوايا البريطانيين الذين قد يسحبون السلاح الذي أعطوه إلى المستوطنات، ولذا بذلوا جهودهم لشراء السلاح بصورة غير مشروعة من الخارج والداخل. وفي الوقت نفسه عملوا على صنع السلاح والعتاد في ورشات خاصة. واستجابت السلطات في بولونيا، فسمحت بتهريب كمية من السلاح والعتاد إلى الهاغاناه، اعتقاداً منها بأن حصول اليهود على حكم فلسطين لا بد أن يجتذب إليها المزيد من اليهود البولونيين. وبلغ مقدار مشتريات السلاح البولوني حتى بداية الحرب العالمية الثانية ٢,٧٥٠ بندقية، ٢٢٥ رشاشاً، ١٠ آلاف قنبلة يدوية، مليوني طلقة مع عدد كبير من المسدسات وذخيرتها^(١٨٧).

وحين دخلت الثورة العربية دورها الثاني في خريف ١٩٣٧م قام جماعة من التصحيحين بأعمال انتقام وغدر ضد العرب. وقد حكمت محكمة عسكرية بالإعدام على شاب منهم في حزيران/يونيو ١٩٣٨م، وبعد هذا التاريخ انتظموا في (المنظمة القومية العسكرية - اتسل) كما ذكرنا، وبدأوا هجماتهم على العرب، وكان أهم فعالهم الغادرة في حيفا (عموز/يوليو) حين وضعوا ألغاماً ناسفة في سوق الفاكهة العربي مرتين، فقتل ٧٤ عربياً وجرح ١٢٩، وحدث مثل ذلك في القدس^(١٨٨).

وكانت إذاعة (اتسل - الإرغون) السرية تعلن مسؤوليتها عن كل حادث إرهابي، وتدعو اليهود للانخراط في صفوفها. ولجأت سلطات الانتداب إلى الاستعانة بأفراد البوليس اليهودي لحراسة المنشآت الحكومية نكاية بالعرب، كما وجه الجيش البريطاني دعوة إلى الوكالة اليهودية لتزويده بالمتطوعين من صفوف الهاغاناه لأغراض هجومية على الثوار العرب، ويعترف مصدر صهيوني بأن مئتين من أفراد الهاغاناه قد التحقوا بالحمايات البريطانية في منطقة الجليل^(١٨٩).

وبرغم الظروف المضطربة ما بين ١٩٣٧ و ١٩٣٩م فقد التفت الصهيونيون إلى مجال الاستيطان واكتساب الأرض، وركز الصندوق القومي اليهودي (الكيرين كاييت) على وضع خطة للاستحواذ على الأرض القريبة من المستوطنات بقصد ضمها إليها، لتكون أساساً لمقاطع يهودية بحتة، ووضعوا نصب أعينهم اعتبارات الأمن الاستراتيجي والسياسة القومية. وقد تزايد الاهتمام باعتبارات الأمن، إثر اشتداد قوة المعارضة العربية لسياسة الوطن القومي، وظهر ذلك في توجه الصهيونيين إلى الأراضي ذات القيمة العسكرية، والمتحكمة بمراكز النشاط اليهودي في الحاضر والمستقبل، والمسيطرة على طرق مواصلات حيوية للاستيطان اليهودي. أما اعتبارات السياسة القومية فكانت ترمي إلى التغلغل في مناطق قاصية لم تعرف الاستيطان من قبل، خشية أن يؤدي الضغط العربي الشوري إلى إخراج البريطانيين هذه المناطق من مجال الاستيطان اليهودي، وهي مناطق ذات أهمية بالغة لتحقيق أهداف سياسية محددة في فترة الثلاثينات، ذلك أنهم اتجهوا إلى منطقة بئر السبع التي تضم ١٢٤ مليون دونم ولم يكن فيها أحد من اليهود، ثم اتجهوا جنوباً حتى تحوم غزة، وبدأوا يتطلعون إلى أقاصي النقب باتجاه أم الرشراش (إيلات فيما بعد). وكان لمشروع التقسيم أثر بالغ في وضع مخطط جديد لإقامة المستوطنات في قلب المناطق العربية، وفي مناطق لم تصلها موجة الاستيطان اليهودي، وذلك للحيلولة دون تقسيم فلسطين، أو إذا لم يكن بد من تقسيمها، ليستحوذ الصهيونيون على الجزء الأكبر منها. ولذا تركز الاهتمام على الاعتبار الاستراتيجي أكثر من الاعتبار الاقتصادي، فأنشئت ٥٠ مستوطنة في مناطق لم تعرف الاستيطان من قبل، في الجليل الشرقي والغربي، وسهل بيسان، والنقب، كما أقيمت عدة مستوطنات على محاذاة الساحل الفلسطيني، لتوسيع رقعة الوجود اليهودي غرضاً من ناحية، ولتأمين المواصلات بين حيفا وتل أبيب من ناحية ثانية^(١٩٠).

ولكن حصيلة النشاط الصهيوني في الاستحواذ على الأرض كانت ضئيلة بسبب الثورة العربية ولم يتجاوز ما اكتسبه ١٤٠ ألف دونم، ابتاعت ثلثها الكيرين كاييت.

أما على صعيد الهجرة اليهودية، فقد دخل البلاد - على الرغم من أوضاع فلسطين المضطربة - حوالي ٤٨ ألف مهاجر، خلاف المهاجرين غير الشرعيين الذين قدروا بحوالي ١٥ ألفاً.

الفصل السادس

خلال الحرب العالمية الثانية

كانت السياسة البريطانية إبان فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م) بصدد فلسطين، موجهة توجيهاً دقيقاً حذراً، لأنها محصلة الضغوط المتباينة الواقعة عليها من جانب عرب فلسطين وأشقائهم العرب الذين كانوا يرتقبون قيام بريطانيا بتنفيذ سياستها الجديدة من حيث تحديد الهجرة اليهودية وبيع الأراضي والشروع في إقامة المؤسسات الدستورية للحكم الذاتي، ومن جانب يهود فلسطين المؤيدين بدعم الصهيونية العالمية وأنصارها في الأوساط السياسية البريطانية والأمريكية، الذين كانوا يطالبون بنسف سياسة الكتاب الأبيض، والسماح بالهجرة اليهودية وبيع الأراضي، والحيلولة دون إقامة مؤسسات الحكم الذاتي. إن إغضاب العرب في مرحلة الحرب الدائرة حماقة ينجم عنها أoxم العواقب، كما أن تنفير الأوساط اليهودية الأمريكية التي تزايد اهتمامها بالحل الصهيوني في فلسطين، لا بد أن ينطوي على مخاطر جدية في وقت تنظر بريطانيا فيه إلى الولايات المتحدة كحليف أصيل.

لقد ظل عرب فلسطين في غضون الحرب، أقرب إلى المهادنة منهم إلى التمرد والثورة، برغم ما كانوا يشهدونه من التواء السياسة البريطانية وتغليبها العَرض على الجوهر، وخاصة في مآطلتها بصدد الخطوات الدستورية الواجب اتخاذها لإقامة مؤسسات الحكم الذاتي، والسير على طريق إنشاء الدولة الفلسطينية.

أما الصهيونيون فكانوا على العكس من ذلك، يعملون على تنفيذ شعار بن غوريون نجمهم الصاعد: محاربة هتلر ومحاربة الكتاب الأبيض في وقت واحد، وهم - على تقربهم من الحكومة البريطانية لكي تسمح بتنظيم جيش يهودي يدعم مجهود الحلفاء الحربي ضد قوى المحور - كانوا يشنون حملات دعائية واسعة ضد الكتاب الأبيض، لأنه أوصد أبواب فلسطين في وجه اليهود الفارين من الاضطهاد النازي.

وعلى ذلك يمكن القول إن السياسة البريطانية إزاء فلسطين تميزت في هذه الفترة بمعالجة السياسات الصهيونية الرامية إلى إسقاط الكتاب الأبيض الذي هزّ الوفاق الأنكلوصهيوني، حين وضع ضمناً قيوداً على الهجرة اليهودية، قد تحول دون الحصول المتدرج على غالبية يهودية، وحدد ولوجزئياً انتقال الأراضي

لل يهود، ففتح باب إمكانية تجميد الاستيطان الصهيوني مستقبلاً، ولذا اعتبرته الصهيونية ضربة شديدة لآمالها وأهدافها، وتطلعت نحو أمريكا لتمارس من واشنطن الضغط على لندن، كيما تتخلى عن سياسة الكتاب الأبيض، وفي الوقت نفسه شجعت أعمال الإرهاب كوسيلة من وسائل الضغط التكتيكي على حكومة الانتداب.

ولكن الوفاق الأنكلو - صهيوني لم ينته أبداً عام ١٩٣٩م فقد بقي تشرشل رئيس وزارة الحرب البريطانية صهيونياً لا يُجَارَى، كذلك بقي النفوذ الصهيوني قوياً في أوساط حزب العمال، ومنحت بريطانيا في أواخر فترة الحرب ترخيصها بتشكيل قوة يهودية تحارب تحت علمها، وبذلك زوّدت الصهيونيين بالمؤسسة العسكرية القادرة على اغتصاب فلسطين بإحداث أمر واقع في المستقبل المنظور، وفيما يلي بعض تفاصيل ذلك:

دافع مالكولم جون مكدونالد Malcolm John MacDonald عن الكتاب الأبيض في مجلس العموم، وقال انه خير وسيلة للوفاء بالعهود المقطوعة للعرب واليهود معاً، ولصون المصالح الحيوية البريطانية، ووافق مجلس العموم على الكتاب الأبيض برغم الحملة العنيفة التي شنّها عليه تشرشل والاستعماريون والمعارضة العمالية، كما وافق عليه مجلس اللوردات.

وكانت الحكومة البريطانية قد صرّحت بأنها ستشرع في تنفيذ مضمون الكتاب الأبيض حالما يعود الأمن إلى نصابه، وبالفعل هدأت الأحوال في فلسطين، ولكن بريطانيا لم تبأشر تنفيذ ما نصت عليه المراحل الدستورية، ولم تتم أية خطوة أساسية في هذا الاتجاه، وإنما كانت تعبر عن الحرص على استرضاء العرب بتظاهرها بمكافحة الهجرة اليهودية غير الشرعية.

وفي خلال العامين الأولين من الحرب، لم يطرأ تبديل يذكر على الأوضاع السياسية في الأقطار العربية، ولا أثيرت القضية الفلسطينية أثناءهما، وكانت بريطانيا متشوقة للحصول على مزيد من ولاء العرب في أحلك ساعات تمر فيها مقدراتها، فأوفدت الكولونيل نيوكمب Newcombe إلى بغداد في تموز/يوليو ١٩٤٠م لبحث مع زعماء فلسطين والعراق المسألة الفلسطينية التي كانت أكبر عائق أمام أي تضامن عربي مع بريطانيا، وأوضاعها الحربية على أشدها حرجاً وأساساً، وكانت المطالب العربية معتدلة، فهي

تريد تنفيذ الكتاب الأبيض في الحال، بوضع فلسطين على طريق الاستقلال، مقابل إعلان العراق الحرب على إيطاليا، واستعداده للاشتراك فعلياً في الحرب، بإرسال كتائب عراقية إلى الجبهة اللببية.

بيد أن وصول تشرشل إلى رئاسة الوزارة البريطانية آنذاك عرقل مسعى نيوكمب. فقد ارتأى تشرشل أنه بالإمكان سحب الحاميات البريطانية من فلسطين لتخدم في الجبهات الأخرى، إذا ما زوّد يهود فلسطين بالسلاح للدفاع عن أنفسهم ضد أي غزو ألماني محتمل، وعلى ذلك رفضت الحكومة البريطانية في ٢٩ آب/أغسطس عام ١٩٤٠م المقترحات العراقية، الأمر الذي أدّى إلى إضعاف المنادين بصدّاقة بريطانيا، وبروز المناوئين لها في الصف الأول، بعدما كان من نشوب ثورة رشيد عالي الكيلاني (أيار/مايو ١٩٤١م) (١٩١).

وكانت الحكومة البريطانية قد أصدرت في نهاية شباط/فبراير ١٩٤٠ مجموعة تشريعات لتنظيم انتقال الأراضي في فلسطين، على شكل كتاب أبيض برقم (٦١٨٠)، على أن يكون له مفعول رجعي من تاريخ نشر الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩م. وبموجب هذه التشريعات قُسمت فلسطين إلى ثلاث مناطق، المنطقة (أ) ومنع فيها انتقال الأرض إلا لعربي فلسطيني. المنطقة (ب) وقد منع فيها انتقال الأرض التي يملكها عرب فلسطينيون إلى غير العرب الفلسطينيين، ولكن للمندوب السامي في بعض الأحوال أن يسمح بانتقال الأرض إلى غير العربي حينما يتلقى المشتري موافقة البائع الخطية على ذلك. المنطقة (ج) وتشمل ما بقي من أراضي فلسطين، وقد أبيع بيع الأراضي فيها لغير العرب، وهي عبارة عن السهل الساحلي بين حيفا ويافا، وبين حيفا وعكا وجزء من السهل الساحلي بين يافا وغزة (١٩٢).

إن نظرة متفحصة على هذه التقسيمات، توضّح أن الغرض من وضعها هي أن تكون في خدمة التقسيم المقبل لفلسطين.

احتجت الوكالة اليهودية على نظم انتقال الأراضي ونظمت مظاهرات ضدها، وردّ مكدونالد على موجة الاستنكار التي أعدها أنصار الصهيونية في بريطانيا، بأن الدافع لإصدار نظم انتقال الأراضي هو تقارير اللجان السابقة التي بلغت الحكومة بأنه إذا لم تصدر تشريعاً بخصوص انتقال الأراضي، فإن حقوق السكان العرب ووضعم سوف يُفْتَأَتُ عليهما. وقال إن هناك سببين جعلوا حكومته تصدر هذه التشريعات:

١ - الاحتفاظ بحكومة غير منحازة في فلسطين، تضمن العدل للعرب واليهود معاً.

٢ - جعل قواتنا قادرة على الحركة لبلوغ نهاية مظفرة في الحرب ضد ألمانيا النازية (١٩٣).

بقيت نظم انتقال الأراضي سارية المفعول في فلسطين، ولكن الصهيونيين لم يعدوا وسيلة يتحاليون بها على هذه النظم.

تعرضت حكومة تشامبرلين صاحبة الكتاب الأبيض لنقد صهيوني مرير طوال مدة حكمها، وإذ لم يحصل الصهيونيون منها على طائل، عمدوا إلى خطة التريث والانتظار، تماماً كما فعلوا عام ١٩١٥ مع حكومة اسكويث Asquith التي لم ينالوا منها شيئاً.

وفي أيار/مايو ١٩٤٠م شكّل تشرشل الوزارة الائتلافية البريطانية، وسنحت الفرصة لنقد سياسة الكتاب الأبيض والعمل باحتراس على قبول الاقتراح بإقامة دولة يهودية بعد الحرب. واستغل الصهيونيون ما لهم من الخطوة لدى تشرشل ولدى عدد من زملائه في الوزارة، فتجاوزوا معارضة وزارة المستعمرات والإدارة الانتدابية، ولم يكتفوا بذلك وإنما اتهموا تلك السلطات بإحراج حكومة تشرشل، وبالععمل ضد الرغائب الحقيقية للشعب البريطاني وزعمائه المنتخبين، وفي غضون ذلك عمدوا إلى زيادة تدفق الهجرة غير المشروعة إلى فلسطين بداية من خريف ١٩٤٠م (١٩٤).

ويبدو أن وزارة المستعمرات والإدارة الانتدابية توصلتا إلى سياسة معينة في موضوع المهاجرين اليهود بعد صدور الكتاب الأبيض، وأنها راجعتا هذه السياسة عام ١٩٤٠م. وفي خريف العام نفسه حين نشطت الهجرة غير المشروعة، قررت الحكومة البريطانية أن لا تسمح للمهاجرين غير الشرعيين بالبقاء في فلسطين، بل تزودهم بمكان يلجأون إليه في امبراطوريتها الاستعمارية.

وقد اتخذ هذا القرار لسببين يتعلقان بالأمن: لأن أزمة اقتصادية قد هددت البلاد في تلك الآونة، ووصلت أرقام البطالة عند اليهود والعرب حدّاً غير مسبوق؛ وكإجراء حرب لمواجهة تغلغل عملاء العدو الذين قد يعيقون المجهود الحربي للحلفاء في الشرق الأدنى (١٩٥).

ولكن الصهيونيين لم يقنعوا بتغاضي السلطات البريطانية في فلسطين عن كثير من حوادث الهجرة غير المشروعة، وراحوا يصورون منع السلطات للمهاجرين غير الشرعيين من النزول إلى

ذلك وقبله استقطاب الجماعات اليهودية الأمريكية الضخمة بواسطة صهيونية ناجحة أو صهيونية مقاتلة، على حد تعبير بن غوريون (١٩٧).^(١٩٧)

بدأ الحوار بين الحكومة البريطانية وبين الزعامة الصهيونية حول تشكيل قوة محاربة على أعلى المستويات السياسية قبل نشوب الحرب بعدة أشهر، ولم ينته إلى نتيجة إيجابية إلا قبل سبعة أشهر من نهاية الحرب.

وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠م أبلغ تشرشل مجلس الوزراء رغبته في إلغاء الكتاب الأبيض، وهذا التبليغ وإن لم يؤد إلى شيء — نظراً لمعارضة الدوائر السياسية والعسكرية — فإنه يدل على مدى تأييد تشرشل للمطالب الصهيونية التي لم تفارق ذهنه في خضم معركة بريطانيا، ولكن مجلس الوزراء أقر مشروع إنشاء اللواء اليهودي بصورة نهائية.

وبينما كان يتزايد تطوع اليهود في الجيش البريطاني والدفاع المحلي، صرح وزير المستعمرات في مطلع تموز/يوليو ١٩٤٢م أن المنظمات «الدفاعية» المحلية اليهودية في فلسطين تعتبر بمثابة ومعدلة للحرس الوطني في بريطانيا، وقامت السلطات البريطانية بتسليح جماعات الهاغاناه وتدريبها على حرب العصابات، ومنحت الصفة الشرعية نحو ١٥ ألف يهودي كانوا يشكلون قوة بوليس المستعمرات، زود كل منهم ببندقية حربية (١٩٨).^(١٩٨)

وكانت محاولات العمل الحربي المشترك الانكسار — صهيوني قد بدأت في النصف الأول من عام ١٩٤١م. ففي أيار/مايو من العام نفسه قامت جماعة من الهاغاناه بقيادة ضابط بريطاني بمحاولة تدمير مصفاة طرابلس، ولكن العملية فشلت وقتل جميع المشتركين فيها. وفي الشهر نفسه قام تنظيم سري بريطاني صهيوني بعملية أخرى هدفها اغتيال الحاج أمين الحسيني مفتي القدس المقيم في بغداد أثناء ثورة رشيد عالي الكيلاني، واستعان التنظيم هذه المرة بعصابة الارغون الصهيونية الإرهابية، ولكن المحاولة فشلت وقتل زعيم الارغون دافيد رازيل David Raziel. كما قام رجال الهاغاناه المدربون بأعمال التجسس ونشر الدعايات السرية في سوريا ولبنان، وفي طليعتهم موشى ديان وبتوجيه مباشر من بريطانيا تارة، ومن مكتب (الهاغاناه) في حيفا بالتعاون مع البريطانيين تارة أخرى. واشترك فصيل من الهاغاناه بغزو سوريا ولبنان في حزيران/يونيو ١٩٤١م، وقام بأعمال الاستطلاع والتخريب في مقدمة الجيش الزاحف (١٩٩).^(١٩٩)

وقد حوِّظ على سرية هذا التعاون الذي تم بين السلطات

فلسطين، على أنه عدوان وشر مستطير. وأبرز حادث من هذا القبيل هو حادث الباخرة باتريا Patria في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠م، وقد استغلته الدعاية الصهيونية أسوأ استغلال لإثارة المشاعر ضد قيود الهجرة وضد الكتاب الأبيض: ذلك أنه بينما كانت تجري عملية نقل المهاجرين اليهود من سفينتين تحملان قرابة ١,٧٠٠ مهاجر إلى السفينة الفرنسية باتريا، صادرتها سلطات ميناء حيفا لترحيل اليهود إلى جزيرة موريشيوس Mauritius حيث يحتجزون حتى نهاية الحرب، حدث انفجار قوي فيها، وقتل أو غرق في الحادث نحو من ٢٤٠ مهاجراً.

وأعلنت الوكالة اليهودية أن إغراق الباخرة كان عملاً من أعمال الاحتجاج الجماعي على القرار (اللاإنساني) الذي أصدره المندوب السامي، بل عملاً من أعمال الانتحار الجماعي. وقد أثبتت الأدلة والبيّنات التي ساقها لجنة التحقيق المكلفة بالتحري عن الحادث فيما بعد، «أن إغراق الباخرة كان عملاً مقصوداً ومتعمداً قامت به جماعة من الصهيونيين المرابطين على الشاطئ» (١٩٦).^(١٩٦)

لم يحرك العرب ساكناً طوال فترة الحرب العالمية الثانية، ولذا لم يكونوا موضع تركيز السياسة البريطانية واهتمامها، أما الصهيونيون فكانوا يعملون على تنفيذ شعار بن غوريون: محاربة هتلر ومحاربة الكتاب الأبيض على حد سواء، ورغم تناقض مضمون هذا الشعار، وكانوا يرون أن الكتاب الأبيض سجل نهاية مرحلة تم فيها ترسيخ أسس الوطن القومي اليهودي الذي أصبح بالنسبة لهم مرحلة تمت وانقضت، ينبغي الانطلاق منها نحو تحقيق الدولة اليهودية. وكان لا بد من موافقة بريطانية على هذا المشروع؛ ولذلك استعملوا خطة مجازفة خدمت قضية الصهيونية السياسية خدمة جلي: تلك هي المطالبة بتشكيل وحدات يهودية مستقلة تخدم في جيوش الحلفاء ضد قوى المحور، والهدف منها:

أولاً — أن تكون نواة الجيش اليهودي تحت ستار محاربة النازيين.

ثانياً — فرض الحل الصهيوني على مشكلة فلسطين بقوة السلاح، بل ومحاولة الاستحواذ على البلاد، حتى ولو أدى ذلك إلى نشوب حرب أهلية ضد عرب فلسطين.

ثالثاً — تمثيل «الشعب اليهودي» رسمياً والقتال تحت راية يهودية. وينطوي ذلك على اعتراف هام بمبدأ الدولة اليهودية وخطوة نحو الاعتراف بها على أساس الأمر الواقع، وأهم من

الكتاب الأبيض، وظلت تمارس الحكم المباشر كما تفعل في أقل مستعمراتها شأنًا، وأنها لم تنقل رئاسة الإدارات إلى الفلسطينيين، وأن أعضاء المجلس التنفيذي والاستشاري ظلوا من الموظفين البريطانيين. وأدرك الصهيوينيون أنه يتوجب الضغط على الإدارة الانتدابية لحملها على مزيد من التساهل في تطبيق الكتاب الأبيض.

وبدا واضحاً من سلسلة المحاكمات البريطانية التي انعقدت لمحاكمة المتهمين الصهيونيين بتهريب السلاح، وإثر حملات التفتيش، أن الوكالة اليهودية، بينما كانت تتظاهر بالتعاون مع السلطات، كانت تنفذ مخططاً بارعاً للحصول على الأسلحة بالسرقة من المستودعات البريطانية. وفي آب/اغسطس حكم على جنديين بريطانيين هارين بالسجن خمسة عشر عاماً لاشتراكهما بسرقة السلاح، وقد وجد في حوزتهما ٣٠٠ بندقية مع ١٢٥ ألف طلقة، واعترفا بأن زعيم عصابة يهودية للتسلح قدّم لهما رشوة للحصول على السلاح والذخيرة من مخازن الجيش البريطاني (٢٠٣).

ومن ناحية أخرى فإن السلطات الانتدابية لم تحرك ساكناً إزاء الوكالة اليهودية التي أنشأت دائرة للتجنيد تابعة لها، وفرضت التدريب العسكري وجعلت مدة الخدمة سنة للفتيات والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ١٨ سنة، وذلك في بيانات وإعلانات نشرت في الصحف على مشهد ومسمع من السلطات (٢٠٤)، وهي السلطات نفسها التي كانت تحكم بالإعدام شنقاً على أي عربي إذا وجدت لديه طلقة واحدة في عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ م.

ولم تفلح إجراءات السلطات لمكافحة سرقة السلاح، ولا حالت المحاكم العسكرية دون وقوع سرقات أخرى، كذلك لم تستطع أن تكتشف جميع غائب السلاح اليهودي، وإن لم يخف عليها مدى القوة والاستعداد اللذين تحوّل بهما اليهود من حال إلى حال، والذي ظهرت آثاره الخطيرة في تقاوم أعمال الإرهاب عام ١٩٤٤ (٢٠٥).

عاودت المنظمات الإرهابية الصهيونية نشاطها إثر انتصار الحلفاء في معركة العلمين الفاصلة (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٢ م)، وبدأت العمل من خلال بيان منظمة الارغون الذي أعلنت فيه وقف الهدنة مع السلطات «التي تقوم بتسليم إخواننا إلى هتلر. ومطلبنا نقل الحكم فوراً إلى أيدينا». كذلك هاجمت منظمة شتيرن Stern البريطانيين «المحتلين» (٢٠٦).

البريطانية ومنظمي الهاغاناه والارغون، في وقت نهّد مصير الطرفين بالغزو الألماني الوشيك، ورغماً عن شعور الصهاينة بالمرارة لإصرار الإدارة البريطانية الانتدابية ووزارة المستعمرات على تطبيق بنود الكتاب الأبيض. ومهما يكن من أمر، فإن الحكومة البريطانية قبلت في صفوف جيشها ما مجموعه ٢٧,٠٢٨ يهودياً، منهم ١,١٠٦ في البحرية، و ٢,٦٥٢ في الطيران، و ٢٣,٢٧٠ في القوات البرية.

وفي أواخر الحرب كان الفيلق اليهودي يضم ٥,٣٥٨ جندياً، وقد توفر التدريب والخبرة لهؤلاء على يد الجنود البولنديين اليهود الفارين بأسلحتهم، وقدرت المصادر البريطانية عددهم بـ ٣,٦٠٠ جندي يهودي انضموا إلى الجماعة اليهودية في فلسطين أثناء الحرب (٢٠٠).

هذا إلى أن صعوبات تموين قوات الشرق الأوسط بالدوران حول أفريقيا، جعل السلطات البريطانية تكلف بعض المؤسسات الصناعية اليهودية ما بين ١٩٤٢ - ١٩٤٤ م بإنتاج أسلحة تقدّر قيمتها بنحو ٣٣ مليون جنيه، وتشمل الألغام المضادة للدروع ومدافع الهاون وبعض لوازم الدبابات، وقوارب بحرية ومظلات (٢٠١).

وعلى هذا النحو اطمأن الصهاينة إلى وجود نواة صالحة للجيش اليهودي، أما خطط العمل لاستخدامه في وضع الحل الصهيوني موضع التنفيذ على أرض فلسطين، فقد كان يجري إعدادها أيضاً، ولا سيما بعد أن جهر مؤتمر بيلتمور Biltmore الصهيوني المنعقد في نيويورك (أيار/مايو ١٩٤٢ م) بوجوب تركيز المساعي على إقامة فلسطين «كومنولثاً Commonwealth يهودياً». وهذا يعني الاستحواذ على كامل فلسطين، وليس «وطناً قومياً لليهود في فلسطين» بحسب صيغة وعد بلفور، وليس «دولة يهودية في جزء من فلسطين» بحسب صيغة لجنة بيل (١٩٣٧ م)، ولكن فلسطين كومنولثاً يهودياً.

ومعنى ذلك في ضوء نسبة اليهود إلى مجموع سكان فلسطين، وهي (٢١,٢٪)، ونسبة ملكية اليهود للأراضي (٥,٩٪) حتى عام ١٩٤٢ م، أن الصهيوينيين الأقلية قد عزموا على إعلان صهيوني «للاستقلال» في كامل فلسطين، على النمط السائد في أفريقيا الجنوبية وذلك باستخدام القوى النامية للمؤسسة الصهيونية العسكرية (٢٠٢).

وقد شجّع الصهيوينيون أن بريطانيا المنتدبة جمدت بإيعاز من تشرشل رئيس وزرائها الإجراءات الدستورية المنصوص عليها في

الصهيونيون، لما أثارته من سخط الحكومة البريطانية ولما سببته فعال الإرهاب من الاشمئزاز، أكثر من كونها نتيجة التدابير التي تظاهرت باتخاذها الهيئات الرسمية اليهودية في فلسطين.

وكان تشرشل في أيلول/سبتمبر ١٩٤٤م قد أعلن رسمياً أن الفيلق اليهودي «لن يشارك في القتال في أوروبا، وإنما في الاحتلال الذي سيتلوّه». وقد عكس هذا القول، مع جهود تشرشل العتيدة لشجب الكتاب الأبيض خفية، والحيلولة دون تنفيذ أمين لبنوده في الهجرة وانتقال الأراضي والتقدم نحو الحكم الذاتي، عكس الشعور السائد بين أعضاء الوزارة البريطانية الذين لم يعودوا يفكرون بدولة فلسطينية موحدة بحسب الكتاب الأبيض، وإنما بإنشاء دولة يهودية مستقلة في جزء من فلسطين على الأقل، وربما كان هذا عربوناً على نوايا الحكومة البريطانية في فترة ما بعد الحرب.

وفي شباط/فبراير ١٩٤٥م وافقت وزارة المستعمرات على قرار المندوب السامي الجديد اللورد غورت Gort بالسماح للاجئين اليهود غير الشرعيين الذين نقلوا إلى موريشيوس في أيلول/سبتمبر ١٩٤٠م باستيطان فلسطين، وتقدر السلطات عددهم بـ ١,٣٥٠ يهودياً^(٢٠٩).

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤م كان حزب العمال البريطاني قد أصدر قراراً عجيباً في مؤتمره السنوي، لا يبحث على السماح بهجرة يهودية كثيفة إلى فلسطين لكي يصبح اليهود غالبية، فحسب، بل يطالب علناً بطرد العرب وتهجيرهم من فلسطين: «فليشجع العرب على الخروج بينما اليهود يدخلون»^(٢١٠). كذلك تضمن بيان حزب الأحرار الصادر في شباط/فبراير ١٩٤٥م خطة مؤيدة للصهيونية، تطلب إسقاط الكتاب الأبيض وتنفيذ التزامات بريطانيا نحو صك الانتداب ووعدهم بلفور.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥م أفرجت السلطات البريطانية عن جمال الحسيني الذي كانت قد اعتقلته في العراق في أعقاب فشل حركة الكيلاني، وقدم من روديسيا الجنوبية [زمبابوي] (حيث كان محتجزاً) إلى مصر، وارتحل منها إلى بيروت، ولكن لم يسمح له بدخول فلسطين. وأحاطت اللجنة العربية العليا الجديدة المندوب السامي الجديد الجنرال السير آلان كننغهام Alan Cunningham بتشكيلها وقالت إنها استلمت مسؤولية توجيه الشؤون السياسية والقومية باسم عرب فلسطين، واعترف لها المندوب بهذه الصفة.

ولا حاجة بنا إلى رصد عمليات الإرهاب الصهيوني التي استهدفت تدمير المنشآت الحكومية، كما حاولت اغتيال المندوب السامي، وقتلت عدداً من ضباط البوليس البريطاني وأفراده.

وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٤م أصدر قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط بياناً يستنكر موجة الإرهاب اليهودية، وقال إن المخربين في فلسطين مع مؤيديهم الناشطين والسليين يعيقون المجهود الحربي البريطاني إعاقه مباشرة، بينما يخوض كفاحه ضد هتلر^(٢١١)، وطلب البيان من الجماعة اليهودية في فلسطين وزعمائها وهيئاتها التمثيلية أن تعترف بمسؤولياتها تجاه الإرهاب والإرهابيين، حرصاً على حسن سمعة اليهود.

ولكن الإرهاب الصهيوني بلغ منتهاه عام ١٩٤٤م باغتيال اللورد موين Moyne وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط (٦ تشرين الثاني/نوفمبر)، في القاهرة، على يد عصابة شتيرن التي أرسلت اثنين من رجالها ضابطاً متلبسين وهما يحاولان الفرار، وأعدما شنقاً^(٢١٢).

يسجل الباحث على الإدارة الانتدابية في فلسطين أنها لم تتخذ من الإجراءات القمعية بحق الصهيونيين، ما سبق أن اتخذته بحق العرب، حين اغتيل المستر اندروز حاكم لواء الجليل في الناصرة قبل سنوات، واتجهت الشبهة نحو العرب دون أن يكون ثمة دليل قاطع على اتهامهم. ومع ذلك قامت السلطات بتشريد المواطنين العرب واعتقالهم، وتشيت القيادة السياسية الفلسطينية، وحل اللجنة العربية العليا، ونفي و/أو سجن زعمائها مع المئات من العرب، ونسف المنازل وفرض الغرامات وانتهاك المقدسات.

إن الإنكليز يعلمون جيداً أن اليهود في فلسطين مسؤولون عن جرائم الإرهاب: أحزابهم وهيئاتهم ومنظماتهم. بدليل أن زعامتهم عندما عازمت على وقف الإرهاب موقتاً، كان لها ما أرادت، لأنها خشيت من تغير نصيرها تشرشل عليها، ومن إحراجها أمام مجلس العموم حين يعرض مشروعاً مواتياً للأهداف الصهيونية. وخاصة بعد خطابه الذي قسا فيه على السفاكين والإرهابيين عن قصد، ليس فقط بغية إنذار الصهيونيين من عواقب تطرفهم، وإنما أيضاً دفعاً لحجج المعارضة التي قد تتهمه بالتأييد المطلق للصهيونية. ويبدو جلياً من خطابه مدى ضلوعه في الجهود المستميتة لتهويد فلسطين.

ولم تلبث موجة الإرهاب أن انحسرت إلى حين، نتيجة تصميم الموجهين الحقيقيين له على وقفها، وهم الزعماء

وبعد أسبوعين من الاحتفال بعيد النصر (أيار/مايو ١٩٤٥م)، تلقت الحكومة البريطانية مذكرة من الوكالة اليهودية تطلب موافقة بريطانيا على مضمون برنامج بيلتيمور^(٢١١). وتلقى تشرشل من وايزمن مذكرة طلب فيها اتخاذ (قرار فوري) بإقامة الدولة اليهودية في فلسطين، ونقل صلاحية تنظيم الهجرة وتنمية موارد البلاد إلى الوكالة اليهودية. وفي حزيران/يونيو ١٩٤٥م رد تشرشل بأن مصير فلسطين لا يمكن أن يقرر «قبل أن يجلس الحلفاء المنتصرون نهائياً حول مائدة الصلح»^(٢١٢).

وبعد انقراط عقد الائتلاف الوزاري في بريطانيا، ونجاح حزب العمال في الانتخابات، انعقد مؤتمر صهيوني في لندن (آب/أغسطس ١٩٤٥م) وأعلن اعتباطه بفوز العمال، وكانت نتيجة المؤتمر أن قُدم وفد برئاسة بن غوريون طلباً إلى وزارة المستعمرات بوجوب إصدار مئة ألف شهادة هجرة على الفور ليهود أوروبا، وإعلان فلسطين دولة يهودية، وهو الطلب نفسه الذي قُدم في منتصف حزيران/يونيو إلى تشرشل.

وجاء رد جورج هنري هول George Henry Hall وزير المستعمرات في ٢٥ آب/أغسطس، يحمل عرضاً بالألفي شهادة هجرة المتبقية من الرقم المحدد في الكتاب الأبيض وهو (٧٥) ألفاً ويحث على استعمالها أولاً، ويذكر أنه ربما تطلب موافقة العرب على استمرار الهجرة اليهودية بمعدل ١,٥٠٠ شهرياً حسب السياسة المعلن عنها في الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩م. ولكن الوكالة اليهودية رفضت هذا العرض بكثير من الغضب^(٢١٣).

وفي غضون ذلك كان الرئيس هاري ترومان Harry Truman الذي خلف الرئيس فرانكلن روزفلت F. Roosevelt يتعرض لضغط صهيوني شديد أدى إلى تحقيق غرضه. وطلب ترومان بعده السماح بإدخال مئة ألف يهودي فوراً إلى فلسطين. وكان ذلك نتيجة جهود صهيونية ملحة، تشكّل بعدها الموقف الأمريكي المؤيد للصهيونية، والذي كان له أكبر الأثر في المجرى الفاجع الذي اتخذته بحث قضية فلسطين.

أما على صعيد النشاط الصهيوني في فلسطين في فترة الحرب العالمية الثانية، فقد أشرنا إلى تأزم العلاقات الصهيونية البريطانية على نحو غير مسبوق، إثر صدور الكتاب الأبيض وقيوده الموضوعية على الهجرة وبيع الأراضي. وبعد أن اشتد الخلاف بين الصهيونيين بصدد الموقف الذي يجب اتخاذه من بريطانيا، اتفقوا على معارضة سياستها، وتشجيع الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين عن طريق لجنة الموساد Mossad التي أنشئت لهذه الغاية، وعلى

زيادة عدد المستوطنات والاستمرار في ابتياع الأراضي، فأقيمت ١٥ مستوطنة جديدة قبل نشوب الحرب العالمية الثانية. ولكن ظروف الحرب وتصاعد عداة ألمانيا النازية لليهود من ناحية، ومن ناحية أخرى، قرب فلسطين من ميادين القتال والخشية من استحواذ قوات المحور عليها، اضطر الصهيونية إلى التعاون مرحلياً مع بريطانيا. ولم تلبث أن جهرت في مؤتمر بيلتيمور (١٩٤٢م) بطلب (الدولة اليهودية) الذي طالما أخفته وراء المصطلح الغامض (الوطن القومي اليهودي) منذ صدور وعد بلفور. ولكن ما ان ابتعد خطر المحور عن فلسطين وشمال أفريقيا بعد انتصار الحلفاء في معركة العلمين (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٢م)، حتى تازمت العلاقات ثانية بين الصهيونية وبريطانيا، واستمرت كذلك حتى قيام «إسرائيل». وقد وصف القائد العام البريطاني في الشرق الأوسط السير ه. ميتلاند ولسون H. Maitland Wilson هذا الوضع الجديد بقوله: «إن موقف الوكالة اليهودية قد تصلب إلى الحد الذي دفعها إلى معارضة أي عمل مناوئ لبرنامج بيلتيمور ومؤيد للكتاب الأبيض»^(٢١٤).

وقد تعاونت القيادة العسكرية البريطانية مع الهاغاناه والمستوطنين اليهود وكلف النوتريم بحراسة المراكز اليهودية، كيما يتفرغ الجيش البريطاني لمواجهة قوات المحور.

وفي أواخر سنة ١٩٤٠م التي تميزت بانتصارات المحور، اتسع نطاق التعاون بين الطرفين، وخاصة في مجال الاستخبارات ومحاولات التخريب في الدول الخاضعة لنفوذ المحور، مثل سوريا ولبنان وبعض دول أوروبا الشرقية. ونجم عن هذا التعاون إنشاء منظمة البالمخ، أي قوات الصاعقة، التي أوكلت إليها المهام التخريبية. وفي حين لم تثمر الجهود التي بذلتها القيادة الصهيونية لتشكيل الفيلق اليهودي إلا في أواخر الحرب، فقد فُتح باب التطوع أمام المستوطنين اليهود وأمام العرب في الوحدات الفلسطينية التي أعلنت بريطانيا عنها في أوائل الحرب. ويدفع شديد من القيادة الصهيونية تطوع حوالي ٢٦ ألفاً من المستوطنين اليهود للخدمة في مختلف صنوف الأسلحة في الجيش البريطاني، وتطوع ثلاثة آلاف غيرهم في جيوش أخرى، وخاصة الجيش التشيكوسلوفاكي، فضلاً عن خمسة آلاف آخرين في الفيلق اليهودي. فإذا أضيف إلى هذه الأعداد قوة النوتريم التي بلغت ستة آلاف أواخر عام ١٩٤٢م، وقوة البالمخ التي تقدر بألف مقاتل، أدركنا أن المستوطنين صار لديهم قوة عسكرية لا يستهان بها في فلسطين.

وحين قررت منظمة (اتسل Etzel – الارغون) التمرد ضد

مناطق مختارة لعرقلة أي مشروع للتقسيم يطرح مستقبلاً، وخلق أمر واقع للمطالبة بضم المزيد من الأراضي العربية عند إقرار التقسيم. ولذا أقيمت ٥٠ مستوطنة جديدة في مناطق الحولة والجليل الأعلى والغربي وجبل الخليل والنقب. واختير لها سكان جدد من شباب منظمة الهاغاناه ليكونوا أقوى على مواجهة ظروف المرحلة المقبلة.

وعلى الصعيد العربي كانت الجهود العربية أثناء الحرب العالمية الثانية مبعثرة ووقائية تاركة الميدان فسيحاً للمناورات والمبادرات الصهيونية. ففي حين كانت الصهيونية تكتل اليهود حول شعار وجوب إنقاذ يهود أوروبا المحتشدين في المعسكرات وتوطئتهم في فلسطين، كانت معظم الأقطار العربية لا تشعر بفداحة الخطر على عروبة فلسطين، كما يشعر بها أبناء فلسطين، ولا تحرك القضايا في وجه الصهيونية ومن يؤازرها أوترد على مبادراتها وافترائها، إلا حين توحى لهم بالخطر وسوء العاقبة، وعندئذ يظهر العرب القلق والاضطراب، ويسارعون إلى الاستنكار والاحتجاج، عن طريق حكوماتهم وبرلماناتهم وهيئاتهم. وقد بذلت بعض الجهود في عواصم بعض الأقطار العربية كسوريا ولبنان والعراق ومصر والسعودية، وقامت بجهود دعائية مضادة متواضعة في الدفاع عن الحق العربي وإرسال مذكرات بهذا المعنى، دون أن تفضي إلى وقف التحيز السافر للصهيونية ومخططاتها، إلا فيما تسجله من تظاهر بتوضيح موقف سالف، ووعد بإجراء (العدل) بين الطرفين.

وفي فلسطين بذل من بقي من زعمائها ما وسعهم لاستنكار النشاط الصهيوني، على الرغم من غياب الزعامة الفلسطينية الرئيسية عن المسرح السياسي مشردة أو منفية (الحاج أمين الحسيني لاجئاً إلى برلين تلاحقه الدعاية الصهيونية في محاولة يائسة لدفعه بالضلوع مع المحور، وجمال الحسيني وأمين التميمي وغيرهما من المنفيين^(٢١٩))، تحاول المساعي الصهيونية الخيثة النيل منهم، كي لا تسمح لهم السلطات البريطانية بالعودة إلى فلسطين).

إن عرب فلسطين، والعرب عموماً، فشلوا في معظم المعارك التي خاضوها لإنقاذ عروبة فلسطين، باعتبار أنهم كانوا غالباً ما يثقون بسياسة (المطالبات): مطالبة بوقف الهجرة اليهودية، مطالبة بمنع انتقال الأراضي لليهود، مطالبة بإلغاء مشروع الوطن القومي اليهودي، مطالبة بإبطال الانتداب ومطالبة بالحكم الذاتي والاستقلال... وكأنما غاب عنهم أن مثل هذه الأمور الحيوية لا تطلب وإنما تؤخذ. وما انفك العرب - جميع

سياسة الكتاب الأبيض، اعتقلت قيادتها، ولم تلبث أن تعاونت مع السلطات البريطانية، ولا سيما في التجسس على الهاغاناه، وفي مهمة تخريبية ضد ثورة الكيلاني بالعراق (١٩٤١م)، قتل فيها زعيم المنظمة (رازئيل) كما ذكرنا.

ولكن اتسل انقلبت ضد السلطات بعد أن تولى قيادتها مناحيم بيغن وهاجمت الدوائر الرسمية والمنشآت المدنية في فلسطين، وضغطت حكومة لندن على الزعامة الصهيونية لوقف نشاط اتسل التخريبي، وتولت الهاغاناه ضرب اتسل وإضعافها، وتسليم البارزين من أفرادها إلى السلطات. ومن ناحية أخرى، كان تعاون اتسل مع البريطانيين قد أدى إلى تصدع صفوفها، وانشقاق عدد من أعضائها عنها في صيف عام ١٩٤٠م، وتشكيل منظمة مستقلة عرفت باسم ليحي، أو شتيرن Stern أي (المحاربون من أجل حرية إسرائيل)، وقد عرفت بشدة التطرف والإرهاب، وبعد تصاعد عمليات منظمة (ليحي) ضد السلطات البريطانية، لم يكن بد للقيادة الصهيونية من التعاون معها على مطاردة المنظمة، إلى أن قُتل زعيمها شتيرن واعتقلت قيادتها. ولكنها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تابعت عملياتها ضد الإدارة الحكومية في فلسطين مع الهاغاناه واتسل.

وعلى الصعيد الاقتصادي حقق المستوطنون اليهود نجاحاً بارزاً في ظروف حشد عشرات الألوف من القوات البريطانية في فلسطين. وتزايد الطلب على السلع الاستهلاكية، الزراعية والصناعية، بعد أن توقف التصدير والاستيراد من فلسطين وإليها، نتيجة اقتصار النقل البحري على المواد اللازمة للمجهود الحربي، وعليه فقد ازدادت مساحة الأراضي المزروعة إلى ٧٠٠ ألف دونم، أي إلى ضعف مساحتها عام ١٩٣٦م، كما تطورت الصناعة اليهودية لسد بعض احتياجات الجيش والأهالي^(٢٢٠).

وزاد عدد المستوطنين اليهود في فترة الحرب العالمية الثانية برغم القيود الموضوعة على الهجرة، ودخل فلسطين أعداد كبيرة من يهود العراق وسوريا ثم اليمن وشمال أفريقيا فيما بعد^(٢٢١)، وتوجه المستوطنون إلى ثلاث مدن هي: تل أبيب وهي مدينة يهودية بكامل سكانها تقريباً، والقدس التي شكّل العرب ٦٢٪ من سكانها في نهاية عام ١٩٤٦م، وحيفا التي شكّل العرب ٥٣٪ من سكانها في الفترة نفسها^(٢٢٢). كما اكتسب الصهيونيون مزيداً من الأراضي بفضل تحاييلهم على قيود الكتاب الأبيض وقانون الأراضي لعام ١٩٤٠م، بحيث وصل مجموع ما امتلكوه في نهاية الحرب إلى ١,٦٥٠,٠٠٠ دونم^(٢٢٣). وفي غضون ذلك جرى تطبيق مخطط جديد للاستيطان يرمي إلى زرع المستوطنات في

الجزئية، اهتماماً بإيجاد تسوية لمشكلة اليهود في فلسطين، يرضى بها العرب واليهود على السواء. ولكن المشروعين اصطدما بمعارضة الشعب السوري وبالمخاوف السعودية والمصرية. وكان قيام جامعة الدول العربية خطوة رآها البعض مشروعاً مضاداً لإبطال مفعول مشروع الوحدة الجزئية، والمحافظة على الوضع الراهن، والسيادة القطرية^(٢٢١).

وكان موسى العلمي الذي اختارته الأحزاب الفلسطينية ليمثل فلسطين في أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام التي انتهت أخيراً إلى توقيع ميثاق جامعة الدول العربية، قد شرح لممثلي الدول العربية وضع العرب في فلسطين، وتحدث عن الهجرة اليهودية واستيلائها على أجود الأراضي الزراعية، وعن سياسة الكتاب الأبيض الذي أقسمت بريطانيا بلسان رئيس وزرائها مكدونالد على تنفيذه بكل أمانة وإخلاص، سواء أقبِل العرب واليهود هذه السياسة أم لم يقبلوها. وكيف أن بريطانيا لم تنفذ هذه السياسة، وهجرة اليهود لم تتوقف، بدليل الزيادة الفاحشة التي فاقت أربعة أمثال ما كان مقرراً أن يدخل البلاد خلال السنوات الخمس التي تنتهي في آذار/مارس ١٩٤٤م. وبخصوص الأراضي لم ينفذ الكتاب الأبيض لا بروحه ولا بنصه. وقال إن عملية محو القرى العربية مستمرة، لم تقف منذ خمسة وعشرين عاماً، وهو ما سيكون له نتيجة واحدة محتومة، وهي أن تصبح فلسطين العربية لإسرائيل. والسبب هو أن العرب تركوا إخوانهم عرب فلسطين يخوضون هذه المعركة العالمية وحدهم وهم واقفون ينظرون. واقترح العلمي تأسيس صندوق عربي عام تشترك فيه جميع البلدان العربية وتشرف على إدارته، فتوقف للعرب أراضي فلسطين الباقية لتبقى أبداً في أيديهم. وتابع العلمي حديثه الصريح عن الصناعات اليهودية واستهلاكها في الأسواق العربية، وعن الهجرة غير الشرعية عن طريق بعض الدول العربية، وقابل بين أحوال الزعماء العرب المشردين وأصواتهم المكبوتة، وبين نشاط زعماء اليهود واتصالاتهم بأوروبا وأمريكا.

وبعد ذلك لخص العلمي المفاوضات الجارية بين اليهود والإنكليز بأنها تدور حول واحد من الأمور الثلاثة التالية: تقسيم فلسطين أو جعلها كانتونات بين العرب واليهود على قدم المساواة، مع إمكان زيادة عدد اليهود ليكونوا أكثر من العرب. أو إبقاء فلسطين وحدة كاملة بشرط فتح باب الهجرة الواسعة، على أن تبقى للعرب الأكثرية الاسمية، ببضع عشرات الألوف زيادة عن اليهود. وتتفق الدول الخليفة بعد الحرب على أحد هذه الحلول الثلاثة وتفرضه على العرب.

العرب — (يطالبون)، منذ إصدار وعد بلفور حتى منتصف الأربعينات وما بعدها، ولا أحد يصغي إليهم، أو يكلف نفسه عناء دراسة مطالبهم ووجهات نظرهم. وقد علم العرب وقتذاك، في فلسطين وخارجها، أنهم لم يدركوا بعض ما طالبوا به إلا عندما كفوا عن (المطالبة)، وبدأوا النضال الشعبي والثوري لانتزاع حقوقهم بأنفسهم (ثورة ١٩٢٩م والكتاب الأبيض الذي تلاها ١٩٣٠م، وثورة ١٩٣٦ — ١٩٣٩م والكتاب الأبيض الذي أعقبها ١٩٣٩م).

وبما أن المشكلة الرئيسية في رأي عرب فلسطين كانت مشكلة الاستقلال، استقلال فلسطين، فقد قرر مؤتمر البلديات المنتخبة الذي عقد في القدس عام ١٩٤٤م^(٢٢٠) (المطالبة) بتنفيذ المراحل الدستورية التي وردت في الكتاب الأبيض (١٩٣٩م). وكان المؤتمر على حق في تركيزهم على الاستقلال، لأنه ما دام العرب يشكلون غالبية السكان في فلسطين فإنه يغدو باستطاعتهم — مع مراعاتهم لوضع الأقلية اليهودية — أن يلزموها باحترام حقوقهم والانصياع إلى آرائهم، في مشاكل أخرى لا تقل أهمية عن الاستقلال، وهي مشاكل الهجرة وبيع الأراضي وسواها. أما اليهود، فإن المشكلة الرئيسية لديهم كانت مشكلة الهجرة التي يطمحون بواسطتها أن يصبحوا غالبية. وربما فسّر البعض فشل العرب في سلوك سبل النضال التي أثبتت جدواها ثوراتهم الماضية، بحرصهم على عدم إحراج بريطانيا في الحرب الدائرة وقتذاك، وإيثارهم الاقتناع بحسن نواياها وقرب إصافها وتغير سياستها. هذا إلى افتقار الجماهير الفلسطينية للزعامة والقيادة الموجهة الموجودة في البلاد، وما نشب من النزاع المؤسف بين الأحزاب الفلسطينية المتعددة، فركد نشاطها، وشلت حركتها، وصرفت جهودها في معارك هامشية أورثت أتباعها خصومات صغيرة، وصدوعاً حالت دون توصلهم إلى تشكيل هيئة توحد جبهتهم وتعلي شأنهم وتسهل عسيرهم.

لم يطرأ تبديل يذكر على الأوضاع السياسية في الأقطار العربية خلال العامين الأولين من الحرب، ولا جرى بحث القضية الفلسطينية. وتظاهرت بريطانيا غير مرة بمكافحتها للهجرة اليهودية غير الشرعية، ولكن رئيس وزارة الحرب البريطانية ونصير الصهيونية الأكبر ونستون تشرشل، حال دون تنفيذ الاتفاقية التي توصل إليها الكولونيل نيكومب مبعوث حكومة لندن مع زعماء العرب في بغداد (تموز/يوليو ١٩٤٠م) كما ذكرنا.

وقبل تأسيس جامعة الدول العربية في آذار/مارس ١٩٤٥م، قدم الهاشميون في بغداد وعمان مشروعين للوحدة

وذكر مندوب فلسطين، بحق، أن الدافع الحقيقي لاتجاهات الدول الكبرى هذه هو ما يعتقدونه من أن العرب متخاذلون، ولذا اقترح أن تقرر اللجنة التحضيرية إرسال وفد يمثل الدول العربية إلى لندن، وواشنطن وموسكو، للاتصال بالدول الخليفة فوراً وقبل فوات الأوان، ليبيّن لها أخطار هذه السياسة الجديدة، ويزيل كل شك قد يكون عالقاً في ذهنها عن تخاذل العرب بخصوص فلسطين^(٢٢٢). ولكن هذا الاقتراح لم يلق تأييد اللجنة، ولو أنها أوفدت الوفد المقترح إلى العواصم الخليفة الثلاث، لكان له وقع أبلغ، وكان يدل على مقدار الجهود ومدى الاهتمام الذي تبذله اللجنة عملياً في هذا الصدد، ويرهن على أن الآراء السياسية للدول العربية المجتمعة في الاسكندرية ولوتباينت بشأن الوحدة العربية، فإنها منسجمة ومتفقة بخصوص استنقاذ فلسطين.

لقد اعترفت الدول العربية بفلسطين من الوجهة القومية، ولكنها لم تترجم اعترافها إلى واقع قانوني يتضمنه ميثاق الجامعة، إذ أفردت لفلسطين ملحقة خاصاً لا يتفق مع الوضع القانوني لفلسطين من الوجهة الواقعية، أي أنها لم تعترف بها كدولة مستقلة عضو بالجامعة، بدليل أنها لم تعترف بفلسطين كدولة عضو مؤسس، وأنها عينت مندوباً لها، وأنها لم تعترف بعضويتها في الجامعة إلا عام ١٩٧٦م.

ويلاحظ أنه جرت محاولات متعددة لتأليف لجنة جديدة تحل

محل اللجنة العربية العليا التي حلّتها السلطات البريطانية، واضطهدت أعضائها وأبعدت أكثرهم، والتجأ الباقون إلى البلاد العربية المجاورة، وبذلك شلّت حركة الأحزاب ولم تعاود نشاطها وتنظيمها إلا في عام ١٩٤٣م، ولكن هذه المحاولات لم تلق أي نجاح بسبب ما كان بين رؤساء الأحزاب من ضغائن سابقة، ولذا اكتفي بانتداب العلمي ليمثل فلسطين كما ذكرنا. وقد اهتم مجلس الجامعة العربية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥م بموضوع تفكك صفّ الزعامات العربية الذي يقابله وحدة الجبهة الصهيونية، لا سيما وقد بدا وكأن دولة الانتداب تبحث عن حل نهائي للقضية الفلسطينية، الأمر الذي أبرز الحاجة الملحة إلى قيادة موحدة في فلسطين. وقد توجّه وفد من الجامعة إلى فلسطين حيث بذل جهداً ناجحاً في التوفيق بين الأحزاب، ونتيجة هذه الوساطة اختيرت اللجنة العربية العليا الجديدة من ممثلي الأحزاب الستة التي كانت ممثلة في اللجنة السابقة المنحلة، وصاروا أعضاء في اللجنة الجديدة باستثناء توفيق صالح الحسيني الذي تولّى رئاسة الحزب العربي بالوكالة، نيابة عن أخيه جمال المنفي في روديسيا. واختير مع هؤلاء الأعضاء أحمد حلمي عبد الباقي ورفيق التميمي وموسى العلمي وأميل الغوري ويوسف صهيون. وبقي مقعد الرئاسة شاغراً وقد حجز للمفتي، ونيابة الرئاسة يتعاقب عليها زعماء الأحزاب دورياً^(٢٢٣). لكن هذه اللجنة لم تعمّر طويلاً، وحلت محلها (أوائل صيف ١٩٤٦م) الهيئة العربية العليا التي اتفق على إنشائها في مؤتمر بلودان (سوريا) والتي لا تزال قائمة حتى اليوم.

الفصل السابع

من نهاية الحرب العالمية إلى مؤتمر لندن (مشروع موريسون)

غير مسبوق، ولا حاجة إلى القول بأن هذا التغيير التكتيكي في التحالف لا يعني أنّ الصهيونية تخلت عن استراتيجية التحالف مع الإمبريالية البريطانية.

تضاعف النشاط الصهيوني السياسي في الأوساط الأمريكية العليا، على اعتبار أنها الوحيدة التي بمقدورها ممارسة الضغط على الحكومة البريطانية للتسليم بالمطالب الصهيونية. واعتمدت الاستراتيجية الصهيونية مع الحكومة البريطانية، ثلاث وسائل لتحقيق أهدافها: الوسيلة الدبلوماسية المألوفة في الضغط التكتيكي عن طريق الوكالة اليهودية والفئات الضاغطة المناصرة للصهيونية في بريطانيا، وذلك تكملة للضغط الأساسي الصادر من واشنطن؛ والوسيلة الإرهابية، وبموجبها يقوم الصهيونيون

وجدت القيادة الصهيونية في الولايات المتحدة قوة لها وزنها العالمي، ولها مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ولها أوساطها السياسية المتجاوبة مع الصهيونية، وحليفاً غربياً بديلاً في المرحلة الجديدة الحاسمة للاستحواذ على فلسطين. ولا شك في أن خروج بريطانيا منهوكة القوى من الحرب، واقترب شبه القارة الهندية من نيل استقلالها، قد أدّى حتماً إلى تضائل الأهمية النسبية لأغراض التحالف الانكلو-صهيوني، فكان أن قامت الولايات المتحدة بالدور الذي انسجم مع أدوار الصهيونية السياسية بعد أن استنفدت أغراضها من الدرع البريطاني الحامي، وحل التحالف الصهيوني الأمريكي محل التحالف الصهيوني البريطاني منذ منتصف الأربعينات على نحو

للصهيونية بحرارة. وكان لوزير الخارجية ارنست بيفن Ernest Bevin نفسه علاقات وتقاليذ عمل طويلة مع المنظمة الصهيونية البريطانية، تعود إلى مطلع الثلاثينات حين كان تدخله لمصلحة التراجع عن الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠م عاملاً حاسماً أدى إلى تحييد موقف اللورد باسفيلد وزير المستعمرات آنذاك. ولكن بريطانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية، اكتسبت في تعاملها مع الصهيونية خبرة ٢٧ عاماً. وكان لها سياسة مرسومة متنوعة الوسائل والغايات، وكانت تحتاج إلى بعض الوقت، تستعيد خلاله أنفاسها في فترة ما بعد الحرب، لتفكر فيما ينبغي أن تكون عليه علاقاتها مع العالم العربي، ضمن الظروف الجديدة التي برزت على المسرح السياسي العالمي. فضلاً عن أن بريطانيا، وهي متأكدة تماماً من آثار مرواوغتها ووقع وفاقها غير المعلن مع الصهيونيين منذ عام ١٩١٧م، كانت ترى بوضوح شدة حساسية مشكلة فلسطين في العالمين العربي والإسلامي، ولذلك لم تكن متعجلة كما أرادها الصهيونيون والأمريكيون.

ابتلع ترومان (الطعم) الذي ألقاه الصهيونيون على البيت الأبيض، وكان سلفه روزفلت قد راوغ وتملص منه، وعندئذ رأى ترومان أنه يمكن تحقيق متطلبات (المثالية) التي كان يظهر تمسكه بها أمام الرأي العام الأمريكي والعالمي، بربطه هجرة اليهود الأوروبيين إلى فلسطين بدوافع «إنسانية» تدعوه إلى أن يضغط على بريطانيا كيما ترفع الحظر المفروض على الهجرة. نجح الصهيونيون في إحكام الحصار على الرئاسة الأمريكية ودفعها للاندماج في الأطر الصهيونية على نحو غير مسبق. وقد سبق للصهيونية أن مارست هذه العملية في بريطانيا فلقبت كل نجاح. وكان بن غوريون بعيد النظر حين رأى إمكان تكرارها وبفعالية أكبر في أمريكا، بحيث أصبح ترومان مثلاً يحتذى الرؤساء الأمريكيون في رسم سياسة البيت الأبيض تجاه فلسطين.

لقد كان مؤتمر بوتسدام Potsdam الذي عقد ما بين ١٧ تموز/يوليو و ٣ آب/أغسطس ١٩٤٥م وحضره تشرشل وايدن، ثم أتلي وبيفن هو فرصة الصهيونيين الأولى لممارسة الضغط الأمريكي على الحكومة البريطانية، من أجل الإذعان لمطالب مذكورة الوكالة اليهودية التي قدمتها في ٢٧ أيار/مايو ١٩٤٥م بإعلان الدولة اليهودية وإشراف الوكالة اليهودية التام على الهجرة إلى فلسطين.

وفي بوتسدام ناقش تشرشل، ثم أتلي، مسألة فلسطين مع الرئيس ترومان الذي ذكر أن حكومته تؤيد إدخال أكبر عدد ممكن من اليهود، يتوطنون في فلسطين سلمياً. على أن المحادثات التي

بتصعيد عمليات الإرهاب وتدابير ضربات موجهة لإدارة الانتداب، بغية حملها على التسليم بمطالبهم؛ والوسيلة الدعائية كوسيلة من وسائل الضغط أيضاً، وتهدف إلى التشهير عالمياً ببريطانيا، واتهامها بأنها حالت دون نجاة الكثيرين ممن كان باستطاعتهم الفرار من الطغيان النازي والهجرة إلى فلسطين، لولا تشبث بريطانيا بقيود الهجرة في الكتاب الأبيض.

وقصد من هذه الوسائل الثلاث (الدبلوماسية والإرهابية والدعائية)، متناسقة متكاملة، أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف الصهيونية المرسومة.

أفلحت الوسيلة الأولى والأهم في اجتذاب رجل من طراز الرئيس الأمريكي هاري ترومان إلى صفها، وبذلك ضمنت الضغط المناسب على بريطانيا. في حين سيخيب ظنها بحكومة العمال التي ستولى الحكم في بريطانيا، لأنها لم تستطع أن تتجاوب سريعاً وتواءم مع ما يطلبه الصهيونيون بسبب ظروف عالم ما بعد الحرب. وهذا على الرغم من أن حكومة العمال دعت الولايات المتحدة إلى الاشتراك معها في مسؤولية رسم سياسة فلسطين، حتى إذا اختلفت وجهات نظرها بين الاندفاع الأميركي والتردد البريطاني، فضلت بريطانيا أن تلقي عبء المسؤولية في فلسطين على عاتق الأمم المتحدة. وكان ذلك التبرؤ المفروض من أعباء الانتداب خطوة عملية حاسمة في طريق صنع الدولة اليهودية. هذا هو الإطار العام، وفيما يلي بعض التفاصيل:

ما إن استقر ترومان في البيت الأبيض حتى أطلق رسالته الأولى لمصلحة الصهيونية باتجاه لندن. وكانت الرسالة مؤرخة في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٤٥م وموجهة إلى رئيس الوزراء تشرشل الذي خلفه أتلي Attlee إثر فوز حزب العمال في الانتخابات.

قرأ أتلي الرسالة فوجد أنها تصف اهتمام أمريكا العظيم بمشكلة فلسطين، وتنتقد تحديد الهجرة اليهودية في الكتاب الأبيض، وتحض على رفع حظر دخول اليهود المشردين إلى فلسطين. ومعلوم أن ترومان اتخذ موقفه المؤيد للصهيونية في ضوء المتطلبات الانتخابية القادمة في الولايات المتحدة.

أجاب أتلي على رسالة ترومان في ٣١ تموز/يوليو إجابة مختصرة قال فيها: «إنكم لتفهمون بالتأكيد أي لا أستطيع أن أدلي بأي بيان عن السياسة حتى يتوفر لنا الوقت للنظر في الموضوع. وأردت فقط أن أحيطكم علماً بأننا سنولي مذكرتكم العناية والاعتبار المبكر» (٢٢٤).

ولا بد من القول إن حزب العمال البريطاني كان مؤيداً

العام من الطلب الأمريكي، فكتبت تعلق على سخاء النصيحة الأمريكية وعلى شحّ المعونة الأمريكية، وأعلنت صحيفة مؤيدة للصهيونية أن ترومان بطلبه هذا كان مدفوعاً برغبة الحصول على أصوات خمسة ملايين يهودي في الولايات المتحدة. وأشارت صحيفة أخرى إلى أن طلب أمريكا يكون أشد تأثيراً لو أنها هي التي فتحت أبوابها أمام ضحايا هتلر^(٢٢٩).

أصيب الصهيونيون بخيبة أمل بعد أن مضت شهور ثلاثة دون أن يسمعوا أي تصريح من لندن حول السماح بالهجرة اليهودية المطلقة، بينما كانوا متأكدين من أن حكومة العمال لا بد أن تحقق مطامعهم. ولذا اقترح موشه سنيه Moshe Sneh عضو الأمن في اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية وقائد الهاغاناه ما بين (١٩٤٠ - ١٩٤٦)، أن تقوم قواته بالاشتراك مع عصابتي اتسل - الارغون وشستيرن بعملية تخريبية ضخمة، وصفها «بالحدث الفرد الخطير» تحظى بأضخم دعاية ممكنة، وتكون بمثابة «تحذير للبريطانيين، وإشارة إلى احتمال وقوع أحداث أكثر خطورة تهدد سلامة جميع المصالح البريطانية في البلاد»^(٢٣٠).

وكان من بين هذه المصالح ما بدأت السلطات البريطانية في فلسطين من تنفيذ المخطط الموضوع لاستخدام فلسطين كقاعدة عسكرية رئيسية بدلاً من مصر، وباشرت فعلاً بناء المعسكرات في بعض المناطق.

والحق أنه بعد سنة واحدة من اغتيال اللورد موبين في القاهرة، وتظاهر الوكالة اليهودية بأنها أفضل مساعيها لتسليم زمرة الإرهابيين إلى السلطة، باتت الدبلوماسية الصهيونية بحاجة إلى استخدام الوسيلة الإرهابية الضاغطة، على أن يصحبها استخدام الوسيلة الدعائية المناسبة، لا سيما وأنّ في وسع الوكالة اليهودية أن تنسق جهودها مع الإرهابيين سرّاً، وأن تتنصّل علناً من كل ما يربطها بهم.

وبينما كان أقطاب الوكالة اليهودية وايزمن وبن غوريون وشرتوك Shertok في لندن يواصلون مفاوضاتهم غير المجدية مع الحكومة البريطانية، أرسل موشه سنيه في ٢٣ أيلول/سبتمبر برقية بالشفيرة تحمل اقتراحه إلى مكتب الوكالة اليهودية في لندن، وتمكنت أجهزة المخابرات البريطانية من التقاط البرقية وحل رموزها. وكانت واحدة من سلسلة برقيات ضبطتها السلطات البريطانية وضممتها كتابها الأبيض عن حوادث الإرهاب^(٢٣١). وأكدت بموجبها تواطؤ الوكالة اليهودية مع الإرهابيين، واشتدت معارضة ارنست بيغن وزير الخارجية للمطالب الصهيونية بعد

جرت في بوتسدام، والنقاط التي أثارها ترومان في مؤتمره الصحفي الذي سجل فيه على الولايات المتحدة معارضتها للكتاب الأبيض، قد ولدت نظرة من عدم الثقة به في نفس المستر أتلي ووزير خارجيته المستر بيغن انعكست على الأحداث التي تلت.

والح ترومان ثانية في رسالته المؤرخة في ٣١ آب/اغسطس ١٩٤٥م على أتلي طالباً السماح بإدخال مئة ألف يهودي إلى فلسطين، ومنذ ذلك الحين أصبح هذا الموقف هو الموقف الرسمي للبيت الأبيض. ومن ناحية أخرى فالحكومة الأمريكية كانت تبدي استعدادها للمشاركة في تنفيذ مثل هذه السياسة، وهو أمر سبب الضيق للحكومة البريطانية^(٢٣٥).

أجاب أتلي على طلب ترومان بتذكيره بالعهد التي قطعت للشعوب العربية. وقد سعت الحكومة البريطانية للتخلص من الإلحاح الأمريكي والضغط الذي كان يرافقه، فاقترحت على الولايات المتحدة (١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥م) أن تشاركها في مسؤولية رسم سياسة فلسطين، عن طريق تشكيل لجنة تحقيق أنكلو-أمريكية لدراسة مشكلة فلسطين وجميع ما يتصل بها، ويكون من شأنها أن تؤدي إلى دعم أمريكي نشط لبريطانيا ضد احتمالات التوسع السوفيتي^(٢٣٦).

وحين طلب ترومان من أتلي إدخال مئة ألف لاجئ يهودي إلى فلسطين، سجل أول خطوة إيجابية نيابة عن الصهيونية على الطريق إلى تحقيق أهدافها في إقامة دولة يهودية. وجاء رد أتلي على رسالة ترومان، ولم يكن مشجعاً، وقد أشار إلى رفض الوكالة اليهودية عرض وزير المستعمرات هول، وإلى أن اليهود لا يستخدمون في الوقت الحاضر شهادات الهجرة المتوفرة لديهم، وإلى أن المطالبة بهجرة مئة ألف ليست مجرد محاولة لإنقاذ بعض اليهود من الشقاء، وإنما هوجزء من مطالبة عامة تقضي بإلغاء الكتاب الأبيض تماماً، وأنها تجري دون اكتراث بما يترتب عليها من آثار على الشرق الأوسط كله^(٢٣٧). وأكد أتلي الوعد الذي قطعه كل من تشرشل وروزفلت من قبل للعرب حول مشاورتهم قبل أي إجراء سياسي^(٢٣٨).

وقيل إن أتلي وافق على إدخال عدد إضافي من اللاجئين اليهود إلى فلسطين، بشرط أن تقبل الولايات المتحدة المشاركة في تحمّل مسؤولية ذلك، حتى ولو كان معناه إرسال قوات عسكرية أمريكية، ولكن ترومان رفض التدخل العسكري، وبذلك ارجىء البحث في المسألة بضعة أسابيع.

وقد عكست الصحف البريطانية استياء الحكومة والرأي

واستيطانهم فيها، ومع مراعاة مصلحة الأهلين المقيمين فيها آنذاك.

وفي مؤتمر صحفي عقده بيفن مع المراسلين الأمريكيين في أعقاب بيانه في مجلس العموم، أذاع تصريحاً يشرح فيه سياسة حكومته في موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ويلخص فيما يلي (٢٣٥):

١ - «تصبح فلسطين دولة تحت وصاية الأمم المتحدة، وفي الوقت المناسب يكون لها حكومة ذاتية فلسطينية لا حكومة يهودية».

٢ - سوف تحافظ بريطانيا على الحصة الشهرية للهجرة بمعدل ١,٥٠٠ بعد استنفاد حصة الكتاب الأبيض.

٣ - يجري التشاور مع العرب الآن بصدد الهجرة اليهودية.

٤ - «المشكلة الكبرى هي مشكلة (الاندماج والتمثل) - يجب على العالم أن يتغلب على مقصد عدد من الأجناس ورغبتها في تشكيل أطر قائمة بذاتها، وجميع الأمم تخشى من تطوّر العناصر داخل دولها، فاليهود إذن يبرزون مشكلة صعبة جداً في الواقع».

٥ - ميّز بيفن بين الدولة اليهودية التي قال بصدها: «إننا لن نتعهد بإنشائها»، والوطن القومي اليهودي، «هذا يجب أن نفذه».

٦ - «إني لتوّاق إلى رؤية يهود أوروبا يمتنعون عن المبالغة في التأكيد على وضعهم العنصري».

وناشد بيفن في تصريحه يهود العالم، خارج المنظمة الصهيونية، بأن يساعدوا على إيجاد حل لمشكلة فلسطين، وأنذر بأن المسألة لا يمكن معالجتها إلا بالمداولة والتوفيق، وأن اللجوء إلى القوة سوف يقابل بحزم.

ولو أردنا أن نلقي نظرة تحليلية انتقادية على بيان بيفن، لوجدنا أن أول ما يلفت النظر فيه هو قراره بإشراك الحكومة الأمريكية في تقرير مصير فلسطين.

إن إشراك الحكومة الأمريكية لا شيء سوى وجود سيطرة صهيونية متنفذة فيها، أمر لا تقره الحقوق الطبيعية والمبادئ الديمقراطية والشرع الدولي، وهوليس سوى مناورة بريطانية أخرى، يقصد منها التهرب من التزامات بريطانيا نحو العرب، وإقحام السياسة الأمريكية على موضوع لا يخصها من قريب أو بعيد، خوفاً من التفرد في حل المسؤولية.

وصول هذه المعلومات إليه، وبعد أن رفض الصهيونيون بحث أمر شهادات الهجرة المتبقية من العدد المحدد في الكتاب الأبيض، وتشبثوا بمطالبهم الكاملة، أحسّ بيفن بالتحدي الصهيوني، وخاطب وايزمن بقوله، «ما الذي تعنونه برفض شهادات الهجرة التي نصّ عليها الكتاب الأبيض؟ أتحاولون إرغامي على قبول رأيكم؟ إن أردتم قتالاً فليكن» (٢٣٦).

وقد جرت بعض حوادث الإرهاب والعنف في شهر تشرين الأول/أكتوبر، فعززت رأي الحكومة البريطانية القائل بأن الوكالة اليهودية تستعد لاستخدام الإرهاب لقسر الحكومة وإرغامها على التسليم بمطالب الصهيونيين، ووقع الحادث الفرد الخطير في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر حين قامت البلماخ (Palmach) (٢٣٣) بهجوم واسع على شبكة السكك الحديدية الفلسطينية فنسفتها في ١٥٣ موضعاً (٢٣٤).

ولكن حكومة العمّال التي اتبعت سياسة متحفظة في فلسطين ومقتصدة في الدعم الصهيوني، كان لابد أن تصطدم بالخطط الصهيونية والاستراتيجية بمستوياتها الثلاثة السياسي والإرهابي والدعائي. وجددير بالذكر أن الهجرة اليهودية غير الشرعية التي كانت مستمرة طوال الفترة ما بين الحريين، تفاقمت في أثناء الحرب العالمية الثانية، ولكنها بلغت درجة عالية من التنظيم والتطوير في ما بعد الحرب، بحيث ظهرت أساليب الهجرة غير الشرعية التي شهدتها فلسطين قبل الحرب متخلفة وغير ملائمة. وضلعت في مخططاتها السرية البارة سلطات الاحتلال الأمريكي في أوروبا، وبعض فروع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وإسكانهم، وغيرها من هيئات الإسعاف الأوروبية.

توقعت الحكومة البريطانية هذا التحدي الصهيوني، فأرسلت إمدادات عسكرية إلى فلسطين، ودعمت قوى الأمن والجيش، وشرعت قوات الأسطول والطيران تقوم بأعمال الاستطلاع لكشف حركات التسلّل، ولقطع الطريق على السفن التي تحمل المهاجرين اليهود غير الشرعيين. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر استقال اللورد غورت المندوب السامي لأسباب صحية، وأعقبه الجنرال السير ألان كننغهام بعد أسبوع، ثم أعلن بيفن في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر بيانه المرتقب في مجلس العموم عن سياسة حكومته في فلسطين، وأهم ما تضمنه إعلان الاتفاق على تشكيل لجنة تحقيق أنكلو - أميركية مشتركة لتقضي وضع اليهود في الدول الأوروبية التي كانوا فيها عرضة للاضطهاد النازي، مع الوقوف على حقيقة الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، من حيث تأثيرها في موضوع هجرة اليهود إليها

الحرائق في المباني الحكومية ووضعت تل أبيب تحت الاحتلال العسكري لخمسة أيام.

وفي ليلة ٢٤ / ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تعقبت كلاب الأثر الإرهابيين إلى أربع مستوطنات يهودية، ضربت السلطات الحصار حولها بقصد تفتيشها، وسقط في الصدام التالي ٦ قتلى و٤٢ جريحاً من اليهود ووجدت كمية من المتفجرات في إحدى المستوطنات^(٢٤٠).

وعيّنت بريطانيا ستة من رجالها أعضاء في اللجنة الأنكلو - أمريكية، ورغم بعض الأصوات العربية الداعية إلى مقاطعة اللجنة، فإنّ اللجنة العربية العليا أعلنت قبولها المثول أمام اللجنة الجديدة، بدعوى أن الجهات العربية العليا في الدول العربية نصحتها بذلك.

أما الأعضاء الأمريكيون الستة فقد كان بينهم عناصر معروفة بتأييدها التام للصهيونية، ولا عجب، فقد اختار ترومان ومعاونوه هؤلاء الأعضاء. وبدأت اللجنة عملها في واشنطن، وكان دافع الأعضاء الأمريكيين على حد قول عضو اللجنة البريطاني كروسمان Crossman «أن يُعرضونا للحملات المسعورة للدعاية الصهيونية كاملة»^(٢٤١). وانتقلت اللجنة إلى لندن للاستماع إلى بعض الشهود، ثم غادرتها إلى أوروبا لتفحص وضع اللاجئين فيها، وقد عرّضت اللجنة نفسها للوقوع تحت تأثير رد الفعل العاطفي الضخم للاجئين اليهود المشردين، قبل أن تقوم بزيارة فلسطين والمشرق العربي.

لقد نجحت خطط الصهيونيين في إخراج اللجنة عن الخطة المرسومة لها، فزارت معسكرات اللاجئين اليهود في أوروبا قبل أن تدرس الحالة في فلسطين، كما نجحت الضغوط الصهيونية على ترومان فالتج على أن تشكل صلاحيات اللجنة صلة ما بين أحوال اليهود في أوروبا، والأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، وبالتالي على مسألة الهجرة والاستيطان اليهوديين.

ونظّم عرب فلسطين إضراباً عاماً في مطلع شباط/فبراير ١٩٤٦م احتجاجاً على عودة بريطانيا عن التزاماتها في الكتاب الأبيض.

وفي القاهرة استمعت اللجنة إلى وجهة نظر جامعة الدول العربية (٢٨ شباط/فبراير ١٩٤٦م)، وزار فريق في اللجنة سوريا ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية، حيث اجتمع بمختلف الهيئات الرسمية والشعبية، كما استمع إلى رؤساء هذه الدول العربية.

وفي فلسطين دعي ممثلو مختلف الأحزاب العربية إلى دار الحكومة للاستماع إلى بيان ييفن مثلما دعي ممثلو اليهود، وسُلمت نسخ من البيان المذكور إلى رؤساء الحكومات العربية التي حضرت مؤتمر لندن (١٩٣٩م)، مع دعوتهم إلى إبداء رأيهم في اقتراح استمرار الهجرة بمعدل ١,٥٠٠ شهرياً، بعد استفاد العدد المنصوص عليه في الكتاب الأبيض، وذلك ريثما تقدّم اللجنة الأنكلو - أمريكية تقريرها^(٢٣٦) وهكذا نقضت الحكومة البريطانية عهداً الذي قطعته على نفسها في الكتاب الأبيض، بوقف الهجرة نهائياً بعد خمس سنوات من صدوره.

وأحالت معظم الحكومات العربية الأمر إلى مجلس جامعة الدول العربية الذي كان منعقداً آنذاك، وبرغم اللهجة الودية الناعمة عموماً، فإنّ لهجة رد الجامعة الذي نشر في ٦ كانون الأول/ديسمبر كانت حاسمة في رفض التحول الذي طرأ على السياسة البريطانية بعيداً عن مقتضيات الكتاب الأبيض.

وصدر ردّ اللجنة العربية العليا على بيان ييفن في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وصرّح أن الكلمة الأولى والأخيرة في قضية فلسطين ومصيرها هي للشعب العربي الفلسطيني، الذي لا يعترف لأية دولة أجنبية أو أي شعب غريب، بأي حقّ في تقرير مصيره وبلاده. واستنكر الردّ كذلك تدخل أمريكا في المسألة، وقال إن رجال الحزبين الديمقراطي والجمهوري قد أعلنوا تأييدهم لفكرة إنشاء دولة يهودية في فلسطين^(٢٣٧).

ولكن الحكومة البريطانية لم تكتفِ بما تضمّنه رد الجامعة أورّدّ اللجنة العربية، وقررت السماح بالهجرة اليهودية بمعدل ١,٥٠٠ شخص شهرياً حتى يُتخذ قرار في ضوء ما تراه لجنة التحقيق الأنكلو - أمريكية. إن معنى هذا البلاغ أن الحكومة البريطانية نفسها غير ملزمة بالعمل وفق آراء الدول العربية التي «شاورتها» حول الهجرة اليهودية أو وفق آراء عرب فلسطين، أو وفق سياسة الكتاب الأبيض التي حددت الهجرة بـ ٧٥ ألفاً ثم تتوقف.

غير أن بيان ييفن، على ما فيه من نسف لمقررات الكتاب الأبيض، وتأييد واضح للهجرة اليهودية، كان موضع هجوم شديد من الأوساط الصهيونية. وأكد بن غوريون الذي وصف البيان بأنه غامض ومتناقض استعداد اليشوف^(٢٣٨) Yeshov للموت في سبيل حقهم بالقدوم إلى فلسطين وبناؤها والاستقلال فيها^(٢٣٩).

وأعلن الإضراب ١٢ ساعة، وخرجت مظاهرات الاحتجاج يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في تل أبيب، انتهت بإشعال

اليهود الذي تمارسه عملياً حكومات بريطانيا والولايات المتحدة والكونغرس برفض هذه البلدان تيسير إيواء هؤلاء اليهود فيها.

ثالثاً - الأراضي وسياسة الأراضي: توصي اللجنة بأن تلغى جميع القيود المفروضة آنفاً على انتقال الأراضي عن طريق البيع أو الرهن أو التأجير.

رابعاً - الأوضاع الاجتماعية: أما الزعم الذي رددته اللجنة بأن الفارق في مستوى المعيشة بين العرب واليهود هو أحد الأسباب الرئيسية للتصادم والنزاع، فتلك نغمة يضرب على وترها دائماً أعداء العرب، في حين أن سبب النزاع الرئيسي ليس هو عوامل الحسد والحقد الموهوم من جانب العربي (المختلف) على اليهودي (المتمدن)، وإنما هو العدوان المستمر والدائب على اغتصاب الحقوق والأراضي العربية. واللجنة هنا تجافي المنطق والصواب، وتخالف جميع ما وضحته تقارير اللجان السابقة من أن سياسة الوطن القومي ومحابة بريطانيا له ورعايتها إياه على حساب أقدس الحقوق العربية، هو ما أضرم نفوس العرب ضد الصهيونية وحماها البريطانيون.

لقد أقرت اللجنة نفسها أن ما ترصده الإدارة الانتدابية لإقرار الأمن، وهي السبب في اضطرابه، بلغ ثمانية أمثال ما ترصده مثلاً للصحة، وستة أمثال ما ترصده للتعليم خلال العام ١٩٤٤ / ١٩٤٥ م. ويقدر ما تنفق على الأمن، تنفق على جيش الموظفين الأجانب والأجهزة الأخرى. فضلاً عما تتكبده من نفقات إسكان اليهود والمهاجرين (غير الشرعيين) في معسكرات قبرص مؤقتاً، ريثما يتم (طرحهم) من المعدل الشهري، أوريثما يتم إدخالهم خلصة إلى فلسطين.

أما توصية اللجنة بتعديل نظام التعليم، وإدخال التعليم الإلزامي، فهي توصية في محلها، غير أنه ما دام الانتداب قائماً في فلسطين، فإنه لا يرجى تخصيص مبالغ كافية للتعليم. ومن هنا فاستقلال فلسطين ضرورة محتمة من هذه الناحية، كما هي من النواحي الأخرى.

خامساً - الأمن: وأخيراً وليس آخراً، فإنه يلاحظ بمناسبة التوصية العاشرة التي نادى بالحاجة إلى استتباب الأمن في فلسطين، أن اللجنة أشارت إلى وجود المنظمات اليهودية المسلحة والتي قدرت مجموعها بحوالي ٦٠,٠٠٠.

ولعلّ أبلغ تعليق صهيوني على تقرير اللجنة الأنكلو-أمريكية هو قول هاري ساكر Harry Sacher الصهيوني: «أما العرب فقد خسروا جميع النقاط: لن يكون هناك كتاب

وصلت اللجنة الأنكلو - أمريكية إلى فلسطين في ٦ آذار/مارس وغادرتها في ٢٨ منه بعد أن استمعت إلى العرب بزعامة جمال الحسيني الذي سمحت السلطات بعودته إلى فلسطين، وإلى اليهود بزعامة وايزمن وبن غوريون وقد حرصت الزعامة الصهيونية على أن يكون الجو الذي سيجري فيه تحقيق اللجنة مشحوناً بالإرهاب، إذ أرادت أن تضع أعضاء اللجنة، ولا سيما من البريطانيين، أمام الأمر الواقع ليشعروا بتحدى الصهيونية لهم.

وغادرت اللجنة فلسطين في ٢٨ آذار/مارس إلى لوزان Lausanne لوضع تقريرها النهائي، وربما يسهل فهم توصياتها العشر، إذا قابلنا ما يتصل منها بقضايا الاستقلال والهجرة والأراضي، وهي أخطر قضايا فلسطين، بأحكام الكتاب الأبيض الذي كان لا يزال ساري المفعول رسمياً، والذي شكلت توصي اللجنة نسفاً كاملاً له (٢٤٢).

أولاً - أوصت اللجنة بأن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا عربية، وأن لا يسود العرب اليهود، ولا اليهود العرب فيها، ومعنى ذلك أن اللجنة تجعل الغالبية العربية ذات الحق الطبيعي والدولي، على قدم المساواة مع أقلية طارئة تم توطينها ضد إرادة العرب ومصالحهم. وهذه التوصية وإن تضمنت القضاء على دعوى العرب واليهود حين طالبت بفلسطين دولة لا عربية ولا يهودية، فإن العرب وحدهم هم الذين طلبت إليهم التضحية بشيء يملكونه ولهم حق به.

ثانياً - الهجرة وسياسة الهجرة المقبلة: من المعلوم أن العدد الذي سمح الكتاب الأبيض بإدخاله إلى فلسطين هو ٧٥ ألفاً، تقفل بعده أبواب الهجرة، ولا يسمح بعدها بدخول مهاجر يهودي واحد إلى فلسطين إلا «بموافقة» العرب. وقد اكتمل هذا العدد عام ١٩٤٤ م، غير أن حكومة لندن نقضت تعهداتها السابقة وأعلنت أنها تسمح بدخول ١,٥٠٠ يهودي شهرياً إلى فلسطين.

أما توصية اللجنة الأنكلو-أمريكية فتطالب بدخول ١٠٠ ألف يهودي فوراً خلال عام ١٩٤٦، وتشترط أن لا توقف الهجرة بعد ذلك «لأننا نرفض الرأي القائل بعدم جواز قبول هجرة يهودية أخرى إلى فلسطين، دون موافقة العرب، الأمر الذي سيؤدي إلى سيطرة العرب على اليهود»!

ومن غريب المفارقات زعم اللجنة بأنه لا يوجد بلد غير فلسطين يلجأ إليه اليهود، وهو زعم يكشف عن مدى التمييز ضد

أبيض، ولا دولة عربية، ولا تدخل من الدول العربية (في شؤون فلسطين). إن الحكومة البريطانية كسبت نقطة ذات دلالة هي استمرار الإشراف البريطاني على فلسطين لأمد غير محدود»^(٢٤٣).

بادر ترومان للتعليق على تقرير اللجنة الأنكلو-أمريكية يوم نشره، قال إنه سعيد لأن الطلب الذي تقدم به من أجل إدخال ١٠٠ ألف يهودي إلى فلسطين قد أيدته اللجنة بالإجماع^(٢٤٤). وقال ترومان كذلك: إنه مغتبط لأن اللجنة أوصت بإلغاء الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩م، وما تضمنه من القيود الحاضرة على الهجرة، واكتساب الأرض للسماح بمزيد من النمو للوطن القومي اليهودي.

وقد أفضت الطريقة التي قبل بها ترومان تقرير اللجنة إلى سخط رئيس الوزراء اتلي ووزير خارجيته بيفن، وافق اتلي بعنف تدخل الرئيس ترومان لمصلحة التوصيات المؤيدة للصهيونيين، وقال إن التقرير بكل ما ينطوي عليه من مسائل يجب أن يُنظر إليه ككل، وإن حكومته لا تود أن تأخذ على عاتقها مثل هذه الالتزامات الضخمة وحدها، وهي لذلك تريد أن تتأكد إلى أي حد تكون الولايات المتحدة مستعدة للمشاركة في المسؤوليات العسكرية والمالية الإضافية الناجمة. وفي كل حال فإن المائة ألف الذين اقترح وايزمن إدخالهم في الأصل، لا يمكن قبولهم في فلسطين، إلا إذا حُلَّت الجيوش اليهودية غير الشرعية التي أشارت إليها اللجنة وسُلِّمَ سلاحها، وتابعت الوكالة اليهودية تعاونها في قمع الإرهاب الذي جرى مؤخراً ضد حياة البريطانيين ومنشأتهم.

وفي وسع المرء أن يفهم استياء البريطانيين من تدخل الولايات المتحدة ومطالبتها بإدخال المائة ألف - دون أن تبدي استعدادها للمشاركة في مسؤولية ذلك - في ضوء تصاعد عمليات الإرهاب الصهيوني في فلسطين آنذاك. إذ هاجم الإرهابيون موقفاً للسيارات العسكرية في تل أبيب وقتلوا سبعة من الجنود البريطانيين (١٥ نيسان/أبريل)، في الوقت الذي سمحت الحكومة البريطانية بهجرة ثمانية عشر ألفاً من اليهود في السنة، خلاف تغاضيها عن الهجرة غير المشروعة. وصرح بيفن بأن الحكومة البريطانية اقترحت على الحكومة الأمريكية تعيين لجنة مشتركة من الخبراء للنظر في المسائل العملية، وقال إن مجرد إلغاء الكتاب الأبيض لا يحقق الشيء الكثير.

وبدا للصهيونيين أن حكومة الولايات المتحدة لم تفلح سريعاً وتوأت في تحويل السياسة البريطانية إلى جانبهم كلية، فقرروا أن يتولوا تلك المهمة بأنفسهم عن طريق تصعيد عمليات

الإرهاب. فقامت الهاغاناه مابين ١٦ و ١٨ حزيران/يونيو بمهاجمة جسور الطرق وسكة الحديد على حدود فلسطين، ودمرت أربعة جسور عادية وأربعة أخرى حديدية، ودمر جسر على نهر الأردن بفعل لغم تسبب في مقتل ضابط بريطاني. وقامت ليحي - شتيرن بهجوم على ورشات سكة حديد حيفا، واختطف خمسة ضباط بريطانيين من نادر للضباط في تل أبيب واختطف سادس في شارع بالقدس، واعتبر هؤلاء رهائن بيد عصابة (اتسل - الارغون) التي كان حكم على اثنين من أفرادها بالموت، ثم خفض الحكم وتمكن الضابطان من الفرار.

وهنا اتخذت الحكومة البريطانية خطوة جديّة، فحوّلت المندوب السامي القبض على من يعرف بضلوعه في هذه الفعال، والقضاء على حملة التشهير والتحريض والإرهاب التي يقوم بها زعماء الصهيونيين، فقامت السلطات يوم ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٤٦م بتوقيف عدد كبير من اليهود المشبوهين باشتراكهم في الإرهاب، ومنهم زعماء البالماخ Palmach وأربعة من اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، لم يكن بينهم بن غوريون لتغيّبه في أوروبا، وجرى احتلال مبنى الوكالة اليهودية في القدس، ومكاتبها في تل أبيب.

وخطب أتلي في مجلس العموم وقال انه منذ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥م قتل ١٦ جندياً بريطانياً و ٥ من رجال البوليس، وقدّرت الأضرار الناجمة عن الإرهاب بأربعة ملايين جنيه. ولكن الحكومة البريطانية لم تلبث أن أذعنت للضغط، لا سيما بعد تلويح الصهيونيين الأمريكيين بإسقاط القرض الأمريكي لبريطانيا البالغ ٣,٧٥٠ مليون دولار، فعلمت إجراءاتها التأديبية، وأعلنت في ١١ تموز/يوليو انتهاء العمليات العسكرية التي بدأتها في ٢٩ حزيران/يونيو، وأطلقت بعد أربعة شهور سراح زعماء الصهيونيين^(٢٤٥).

وكان وقع تقرير اللجنة الأنكلو-أمريكية صاعقاً على العرب والعالم الإسلامي؛ لقد نشطت أوساطهم الشعبية والبرلمانية والحكومية، وأدلو أمام اللجنة بحججهم القوية، فإذا بهم بفاجأون بتواضع أبعد ما تكون عن توقعاتهم. ولذا أضربت فلسطين إضراباً عاماً يوم ٣ أيار/مايو^(٢٤٦)، وقامت فيها مظاهرات السخط والاستنكار. وأرسلت اللجنة العربية العليا بريقيات الاحتجاج والاستغاثة إلى الأقطار العربية، مع وفود لبسط الحالة أمام المسؤولين فيها. وحذت سوريا وشرق الأردن ولبنان والعراق ومصر حذو فلسطين في الإضراب والتظاهر. وسجّلت البرلمانات احتجاجاتها بلهجة قوية. وشارك مسلمو الهند في إظهار شجبهم

اتخاذها لمجلس الجامعة الذي انعقد في بلودان بسوريا (٨) —
١٢ حزيران/يونيو للنظر في تقرير اللجنة.

واتخذ مجلس الجامعة مقررات علنية وسرية؛ فالعلنية انتقدت اللجنة الأنكلو-أمريكية وتحيزها وتوصياتها، والمساعدات الأمريكية المادية والأدبية للصهيونية التي أدت إلى اعتقاد الصهيونيين أنهم يستطيعون الاعتماد على أكبر دول العالم، لإملاء إرادتهم على شعب فلسطين الأعزل، وتنظيم قوات مسلحة وجمعيات إرهابية تمارس القتل والتدمير لتحقيق أغراضهم بالقوة. ونبه كذلك إلى أن السياسة الصهيونية توشك أن تنجح في إحداث صدام عنيف بين مصالح شعوب الشرق العربي والسياسة الأمريكية ومصالحها، وأن الحكومة الأمريكية ملزمة باستشارة العرب بحسب نصّ وعد الرئيس روزفلت إلى الملك عبد العزيز آل سعود في ٥ نيسان/أبريل ١٩٤٥م إثر اجتماعه به، بأن تبديل السياسة لن يجري إلا بمشورة العرب وأن الولايات المتحدة تتعهد بعدم القيام بأي عمل عدائي نحو العرب في قضية فلسطين. وعبرت مذكرة الجامعة للحكومة البريطانية عن رفض كل ما انطوى عليه تقرير اللجنة المجحف بحقوق العرب، وأن بريطانيا هي المسؤولة عن إهدار هذه الحقوق، وأنه ليس ثمة مسوغ قانوني يبيح للحكومة الأمريكية أن تتدخل للتأثير على الوضع القائم في فلسطين. وطلبت المذكرة أن تقف بريطانيا عند حدّ الكتاب الأبيض، ريثما تقوم حكومة وطنية مستقلة في فلسطين، وأن توقف الهجرة اليهودية إيقافاً تاماً، وتقضي كل المهاجرين الذين دخلوا البلاد عنوة ومن دون مسوغ قانوني (٢٥١).

وقد أرسلت كل من دول الجامعة مذكرتين إلى الحكومتين البريطانية والأمريكية مشابھتين للمذكرة التي أرسلتها. وبخلاف (المذكرات) طلب مجلس الجامعة:

١ — المفاوضة مع الحكومة البريطانية لإنهاء الحالة الراهنة في فلسطين.

٢ — عرض القضية على هيئة الأمم إذا لم تسفر المفاوضة مع بريطانيا عن حل مرض.

٣ — تأليف لجنة دائمة في أمانة الجامعة للإشراف على سير القضية.

٤ — طلب تجريد اليهود من السلاح.

٥ — إنشاء مكاتب للمقاطعة العربية الاقتصادية للصهيونيين في كل دولة، ومقاطعة الخدمات الصهيونية كالمعارف

ومعارضتهم لتقرير اللجنة المتحيز. وصرح محمد علي جناح زعيم المسلمين في الهند بأن «العرب والمسلمين لن يقفوا مكتوفي الأيدي إذا جرى تنفيذ هذه التوصيات المشينة، وحسبي أن أقول إن هذه خيانة كبرى للوعود المبذولة للعرب، وصدمة لي» (٢٤٧).

وارتفعت الأصوات بوجوب الاتجاه نحو الاتحاد السوفيتي والتعاون معه، بعدما انكشف غدر البريطانيين والأمريكيين ووضح تأمرهم على العرب، كما طالبت بوجوب الاستعداد للمقاومة المسلحة الرسمية والشعبية، والبدء بترحيل النساء والأطفال عن فلسطين تسهياً لحركة الجهاد، وتشكيل لجان طوارئ... إلخ (٢٤٨).

وفي ١٠ أيار/مايو قدّم ممثلو خمس دول عربية في واشنطن احتجاجاً قوياً في مذكرة مشتركة إلى نائب وزير الخارجية الأمريكية دين اتشيسون Dean Acheson ضد تقرير اللجنة، وفي اليوم التالي صرح اتشيسون في مؤتمر صحفي بأنه قد أعطى تأكيداً بأنه ستجرى مشاورات كلّ من الزعماء العرب واليهود قبل وضع توصيات اللجنة موضع التنفيذ، وكان اتشيسون قد أعطى تأكيداً مماثلاً في وقت سابق إلى مصر والعراق وسوريا ولبنان والسعودية (٢٤٩).

وفي ١٧ أيار/مايو ردّت الحكومة الأمريكية على المذكرة العربية المشتركة بأنه «لن يتخذ أي قرار بشأن تقرير اللجنة دون التشاور المسبق مع حكومة العراق والأقطار العربية الأخرى» (٢٥٠). وقد أشير إلى أن التقرير ليس له إلا صفة استشارية، وأن توصياته لا تلزم الخارجية الأمريكية بشيء، وبيّنت الحكومة البريطانية أنها ستعلن قرارها بعد التشاور مع الحكومة الأمريكية والعرب واليهود.

وانعقد مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في انشاص بمصر (٢٨ - ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٦م) لبحث القضية الفلسطينية فأجمع في مقرراته على:

«إن فلسطين قطر عربي وهو القلب في المجموعة العربية. وأن مصيره يرتبط بمصير دول الجامعة كافة، وإن ما يصيب عرب فلسطين يصيب شعوب الجامعة العربية. وأن الأخذ بتوصيات لجنة التحقيق تعتبره دول الجامعة عملاً عدائياً موجهاً ضدها. وأنه يقتضي أن تتخذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين الذي هو جزء لا يتجزأ من كيان البلاد العربية الأخرى».

وعبر الحاضرون عن الأمل في أن لا يصدر عن «الدولتين الصديقتين» تدابير ماسّة بحقوق عرب فلسطين، حرصاً على دوام صداقتها للدول والشعوب العربية. وتُركت الإجراءات الواجب

والشركات... إلخ. ووضع تشريع في كل دولة يعتبر بموجبه بيع العقار في فلسطين للصهيونية، وتهريب اليهود إليها، والمساعدة على ذلك، جرمًا جنائيًا.

٦ - رفض أي شكل من أشكال التقسيم من حيث المبدأ، كحل للقضية الفلسطينية.

٧ - إنشاء لجان دفاع عن فلسطين في كل دولة وإصدار طابع باسم فلسطين يرصد ريعه للقضية.

٨ - تنظيم تمثيل فلسطين بهيئة جديدة، ودعوة أهل فلسطين للتضامن والاتحاد، وتوصية الحكومات العربية بمد الهيئة الجديدة بالمساعدات اللازمة.

أما القرارات السرية التي اتخذت فهي:

١ - حث الشعوب العربية على التطوع لنصرة عرب فلسطين بجميع الوسائل: بالمال والسلاح والمجاهدين.

٢ - إذا قبلت توصيات لجنة التحقيق الأنكلو-أمريكية وشرع في تنفيذها، تتخذ الدول العربية التدابير اللازمة الآتية: عدم السماح للدولتين البريطانية والأمريكية أو لإحدهما أو لرعاياهما بأي امتياز جديد؛ عدم تأييد مصالح هاتين الدولتين في أية هيئة دولية؛ مقاطعتها مقاطعة أدبية؛ النظر في إلغاء ما يكون لهما من امتيازات في البلاد العربية؛ رفع الشكوى إلى مجلس الأمن وإلى الأمم المتحدة.

وأعاد مجلس الجامعة تأليف اللجنة العربية العليا تحت اسم (الهيئة العربية العليا) وذلك بعد الانشقاق الذي طرأ عليها، وأبقيت الرئاسة للمفدي (٢٠٢).

وكان الرئيس ترومان قد شكّل في ١١ حزيران/يونيو لجنة من وزراء الخارجية والحربية والخزانة لتقدّم له المشورة بشأن السياسة التي يمكن أن تتبناها حكومته بشأن فلسطين، والمشاكل المتصلة بها، وأنيط عمل اللجنة الوزارية الفعلي بمجلس من نواب الوزراء يرأسه السفير هنري غريدي Henry Grady الذي وصل إلى لندن في ١٢ تموز/يوليو. أي أنّ ترومان لم يكتفّر باحتجاج الجامعة ودولها، وإعلانها أنّ التدخل الأمريكي في شؤون فلسطين لا يسوّغه حق أو عرف أو منطق.

وفي ٣١ تموز/يوليو أعلن رئيس مجلس اللوردات هيربرت ستانلي موريسون Herbert Stanley Morrison الوضع الحاضر لسياسة الحكومة البريطانية تجاه قضية فلسطين، إثر المناقشات التي دارت بين المندوبين الإنكليز والأمريكيين، ونجم عنها مشروع

سمي «خطة موريسون - غريدي» وسمي في مصادر أخرى «مشروع موريسون» وفيما يلي أهم خطوطها (٢٠٣):

١ - تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق، منطقة عربية، ومنطقة يهودية ومقاطعة للقدس وأخرى في النقب.

٢ - تكون حدود هذه المناطق حدوداً إدارية بحتة، ويكون لكل منطقة مجلس نيابي محليّ مخوّل سن القوانين في أمور محدّدة، وهيئة تنفيذية تقوم بتطبيق هذه القوانين، ولن يكون لهذه الحدود أية أهمية من ناحية الدفاع أو الجمارك أو المواصلات.

٣ - تخوّل الحكومة الإقليمية سلطة التشريع والإدارة داخل مقاطعاتها، في نطاق واسع من المسائل ذات الصبغة الإقليمية المحضة، وتخوّل هذه أيضاً السلطة لتحديد عدد الأشخاص الراغبين في الإقامة الدائمة في أراضيها وتقرير مؤهلاتهم لهذه الإقامة.

٤ - تفرد الحكومة المركزية بالسلطة في وسائل الدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك والضرائب.

٥ - ينتخب مجلس نيابي لكل منطقة، وكذا يعيّن المندوب من بين أعضاء المجلس النيابي هيئة تنفيذية مؤلفة من وزير رئيسي ومجلس وزراء بعد استشارة الزعماء. وكل قانون تقره المجالس النيابية يتطلب موافقة المندوب السامي.

٦ - ينشأ في منطقة القدس مجلس له صلاحيات المجلس البلدي، وينتخب معظم أعضائه انتخاباً، على أن يكون للمندوب السامي تعيين عدد معلوم منهم.

٧ - تكون منطقة النقب تحت إدارة الحكومة المركزية في الوقت الحاضر.

٨ - إن السيطرة على الهجرة اليهودية تبقى من خصائص الحكومة المركزية، على أن تكون في نطاق الاستيعاب الاقتصادي لأية منطقة. وعلى أن لا يجوز للحكومة المركزية أن ترخص بهجرة تجاوز الحد الذي تقترحه الحكومة الإقليمية.

وبناء على ذلك، فلحكومة المناطق العربية حق التمتع بتمام السلطة لمنع مهاجرة اليهود إلى منطقتها، كما تتمتع المنطقة اليهودية بحق قبول أي عدد من المهاجرين ترغب فيه حكومتها.

هذه هي الخطوط الرئيسية لمشروع موريسون. ويقترح الخبراء أيضاً كجزء منه أن يصبح في حيز الإمكان قبول توصيات اللجنة الأنكلو-أمريكية القائلة بإدخال مائة ألف يهودي في الحال إلى فلسطين، وباستمرار حركة المهاجرين بعد ذلك. وقد وضع

الخبراء مشروعاً لنقل المائة ألف يهودي من أوروبا إلى المنطقة اليهودية في فلسطين، على أن يكون نقلهم وتأمين معيشتهم مدة شهرين في فلسطين على نفقة الحكومة الأمريكية.

وعبر موريسون عن أمله في أن يصله رد الرئيس ترومان، لأن تنفيذ المشروع يتوقف على تعاون الولايات المتحدة. وأعلن كذلك أن حكومته قد دعت مندوبي العرب واليهود إلى لندن لمناقشة المشروع. وقال موريسون إن المشروع يترك الباب مفتوحاً للوصول إلى تقدّم سلمي وتطور دستوري إما نحو وحدة اتحادية أو (في حالة ثبات عوامل التباعد) نحو التقسيم.

رفض العرب فوراً المشروع وأصرّوا على أن تبقى بلادهم

موحدة في ظل حكومة ديمقراطية. والصهيونيون رفضوه بحجة أنّ منطقتهم غير متسعة وأن مفتاح الهجرة ليس بأيديهم.

وألقى تشرشل - وكان زعيم المعارضة - كلمته وقال:

«إن على الحكومة أن تقول إنه إذا لم تتقدم الولايات المتحدة وتشارك في عبء القضية الصهيونية، كما هو محدد وكما هو متفق عليه، فيتوجب علينا الآن أن نحيطها بأننا سوف نعيد انتدابنا إلى هيئة الأمم المتحدة، وأنا سوف نجلو عن فلسطين ضمن فترة معينة» (٢٥٤).

تري هل كان يلوح (تشرشل) بالخروج الذي ينقذ بريطانيا من المأزق؟

الفصل الثامن إحالة القضية إلى الأمم المتحدة (١٩٤٧م)

لم تكن بوادر قبول واشنطن بمشروع موريسون مشجعة، فإنه بغض النظر عن الإحجام التقليدي، لحكومة الولايات المتحدة وشعبها، عن الارتباط بالتزامات فيما وراء البحار وقت السلم، فإنّ انتخابات الكونغرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦م المقبل التي حمى وطيسها آنذاك، جعلت ترومان هدفاً سهلاً أمام المناورة الصهيونية وفئاتها الضاغطة.

ويبدو أن الصهيونيين أدركوا خطأهم في الإلحاح فقط على هجرة المائة ألف، ولذا مضوا يندرون الرئيس الأمريكي من الأثر السيء المحتمل للتصويت اليهودي في الانتخابات المقبلة، إذا تابعت الحكومة دعمها للمشروع.

وإذ جوبه ترومان بهذه المعارضة الصهيونية، تخلّى بعد تردّد عن المشروع، خلافاً لنصيحة وزارة الخارجية الأمريكية. وفي ١٢ آب/أغسطس أنهى ترومان إلى أتلي أنه لا يستطيع أن يؤيد رسمياً الخطة في شكلها الحاضر كخطة انكلو - أمريكية مشتركة، والمعارضة للخطة في هذه البلاد أصبحت من العنف بحيث اتضح أنه يتعذر حشد القوة الكافية من الرأي العام لتأييدها بصورة مجدية» (٢٥٥).

ونتيجة لذلك لم تمثل الولايات المتحدة في مؤتمر لندن الذي عقد فيما بعد، وانسحب ترومان من الجهود المشتركة مع بريطانيا لحل مشكلة فلسطين انسحاباً مؤقتاً.

واتضح أنّ المعارضة الصهيونية للمشروع استندت إلى قرار

رأت بريطانيا بثاقب نظرها أن لا تستجيب سريعاً إلى مطالب الصهيونيين، فراحت تحاور وتماطل أملاً منها في إيجاد تسوية تنال موافقة العرب واليهود على السواء، وتحظى بموافقة الصهيونيين (المعتدلين) بغية فصلهم عن (المتطرفين). وأدرك زعماء الصهيونية اللعبة البريطانية فمضوا يشددون النكير على بريطانيا في الأوساط الأمريكية. كما عمدوا إلى تسهيل الهجرة اليهودية غير المشروعة متحدين سلطات الانتداب.

والحق أنّ الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩م نسف سياسة وايزمن المستندة إلى (التدرج) والرامية إلى تحقيق الهدف الصهيوني بالتعاون الدبلوماسي الماهر مع بريطانيا، وذلك حين حدّد الهجرة ووعدها بوقفها بعد خمس سنوات.

وإذ ظهرت بريطانيا وكأنّها حريصة على عدم الضلوع الكامل مع البرنامج الصهيوني، فقد باشرت الصهيونية الدولية تنظيم الصهيونية الأمريكية وحشدها وراء برنامج بيلتور، حتى إذا تم لها ذلك، أمكنها الادّعاء بأنها تتحدث بلسان الصهيونية الأمريكية ذات الوزن الانتخابي المؤثر لمطالبة أقوى دولة بعد الحرب بدعم هدفها. وفي هذه المرحلة الحاسمة، تقدّمت الصهيونية والحزبية الأمريكية شوطاً واسعاً على طريق تبادل المنافع المشتركة، ووقع الرئيس ترومان في فخ أحسن إعداداته، فسجل عهده التأييد المطلق للبرنامج الصهيوني ليصبح جزءاً من السياسة الأمريكية الخارجية.

وافقت سبع دول عربية على حضور المؤتمر، بشرط أن يكون العرب أحراراً في مناقشة مشروعهم الخاص، وأن تكون فلسطين دولة عربية مستقلة وأن لا يشترك الصهيونيون والأمريكيون في المحادثات.

وكانت الدول العربية يحدوها الأمل بأن بريطانيا في هذه الآونة، وصلت في علاقتها مع الصهيونيين وأنصارهم الأمريكيين إلى درجة من الاستياء الواضح الذي لم تستطع إخفاءه، لا سيما بعد إصدارها الكتاب الأبيض في ٢٤ تموز/يوليو عن فعال الإرهاب الصهيوني تفصيلاً مع ضلوع الوكالة اليهودية فيه تماماً (٢٥٧).

أما الصهيونيون فكان زعماءهم في واشنطن يضغطون بكل الوسائل على ترومان ليستخدّم القدرة الأمريكية وقواتها المسلحة لتحقيق الأمان الصهيونية في فلسطين. وأفلحت مساعيهم في ١٤ آب/اغسطس حين قدّم ترومان إلى حكومة لندن المشروع الذي أقره الصهيونيون في باريس، والذي ينص على إعطاء اليهود منطقة الدولة اليهودية تقريباً بحسب مشروع بيل ١٩٣٧م، مضافاً إليها النقب، وعقب ترومان على المشروع بأنه يستحق نظرة جدية (٢٥٨).

ولجأت الصهيونية إلى الضغط على بريطانيا، عن طريق تصعيد حركة الهجرة غير المشروعة إلى فلسطين وتصعيد فعال العنف والإرهاب، فالمهاجرون غير الشرعيين كانوا يطرحون من الحصة (الكوتا) الشهرية البالغة ١,٥٠٠، وبعد أن يوقفوا عدة أسابيع يطلق سراحهم عموماً. ولكن تفاقمّت الهجرة في شهر تموز/يوليو حين وصلت ثلاث سفن تحمل أكثر من أربعة آلاف يهودي، فاحتجزها الأسطول البريطاني في حيفا. وشدّدت السلطات الحصار على فلسطين، فزادت دوريات البحر والجو، وطلب من الحكومات الأوروبية أن تحول دون مرور اليهود من أراضيها إذا لم يحملوا أوراقاً رسمية. وفي ١٢ آب/اغسطس وصلت سفينتان تحملان ١,٢٩٣ يهودياً إلى مياه فلسطين، وقيل إن آلافاً غيرهم في طريقهم إلى فلسطين، فأعلنت الحكومة البريطانية في اليوم نفسه بياناً جاء فيه، «أن استمرار الهجرة غير المشروعة في حجمها الحالي يبرّح أن يكون له مفعول معاكس لأمل التوصل إلى تسوية عامة في فلسطين، وأن الحكومة البريطانية قد أحاطت سلطات فلسطين بأنه يجب التوقف عن إدخال المهاجرين غير الشرعيين، وأن هؤلاء سوف ينقلون إلى قبرص أو أي مكان آخر، حيث سيمكثون هناك في معسكرات حتى يتخذ قرار بشأن مستقبلهم» (٢٥٩). وعلى ذلك جرى نقل ركاب

سري اتخذته اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، ويهدف إلى إنشاء دولة يهودية مستقلة في جزء «مناسب» من فلسطين، وأوصلت تفاصيله إلى الحكومتين البريطانية والأمريكية. ذلك أن من بقي طليقاً من أعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، عقدوا اجتماعاً في باريس بحضور بن غوريون. وكانت الوكالة قد أعلنت في ٥ آب/اغسطس رفضها لخطة موريسون - غريدي، واتضح أنه برغم التهديد بتصعيد العمليات الإرهابية الصهيونية إذا لم يتخلّ البريطانيون عن تطبيق قيود الهجرة وانتقال الأراضي، فإن إجراءات سلطات فلسطين القمعية قد هزّت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، فألت على نفسها أن تطبّق مبدأ المرحلية والمرونة في إعلان مطالبها، وذلك بالتراجع عن برنامج بيلتمور ظاهرياً، وكانت قد أبرزته للجنة الانكلو-أمريكية على أنه سياستها الرسمية، ووضع خطة في باريس لإنشاء «دولة يهودية قادرة على الحياة في رقعة مناسبة من فلسطين»، بدلاً من دولة يهودية في كل فلسطين، وأبدت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية استعدادها لمناقشة هذه الخطة، واقترحت أن تكون الرقعة المخصصة لليهود مشتملة الجليل والسهل الساحلي وفقاً لتوصية التقسيم عام ١٩٣٧م، مضافاً إليها النقب، وباقي البلاد، وهي المناطق الجبلية ووسط فلسطين الشرقي وممر إلى البحر عند يافا، يخصص للعرب. ويلاحظ أن الخطة لم تطالب بالقدس (٢٦٠).

وطار أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية بالخطة إلى الولايات المتحدة لتحظى فوراً بتأييد الرئيس ترومان. ثم مضى وايزمن وعضوان أمريكيان من أعضاء اللجنة يضغطون في ١٥ آب/اغسطس على وزير المستعمرات جورج هول لقبولها أساساً في التفاوض مع لندن. ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق بينهما يؤدي إلى مشاركة الوكالة اليهودية رسمياً في مؤتمر لندن الذي دعت الحكومة البريطانية إلى عقده يوم ١٠ أيلول/سبتمبر. فقد أصرت الحكومة على أن تكون خطة موريسون - غريدي أول بند في جدول أعمال المؤتمر، مع ترك الحرية الكاملة للوفود العربية واليهودية في اقتراح تعديلات عليه، ورفضت العرض الصهيوني ولكنها لاحظت التبدل الذي طرأ على تفكير بعض القادة الصهيونيين، ولذا فسوف تستأنف المحادثات مع وايزمن بعد انتهاء المؤتمر.

والحق أن جمود الموقف الأمريكي من مشروع موريسون، وقد كان موضع أمل بريطانيا، قد ألجأها إلى محاولة سلوك الطريق الدبلوماسي مئة أخرى، فدعت العرب واليهود إلى مؤتمر لندن لمحاولة إيجاد حل يرضي وجهة نظر كل منهما.

السفيتين إلى قبرص وسط المظاهرات الصهيونية التي أصابت فيها قوات السلطة ٩ من اليهود.

انعقد مؤتمر فلسطين في لندن (١٠ أيلول/سبتمبر) بحضور مندوبي الدول العربية والأمانة العامة للجامعة العربية والحكومة البريطانية، وغياب وفد عرب فلسطين. ودام المؤتمر في دورته الأولى حتى الثاني من تشرين الأول/أكتوبر. وذكر اتلي في خطابه الذي افتتح به المؤتمر أن حكومته لن تتخذ أي قرار بشأن مشروع موريسون قبل مناقشته مع أعضاء المؤتمر، وأن لكل وفد الحرية لاقتراح أية تعديلات يريتها، أو لعرض أية مشروعات أخرى للوصول إلى تسوية بطرق مختلفة.

ورفضت الوفود العربية مشروع موريسون، فطلب الجانب البريطاني مشروعاً عربياً بديلاً، وفي ١٩ أيلول/سبتمبر قدمت الوفود العربية مقترحاتها ضمن مشروع لحل مشكلة فلسطين، وأهم نقاطه: تكون فلسطين دولة موحدة ذات دستور ديمقراطي ومجلس نيابي منتخب، ينص دستورهما على ضمانات للأماكن المقدسة وحرية زيارتها، ويتمتع بحقوق المواطنة كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية قبل أيار/مايو ١٩٣٩م، وأقام في فلسطين إقامة دائمة لمدة عشر سنوات، ويكون تعليم اللغة العربية إجبارياً في المدارس والجامعات، ويضمن حق اليهود في استعمال اللغة العبرية كلغة رسمية في الأقسام التي لهم فيها غالبية مطلقة، ولا يزيد عدد ممثلي اليهود في المجلس النيابي عن ثلث الأعضاء، وتحرم الهجرة اليهودية إلى فلسطين بتاتاً، وتبقى القيود المفروضة في الوقت الحاضر على نقل الأراضي دون تغيير، وأي تغيير في هاتين المسألتين يتطلب موافقة العرب في فلسطين بأغلبية تمثيلهم في المجلس النيابي، وتتعقد معاهدة تحالف بين بريطانيا وحكومة فلسطين المستقلة، على أن لا يتأخر تسلم رئيس الدولة لمقاليده منصبه عن ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨م.

وبعد يومين من وضع المشروع العربي على جدول أعمال المؤتمر، طلب الجانب البريطاني فسحة من الوقت لدراسته، واقترح تعليق جلسات المؤتمر من ٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ثم تأجل المؤتمر مرة أخرى حتى ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٧م بسبب انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

وفي غضون ذلك كانت الحكومة البريطانية تجري مفاوضات مماثلة مع الوكالة اليهودية رغبة في إعادة حبل الاتصال المقطوع بينها، فقد تبادل وزيراً الخارجية والمستعمرات وجهات النظر مع

وايزمن وزملائه من أعضاء الوكالة اليهودية في مطلع تشرين الأول/أكتوبر، وقدم وزير الخارجية البريطانية بيفن خلالها فكرة تحكم بموجبها فلسطين على أساس الوصاية لفترة تتراوح بين ثلاث أو خمس أو عشر سنوات، كاستهلال لمنحها الحكم الذاتي. وكانت الحكومة البريطانية مشوقة مثل الوكالة اليهودية لتجاوز الهوة ورأب الصدع بينهما. وتديلاً على حسن نوايا حكومة لندن تجاه الصهيونيين ومؤيديهم الأمريكيين، أجرى اتلي تعديلاً وزارياً عين بموجبه المستر ارثر كريتش - جونز Arthur Creech-Jones وزيراً للمستعمرات بعد ترفيعه من منصبه السابق كوكيل للوزارة نفسها، وذلك خلفاً للمستر هول. وكان كريتش - جونز أكثر زعماء حزب العمال تأييداً للصهيونية.

تم تعيين كريتش - جونز يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر وهو اليوم نفسه الذي أصدر فيه الرئيس ترومان تصريحه المؤيد للصهيونية، فقوي الموقف الصهيوني آنذاك بصورة هددت بسحب البساط من تحت أرجل المفاوضين البريطانيين.

قال ترومان في بيانه ان المعارضة لمشروع موريسون ظهرت بين أعضاء الأحزاب السياسية الرئيسية في الولايات المتحدة، ولذا لم يمنح ترومان تأييده للمشروع. وقال:

«إن الوكالة اليهودية اقترحت في هذه الأثناء حلاً للقضية الفلسطينية عن طريق إنشاء دولة يهودية قابلة للحياة، تتولى هي الإشراف على هجرتها وسياساتها الاقتصادية في رقعة كافية من فلسطين، بدلاً من أن تكون في جميع فلسطين... ومن نتيجة المناقشات التي تلت هذا الاقتراح فإني أعتقد أن حلاً على ضوء هذه الخطوط سيحظى بمعاوضة الرأي العام في الولايات المتحدة... وإن حكومتنا على استعداد لتقديم دعمها لحل من هذا القبيل»^(٢٩).

ولا حاجة إلى القول إن الاعتبارات الحزبية الانتخابية هي التي كان لها الأثر الأكبر في صدور بيان الرئيس ترومان، الذي اختير له يوم مناسبة عيد «الغفران» اليهودي زيادة في تملق الصهيونيين وممالئهم، واكتسابهم ضد منافسه الجمهوري توماس ديوي Thomas Dewey الذي كان على وشك أن يخرج ببيان يمجّد وضع الصهيونية في فلسطين.

وكان بيان الرئيس ترومان صدمة قوية للمستر بيفن الذي أقسم أنه كان على وشك الوصول إلى حل يرضي العرب واليهود، وكاد - على حد قوله - ينجح في إقناعها بالتنازل عن بعض المطالب المتشددة، فجاء بيان ترومان وأفسد كل أمل في التفاهم

أيضاً عزمها على إطلاق سراح عرب فلسطين المعتقلين، منذ ثورة (١٩٣٦ - ١٩٣٩م)، والسماح لهم بالعودة إلى فلسطين باستثناء الحاج محمد أمين الحسيني.

وخطت الحكومة البريطانية خطوة جديدة نحو تملق الجانب الصهيوني حين وعدت بتعويض اليهود أصحاب المنشآت التجارية، الذين أخلت محلاتهم لتشغلها دوائر الحكومة بعد نسف مبناها في فندق الملك داود في القدس. كما سمحت باستمرار التجنيد في بوليس المستعمرات اليهودية، وكان قد توقف منذ قيام السلطات بعملياتها ضد البالماخ التي شكّل بوليس المستعمرات نواتها. وكان هذا الترخيص البريطاني بمثابة تشجيع للصهيونيين على التمادي في إرهابهم. ولا حاجة إلى القول بأن هذا الاسترضاء البريطاني لم ينجم عنه سوى اشتداد موجة الإرهاب وتفاقم الهجرة مجدداً. ففي أقل من شهر (٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٤ كانون الأول/ديسمبر) قتل ١٨ وجرح ١٩ من أفراد الجيش والبوليس، فضلاً عن تدمير محطة سكة حديد وخلافها. ثم استؤنفت أعمال الإرهاب مع مطلع العام الجديد ١٩٤٧م وسقط خلالها عدد آخر من القتلى والجرحى البريطانيين، وزادت جراءة الإرهابيين على الاستخفاف بالسلطات التي لم تمسهم بأي عقاب.

وقد تردد أن كريتش - جونز دافع عن وجوب عرض مشروع للتقسيم على الصهيونيين، ما دامت الدعاوى العربية والصهيونية غير متطابقة ولا يمكن التوفيق بينها. ولكن المشاورين الحقوقيين للحكومة بينوا أن محاولة فرض التقسيم على أي من الطرفين مخالف لبنود الانتداب، وفي حالة استياء العرب، لا يستبعد أن تخوض معهم صراعاً جدياً، لذا تقرر أن يعرض الوفد البريطاني على الوفود العربية في مؤتمر لندن بدورته الثانية، وعلى الوكالة اليهودية أيضاً، تسوية نهائية عرفت بمشروع بيفن، وخلاصتها: يقترح تطبيق نظام الوصاية البريطانية على فلسطين لخمس سنوات بهدف إعلان هويتها للاستقلال، وتمنح بنود الوصاية المقترحة سلطة واسعة من الحكم المحلي للمناطق المحددة التي تحتوي على غالبية عربية أو يهودية.

وتقع مسؤولية حماية الأقليات في هذه المناطق على عاتق المندوب السامي الذي يشكل مجلساً استشارياً نيابياً. وفي نهاية السنوات الأربع تنتخب جمعية تأسيسية، فإذا توصلت غالبية النواب العرب فيها إلى اتفاق مع غالبية النواب اليهود، فسوف

مع الصهيونيين الذين أخذوه على أنه تأييد لمطالبهم المتطرفة. وأضاف بيفن «أنا لا أستطيع تسوية الأمور في الشؤون الدولية إذا جعلت قضيتي موضوعاً للانتخابات المحلية (الأمريكية)»^(٢٦١).

وبعد عشرة أيام تقريباً ظهر رد الفعل العربي على بيان ترومان على شكل رسالة من الملك ابن سعود، يبدى فيها دهشته من البيان الذي يتناقض مع وعود حكومة الولايات المتحدة. وانعقد مجلس الجامعة العربية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر لبحث بيان ترومان، وأسفر عن تقديم احتجاج إلى أمريكا على بيان رئيسها.

وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر بدأت في لندن محادثات استطلاعية تهدف إلى تخفيف التوتر في فلسطين بين وزارتي الخارجية والمستعمرات من ناحية، وبين زعماء الوكالة اليهودية من ناحية أخرى. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر صدر في لندن بيان رسمي بأن المباحثات مع وايزمن وأعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية بخصوص «الخطوات التي يمكن اتخاذها لتخفيف التوتر القائم حالياً في فلسطين»، قد وصلت إلى نهايتها. وبعد أسبوع تقريباً صرح ناحوم غولدمان Nahum Goldmann عضو اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في مؤتمر صيفي بنيويورك، أن الصهيونيين سوف يخولون بريطانيا العظمى جميع الحقوق لإنشاء قواعد عسكرية وبحرية وجوية في فلسطين، وذلك مقابل الاتفاق على إقامة دولة يهودية قادرة على الحياة في فلسطين، تشمل الدولة اليهودية التي أوصت بها اللجنة الملكية عام ١٩٣٧م مع إضافة النقب إليها^(٢٦٢).

وبرغم النكسة التي شعرت بها الحكومة البريطانية إثر بيان ترومان فإن وزير مستعمراتها الجديد كريتش - جونز سعى إلى إبرام اتفاق يهدئ حدة التوتر بين حكومته واليهود في فلسطين، عن طريق استرضاء الصهيونيين مقدماً، فأوعز بوقف جميع إجراءات تفتيش المستعمرات اليهودية أو الأوكار الإرهابية، ووقف التحقيق مع المعتقلين بتهمة القتل والتدمير، كما تم في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر إطلاق سراح زعماء الوكالة اليهودية وغيرهم ممن جرى اعتقالهم قبل أربعة شهور، علماً بأن عدد ضحايا البريطانيين بسبب الإرهاب الصهيوني بلغ في عام واحد ٢٨ قتيلاً من البوليس و ٤٥ قتيلاً و ٩٣ جريحاً من القوات المسلحة، فضلاً عن ٢١٢ قتيلاً من المدنيين و ٤٢٨ جريحاً.

وفي الوقت نفسه، ولثلاثتهم الحكومة بالتحيز، أعلنت

ومضى بيفن يتحدث عن ظروف بيان ترومان الذي نسف - في رأيه - التسوية التي كان يوشك أن يصل إليها مع الصهيونيين، وقال:

«أنا أقول بكل جد، إذا كان الموضوع فقط هو موضوع التفريع عن مائة ألف من يهود أوروبا، وإذا كانت المسألة التي يجب علي حلها هي مسألة إنسانية بحتة، فأعتقد أنه يمكن العثور على تسوية. ولسوء الحظ لم يكن الموضوع كذلك؛ فإن المائة ألف من وجهة النظر الصهيونية هم فقط بداية، وإن الوكالة اليهودية تتحدث عن الملايين...»

إن طلب العرب هو طلب عسير جداً الرد عليه. نحن هنا في بريطانيا العظمى كمجلس عموم نقرر إذا كنا سنقبل الناس في هذا البلد أم لا، لا أحد غيرنا يقوم بذلك. فلماذا يجب أن نقرر وكالة خارجية ممولة بسخاء من أمريكا، كم من الناس يجب أن يدخل إلى فلسطين، وتتدخل باقتصاديات العرب الذين كانوا هناك منذ ألفي عام؟ هذا ما يجب علي مواجهته.

وتابع بيفن كلامه على التقسيم، فقال:

«... أنا متأكد أننا لو وافقنا على التقسيم فسنلقى صخباً هائلاً حول ما يجب أن تكون عليه الحدود... إن أفضل مشروع للتقسيم رأيته أكثر مواتة حتى الآن، ينجم عنه في الوقت الحاضر وجود (٤٥٠) ألف يهودي أغلبية في الدولة اليهودية يتحكمون في ٣٦٠,٠٠٠ عربي. وقد شرحت ذلك للعرب بصراحة كاملة، فماذا كان جوابهم؟ يقول العرب (إذا لم يكن من العدل لليهود أن يكونوا أقلية ٣٣,٥٪ أو ٤٠٪ في كل البلاد، فما هو مبرر وضع ٣٨٠ ألف عربي تحت الحكم اليهودي؟). ما هو جوابكم على ذلك؟ أنا ليس لدي إجابة عنه» (٢٦٣).

لقد عكست ملاحظات بيفن عن ترومان والنفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة، ضيق البريطانيين مما اعتبروه تدخلاً لا مبرر له، وأيدت جميع الصحف البريطانية ملاحظات بيفن، ولكن البيت الأبيض وصفها بالتعاسة والتضليل، وعبر الموالون للصهيونية في الكونغرس عن مشاعر الحق والاستياء، كما أبدت الصحف الأمريكية مشاعر مماثلة تجاه سياسة بيفن.

ولم يفت الهيئة العربية العليا أن ترد على خطاب بيفن بقولها أن الإنكليز هم الذين خلقوا المشكلة لتحقيق مشروعهم الاستعماري، وأنهم وحدهم الذين يتحملون مسؤوليتها.. وهكذا لم تستطع بريطانيا أن تحتفظ بصدقة من تعاملت معهم، ونالت منهم جميعاً - رجالها وضحاياها - ما استحقته من التكذيب والاستنكار والطعن.

تقام دولة مستقلة دون تأخير، وفي حالة عدم الاتفاق تطلب نصيحة مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة حول الإجراء المقبل.

وينص اتفاق الوصاية أيضاً على إدخال ٩٦ ألفاً من المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال السنتين الأوليين من نفاذه، ومن ثم تحديد نسبة المهاجرة من قبل المندوب السامي بحسب مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، وبالتشاور مع مجلسه الاستشاري. وفي حالة عدم الاتفاق، فالقرار الأخير ستخذه محكمة تعيينها الأمم المتحدة للتحكيم في المشكلة.

يختلف مشروع بيفن عن مشروع موريسون في عدة أمور أساسية: فقد تحدت فترة الوصاية بخمس سنوات، تكون البلاد خلالها مهياً للاستقلال التدريجي ضمن دولة موحدة. يمارس المندوب السامي سلطة التشريع والتنفيذ، ولكن أهالي فلسطين سيتمنحون حكماً ذاتياً يقوم على المنطقة (الكانتون) التي تحدد مساحتها وفقاً لغالبية السكان العرب أو اليهود فيها، ولن تكون هذه الكانتونات بالضرورة متجاورة متلاصقة، وسوف تتمتع بصلاحيات تشريعية وإدارية ومالية واسعة، ومنها أن يكون لها نصيب في مسؤولية الأمن. تحل الوكالة اليهودية فوراً بعد أن يوقع اتفاق الوصاية، وسيمثل العرب بمندوبين في المجلس الاستشاري، وفي السنوات الثلاث الأخيرة من الوصاية سيكون للعرب صوت في تحديد سياسة الهجرة، رغم أن القرار النهائي سيكون لمجلس الوصاية في الأمم المتحدة. هذه هي الخطوط العريضة لمشروع بيفن، وقد رفضته الوفود العربية خوفاً من أن تكون الكانتونات تمهيداً للتقسيم. أما الوكالة اليهودية، فقد رفضته لأنه لا يذكر التقسيم صراحة، ولم تحاول الحكومة البريطانية أن تحملهم على تغيير موقفهم، وإنما أعلنت في ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٧م إحالة الموضوع بأكمله إلى الأمم المتحدة.

وفي ٢٥ شباط/فبراير ألقى بيفن خطاباً في مجلس العموم موضعاً سبب فشل مؤتمر لندن، كاشفاً عن خداع الصهيونية وتحايلها بجزأة قل نظيرها بين أمثاله، ومن هنا فإن الصهيونية صبت عليه جام غضبها وعنيف سحقها فيما بعد، متهمة إياه باللامسامية.

قال بيفن إن الموضوع الذي يجب أن تنظر فيه الأمم المتحدة وتصدر بشأنه قراراً هو أولاً هل يجب أن تصبح فلسطين دولة يهودية بموجب مطالب اليهود، أم أنها ستصبح دولة فلسطينية تضمن فيها مصالح الجماعتين وتتوازن بقدر الإمكان؟

الفصل التاسع

قرار التقسيم

وحدنا مسؤولية فرض قرار لا يقبله الطرفان (العرب واليهود)، والذي لا يمكننا أن نوفق بينه وبين ضميرنا»^(٢٦٤).

وقد عبّرت الحكومة البريطانية عن هذا الموقف نفسه غير مرة خلال مختلف مراحل نظر القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة. وأبرز هذا الموقف البريطاني مسألة فرض أي قرار تتخذه الجمعية العامة بشأن فلسطين، وأصبح من أول ما تحسب له السياسة الأمريكية حساباً، بإزائها. ولذا انتقد قطاع هام من الصحافة الأمريكية هذا الموقف البريطاني، كما انتقده الصهيونيون وأنصارهم في الأوساط السياسية الأمريكية.

أما العرب فقد علموا أن «تحقق» بريطانيا من أن الانتداب لا يمكن العمل به، وأن التزاماتها للجانبين غير متطابقة، قد استغرق منها ثلاثين عاماً، منذ أن رمت فلسطين بوعدها بلفور، فخلقت به معضلة لم تكن ماثلة من قبل، وأغرقت البلاد بالمهاجرين اليهود الذين اعترف السير آلان كننغهام المندوب السامي البريطاني الأخير، أنه لولا السلاح البريطاني لما ارتفع عدد اليهود من ٤٨ ألفاً عام ١٩٢٢م إلى ٦٤٠ ألفاً عام ١٩٤٨م^(٢٦٥). وبعد أن اطمأنت بريطانيا إلى قوة هؤلاء لاغتصاب البلد من أصحابه العرب، غسّلت يديها من (المعضلة) في هذا الوقت المتأخر جداً، وأعلنت عدم رغبتها في فرض أي حل «لا يقبله الطرفان ولا ينطبق مع مقتضيات ضميرها»!

وفي غضون ذلك كان الغليان والتوتر يسودان فلسطين نتيجة جرائم الإرهاب الصهيوني وتزايد الهجرة اليهودية غير المشروعة التي قطع الصهيونيون الأمريكيون على أنفسهم عهداً بمساندتها وتأييدها. وحين حالت السلطات البريطانية في فلسطين دون وصول الباخرة اكسودس Exodus بركابها البالغ عددهم ٤,٥٠٠ إلى البرّ الفلسطيني، شنت أجهزة الدعاية الصهيونية في كل أنحاء العالم حملة شعواء ضد بريطانيا، فنشرت الصحف العالمية كل مرحلة من مراحل سفر الباخرة، ثم نبأ إعادتها إلى ميناء هامبورغ، واحتلت أنباء الصدمات التي وقعت بين المنظمات الإرهابية الصهيونية التي تتولى تهريب المهاجرين اليهود الذين يدخلون بطريقة غير شرعية، وبين القوات البريطانية، مركز الصدارة في الصحف الأمريكية.

قرر عرب فلسطين الامتناع عن التعاون مع اللجنة الخاصة

طلبت الحكومة البريطانية في ٢ نيسان/أبريل ١٩٤٧م من الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة إدراج قضية فلسطين ضمن جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السنوية العادية، ولتفادي التأخير، طلبت من الأمين العام أن يدعو إلى عقد دورة طارئة للجمعية العامة، لتشكيل لجنة خاصة تُعَدّ تقريراً عن مشكلة فلسطين، وتكون مستعدة بدورها لطرحه في الدورة الثانية للجمعية العامة، تستنبر به في مناقشتها المنتظر انعقادها في أيلول/سبتمبر.

وأخيراً تشكلت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين United Nations Special Committee on Palestine (انسكوب UNSCOP) من أحد عشر عضواً، بعد أن استبعدت الدول الخمس الكبرى اندائمة العضوية في مجلس الأمن، بحجة أن اشتراكها قد يفضي إلى وضع تقرير منحيز. وجرى اختيار أعضاء اللجنة الأحد عشر من دول استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وهولندا وإيران وبيرو والسويد والأوروغواي ويوغسلافيا، وهي دول صغيرة ومتوسطة، وقد عين القاضي إميل ساندستروم Emile Sandström السويدي رئيساً للجنة، واشتملت صلاحياتها على البحث في جميع المسائل والنتائج المرتبطة بمشكلة فلسطين، على أن تقدّم تقريرها إلى الجمعية العامة في دور انعقادها التالي في أيلول/سبتمبر ويكون التقرير شاملاً لما ترتأيه اللجنة من المقترحات لحل المشكلة.

احتج عرب فلسطين بقوة على قرار إرسال لجنة أخرى إلى فلسطين، وصوتت جميع الدول العربية ضد قرار الجمعية العامة، مؤيدة من الأفغانستان وتركيا. وكان تشكيل اللجنة يمثل تحيزاً آخر ضد عرب فلسطين والدول العربية، إذ إن عدداً من أعضائها كانوا معروفين بميولهم الصهيونية أو خضوعهم للضغط الأمريكي. أحدهم د. غراسيا غرانادوس Dr. Gracia Granados مندوب غواتيمالا، والآخر هو إنريك فابريغات Enrique Fabregat مندوب الأوروغواي، وبلادهما تتحكم في سياستها جالية يهودية ناشطة، وكان اندفاعهما في تأييد وجهة نظر الصهيونية موضع دهشة في الأمم المتحدة.

أعلن المندوب البريطاني في الأمم المتحدة السير ألكسندر كادوغان Alexander Cadogan في ٩ أيار/مايو أن حكومته، برغم احترامها لأي قرار تصدره الجمعية العامة، «فيجب أن لا نملك

وعسكرياً بتنظيم أعمال العنف والإرهاب ضد السلطات في فلسطين، يجري وفقاً لخطط دقيقة مركزية.

ولا حاجة إلى القول أن أهمها وأخطرها وحجر الزاوية فيها كان علاقات واشنطن مع لندن، وليس (المواجهة) العسكرية، أو الحملة الدعائية المسرحية الصهيونية ضد دولة الانتداب في فلسطين، لأن معرفة كل من الصهيونيين والبريطانيين أين مرتكز العتلة الضاغطة، قد أعطى الأولين قوة ضد الآخرين، وجعل العمليات المسرحية (الهجرة غير المشروعة) والعسكرية (فعال العنف والإرهاب) مؤثرة مدمرة.

أنهت اللجنة الدولية الخاصة تقريرها في ٣١ آب/أغسطس ١٩٤٧م، وعرضته على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد اشتمل التقرير على اثني عشرة توصية، وافق أعضاء اللجنة إجماعاً على التوصيات العامة، وتتلخص في ضرورة إنهاء الانتداب لفلسطين ومنحها الاستقلال، على أن تسبقه مرحلة انتقالية قصيرة تكون السلطة في أثنائها مسؤولة أمام الأمم المتحدة، مع بقاء الصبغة الدينية للأماكن المقدسة، وعلى أن يبنى النظام السياسي للدولة أولادولتين والدستور على أساس ديمقراطي تمثيلي، يضمن حقوق الإنسان الأساسية، ويحافظ على حقوق الأقليات، وعلى أن تسجل المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة في الدستور، ومنها واجب تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، من غير لجوء إلى التهديد باستعمال القوة. وعلى وجوب قبول مبدأ المحافظة على الوحدة الاقتصادية في فلسطين الذي اعتبرته اللجنة أمراً لا غنى عنه من أجل حياة البلاد وسكانها وتطورهما مع إلغاء الامتيازات. وينبغي على الجمعية العامة أن تصدر وتنفذ فوراً ترتيباً دولياً لحل المشكلة الملحة لـ ٢٥٠ ألفاً من المشردين اليهود في أوروبا، وأخيراً دعوة الفريقين لإنهاء أعمال العنف.

ولكن أعضاء اللجنة الخاصة لم يتوصلوا إلى الاتفاق على خطة موحدة لتنفيذ هذه التواصي، فقد ارتأت غالبية اللجنة المؤلفة من ٧ أعضاء هم ممثلو كندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا وهولندا وبيرو والسويد والأرغواي، ان الأقلية اليهودية يجب أن تسود الغالبية العربية في القسم الأعظم من فلسطين، فاقترحوا على الجمعية العامة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. بينما ارتأت أقلية اللجنة المؤلفة من ٣ أعضاء هم ممثلو الهند وإيران ويوغسلافيا أن يكون لليهود الذين يؤلفون ثلث سكان فلسطين، وزن متساو مع العرب في كل فلسطين، واقترحوا تشكيل دولة اتحادية تكون عاصمتها القدس. أما العضو الحادي عشر (استراليا) فلم يوافق على أي من المشروعين، ولم يقدم واحداً

أو الظهور أمامها، وذلك بعد استعراضهم الشامل للمداولات والظروف التي تشكلت في ظلها اللجنة، والنقاش الذي أفضى إلى تحديد صلاحياتها. أما الحكومات العربية فإن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، رأت أنه لا يسعها المقاطعة، لأنها أعضاء في هيئة الأمم (١٧ حزيران/يونيو ١٩٤٧م). وفي ٦ تموز/يوليو انعقد اجتماع عربي كبير في القدس باسم الدعوة إلى الاحتفاظ بالأرض والتنديد بالسماسرة والباعة، والاحتجاج على قانون نزع ملكية الغابات، وإزالة الشيوخ وتسجيل الأراضي باسم المندوب السامي. وخطب في الحشد الكبير جمال الحسيني، وتليت فيه رسالة من الحاج محمد أمين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا المقيم في القاهرة، إثر عودته من الإقامة في أوروبا خلال سني الحرب، وكان هذا الاجتماع بمثابة إسماع لكلمة العرب على نحو غير مباشر إلى اللجنة الخاصة.

أما الصهيونيون، فكانوا يتمنون مقاطعة العرب للجنة، ليتفردوا بالميدان الدعائي المؤثر، وليفرقوا أعضاءها بالكتب والنشرات والإحصائيات والبيانات الدعاوية المشوهة للحقائق. واستمعت اللجنة الخاصة إلى ممثل الحكومة الانتدابية الناطق باسمها، ودرست فيما درست تقريراً مقدماً من الحكومة البريطانية بعنوان (تاريخ فلسطين السياسي تحت الانتداب البريطاني) (٢٦) وهو بمثابة تبرير لأعمال الإدارة الانتدابية خلال ٣٠ عاماً.

وحين طلبت السلطات الانتدابية أن يستمع إلى الناطقين باسمها في دورة مغلقة لمقتضيات الأمن، وطلبت عدم السماح لممثلي الوكالة اليهودية بحضور الدورة، احتج الصهيونيون على هذا الإجراء، وطلبوا أن يقر بحق الوكالة في أن تعامل أمام اللجنة على قدم المساواة مع الحكومة الانتدابية، حتى يثبت بذلك حق الوكالة في اتخاذ الصبغة الرسمية اللازمة للسلطة التي سوف تمثل (حكومة فلسطين المقبلة) بعد انتهاء الانتداب، وأيد غرانادوس مندوب غواتيمالا في اللجنة هذا الاستغلال الصهيوني الانتهازي للجنة الخاصة.

وتابع الصهيونيون في فلسطين تطبيق استراتيجيتهم الجديدة بمستوياتها الثلاثة السياسي والدعائي والعسكري، للضغط على بريطانيا وإرغامها على التسليم بمطالبهم، وهي الاستراتيجية التي انطلقت في مرحلة ما بعد بيلتمور (١٩٤٢م) وثبت نجاحها في (صهيئة) الجماعات اليهودية الأمريكية، وكان التنسيق بين هذه المستويات الثلاثة: دبلوماسياً بالضغط على البيت الأبيض، ودعائياً بالضرب على الوتر الإنساني في تصعيد الهجرة غير المشروعة،

وعقوبات الجرائم والمؤسسات الاجتماعية والخدمات. أما شؤون الهجرة والعلاقات الخارجية والدفاع والنقد وشؤون المياه والري والنقل والمواصلات فتبقى من اختصاص الحكومة المركزية، وسلطة التشريع فيها بيد مجلسين يكون التمثيل في أحدهما متساوياً بين العرب واليهود، وفي الثاني نسبياً. ويتطلب إقرار جميع القوانين غالبية المجلسين، وفي حالة عدم الاتفاق، يحال الموضوع على هيئة تحكيمية مؤلفة من خمسة أعضاء، بشرط أن لا يقل فيها عدد كل من العرب واليهود عن عضوين، ويسمح بالهجرة

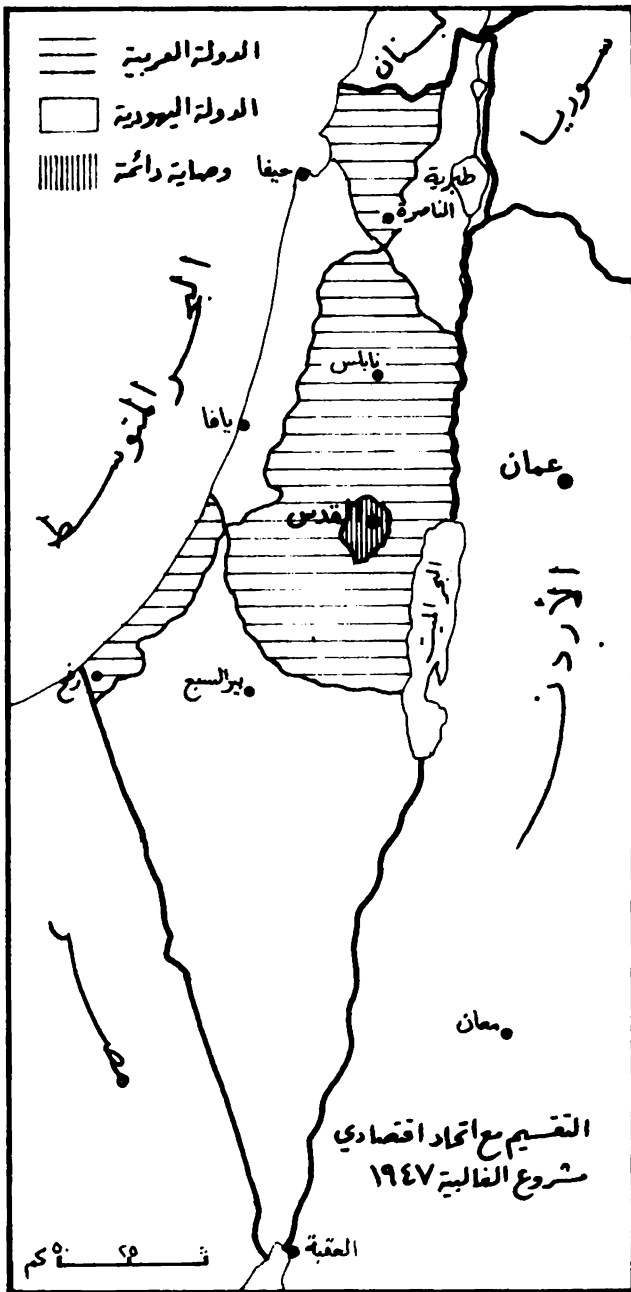
من عنده، ورأى أن كلا المشروعين يؤثر تأثيراً سيئاً على حكم الجمعية العامة.

ويدعو مشروع الأكثرية إلى التقسيم السياسي والاتحاد الاقتصادي. ويقضي بأن:

١ - تقسم فلسطين إلى دولتين مستقلتين عربية ويهودية. وقد قسمت فلسطين بموجبه إلى ستة أجزاء رئيسية، خصصت ثلاثة منها - وتمثل ٤٣٪ من مجموع مساحة البلاد - لإقامة دولة عربية فيها. وخصصت الأجزاء الثلاثة الأخرى - وتمثل ٥٦٪ من مجموع المساحة - لإقامة دولة يهودية فيها. أما القدس وما يحيط بها، وتمثل ٠,٦٥ في المائة، فتكون قطاعاً تحت الوصاية الدولية، تتولى إدارته الأمم المتحدة.

٢ - تصبح الدولتان مستقلتين بعد فترة انتقالية تدوم سنتين ابتداء من أول أيلول/سبتمبر ١٩٤٧م. وترتب على الدولتين الموافقة على دستور كل منهما، وتوقيع معاهدة توطين النظام والتعاون الاقتصادي مدتها عشر سنوات. وإقامة اتحاد اقتصادي يهدف إلى استثمار المرافق العامة كالسكك الحديد والطرق ضمن نطاق المصلحة العامة المشتركة، وإلى وحدة الرسوم الجمركية والنقد، وإلى تهيئة الأسواق العالمية لصادرات فلسطين كلها. وتلغى قيود الكتاب الأبيض (١٩٣٩م) على بيع الأراضي في منطقة الدولة اليهودية، وتنظم الوكالة اليهودية تدفق الهجرة بمعدل شهري قدره ٦,٢٥٠ في السنتين الأوليين، ثم بمعدل ٥,٠٠٠ شهرياً بعد ذلك، وتتخذ التدابير لقبول ١٥٠ ألف يهودي من بينهم ٣٠ ألفاً يتم اختيارهم لأسباب إنسانية. ويتنخب في كل من الدولتين مجلس تأسيسي لوضع الدستور، والقيام بتعيين حكومة مؤقتة تمنح صلاحية توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادي، وتوقيع نصوص بيان حماية الأماكن المقدسة والحقوق الدينية وحقوق الأقليات، أما منطقة القدس فتوضع تحت نظام الوصاية الدولية. ويعين مجلس الوصاية في هيئة الأمم حاكم القدس العام على أن لا يكون عربياً أو يهودياً، وعلى أن تدخل القدس في الاتحاد الاقتصادي المشترك (٢٦٧).

أما مشروع الأقلية فقد اقترح تطوير الانتداب - بعد ثلاث سنوات انتقالية من إدارة الأمم المتحدة - إلى دولة مستقلة اتحادية عاصمتها القدس، وتشتمل على حكومتين مستقلتين استقلالاً ذاتياً. وقد خصصت الدولة العربية بموجبه بنصيب أكبر من نصيبها في مشروع الأكثرية. ويشمل اختصاص الحكومتين في الدولة الاتحادية شؤون التربية والتعليم والضرائب وحق الإقامة وإجازات التجارة وحقوق الرعي والهجرة بين الدولتين والاستيطان



ويلاحظ أن جميع المناطق التي كان يملكها أو يقطنها اليهود تدخل ضمن رقعة (الدولة اليهودية)، ولكن أضيف إليها مساحات يملكها ويقطنها عرب بكاملها، غير أن اليهود الصهيونيين كانوا يتطلعون إلى امتلاكها؛ فقد أدخلت ضمنها مثلاً منطقة النقب في الجنوب من فلسطين، وهي تمثل قرابة نصف مجموع مساحة فلسطين، ولم تتجاوز ملكية اليهود فيها نصفاً بالمائة.

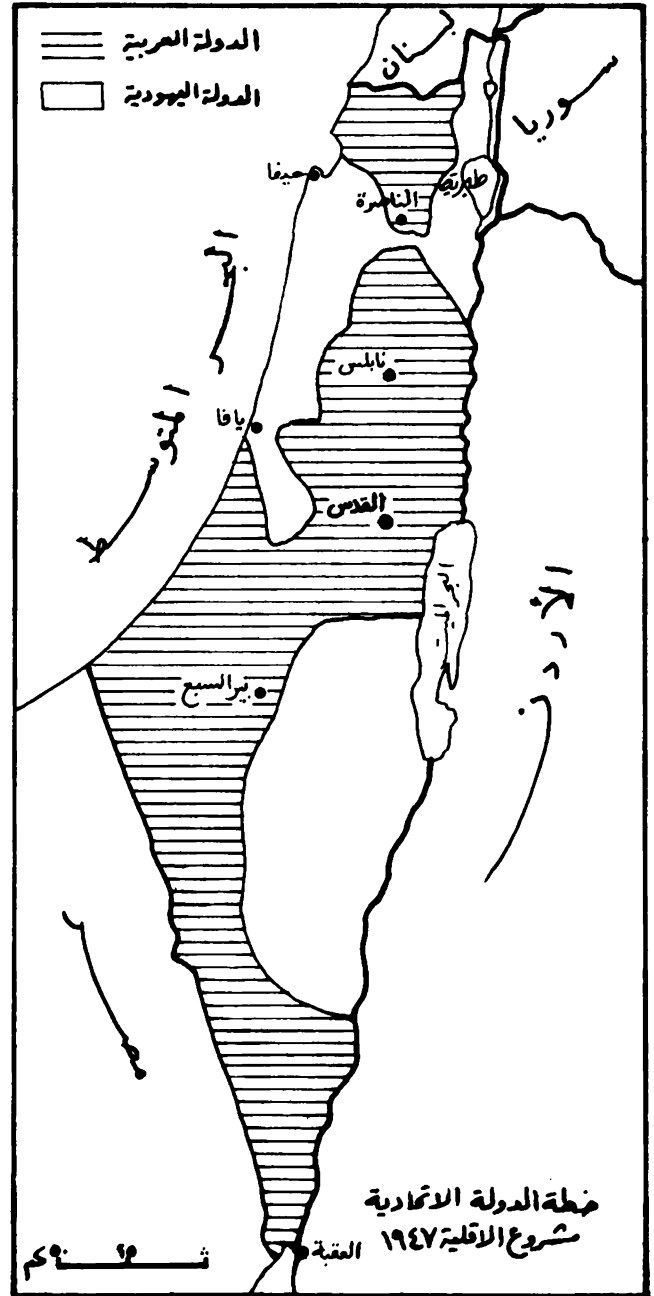
وكانت المنطقة المخصصة للدولة العربية تضم أقل عدد ممكن من اليهود ومن الممتلكات اليهودية. أما فيما يتعلق بالسكان فقد افترض أن تشمل الدولة اليهودية ٤٩٨ ألفاً من اليهود و ٤٩٤ ألفاً من العرب، في حين أن الدولة العربية ستشمل ٧٢٥ ألفاً من العرب و ١٠ آلاف فقط من اليهود، وما بقي من العرب واليهود كانوا من سكان قطاع القدس (الدولي) ويشمل ١٠٥ آلاف من العرب و ١٠٠ ألف من اليهود. هذا إلى أن نسبة ما يملكه اليهود داخل الدولة اليهودية هي أقل من ١٠٪ وأقل من ٦٪ في جميع أنحاء فلسطين! فضلاً عن أن الدولة اليهودية المقترحة تتضمن أحصب مناطق فلسطين حيث يوجد القمح والحمضيات، كما تقع فيها أهم الموانئ الفلسطينية (٢٦٩).

إن أكثرية أعضاء اللجنة قد أخذوا أنفسهم، أو تلقوا الأمر من حكوماتهم، بمهمة حل مشكلة فلسطين طبقاً لما سموه (مشروع الأكثرية). وقع سبعة أعضاء تحت تأثير الصهيونية والضالعين معها، وزعموا أنهم درسوا المشكلة دراسة وافية خلال إقامتهم القصيرة في فلسطين (٣٦ يوماً)، وادعوا أن لديهم من المنطق والأسانيد ما يبرر تقطيع أوصال البلاد، وطردها أهلها الشرعيين من بيوتهم وأراضيهم.

وبينما أعلنت الهيئة العربية العليا رفضها لمشروع الأكثرية والأقلية في اليوم التالي من نشر تقرير اللجنة الخاصة، عبرت غولدا مايرسون (ماتير) Golda Mairson (Meir) ممثلة الوكالة اليهودية عن قبولها الضمني لمشروع الأكثرية، وناقشت بعض تفاصيله.

وقع الشاؤم، وتحقق قلق العرب من نتائج التحقيق، وهو التاسع عشر من نوعه في فلسطين، وكان لتقرير اللجنة صدى استياء عام شامل ردّدته جميع الأقطار العربية. وبادرت الهيئة العربية العليا لإعلان استنكارها وعزمها على مقاومة تنفيذه، وامتلاً الجو العربي الشعبي بالحماسة والتوتر حين قامت المظاهرات الصاخبة في سوريا والعراق ولبنان، وارتفعت الدعوة إلى البذل والفداء. وفي غمرة هذه الإثارة الجديدة التي أملت بالأمّة

اليهودية لفترة ثلاث سنوات، بأعداد لا تتجاوز المقدرة الاستيعابية، مع الاعتبار الواجب لحقوق السكان الحاضرين آنذاك داخل تلك الدولة، ولنسبة زيادتهم الطبيعية مسبقاً. والمقدرة الاستيعابية تقررها لجنة مشتركة مؤلفة من تسعة أعضاء يكون منهم لكل من العرب واليهود والأمم المتحدة ثلاثة مندوبين. ويتنخب رئيس الدولة من قبل مجلس الاتحاد، وتوجد جنسية فلسطينية واحدة، مع ضمانات بالحقوق المتساوية للأقليات، وضمان حرية زيارة الأماكن المقدسة (٢٦٨).



وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر انعقد مجلس الجامعة في بيروت ثم تابع اجتماعاته في عاليه حتى منتصف الشهر نفسه، وقد ساد الاعتقاد بأن بريطانيا أخذت في تهيئة أسباب انسحابها من فلسطين، وأن على العرب أن يواجهوا العدو الصهيوني المدرب والمجهز بأحسن السلاح. وقد وُزِعَ على المجلس تقرير أعدته اللجنة الفنية العسكرية التي قررت اللجنة السياسية تشكيلها، وخلاصة التقرير أن المنظمات اليهودية تضم ما لا يقل عن ٦٠ ألفاً موزعين بين الهاغاناه والارغون وشتيرن، ويمكن تعبئة نصفهم أو ثلثهم وسوقهم إلى المعركة فوراً، وإن لديهم أسلحة جديدة وعتاداً وافراً ومعامل للذخيرة، ولديهم عدد من الضباط المجريين خاضوا غمار الحرب العالمية الثانية، هذا إلى إمكانية موفرة لجلب السلاح. بعكس العرب الذين يشكون من ضآلة السلاح وعدم صلاحية أكثره، وندرة عتاده، وبساطته وقلة المدربين لديهم، ومدى الخطر الذي يتعرض له عرب فلسطين في المناطق المكتظة باليهود فور جلاء القوات البريطانية. وأوصت اللجنة بأن تحشد الحكومات العربية بعض قطع من جيوشها على حدود فلسطين الشمالية والشرقية والجنوبية، والمساعدة إلى تسليح العرب في مناطق اكتظاظ اليهود ليستطيعوا الدفاع عن أنفسهم ومباشرة تدريب الشباب الذين هم في الخط الثاني وتنظيمهم ليكونوا قوة الظهر والنضال، وأن تشكل حالياً قيادة عربية عامة كاملة الأركان لتتولى هذا الأمر، وأن يرصد ما لا يقل عن مليون جنيه له كدفعة أولى. وبعد المذاكرة، قرر مجلس الجامعة بالإجماع ما يلي:

١ - إن مقررات بلودان السرية لا تزال قائمة وواجبة التنفيذ في حالة تطبيق أي حل من شأنه أن يمس بحق فلسطين في أن تكون دولة عربية مستقلة.

٢ - وبالنسبة لقرار الحكومة البريطانية المعلن أخيراً بعزمها على التخلي عن انتدابها لفلسطين، وانسحابها منها بقواتها العسكرية وجهازها الإداري، ونظراً لوجود القوات الصهيونية ومنظماتها الإرهابية التي تهدد سلامة العرب في فلسطين، فإن الحالة تستلزم من جانب دول الجامعة العربية اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين. ولهذا يوصي المجلس الدول العربية بأن تبادر لاتخاذ هذه الاحتياطات العسكرية، على أن تيسر الدول المتاخمة لفلسطين سبيل الاشتراك والتعاون في هذا الواجب بالاتفاق بينها.

٣ - يوصي المجلس دول الجامعة بالمبادرة إلى أداء المساعدات المادية والمعنوية إلى العرب في فلسطين، لتقويتهم وتعزيدهم في الدفاع عن أنفسهم وعن كيانه، وأن ترصد دول

العربية، سارعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية إلى عقد اجتماع في صوفر بلبنان (٦ أيلول/سبتمبر) لدراسة محتوى تقرير اللجنة الدولية واتخاذ موقف سياسي موحد، وحضر ممثلون عن الهيئة العربية العليا، وبدأ على الاجتماع طابع الخطورة والجد واتخذت في نهايته المقررات التالية:

١ - ترى اللجنة السياسية في تنفيذ هذه المقترحات خطراً محققاً يهدد الأمن والسلام في فلسطين والبلاد العربية جمعاء، ولذا فقد وطدت العزم على أن تقاوم بجميع الوسائل العملية الفعالة تنفيذ هذه المقترحات، وتنفيذ كل تدبير آخر لا يحقق استقلال فلسطين كدولة عربية.

٢ - ترى اللجنة السياسية أن تكاشف الشعوب العربية جميعاً بحقيقة المخاطر التي تحيط بقضية فلسطين، وأن تدعو كل عربي أن يقدر خطورة هذه المخاطر، وأن يقدم لفلسطين كل ما في وسعه من معونة وتضحية. وقد اتخذت اللجنة من جانبها التدابير الفعالة لما يكفل تحقيق الأهداف العربية.

٣ - قررت اللجنة السياسية إرسال المذكرات إلى حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا، تعلمها بأن كل قرار يتخذ في صدد قضية فلسطين دون أن ينص على قيام دولة عربية مستقلة فيها، يهدد بإثارة اضطرابات خطيرة في الشرق الأوسط من شأنها تهديد السلام فيه، وأن الدول العربية عازمة على تأييد عرب فلسطين في كل ما يقومون به عندئذ من أعمال في سبيل الدفاع عن عروبة وطنهم وحرثهم واستقلالهم.

٤ - قررت اللجنة السياسية أن توصي دول الجامعة بتقديم أقصى ما يمكن من معونة عاجلة لأهل فلسطين من مال وسلاح ورجال، وتشكيل لجنة فنية يكون لكل حكومة مندوب فيها، لتعرف حاجات فلسطين ووسائل الدفاع عنها، وتنسيق المعونة المادية التي ينبغي على الحكومات تقديمها، على أن تقدم تقريرها الفني إلى مجلس الجامعة الذي سينعقد قريباً (٢٧٠). وفي إحدى الجلسات الرسمية للجنة السياسية أعلن رئيس وزراء العراق صالح جبر استعداد حكومته لتحمل التضحية الجسيمة وقطع النفط إذا تضامنت المملكة السعودية معها، وعلّق على هذه المبادرة أعظم الآمال، وسرعان ما بدت مظاهر المحور الهاشمي بانضمام مندوب الأردن إلى العراق، والمحور السعودي الذي انضم إليه مندوبو مصر وسوريا ولبنان، ودار همس بأن العراق إنما يريد الإحراج، وانتهى الأمر بأن أعلن المندوب السعودي، بعد اتصاله بالرياض، أن حكومته مستعدة للتضامن مع الجامعة في تنفيذ أي قرار حاسم يقره مجلسها (٢٧١).

لسنا في موضع شرح تفاصيل عرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة، أوتتبع المناورات والضغوط الأمريكية التي كان لها أكبر الأثر في فوز مشروع التقسيم، وإنما نخلص إلى بيان السياسة البريطانية وموقفها من كل ذلك فيما يلي: تم الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على دعوة بريطانيا لإنهاء انتدابها وسحب قواتها من فلسطين بحلول أول أيار/مايو ١٩٤٨م، وتقوم الدولتان العربية واليهودية قبل مطلع تموز/يوليو ١٩٤٨م، وتختار الجمعية العامة لجنة دولية من الدول المؤيدة

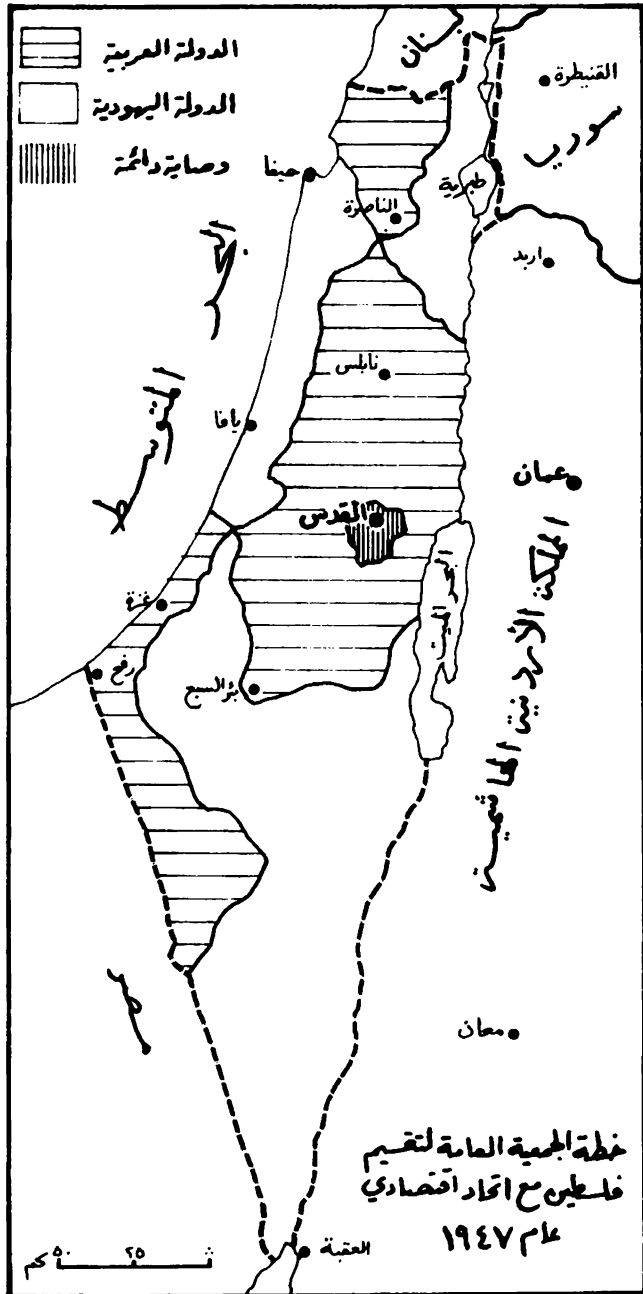
الجامعة من فورها الأموال اللازمة. وقد تقرر تأليف لجنة فنية عسكرية تتولى تهيئة وسائل الدفاع وتنظيمها وتدريب الفلسطينيين، كما تقرر حشد قطع من الجيوش المصرية والسورية واللبنانية والأردنية والعراقية على حدود فلسطين.

وبصدد تنفيذ الفقرة الأولى من قرار المجلس - تأكيد مقررات بلودان السرية وتنفيذها - فقد اعتبر أن وقت التنفيذ لم يحن بعد لأن التقسيم لم يكن قد تقرر، أما الفقرات الأخرى فقد بوشر في تنفيذها واتخذت اللجنة الفنية دمشق مركزاً رئيسياً لها، وشرعت في إعداد الوسائل وتجهيز المناضلين والمتطوعين، في مختلف البلاد العربية، واستخدم معسكر تدريب واسع في قطنا قرب دمشق، فاحتشد فيه المتطوعون من فلسطين والأردن وسوريا ولبنان والعراق ومصر وكان مدربه ضباطاً سوريين. وأنشئ كذلك معسكر لتخريج ضباط فلسطينيين، ويسرت الحكومات العربية الأخرى السبل للمتطوعين فيها تدريباً وتجهيزاً، وتسابق أبناء فلسطين للبذل والتطوع، وانتشروا يفتشون بكل نفيس عن السلاح الذي ندر بين أيديهم (٢٧٢).

وفي هذه الآونة، وبانتظار عرض قضية فلسطين على المنظمة الدولية، كان الصهيونيون قد بدأوا يصعدون عملياتهم الإرهابية ضد عرب فلسطين. من ذلك ما جرى يوم ٢١ أيار/مايو ١٩٤٧م حين هاجمت عصابة من اليهود المسلحين مقهى قرية فجة العربية قرب مستعمرة بتاح تكفا، وأطلقت النار على عربي فقتل، وجرح سبعة آخرون، ووضعت متفجرات في المكان. كما هوجم مخيم عربي في الناحية نفسها وقتل عربي. وقد ثبت أن الهاغاناه هي التي قامت بالعدوان لإرهاب العرب القريين من المستعمرات اليهودية (٢٧٣).

وحين تكررت حوادث الاعتداءات اليهودية على العرب، اتفقت الهيئة العربية العليا مع الضابط المصري المتقاعد محمود لبيب ليتولى تدريب شباب (منظمة الشباب العربي) (٢٧٤) التي كانت قد تشكلت مؤخراً، تحسباً من الأخطار التي أخذت تتضح مع تزايد الإرهاب الصهيوني. ولكن إدارة الانتداب سارعت إلى طرد الضابط المذكور من فلسطين (آب/أغسطس ١٩٤٧م)، رغم شرعية إقامته، ورغم رعايتها لمئات الضباط والمدربين الصهيونيين كما سبق وأشرنا.

وأضيفت هذه الظلامة إلى مظاهر الاستخذاء البريطاني أمام الصهيونيين ومؤيديهم الأمريكيين، لحرمان العرب في هذه المرحلة الصعبة من وسائل الدفاع والتنظيم، ليكونوا فريسة سهلة في أية مجابهة مكشوفة أمام الصهيونية وحلفائها.



للتقسيم تكون مسؤولة أمام مجلس الأمن لتحقيق من أن ميليشيا الدولتين تقوم بالمحافظة على القانون والنظام.

تحدث السير ألكسندر كادوغان ممثل بريطانيا في الأمم المتحدة (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧م) وأعلن أن بلاده ستجلب عن فلسطين في مطلع أيار/مايو ١٩٤٨م، وقال إن الجيوش البريطانية حيثما وجدت فسيكون لها السلطة للجنة الأمم المتحدة، وأن بريطانيا سوف تنهي انتدابها حينما ترى ذلك ملائماً إذا قررت الجمعية العامة خطة لا يوافق عليها العرب واليهود. وقال إن القوات البريطانية لن تكون أداة لفرض تسوية ضد إرادة العرب واليهود. ولن تحافظ على النظام نيابة عن اللجنة المقترحة، ولكنها لن تعيقها عن عملها. وبعد أسبوع أعلن كادوغان أمام اللجنة المؤقتة Ad Hoc Committee أن البريطانيين سوف لا يتخلون عن السلطة للعرب أو لليهود. وما دام الانتداب نافذاً فلن يسمحوا للجنة الأمم المتحدة بممارسة السلطة في أي جزء من فلسطين. وانتقد المندوب الأمريكي هيرشيل ف. جونسون Herschel V. Johnson هذا الإعلان بمرارة وشجب (اللاتعاون) البريطاني، وقال: «إن البريطانيين يجعلون عملنا صعباً جداً» (٢٧٥).

وجرى التصويت على مشروع التقسيم في يوم ٢٩ تشرين

الثاني/نوفمبر بثلاثة وثلاثين صوتاً إلى جانبه، مقابل ثلاثة عشر صوتاً ضده، وامتناع عشرة أعضاء عن التصويت، وكانت بريطانيا ممن امتنع عن التصويت. وتشكلت اللجنة الدولية من بوليفيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمارك وبنما والفلبين لتستلم الإدارة من حكومة الانتداب في فلسطين بعد جلائها في أول آب/أغسطس، وذلك تحت إشراف مجلس الأمن الدولي.

لقد امتنعت بريطانيا عن التصويت على مشروع التقسيم، بعد ما كان من مسؤوليتها الكاملة عن خلق مشكلة فلسطين ومحنة أهلها العرب. غير أن موقفها كان موقفاً مخادعاً؛ فدول الدومينيون البريطاني المستقلة الأربع التي كانت تتبع (البلد الأم) حتى تلك اللحظة، (تخلّت) عنها لأجل موقوت. وتبنت مشروع التقسيم. وقد وصف هوروفيتز Horowitz، وهو أحد المندوبين الصهيونيين الذين شهدوا مسرحية التصويت كاملة، هذا الحدث بأنه (معجزة) تقع، بعد معجزة وقوف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي معاً بجانب التقسيم. ذلك أن تقاليد الكومنولث البريطاني تشير دائماً إلى تصويت هذه الدول مع (البلد الأم) في الموضوعات الدولية، ولكن بريطانيا لا تلتزم بعد قرار التقسيم أن تعلن قبولها به، مع الوعد بالمساعدة على تطبيقه، ولكنها فقط تريد أن تنقل سلطاتها بطريقة نظامية.

الفصل العاشر

من قرار التقسيم إلى النكبة (١٥ أيار/مايو ١٩٤٨م)

فيها. وفي مصر خرجت مظاهرة ضخمة من جامع الأزهر جابت شوارع القاهرة، داعية إلى الجهاد. وفي الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول/ديسمبر، عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية اجتماعات متعددة في القاهرة حضرها معظم رؤساء الحكومات العربية، وأذاعوا في نهايتها (١٧ منه) بياناً باستنكار التقسيم والعزم على مقاومته. وجرى في الاجتماعات حديث عن وجوب قطع النفط الذي آن أوانه، بعد قرار التقسيم واتضح موقف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ولكن الأمر لم يتعدّ حدود الكلام. وأسفرت هذه الاجتماعات عن قرار بالعمل على إحباط التقسيم، والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين، والاحتفاظ بفلسطين عربية موحدة وتقديم الأسلحة المقررة في اجتماع عاليه (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧م) إلى اللجنة العسكرية للجامعة (٢٧٨)، مع عتاد كاف لها، وإمداد عرب فلسطين بما يمكن الحصول عليه من السلاح، واعتماد مليون جنيه

طغت موجة من الاستنكار والسخط على أقطار الوطن العربي، وأخذت شكل الإضراب الشامل، والمسيرات الصاخبة، وحتى الصدام الدموي (٢٧٦): ففي سوريا جاب المتظاهرون جميع المدن، وهم يستنكرون مشايعة واشنطن وموسكو للتقسيم، وهاجموا المفوضية الأمريكية في دمشق ومكتب الحزب الشيوعي. وشجبت الفئات المثقفة الواعية تقاعس الحكومات العربية عن تنظيم الشعب العربي، وتعبئة قواه وتسليحه، وإعداده للمعركة الوشيكة (٢٧٧). وكانت الحالة في العراق والأردن مماثل ما كانت عليه سوريا من هياج وسخط واستنكار. وتم في بغداد، وفي العواصم العربية الأخرى، تشكيل لجان للتبرع وأخرى للتطوع، كما هاجم المتظاهرون في عمان مقر شركة التابلاين، وأحرقوا سياراتها، وفي بيروت، كما في عمان، فتح باب التطوع. وفي المملكة العربية السعودية ساند الشعب قضية فلسطين بالتبرع لها والمطالبة بنقل المتطوعين إلى فلسطين لنجدة إخوانهم العرب

أصلاً^(٢٨١). أما جيش الإنقاذ فقد جرى تدريب أربعة آلاف متطوع فيه بسرعة كبيرة، ودخل أول فوج منه أرض فلسطين في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٤٨م وتمركز في شمالها، وعسكر الفوج الثاني في منطقة بيسان نابلس (شباط/فبراير)، ودخل الفوج الثالث في آذار/مارس وعسكر في مثلث نابلس جنين طولكرم.

ويلاحظ أنه حين وصل أول فوج من جيش الإنقاذ إلى درعا في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨م رفع الأمر إلى السير إلى كيركبرايد Alec Kirkbride وزير بريطانيا المقوض في عمان، والجنرال غلوب Glubb قائد الجيش الأردني، وبعد اتصالات عديدة مع الحكومة الأردنية، وافق الرجلان على مرور الفوج من الأردن إلى فلسطين سراً وبعد منتصف الليل، بشرط أن يعسكر في منطقة عربية بحسب مشروع التقسيم. وفي ٢٥ من الشهر نفسه دخل القاوقجي إلى فلسطين ماراً بالأردن، بعد أن اشترط الإنكليز أن لا يحارب في فلسطين إلا بعد جلائهم عنها، وأن لا يعسكر إلا في أرض عربية بحسب قرار التقسيم.

وقد تقرر في اجتماع عاليه أن تكون أنصبة الدول العربية في تمويل الأعمال العسكرية كما يلي: مصر ٤٢٪، سوريا ولبنان ٢٣٪، السعودية ٢٠٪، العراق ١٥٪.

بدأت المعارك الدموية بين العرب واليهود إثر قرار الهيئة العربية العليا القاضي باعتبار يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧م يوم حداد، وناشدت فيه الشعب أن يستمر في المقاطعة وأن يضرب ثلاثة أيام هي ٢ و ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر. وسرعان ما ارتفعت أسعار السلاح^(٢٨٢) - لندرته - لأن كل عربي في فلسطين هرع للحصول على قطعة منه يدافع بها عن وطنه المهدد. وبلغت ثورة النفوس أوجها في أيام الإضراب الثلاثة عندما هاجم المتظاهرون، وقد أثارته الاحتفالات اليهودية التي أعقبت قرار التقسيم، سوق اليهود التجاري (الشماعة) في القدس. كما وقعت صدامات كثيرة في أنحاء مختلفة من البلاد كان أهمها ما وقع في مدينة يافا حيث تعرضت الأحياء التي تربط يافا بتل أبيب لعمليات تدميرية واسعة النطاق. ويمكن القول إن الإضراب قد شل جميع مرافق الحياة في المدن والقرى، فكان معبراً أصدق تعبير عن تصميم عرب فلسطين على مقاومة التقسيم.

ودارت رحى معارك طاحنة في الأشهر الخمسة التي تلت قرار التقسيم، أبدى فيها مجاهدو فلسطين ومتطوعو الأقطار العربية ضروب الإقدام والتضحية والصبر، وعلى الرغم من وفرة سلاح العدو، ووحدة قيادته واكتمال الوسائل الآلية والإسعافية لديه،

ثان للإنفاق على حركة التعبئة والتطوع، وعلى وسائل الدفاع الأخرى، وإرسال ثلاثة آلاف متطوع كامل العدة بأسرع ما يمكن لمعونة عرب فلسطين. كما قرروا توزيع القوات المحاربة في تنظيمين: أولهما جيش الإنقاذ الذي كلف بإنشائه الفريق طه الهاشمي واللواء إسماعيل صفوت والقائد فوزي القاوقجي، والذي يتكون من الضباط والجنود المتطوعين من البلاد العربية المختلفة، يتدربون في معسكرات قطنا بسوريا تحت إشراف اللجنة العسكرية. وثانيهما جيش المجاهدين الفلسطينيين الذي يعمل داخل فلسطين، وتشرف عليه الهيئة العربية العليا. وقد سمي فيما بعد «قوات الجهاد المقدس» بقيادة عبد القادر الحسيني. وكان مجلس الجامعة في عاليه قد وافق على تقرير الخبراء العسكريين بوضع عرب فلسطين في وضع مماثل لليهود من حيث تسليحهم وتدريبهم وتحصين مدتهم وقراهم، وجعلهم الأساس في الدفاع عن بلادهم، لأنهم أعرف بمواقعها وطرقها ومسالكها، كما قرر أن ترابط الجيوش النظامية للدول العربية على حدود فلسطين دون دخولها، لتقوية الفلسطينيين ولمساعدة المجاهدين عند الضرورة بالعتاد والضباط وبعض الوحدات الفنية^(٢٧٩).

وكانت اللجنة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية قد قسمت فلسطين إلى أربع قيادات عسكرية مستقلة على الوجه التالي:

- ١ - اللواء الشمالي، ويمتد من الحدود السورية اللبنانية ويشمل جبهة: الناصرة - جنين - نابلس - طولكرم - جلعولية - عكا، وعهدت بقيادتها إلى فوزي القاوقجي.
- ٢ - القدس - رام الله - أريحا - الخليل، وعهدت بقيادتها إلى عبد القادر الحسيني.
- ٣ - منطقة اللد والرملة ويافا وقراها وعهدت بقيادتها إلى حسن سلامة.
- ٤ - منطقة غزة والجنوب، بقيادة طارق الأفريقي.

وعينت لمدينة يافا قيادة خاصة سلمت إلى المقدم العراقي عادل نجم الدين، وكذلك حيفا، كانت قيادتها مستقلة، عهد بها إلى الملازم الأول الأردني محمد الحنيطي^(٢٨٠). ولكن يبدو أن القيادة الموحدة لم تكن مضمونة في بعض المناطق؛ فقد كتب قنصل مصر العام في القدس بتاريخ ٦ آذار/مارس ١٩٤٨م يستعرض الحالة في فلسطين إثر اجتماعه بقناصل العراق والسعودية وسوريا ولبنان وشرق الأردن، قال إنه وزملاءه متفقون على أن القيادة العسكرية في القدس تتوزعها أيدي عديدة لا اتصال بينها

الجهاد المقدس بعملية كبرى في القدس، وذلك حين تقدمت بثلاث سيارات كبيرة تحمل كل منها طناً من المتفجرات، تتقدمهم مصفحة بريطانية اختطفها المناضلون من مركز بوليس يافا، وفي شارع بن يهودا انفجرت السيارات الثلاث (١١ شباط/فبراير) وتهدمت عشرات الأبنية اليهودية، منها مبنى المستدروت. وكذلك جرى نسف مبنى الوكالة اليهودية (١١ آذار/مارس) فانهارت بعض أجنحته على من فيها، وقتل وجرح عشرات من اليهود، بينهم ادوين صموئيل Edwin Samuel ابن هربرت صموئيل، وغيره. واعترفت المصادر الصهيونية بمقتل ٧٤ وجرح مائتين... الخ.

وقد تفوق العرب أيضاً في معارك الطرق؛ ذلك أن أيام القتال الأولى اتخذت شكل المصادمات البسيطة ومهاجمة القوافل اليهودية المارة بالأحياء العربية. وعمد الصهيونيون بعد المصادمات إلى تغيير خط سير مختلف عرباتهم عن طريق المستعمرات الممتدة بين تل أبيب ومدن الشمال والوسط والجنوب. غير أنه كان لا بد من عبور أراضٍ وقرى عربية، مما نجم عنه غالباً شل حركة المواصلات تماماً واحتدام معارك كبيرة أثرت على مجرى الحرب، كما أثرت على نفوس اليهود المحاصرين في مستعمراتهم، وخاصة في القدس. ولكن هذا الإجراء لم يخفف من حدة القتال، فلا يكاد يمضي يوم دون أن يشتبك فيه العرب مع القوافل اليهودية التي كانت تسير بأعداد كبيرة من سيارات النقل والركاب التي تحمل المؤن للمستعمرات، والتي عمد الصهيونيون إلى تصفيح بعضها لتقاوم الرصاص، ولقد تضرر الصهيونيون كثيراً بحرب المواصلات التي جرت معاركها بين المجاهدين والقوافل الصهيونية، وكان النصر فيها حليف العرب. وفي معركة كفار عصيون استسلم يهود إحدى هذه القوافل، واستولى العرب على جميع أسلحة القافلة وسياراتها، وسمحوا للأحياء بالسفر إلى القدس، وكان عدد الناجين منهم ١٦١ وعدد الجرحى ١٩ جريحاً، ولولا شهامة القائد العربي عبد القادر الحسيني، لأبىد جميع أفراد القافلة اليهود، وعددهم يقارب الثلاثمائة (٢٨٤).

ولكن المناضلين العرب وقفوا جامدين تجاه المستعمرات اليهودية المحصنة، لأنهم لا يملكون السلاح اللازم لاقتحامها، ولذا فقد اكتفوا في هذه المرحلة بقطع التموين عنها والاستيلاء على الطرق المؤدية إليها، وفي واحدة من المعارك، نجح العرب في القضاء على مفرزة من الهاغاناه مؤلفة من ٣٥ رجلاً كانوا قد أرسلوا لمساندة فئة من الهاغاناه في كفار عصيون المؤلفة من ٤ مستعمرات منعزلة في الهضاب الواقعة بين القدس والخليل (٢٨٥).

وبينما كانت الوكالة اليهودية والأجهزة الصهيونية الأخرى

فقد كانت الحرب سجلاً بين الطرفين طوال الأشهر الأربعة الأولى. وكان العرب أسياد الموقف والمسيطرين على ناصية المبادرة منذ يوم القتال الأول، في حين أن العدو كان يتهرب من الميدان، ولا يبرز بغير الغدر والإرهاب، وقد تفوق بآداء الأمر في أعمال النسف والتدمير، بقصد الفتك بالعرب وإلحاق الخسائر المادية بهم، وبث الرعب في نفوسهم. وقد لجأ الصهيونيون إلى المكر والخداع لتنفيذ جرائمهم، كارتداء الزي العربي أو البريطاني العسكري. وأهم أعمالهم الإجرامية: نسف السرايا القديمة في يافا (آذار/مارس ١٩٤٨م)، وكانت مصلحة الشؤون الاجتماعية تستعمل المبنى لإيواء الأيتام والمعوزين وإطعامهم، وقد قتل سبعة عشر عربياً، وجرح ما يزيد على المائة، معظمهم من الشيوخ المقعدين والأطفال، ونسف عمارة بنك باركليز Barclay's في يافا، وأفضى الحادثان إلى تصديق عدد كبير من المباني المجاورة، من بينها البنك العربي ودار البلدية القديمة. وفي القدس نسفت الهاغاناه فندق سميراميس في حي القطمون العربي، فتهدم على نزلاته، وبلغ عدد الشهداء ثمانية عشر رجلاً وامرأة، وزاد عدد الجرحى عن العشرين. كما ألقي الإرهابيون الصهيونيون برميلاً من المتفجرات بين الجموع المحتشدة في باب الخليل بالقدس فاستشهد عشرون عربياً وجرح ستة وثلاثون. وفي حيفا تسلسل نفر من الإرهابين الصهيونيين بالزي العسكري البريطاني إلى عمارة، فنسفوها على من فيها من المدنيين العزل، ودحرج بعض الإرهابيين برميلاً مليئاً بالمواد الناسفة من قمة حي يهودي على مرتفع في حيفا، على حي العباسية العربي، فاستشهد عدد كبير من العرب العزل معظمهم من النساء والأطفال. وفي اليوم التالي كان سكان الحي قد هجروه تماماً لوقوعه تحت الحي اليهودي مباشرة، ولافتقاره إلى وسائل الدفاع... الخ. ولم يلبث العرب أن كالوا للصهيونيين الصاع صاعين، فاضطروهم إلى وقف فعال الغدر والتدمير ضد السكان العزل. من ذلك أن المناضلين العرب في حيفا قادوا سيارة بريد حكومية تحمل لغماً موقوتاً، ثم اقتحموا الخطوط اليهودية وغادروا السيارة الملقعة إلى سيارات أخرى كانت تحرسها، وانفجر اللغم فقتل عدداً كبيراً من اليهود (٢٨٣).

وقام المناضلون العرب في القدس يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨م بنسف شارع هاسوليل، ونجم عن ذلك تهديم ثماني عمارات ضخمة على من فيها، وقد أصيب الصهيونيون بخسائر فادحة في الأرواح لم يكشفوا عن أرقامها، وجاوزت خسائرهم المادية نصف مليون جنيه. ومنها هجوم العرب على حي مونتيفوري في القدس حيث نسفوا بعض منازلهم، وانسحب المناضلون بعد تدخل الجيش البريطاني. وقامت قوات

حين كان الصهيونيون لا يزالون يعلنون عن افتقارهم لوسائل الدفاع المشروع عن النفس، كانت شحنات الأسلحة التشيكية تصل تباعاً إلى تل أبيب، ويدفع يهود الولايات المتحدة ثمنها بالدولار. وبينما كان المتطوعون يصلون إلى فلسطين منذ أن صدر قرار التقسيم، كان بن غوريون مشغولاً آنذاك بإعدادهم للمعركة، وامتدح ما قاموا به بقوله: «دون مساعدتهم لا أعرف إذا كنا سنربح الحرب»^(٢٨٩)، وقد ساهم ذلك في ترجيح كفة الصهيونيين، فانتقلوا إلى مرحلة الهجوم، وعمدوا إلى الاستفراد بالجبهات العربية واحدة تلو الأخرى.

وقد لاحظ قناصل الدول العربية في القدس قلة السلاح وندرته بيد العرب وكثرته لدى اليهود. وقد كتب قنصل مصر إلى حكومته في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧م يلجّ على وجوب مسارعة الدولة العربية بمدّ عرب فلسطين بالسلاح والذخيرة. وفي ٢٥ من الشهر نفسه، أبلغ القنصل حكومته تدمير أمين سر الهيئة العربية العليا الدكتور حسين فخري الخالدي، من تأخر وصول الأسلحة التي وعد بها رؤساء الحكومات العربية. وقال القنصل:

«بدأ عرب فلسطين يمجّون التصريحات الرنانة المتوالية التي يفضي بها هؤلاء الرؤساء ورجال الأحزاب في تلك البلاد عن تصميمهم على مساعدة فلسطين، وأصبح كثير من أهل فلسطين يعتقدون أن رؤساء الحكومات العربية ورجال الأحزاب في البلاد العربية اتخذوا من مأساة فلسطين وسيلة للدعاية الحزبية»^(٢٩٠).

ويبدو أن جميع اللجان الفرعية التي تشكّلت للدفاع عن القرى والمدن كانت تشكو من عدم وصول الأسلحة المخصصة لها، في حين كان اليهود يغتنمون كل ظرف للتسلح والتدريب؛ فقد استولوا بشقّ الوسائل على كميات أخرى من المعسكرات البريطانية، واشتروا كميات غيرها من تجار الأسلحة الذين كانوا يهربونها من الصحراء الغربية ومن المعسكرات البريطانية في مصر. وهربوا بواخر محملة بالسلاح من طبرق، كما أنشأوا مصنعاً للأسلحة الخفيفة ومدافع الهاون. أما العرب فلم تقم بينهم حركة جدية للتسلح والتدريب العسكري، وكان الإنكليز قد جمعوا كل ما تخلف لدى العرب من سلاح الثورة (١٩٣٦ - ١٩٣٩م)، وكانت قوانين الطوارئ والمحاكم العسكرية لا تزال قائمة بسبب الحرب^(٢٩١). وكان يصح أن تقوم الأقطار العربية بواجب تسليح عرب فلسطين وتدريبهم وإعدادهم للمعركة المحتومة، بمثل ما يفعل اليهود داخل فلسطين وخارجها، لولا أنّ التجزئة التي فرضت على أقطار الوطن العربي، أدت إلى التناقض الذي غذاه الاستعمارون بين حكّام الدول العربية،

تقوم بإعداد الترتيبات للحفاظ على الخدمات الحكومية في حال جلاء البريطانيين، كانت الهاغاناه تستقدم من الخارج المحاربين اليهود الذين خدموا في جيوش الحلفاء لتدعيم قواتها وقيادتها. وتفرض التجنيد الإجباري على اليهود، وتدريب الاحتياطيين، وتشكل الحرس لحماية المدن، وتصلح الحصون الريفية والمواصلات. وكانت الاستراتيجية الصهيونية ترمي مبدئياً إلى السيطرة على الأراضي المخصصة للدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم، وحماية المستعمرات اليهودية في المناطق المخصصة للدولة العربية، والحرص على أن تظل خطوط المواصلات مفتوحة، وخاصة مع القدس التي حشد الصهيونيون فيها قرابة المائة ألف، أي ١٦٪ من يهود فلسطين^(٢٨٦).

وخشي القائمون على توجيه السياسة الصهيونية أن تفوت عليهم فرصة الاستعداد الكامل قبل جلاء القوات البريطانية عن فلسطين، فسعوا لدى أصدقائهم الأمريكيين للضغط على حكومة لندن في محاولة لإقناعها بتسليم اليهود أي ميناء بحري كامل المعدات قبل الموعد المحدد للجلاء، حتى يتسنى ضمان هجرة ألوف الصهيونيين من أوروبا، وخاصة من فرنسا، حيث كانوا يتدربون هناك على الحرب. ولما فشلت جهودهم، مضى العملاء الصهيونيون يشكون من أن بريطانيا تزود الدول العربية بالمعدات الحربية طبقاً للمعاهدات بينها وبينهم، بينما اليهود محرومون منها، بعد أن حظرت الولايات المتحدة تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط، ومنعت الأمريكيين من الخدمة في صفوف قوات مسلحة أجنبية. وهاجم شرتوك (شاريت فيما بعد) Shertock (Sharett) حكومة لندن لما ادعاه من التزامها (الحياد) بين المهاجرين والمهاجرين، بين المحافظين على سلطة الأمم المتحدة والمتحدّين لها. وشكا من أن البريطانيين منحازون ضد الصهيونيين، ودعا في حالة عدم تشكيل قوة دولية تفرض التقسيم في فلسطين، إلى رفع القيود على توريد السلاح للصهيونيين الذين يريدون الدفاع عن أنفسهم، ويقومون بتنفيذ مقترحات الأمم المتحدة، وحبس السلاح عن العرب الذين يعارضونها، ومنهم جميع دول الجامعة العربية^(٢٨٧).

كانت تلك الأضاليل والأكاذيب تسجّل في محاضر مجلس الأمن وسجلات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتنتشر في الأوساط الرسمية والصحافة الأمريكية، بينما كانت ألوف الأطنان من المواد المتفجرة والمعدات والأسلحة تشتري بواسطة عملاء الصهيونية في نيويورك، وتشحن سراً على السفن المتجهة نحو فلسطين، وغالباً ما كان يحدث هذا بعلم السلطات الأمريكية ورضاهما^(٢٨٨). وفي

تمثال ما كان يجري أيام الثورة العربية الكبرى. وفي الوقت نفسه كانت حكومة لندن تلوح بالوعيد في وجه الحكومات العربية، إذا ظهر لها أن الأسلحة البريطانية التي كانت تتلقاها بعض الدول العربية تحول إلى فلسطين، مع علمها بأن جميع الأسلحة الثقيلة والمدرمعات ووسائل الاقتحام التي كان يملكها الجيش الأردني بقيادته البريطانية، كان محظوراً استعمالها ضد اليهود، والأسلحة العراقية لم تستخدم حين كان عليها أن تتدخل كما سنرى، بينما كانت السلطات البريطانية تغض الطرف عن نزول السلاح الثقيل المتنوع في تل أبيب. وتسلم الصهيونيون في أواخر آذار/مارس كميات كبيرة من السيارات المصفحة والدبابات مع السلاح والعتاد من معسكراتها في وادي الصرار ورأس العين وصرفند وغيرها^(٢٩٥).

ارتاعت الأمم المتحدة بسبب الاضطرابات الدامية التي أثارها توصية التقسيم، فانعقد مجلس الأمن الدولي في ١٩ آذار/مارس للنظر في الحالة الخطيرة التي آلت إليها أوضاع فلسطين، وأبلغ وارن أوستن Warren Austin مندوب الولايات المتحدة المجلس قائلاً:

«طالما أنه اتضح أن قرار الجمعية لا يمكن تنفيذه بالوسائل السلمية، وبما أن المجلس ليس مستعداً لتنفيذه، فينبغي على المجلس أن يوصي بوضع فلسطين تحت الوصاية الموقتة لمجلس الوصاية. وعليه كذلك أن يطلب عقد جلسة خاصة للجمعية العامة، وعليه - بانتظار انعقاد الجلسة الخاصة - أن يصدر تعليماته إلى لجنة فلسطين لتوقف مساعيها في سبيل تنفيذ مشروع التقسيم»^(٢٩٦).

وفي ٢٤ آذار/مارس حذر شرتوك مجلس الأمن الدولي:

«بأن الشعب اليهودي سيعارض أي اقتراح يرمي إلى منع إقامة الدولة اليهودية أو تأجيلها، وبأن هذا الشعب يرفض نظام الوصاية على فلسطين، وأن على لجنة فلسطين أن تعترف دون ما إبطاء بالمجلس الموقت لحكومة الدولة اليهودية، وأنه لدى انتهاء حكم الانتداب، وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٤٨م على أبعد تقدير، ستبدأ الحكومة اليهودية الموقتة عملها بالتعاون مع مندوب الأمم المتحدة في فلسطين»^(٢٩٧).

وهنا قرر الصهيونيون لإحباط كل محاولة يقوم بها مجلس الأمن الدولي قد تبطل أو ترجىء مفعول قرار التقسيم، أن يجابهوا الأمم المتحدة بالأمر الواقع اعتباراً من مطلع شهر نيسان/أبريل. ويبدأ اليهود هجومهم العام في (عملية نخشون من مخطط داليت) بحركتين: الأولى من تل أبيب، والثانية من القدس، ويستخدم اليهود في هذه العمليات ولأول مرة، قوات بحجم اللواء هدفها

والذي انعكس بالفشل على خطط استنقاذ فلسطين. لقد كانت مواطن الضعف الأساسية في الدفاع العربي، يوم كان عبء الدفاع ملقى في معظمه على عاتق الفلسطينيين، أن الصهيونيين كانوا على أهبة كاملة للمعركة، في حين أن عرب فلسطين لم يكونوا مستعدين لها الاستعداد الكافي، وإن لم يؤخذوا على غرة. ثم جروا في المعركة على مقياس الثورات السابقة، أي على طريقة موضعية دون وحدة ودون شمول ودون قيادة عامة بشكل كاف.

وقد لاحظ ذلك رئيس بلدية القدس (١٩٤٧ - ١٩٤٨م) المستر ريتشارد غريفز Richard Graves، فكتب يقول: «إن عدم خضوع المناضلين العرب لقيادة منظمة كان سبباً في ضياع كمية هائلة من الذخيرة التي كانت تطلق بغير داع، وإن كثيراً من المعارك التي كانت تدور، كانت تحدث بدون تصريح للمناضلين العرب»^(٢٩٨). على أن هذه الجوانب القائمة من الصورة يجب أن لا تحجب عنا جوانبها المشرفة.

إن هذا النجاح الذي حققه العرب لم يلبث في أواسط آذار/مارس أن تحول إلى جهة الصهيونيين وأصبح واضحاً، ولا سيما منذ أواسط نيسان/أبريل. ذلك أن السياسة البريطانية رغم تظاهرها بعدم الموافقة على التقسيم، مضت تحقق للصهيونيين ما سبق وتعهّدت بحمايته ورعايته منذ وعد بلفور. ولا يتسع مجال البحث لتوضيح ما قامت به السلطات البريطانية من تسهيل سبل المدد والنجدات للصهيونيين، وتضييق سبلها على العرب؛ فمُنذ أن قرّر الإنكليز وقف الإدارة المدنية وتصفياتها اعتباراً من أول آذار/مارس، وتبديل صفة المندوب السامي ليصبح حاكماً عسكرياً، مضوا ينسحبون من تل أبيب والمناطق المخصصة لليهود تاركين إدارتها لهم. وكان وزير الدولة البريطاني لشؤون المستعمرات قد أعلن منذ ٢٠ كانون الثاني/يناير أنه سمح للعرب واليهود باتخاذ ترتيبات لضمان أمنهم في المناطق التي يشكّلون فيها غالبية، حتى يتسنى لقوى الأمن البريطانية أن تحتشد في القدس والمناطق المختلطة الأخرى^(٢٩٩). وكانت الوكالة اليهودية مستعدة للء الفراغ والتحول فعلاً إلى حكومة يهودية، تضع يدها على المرافق العامة، وتجيبي الضرائب، وتفرض التجنيد، وتستولي على ميناء تل أبيب ومطاراتها، وعلى المطارات في ما يجاورها. وبذلك سنحت الفرصة لجلب المدربين والأسلحة والخبراء والضباط والمتطوعين^(٣٠٠) جواً وبحراً، في حين كانت السلطات البريطانية في المناطق العربية تشدد قبضتها على زمام الإدارة، ولا تسمح بمرور المتطوعين والعتاد والتموين إلى فلسطين. فكان ذلك يتم خفية وبعد عمليات كشف واستطلاع

الوحشية بأنها «أبشع وصمة في تاريخ اليهود»^(٣٠١). وكتب مناحيم بيغن الذي تزعم هذا الهجوم يقول:

«لولا (النصر) في ديرياسين، لما كانت هناك دولة إسرائيل»^(٣٠٢).

ويقول أيضاً:

«كنا في القدس وغيرها أول من انتقل من الدفاع إلى الهجوم... وبدأ العرب يفرّون خائفين. وكانت الهاغاناه تقوم بهجمات ناجحة على الجبهات الأخرى، بينما كانت جميع القوات اليهودية قد بدأت تتقدم عبر حيفا كالكسكين في الزبدة. وراح العرب يفرّون مذعورين وهم يصيحون (دير ياسين)»^(٣٠٣).

وردّ العرب بالهجوم على قافلة جبل المشارف (سكوبس)، ذلك أن الإرهابيين الصهيونيين كانوا يستترون وراء علامة (الترس الأحمر) الذي يقابل (الهلال أو الصليب الأحمر) فينقلون المؤن والذخائر والمعدات الحربية خفية، على أنها مواد طبية إلى مستشفى هاداسا والجامعة العبرية الواقعتين على جبل المشارف المشرف على القدس العربية. وقد هاجم المجاهدون القافلة صباح يوم ١٣ نيسان/أبريل، ففتكوا بأفرادها وأحرقوا سياراتها، واستنجدت الوكالة اليهودية بقوات الإنكليز فسارعت إلى مكان المعركة بعد فوات الأوان، فقد قتل المجاهدون حوالي ٧٧ من أفراد القافلة بينهم شخصيات بارزة.

وفي شمال فلسطين، سلّم البريطانيون مدينة طبريا في ١٨ نيسان/أبريل إلى اليهود، بعد أن سهّلوا وصول المدد إليهم، وحالوا دون وصول التجذات العربية إلى المدينة، وتذرّعوا لإجلاء سكّانها العرب إلى سمخ، بحجة أنهم أقلية يخشى عليها من غدر الأكثرية اليهودية، وطبريا أول مدينة تسقط بيد الصهيونيين^(٣٠٤). أما حيفا فقد صمدت خمسة أشهر وقتل قائدها الضابط الأردني محمد الحنيطي في كمين نصبه الصهيونيون بمعونة الإنكليز أثناء عودته بالمعدات العسكرية من سوريا ولبنان.

وكانت السلطات البريطانية قد أعلنت أنها قررت البقاء في حيفا حتى مطلع شهر آب/أغسطس ١٩٤٨م، وفجأة أبلغ الجنرال ستوكويل Stockwell^(٣٠٥) السلطات العربية في المدينة بأنه قرر الانسحاب إلى منطقة الميناء، وإخلاء جميع المراكز التي كانت تحتلها قواته وتفصل العرب عن اليهود. ولعل (خطأ) عرب حيفا هو كخطأ عدد من المدن الأخرى، أي أنّ سكّانها لم يستكملوا أسباب الدفاع عنها، نظراً لانتكاهم على الجيوش العربية التي وعدوا بأنها سوف تتدخل في نهاية الانتداب (١٥ أيار/مايو)، واعتقدوا أن حكومة الانتداب ستحافظ على المدينة وتحول دون احتلالها.

الالتقاء في سهل اللطرون، وشرط فلسطين إلى شطرين، مع فتح الطريق من تل أبيب إلى القدس، واكتساح العشرات من القرى العربية. ويوضح بن غوريون ما أسفر عنه الهجوم اليهودي بقوله:

«وفي عملية نخشون نظفت الطريق المؤدية إلى القدس في مطلع نيسان/أبريل، وتم احتلال القدس الجديدة كلها تقريباً، وطرّد الثوار من حيفا ويافا وطبريا وصفد، بينما كان الانتداب لا يزال قائماً في البلاد. وقد قامت الهاغاناه بواجبها»^(٣٠٦).

إذن قصد الصهيونيون من هجومهم العام أن يثبتوا للأمم المتحدة أن في مقدورهم تنفيذ التقسيم بالقوة، ولذا تصاعدت عملياتهم الحربية ونجم عنها الاستيلاء على قرية القسطل العربية الهامة التي تقع على بعد ١٠ كم غربي القدس على الطريق إلى يافا، وذلك بعد أن تغلبوا على حاميتها الصغيرة المؤلفة من ٥٠ مجاهداً، واستهدفوا فتح الطريق إلى القدس الجديدة التي أحكم العرب حصار أحيائها اليهودية، ومنعوا وصول التموين إليها، حتى ضج اليهود المائة ألف فيها بالشكوى، وطالبوا الأمم المتحدة بأن تغيثهم قبل أن يموتوا جوعاً وعطشاً. وقد تم استيلاء الصهيونيين على القسطل في غياب قائد الجهاد المقدس عبد القادر الحسيني الذي كان في دمشق يحاول إقناع رئيس اللجنة وأعضائها بإعطائه المدافع والمعدات الحربية الحديثة لمواجهة الرشاشات ومدافع الهاون والميدان والطائرات اليهودية.

واستطاع عبد القادر أن يحقق معجزة حربية بطرد اليهود من القسطل بعد معركة حامية في ٩ نيسان/أبريل. ولكنه استشهد أثناء التحامه بالأعداء في قمة التل. واستغل الصهيونيون موجة الحزن على القائد فسارعوا بعد ساعات واحتلوا القرية ثانية، ودمروا بيوتها وحصونها ومسجدها حين علموا أن معظم المجاهدين هرعوا إلى القدس للاشتراك في تشييع جنازة شهيدهم^(٣٠٧).

وفي الوقت نفسه، وكجزء من خطة الهجوم العام، بادر الصهيونيون إلى تدبير مذبحة قرية ديرياسين العربية المسالمة الواقعة في ضواحي القدس الغربية، إذ جاءت حملة مسلحة من عصابتي الإرغون وشيترون وأندرت السكان الأمنيين بمغادرة منازلهم خلال ربع ساعة، فأذعن فريق منهم، وبقي آخر، فما كان من الإرهابيين إلا أن اقتحموا القرية بالمدافع والقنابل، ومثّلوا بالقتل الذين بلغوا مئتين وخمسين عربياً نصفهم من النساء والأطفال. وبعد أن زار ممثل الصليب الأحمر القرية بعد يومين – بفعل إعاقة الصهيونيين له – وصف ما اقترفه المجرمون بأنه «مذبحة متعمدة» لا مبرر لها مطلقاً سوى الزهو بالقتل والتنكيل بالعرب الأمنيين^(٣٠٨). ووصف الكاتب اليهودي جون كيمحي هذه الجريمة

Toynebee كبد الحقيقة حين وصف التكتيك الصهيوني النفسي بقوله:

«إن الأعمال الشريرة التي اقترتها اليهود الصهيونيون ضد عرب فلسطين، والتي يمكن مقارنتها مع الجرائم التي اقترتها النازيون ضد اليهود، يمكن تصورها في ذبح النساء والرجال والأطفال في دير ياسين في التاسع من نيسان/أبريل ١٩٤٨م، مما أسفر عن هروب السكان العرب بأعداد كبيرة من المناطق التي تقع ضمن نطاق أعمال القوات اليهودية المسلحة»^(٣١٠).

والحق أن الصهيونية كانت تدرك متاعبها بعد التقسيم، بسبب المشكلة الكبيرة الناجمة عن وجود العرب في الأراضي المخصصة للدولة اليهودية. وكان لا بد من معالجة أمرهم، لأن فلسطين عربية في غالبيتها من حيث عدد السكان وملكية الأراضي. وكانت العضلة التي واجهت الصهيونية هي كيف يمكنها أن تقيم الدولة اليهودية في فلسطين عن طريق السلام؟ إلا أنها وجدت الحل في الإرهاب. وتولت الهاغاناه تنفيذه مع الإرعون وشيتون، إذ رأت الصهيونية أن قرار الجمعية العامة بخلق إسرائيل لا يمكنه وحده أن يخلقها.

ولا حاجة إلى سرد أنواع الترهيب والترهيب التي نشرها الصهيونيون في فلسطين طويلاً وعرضاً، وقد انطوت على إنذار الأهالي بأن لا ينتظروا رحمة أو إشفاقاً، وأن الخيار لهم قائم بين البقاء [حيث هم] والموت، وبين الفرار والحياة. وقد تمكّنت القوات اليهودية قبل أيار/مايو ١٩٤٨م، عن طريق المذابح وأعمال القتل بالجملة، من احتلال مناطق عربية حتى تلك التي لم ينصّ عليها قرار التقسيم، وبذلك أصبح شعب فلسطين يعيش في (المنفى). وقد عبّر وايزمن بأبلغ تعبير عن مشكلة اللاجئين حين وصفها بأنها «تسيط لمهمة إسرائيل»^(٣١١).

وقبل أن يغادر البريطانيون فلسطين في ١٤ أيار/مايو، وقبل أن تتدخل الجيوش العربية في الصراع على أديم فلسطين، كان الصهيونيون قد أنجزوا ما يلي:

١ - في الأراضي المخصصة للدولة العربية - احتلوا عكا وبيافا والقرى العربية: قزازه وسلمة وسريس والقسطل وبيار عدس.

٢ - في الأراضي المخصصة للدولة اليهودية - طردوا سكان المدن العربية: طبريا وحيفا وصفد ويسان ومثات من القرى العربية.

٣ - في منطقة القدس الدولية: احتلوا حي القطمون

وبينما كان الإنكليز ينسحبون من حيفا بخطة مدبرة^(٣١٢)، كان الصهيونيون يحتلون المواقع المحصنة فيها، ويشنون الهجمات على سكانها العرب، وامتدت المعركة دامية من صباح ١٩ نيسان/أبريل حتى مساء ٢١ منه، والإنكليز قابعون في مراكزهم لا يمنعونهم، ولكن حين أقبلت جموع عربية من القرى المجاورة للنجدة، تحرك الإنكليز وحالوا بينها وبين دخول حيفا، كما منعوا سرية من الجيش الأردني كانت تعسكر حول حيفا من تقديم المعونة إليها. وشن الصهيونيون هجومهم بعد أن مهدوا له بحملة نفسية على مكبرات الصوت وبواسطة المنشورات، بالإضافة إلى قصف مركز على الأحياء العربية. وأبى عرب حيفا رغم ضعف وسائلهم تسليم المدينة للغاصين فقاتلوا بضراوة، وسقط منهم الكثير، وكبدوا العدو خسائر باهظة، ونزح عن المدينة بعد ذلك ألوف العرب لاجئين إلى لبنان. ثم سقطت صفد وعكا وشفا عمرو والناصرية وبيافا وسلمة ومعظم جبهة الجليلين الشرقي والغربي بعد معارك ضارية^(٣١٣).

أما في القدس فقد شدد الصهيونيون في أواخر نيسان/أبريل ضغطهم على حي القطمون العربي ذي الموقع الاستراتيجي الهام، لأنه يشرف على أغلب الأحياء العربية واليهودية في القدس الجديدة، وكان يدافع عنه المجاهد أبو ذية على رأس سرية من قوات الجهاد المقدس. ولما حاولت سرية من الجيش الأردني مساعدة العرب في الدفاع عن الحي، أُنذر القائد البريطاني بقصف السرية الأردنية، وأدرك العرب أن القائد المذكور قد تأمر على تسليم القطمون إلى الصهيونيين، وقد تم ما توقعوه^(٣١٤).

وقد ساعدت وسائل الإعلام الصهيونية - عن قصد - على إشاعة الفرع والرعب، بسردها تفاصيل مذبحه دير ياسين، وناصر الدين القريبة من طبريا وغيرهما، فكان ذلك سبباً لنشر الذعر في القرى العربية، وكان الصهاينة يذيعون أنباء القتل الجماعي لتحطيم معنويات العرب ودفعهم إلى مغادرة أراضيهم وقراهم، ففي مرحلة متأخرة لم تكتف القوات اليهودية بشن حرب دعائية نفسية للضغط على العرب، بل قامت باستخدام القوة أيضاً لطردهم.

من ذلك أن سكان عكا، ومنهم اللاجئون الذين قدموا إليها من حيفا، طردوا في أيار/مايو. كما جرى طرد السكان العرب ومنهم اللاجئون، من اللد والرملة وبئر السبع والجليل الغربي ما بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨^(٣١٥).

وقد أصاب المؤرخ البريطاني الشهير أرنولد توينبي Arnold

العربي في ١٩٤٨/٥/١م بعد عشرين يوماً من مذبحه دير ياسين، وخلال فترة الأشهر الستة ما بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧م ومنتصف أيار/مايو ١٩٤٨م طرد حوالي ٤٠٠ ألف عربي فلسطيني من ديارهم، وأصبحوا لاجئين.

ولولا تدخل الجيوش العربية في ١٥ أيار/مايو، فإن ألوف اللاجئين كانوا سيلقون حتفهم، وكان هدف التدخل الوحيد هو إعادة السلام والطمأنينة وتوطيد دعائم القانون والنظام في فلسطين. وكان هذا الواجب بالنسبة لجامعة الدول العربية واجباً قومياً ودولياً في آن واحد، إذ لم يكن لدى مجلس الأمن القوات اللازمة الموجودة تحت تصرفه لإعادة السلام وحماية القانون والنظام.

كانت مشكلة تنفيذ قرار التقسيم وما اشتمل عليه من مسؤولية ملموسة ومجابهة عملية في فلسطين، قد أوجبت على حكومة واشنطن مراجعة سياستها بخصوص التقسيم، لا سيما حين وصل الأمر إلى حد فرضه بالقوة. وكانت واشنطن تقرب تطور الأحداث في فلسطين، وما أسفر عنه الصدام المتسع بين العرب واليهود منذ كانون الأول/ديسمبر، وفي الوقت نفسه تلاحظ ما تقوم به لجنة فلسطين الدولية الخماسية في مجال التنفيذ لتتخذ الحكومة الأمريكية في ضوءه موقفاً ملائماً. ويبدو أن خبراء الخارجية برئاسة روبرت لوفيت Robert Lovett ولوي هندرسون Loy Henderson لم يكونوا مقتنعين بالحكمة من وراء دعم واشنطن للتقسيم، كما كان خبراء وزارة الدفاع وعلى رأسهم الوزير جيمس فورستال James Forrestal نفسه يعارضون التقسيم، على أساس أنه قد يؤدي إلى احتمال التدخل السوفيتي في الشرق الأدنى. وقد سعى فورستال بكل جهده، وحتى على حساب مركزه الخاص، إلى وضع فلسطين خارج السياسة، ول سوء الحظ فشلت كل مساعيه، ففلسطين كانت «في صميم السياسة»^(٣١٢). قابل فورستال مع بعض معاونيه دين راسك Dean Rusk ولوي هندرسون وغيرهما من رجال الخارجية لمناقشة موضوع فلسطين. رأى هندرسون:

«أن تصويت الجمعية العامة على التقسيم ليس إلا توصية، وليس قراراً نهائياً للأمم المتحدة نفسها، وأن الدعم الأمريكي للتوصية قد استند إلى الافتراض بأن التقسيم سوف يبرهن على أنه عادل وقابل للتطبيق»^(٣١٣).

ومنذ ذلك الوقت برزت نظرية فورستال التي دافع عنها بقوة فيما بعد، والقائلة بأن عدم قابلية العمل بالتقسيم تبرر إعادة النظر فيه.

واتضح الموقف الأمريكي في تفضيل الحل الوسط والتراجع عن التقسيم في اجتماعات مجلس الأمن ابتداء من ٨ آذار/مارس ١٩٤٨م، وبدا فيها وكأن الاتحاد السوفيتي أقوى نصير للتقسيم، وخطته دائماً هي السعي لإنهاء الانتداب البريطاني في أسرع وقت ممكن، وتحويل مجلس الأمن حيث يمارس حق النقض (الفيتو)، لا الجمعية العامة، حتى الإشراف على تنفيذ قرار التقسيم، وذلك بإرسال قوات دولية تسهم فيها الدول الكبرى. وهذا ما كانت الدول الغربية تحشاه لأن هذه القوات قد تصبح وسيلة للتسلل السوفيتي إلى الشرق الأوسط عبر فلسطين، وكانت الولايات المتحدة والصين وفرنسا قد ناشدت رسمياً العرب واليهود أن يتفقوا على عقد هدنة في فلسطين. وطلب تريغفي لي Trygve Lie أمين عام الأمم المتحدة توزيع نشرة تشرح الموضوع شرحاً متحيزاً للصهيونية، مفاده أن تنفيذ التقسيم كان داخلياً ضمن اختصاص مجلس الأمن، وقد كتب تريغفي لي أن الدكتور أرسى Arce مندوب الأرجنتين، رئيس الدورة الخاصة الثانية التي عقدت في فلشنغ ميدوز انبرى له آنذاك وهاجم النشرة بشدة، واعتبر المبادرة على أنها تدخل لا مبرر له من جانب الأمانة العامة^(٣١٤).

ولم ينتظر الصهيونيون إعلان التراجع الأمريكي رسمياً عن التقسيم، وإن كانوا يدركون أنه يجري التحضير له، ويفسرون ذلك بحجبتهم المفضلة المعادة عن تأثير المصالح النفطية والاستراتيجية على وزارتي الخارجية والدفاع، وهذه الحجة مبنية على أن العرب كانوا يهددون باستخدام سلاح النفط في حرب فلسطين^(٣١٥). ولكن ما سبق بيانه عن مؤتمرات الجامعة العربية «ومقرراتها» لا يترك مجالاً للشك في أن التهديد العربي لم يكن ملموساً. وانتقد الصهيونيون (التراجع) الأمريكي بقسوة؛ فهو تارة لطمعة مسددة إلى هيئة الأمم المتحدة وسمعتها وإلى حكومة ترومان، وتارة (لا سامية) صرفة مبرقة بكلمات أوستن، وحيناً مناسبة لاسترضاء العرب وبريطانيا، وطوراً مطالبة باستدعاء هندرسون أمام مجلس الشيوخ ومحاكمته بتهمة اغتصابه سلطات الحكومة، أو اتهام فورستال وزير الدفاع و. ستيفارت سمينغتون W. Stuart Symington قائد سلاح الجو بأنها يعملان نيابة عن مصالح النفط والمصارف، ولهذا السبب سعيا إلى حمل الحكومة على تغيير سياستها بابتكارها فكرة (البُعْبُج) الروسي... إلخ^(٣١٦). وقد تصاعدت موجة الدعاية الصهيونية للضغط على الحكومة قبل أن يحدد أوستن الموقف الأمريكي في مجلس الأمن. ولكن أوستن وقف في وجه دعاة التقسيم الذين كانوا ينادون بضرورة التدخل المسلح، إن لم يكن بواسطة الأمم المتحدة، فبواسطة الولايات المتحدة وحدها. وكان في طبيعة

هي تدبير مؤقت قصد به أن يملأ الفراغ الذي سينجم عن انسحاب الإدارة البريطانية من فلسطين^(٣٢٠).

ولكن وزارة الخارجية كانت ما زالت تشعر بالتناقض بين موقف واشنطن المؤيد بشكل غامض للتقسيم من ناحية، وبين امتناعها عن استخدام القوات الأمريكية لفرضه إذا ما طلبت الأمم المتحدة المساهمة الأمريكية، من ناحية ثانية. ولكن هذا التناقض كان يدعم موقف خبراء الخارجية والدفاع الذين كانوا يرون أن الوضع الدولي ينذر بخطر جدّي، ولا سيما إثر الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا (٢٥ شباط/فبراير ١٩٤٨م).

وقدم المندوب الأمريكي (أوستن) في ٣٠ آذار/مارس مشروع قرار يطلب عقد دورة خاصة للجمعية العامة، ومشروع قرار آخر بدعوة ممثلين عن العرب واليهود إلى الاجتماع بقصد وضع ترتيبات للهدنة في فلسطين، وتبني مجلس الأمن مشروع القرارين الأمريكيين، وكلف رئيسه بمناقشة تفاصيل الهدنة مع ممثلي العرب واليهود. وقد دُعي العرب واليهود لوقف أعمال العنف فوراً، ووجهت الدعوة لانعقاد الجمعية العامة^(٣٢١). وقد رحب المندوب السوري باقتراح عقد الدورة الخاصة لأن من شأن ذلك أن يؤخر تنفيذ التقسيم، ولكنه أعلن عن تحفظه بخصوص اقتراح الهدنة، وحضرت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية قبولها للهدنة في فلسطين - التي أذاعها المندوب السامي في ٣ نيسان/أبريل - بالإلحاح على سحب «جميع الفرق الأجنبية والشوار، ونقل وحدات الفيلق الأردني إلى شرق الأردن، باعتبارها تقع ضمن مسؤوليات بريطانيا بموجب المعاهدة الأردنية البريطانية الجديدة التي وقّعت في ١٥ آذار/مارس، ومنع التسلسل مستقبلاً من البلاد العربية، والافتراض بأن الهدنة العسكرية لا تحول دون قبول المهاجرين اليهود. وبكلمة، فإن شرتوك أصر على أن الهدنة يجب أن لا تؤخر إنجاز الاستقلال، وأردف يقول إن الصهيونيين قد تخطوا عتبة إقامة دولتهم ويرفضون أن يتراجعوا^(٣٢٢). وفي غضون ذلك حذت بعض الدول حذو الولايات المتحدة في سياسة التراجع عن التقسيم وتأييد الوصاية، وذلك حين أعلنت كل من كندا وبلجيكا إمكان إعادة النظر في قرار التقسيم^(٣٢٣). وبادر المندوب الأمريكي يوم أول نيسان/أبريل لتقديم مقترحات محددة إلى مجلس الأمن، وهي تدعو إلى وضع فلسطين تحت الوصاية ريثما يصل العرب واليهود إلى اتفاق على شكل الحكومة، وإشراف هيئة الأمم على إدارة البلاد بواسطة حاكم عام تعينه، على أن يعاونه مجلس استشاري منتخب وقوة بوليس مختلطة، وتكون الوحدات الإدارية مستقلة ذاتياً، ويسمح بهجرة خمسة آلاف

المتحمسين السيدة إليانور روزفلت Eleanor Roosevelt وصمّن ويلز Sumner Wells وهربرت ليهمان Herbert Lehman وألبرت توماس Albert Thomas والشيخ روبرت تافت Senator Robert Taft^(٣١٧). وقبل أيام من بيان أوستن، كانت أوساط الأمم المتحدة تتحدث عن خطة أمريكية جديدة لحل قضية فلسطين، وأشارت الصحافة إلى الضغط الذي يتعرض له ترومان من قبل زعماء نيويورك السياسيين ليحملوه على اتخاذ موقف مؤيد للصهيونية^(٣١٨). وأصر زعماء الحزب الديمقراطي على مساندة الصهيونيين لكسب أصوات يهود الولايات المتحدة في الانتخابات القادمة، في حين أصرت وزارة الخارجية على وجوب حقن الدماء في فلسطين وعدم توريط القوات الأمريكية بالتزام التدخل.

وقد تطوّرت الأحداث حين وقف أوستن في مجلس الأمن (١٩ آذار/مارس) ليعلن بأنّ قرار الجمعية العامة بتأييد التقسيم لم يشكل أمراً تنقيد به الأمم المتحدة أو أيّ عضو منها، وأن مشروع التقسيم نفسه قد جرت الموافقة عليه على أساس الافتراض بأن جميع أقسام المشروع ستنفذ معاً، وبما أنه ثبت الآن تعذر ذلك، فإن واجب الأمم المتحدة إعادة السلام والنظام إلى نصابها. وقال إن حكومته تقترح إقامة وصاية مؤقتة على فلسطين قد تساعد الفريقين المتحاربين على التوصل إلى اتفاق، على أن يكون معلوماً أن نظام الوصاية هذا لن يضر التسوية السياسية النهائية. وطلب أوستن من مجلس الأمن أن يوصي الجمعية العامة والدولة المنتدبة بتبني نظام الوصاية هذا. وكان لا بد من عقد دورة خاصة للجمعية العامة فوراً للنظر في التوصية، مع إعلام اللجنة الخماسية الدولية بوقف جهودها الرامية إلى تنفيذ التقسيم. وقد وصف الناطق اليهودي في مجلس الأمن البيان الأمريكي بأنه (تراجع مؤلم) و(تسليم مفجع... للتهديد والإرهاب). واحتج الصهيونيون بشدة ضد (انقلاب) السياسة الأمريكية. وفي فلسطين رفضت الوكالة اليهودية والمجلس الملي اليهودي في ٢٣ آذار/مارس، أية خطوة لإقامة نظام وصاية على فلسطين حتى لفترة قصيرة^(٣١٩)، وأعلنت الوكالة أن حكومة يهودية مؤقتة سوف تقوم قبل ١٦ أيار/مايو. وبينما أصدر وزير الخارجية مارشال Marshall بياناً يعلن فيه أن نظام الوصاية هو السبيل الوحيد لحقن الدماء، تحدث ترومان فدعا إلى وصاية مؤقتة على فلسطين (٢٥ آذار/مارس)، ولكنه نفى أن يكون قد صرف النظر عن مشروع التقسيم. وفسرت الدوائر السياسية هذا التصريح بأنه تراجع ظاهر عن السياسة الأمريكية الجديدة التي أعلنتها أوستن. ولم يلبث هذا مع دين راسك والناطقين باسم الوفد الأمريكي، أن كرروا ما قاله ترومان من أن الوصاية ليست بديلاً عن التقسيم، وإنما

١٥ أيار/مايو قد يعدل الحالة، ويقلبها لمصلحة العرب. وبقيت تعيش على هذا الوهم دون أن تحرك ساكناً، فيسرت للصهيونيين إنجاز مارموا إليه من السيطرة لا على الأجزاء المخصصة لهم في التقسيم فحسب، وإنما في إجلاء العرب عنها فزعين مذعورين، تاركين للصهيونيين كل أمواهم وأملاكهم، فضلاً عن أقسام أخرى مخصصة للعرب.

رفضت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية الوصاية بقرار اتخذته في أواسط نيسان/أبريل على اعتبار أن الوصاية نظام مؤقت سيكسب اليهود منه قوة وعدداً ووقتاً، ولا يلغي التقسيم والدولة اليهودية بل يجعل تفاديهما أعسر. وكان أعضاء اللجنة مستبشرين بتطور الموقف، وبناتج الزحف الرسمي المرتقب، ولم يكن الوضع العربي في فلسطين قد تدهور بعد، وكان العرب لا يزالون يوجهون الضربات الموجعة إلى يهود القدس المحاصرين الذين طالب زعماءهم بالتسليم ووقف القتال. أما الهدنة فقد اشترط العرب لموافقتهم عليها حل الهاغاناه ووقف الهجرة وتجريد اليهود من السلاح^(٣٢٨). وقد ذكرنا أن الصهيونيين منذ ٢٣ آذار/مارس رفضوا الوصاية ولولوقت قصير، واشترطوا لقبول الهدنة أن لا تحول دون قيام دولتهم^(٣٢٩).

واعتباراً من ١٦ نيسان/أبريل عقدت الجمعية العامة دورتها الخاصة برئاسة الدكتور أرسى الأرجنتيني، وفي ٢٠ نيسان/أبريل، تحدث أوستن Austin فاقترح إقامة وصاية مؤقتة، وقال إن حكومته ترغب في المساهمة بمسؤولية تقديم القوات المطلوبة خلال الهدنة وفترة الوصاية إذا أعلنت بقية الدول استعدادها بالمثل، وقال انه يأمل أن تتوفر القوات البريطانية في فلسطين وقوات الدول الأخرى على استعادة القانون والنظام بموجب نظام الوصاية. ورد أندريه غروميكو Andrei Gromyko بعنف على مقترح الوصاية، واتهم الولايات المتحدة بمحاولة نفس قرار التقسيم بالاتفاق مع الحكومة البريطانية، وذكر أن تغير الموقف الأمريكي يُعزى إلى مصالح أمريكا النفطية والعسكرية. وهاجم غروميكو كذلك موقف بريطانيا بإزاء تنفيذ التقسيم، واتهم لندن بالتأمر مع العرب، وصرح أخيراً بأن حكومته مازالت تساند تنفيذ التقسيم^(٣٣٠). وكان قصده الحيلولة دون بقاء النفوذ البريطاني في فلسطين، ومنع رسوخ النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. وقيل ان بعض كبار المسؤولين الصهيونيين، ومن بينهم شروتوك، كانوا يريدون قبول مشروع الوصاية كتدبير مؤقت، ولكن بن غوريون تغلب عليهم ودعمه المتشددون العسكريون^(٣٣١). وبينما انتقد المندوبون العرب قرار التقسيم ودعوا إلى التخلي عنه،

يهودي في الشهر. أما مشروع قرار الهدنة فقد تضمن وقف جميع الأعمال العسكرية وأعمال العنف والتخريب، والامتناع عن جلب السلاح وإدخال الجماعات المسلحة، والقيام بأي نشاط سياسي حتى تعيد الجمعية العامة نظرها في القضية^(٣٣٢) وتعين فواصل الولايات المتحدة وبلجيكا وفرنسا في القدس كلجنة مشرفة على الهدنة. وقد وافق مجلس الأمن على الاقتراح الأمريكي بغالبية تسعة أصوات وامتناع صوتين هما الاتحاد السوفيتي وأوكرانيا.

ولكن الخارجية الأمريكية مازالت تسأل عن القوات التي تستطيع الولايات المتحدة أن تقدمها على وجه التقدير في حالة فرض نظام الوصاية على فلسطين. وقدّر فورستال أن بلاده لا يمكن أن ترسل أكثر من فرقة واحدة (١٥ ألف رجل) في حين أن اتساع موجة العنف بين العرب واليهود تتطلب مواجهتها ١٠٤ آلاف رجل كحد أدنى تقريري^(٣٣٥). يتضح من ذلك أن السياسة الأمريكية حين تراجعت عن التقسيم إلى الوصاية تأثرت بعامل استراتيجي هو عدم استعدادها للتوسط في فض نزاع مسلح «بالشرق الأدنى» قد يفيد منه الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن فشل محاولات فرض التقسيم، وسلامة الموقف العربي عسكرياً وصموده في فلسطين حتى ذلك الحين (أوائل نيسان/أبريل)، أو ما تصورت أمريكا أنه كذلك، على الرغم من أن قوات الجهاد المقدس وأفواج جيش الإنقاذ لم تستطع، بعد أن تحول الصهيونيون إلى الهجوم المدعم بالإمدادات الخارجية والسلاح الجديد، أن تحول دون رجحان كفة الصهيونيين.

أما الصهيونيون فيرون أن هذا التغير الرئيسي في الموقف الأمريكي كان نتيجة مباحثات سرية جرت بين الخارجية الأمريكية والخارجية البريطانية، وأن الخارجية الأمريكية لم تكن على انسجام مع الرئيس ترومان لأنها كانت تقدم المصالح النفطية والاستراتيجية على مصالح الولايات المتحدة^(٣٣٦).

أما العرب فيرون في التراجع الأمريكي عن التقسيم تنوياً لصلابتهم في مواجهة الصهيونيين في فلسطين قبل التدخل العربي الرسمي، وثمرة عاجلة من ثمرات عزائهم النضالية والسياسية^(٣٣٧). ولكن العرب اطمأنوا إلى ذلك، ولم يقابلوه بما يرجح كفتهم إزاء المدد المستمر بالسلاح والعتاد إلى الصهيونيين من تشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة وإيطاليا، ومن خلفات الجيش البريطاني في فلسطين. ولم يكن خطأ الدول العربية في إذعانها فقط للإنذار البريطاني القاضي بمنع الدول العربية من التدخل بفلسطين قبل ١٥ أيار/مايو، وإنما كان خطأها أيضاً أنها بالغت في الاستهانة بقوة عدوها واعتقدت أن تدخل جيوشها بعد

مستشاريه المقربين وبحث معهم الموقف، كما اجتمع مع فرانك غولدمان Franck Goldman رئيس منظمة بيني بريث B'nai B'rith التي ينتمي إليها صديق ترومان وشريكه القديم إيدي جاكوبسون Eddie Jacobson، بينما أبرق سول بلوم Sol (omon) Bloom عضو الكونغرس إلى ترومان يقول:

«إن من المستحسن أن تبادر الولايات المتحدة بأن تعترف بالدولة اليهودية الجديدة، لكي تبعد فلسطين والشرق الأدنى عن النفوذ السوفييتي وسيطرته» (٣٣٤).

وفي غضون ذلك كان البيت الأبيض قد استدعى في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر اليوم نفسه (١٤ أيار/مايو) ممثل الوكالة اليهودية في واشنطن إلياهو إبشتاين Eliahu Epstein (الذي سيصبح إلياهو إلالات Eliahu Elath أول سفير لإسرائيل في الولايات المتحدة)، حيث أبلغ أن الولايات المتحدة قررت أن تعترف اعترافاً واقعياً «باستقلال إسرائيل» شرط أن تتلقى واشنطن طلباً بهذا الاعتراف. وفي الساعة السادسة تماماً حسب توقيت واشنطن أعلن نبأ نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين، وفي الساعة السادسة والدقيقة الواحدة، أعلن قيام دولة إسرائيل، وفي الساعة السادسة وإحدى عشرة دقيقة تم اعتراف الولايات المتحدة

رفض المندوب الصهيوني مشروع الوصاية الذي اقترحه أوستن، وهدد أن أي شكل من أشكالها يجب أن يفرض بالقوة، وأعلن أن الدولة اليهودية سوف تقوم في يوم ١٥ أيار/مايو. وفي ٢٢ نيسان/أبريل أعلن المندوب اللبناني ومندوب الهيئة العربية العليا استعدادهما المشروط للنظر في مقترح الوصاية على أساس أنه تدبير مؤقت فقط يرمي في النهاية إلى حل مقبول يرضى به العرب (٣٣٢).

وأحيل مشروع الوصاية الأمريكي على اللجنة الأولى التي يرئسها الدكتور تسيانغ Tsiang الصيني، وتقرر إقامة لجنة فرعية برقم (٩) تكون مهمتها النظر في جميع الموضوعات المتصلة بتأسيس نظام انتقالي في فلسطين، ومشروع الوصاية يعتبر أساساً من أسسه، واشترك الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في عضوية اللجنة الفرعية المذكورة. ووافقت اللجنة رقم (٩) على تعديل مشروع الوصاية الأمريكي وإقراره، كما وافقت على تدعيم جهود مجلس الأمن من أجل التوصل إلى هدنة في فلسطين، وكلفت وسيط الأمم المتحدة - الذي سيختاره الأعضاء الدائمون - بالتوصل إلى تسوية سلمية (٣٣٣)، وقررت وقف نشاط لجنة فلسطين الخماسية، وقُدِّم قرار اللجنة (٩) إلى اللجنة السياسية في ١٣ أيار/مايو، فشن عليه مندوبو تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وأوكرانيا هجوماً عنيفاً، واتهم المندوب البولوني القرار بأنه نتيجة المناورات الأمريكية لمنع تنفيذ التقسيم. ولكن اللجنة وقفت إلى جانب الولايات المتحدة، وتقرر كذلك أن يتلقى الوسيط الدولي توجيهه ليس فقط من مجلس الأمن، وإنما أيضاً من الجمعية العامة.

واجتمعت اللجنة في ١٤ أيار/مايو للنظر في قرار اللجنة رقم (٩) الخاص بالوصاية، وقرار اللجنة رقم (١٠) الخاص بحماية القدس، وطرح القرار الثاني على التصويت، فسقط، لأنه لم يحظ بأكثرية الثلثين. وبدأت الجمعية العامة مناقشتها قرار اللجنة الفرعية رقم (٩) الذي يعالج قضية فلسطين عموماً. وفي هذه الأونة تابع الصهونيون ضغطهم على ترومان، وتمكن مستشاره كلارك كليفورد Clark Clifford، الذي كان على صلة مستمرة بزعماء الحزب الديمقراطي وقادة الصهيونية، من إقناع الرئيس بوجوب العمل الفوري لإنفاذ الحزب من هزيمة محققة في الانتخابات القادمة، لأن القائمين بالحملات الانتخابية أبلغوه أن (مشروع الوصاية) الذي عرضته حكومة واشنطن على الجمعية العامة سوف يفضي إلى فشل ترومان وحزبه. ويذكر ألفرد ليلينثال Alfred Lilienthal أن ترومان اختل طوال يوم ١٤ أيار/مايو مع



انسحاب القوات البريطانية من فلسطين

بدولة إسرائيل، مشفوعاً بتمنيات الرئيس الأمريكي لإقرارها السلام في تلك الربوع، وفي منتصف ليل الخامس عشر من أيار/مايو ١٩٤٨م، وبينما كان المندوب السامي البريطاني يغادر ميناء

حيفا معلناً نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين، أذاعت الحكومات العربية بيانها في تسويغ دخول الجيوش العربية فلسطين.

الفصل الحادي عشر

سياسة الانتداب الاقتصادية في خدمة الدولة اليهودية

كانت السياسة التي اتبعتها الحكومة المنتدبة بشأن ملكية الأراضي أوحيازتها ملتزمة بوضع البلاد في أحوال سياسية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي، وتشجيع استيطان اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات. وقد روعيت هذه السياسة بدقة، منهكة الالتزام السلبى للحكومة المنتدبة في عدم إلحاق الضرر بحقوق العرب.

قامت الإدارة العسكرية في فلسطين (١٩١٨ - ١٩٢٠م) بتقييد عمليات انتقال الأراضي، وأقفلت دوائر السجل العقاري. ولكن المندوب السامي هربرت صموئيل أعاد فتحها في أيلول/سبتمبر ١٩٢٠م وبذل قصارى جهده لتغيير القوانين العثمانية التي كانت عقبة كداء أمام انتقال الأراضي إلى الصهيونيين وتعديلها إذ حصرت حق الانتقال برعاياها ومنهم الفلسطينيين (٣٣٥).

أما بالنسبة للشركات التي تؤسس بقصد الزراعة، فقد وضع القانون العثماني لعام ١٩١٣م قيوداً على حقها في امتلاك الأراضي من أهمها:

١ - أن تكون أسهمها اسمية (للحيلولة دون حصول الأجانب عليها).

٢ - أن يكون حامل الأسهم من التبعية العثمانية.

٣ - أن يصرّح في نظامها المصدق من الحكومة بصلاحياتها لتملك العقارات والأراضي.

٤ - أن لا تكون الأراضي مجاورة للقدس.

وفي عام ١٩٢٠م استهل صموئيل عهد الإدارة المدنية بإصدار ثلاثة قوانين لتسهيل انتقال الأراضي إلى اليهود. الأول أوجب على شاغل الأراضي التي شغرت بموت المتصرف بها أو تركه فلاحها، إبلاغ الحكومة عنها تحت طائلة الغرامة، في حين أعطى قانون الأراضي العثماني شاغل الأرض الأولوية في التصرف القانوني بها، بعد دفع الرسوم المترتبة عليها للحكومة. والثاني

يتعلق بمسح الأراضي، وقد أصدر لتسهيل بيع الأراضي فقط. والثالث قانون انتقال الأراضي لتمكين المشتري من الحصول على سندات تملك جديدة، واشترط أخذ موافقة الحكومة على كل انتقال للأرض، ومنع انتقالها لغير سكان فلسطين. وبذلك أراضى الزعيم الصهيوني وايزمن الذي طالما انتقد بشدة القوانين التي تجعل الصهيونيين غير قادرين على شراء الأراضي اللازمة لإنشاء مستوطناتهم، والتي معناها الفعلي نحو سياسة الانتداب نفسها. وقال: «إن بناء الفنادق والمنازل وافتتاح المشروعات الصناعية والعمرانية وسواها من التحسينات التي تبرز الحاجة الملحة إليها، يجري وفقها نتيجة للقيود المفروضة على انتقال الأراضي» (٣٣٦).

وأزال قانون انتقال الأراضي لعام ١٩٢٠م جميع القيود المفروضة على امتلاك الشركات الصهيونية للأراضي، فصار يحق



الجنرال كاتينغهام، آخر مندوب سام بريطاني، يغادر فلسطين

القوانين قبل إصدارها. وكان على الحكومة في الظاهر أن تدافع أمامه عن هذه المشروعات. وحين صودق على قانون انتقال الأرض في المجلس الاستشاري، سأل عضو عربي عن التدابير التي اتخذت لحماية الفلاح، وأجاب المندوب السامي بأن عبارة وردت في مشروع القانون المذكور تضع على كاهل مندوب الحكومة في المنطقة واجب عدم الموافقة على بيع مقترح، ما لم يكن مقتنعاً - في حالة الأرض الزراعية - بأن شاغل الأرض سوف يحتفظ بأرض تكفيه وتقوم بأوْده مع أسرته، سواء في المنطقة أو في مكان آخر. على أن هذا الإجراء إذا قصد منه حماية الفلاح شاغل الأرض، فإنه ترك الفلاح مالك الأرض دون أي حماية. ولكن اتضح أن حماية الفلاح شاغل الأرض كانت حماية مخادعة ووهيئة. صحيح أن قانون انتقال الأراضي وتعديله لعام ١٩٢١م، اشترط موافقة الحكومة على أي انتقال للأرض، ولكنه كلف مدير الأراضي بواجبات مندوب الحكومة. وأياً كانت الاعتبارات الإدارية التي دعت إلى هذا التبديل، فقد ثبت أن مندوب الحكومة في المنطقة ومعاونيه المؤهلين الذين يطوفون دائماً في القرى والأرياف، هم السلطة المؤهلة لممارسة الإشراف الفعلي على انتقال الأراضي، والحيلولة دون وقوع التجاوز قبل حصوله. واتضح من شهادة أمام لجنة شو (١٩٢٩م) أدلى بها مدير الأراضي، أنه يمضي عادة أربعة أو خمسة شهور بين تاريخ عقد الشراء وبين تاريخ إبراز طلب التسجيل حين تصل الصفقة المقترحة إلى مدير الأراضي لأول مرة. والمدير يتولى إحالة الطلب إلى ضابط المنطقة (وهو موظف في إدارة المنطقة تحت سلطة مندوب الحكومة) للتحقيق وتقديم تقرير عن المالكين والمتصرفين. وحين يصل ضابط المنطقة يجد أحياناً أن القرية قد هجرها القرويون، بعد أن جرى إقناعهم بقبول التعويض المالي، ومغادرة الأرض. وعلى هذا النحو تمت بيع الأراضي من العرب إلى اليهود، منذرة بخلق طبقة من الفلاحين لا أرض لهم.

وكانت إقامة محاكم الأراضي ضرورة اقتضاها قانون الأراضي وتسجيلها، لأن نقل الأراضي إلى المشتريين اليهود بأسعار لم تكن معروفة بفلسطين، أدّى طبعاً إلى التقاضي بشأنها. ولم يكن الشاري اليهودي وحده تواقاً للحصول على سند تملك واضح، وإنما الحكومة أيضاً كانت راغبة في معرفة حدود أملاكها، ولذا كلفت محكمة الأراضي بذلك أيضاً. أما الدافع الخفي الأبعد لذلك، فلا يصعب معرفته في ضوء التزام دولة الانتداب بتشجيع الاستيطان اليهودي في الأراضي الأميرية.

وقد صدر قانون عام ١٩٢١م أيضاً يحرم استصلاح الأرض

لائي شركة تتولى أعمال الصرافة والتجارة أن تمتلك الأراضي لتقوم بمشروعاتها. وحين أغلقت السلطات المصرف الزراعي العثماني وفروعه في فلسطين، وكان يمدّ الفلاحين بالتسليف الزراعي والقروض على المواسم، اضطر الفلاحون الذين كانوا بالأصل مرهقين بالضرائب الباهظة، إلى اللجوء إلى شركات الصرافة الصهيونية للحصول على القروض بفوائد مرتفعة. ومهد القانون المذكور للشركات سبل امتلاك أراضي الفلاحين المعدمين الذين يعجزون عن سداد ديونهم، إذ نص على جواز رهن الأراضي أو بيعها تنفيذاً لحكم أو وفاء لرهن. فإذا أضيف إلى هذا أن شرط تملك الأرض - بموجب القانون - لا يتحقق إلا بالإقامة في فلسطين، أدركنا لماذا انتقلت مساحات واسعة من الأراضي عن طريق البيع إلى الصهاينة (١٢ مليون دونم) في مناطق الحولة ومرج ابن عامر ووادي الحواريث وسواها، من بعض الأسر اللبنانية والسورية التي كانت تمتلكها والتي تعيش خارج فلسطين.

وفضلاً عن المادة السادسة من صك الانتداب التي ألزمت الحكومة المنتدبة بحشد اليهود في الأراضي، ومنها الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العامة، فالمادة ١٧ فقرة ١ (ج) من دستور فلسطين المعدل لعام ١٩٢٣م، لا تخول المندوب السامي أن يصدر أي قانون يقضي بمنع بيع الأراضي لليهود، تلبية لمطالب العرب الملحة طول فترة الانتداب، مع أن المادة الثانية من صك الانتداب ألزمت الحكومة المنتدبة بصيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن العنصر أو الدين. ولكن المندوبين السامين تجاهلوا ذلك، وتجاوزوه إلى استخدام صلاحياتهم في سن التشريعات الخاصة بنزع ملكية الأراضي العربية دون الأراضي اليهودية طبقاً لقانون (امتلاك الأراضي للجيش لعام ١٩٢٠م) الذي استخدمه هربرت صموئيل للاستيلاء على ألوف الدونمات. كما استخدمت الحكومة المنتدبة (قانون نزع الملكية) المعدل الصادر عام ١٩٢٦م للاستيلاء على أية أراض لازمة للاستيطان اليهودي، وقد احتج أهالي غزة والناصرة على القانون المذكور، بحجة أنه يستهدف اغتصاب أملاك الأهالي والتصرف فيها متذرعاً بالمشروعات العامة. ولكن الحكومة تابعت نزع ملكية الأراضي العربية بهذه الحجة، ولم تسلم منها حتى أراضي الوقف الإسلامي (٣٣٧).

وبما أن تنفيذ القوانين كان موضع شك خطير قبل صدور صك الانتداب عن عصبة الأمم، فقد تولى المجلس الاستشاري الذي شكلته دولة الانتداب، إعطاء مظهر الشرعية لمشروعات

مسح أرض المشاع كلها، ومسح القطع المفزة التي يتألف منها المشاع، وهي عملية مزدوجة مكلفة وغير ضرورية للأغراض العملية. وما دام يحتفظ بالأرض على شكل ملكية غير مقسمة، فالبيع سيكون عملية صعبة، والفلاحون يمكنهم تحسين أرضهم بقدر ما تسمح لهم ظروفهم المالية.

وادعت الحكومة عام ١٩٢٥م أن مساحة تقدر بثلاثة آلاف دونم في قرية العنب (أبوغوش) هي أرض متروكة، واعتزمت أن تجعلها أراضي حراجية، وادّعى القرويون بأن الأرض كانت تفلح بحسب نظام المشاع، وأوعزت الحكومة إلى الشرطة لمنع حراثة الأرض، ولكن قبل وصول الشرطة كان معظم الأرض قد حرث وزرع قمحاً وشعيراً. وبعد الحصاد أقنع المأمور القرويين بتقسيم الأرض. وقد فعلوا ذلك عام ١٩٢٧م، وقبيل موسم الفلاحة قامت السلطات بمحاولة أخرى للاستيلاء على الأرض، ولكن الفلاحين رفضوا مغادرة أرضهم، ودعوا الشرطة لإطلاق النار عليهم إذا كان لديهم أوامر بذلك، فاضطرت الإدارة للسماح لهم بحراثة الأرض وزراعتها^(٣٣٨). وحاولت الحكومة انتزاع ملكية أرض تقدر مساحتها بثلاثة آلاف دونم استصلحتها أصحابها لتعيش عليها ٨٣ عائلة عربية، لولا أن محكمة الاستئناف نقضت الحكم الذي كسبه مأمور الاستيطان ضد أصحاب الأرض^(٣٣٩).

ومعلوم أن الأراضي التي يشتريها الصندوق القومي اليهودي لا يستخدم فيها العرب. فالمادة (٢٣) من عقد إيجار المستوطنين تفرض على المستأجر «أن يتولى جميع الأعمال المتصلة بفلاحة الأرض بواسطة العمل اليهودي حصراً». وتنص أيضاً على دفع غرامة ١٠ جنيهات فلسطينية عن كل مخالفة. وإذا خالف المستأجر بنود الاتفاق ثلاث مرات تسترد منه الأرض دون أي تعويض. ذلك أن البند (١١) من اتفاقيات الإيجار لأراضي سهل مرج ابن عامر يلزم المستأجر «أن لا يستأجر عمالاً إلا العمال اليهود». وقد ورد في تقرير لجنة هايكرافت Haycraft أن الوكالة اليهودية مارست ضغطاً شديداً على ملاك كبير في مستوطنة ريشيون لتسيون (عيون قارة) لاستخدام العمال اليهود بدل العمال العرب الذين كان يستخدمهم في مزرعته منذ أن كان صبيّاً. وقد استجاب المزارع لهذا الضغط بتردد^(٣٤٠).

وفي عام ١٩٢٩م صدر قانون نقل الأراضي الجديد، وبموجبه أبطل الإجراء السابق الذي كان يقتضي موافقة الحكومة على نقل الملكية بعد أن يقتنع مسجل الأراضي بأن الفلاحين المنتزعين من الأرض يحتفظون بقطعة من الأرض تكفي لمعيشة أسرهم. ونص القانون الجديد على نقل الملكية لقاء تعويض مالي

البور المهملة. وقبل هذا القانون كان يكافأ من يزرع الأرض البور بامتلاكها برضى الدولة أو عدمه، وذلك بعد دفع رسم رمزي فقط. ولكن هذا الوضع تغير بموجب شروط الانتداب، لأن الحكومة ملتزمة بتشجيع استيطان اليهود في الأرض البور المهملة، ولذا توجب منع أي شخص آخر من اكتساب ملكيتها الشرعية. والمنع لم يؤثر على اليهود، بما أنه كان بمقدورهم طلب الملكية كحق لهم. وما لم تكن الأرض مطلوبة لأغراض عامة، فالطلب لا يمكن رفضه. وفي غياب سجلات دقيقة لأمالك الدولة فقد تم تقدير مساحتها. ولكن اليهود كانوا قد باسروا شراء الأراضي، وتم شراء مساحات واسعة في السهل الساحلي، وفي سهل مرج ابن عامر الممتد بين حيفا وبيسان تقدر بـ ٢٠٠ ألف دونم من الملاك الغائبين في بيروت بشمن قدره ٧٢٦ ألف جنيه فلسطيني. ومعلوم أن هذين السهلين كانا جزءاً إدارياً من ولاية بيروت قبل أن تقام إدارة خاصة بفلسطين الحالية نتيجة لتسويات الحرب العالمية الأولى. وبعد تقسيم بلاد الشام لم يعد المالك مجرد مالك غائب، ولكنه أصبح في نظر القانون مواطن دولة أجنبية هي لبنان تحت الانتداب الفرنسي. وشملت عملية البيع ٢٢ قرية، كان على سكانها أن يغادروها فاضطرت ١,٧٤٦ عائلة من الفلاحين أن تغادر أراضيها وتقبل التعويض المالي. وفي حين عثر بعضهم على أراض يعملون عليها في القرى المجاورة، هاجر بعضهم إلى الأمريكتين، وبقي آخرون يكسبون عيشهم الضئيل بالعمل المأجور. وكان قانون نقل الأراضي لعام ١٩٢١م الذي يحظر بيع الأراضي دون موافقة الحكومة، هو القانون المعمول به، ومع ذلك فقد تمت موافقة الحكومة تمشياً مع سياسة الوطن القومي اليهودي بغض النظر عن مصير الفلاحين.

وواجه اليهود عوائق في شراء الأراضي المشاع التي لا تقسم، فتشكّلت لجنة للنظر في طرق تقسيم الأرض المشاع التي يشارك أهالي القرية بالتناوب في فلاحتها واستثمارها. وعلى الرغم من أن الفلاحين كانوا يدركون أن ملكية المشاع ضارة بالتنمية، فإنهم امتنعوا عن الموافقة على تقسيمها، ليس بسبب ما يقترن بالتقسيم العادل من مصاعب، ولكن بسبب الضمان الذي يقترن بملكية المشاع والذي يحول دون بيع الأراضي إلى اليهود. وأوصت اللجنة بأن يتولى مأمورو الحكومة حث الأهالي على تقسيم المشاع، وإذا امتنعوا تسن الحكومة التشريع اللازم لذلك. ومع أن الحكومة عملت بالتوصية الأخف ولم تبلغ حد التشريع، فالقرويون الذين وافقوا على التقسيم الودي، رفضوا تسجيل ما في حوزتهم من الأراضي بعد أن جرى تخطيطها وأصبحت واضحة المعالم. وسبب رفضهم مزدوج: فالتسجيل كان يستوجب

٥ - ينبغي تسجيل جميع الحقوق المتعلقة بالأرض بعد مسح الحقول واحداً بعد الآخر.

٦ - ثمة اكتظاظ سابق في أراضي المناطق المضيئة (التلية) (٣٤٢).

وبصرف النظر عن مسح الأراضي وتثبيت حقوق أصحابها - وهي ممكنة التحقيق - فإن المتطلبات المسبقة للاستيطان بحسب ترتيبها المنطقي، هي تطوير القرى العربية، لأن إدخال الوسائل المحسنة للزراعة يعتمد عليها، علاوة على تزويد الفلاح بالرأسمال اللازم لتحريره من الديون، وتزويده بإمكانية استخدام الوسائل المحسنة، وأخيراً التوسع في الري.

إن التعليم في القرية يقف - مع بعض الاستثناء - عند السنة الرابعة الابتدائية، ونادراً ما يشمل أي تعليم زراعي من شكلٍ يحتمل أن يؤدي إلى تغيير ملحوظ في طرق الزراعة. والفلاح ما زال مثقلاً بالديون بعد ٢٥ سنة من حكم الانتداب. وأعمال الري لم تتجاوز مرحلة توقع مصادر جوفية جديدة لم يتحقق منها شيء. وبهذا المعدل فلا بد أن يمضي وقت طويل قبل أن تصبح البلاد قادرة على استيعاب مزيد من السكان.

وبالنسبة لأراضي الدولة، قررت حكومة الانتداب منذ البداية أن تشجع اليهود على الاستقرار في هذه الأراضي، لا ينطوي على بيعها لهم. وكانت سياستها، مع بعض الاستثناءات، تأجير الأراضي لليهود لمدة تتفاوت بين ٢٥ و ٩٩ سنة، والنص في معظم العقود على إمكان إعادة تقدير إيجارها دورياً. ولكن اليهود انتقدوا هذه الطريقة لأن الاتفاق بشأنها يستغرق وقتاً طويلاً، ولأن إعادة تقدير قيمة الإيجار ضار بالمصالح اليهودية.

وفي صيف عام ١٩٤٠م استجابت الحكومة للضغط اليهودي فحددت ثلاثة مبادئ عامة تحكم عقود إيجار أملاك الدولة وهي:

(أ) تحدد الأجرة على أساس قيمة الأرض في تاريخ منح الإيجار.

(ب) تعادل الأجرة طوال فترة العقد نسبة ٦٪ من قيمة الأرض عند تاريخ منح الإيجار.

(ج) تمنح عقود الإيجار عادة لمدة ٤٩ سنة ولكن يجب مد أجلها إلى ٩٩ سنة في حالة العقود التي تنطوي على إنفاق كبير للمال.

يعطى للفلاحين فور استلامهم إشعار مغادرة حوزتهم. صحيح أن قانون نقل الملكية قد برهن على عدم جدواه، مادام قد فشل في تأمين مساحة من الأرض تكفي لإعاشة الفلاح وأسرته، ولكن يبدو أن الفشل مرده إلى سوء تطبيق القانون وليس لعدم قابليته تأمين الحقوق التي حصص على منحها. وإن الاستعاضة عن قطعة من الأرض تكفي الفلاح وأسرته بتعويض مالي، هي أمر غير مقبول في وجه البيانات الواضحة على أن نقل الأراضي إلى اليهود كان يخلق طبقة من الفلاحين العرب لا أرض لهم. وقد جرى تعديل هذا القانون عام ١٩٣٢م، وفي العام التالي أدخلت عليه تعديلات أخرى، ولكنه فشل في تأمين قطعة أرض كافية لمعيشة الفلاح وأسرته.

وفي الثلاثينات مارست الزيادة الضخمة في الهجرة اليهودية إلى فلسطين ضغطاً إضافياً على مؤسسات الاستيطان الصهيوني، لابتياح مزيد من الأراضي وتوطين المهاجرين الجدد عليها. ففي عام ١٩٣٣م بلغ عدد صفقات بيع الأراضي ٦٧٣ صفقة تناول معظمها أراضي باعها العرب إلى اليهود، وبينها ٦٠٦ صفقات لم تزد مساحة الأرض المباعة في كل منها عن ١٠٠ دونم. وفي عام ١٩٣٤م وصل عدد الصفقات إلى ١,١٧٨ صفقة، منها ما لا يقل عن ١,١١٦ صفقة تقل مساحة الأرض المباعة في كل منها عن ١٠٠ دونم. وترك البائعون إمدادون أرض على الإطلاق، أوفي أرض لا تكفي احتياجاتهم المعاشية الأساسية (٣٤١)، الأمر الذي زاد عدد العرب الذين لا يملكون أرضاً بشكل مطرد، وقد تفاقم المشكلة وفرضت نفسها على اهتمام الحكومة المنتدبة فأرسلت عدداً من اللجان لدراساتها. ويمكن تلخيص ما تضمنته تقارير اللجان الاثنتي عشرة بشأن المشكلة الزراعية فيما يلي:

١ - إن الأرض في فلسطين غير قادرة على احتمال زيادة كبيرة في السكان ما لم يجر تغيير ملحوظ في طرق الزراعة.

٢ - إن أي تغيير كهذا لا بد أن يتم من خلال عملية بطيئة جداً وعلى مدى سنوات عديدة ويعتمد إلى حد كبير على التوسع في نشر الثقافة بالقرى العربية.

٣ - إن المديونية العامة للفلاحين هي عائق جدي أمام التقدم المطلوب.

٤ - لا بد لتحقيق زيادة ملحوظة في إنتاجية الأرض من الاعتماد أساساً على التوسع في الري مع ضبط حكومي لموارد البلاد المائية.

ويلاحظ أن الجديد كان تثبيت الأجرة خلال مدة عقد الإيجار، على أساس أن الحكومة حصلت على حصتها العادلة عن طريق الضرائب. وباعتبارها أرضاً غير نامية، فلا تتحقق عليها ضريبة الملكية الريفية، وبالتالي فالأرض يمكن أن تقع في صنف معفى من الضرائب مثل أرض الغابات أو الأرض البور. وبعد انقضاء عقد الإيجار إذا تم إثماء الأرض وصارت أرضاً زراعية، فإن وضعها يتغير بحيث تصبح دافعة للضرائب. وإذا اتخذ الإثماء شكل استيطان الأرض، فإنها تدفع ضريبة أعلى.

إن منطق الحكومة في هذا الشأن لا يستقيم، ذلك أن مستأجر أرض ما لتنميتها في الملكية الخاصة، يجب أن يدفع ضرائب متزايدة، وفقاً لتنمية الأرض، ولا يمكن لهذا السبب أن يطلب من المالك أجرة مخفضة للأرض. وفي حالة أملاك الدولة، كان يجب أن تتصرف الحكومة كمالك للأرض وتطلب أجرة مناسبة، ذلك أن الحكومة تتولى أمر أراضي الدولة على سبيل الوصاية ولمصلحة شعب البلد، وهم عرب بأكثرية الساحقة، ولهم الحق في الإصرار على أجرة مناسبة لأراضيهم^(٣٤٣). هذا إلى أن المادة (٦) من صك الانتداب التي اعتمد عليها لصالح استيطان اليهود الكثيف في أراضي الدولة وغيرها توجب على الحكومة أن لا تلحق الضرر بحقوق العرب ووضعهم نتيجة لذلك. إذن من الضروري ضمان أجرة مناسبة عن أملاك سكان البلاد، ومن الواجب في تحديد هذه الأجرة، أن تبقى في معزل عن مسألة الضرائب، حتى ولو كانت الحكومة هي التي تتولى الحفاظ على هذه الأراضي. وفي بلد كفلسطين لا يمكن لقيمة الأرض أن تعكس قيمتها المحتملة أكثر من بضع سنوات قادمة، وإن أخذ قيمة الأرض اليوم كأساس لإيجار سنوي منتظم خلال فترة ٤٩ أو ٩٩ سنة هو في صالح الاستيطان اليهودي على حساب سكان البلاد الذين يقام على أرضهم، وبالمقابل فإن عقود الإيجار التي تمنح للعرب كانت تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ سنة، بل إن العقود الأحداث عهداً كانت تتضمن مع ذلك فقرة تشترط دفع أجرة تصاعدية.

وبفضل جهود المندوب السامي هربرت صموئيل كان اليهود قد اشتروا بحلول عام ١٩٢٥م نصف مليون دونم، وبذلك ضاعفوا أملاكهم من الأراضي من بداية الحرب عام ١٩١٤م، وتابعوا شراء الأراضي حينما استطاعوا بقصد توفير (احتياطي من الأرض) يدخر إلى حين تنشأ الحاجة إليه. وكانوا يستमितون لانتزاع الأراضي من العرب لاستخدامها في أغراض الاستيطان اليهودي

دون اكتراث بمصير الفلاحين الذين أكرهوا على بيع أراضيهم بفعل الضائقة الاقتصادية التي افتعلها الانتداب البريطاني لخلق الأحوال المناسبة لإيجاد الوطن القومي اليهودي. ومنح هربرت صموئيل اليهود ١٧٥ ألف دونم من أخصب الأراضي على الساحل بين حيفا ويافا قرب قيسارية وعطليت، أتبعها بدفعة ثانية مقدارها ٧٥ ألف دونم بضمن رمزي على البحر الميت لإقامة مشروع شركة البوتاس الفلسطينية اليهودية، فضلاً عن أراضي شاسعة أخرى لم يكشف عن مساحتها في منطقة النقب والأراضي الساحلية، حتى بلغ مجموع ما منح أو نقل للصهيونيين من أراضي الدولة نحو مليون وربع دونم أي ٥٨٪ من مجموع الأراضي التي كان يملكها الصهيونيون عام ١٩٤٨م، أي أنهم حصلوا على ما مجموعه ٢,١ مليون دونم حتى قيام كيانه^(٣٤٤).

وما دام اليهود يكتسبون الأراضي ويحتفظون بها كوقف غير قابل للبيع أو النقل، فإنه يستحيل على العرب استعادتها عن طريق الإيجار أو البيع. وقد حاول الصهيونيون تبرير حيازة الأرض بأن إدارة الأوقاف الإسلامية تملك مساحات كبيرة بالطريقة نفسها. وهذا نتيجة تضليل مقصود وفهم مغلوط لمؤسسة (الوقف) الإسلامية. فالأرض المملوكة، أي الأرض التي تعود ملكيتها إلى الفرد، هي الملك الوحيد الذي يمكن أن يخصص للأغراض الدينية والخيرية. وعليه فأرض الميري التي تملكها الدولة لا يمكن أن تخصص للوقف، والفارق الرئيسي بين إدارة الأوقاف والمؤسسات الصهيونية يبرز من أغراض كل منهما: فالأرض الموقوفة تحقق أغراضها الدينية والخيرية باستثمارها الاقتصادي وتأمين الدخل اللازم لأغراض الوقف. أي أن الأوقاف يجب أن تدار بقصد تحقيق دخل ينفق على صيانة المساجد والمي�ات والمدارس ودور العجزة والإسعاف الخيري وخلافه، وهي كلها تدخل في مجال الرفاه الاجتماعي. ولا يمكن أن ينتج عن استثمار أموال الوقف طرد مزارع من أرضه أو تعرضه للمعاناة والحرمان، لأن ذلك يناقض أغراض الوقف. ثم إن أموال الوقف الإسلامي مدرجة في موازنة سنوية توافق عليها الدولة قبل إنفاقها، وهذا الإشراف الرسمي عليها، فضلاً عن نشر حساباتها السنوية، يشكلان ضماناً كافية لإنفاق أموالها على الوجوه الموقوفة لها^(٣٤٥). وبالمقابل، فإن الصندوق القومي اليهودي (الكيرين كاييت) الذي تأتية الأموال من اليهود في بلدان العالم كافة، كان يشتري الأراضي في فلسطين لتأجيرها أو إعطائها مجاناً إلى اليهود بقصد استيطانها، وإبقائها ملكاً يهودياً، بإشراف مدراء مسؤولين فقط أمام المنظمة الصهيونية العالمية، وليس للحكومة سلطان عليهم.

في خلقها، وشعرت بعدم القدرة على حلها، فنكصت على أعقابها، ووجهت اللوم إلى اضطرابات عام ١٩٣٦م لتغطية تقاعسها عن القيام بشيء. ومعلوم أن لجنة بيل (١٩٣٧م) حذت حذو اللجان السابقة، فشجبت سياسة الأرض التي اتبعتها الحكومة، واقترحت (التقسيم) على أساس الفكرة القائلة أن (نصف الرغبة خير من لا شيء). وبموجب (التقسيم) المقترح كانت الدولة اليهودية ستضم السهل الساحلي باستثناء منطقة غزة، وسهل مرج ابن عامر، وجميع منطقة الحولة، ومناطق طبريا وصفد، أي ما مجموعه مساحته ٥ ملايين دونم من الأراضي الصالحة للزراعة، أي عملياً جميع الأراضي الخصبة. وبعبارة أخرى، إذا كان اليهود قد اكتسبوا في غضون ١٨ سنة ما مجموعه مليون ونصف المليون دونم، فسيكون لديهم عشية التقسيم ٥ ملايين دونم. ولكن التقسيم سقط بفضل الثورة المسلحة التي عمت جميع أنحاء فلسطين، والتمست الحكومة البريطانية حلاً عملياً، يهدف إلى تخفيف حدة التوتر والعنف في البلاد، فأصدرت نظام انتقال الأراضي في آخر شباط/فبراير ١٩٤٠م تنفيذاً للمادتين ١٦ و ١٧ من الكتاب الأبيض (أيار/مايو ١٩٣٩م)، وهو يحدد نقل الأراضي من العرب إلى اليهود في مناطق معينة. وقسمت فلسطين إلى ثلاث مناطق:

المنطقة (أ) وتشمل معظم المناطق الهضبية الفقيرة اقتصادياً والمزدحمة، ولا توجد فيها مشروعات تنمية على مستوى واسع، والقسم الجبلي الداخلي ومنطقة الجليل الغربي وجزءاً من منطقة غزة وبيير السبع. فالأرض هنا لا يمكنها أن تحتل مزيداً من السكان الذين ينتزعون منها عيشهم الشحيح بشق النفس، ولذا يمنع انتقال الأراضي فيها إلا إلى العربي الفلسطيني.

والمنطقة (ب) تقع خاصة في السهول حيث يمكن تحسين الزراعة بالرّي حيثما يوجد الماء أو يمكن جلبه إلى سطح الأرض. وتشمل مرج ابن عامر وشرقي الجليل والسهول الساحلية الممتدة من حيفا والطنطورة وجنوب الرملة إلى القسم الجنوبي من قضاء بير السبع. وتقيد فيها عملية انتقال الأراضي إلى اليهود بموافقة المندوب السامي، ويسمح بها في حالات معينة مثل ضم ممتلكات جديدة أو تنمية ما كان في حيازة العرب واليهود.

والمنطقة (ج) وتشمل جميع مناطق البلديات، ومنطقة حيفا الصناعية، وبصورة عامة الساحل الفلسطيني من الطنطورة إلى الحد الجنوبي لقضاء الرملة. وهذه المناطق لا تنطبق عليها القيود المفروضة على المنطقتين (أ) و(ب)، ويباح فيها انتقال الأراضي إلى اليهود دون قيد أو شرط. ويلاحظ أنه ترك المجال لنية المندوب

وبعد نشر تقارير لجنة شو ولجنة هوب-سمبسون عام ١٩٣٠م بشأن سياسة الأراضي التي اتبعتها الحكومة، والتي أدت إلى خلق طبقة لا أرض لها من الفلاحين العرب، قررت الحكومة توطين العرب الذين طردوا من أرضهم. ولما لم يكن لديها الأراضي الملائمة والكافية لتحقيق ذلك، فقد اضطرت إلى شراء الأراضي اللازمة، ووضعت شروطاً لتوطين العرب فيها، عكست حرصها على تضيق نطاق مسؤولياتها بأقل نفقة ممكنة، بحيث أنها استنتت من هؤلاء العرب من انتزعت أرضه التي كان يزرعها ويعتاش منها إذا اتفق أنه يملك في قرية أو في مكان آخر قطعة من الأرض لا تكفي للقيام بأوده. كما استنتت الفلاح العربي الذي اقتلع من أرضه التي كان يفلحها بعد بيع الأرض، إذا وجد أرضاً أخرى، ولم يكن قادراً على زراعتها إما لمردودها الضئيل أو بسبب فقره هو. كذلك استنتت الحكومة الحرائث والعمال الزراعيين الذين كانوا مستخدمين في الأرض المبيعة ولم يعد يسمح لهم بالعمل فيها، بحجة أنهم كانوا بلا أرض قبل بيع الأرض. وفقدان وسائل كسب معيشتهم لم يستأثر باهتمام الحكومة، برغم أنها ناتجة عن بيع الأرض. وقد بلغ عدد الذين تقدموا بطلبات التسجيل كعرب بدون أرض ٣,٣٠٠ تقريباً، وفي عملية التمهيص، استبعد ٨٠٪ منهم، بحيث لم يقبل منهم سوى ٣٥٠ عائلة، قبلت بشروط الحكومة وتتضمن دفع إيجار الأرض إضافة إلى الضرائب، مع العلم أن محتهم برزت نتيجة السياسة التي اتبعتها اليهود الصهيونيون برعاية الحكومة المتواطئة معهم والمربطة بتسهيل استيطانهم حصراً في الأراضي^(٣٤٦)، والتي نجم عنها أن ٢٩٪ من العائلات العربية أصبحت بدون أرض. وقد أكد هوب-سمبسون أن جميع الأراضي التي اكتسبها الصندوق القومي اليهودي، توقفت تماماً عن استخدام أي عربي فيها، وهي غير قابلة للبيع أو للتحويل، «ومن أجل هذا السبب أسقط العرب من اعتبارهم ما يعلنه الصهيونيون من صداقة وحسن نية في ضوء السياسة التي تمارسها المنظمة الصهيونية عن قصد وتصميم»^(٣٤٧).

وقدر هوب-سمبسون أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ ٦,٥٤٤,٠٠٠ دونم يملك اليهود منها مليوناً واحداً أي بنسبة ١٤٪. وبعد سبع سنوات، وحين حضرت اللجنة الملكية (بيل) للتحقيق، كان الوضع أسوأ مما وصفه هوب-سمبسون، إذ بلغ مقدار ما اشتراه الصهيونيون من الأراضي ١,٣٣٢,٠٠٠ دونم. صحيح أن الحكومة في هذه الفترة تظاهرت بالحماسة لتوطين العرب الذين لا أرض لهم، ولكن ما تحقق قصر تماماً عن رفع الشقاء والبؤس عن ألوف العائلات. ولعل الحكومة فزعت من تعاظم المشكلة التي تسببت

الإشراف على حكومة فلسطين من وزارة الخارجية إلى وزارة المستعمرات.

وكانت ضريبة العشر ومعدّلها ١٢ ٪ من مجمل المحصول شديدة الوطأة على الفلاحين، إذ انها كانت تعادل ٣٥ ٪ من صافي المحصول الذي نادراً ما زاد عن الحد الذي يحتاجه الفلاح للقيام بأوده (٣٥٠).

وقد تولت الإدارة المدنية جباية العشر (الذي كان مخصصاً في عدة مناطق لمصلحة الديون العثمانية العمومية، وكانت الوكالة المحلية لإدارة الديون موكّلة بجباية الضريبة المخصصة)، وعلاواته الثلاث: ١ ٪ للإئفاق على التعليم في القرى و ١ ٪ للتسهيلات الائتمانية من خلال البنك الزراعي العثماني، و ١ ٪ لإعادة تسليح الجيش العثماني (٣٥١). وتولت الإدارة المدنية جباية هذه العلاوات في حين كان الفلاح يعاني من نضوب التسهيلات الائتمانية والقروض، ويشكو من قصور نظام التعليم في القرى الذي لم يسجّل إلا تقدماً ضئيلاً. وظلت ضريبة العشر ضريبة مرتفعة لا تقوم على أساس اقتصادي سليم. وكان على الفلاح أن يحمل وحده كل هذا العبء الثقيل، ولا ينال أيّ معونة من الحكومة قبل جني المحصول، فيتوجه إلى المربين الجشعين الذين لا يرحمون. وفي عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٥م اتخذت الحكومة تدبيرين لمصلحة الفلاح: الأول، هوسن قانون ضريبة الأملاك في القرى، وهو ضريبة على الأرض تمثل ١٠ ٪ من المحصول الصافي للدونم (٣٥٢)، والثاني، هو إنشاء شركة الرهون الزراعية من أجل تقديم قروض طويلة الأجل للتنمية الزراعية، بعد أن تركت تصفية البنك الزراعي العثماني فجوة في الحياة الاقتصادية لفلسطين.

أما المزارعون اليهود، فقد سدّت احتياجاتهم من الكيرين هايسود ومؤسسات مماثلة لإنشاء المستوطنات، في حين اعتمد الأفراد اليهود على المؤسسات اليهودية المالية وبنوك الائتمان وشركات الرهن العقاري. وقد جرى مضاعفة ضريبة الأملاك الريفية في سنتين متتاليتين، وظلت أعلى من رسم العشر الذي حلت محله، مع سيئة مضاعفة مفادها أن الضريبة تدفع بصرف النظر عن المحصول الفعلي. وبما أن رداءة المحصول أمر شائع في بلد يعتمد على هطول المطر غير المؤكد، وبما أن ضريبة الأملاك لا علاقة لها بالدخل الناتج عن الأرض، فإن تأثيرها كان مرهقاً وشاقاً على الفلاح إلى أبعد الحدود. وظل الفلاح في حالته المنكودة التي عاشها عام ١٩٢٩م «ليس لديه رأسمال لمزعرته، بالعكس، هو مثقل بالديون فيإيجار حوزته مرتفع، والضرائب المترتبة عليها

السامي الذي منح سلطة السماح بانتقال الأراضي أو منعه. وجاءت الوقائع تؤكد أن المندوبين السامين كانوا على الدوام يؤكدون بالفعل تعاطفهم مع اليهود، فسمحوا لهم بخرق قيود بيع الأراضي بأعذار مختلفة، فضلاً عن أن المادة الرابعة أجازت انتقال الأراضي التي يملكها العرب غير الفلسطينيين، كـ بعض العائلات اللبنانية والسورية إلى اليهود. وسرعان ما استنبت الصهيونيون والبريطانيون طرقاً ووسائل لمراوغة قانون الأراضي لعام ١٩٤٠، مثل الادعاء بامتلاك الأرض بشكل مستمر وبدون منازع لمدة ١٠ سنوات، واستعارة الأسماء (٣٤٨)، واستطاعت الشركات الصهيونية التحايل على القانون، وبمعونة عرب جشعين، اكتسب الكيرين كاييت بين ١٩٤٠ - ١٩٤٧م حوالي ٨٢,٥٠٠ دونم في المنطقتين (أ) و(ب) إضافة إلى ٧٠ ألف دونم في المنطقة (ج) (٣٤٩).

الزراعة:

لن نعرض هنا لموضوع الزراعة إلا من زاوية الاقتصاد السياسي الذي وجهته حكومة الانتداب المتواطئة مع المنظمات الصهيونية لتضييق الخناق على الفلاح العربي بوسائل مختلفة. وبرغم افتقار الفلاح لرؤوس الأموال والإرشاد الزراعي الذي يعتمد على التعليم الزراعي، فقد حققت الزراعة في فلسطين تقدماً لا يستهان به ما بين ١٩٢٠ و ١٩٤٨م، لسد حاجات الشعب العربي الفلسطيني إلى المواد الغذائية وتصدير الفائض من الإنتاج.

ومعلوم أن أربع سنوات من الحرب العالمية الأولى والتجنيد الإجباري أوصلا الزراعة إلى الإهمال. فضلاً عن أن البنك الزراعي العثماني، وهو مؤسسة تعاونها الدولة، كان يسلف الفلاحين والمزارعين. وحين جرت تصفية البنك باعتباره من أملاك العدو، اضطر المزارعون العرب إلى الاقتراض من المربين بفوائد مرتفعة جداً، أو من البنوك التجارية الأخرى، لا سيما بنك بركليس Barclay's حيث أودعت أموال البنك الزراعي، وتشكلت لجنة للنظر في تقديم السلف والقروض إلى الفلاحين من عائدات تصفية البنك المذكور، فاقترحت إقامة مؤسسة لهذا الغرض، ثم جمد الاقتراح. وثبت الحاكم العسكري في شباط/فبراير ١٩١٨م كل الضرائب التي كانت مفروضة في زمن الدولة العثمانية قبل دخولها الحرب، وفي أول تموز/يوليو ١٩٢٠م تأسست الإدارة المدنية تحت رقابة وزارة الخارجية البريطانية واستلمت حكم البلاد من الإدارة العسكرية، ولم يلبث أن انتقل

باهظة جداً، ومعدل الفائدة على قروضه مرتفع بشكل لا يصدق...» (٣٥٣).

وصار لزاماً أن تواجه الحكومة المشكلة المزمنة التي كان يعانيها الفلاح العربي وهي مشكلة الديون التي يثن تحت وطأتها والتي أدى تراكمها إلى عجزه عن وفائها من دخله من الأرض. وغالباً ما كانت الديون أصلاً لأغراض غير منتجة، ولذلك لم تساعد الفلاح على زيادة دخله، فضلاً عن أن ارتفاع معدل الفائدة ضاعف عجزه عن السداد. وقد درست لجنة جونسون-كروسي أحوال الفلاحين الاقتصادية عام ١٩٣٠م، فوجدت أن مجموع ديونهم هو مليوناً جنيهاً فلسطينياً، يصيب العائلة الواحدة ٢٧ جنيهاً فلسطينياً بمعدل فائدة قدره ٣٠٪ (٣٥٤). وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الدخل السنوي الصافي لمتوسط عائلة زراعية عام ١٩٢٩م يتراوح بين ٢٥ - ٣٠ جنيهاً فلسطينياً، أدركنا أنه يستحيل على الفلاح أن يسدد ديونه من دخله السنوي الصافي الذي لا يكاد يكفي للقيام بأوده وأسرته. ورأت لجنة جونسون-كروسي أن مشكلة الديون الزراعية يمكن حلها تدريجياً، ولذا أوصت بإنشاء جمعيات تعاونية للتسليف في القرى. ودرس ستركلاند بتكليف من الحكومة أحوال الفلاح، والطرق التي يراها لتأسيس الجمعيات المذكورة، وأكد ستركلاند في تقريره «أن قسماً كبيراً من الفلاحين في حالة عجز تام مالياً، وبأنه لا التسليف التعاوني ولا أي شكل من أشكال القروض الحكومية، يمكنه التغلب على عجزهم، إذا لم يكن بد من وفاة الديون بالقيمة التي يطلبها الدائنون» (٣٥٥). وقد نظمت الجمعيات التعاونية للتسليف الزراعي في القرى العربية حسب الخطة التي رسمها ستركلاند، وهذه الجمعيات كانت تستدين من بنك باركليز بمعدل فائدة ٦٪ وتقرض أعضائها لأجل قصيرة بمعدل فائدة ٩٪. والفرق بين المعدلين يستخدم في زيادة الأموال الخاصة ولا يوزع أرباحاً على الأعضاء (٣٥٦). أما التسليف طويل الأجل فقد تولته شركة الرهون الزراعية الفلسطينية التي تأسست عام ١٩٣٥م، وغايتها إصدار قروض طويلة الأجل لتحسين الأراضي، مؤمنة برهن ممتاز على الأموال غير المنقولة. وساعدت الحكومة على تأسيس الشركة بأن قدمت لها سلفة بقيمة ١٥٠ ألف جنيهاً كضمانة وتأمين إضافي لحاملي الأسهم.

ومعلوم أن الملاكين الكبار وأصحاب البيارات في السهل الساحلي الذين يقدمون ضمانات جيدة بفضل سندات التمليك التي يحملونها، كانوا هم المستفيدون. بعكس الفلاحين الذين لم يستفيدوا بسبب عدم إجراء عمليات المسح في المناطق الهضبية

من البلاد، والذين غالباً ما كانوا يحملون سند تمليك غير معرّف جيداً لحوزتهم الأرضية الصغيرة.

ولم تلبث أن اضطربت فلسطين بالإضراب العظيم والثورة الكبرى لعام ١٩٣٦ - ١٩٣٩م، ولم يتحقق أثناءها إلا القليل لتحسين أحوال الفلاحين العرب. وبينما كانت الحكومة تكسب دخلها المتضخم، تحققت أن الفلاح كان يفرض عليه من الضرائب ما يفوق طاقته، فقررت، بدلاً من تقليص أعبائه المالية، أن تخلصه من الضرائب المتأخرة والقروض المستحقة للحكومة. وبذلك شطب جزء من ديون الفلاح للحكومة. وعلى الرغم من أن تقارير اللجان الرسمية وصفت الفلاح العربي بأنه ذكي لا يعرف الكسل، وتوافق جداً لتحسين مستوى زراعته ومستوى حياته، فقد ظلت الحكومة بمؤازرة نشطة من الصهيونية، تتهم الفلاح العربي بالكسل والتقاعد وتتنقص من جهده وعمله، وتحمله مسؤولية الأزمة الخانقة التي يعيشها. وتجاهلت أن حوزة الفلاح العربي نادراً ما تجاوزت المساحة الدنيا التي يمكن لعائلة زراعية أن تعيش من نتاجها، في حين أن المعدل المتوسط للحوزة أصغر من ذلك. ولذا فلا يعقل أن يترك الفلاح أي جزء منها دون زراعة باستثناء ما هو ضروري لدورة الموسم. ويستتبع هذا أن الفلاح العربي لم يكن بمقدوره القيام بأي عمل لتحسين أرضه دون أن يقاسي من نقص دخله السنوي. فإذا انحبس هطول المطر الذي يعتمد عليه المحصول بالدرجة الأولى، أو أصابته آفة زراعية، سلم أمره إلى الله مؤمناً بأن الظروف أقوى من طاقته. فإذا أتهم بأنه لا يرغب في غراس الحراج وتنمية الغابات، ردّ بأن حوزته من الأرض الزراعية هي وسطياً أصغر رقعة من قطعة الأرض التي تكفي لإعالة أصحابها. ولو أنه غرس المراعي المخصصة للمواشي والغنم، فأين يرضى ماشيته مع قطع القرية، وأنى له أن يعرض نتاج الماشية من الألبان التي تضاف إلى غذائه الضئيل؟ وهل سيختار الغذاء أم الحراج؟ أما اليهود فلا حاجة لهم بالمرعى، لأن ما كانوا يملكونه هونسة صغيرة لا تتجاوز ٨٪ من مجموع الغنم و ٣٪ من مجموع الماعز في البلاد، وكلفة العلف الذي تأكله ضئيلة لا تذكر.

وفي مجال التعليم الزراعي أنشأت الحكومة عام ١٩٢٥م مدرسة زراعية للعرب قرب طولكرم، وأخرى لليهود قرب جبل طابور، تحمل كل منها اسم السير إيلي قادوري Ellie Kadoorie الذي كان قد تبرع بمبلغ ١٢٠ ألف جنيهاً استرلينياً لإنفاقها على تعليم أبناء فلسطين، بغض النظر عن العنصر أو الدين. وكان مقرراً عام ١٩٢٣م أن تنشئ الحكومة مدرسة زراعية واحدة

للطلبة العرب واليهود على نسق المدارس الإنكليزية. ولكن اليهود عارضوا ذلك بقوة، بحجة أن المرحلة الراهنة كانت تقتضي أن تكون التربة اليهودية ذات طابع قومي. وبدا أن اليهود لم يكونوا متعجلين لإنشاء مدرسة أخرى ما دامت المدرسة الزراعية اليهودية (مكفـه إسرائيل)، قرب يافا، تلبي احتياجاتهم الفورية للتعليم الزراعي. وضمت المدرسة العربية صفين في كل منها ٣٠ طالباً، وصف تدريب من ١٥ طالباً. ولم تتجاوز طاقة المدرسة القصوى للقبول ٣٥ طالباً، ولم يتعدّ القبول السنوي ٣٠ طالباً. والمشكلة كانت أن عدد طلبات الانتساب كان ضعف عدد المقبولين، على الأقل (٣٥٧).

إن الفلاح العربي معروف بنشاطه ومقدرته وذكاؤه، ولتوفر له التعليم الزراعي ورأس المال بنحو كاف، لاستطاع أن ينهض بزراعته ويطور أساليها، ولتجاوب مع متطلبات الزراعة الحديثة ولتجاوز إنتاجية المزارع الصهيوني، الذي يشرف عليه القسم الزراعي في الوكالة اليهودية وخبرائه العلميون الكثيرون في محطة رحوبوت التجريبية وفروعها.

كان افتقار الفلاح العربي الزمن للمال ومعاناته الطويلة من وطأة الديون التي يزرع تحتها يدفعانه إلى بيع محصول القمح (مثلاً)، أو على الأقل جزء كبير منه، وبشروط المرابي، إلى تاجر الحبوب الذي يتعامل مع المرابي وفاء لديونه، وإن امتنع الفلاح عن التسليم بهذه الشروط، فإنه لن يحصل على التمويل اللازم لتأمين موسم حصاده المقبل.

والحق أن غالبية الفلاحين العرب أحجمت عن استخدام الزراعة الكثيفة بسبب نقص المال، كما أحجمت عن زراعة كثيفة للأشجار المثمرة. والمزارعون الذين كان يتوفر لديهم وسائل اللازمة لزراعة مثمرة دونم بأشجار الفاكهة، كان يصعب عليهم في الغالب تصريف منتجاتهم بريح. أما المزارعون اليهود فكانوا يلجأون إلى تخزين الفاكهة بالبرادات، ثم طرحها في السوق بعد نهاية الموسم، وبذلك يحققون فائضاً من الربح. كما أن هذا التبريد كان يحتاج أيضاً إلى إنفاق المال الذي لا يملكه فلاح يعيش على الكفاف.

أما زراعة الحمضيات فكانت ذات شهرة عالمية، وخاصة في يافا وما حولها، وكان تصديرها إلى الأسواق الأوروبية ولا سيما إلى بريطانيا، يعود على المزارعين العرب بفائض مالي جيد. وسرعان ما تنبه اليهود إلى ذلك وسارعوا إلى ابتياع الأراضي في السهل الساحلي دون اكتراث بارتفاع أسعارها، وحيثما تمكنوا من ضخ الماء إلى سطح الأرض، أقاموا بيارات البرتقال بإشراف خبراءهم.

وما زالوا يتوسعون حتى بلغت مساحتها ١٥٠ ألف دونم عام ١٩٣٥م، أي ما يقارب مساحة البيارات العربية، وظلت كذلك حتى قيام دولة إسرائيل. ولكن تصدير الحمضيات لم يلبث أن تراجع بعد أن فرضت أسواق أوروبا - باستثناء بريطانيا - الحواجز الجمركية والقيود النقدية عليها. وعشية الحرب العالمية الثانية أوشكت صناعة الحمضيات على الانهيار، فالتفت المزارعون العرب واليهود إلى الحكومة طلباً للدعم، واستجابت الحكومة ببطء، وسمحت للمصارف والمؤسسات المالية أن تقدم المبالغ اللازمة إلى أصحاب البيارات للحفاظ على بياراتهم، واضطر هؤلاء إلى اقتلاع أعداد من أشجار الحمضيات للتخفيف من تضخم الإنتاج.

ويأتي إنتاج الزيتون في الأهمية بعد إنتاج الحمضيات، وخاصة لصناعة الصابون. وأشجار الزيتون تشغل مساحة تقارب ضعف المساحة المخصصة للحمضيات (٣٥٨)، وكان يمكن تحقيق محصول موسمي كل سنة بدلاً من كل سنتين، لو اتبعت الوسائل الحديثة لتحسين الإنتاج، أو بذلت محاولة لمكافحة حشرة الزيتون الضارة.

أما التبغ، فكانت زراعته محظورة في العهد العثماني بسبب احتكار (شركة الريجي لصناعة التبغ والتبناك)، وكانت فلسطين مشمولة بهذا الحظر. ولكن الإدارة الانتدابية ألغت الاحتكار عام ١٩٢١م، وسمحت بزراعة التبغ، وكان جميع المزارعين من العرب. وفي البدء ساعدت دائرة الزراعة الحكومية في الحصول على بذور التبغ كبادرة تشجيعية لهذا النوع من الزراعة، وتجاوباً مع رغبة الاحتكار البريطاني العالمي للتبغ. ولكن الحكومة لم تلبث عام ١٩٢٥م أن فرضت الرسوم على التبغ وحظرت زراعته إلا بترخيص منها، إذ وجدت أن تشجيع زراعة التبغ يعني تشجيع الزراعة العربية والصناعة العربية، أي تقديم المساعدة للجانب العربي المتفوق في زراعة التبغ وصناعته، على نحو يناقض سياسة الاستيطان الصهيوني. ولقد أشار تقرير رسمي إلى هذا التفوق بقوله:

«إن صناعة التبغ في فلسطين هي من أهم الصناعات على الإطلاق نسبة إلى الرأسمال الموظف أو القوى العاملة المستخدمة. والجدير بالذكر أن هذه من الصناعات القليلة التي استطاع العرب إبراز تفوق فيها على المنافسة اليهودية» (٣٥٩).

ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية ضاعفت الطلب على التبغ المحلي بعد انقطاع استيراد التبغ الأجنبي، وما إن انتهت الحرب حتى عادت السياسة الانتدابية إلى استيراد التبغ الأجنبي

والسجاير، فأوجدت أزمة في زراعة قطاع التبغ العربي وصناعته لصالح الاحتكار البريطاني العالمي للتبغ، ولصالح الاستيطان الصهيوني المتطلع أبداً إلى إفقار الاقتصاد العربي. وانطلقت سياسة الانتداب من عدم تشجيع زراعة التبغ والاعتماد تدريجياً على التبغ المستورد الذي وفر للحكومة عام ١٩٤٤م دخلاً من الرسوم الجمركية بلغ مليون جنيه فلسطيني من أصل ٣,٢ ملايين جنيه فلسطيني هو مجموع الاستيراد في ذلك العام^(٣٦٠).

ونلاحظ نموذجاً آخر للسياسة الانتدابية السلبية تجاه الزراعة العربية؛ فحين بدأت الزراعة الصهيونية تهتم بزراعة بعض الخضروات كالبنندورة، في محاولة للاستغناء عن القطاع العربي للخضروات، أولتها السلطات رعاية شاملة، فمنعت استيراد البنندورة في أواسط العشرينات. ولكن عندما سارع المزارعون للتوسع في هذه الزراعة، نتيجة تزايد سكان المدن من عرب ويهود، وتزايد الطلب عليها وارتفاع سعرها، أوقفت السلطات مفعول الحماية الجمركية، وأغرقت الأسواق بالبنندورة المستوردة قبيل الحرب العالمية الثانية.

ومعنى هذا أن القطاع الزراعي العربي كان يستفيد من بعض ظروف سياسة الدعم الرسمي للزراعة الصهيونية، مادام يوجد للصهيونيين مصلحة في بعض أنواع المزروعات. ومن هنا استفادت الزراعة العربية من الإعفاءات الجمركية الممنوحة للتجهيزات المستوردة إلى القطاع الزراعي بحكم اهتمام الصهيونية بهذه الإعفاءات. لقد تجاهلت الحكومة وضع سياسة زراعية بناءة تنطلق من حاجات البلاد وإمكاناتها، وتقاعست عن إنشاء مراكز البحوث ومحطات التجارب وربطها بعملية الإرشاد الزراعي، لتقوم بدورها في تحديث الطرق الزراعية الرامية إلى زيادة الإنتاج، كاختيار البذور واستعمال المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية. وقد عانى الفلاح العربي أساساً من هذه السياسة التي أثرت بمفعول سلبي على مستوى تسويق إنتاجه وتحسين دخله.

لقد كان الفلاح العربي يواجه وحده عدواً مزدوجاً يتمثل بالغزوة الصهيونية العنصرية الرامية إلى اقتلاعه من أرضه وطرده من وطنه، والحكومة الانتدابية الضالعة مع المخطط الصهيوني الاستيطاني. لقد تخلت الحكومة عن واجباتها تجاه الفلاح العربي، فتقاعست عن أداء واجباتها تجاهه، عن طريق إهمال إنشاء مؤسسات التسليف الزراعي ليبقى تحت رحمة المرابين، فلا يتمكن من تحسين أساليبه الزراعية وزيادة دخله وسداد ديونه،

بغية تضيق الخناق عليه ودفعه لمغادرة أرضه. كذلك لم تشجع قيام التعاونيات الزراعية خشية أن تساعد الفلاحين العرب على تحديث طرقهم الزراعية، وتوفير الخدمات اللازمة لهم في المجالات الحيوية كالإنتاج والتسويق والتسليف. وتمنعت أيضاً عن الإفادة من مصادر المياه الجوفية ومدّ شبكات الري، مما يساعد على زيادة المساحة المزروعة ومضاعفة الإنتاج الزراعي، ومادام الضيق المادي الذي يعاني منه الفلاحون العرب لا بدّ أن يحول دون قيامهم بتطوير شبكات الري بأنفسهم. ولا مراء في أن اليهود قابلوا هذا الصنيع البريطاني بالشكر، لأنه أدى إلى حرمان العرب من مياه الري، وبالمقابل إلى استئثار اليهود بموارد المياه وتوسيع شبكات الري ومباشرة الزراعة الكثيفة ذات المرباح الطائلة وحدهم.

إن التقدم في المجال الزراعي الذي يتشدد به المستوطنون اليهود في فلسطين، لا يمكن اعتباره نموذجاً لنمو البلاد وتقدمها، لسبب بسيط هو أنه لم يكن يوجد في فلسطين مؤسسات مالية تتوفر على إصدار قروض طويلة الأجل، بشروط سهلة للسداد، وبفائدة حوالي ٢ ٪. كذلك لم يكن يوجد أية مؤسسة تتولى شراء الأراضي والأملاك العربية، وتعيدها ثانية إلى القرويين والمزارعين لفلاحتها مقابل أجرة رمزية أو مجاناً. وخلافاً لما تردده الدعاية الصهيونية فالمستوطنات اليهودية في فلسطين، برغم الدعم الذي حظيت به دائماً، لم تكن ناجحة كمشروع اقتصادي تشرف عليه إدارة عقلانية تعطي الأولوية لصالح الرفاه العام للسكان عموماً وليس لصالح الفرد أو الجماعة اليهودية.

ولا تتكامل الخطوط العريضة التي حاولنا رسمها للقطاع الزراعي وصفاته العامة دون الإشارة إلى تربية الدواجن التي تعتبر اقتصاداً مساعداً للفلاح. ومادامت القرى العربية هي المنتج للبيض والدواجن، فلم تطرح مسألة فرض الحماية على الإنتاج المحلي، وقد ارتفع عدد الدواجن لدى المزارعين العرب ١٢٧ ٪ في الفترة ما بين ١٩٢٠ و ١٩٣٧م، وشهدت الفترة أيضاً نمواً سريعاً في عدد مزارع الدواجن. وكان النقص في الاستهلاك العام يعوّضه الاستيراد، والمستهلك كان يدفع أرخص الأسعار مقابل حاجته من البيض والدواجن. وكان يزيد عدد الدواجن لدى المزارع باطّراد، مادام معظمها من النوع البلدي الذي يجد طعامه بنفسه، دون حاجة لشراء الحبوب وتغذيته، وكان إنتاجه من البيض قليلاً، ونفقاته لا تذكر. بينما يأخذ معظم المزارعين اليهود بالطريقة الحديثة التي تستخدم فيها آلة التفريخ الكهربائية،

وتستعين بالدواجن ذات الأصل الجيد والإنتاج المضاعف من البيض.

والخطة اليهودية التي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لفلسطين في الدواجن والبيض خلال بضع سنوات، قامت على أساس فرض الحماية الجمركية، ولكنها لم تأخذ باعتبار أن المستهلك لا بد أن يدفع نتيجة الحماية ثمناً أعلى بنسبة ٥٠٪ على الأقل نظير حاجته من البيض والدواجن.

وقد حُقَّ للعرب أن يتشككوا في التوصية الصادرة عن دائرة الزراعة الحكومية في مطلع صيف ١٩٣٦م بأن تمنح الحكومة تعويضات إلى الجمعيات التعاونية وغيرها لحفظ سلالة الدواجن من ناحية، وللإنفاق على دفاتر المحاسبة من ناحية ثانية. فالمزارع العربي ربما بادل أفراخ الدجاج لديه بعدد أقل من السلالة الأصلية للدواجن، ولكنه لا يستطيع شراء الطعام لها والعناية بها. فضلاً عن أن تنظيم تكاليف ذلك متعذر على الفلاح العربي شبه الأمي. وعليه فالتوصية بمنح التعويضات لا بد أن تسقط الفلاح العربي من حسابها، حين تشترط أن تتوفر فيه مؤهلات لا يملكها ولا يأمل في اكتسابها. وقد أدركت الحكومة ما تنطوي عليه التوصية من تمييز فاضح وغير أخلاقي بين الفلاح العربي والفلاح اليهودي، فلم تجرؤ على قبولها^(٣٦١). وقد احتفظ العرب بمركزهم الأول في إنتاج البيض والدواجن، فمن مجموع إنتاج البيض الذي قدرت قيمته عام ١٩٤٥م بـ ١٢٠ مليون جنيه، أنتج العرب منها أكثر من ٥٩٪ واليهود ٤٠٪.

الصناعة:

شهدت فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى نهضة صناعية حققت معدل نمو أعلى من مثيله في البلدان المجاورة. وظهر ذلك في زيادة عدد المؤسسات الصناعية وارتفاع مجموع الرساميل المستثمرة ودخول التقنية الآلية بشكل واسع وبروز فروع صناعية جديدة. ولسنا في صدد تقصي أسباب هذه النهضة الصناعية، وإنما نشير إلى أن أصحاب الرساميل العرب المستثمرين أدركوا أهمية التطور الصناعي في البلاد فاستخدموا أموالهم في مجالاته. كما نشير إلى أنه رافق الهجرة اليهودية المكثفة تدفق الرساميل اليهودية من مختلف المؤسسات العامة والخاصة، إضافة إلى التبرعات والمعونات من الأوروبيين والأمريكيين الموالين للصهيونية، واستثمار جانب منها في الصناعة، وقدم أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود الأوروبيين ولا سيما الألمان ما بين ١٩٣٢

و ١٩٣٩م هرباً من الاضطهاد النازي^(٣٦٢)، حاملين معهم رؤوس أموالهم وخبراتهم ومهاراتهم المتطورة إلى فلسطين بقصد تثبيت الوجود اليهودي فيها على أسس اقتصادية راسخة. كما أدى تشجيع هجرة أصحاب الرساميل اليهود إلى انتعاش الصناعة اليهودية واحتكار الصناعات الأساسية في فلسطين^(٣٦٣). ويلاحظ أن التقدم الصناعي في فلسطين لم يتحقق نتيجة تطور اجتماعي طبيعي يرمي إلى توفير السلع الاستهلاكية للسكان بكلفة مقبولة، وإنما ازدهر بفضل رعاية السلطة المنتدبة للتخطيط الصهيوني في مسعاه الدائب للسيطرة على الدخل القومي للبلاد، وحرمان عرب فلسطين من خيارات بلادهم ونتاج عملهم، كمرحلة أولى لإنشاء الدولة اليهودية. وقد بلغت هذه الرعاية حدّاً قيّدت به مصالح دولة الانتداب في الثلاثينات، حين سمحت بدخول بعض السلع غير البريطانية إلى فلسطين، لصالح الإنتاج المحلي الصهيوني، كتعبير عن الأولوية المعطاة للمشروع الاستيطاني ونجاحه. وقد جرى ذلك حين قبلت سلطات الانتداب استيراد الماكينات والآلات والسلع الإنتاجية الألمانية، وبشكل واسع، ما بين ١٩٣٣ - ١٩٣٩م كأسلوب لانتقال رؤوس الأموال اليهودية المهاجرة من ألمانيا النازية إلى فلسطين، وفقاً لاتفاقية هعفراه بين المنظمة الصهيونية والحكومة الألمانية كما ذكرنا. وأخذت الصناعة اليهودية بمرور الوقت وازدياد الهجرة وتدفع رؤوس الأموال، تتوسع على حساب الصناعة العربية. ففي حين كان العرب يمتلكون ٦٥٪ من مجموع المؤسسات الصناعية في البلاد عام ١٩٢٨م، هبطت هذه النسبة إلى ٢٧,٨٪ عام ١٩٣٦م. وشملت الصناعة اليهودية ٨٠ نوعاً من الإنتاج ما عدا النسيج والزيتون. بينما شملت الصناعة العربية ١٩ نوعاً فقط تركزت على الغذاء والصابون والملبوسات. ولم يكن بمستطاع اليهود إدخال هذه الأنواع من الصناعات المتطورة نسبياً واحتكارها، لولا رعاية السلطة المنتدبة، والتزامها بأن تضع فلسطين في أحوال اقتصادية تؤمّن إقامة الوطن القومي اليهودي. ولم تكتف بذلك، بل إنها أطلقت أيدي الدول الأعضاء في عصبة الأمم في نهب البلاد اقتصادياً بفضل المادة (١٨) من صك الانتداب التي نصت على الالتزام بسياسة (الباب المفتوح)، أي منحها حقوق الدول الأكثر رعاية، فلا يجري تمييز ضد مواطني هذه الدول في فلسطين، أو ضد السلع الصادرة عن هذه الدول أو الواردة إليها، وكل ذلك دون أن يكون لفلسطين ما يوازي هذه الأفضلية في المعاملة. وهذا يعني أن الدول الأوروبية لوقلصت وأرداتها من البرتقال الفلسطيني، بفرض الرسوم المانعة للاستيراد أو تحديد التبادل النقدي، فإن فلسطين لا تستطيع معاملة تلك

والاقتصادية، مع ارتفاع مستواه الاجتماعي والثقافي وتعاطف وحده وتماثل أبنائه رغم تباين أصوله وتنوع فئاته. وسنكتفي ببعض النماذج والعينات المستمدة من المجال الصناعي، للتدليل على مبلغ انحياز السلطة المنتدبة إلى الصهيونية، لضمان احتكارها للصناعة وتسهيل تفوقها ومنحها الحماية اللازمة، وللكشف عن مدى الإجحاف والغبن اللذين لحقا بالمواطن العربي الفلسطيني الذي حيل بينه وبين حق تقرير مصيره ونوال الاستقلال الذاتي.

ومن هذه النماذج والعينات، على سبيل المثال لا الحصر، أن شركة سجلت في فلسطين كشركة محلية لإقامة مصفاة للزيت ومصنع للصابون، قدّمت شكوى إلى الحكومة المنتدبة أن الكثير من زيت الزيتون المحلي كان يستهلكه السكان والقليل لا يصلح للتصفية بسبب ارتفاع نسبة حموضته، إضافة إلى أن هذا الزيت كان يباع بأسعار لا تستطيع الشركة معها منافسة الشركات الأخرى. ولذا سمح للشركة باستيراد بذور دُوار الشمس وبذور القطن وحتى زيت الزيتون من الأسواق الأرخص وبدون رسوم جمركية^(٣٦٥). وقد اتضح بطلان حجة الشركة بأن الزيت المحلي لا يمكن تصفيته لأنها كانت تشتري منه كميات كبيرة. وقد ترتب على هذا الإجراء أن منتجي زيت الزيتون وهم عرب بنسبة ٩٩٪ أصبحوا تحت رحمة الشركة، فحين يرفضون السعر الذي تعرضه الشركة عليهم، تلجأ الشركة إلى الاستيراد. وتعريفات الحماية الممنوحة للشركة كانت تعني زيادة قدرها جنيهاً فلسطينياً للطن من زيت الطعام، أي أن الفلاح اضطر إلى دفع سعر أعلى لشراء مؤونته من الزيت.

أما إنتاج الشركة من صابون الزينة فقد تمت حمايته بفرض رسم استيراد بنسبة ٢٥٪ على الصابون المستورد^(٣٦٦)، بحيث أصبح الصابون المحلي يوازي الصابون المستورد في القيمة وفي النوعية. واتضح أن الشركة اليهودية، واسمها (شيمن) كان يعمل فيها ٨٠٠ عامل كلهم من اليهود. وبرغم هذه الحماية فالشركة لم تستطع السيطرة على السوق المحلية تماماً حتى عام ١٩٣٩م، حين اضطرت الظروف الدولية الحكومة المنتدبة إلى منع الاستيراد، ومع ذلك ظل وجودها يعتمد على استمرار الدعم والحماية الممنوحين لها، وبدونها لا يمكنها منافسة الإنتاج الأجنبي. وعليه، فالشركة هي التي كانت تحمي فوائدها التضحية بالدخل الحكومي. وفي عينة أخرى، دفع المستهلك المحلي سعراً أعلى للصابون المحلي المستخرج من الزيوت الحامضة، أي أعلى من سعر الصابون المستورد، ما دامت الصناعة المحلية اليهودية تطلب

الدول بالمثل، لأن نص المادة (١٨) يحول دون ذلك. وهكذا استطاعت الدول الأعضاء في العصبة أن تضمن لنفسها ولرعاياها معاملة تماثل معاملة رعايا دولة الانتداب من حيث المصالح والفرص المتكافئة. فإذا علمنا بأن واردات هذه الدول إلى فلسطين سجلت رقماً مرتفعاً يبلغ ٢٠ مليون جنيه فلسطيني لأدركنا مدى النهب الذي تعرضت له فلسطين وهي مكرهة. ولو كان لها الخيار لاستخدمت هذا المبلغ الضخم للضغط على تلك الدول حتى تفتح أبوابها الموصدة في وجه الإنتاج الوحيد الهام: البرتقال الفلسطيني^(٣٦٤).

وقد نصت المادة الحادية عشرة من صك الانتداب على أن «تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرتها، وليكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستملاك مورد من موارد البلاد الطبيعية، أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد، أو التي ستؤسس فيما بعد، أو السيطرة عليها بشرط مراعاة الالتزامات حين قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها. ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أية أشغال عامة وخدمات ومنافع وإدارتها، وأن تنمي أية موارد طبيعية في مرافق البلاد بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور بنفسها».

ويتّضح أن الصهيونيين فسّروا ما ورد في هذه المادة تفسيراً يجعل موارد فلسطين الطبيعية في خدمة الاستثمارات اليهودية التي تسيّرهم الوكالة اليهودية، لتمكين من السيطرة على اقتصاديات البلاد وفتح مجالات جديدة لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود.

ومضت الوكالة اليهودية قُدماً في وضع المخططات والبرامج والسياسات وفي استنباط الوسائل العملية على كل صعيد ممكن لتحقيق مضمون الفقرة الثانية من المادة (١١)، حتى صارت الوكالة في مركز قوي تستطيع معه أن تتحدى السلطة المنتدبة، بل تتحدى الحكومة البريطانية ذاتها. وتمتعت بسلطات واسعة ذات أثر بعيد في حياة العرب بفضل مقدرتها على حل السلطة المنتدبة على سن القوانين واتخاذ الإجراءات اللازمة لترسيخ دعائم الوطن القومي اليهودي. وتمكنت الوكالة اليهودية بتشجيع البريطانيين وتواطئهم من إيجاد الظروف الملائمة لنمو المجتمع اليهودي في فلسطين وتزايد قوته العددية والعسكرية والسياسية والتنظيمية

باستمرار رفع تعرفات الحماية التي تنعكس فوراً بالزيادة على أسعار الاستهلاك المحلي.

ويلاحظ أن الصناعة العربية المماثلة للزيوت والصابون لم تتمتع بأية حماية جمركية حتى عام ١٩٢٧م، بل إنها اضطرت مكرهة لقبول إلغاء رسم الاستيراد المفروض لحماية زيت الزيتون الفلسطيني، وهو ما لحق ضرراً بالغاً بالصناعة العربية للزيوت والصابون، ولا سيما بصابون نابلس ذي النوعية الممتازة وتكاليف الإنتاج المرتفعة نسبياً، وقُلَّ مقدرتها على منافسة الصناعة اليهودية ذات الجودة الأقل، والطاقة الإنتاجية الأكبر، والمواد الأولية المعفاة من رسوم الاستيراد.

أما صناعة الإسمنت فقد تأسست عام ١٩٢٣م، وطبقت الحماية أيضاً لصالح مصنع الاسمنت اليهودي الذي تأسس في العام نفسه، تحت اسم (نيشير)^(٣٦٧)، وأُعفيت آلات المصنع ومعداته من رسوم الاستيراد، كما أعفيت لوازم الإنتاج، كالقحم المستخدم في الأفران، والبراميل والأكياس الورقية. ولم تقنع الشركة بكل ذلك، فطالبت بحماية إنتاجها عن طريق رفع الرسوم الجمركية على الإسمنت المستورد من ٤ شلنات إلى ١٢ شلناً على الطن الواحد. وفي عام ١٩٢٩م رفعت الرسوم إلى ١٦ شلناً أي ما يعادل ٣٢٪ من سعر الإسمنت المستورد وقتذاك.

وفي أوائل عام ١٩٣٠م أقيمت شركة يهودية لإنشاء صناعة المربى وعصير الفاكهة ومشتقاته وحفظ الخضار. وساد الاعتقاد بأن الصناعة لا بد أن تعتمد على تصريف المنتجات الزراعية المحلية^(٣٦٨)، ولذا أعفيت آلات المصنع ولوازمه من رسوم الاستيراد. ومضت الحكومة في دعمها للشركة، فرفعت رسوم الاستيراد على المربى والجيلي (الهلام) Jelly إلى سوية رسوم السكر نفسها (١٠ جنيهات فلسطينية على الطن). ولتمكين الشركة من تصدير منتجاتها أعفيت من دفع رسوم على السكر المستعمل لصنع المربى المعد للتصدير. وحين طلبت الشركة إعفاء ثمار الفاكهة من رسوم الاستيراد، واتضح أنها كانت تعتمد على الفاكهة المستوردة أكثر من الفاكهة المحلية، ترددت الحكومة ثم أذعنت، ومع ذلك عجزت الشركة عن السيطرة على السوق المحلية. ثم حاولت الشركة تعليب الخضار ومخللات الزيتون والخيار وما إليها، واستجابت الحكومة فرفعت التعرفة الجمركية إلى ٢٥٪ من قيمة جميع أصناف الطعام الذي تصنعه الشركة محلياً. وترتب على هذا إضافة نفقة لا يستهان بها على المستهلك. لكن

الشركة لم تستطع الوقوف وحدها إلا بصعوبة بالغة. وقبيل الحرب العالمية الثانية اضطرت لتصفية أعمالها، وعيّن حارس قضائي على موجوداتها. وقررت الحكومة تشغيل الشركة تحت إشرافها، فنجحت زمن الحرب، واتضح أن الآمال التي بنيت على إمكان أن تستخدم الشركة الإنتاج الزراعي المحلي لا أساس لها، وأن الحكومة قد تسرّعت في رفع الأسعار على المستهلك وزيادة كلفة معيشته. ولم تلبث الحكومة أن عادت إلى الاستيراد، ولكن التضحيات التي بذلتها لإقامة الصناعة لم تكن توازي رسوم الاستيراد. وهنا أيضاً، بما أن أموال الشركة يهودية، فالمستخدمون لديها كانوا يهوداً كلهم. وحين يقام مصنع ما فلا بد أن تعود فوائده على حملة الأسهم من اليهود^(٣٦٩).

وليس هنا مجال التفصيل في كتابة تاريخ كل الصناعات التي تلقت مساعدة أو تشجيعاً ورعاية من الحكومة. فالقائمة طويلة تضم بينها صناعة التبغ^(٣٧٠)، وصناعة الدلاء الحديد التي تستخدم عادة في كل منزل، ولا سيما الطبقات الفقيرة. وقد طلب مصنع الدلاء اليهودي الحماية ضد الدلاء البلجيكية، فرفع رسم الاستيراد عليها إلى ما يعادل ٦٠٪ من ثمنها للدلو الصغير المستورد، و ١٠٠٪ للدلو الأكبر. وينطبق هذا الدعم الحكومي أيضاً على مصنع الملابس النسائية القطنية والحريرية، وكان يستخدم حوالي ٨٠٠ عامل يهودي، ولم تكن منتجاته قادرة على منافسة الملابس الجاهزة المستوردة، فطلب الحماية، ورفع رسم الاستيراد على الملابس الحريرية إلى ٤٠٪ من ثمنها وإلى ٢٠٪ على الملابس الأخرى، وإلى ٥٤٪ على الجوارب المصنوعة من الحرير الصناعي، لتمكين هذه المصانع اليهودية من بيع منتجاتها في السوق المحلية. وقد لوحظ أنه كلما كانت نوعية الإنتاج المحلي رديئة متدنية طلبت حماية أعلى لاستبعاد المنافسة. والأمثلة على ذلك كثيرة، وهي تشكل قاعدة لا استثناء.

وثمة مؤسسات صناعية صغيرة كانت تتولى صنع قساطل المجاري وأغطيتها، والأنايب والأسلاك الشائكة والدواليب والسُرر والأواني الحديد والاثاث والمسامير والأدوات المنزلية والمضخات والأقفال والمعدات الصحية ولوازم الحمام ومواقد الغاز ومصنوعات الألمنيوم والبراغي والأسلاك ومصابيح الغاز والأزرار... إلخ^(٣٧١). وفي كل هذه الصناعات نلاحظ الدعم الحكومي الواضح نفسه: إعفاء الآلات والمواد الأولية والخام والسلع نصف المصنعة المستعملة في الإنتاج من الرسوم الجمركية، وحماية الإنتاج الصهيوني عن طريق فرض رسوم استيراد مرتفعة

على السلع الأجنبية المماثلة تتراوح بين ٢٥٪ و ١٥٠٪ من قيمتها الأصلية.

ويلاحظ (مثلاً) أنه من أصل مبلغ ١٧,٧٤٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني هو ثمن مجموع السلع المستوردة عام ١٩٣٥م، أعفي من الرسوم الجمركية مجموعة من السلع الإنتاجية ثمنها ٥,٨٧٧,٠٠٠ جنيه فلسطيني^(٣٧٢)، وهي السلع التي تخدم أساساً القطاع الاقتصادي الصهيوني، الذي نشأ ونما بهدف مزاحمة الإنتاج الصناعي والحرفي العربي. ولم تكتسب سلطات الانتداب، هنا أيضاً، بأحوال الحرفيين العرب التي آلت إليها بفعل المنافسة والمزاحمة الصهيونية، ولم تفعل شيئاً لتشجيعهم وتطوير إنتاجهم، بدليل سياسة اللامبالاة التي اتخذتها من عدد من صناعاتهم كالصابون والنسيج وسواها. وقد ترتب على حماية تشكيلة واسعة من المنتجات الصهيونية الصناعية، ارتفاع واضح في تكاليف المعيشة، انعكست تدريجياً على مستوى حياة غالبية المواطنين الذين لم يكن بمقدورهم أن يتحملوا دفع أسعارها المرتفعة، فهبطت معيشتهم إلى درجة المعاناة والبؤس.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: ما الذي أفادته فلسطين من عملية التصنيع هذه؟ لاشك أن رعاية الصناعة المحلية أمر مشروع إذا نتج عنها تعديل اختلال الميزان التجاري. كذلك هنالك ما يبرر الصعوبات والتضحيات التي يتحملها المواطنون. ولكن هذا يتوقف إلى حد كبير على إمكانية بناء تجارة تصدير، تعتمد بدورها على نوعية الأصناف المنتجة وكلفة إنتاجها. إن صناعة فلسطين في بعض الحالات تنتج نوعية جيدة من البضائع، ولكن لو حكمنا عليها من زاوية التضحية بالدخل الحكومي - رسوم الاستيراد - الذي استوجبته، ومن حاجتها الملحة للحماية عن طريق رفع التعريفات الجمركية للاحتفاظ بالسوق المحلية، لاتضح بجلاء أنها لا تصمد أمام المنافسة، فضلاً عن أن سعرها يتناقض مع مصالح المستهلكين، وهي المصالح التي يجب أن يكون لها الأولوية المطلقة في سلم اهتمامات الحكومة المنتدبة. إن إعفاء آلات المعامل والمواد الخام المستعملة في الإنتاج كان يحرم الحكومة من مصدر مشروع للدخل.

ومن ناحية أخرى، حين ينجح الإنتاج المحلي في ظل تعرفه عالية في أن يأخذ مكان سلعة مستوردة، فإن الدخل السابق من رسم الاستيراد هودخل ضائع. فإذا كانت السلعة المنتجة محلياً أرخص من السلعة الأجنبية، فإن الفائدة تصيب المستهلك كما تصيب المنتج والعامل. وهنا لا يجد أحد غضاضة في فرض سياسة

الحماية الجمركية. ولكن ثبت أن الإنتاج المحلي في فلسطين هو أعلى من الإنتاج الأجنبي المستورد، وأن المستهلكين مضطرون لدفع سعر أعلى فقط لمضاعفة مكاسب المنتج اليهودي، ولضمان دفع أجور العمال اليهود الذين يتزايد عددهم يومياً بالهجرة. وكان يحق للمواطنين العرب في فلسطين أن ينظروا شزراً وبازدراء^(٣٧٣) إلى حركة التصنيع التي ترعاها الحكومة المنتدبة بكل وسيلة متاحة، وتسعى لتوسيعها لتمكين من تزويد بلدان الشرق الأوسط بمنتجاتها، وأن يروا فيها محاولة لتصنيع البلد بشكل مصطنع تتركز منافعه على الجماعة اليهودية فقط، وليس على مجموع سكان فلسطين ككل. وذلك بهدف تسهيل تدفق الهجرة اليهودية عن طريق الادعاء بأن الأعمال موفورة للمزيد من المهاجرين، دون الاكتراث بأن هؤلاء سيزيدون في تفاقم مشكلة البطالة في البلاد، وبأن الحكومة المنتدبة في كل ذلك كانت تضحي بالاقتصاد من أجل السياسة.

ومنذ بداية الانتداب البريطاني، اعتبر العرب أن تدهور الأحوال الاقتصادية هو نتيجة مباشرة للسياسة البريطانية الرامية إلى تشجيع الهجرة الصهيونية. وقد كتب جورج ستيوارت سايمز George Stewart Symes حاكم لواء حيفا في أوائل نيسان/ابريل ١٩٢٢م إلى تشرشل وزير المستعمرات تقريراً عن انكماش الظروف الاقتصادية وضيقها، وماله من أثر قوي على موجة الاستياء التي تعم مختلف السكان العرب في منطقته، إلى حدّ تجاوب معه القرويون مع حملات التحريض المضادة للحكومة:

«والأعمال في عكا وشفا عمرو متوقفة، وفي حيفا تكاد تكون جميع أنواع العمل التي تعود بالربح على العرب في تدهور. كما أنه من الواضح أن الحواجز الجمركية مع سوريا أخذت تقتل تجارة الترانزيت. فصاحب الحانوت غير اليهودي للبيع بالفرق يكاد يتوقف عن العمل. بل إن الحمالين وغيرهم ممن يمارسون الأعمال غير الدائمة قد أخذ وضعهم يتأثر بسبب الأفضلية التي تمنحها المؤسسات اليهودية وأصحاب العمل اليهود للمهاجرين الجدد من العمال. وتعاني جميع طبقات سكان المدن من ارتفاع تكاليف المعيشة. أما الطبقات الاجتماعية الأعلى نسبياً كالتجار الأفنديه فإنهم يكادون يصلون إلى حافة اليأس، فهم يجدون صعوبة متصاعدة في العيش بمدخلهم أو بواسطة أية أعمال أخرى يمارسونها. وكثيرون منهم يواجهون الخيار بين الإفلاس والهجرة. وليست حالة مالك الأرض الكبير خيراً من ذلك بكثير، فهو مثقل بالديون وليس في وسعه أن يحصل على مزيد من القروض. فأسعار الحبوب منخفضة كما أن الأسواق الخارجية، لسبب أو آخر، مقفلة عملياً في وجهه، بل إنه ليجد من الصعب

عليه أن يبيع ما يضطر إلى بيعه من الأراضي بسعر معقول. ويرى ساكن المدينة أن ما يعانيه من حالات العجز والبؤس إنما هو نتيجة مباشرة للسياسة البريطانية وما يترتب عليها من الهجرة اليهودية. أما البدو فإن عليهم إما أن يتحولوا إلى فلاحين أو يهاجروا من البلاد» (٣٧٤).

هذه الصورة القاتمة التي رسمها التقرير الرسمي لأحوال عرب فلسطين في بداية فترة الانتداب، أصبحت أسوأ بمرور الوقت. والوكالة اليهودية التي كانت تخطط لاستيطان اليهود الكثيف على أرض فلسطين لم يكن يهمها ارتفاع تكاليف المعيشة لدى العرب نتيجة زيادة عدد المهاجرين اليهود، لأنه كلما ازداد عددهم اقترب اليهود من أن يصبحوا غالبية في فلسطين، وحينذاك يكون من السهل عليهم أن يتعاملوا «بفعالية» أكثر مع العرب.

وفي غضون الحرب العالمية الثانية، لوحظ أن الصناعة اليهودية اكتسبت قوة دفع جديدة، وذلك حين جعلت الحكومة المنتدبة الأفضلية لاستيراد المواد الخام لـللسلع المصنوعة، وأخضعت استيراد البضائع إلى فلسطين لرقابة شديدة، ووضعت لها حدود شحن معينة. وفي ظل التشريعات الصارمة للحرب، أفادت هذه السياسة المجهود الحربي عموماً، وأنعشت الصناعة اليهودية خصوصاً، بعد أن أوشكت على الانهيار قبيل الحرب، وخططت الوكالة اليهودية للتوسع في الإنتاج الزراعي والصناعي لتلبية متطلبات الحرب القائمة، وسد الحاجات الاستهلاكية للجيش البريطاني، واستطاعت الصناعة اليهودية أن تضع ٣٥٪ من إنتاجها لخدمة هذا الغرض. وصرّحت المصادر اليهودية بجلاء أن التوسع في الصناعة مرتبط بالهدف الواضح، وهو استيعاب مهاجرين جدد في ظروف تحديد الهجرة اليهودية بموجب الكتاب الأبيض (١٩٣٩م)، والأحكام العسكرية والمقاطعة العربية (٣٧٥).

كما سعت الوكالة اليهودية إلى نفي النظرية القائلة بأن الصناعة اليهودية في فلسطين نشأت واتسعت مع الحرب وتنتهي بانتهائها، ووضعت الخطط للانتقال من مرحلة الحرب التي استوعبت ثلث الإنتاج الصناعي، إلى مرحلة ما بعد الحرب، وتحقيق استهلاك محلي موسع يؤدي إلى قيام صناعات جديدة تعتمد على المواد الخام المتوفرة في فلسطين والبلدان المجاورة. ودعم الصناعة المبنية على المهارة العلمية حيث تتضاءل تكاليف المواد الخام بالمقارنة مع قيمة الإنتاج، كالصناعة الكيماوية والصيدلانية، وصناعة الملابس الجاهزة، وغيرها. أوحى يتضاءل وزن المواد

الخام وحجمها كالفراء والماس فلا تتأثر بالمسافة بين مصادر المواد الخام ومراكز التصنيع (٣٧٦).

وإذ سجل الاقتصاد اليهودي نمواً واضحاً خلال فترة الانتداب، وحقق إنتاجية مرتفعة للعامل، فالاقتصاد العربي سجل بدوره نمواً واسعاً برغم قلة الرساميل المستثمرة في المجال الصناعي، وانخفاض مستواه التقني، وعدم اعتماده على المساعدات الأجنبية، وعدم رعاية الدولة المنتدبة له. ويتضح من مقارنة النتائج العامة المقتبسة من الإحصاء الصناعي لعامي ١٩٣٩ و ١٩٤٢م أن القطاع الصناعي اليهودي والقطاع الصناعي العربي تقدما بخطى غير متباعدة كثيراً من حيث عدد العاملين بالصناعة والنتائج الصافي والرأسمال. بل يلاحظ تفوق نسبة نمو الناتج الصافي والرأسمال في الصناعة العربية، على الرغم من تفوق طاقة الآليات (بالأحصى) في الصناعة اليهودية. كما يلاحظ ارتفاع معدل الرأسمال بين كل عامل يهودي مقارنة بالعامل العربي. ومن ناحية أخرى يلاحظ ارتفاع نسبة الرسملة بيد العامل العربي مقارنة بنظيرتها بيد العامل اليهودي. وفي الوقت نفسه يلاحظ ارتفاع الناتج الصافي منسوباً للرأسمال بين الإحصاءين المذكورين في كلا القطاعين، مع تفوق هذا الارتفاع في الصناعة العربية. وبكلمة: إن نتائج المقارنة تعكس صورة مشرفة للصناعة العربية وتقدمها، برغم ما أشرنا إليه من ضآلة الرساميل العربية، وضعف المستوى التقني العربي، بعكس الصناعة اليهودية التي كانت تنهال عليها الرساميل والامتيازات والتبرعات من كل أنحاء العالم، وتحظى بالرعاية الكاملة من الدولة المنتدبة.

وقد اتضح مما سلف إيجازه أن منجزات الاقتصاد اليهودي، كانت خلال فترة الانتداب، أقل بكثير من الصورة البراقة التي تود المنظمات اليهودية أن تظهرها به. فضلاً عن أن هذه المنجزات كانت ذات كلفة باهظة ووسائل براغماتية (ذرائعية) تنصبّ منافعها على الجماعة اليهودية فحسب. وهذا ينفي ادعاءات الرخاء المزعوم الذي جلبته الهجرة اليهودية والاقتصاد اليهودي إلى البلاد.

وبرغم كل هذا فقد كانت هذه المنجزات اليهودية منطلقاً للاقتصاد الإسرائيلي، وخاصة بعد أن وضعت إسرائيل يدها على ممتلكات العرب الذين نزحوا فراراً من الإرهاب الصهيوني، قبل قيام الدولة في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨م، واستغلت هذه الممتلكات في انطلاقتها الاقتصادية (٣٧٧).

الفصل الثاني عشر

دور المؤسسات الصهيونية في تنظيم الاقتصاد اليهودي وتطويره، والتضييق على الاقتصاد والمجتمع العربيين

اليهودية تعمل للاستيلاء على أكبر رقعة ممكنة من الأراضي العربية ومن أملاك الدولة، بالأشكال القانونية وغير القانونية، كما تعمل على تهجير أكبر عدد ممكن من اليهود إلى فلسطين بطرق مشروعة وغير مشروعة، لكي يتحول ميزان السكان العددي لصالحهم تدريجياً. فقد أدرك اليهود أن السلطة المنتدبة كانت ملزمة بإنشاء الوطن القومي اليهودي ورعايته، وبوضع كل طاقاتها السياسية والتنظيمية والعسكرية لإيجاد الظروف الملائمة لنمو الأقلية اليهودية وزيادة قوتها العديدة والعسكرية والسياسية والتنظيمية والاقتصادية.

وبما أن السيطرة على الاقتصاد في فلسطين كانت لها الأولوية في استراتيجية العمل الصهيوني أثناء فترة الانتداب والفترة السابقة لها، فقد أنشئ عدد من المؤسسات التي عملت بنشاط لتنظيم النواحي الاقتصادية اليهودية في فلسطين وتطويرها، وأهمها:

١ - الجمعية اليهودية للاستعمار في فلسطين (بيكا): هي الأحرف الأولى من الكلمات الإنكليزية: Palestine Jewish Colonisation Association (PICA) أسسها البارون إدmond دي روتشيلد Baron Edmond de Rothschild عام ١٨٨٣م بقصد تملك اليهود للأراضي في فلسطين واستيطانهم فيها، وابتاعت (بيكا) ما يزيد عن ٤٥٠ ألف دونم من الأراضي، وكانت تشجع الملكية الفردية اعتقاداً منها بأن خلق طبقة من المالكين الزراعيين يقوّي حب الشعب اليهودي للأرض ويزيد تعلقه بها. وتبيع (بيكا) الأراضي إلى اليهود المؤهلين بشمن بخص لا يتجاوز جزءاً صغيراً من تكاليف الأرض والمباني والحيوانات والمعدات، يقسط على أمد طويل يبلغ خمسين عاماً، وبفائدة تتراوح بين ١ - ٣ بالمائة سنوياً. وأقامت بيكا مجموعة من المستعمرات. وساعدت في إقامة مشروعات اقتصادية، مثل معامل الخمر في ريشون لتسيون (عيون قارة) وفي زخرون يعقوب (زمارين)، ومصنع كهرباء روتنبرغ، ومصنع اسمنت (نيسر) وشركة ملح عتليت، والمطاحن الكبيرة في حيفا.

٢ - صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار Jewish Colonial Trust: أنشئ عام ١٨٩٩م واختص أولاً بالأعمال المصرفية، ثم بالائتمان على الأوراق المالية للمؤسسات الصهيونية

بعد أن سيطرت بريطانيا على فلسطين وتعهدت بإنشاء وطن قومي لليهود فيها، بدأت بالاتفاق مع الصهيونية ترسم الخطط لتحطيم البنية الاقتصادية للشعب الفلسطيني، كشرط مسبق لهجرة صهيونية كثيفة، وتعمل بالتدرج على تغيير الوضع الديموغرافي الذي كان العرب يشكّلون فيه غالبية ساحقة تتجاوز ٩٣٪. وكان للمنظمة الصهيونية التي أنشئت عام ١٨٩٨م، وللوكالة اليهودية التي انبثقت عنها عام ١٩٢٠م، أقوى الأثر بين جميع المؤسسات الصهيونية في تكوين الاقتصاد الصهيوني في فلسطين وتنميته على حساب الاقتصاد العربي، ورسم الإطار العقائدي والسياسي والعسكري الذي أوجد الظروف الملائمة للاقتصاد الصهيوني على نحو يخدم الحركة الصهيونية وأهدافها الأربعة الأساسية وهي:

- ١ - الهجرة الكثيفة إلى فلسطين.
 - ٢ - الاستيطان، وعلى الأخص الزراعي منه، في فلسطين.
 - ٣ - إنشاء دولة يهودية قوية في فلسطين، أو تحويل فلسطين إلى دولة يهودية قوية.
 - ٤ - تطوير فلسطين اقتصادياً واجتماعياً لخدمة مصالح الأقلية اليهودية فيها.
- وقد انطلقت المنظمة الصهيونية، ومن ثم الوكالة اليهودية، من المواقف الدينية والفكرية والروحية لوضع الخطط والمناهج والسياسات، واستنباط الوسائل العملية على كل صعيد لتحقيق الأهداف المشار إليها^(٣٧٨).

ومن المعلوم أنّ المنظمة الصهيونية تصرفت بالإمكانات الهائلة التي كان يملكها يهود العالم في شتى المجالات، برغم ضالة عدد الصهيونيين المسجلين رسمياً من دافعي الشيقل، والمؤهلين للاشتراك في انتخابات المنظمة الصهيونية بالنسبة لعدد يهود العالم. وكان تحكّم اليهود بهذه الإمكانات في الخارج قد أعطى الوكالة اليهودية في فلسطين حتى نهاية عهد الانتداب (١٩٤٨م) نفوذاً وسلطاناً تحدّت بهما السلطة المنتدبة بل والحكومة البريطانية ذاتها، وأتاح لها سنّ ما تريد من تشريعات وإجراءات كان لها أثر سلبي بعيد في حياة عرب فلسطين. وبالتدرج كانت أجهزة الوكالة

المنبثقة عن المنظمة الصهيونية، ومنها بنك أنكلو-فلسطين الذي تأسس عام ١٩٠٣م واتسعت أعماله في فترة الانتداب، فقام بتمويل عمليات الإنشاء للاقتصاد الصهيوني، إلى جانب التمويل التجاري، كما أنشأ فروعاً للقروض الزراعية والصناعية، وللتأمين، والاستثمار المالي والرهن العقاري وبناء المساكن، وصار اسم البنك عام ١٩٥١م بنك لثومي إسرائيل Leumi Le-Israel، أي بنك الأمة الإسرائيلية.

٣ - الصندوق القومي اليهودي Jewish National Fund (الكيرين كاييميت) (Keren Kayemet): أنشئ سنة ١٨٩٧م وصادق المؤتمر الصهيوني السادس (١٩٠٣م) على إنشائه، ونص قرار إنشائه على حصر استخدام أمواله في استملاك الأراضي في المناطق الزراعية والمدن، وإدارتها والحفاظ عليها، باعتبارها ملكاً أبدياً لليهود لا يجوز بيعها أو التصرف بها عن غير طريق تأجيرها، أو السماح باستغلالها لغير اليهود أو استخدام غير اليهود فيها. وفي عام ١٩٠٧م تم تسجيل الصندوق كشركة بريطانية، وفي عام ١٩٢٢م نقل مقره إلى القدس. وكانت حصيلة نشاطاته حتى نهاية عام ١٩٤٧م امتلاك أراض مساحتها ٩٣٣ ألف دونم من أصل ١,٧٣٤,٠٠٠ دونم كان يمتلكها اليهود آنذاك، أي ما يساوي ٦,٦٪ من مساحة فلسطين الكلية البالغة ٢٦,٣٠٥,٠٠٠ دونم.

وبعد توسيع الوكالة اليهودية نص دستورها الموقع في زوريخ (آب/أغسطس ١٩٢٩م) على أن تبقى الأراضي المشتراة باسم الصندوق القومي اليهودي، ملكاً أبدياً للشعب اليهودي، وعلى أن تشجع الوكالة اليهودية الاستعمار الزراعي بواسطة العامل اليهودي. كما نصت عقود إيجار (الكيرين كاييميت) على أن:

«يتعهد المستأجر بأن يجري جميع الأشغال المختصة بفلاحة الأرض وزراعتها بواسطة عمال من اليهود فقط. وإذا خالف المستأجر هذا الشرط بأن استخدم عمالاً من غير اليهود فإنه يدفع عشرة جنيهات عن كل مخالفة. وإذا خالف المستأجر أحكام هذه المادة ثلاث مرات، يحق للصندوق القومي اليهودي أن يسترد الملك المؤجر دون أن يدفع للمستأجر أي تعويض كان» (٣٧٩).

ويتضح التساهل المفرط الذي كان يتم بموجبه تأجير الأراضي في ضالة بدل الإيجار، على النحو التالي: للسنوات الخمس الأولى من العقد: مجاناً فيها عدا بدل رمزي لتغطية المصاريف القضائية المتعلقة بالإيجار. ومن السنة ٦ - ١٠: ١ بالمئة من قيمة الأرض التقديرية. وبعد السنة العاشرة ٢ بالمئة من قيمة الأرض التقديرية.

إذا علمنا أن مساحة ما اشترته (بيكا) و(الكيرين كاييميت) وحدهما حتى أواخر الانتداب البريطاني بلغت نحو ١,٢٥٠,٠٠٠ دونم تمثل ٨٠٪ من جملة الأراضي التي استحوذ عليها اليهود حتى ذلك التاريخ، والبالغ مساحتها ١,٥٦٠,٠٠٠ دونم، اتضح لنا أن حوالي أربعة أخماس الممتلكات اليهودية جرى بيعه أو تأجيرها إلى مستعمرات يهودية أو أفراد يهود مقابل بدل منخفض جداً (وبإضافة فوائد منخفضة جداً كذلك في حال المبيع بالتقسيط)، يقل عن ربع السعر السائد في حينه لأراض مشابهة الجودة في المعاملات التجارية خارج نطاق المؤسسات اليهودية للأراضي (٣٨٠). ومعنى هذا أن المستعمرات اليهودية قد تلقت منحة مالية ضخمة من شأنها خفض كلفة الزراعة، وخلق أحوال ازدهار وتوسع مصطنعة، تنطوي على خلل اقتصادي خطير، يؤكد أن الاعتبارات المسيطرة في العمليات الاقتصادية الاستيطانية كانت اعتبارات دعائية وسياسية وعقائدية في الدرجة الأولى.

وإن الاقتصاد وسيلة لا غاية، فالغاية هنا هي خدمة الأهداف الصهيونية وتمكين أعداد متزايدة من الهجرة إلى فلسطين والاستيطان الزراعي الكثيف فيها (٣٨١).

٤ - الصندوق التأسيسي أو الكيرين هايسود Keren Hayesod — Palestine Foundation Fund: أقر المؤتمر الصهيوني في لندن (تموز/يوليو ١٩٢٠م) إنشاء ليكون الأداة المالية لبناء الوطن القومي اليهودي، وذلك بتوفير وسائل الهجرة اليهودية إلى فلسطين واستيطانها، وخلق الظروف الملائمة للعمل الصناعي والزراعي، والحصول على تسهيلات التعليم ودعم مؤسسات العمل السياسي، وإنشاء المدن والقيام بمشاريع الأشغال العامة. وكان الكيرين هايسود يتولى تمويل الاستيطان الزراعي في أراضي (الكيرين كاييميت) بمنح قروض طويلة الأجل إلى المستعمرات لاستصلاح الأراضي واستثمارها وإقامة المباني عليها، وشراء المعدات والحيوانات للمستوطنين وتزويدهم بالأسلحة، ومنحهم القروض بشروط سهلة وفائدة مخفضة جداً مقدارها ٢٪ لفترات طويلة الأجل، ابتدأت بخمسين عاماً، وأصبحت بعد ذلك خمسة وعشرين عاماً. واعتبر التبرع للكيرين هايسود ضريبة سنوية إلزامية تترتب على كل يهودي، وتدفع حصيلتها إلى مؤسسة المستدرون والوكالة اليهودية، لتمويل الهجرة والاستيطان في فلسطين، باعتبارها الوسيلة الرئيسية لإقامة الوطن القومي اليهودي.

وبالمقابل إذا نظرنا إلى أحوال المزارع والفلاح العربي وجدنا أن المشكلة المستعصية التي يعاني منها كانت مشكلة تأمين

القروض للمواسم. فإذا أضفنا إليها التمييز العنصري الذي يمارس ضده من جانب (الكيرين كاييت) لإبعاده عن مجالات العمل، تحققنا من أن الكيرين هايسود كان يكمل الطوق الاحتكاري الرامي إلى اقتلاع الفلاح العربي من أرضه، سواء كان مالكا للأرض، أو مستأجراً، أو مزارعاً بالحصّة، أو عاملاً زراعياً بالأجرة. ويتضح لنا مدى الإجحاف والظلم الذي تمارسه أقلية يهودية عنصرية مدعومة بالسلطة المتدبة، ضد أكثرية عربية في عقر دارها، دون أن تُردّع أو تعاقب. ومعلوم أنه رافق تملك اليهود للأراضي، عشرات من عمليات الإجلاء القسري المفعج، ونتج عنها تشردّ ألوف العرب ممن كانوا يزرعون الأرض، كما فعل آبائهم وأجدادهم طوال أجيال وأجيال، دون أن يحظى هؤلاء النازحون بمعونة تستحق الذكر من الحكومة، بسبب كثافة العرب أصلاً في الأراضي الزراعية.

والحق أن تقارير لجان التحقيق البريطانية التي قامت بتقصّي أحوال الفلاح العربي وتقدير المساحة الدنيا التي تكفي لإعالة أسرته كانت ذات دلالة خطيرة على مبلغ البؤس والشقاء الذي كان يعانيه الفلاح وعائلته، نتيجة طرده من أرضه والتضييق عليه في موارد رزقه وضرورات حياته. ويتضح ذلك من الحقائق التالية:

١ - بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نسبة ٣٠٪ من مساحة فلسطين أو ٧ ملايين دونم. ولا يمكن تقدير هذه المساحة بأكثر من ذلك، حتى ولو قبل الرقم الذي تدّعي الوكالة اليهودية، وهو تسعة ملايين ومئتا ألف دونم أو نحو ٤٠٪ من مساحة فلسطين.

٢ - إن ما يملكه اليهود من الأراضي يقع معظمه أو ٨٧٪ منه في البقاع الخصيبة جداً.

٣ - لا يصيب الأسرة العربية الزراعية سوى نسبة ٤٠٪ من المساحة الدنيا القادرة على إعالتها، في حين يصيب العائلة اليهودية الزراعية مساحة من الأرض تعادل مرتين ونصف المرة مساحة الأسرة العربية.

٤ - إن نحو ثلث السكان الريفيين العرب في فلسطين كانوا بدون أراضي، يعتاشون منها في الثلاثينات، وفقاً لتقارير جونسون-كروسبي، وشو، وهوب-سمبسون (١٩٣٠م)، ولويس فرائش (١٩٣١م)، واللجنة الملكية (١٩٣٧م)... الخ.

أما المستعمرات الزراعية الصهيونية التي كان لها، وما زال، شأن في تنظيم النواحي الاقتصادية وتطويرها، فهي تدرج في ثلاثة

أنواع: أولها المستعمرات الزراعية المستقلة (أي غير التعاونية - موشاف، وغير الاشتراكية - كيبوتس). وتتولى مؤسسة (بيكا) الإشراف عليها. وقد أنشئ الكثير منها في أواخر القرن التاسع عشر، وتقوم على فكرة الملكية الفردية والنشاط الفردي باعتبارهما يزيدان في تعلق المستوطن بأرضه، فيبذل فيها قصارى جهده ما دامت عائداتها تخصّه وأسرته. والثاني المستعمرات التعاونية (موشافيم)، وتقوم على فكرة التصرف الفردي بالأرض المستأجرة، إلى جانب المبدأ الجماعي في عمليات الإنتاج والتسويق. فهي تجمع بين خصائص الفردية في التملك والاستثمار، ومزايا الجماعية في التخطيط والإفادة من وفرة الإنتاج على مقياس واسع. والأراضي في هذه المستعمرات إما أن تكون ملك المستعمرة (عن طريق البيكا وغيرها) أو أن تكون مستأجرة من الصندوق القومي اليهودي (الكيرين كاييت). وفي كلتا الحالتين توزع الأراضي على المستوطنين لاستثمارها ضمن مخطط تعاوني، مع بقاء (رقبتها) للمستعمرة ككل. وقد ظهرت أولى هذه المستعمرات التعاونية في مطلع القرن الحالي.

والثالث المستعمرات الاشتراكية التي اشتق اسمها (كيبوتس) وهي كلمة عبرية تعني جماعة، وقد تطور معناها فأصبحت ترمز إلى جماعة من الناس يعيشون معاً في مزرعة جماعية. ويتراوح عدد سكان المستعمرة الاشتراكية (الكيبوتس) بين ٣٠٠ - ١,٥٠٠ نسمة. وتتراوح مساحة الأرض المزروعة ما بين ٢,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ دونم. والعمل في الكيبوتس إجباري، وتنظيم الحياة فيها يشبه التنظيم العسكري في انضباطه وصرامته، وسكانها أقرب إلى المقاتلين الغزاة الذين يقيمون في حصون تصلح للدفاع والهجوم. وقد أقامت الحركة الصهيونية نظام المزارع الجماعية (الكيبوتسات) في فلسطين منذ مطلع القرن الحالي، لتكون القاعدة العسكرية الزراعية لغزو فلسطين وإقامة الدولة اليهودية وحمايتها بعد قيامها. ويقوم هذا النظام على مبدأ عدم التمييز الفردي مطلقاً، فلا ملكية خاصة ولا نشاط اقتصادي فردي. ومعظم الأراضي المستعمرة مستأجر من (الكيرين كاييت)، وهي لا توزع على مستوطنين بالذات، بل العمليات الإنتاجية هي التي توزع، ومنعاً لنشوء أي تعلق ببقعة من الأرض أو عملية إنتاجية بعينها، يجري تبديل المستوطنين بين مختلف البقاع والعمليات على الدوام. وإلى جانب اشتراك المستوطنين في العمل والإنتاج، فإنهم يشتركون في مرافق الحياة المختلفة (المطعم والمطبخ والحمام ومغسلة الثياب... الخ). وتتولى مؤسسات (الكيبوتس) التربية والتعليمية تنشئة الأطفال جماعياً منذ ولادتهم حتى الثامنة عشرة من عمرهم. وينال المستوطنون حصصاً متعادلة من الطعام والملبس

(الصهيونيون العموميون) و(اتحاد السفارديم) و(اليهود الشرقيون) و(اتحاد العمال اليمينيين).

وبالإضافة إلى الدور الاقتصادي الذي يقوم به المستدروت في تنفيذ المشاريع العمرانية والصناعية، فهو يشكل قوة سياسية كبرى من خلال سيطرته على العمال المنضمين إليه. وكان معظم هؤلاء يقفون إلى يسار الوسط، وينتمون إلى حزب (ماباي Mapai) الذي كان له السيطرة الرئيسة على الجالية اليهودية في فلسطين. إضافة إلى حزب (هاشومير هاتساعير) اليساري المنتشر خاصة في الكيبوتسات. وحزب (بوعالي صهيون Poalei Zion) اليساري. وجميع هذه الأحزاب كانت اشتراكية باستثناء (حزب الصهيونيين العموميين)، كما أن نزعاتهم صهيونية عنيفة.

والحق أن القوة الاقتصادية والعديدية الهائلة التي يتمتع بها (المستدروت)، وانتهاء معظم أعضائه لحزب العمل اليهودي (ماباي) جعل هذا الحزب أكبر حزب يهودي في فلسطين حتى نهاية فترة الانتداب. ويضم المستدروت أحزاباً أخرى مثل (أحدوت هاعفودا Ahdut Ha'avodah) أي حزب العمل الموحد، و(المابام Mapam) أي حزب العمال المتحدين. وقد رفع المستدروت شعار العمل اليهودي، وهو يقضي بمنع العمال العرب منعاً باتاً من العمل في المشاريع اليهودية، ولهذا الغرض تولى تسليح العمال اليهود وتدريبهم عسكرياً لتنفيذ هذا الشعار بالقوة. وبعد ذلك انتقل المستدروت إلى مهاجمة قرى الفلاحين العرب وطردهم من أراضيهم بحجج وذرائع مختلفة. ونشاطات المستدروت المتنوعة جعلت منه اتحاد عمال من ناحية، وربّ عمل من ناحية ثانية، وذلك من خلال إشرافه على التعاونيات الزراعية وتعاونيات النقل والمواصلات، ومؤسسات التسويق التي تتولى تصريف إنتاج المستعمرات الزراعية من الألبان والفواكه والخضار والحبوب والبيض والدواجن، إلى جانب مؤسسات أخرى للتنمية الصناعية والزراعية والجمعيات التعاونية العمالية وصندوق المرض للعمال وجهاز تعليم يضم مئات من حدائق الأطفال والمدارس ودور المعلمين ومدارس مهنية. هذا إلى جانب دار للصحف والنشر، ومسارح ونواد رياضية عديدة... الخ.

وإلى جانب شعار العمل اليهودي، سعى أعضاء المستدروت سعياً حثيثاً لترجمة شعار الإنتاج اليهودي إلى واقع عملي، حين فرضوا مقاطعة منظمة على البضائع والمنتجات العربية. فإذا تجرأ فلاح عربي وحاول بيع محصوله الزراعي في السوق اليهودية، تعرض للاعتداء والطرده. وكان الهدف هو التضييق على الفلاح والعامل العربي، وحرمانه من فرص

والمسكن وبقية الخدمات، ولا يتقاضون أجوراً إلا ما يدفع لهم كعلاوة نقدية حين يسافرون إلى خارج المستعمرة بمهمة أو بإجازة. واعتمدت العصابات الصهيونية الغازية على شبكة الكيبوتسات في تجنيد مقاتليها وتدريبهم وتجميع الأسلحة وإخفائها، بحيث أصبحت حجر الزاوية في تثبيت الاستعمار الصهيوني بفلسطين. إن فكرة الانتظام في المستعمرات لم تكون جزءاً هاماً من الإطار المؤسس للاقتصاد والمجتمع فحسب، وإنما حققت أيضاً مخطط الدفاع عن الكيان الصهيوني، ووفرت القدرة على مهاجمة القرى العربية في الوقت المناسب، إضافة إلى أن المستعمرات كانت مدرسة عقائدية للمهاجرين اليهود، تبث الروح الصهيونية فيهم، وتعمق فكرة التضحية والبذل لديهم^(٣٨٢). وقد تبدو مستعمرة الكيبوتس في الظاهر وحدة اجتماعية زراعية ذات مقومات اشتراكية، تأخذ بالمبدأ الجماعي في الإنتاج والاستهلاك، ولكن العناصر الأساسية فيها تجعلها أداة للاستعمار الاستيطاني الصهيوني، الذي يستند على إطار فلسفي انغلاقي، وواقع عنصري غاصب، يتنافى تماماً مع الطابع الاشتراكي والإنساني الحقيقي^(٣٨٣).

ولا تكمل ملامح صورة الاقتصاد في فلسطين أثناء الانتداب دون أن نشير إلى «الاتحاد العام للعمال اليهود في أرض إسرائيل» (المستدروت). ويهدف هذا الاتحاد الذي يوحد جميع العمال والفلاحين إلى أن يسير قدماً في عملية استيطان الأرض، وأن يفرض نفسه في كل المسائل الاقتصادية والثقافية التي تمس العمل في فلسطين، وأن يبني مجتمعاً للعمال اليهود هناك.

والمستدروت يعتبر نفسه جزءاً لا يتجزأ من العوامل الأساسية في العمل الصهيوني، وفي الهجرة والاستيطان والسيطرة على فلسطين واستعمارها، وفي وضع الأسس اللازمة للاقتصاد سليم مزدهر قادر على استيعاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود.

لقد نما المستدروت بسرعة مع نمو الحركة الصهيونية، حتى أصبح أحد منفذي خططها، وقصر عضويته على العمال اليهود حتى بلغ عدد أعضائه عند نهاية الانتداب البريطاني (١٩٤٨م) حوالي مئتي ألف عضو، يمثلون نحو ٧٥٪ من مجموع اليهود ذوي الرواتب والأجور، بينما توزع بقية العمال على نقابات واتحادات يمينية أو متدينة معارضة لمبادئ المستدروت اليسارية الاشتراكية، كالنقابيين الإصلاحيين، والعمال اليهود المتدينين الصهيونيين، واليهود التقليديين المتدينين غير الصهيونيين المتكتلين ضمن منظمة (أغودات إسرائيل Agudath Israel)، ويليهم في الأهمية

حق الجمعية أن تتصل بالشركات وأرباب العمل والدوائر الحكومية لحل الخلافات والنزاعات العامة والشخصية. وسجل ظهور الجمعية بداية فصل مريز من الكفاح ضد استغلال أرباب العمل من إنكليز ويهود وعرب للعمال، من ناحية، ومن ناحية أخرى ضد القوى المدعومة من السلطة المنتدبة والتي تعمل للقضاء على أي تنظيم عمالي عربي، وهي مسلحة بالخبرة والتقنية والمال.

وكان التواطؤ السافر والخفي بين المستدروت والسلطة المنتدبة، يشكل عقبة كاداء في وجه نوال العمال العرب حقوقهم. وقد أثبتت جمعية العمال العربية الفلسطينية جدواها على الصعيد العملي حين لجأت إلى سلاح الإضراب كوسيلة ناجحة، لإنصاف العمال العرب، وظهرت لجان عمالية عربية على المسرح السياسي لأول مرة بمناسبة حلول ذكرى وعد بلفور ١٩٣٤م، عندما أضرب عمال المواصلات إضراباً شاملاً. وقد استعمل ٢٨ مرة خلال الفترة ما بين ١٩٣٠ - ١٩٣٣م في جميع البلاد، على كره ومقاومة من المستدروت الذي استمر في تحدي الجمعية والتحريرض ضدها ومحاربتها^(٣٨٤).

الفصل الثالث عشر الإدارة والحكم المحلي في فلسطين

عملت على إعادة فتح المدارس التي كانت قائمة في العهد العثماني، وعهدت بإدارتها إلى لجان المعارف المحلية، وأعدت تنظيم البوليس، ونظمت دائرة للصحة العامة، ورصدت النفقات المخصصة لها في مكافحة الملاريا، واتخذ التدابير اللازمة لتحسين الصحة العامة. وظلت المحاكم الشرعية تواصل أعمالها، وكان الموظف القضائي الأعلى في الإدارة يعين قضاتها بعد استشارة لجنة من الأعضاء المسلمين في محكمة الاستئناف، ومفتش الأحكام الشرعية. وعهد بإدارة صناديق الأوقاف إلى مجلس أوقاف يرئسه مدير عام للأوقاف، وكان يحضر جميع جلساته ضابط بريطاني، كما كانت الإدارة تراقب حساباته. واستمر السير على النظام التركي في الريف، حيث كان المختار هو صلة الوصل بين سكان القرى وحكام الألوية. واعترف تقرير لجنة بيل أن الإدارة المؤقتة التي سارت عليها السلطات العسكرية سارت سيراً حسناً، لولا «عامل مزعج واحد، هو الزيارة التي قامت بها اللجنة الصهيونية والموقف الذي اتخذته»^(٣٨٥).

العمل، كي تزداد أوضاعه المالية سوءاً، فتنهار قدرته على الصمود والمقاومة، ويضطر إلى الهجرة طلباً للرزق. وهذا ما يريده البرنامج الصهيوني الاستيطاني الذي بحث أصحاب العمل اليهود والعمال على السواء على طرد أي عامل عربي، حتى ولو كان أجره يقل عن نصف ما يتقاضاه نظيره العامل اليهودي في أغلب الأحيان، مع أن الزيادة كانت تصل في بعض الصناعات إلى ٤٣٣,٣٪، وبعضها إلى ٢٤٧,٨٪ لصالح العامل اليهودي. وقد تشكلت في القدس ويافا وحيفا حاميات عمالية عربية لمواجهة عمليات الإرهاب والعدوان التي كان يشنها العمال اليهود. كما نجحت جهود العمال العرب في تقديم طلب إلى السلطة المنتدبة عام ١٩٢٣م لتأليف جمعية باسم (جمعية العمال العربية الفلسطينية) مقرها الرئيسي مدينة حيفا، التي تضم تجمعاً عمالياً كثيفاً، باعتبارها مركزاً صناعياً أصبح منذ الثلاثينات يحتوي على مصفاة تكرير النفط القادم من العراق، ومحطة السكة الحديد المتجهة إلى مصر. وبعد ماطلة ومعارضة من السلطة المنتدبة، استطاعت الجمعية أن تحصل على ترخيص بإنشاء الجمعية عام ١٩٢٥م، واقتصرت على نقابة عمال سكة الحديد في حيفا. ووضعت الجمعية قانوناً للدفاع عن حقوق العمال وحماية الوطن، وصار من

كانت الإدارة في فلسطين ما بين ١٩١٨ - ١٩٢٠م تتألف من هيئة عسكرية بريطانية تعمل تحت إدارة مدير عام يتلقى أوامره من القائد الأعلى (الجنرال ألبني Allenby) وكان في البلاد ثلاثة عشر حاكماً عسكرياً في الألوية، ثم خُفّض عدد هؤلاء إلى عشرة في العام ١٩١٩م يساعدهم ٥٩ ضابطاً عسكرياً، علاوة على الاستفادة من خدمة من تبقى من الموظفين الأتراك الثانويين، ولكن معظم الموظفين الذين استخدموا كان العمل الإداري جديداً عليهم. وكان يترتب على هؤلاء العسكريين، عدا عن تأمين النظام والأمن، أن يؤلفوا هيئة قضائية وأن يجمعوا الإيرادات للخزانة العامة. وشكلت في البلاد الدوائر الاعتيادية، كدوائر المالية والشؤون العامة ومنها البوليس والتجارة والعدلية والصحة العامة.

وتولت الإدارة العسكرية القيام بالخدمات الاجتماعية، فأنشأت مراكز للحجر الصحي ومشفى بيطرية، وعملت على صيانة الطرق الرئيسية ريثما يبت في أمر الصلح مع تركيا. كما

والدستور، يمكن رسم صورة للإدارة في فلسطين على النحو التالي:

١ - الإدارة المركزية:

يشرف المندوب السامي على الإدارة الحكومية، ويرجع إلى وزير المستعمرات المسؤول أمام البرلمان البريطاني كبقية الوزراء. ولا بدّ من موافقة الوزير المذكور على بعض الأمور، مثل الميزانية السنوية. والمندوب السامي هو نفسه القائد العام في فلسطين، ولكن ليست له صلاحيات قيادة القوات المسلحة هناك، لأن هذه القيادة يتولاها القادة العسكريون المعيّنون الذين يتشاورون معه ومع حكومته. والمندوب السامي لفلسطين هو أيضاً المندوب السامي لشرق الأردن.

ويساعد المندوب السامي الموظف الإداري الأعلى في الحكومة وهو السكرتير العام، وتشرف دائرته على أعمال بقية الدوائر. ومع تزايد أعمال الحكومة اتسعت دائرة السكرتارية اتساعاً كبيراً، ولكن ظل يرئسها موظف واحد هو واسطة الاتصال بالمندوب السامي. وذكر تقرير لجنة بيل (١٩٣٧م) أن هذه الدائرة ضمت مساعد السكرتير العام، وتسعة سكرتيرين مساعدين - سبعة بريطانيون ويهودي وعربي ومعهم رئيس كتبه. وشكا التقرير أنه لم تكن لمعظم السكرتيرين المساعدين خبرة إدارية سابقة، كما شكا من الإشراف في المركزية، فهناك رجوع دائم إلى الحكومة المركزية في مختلف المسائل، وتدخل مستمر بصدد ما يجب أن يترك أمر البت فيه للموظف المحلي. وانتقد النظام الذي يجعل موظفاً واحداً هو السكرتير العام، الذي قد لا تكون له خبرة سابقة بالبلاد، واسطة الاتصال الوحيدة بالمندوب السامي. وقال إنه نظام غير مرضٍ، سواء من وجهة نظر الجمهور، أم من رؤساء الدوائر المختلفة، أم من الموظفين الذين يخدمون في الألوية. وشدد على «ضرورة تعيين موظفي السكرتارية من الذين سبق لهم أن خدموا في الألوية وأصبحوا يعرفون الشعب ولغته» (٣٨٩). وكان السكرتير العام يتولى نقل تقارير دوائر الحكومة إلى المندوب السامي، ومن خلاله تصدر أوامر المندوب إلى تلك الدوائر. ويشكّل مكتب الترجمة المركزي جزءاً من السكرتارية، ويضمّ المترجم العربي الرئيسي والمترجم العبري الرئيسي وموظفيهما (٣٩٠). ويوجد في القدس عدد كبير من الدوائر التي تشرف عليها السكرتارية، كدوائر الزراعة، والآثار القديمة، والمعارف، والجمارك، والصحة، والأراضي والمساحة، والغابات، وجمعيات التعاون، والمهاجرة والإحصاء، والأشغال العامة. وسنعرض لأعمال معظم هذه الدوائر في حينه.

وتأسست الإدارة المدنية، برئاسة المندوب السامي هيربرت صموئيل، وقررت الإدارة الجديدة، استباقاً لما سيكون عليه صك الانتداب، أن تتخذ المبادئ التي كان مقدراً أن تعلن فيما بعد. ونشأت الحاجة إلى وضع هيكل جديد للحكومة، وسنّ تشاريح وأنظمة جديدة، وأعلن أنه سيجري خفض عدد الموظفين البريطانيين ريثما يتسنى اختيار الفلسطينيين المؤهلين وتدريبهم. وزعمت الإدارة أنها تطبّق سياستها لإغناء روح التعاون الفعّال بين العرب واليهود، تمهيداً للحكم الذاتي، ولم تعترف بتعذر تنفيذ هذه المهمة المستحيلة التي خلقتها بريطانيا بيديها، إلا حين جاء في تقرير لجنة بيل أنه «من الصعوبة بمكان أن يشغل الموظف العربي تحت رئاسة يهودي أو أن يشغل الموظف اليهودي تحت رئاسة عربي» (٣٨٦).

وحوّل المندوب السامي، بمساعدة مجلس تنفيذي، سلطة إصدار القوانين بعد عرضها شكلياً على مجلس استشاري، وذلك إثر فشل محاولة فرض مجلس تشريعي كان محققاً بحق العرب كما سنرى. وقد سجّل تقرير لجنة بيل أن عضوية المجلس الاستشاري اقتصرت، وقت حضورها للبلاد (١٩٣٧م) على الموظفين، وأن المجلس «يستعمل لإعطاء الموافقة الصورية على التشاريح أكثر ممّا يستعمل للاستشارة برأيه أو مباحثته» (٣٨٧).

ومعلوم أن العرب رفضوا الكتاب الأبيض الذي صدر في حزيران/يونيو ١٩٢٢م موضعاً الأهداف البريطانية في فلسطين، لأنه قام على أساس وعد بلفور، وأصرّوا على إقامة حكومة وطنية مستقلة، وصوغ دستور يجعلهم مسؤولين عن إدارة شؤونهم الخاصة بنحو كامل. ولم تكتفِ الحكومة البريطانية بالرفض العربي، وإنما تابعت خططها الموضوعة لتهود فلسطين، فحصلت على مصادقة عصبة الأمم على صك الانتداب في تموز/يوليو من العام نفسه. وفي آب/أغسطس، أي بعد أقل من شهر، أصدرت مرسوم دستور فلسطين (٣٨٨) الذي استقبله العرب أيضاً باستياء شديد، لأنه تضمّن وعد بلفور، ولأن الحكومة البريطانية صاغت موادّه بعد التشاور مع ممثلي الحركة الصهيونية دون أخذ رأي اللجنة الاستشارية الإسلامية المسيحية التي تألفت لهذا الغرض. فضلاً عن أن الدستور نصّ على إنشاء مجلس تشريعي أكثرية أعضائه معيّنون لانتخبون، ووضع في يد المندوب السامي سلطات مطلقة، وحرّم الشعب وممثليه من أية سلطة حقيقة إدارية أو تشريعية.

ومن خلال نصوص الكتاب الأبيض وصك الانتداب

ومن كبار موظفي الإدارة المركزية النائب العام، وهو المستشار القانوني الرئيسي للحكومة، ويتولى جميع القضايا القانونية، ويضع مسودات التشريعات، ويساعده النائب العام المساعد، وعدد من الموظفين القانونيين.

ومن كبار الموظفين أيضاً المدير المالي، وهو المستشار الرئيسي للحكومة فيما يتصل بالقضايا المالية والحسابات، ويتولى تنظيم الميزانية السنوية. وهناك المستشار الاقتصادي للمندوب السامي، وكان مسؤولاً عن إبداء الرأي والنصح في المسائل الاقتصادية بوجه عام، فضلاً عن إشرافه على بعض نواحي الفعاليات الاقتصادية، ولا سيما ما يتصل منها بإنتاج الحمضيات وصناعة الماس (٣٩١).

ويلاحظ أن السلطات الممنوحة إلى المندوب السامي بموجب الدستور أطلقت يده في فلسطين على النحو المعروف في مستعمرات التاج البريطاني. أما المجلس التنفيذي فمهمته إسداء المشورة إلى المندوب السامي، وتخضع اختيار أعضائه واحتفاظهم بمراكزهم إلى مشيئة ملك بريطانيا (المادة ١٠) (٣٩٢). والقصد من ذلك واضح، وهو تمكين المندوب السامي من تنفيذ السياسة الموضوعة لتهود فلسطين دون معارضة من أعضاء المجلس، وكفلت المادة (١٢) للمندوب حرية التصرف بالأراضي العمومية، إذ أنطت به «جميع الحقوق في الأراضي العمومية». وخولته المادة (١٣) «أن يهب أو يؤجر أية أرض من الأراضي العمومية أو أي معدن أو منجم».

بل إن دستور فلسطين المعدل للعام ١٩٣٣م خول المندوب السامي «أن يحول بمرسوم أية أرض من صنف الميري (الأراضي الأميرية) إلى صنف (الملك)». ومعلوم أن الأراضي الأميرية كانت تؤلف جزءاً كبيراً من أراضي فلسطين. كما منحه صلاحية تحويل أية أرض من صنف (المتروكة) كالشواطئ والطرق العامة وبيادر القرى إلى صنف آخر (المادة ١٦ مكررة) (٣٩٣).

كذلك فوّضته المادتان ١٤ و ١٥ من الدستور أن يعين أو يبيح تعيين من يستنسب تعيينهم من الموظفين لحكومة فلسطين (٣٩٤). وطبيعي أن يعين الموظفين الموافقون على إقامة «الوطن القومي» لليهود وأن يعزل غيرهم. وأباحت له المادة (١٦) منح العفو عن أي مجرم أدين بارتكاب جرم من قبل أية محكمة أو قاضٍ أو حاكم صلح، وأن يسقط الغرامة أو الجزاء النقدي أو المصادرة التي تترتب على حكم صادر من محكمة. وقد مارس المندوبون السامون هذه الصلاحيات في كثير من المناسبات، على نحو جعلهم وكأنهم فوق القانون.

ولم يكن يحّد من السلطات المطلقة للمندوب السامي أية سلطة تشريعية، برغم أن المادة الثانية من صك الانتداب فرضت على الدولة المنتدبة ترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وتقْدُم الحكم النيابي على أسس ديمقراطية صحيحة. ومعلوم أن العرب في فلسطين رفضوا شكل المجلس التشريعي ومضمونه الذي نصت عليه المادة (١٧) من الدستور، والمؤلف من ٢٢ عضواً علاوة على المندوب السامي، على أن يكون عشرة من أعضائه موظفين، وأثنا عشر منهم غير موظفين. والأعضاء الموظفون هم: السكرتير العام، النائب العام، مدير المالية، مفتش البوليس العام، مدير الصحة، مدير الأشغال العامة، مدير المعارف، مدير الزراعة، مدير الجمارك، مدير التجارة والصناعة، وكان جميعهم بريطانيين. فقد خُصّص للعرب الذين كانوا يمثلون آنذاك ٩٠٪ من السكان (١٠) مقاعد من أصل (٢٣) أي ما يعادل ٤٦٪ من مجموع مقاعد المجلس. بينما خُصّص مقعدان لليهود الذين كانوا أقل من ٩٪ من السكان. ونتيجة التصويت كانت معروفة سلفاً؛ فحين تتساوى الأصوات، يحق لرئيس المجلس (المندوب السامي) أو للسكرتير العام أثناء تغيبه، ترجيح كفة التصويت. بمعنى أن عدد الموظفين يصبح ١١ وهم يشكلون الغالبية بانضمام العضوين اليهوديين، فضلاً عن أنه حُظر على المجلس التشريعي أن يتعرض لمبدأ الانتداب أو الوطن القومي، أو ما يتصل به كالهجرة والأراضي والمالية (المادتان ١٨ و ٢٨).

وصدر النظام القضائي في حزيران/يونيو ١٩١٨م. فأنشئت محاكم صلح في مراكز الأقضية (محاكم جزائية)، ومحاكم ابتدائية في مراكز الألوية، ومحكمة استئناف. وبعد خمسة شهور أنشئت محكمة استئناف شرعية. وفي العام ١٩٢١م أنشئت محاكم خاصة للنظر في الحقوق المتعلقة بالأراضي. وفي دستور فلسطين، لم يلاحظ ما يشير إلى نوع الحكم وحقوق الأفراد على النحو المعروف في جميع دساتير العالم. وجاء هذا النقص متعمداً لكي لا توجد في (الدستور) مادة دستورية تحاسب الحكومة بموجبها على ما تتخذه من إجراءات أو تسنه من قوانين (٣٩٥). ولكنه نصّ على إنشاء محكمة عدل عليا ذات اختصاص استثنائي، فيما يتعلق بأحكام المحاكم الابتدائية ومحاكم الأراضي ومحاكم الجنائيات، وذات اختصاص ابتدائي ونهائي فيما يتعلق بما لا يقع ضمن اختصاص أية محكمة من المحاكم القائمة، كالطعن في القرارات الإدارية. وفي أحوال خاصة كان يُطعن في أحكام محكمة العدل العليا أمام مجلس الملك الخاص في لندن. وبقيت المحاكم الشرعية على حالها، ولكنها أصبحت تابعة للمجلس الإسلامي الأعلى الذي أنشئ في نهاية العام ١٩٢١م. ثم صدر نظام المحاكم

للعام ١٩٢٤م فاستقر النظام القضائي على النحو التالي: في القمة محكمة العدل العليا، يليها محاكم مركزية في القدس ويافا ونابلس وحيفا وتل أبيب، مؤلفة من رئيس بريطاني وقاضيين فلسطينيين، تشابه المحاكم الابتدائية في الاختصاص. ومحكمة جنابات، ومحاكم صلح تشابه في الاختصاص المحاكم الجزائية. وإلى جانب هذه المحاكم العادية يوجد محاكم عسكرية تحال إليها جميع القضايا ذات الطابع السياسي، في ظل قوانين الطوارئ التي بقيت سارية المفعول معظم فترة الانتداب البريطاني، ومحاكم خاصة بالأراضي، ومحاكم شرعية، ومحاكم عشائرية في منطقة بئر السبع. ويلاحظ أن رئيس المحكمة العليا قاض بريطاني، يساعده أربعة قضاة اثنان بريطانيان واثنان فلسطينيان. أما رؤساء محاكم الألوية فكانوا بريطانيين وعددهم ستة، ونوابهم فلسطينيون وكان عددهم عشرة أواخر العام ١٩٤٥م (٣٩٦).

وفي أيار/مايو ١٩٢٨م وضع قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي وتسجيلها على أساس موقعها. ويرمي القانون في الظاهر إلى منع المنازعات على حدود الأراضي والحيلولة دون فوضى الحقوق. بينما هو في الواقع يرمي إلى إرغام الشعب الفلسطيني على بيع أراضيه. وقد انتزع من القضاء حق النظر في الدعاوى الخاصة بالملكية وتصحيح السجلات العقارية، وأسند هذا الاختصاص إلى مأمور تسوية الأراضي الذي كان في معظم الأحوال صهيونياً، وأجيز له فرز الأراضي ذات الملكية المشتركة، وأراضي القرية المشاع بناء على طلب أصحاب ثلثي الحصص فيها. كما حوّل المندوب السامي أن يأمر في أي وقت بفرز أية أرض مملوكة بطريق المشاع لداعي المصلحة العامة (٣٩٧). ومعلوم أن رفض الفلاحين تسوية ملكية أراضيهم المشاع، كان يحول دون انتقالها إلى الصهيونيين.

ويتضح الغبن حين نعلم أنه وفقاً للمادة (٥٠) من الدستور، لم يكن يمكن مقاضاة الحكومة إلا بموافقة المندوب السامي، ولا يحق للمحاكم النظامية أن تمارس أية صلاحية في أية إجراءات على المندوب السامي أو على مقره الرسمي؛ أي أنّ المندوب السامي يملك صلاحية تشل السلطة القضائية وتحول دون مباشرتها مهامها. وبالمقابل أجاز الدستور له سلطة نفي من دعاهم «المجرمين السياسيين»، وهم الذين يسلكون سلوكاً خطيراً على الأمن والنظام العام، ويشيرون العداء بين الأهالي والحكومة، ويكيدون لسلطة الدولة المنتدبة (٣٩٨).

وهكذا كان مصير من يغار على وطنه ويعترض على تهويد

بلده الإبعاد والنفي في سجون المستعمرات ومعتقلاتها. ولم يكن الاعتداء على حرمة القضاء يقتصر على المندوب السامي فقط، وإنما كان يتعداه إلى النائب العام الذي كان تدخله في الإجراءات القضائية مألوفاً في فترة الانتداب البريطاني، من ذلك أنه كان من حقه وقف النظر في قضية تتعلق بتقصير موظف حكومي في أداء واجباته، وبذلك كان يوفر الحماية للموظفين، ولا سيما للشرطة، لانتهاك حقوق الناس دون رقابة فعلية من القضاء. وبوجه الإجمال فقد أخضع القضاء في تلك الفترة لاعتبارات سياسية، وإلى مخالفات للمبادئ القانونية المعمول بها في جميع أرجاء العالم المتحضّر. وقد لاحظ تقرير لجنة بيل أنّ رؤساء المحاكم المركزية الأربع كانوا من البريطانيين، وأن لحكام الصلح البريطانيين سلطة أوسع من سلطة نظرائهم من الفلسطينيين في القضايا الحقوقية والجزائية، وأنه حين يتجاوز موضوع الدعوى مبلغ ٥٠٠ جنيه فلسطيني، تتألف المحكمة من قاض بريطاني وآخر فلسطيني. كما لاحظ أنه ممّا يزيد في «صعوبة إيجاد نظام قضائي يتفق وحاجات (شعوب) فلسطين المختلفة، وجود ثلاث لغات رسمية وثلاثة أيام عطلة أسبوعية. فالجمعة للمسلمين والسبت لليهود والأحد للمسيحيين. وهناك ثلاث لوائح للأعياد الرسمية، وثلاثة نظم قانونية، وهي القوانين العثمانية والقوانين التي أصدرتها السلطة المنتدبة، وقانون العدل والإنصاف الإنكليزي المدمج في مرسوم دستور فلسطين». واستشهد تقرير لجنة بيل بقول أحد الشهود في وصف هذه الصعاب ما يلي:

«قد تحتاج محكمة الاستئناف، لدى النظر في الأحكام التي أصدرتها محاكم الدرجة الأولى بلغة من اللغات الثلاث، إلى ترجمة القرارات إلى اللغتين الآخرين. فالمستندات في كل قضية تحتاج إلى ترجمة، أما في القضايا الجنائية فتُترجم الإفادات المعطاة فيها، حتى أنه في المحكمة يجب أن يترجم ما يؤدى من الشهادات الشفوية».

أما بشأن أيام العطلة فقد قال:

«قد تكون المحكمة مؤلفة من ثلاثة قضاة لكل منهم يوم عطلة خاص يختلف عن الآخر، وقد يكون للمتهم أيضاً يوم عطلة من هذه الأيام الثلاثة. فالنيابة والبوليس ومحامو الدفاع والشهود، هؤلاء كلهم لهم حقوقهم الخاصة فيما يتعلق بأيام العطلة الأسبوعية».

واعترف التقرير:

«أن السبب المباشر لهذه التعقيدات والمضايقات والتأخير، يعود للمادتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين من صك الانتداب» (٣٩٩).

٢ - إدارة الألوية:

في العام ١٩٢٠م خُفِّضَ عدد الألوية العشرة التي وجدت في فلسطين أثناء الإدارة العسكرية، إلى سبعة، ثم إلى أربعة ألوية. وصدر في العام ١٩٢٢م منشور التشكيلات الإدارية (المادة ١١ من الدستور) فقسمت فلسطين إلى ثلاثة ألوية:

(أ) لواء القدس: مركزه القدس، ويضم أفضية القدس وبيت لحم والخليل وأريحا ورام الله.

(ب) اللواء الشمالي: مركزه حيفا، ويضم أفضية عكا والناصرة وصفد وطبرية وبيسان وجنين ونابلس وطولكرم.

(ج) اللواء الجنوبي: مركزه يافا، ويضم أفضية بشر السبع وغزة ويافا والرملة.

وكان يدير شؤون كل لواء مسؤول بريطاني يسمّى (حاكم اللواء) يستمد سلطته من المندوب السامي، ويرجع إليه عن طريق السكرتير العام في الأمور الهامة. ويوجد لكل حاكم لواء، واحد أو أكثر من المساعدين. وكان مركز اللواء هو أكبر مدينة فيه، حيث يقيم الحاكم ورجال إدارته. وكان مساعده حاكم اللواء يشرفون على أكثر من قضاء واحد، وقد لا يكون مركزهم هو مركز إدارة اللواء بالذات.

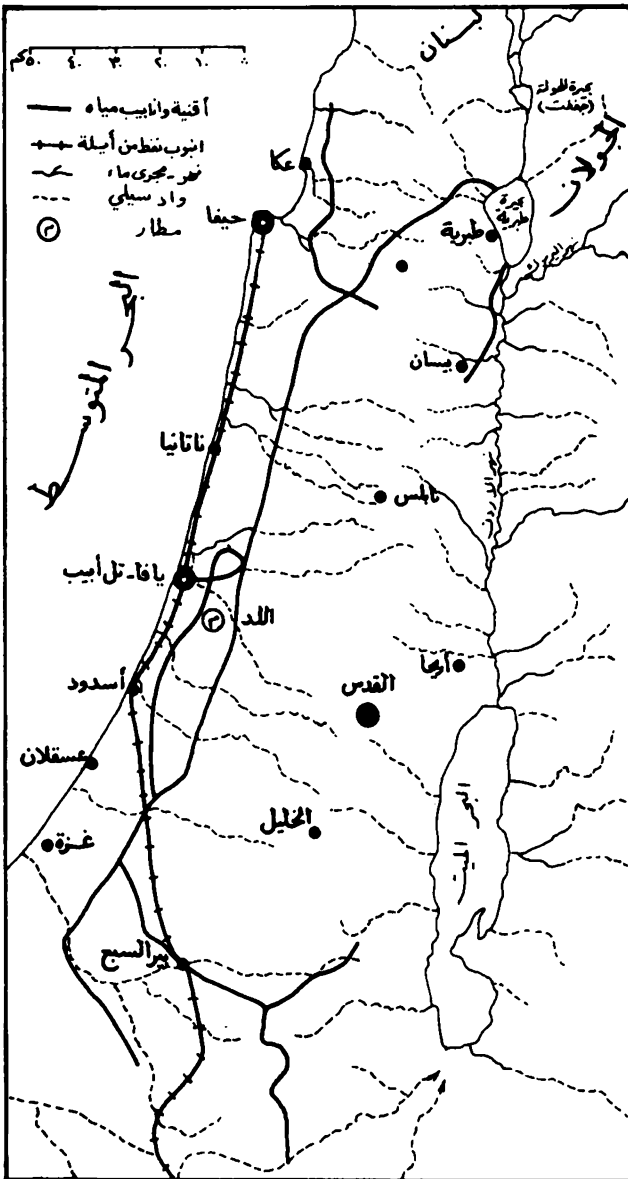
وقد قُسم كل لواء إلى عدد من الأفضية، يترأس الإدارة في كل قضاء منها موظف كبير من أهل البلاد يسمّى (القائمقام)، يمثّل السلطة الرسمية هناك، ويرجع في الأمور الهامة إلى حاكم اللواء الذي يتبعه.

ويوجد في كل مدينة مجلس بلدي له رئيس ينتخبه سكان المدينة، ويدعى رئيس البلدية، ويشرف مع المجلس على المرافق والخدمات العامة داخل حدود منطقة البلدية. أما القرى الكبرى فلها مجالس قروية تدير شؤونها. وفي القرى وأحياء المدن يكون (المختار) همزة الوصل بين الإدارة المحلية والأهالي.

ووجد في فلسطين في العام ١٩٣٧م ثلاثة حكام للألوية، واثنان عشر مساعداً لحكام الألوية كلهم من الموظفين البريطانيين، وسبعة وثلاثون قائمقاماً فلسطينياً^(٤٠٠). وفي مطلع تموز/يوليو ١٩٣٩م زاد عدد الألوية، فأصبح ستة هي: القدس، واللد (مركز لوائها يافا)، وحيفا، وغزة، ونابلس، والخليل (مركز لوائها الناصرة)^(٤٠١). وظل هذا التقسيم نافذاً حتى نهاية الانتداب في ١٩٤٨م.

وسنذكر فيما يلي أهم الخصائص المورفولوجية (علم البنية أو علم التشكل) في هذه الألوية، وخاصة بالنسبة لمساحة كل منها، ومقدار ما امتلكه الصهونيون من أراضيها، فضلاً عن عدد سكّانه من العرب واليهود، ومدى خصوبة التربة فيه، وذلك بموجب آخر إحصاء أجرته حكومة فلسطين العام ١٩٤٥م^(٤٠٢). وسنورد هذه الألوية مرتبة حسب موقعها الجغرافي من الشمال إلى الجنوب:

(١) لسواء الجليل: يقع في شمال فلسطين قرب الحدود اللبنانية والسورية، ويضم خمسة أفضية هي عكا وبيسان والناصرة



فلسطين ١٩٤٨

وصفد وطبرية. وبلغت مساحة هذا اللواء ٢,٨٠١,٣٨٣ دونماً، منها نحو ٥٧٦,٠٢٨ دونماً امتلكها الصهيونيون، أي نحو ٢٠,٥٪ من مجموع أراضيه. كما بلغ عدد سكانه نحو ٢٣٠,٨٤٠ نسمة، منهم ١٩٣,٤٩٠ عربياً أو ٨٣,٨٪ من مجموع سكان اللواء، و ٣٧,٣٥٠ يهودياً أو نحو ١٦,٢٪. وتركز الاستيطان الصهيوني في سهل الحولة لخصوبة تربته وتوافر مصادر مياهه. ومعظم أراضي اللواء جبلية وهضبية باستثناء منطقتي بيسان وعكا، حيث الأرض سهلية ذات خصوبة عالية.

(٢) لسواء حيفا: يتألف من قضاء حيفا فقط، وتبلغ مساحته ١,٠٣١,٧٥٥ دونماً، امتلك الصهيونيون منها نحو ٣٦٤,٢٧٦ دونماً، أو نحو ٣٥,٣٪ من جملة أراضي اللواء التي تتصف بخصوبة جيدة، ولا سيما في سهل مرج ابن عامر، بعكس مرتفعات الكرمل المطلّة مباشرة على البحر المتوسط. وبلغ عدد سكان لواء حيفا نحو ٢٢٤,٦٣٠ نسمة، بينهم ١٢٠,١٢٠ نسمة من العرب أي ٥٣,٥٪ من مجموع السكان، و ١٠٤,٥١٠ نسمة من اليهود، أي ٤٦,٥٪ من السكان، تركّز استيطانهم في جبل الكرمل وسهل مرج ابن عامر.

(٣) لسواء نابلس: يتألف من ثلاثة أقضية هي نابلس وجنين وطولكرم، ومعظم أراضيه جبلية صخرية عدا بعض المناطق حول مدينتي طولكرم وجنين، حيث الأراضي سهلية خصبة، وتجود زراعة الزيتون في هذا اللواء. وتبلغ مساحته نحو ٣,٢٦٢,٢٩٢ دونماً امتلك الصهيونيون منها ١٤٥,٦٢٧ دونماً، أو نحو ٤,٤٪ من مجموع أراضيه، وبلغ عدد سكانه ٢٣٢,٢٢٠ نسمة، منهم ٢١٧,٣٢٠ عربياً، أو ٩٣,٦٪ من مجموع سكان اللواء، ولم يزد عدد اليهود على ١٤,٩٠٠ نسمة أو ٦,٤٪.

(٤) لسواء اللد: ومركزه يافا، ويضم قضاءي يافا والرملة، ومعظم أراضيه سهلية على الساحل، وترتبه خصبة تجود فيها زراعة الحمضيات. بلغت مساحة أراضيه ١,٢٠٥,٥٥٨ دونماً، امتلك منها الصهيونيون نحو ٢٥١,٥٩٨ دونماً، أي ٢٠,٨٪ من أراضي اللواء، وبلغ عدد سكانه ٥٠١,٠٧٠ نسمة، منهم ٢٠٧,٥٥٠ عربياً، أي ٤١,٤٪ من مجموع سكانه، وبلغ عدد اليهود ٢٩٣,٥٢٠ نسمة أي قرابة ٥٨,٦٪. ويضم اللواء مدينة تل أبيب وهي صهيونية بحتة، وكثيراً من المستوطنات الصهيونية التي اجتذبتها أهمية الموقع وخصوبة التربة ووفرة المياه.

(٥) لسواء القدس: يتألف من ثلاثة أقضية هي القدس والخليل ورام الله. أرضه جبلية وترتبه فقيرة عدا الأودية ذات التربة الخصبة. بلغت مساحة أراضيه ٤,٣٣٣,٥٣٤ دونماً، امتلك الصهيونيون منها ٣٩,٦٧٩ دونماً، أو نحو ٠,٩٪ فقط من جملة أراضي اللواء. وبلغ عدد سكانه ٣٨٤,٨٨٠ نسمة، بينهم ٢٨٤,٦٠٠ عربي، شكّلوا ٧٣,٩٪ من مجموع السكان، و ١٠٠,٢٨٠ يهودياً، أي نحو ٢٦,١٪، وتركّز الاستيطان الصهيوني داخل القدس الجديدة (الغربية).

(٦) لسواء غزة: يقع في جنوب فلسطين، ويشمل جزءاً من السهل الساحلي الفلسطيني ومنطقة النقب التي تعادل وحدها نصف مساحة فلسطين تقريباً. ويضم اللواء قضائي غزة وبئر السبع. وأراضيه، عدا القسم الشمالي من مدينة غزة، ذات تربة رملية جافة. وتبلغ مساحته نحو ١٣,٦٨٨,٥٠١ دونم، امتلك الصهيونيون منها ١١٤,٤٩١ دونماً، أي نحو ٨ بالألف فقط من مجموع أراضي اللواء. وبلغ عدد سكانه ١٩٠,٨٨٠ نسمة، بينهم غالبية عربية تقدر بنحو ١٨٧,٨٤٠ نسمة، أي ٩٨,٤٪ من جملة سكان اللواء، وبلغ عدد اليهود ٣,١٤٠ نسمة أو ١,٦٪ من السكان.

٣ - الحكم المحلي:

نصّت المادة الثانية من صك الانتداب على أن تضمن الدولة المنتدبة ترقية مؤسسات الحكم الذاتي. ونصّت المادة الثالثة على أن تشجع الدولة المنتدبة الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف، فضلاً عن أن نظام الانتداب قصد به أن يكون «وديعاً مقدساً» ينتهي أجلها عندما يصبح سكان البلاد قادرين على الوقوف بأنفسهم. ولكن الدولة المنتدبة رفضت على الدوام ما طلبه العرب من إقامة حكومة وطنية مستقلة، بحجة أن ذلك يحول دون الوفاء بالعهد الذي قطعته «للشعب اليهودي». وعلى نقيض ذلك خوّلت المادة الرابعة من صك الانتداب الوكالة اليهودية حقّ إسداء النصح للحكومة والتعاون معها في معظم ما يؤثر في مصالح السكان اليهود في فلسطين، لدرجة اعترف معها تقرير اللجنة الملكية بيل Peel أن الوكالة اليهودية هي في حكم الواقع حكومة تقف جنباً إلى جنب مع الحكومة المنتدبة، وأنه ليس هناك فرع من فروع الإدارة لا تتدخل فيه الوكالة المذكورة، وأن أعمالها لا تقتصر على شؤون الهجرة، بل تدّعي أن من حقها أن تُستشار في مختلف المسائل الأخرى من إدارية ومالية^(٤٠٣)، وأنّ ثمة بوناً شاسعاً بين الوكالة اليهودية بتشكيلاتها المنظمة ودوائرها

من حيث المخصصات المالية وعدد السكان، في الدرجة الثانية بعد البلديات الأربع الكبرى في القدس وحيفا ويافا وتل أبيب^(٤٠٦).

أما في المدن فقد كانت البلديات تمثل الحكم المحلي، وظلت تمارس أعمالها - كما ذكرنا - وفقاً للقانون العثماني غالباً. وفي مطلع عام ١٩٣٤م، وضع قانون جديد للبلديات، على نسق مثله المعروف في المستعمرات البريطانية، من حيث انه جعل الإشراف على صرف المال اللازم لتنفيذ المشروعات في يد الحكومة المركزية، ومعه طبعاً الإشراف على السياسة. صحيح أن المجلس البلدي المنتخب كان يتولى مناقشة الموضوعات المطروحة وإقرارها، ولكن لم يكن له سلطة تنفيذها، مادام الإنفاق عليها يتطلب موافقة الحكومة المركزية. وأحياناً قد يصل مشروع هام إلى مرحلة إدراجه في ميزانية البلدية، ولكن الحكومة المركزية لا تسمح بتنفيذه.

وبموجب قانون البلديات أجريت الانتخابات لعشرين مجلساً بلدياً. وظل حق التصويت كما كان العام ١٩٢٦م، مغوياً لكل مواطن فلسطيني ذكر، له من العمر خمسة وعشرون عاماً فما فوق، مقابل دفع رسم زهيد. وبيّن القانون كيفية السير بأعمال البلديات، واعدّد سلطات المجالس البلدية ووظائفها، والحد الأعلى للعوائد والرسوم التي يحق لها أن تفرضها، والخدمات التي يصح لها أن تقوم بها، والموظفين الذين يجوز أن تعيّنهم، وبموجب هذا القانون أخضعت مشاريع الميزانية السنوية ومشاريع القروض لموافقة حاكم اللواء، واشترط أن يدقّق حساباتها فاحص حسابات تعينه الحكومة. ونوّه القانون بضرورة وجود هيئة من موظفي البلدية يضطلعون بأعمالهم طوال الوقت، كما نصّ على أن لكل بلدية أن تعيّن عدداً من الموظفين المحليين، كمدير الإدارة والمهندس والطبيب وغيرهم. لكن هذا لم يطبّق إلا في المدن الكبيرة الثلاث المختلطة السكان، وهي حيفا ويافا والقدس. أما معظم المدن العربية فلم يكن بمقدورها أن تتحمّل نفقات أكثر من موظف واحد^(٤٠٧)، نظراً لضآلة ميزانيات بلدياتها.

ولاحظ تقرير اللجنة الملكية أن الخدمات العامة التي تؤديها البلديات (عدا تخطيط الطرق وتنظيم المجاري وتوريد المياه وإنشاء المسالخ ومراقبة الأسواق ووقاية ما يقع في نطاقها) قليلة، بسبب نقص موظفيها وبسبب سيطرة إدارة اللواء، والإدارة المركزية الشديدة عليها. فضلاً عن التأخر في إقرار دائرة السكرتير العام في القدس مشاريع ميزانيات البلديات السنوية، وضآلة المنح المالية التي تقدّمها الحكومة المركزية، وسياسة الحكومة بمنح الامتيازات لشركات خاصة واحتكارها لبعض الخدمات العامة،

المتشعبة وموظفيها الذين ينتمون إلى الطوائف اليهودية في العالم، وبين أية أداة كان يملكها العرب. وأظهر التقرير أن رؤساء الدوائر وكبار الموظفين والخبراء والقضاة، سواء في المركز أو في الألوّة، كانوا من البريطانيين، وجميعهم من موظفي المستعمرات الذين لا خبرة لهم بأحوال البلاد.

وفي وقت الاحتلال البريطاني لفلسطين في العام ١٩١٨م كان هناك ٢٢ بلدية تقوم بمهامها وفقاً لقانون البلديات العثماني للعام ١٨٧٧م الذي استمر العمل به حتى وضع قانون البلديات في العام ١٩٣٤م. وأبقت الإدارة البريطانية في القرى العربية على شكل من أشكال الحكم المحلي الموروث عن العهد العثماني، وبموجبه كان (المختار) هو المشرف على مجلس القرية، والصلة الوحيدة بين الفلاحين وموظفي الحكومة. ولكنها لجأت عام ١٩٢١م إلى تقليص سلطاته بإنشاء هيئة محلية تمثل مجموعة من القرى، وخوّلتها بعض السلطات. وفي العام ١٩٣٧م كان في فلسطين ٢٠ مجلساً محلياً تتفاوت في عدد أعضائها ومواردها المالية ونظمها التي تلائم حاجاتها المحلية. وباستثناء مجلسي البلدية اللذين أنشئا في تل أبيب وبتاح تكفا (ملبس) في العامين ١٩٣٤ و ١٩٣٧م على التوالي، فإن إدارة الانتداب جعلت من المجالس المحلية أداة في يدها، لا مؤسسة حقيقية من مؤسسات الحكم الذاتي^(٤٠٨).

وأقرّ تقرير اللجنة الملكية بأن هذه المجالس لم يكن نصيبها النجاح لأن الإدارة لم تحاول أن تراعي تقاليد حكم القرية من قبل شيوخها «فجاءت المجالس تحمل طابع نظام أجنبي فرض على القرى فرضاً»، بعد أن سلبتها سلطة القائم مقام الواسعة الإشراف على ميزانياتها. ولا عجب إذاً إن لم يكثرث القرويون إلا قليلاً بمجالسهم المحلية التي لا تضمن مصالحهم^(٤٠٩).

وبالمقابل، منحت إدارة الانتداب للصهيونيين حرية مطلقة في صوغ نظام شامل للاستقلال المحلي في المستوطنات الصهيونية، حيث كان الحكم عن طريق الجمعية العمومية هو المبدأ المعمول به فيها. وتولّت الجمعيات جانباً كبيراً مما يدخل عادة في مهام الدولة وما يتصل بالأشغال العامة والخدمات الاجتماعية. وبما أنه لم يكن للجمعيات مركز قانوني، فإن ميزانياتها وسياساتها لم تخضع لمراقبة الحكومة كما كان الحال في المجالس المحلية العربية، ومع ذلك كانت تتملّص من إشراف إدارة الألوّة، وتزعم أن السلطات المخوّلة لها لا تفي باحتياجاتها في تخطيط المستوطنات واحتكار المرافق العامة كالماء والكهرباء والمسائل المالية. وقد بلغ من أهمية هذه المجالس المحلية الصهيونية أن خمسة منها جاءت في الأهمية

الاضطراب خلال السنوات الست من ١٩٣٩ - ١٩٤٥م، ولذا ارتأت تأجيل الانتخابات خلال سنوات الحرب.

وقررت الحكومة، بعد العام ١٩٣٦م، تعيين رؤساء بلديات ولجان، لتحل محل المجالس البلدية المنتخبة، بحجة أن الثورة الناشئة سوغت اتخاذ هذه الخطوة، ولكن يلاحظ أنه حتى بعد انتهاء الثورة وصدر الكتاب الأبيض (١٩٣٩م)، ظل هذا الوضع قائماً. وحين نفت الحكومة رئيس بلدية القدس (حسين فخري الخالدي) بوصفه عضواً في اللجنة العربية العليا إلى جزر سيشل، عين بدلاً منه موظف حكومي متقاعد، ولما توفي هذا (آب/أغسطس ١٩٤٤م) تولى مهام رئيس البلدية نائبه، وهو يهودي، لفترة أشهر، كانت الحكومة تفكر في أثنائها فيما ينبغي عمله، ذلك أنه منذ أيام الخليفة عمر بن الخطاب كانت بلدية القدس المعروفة وقتذاك باسم (الحسبة) يتولاها مسلم، مع فترة انقطاع قصيرة أثناء الحكم الصليبي للبلاد.

ومن ناحية أخرى طالب اليهود بأن تكون رئاسة البلدية لهم، وادّعوا أن عددهم في القدس يتجاوز عدد العرب. وأخيراً توصلت الحكومة إلى (تسوية) زعمت بأنها تحفظ للعرب حقهم المكتسب الذي التزمت الدولة المنتدبة أن لا تلحق به الضرر، وتحقق لليهود مطالبهم. ويمقتضى هذه التسوية يتناوب على رئاسة بلدية القدس لمدة سنة واحدة عربي، يليه يهودي، ويلي شخص لا عربي ولا يهودي. وتناست الحكومة أنها بهذه التسوية انتهكت حق العرب حين تركت لهم ثلث الحق الذي كان لهم، وأعطت اليهود وآخرين الثلثين، وحين ساوت بين العرب واليهود في تولي هذا المنصب^(٤١٢).

ومن ناحية أخرى، فإن التناوب السنوي كان يعني أن أول رئيس بلدية سيعترب عليه أن يتفقد بنود ميزانية وضعها سواه. وهو بدوره سيضع ميزانية يترك تنفيذها لخلفه. وهذا من شأنه أن يحطم مبدأ الاستمرار في تولي المسؤولية تجاه الشعب.

وإذا كان الصهيوينيون حقاً يؤيدون المبدأ الديمقراطي لحكم الأغلبية، فكان عليهم أن لا يقاوموا حكم الغالبية في فلسطين. أما أن يختاروا لتنفيذ هذا المبدأ الأماكن التي يزعمون أنهم يمثلون فيها غالبية، ويعترضون على تطبيقه في فلسطين ككل، فأمر مجافي الحق والمنطق، ولذلك فقد رفض العرب هذه (التسوية) فوراً، واستقال أعضاء المجالس البلدية العرب، المنتخبون والمعيّنون. وشكلت الحكومة لجنة من الموظفين البريطانيين لتحل محل المجلس البلدي في القدس، وسُمّت موظفاً متقاعداً بريطانياً رئيساً للبلدية، وفقاً لصلاحيات المندوب السامي. وفي العام ١٩٤٥م

وتمركز الدوائر كالمعارف والصحة العامة في القدس، «وقد كانت لعدة بلديات في الماضي مستشفياتها الخاصة وكانت تقوم بنفقاتها»^(٤٠٨).

أما المجلس البلدي في تل أبيب التي شهدت نمواً مطرداً بسبب تدفق المهاجرين الصهيونيين إليها، فقد اتّبع سياسة طموحة، فبلغت ميزانيته للعام ١٩٣٧م نصف مليون جنيه فلسطيني، أي أكثر من ثلاثة أمثال ميزانية أي مدينة أخرى في فلسطين. وكان المجلس البلدي فيها، برغم تجاوزه السلطات الممنوحة له، يتهرب من الحصول على موافقة حاكم اللواء، ويتجاهل قانون البلديات، ويتهم الإدارة الانتدابية بأنها لا تدرك تطوّر الخدمات الاجتماعية على النمط الغربي، ويشكو من ضالة الإعانة الحكومية^(٤٠٩).

ولاحظ تقرير اللجنة الملكية بأن دوائر الصحة والأشغال العامة والمعارف كانت تتدخل في شؤون الإدارة المحلية دون أن يكون هناك دائرة فعالة لتنسيق أعمالها، وأوصى بتعزيز مركز المجالس المحلية في مناطق القرى العربية، عن طريق التخفيف من قبضة القائمقامين على إدارة المجالس، وعدم تدخل الإدارة المركزية كحكام الألوية ودائرة السكرتير العام ومدير المالية والنائب العام في شؤون الحكومة المحلية (وليس منهم خبير في شؤون البلديات)^(٤١٠). كما أوصى بأن يوضع خبير بمسائل البلديات بتصرف حكومة فلسطين (مؤقتاً) كي يساعد في وضع قانون البلديات الجديد، لتطوير العلاقات بين الحكومة والبلديات، ولا سيما في المدن الكبيرة، ويحول دون تأخير إقرار ميزانيات البلديات.

وفي العام ١٩٤٠م عُيّنت لجنة للنظر في سن تشريع أكثر مرونة من قانون البلديات لتطبيقه في المناطق الريفية، ولم يحدث شيء حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥م، حين اعترفت الحكومة بالحاجة لإعادة النظر في نظم الحكم المحلي ولا سيما من نواحيه المالية، وأعربت عن نياتها في تبني التوصيات التي وردت في تقرير اللجنة الملكية للعام ١٩٣٧م، وأقامت عدداً من مجالس القرى^(٤١١)، بحيث صار يمارس مهام الحكم المحلي عام ١٩٤٥م المجالس البلدية والمجالس المحلية ومجالس القرى، استناداً إلى قانون البلديات للعام ١٩٣٤م وقانون المجالس المحلية للعام ١٩٤١م وقانون إدارة القرى للعام ١٩٤٤م.

وجدير بالذكر أن الانتخابات البلدية التي جرت العام ١٩٣٤م لم تتكرر ثانية، إذ زعمت الحكومة بأن الانتخابات، وبخاصة في المدن المختلطة، كان من شأنها أن تولّد بعض

وجدت لجان من هذا النوع في المدن المختلطة مثل القدس وحيفا وطبرية، وفي سبع بلديات عربية^(٤١٣). وكانت مدة المجالس البلدية والمحلية خمس سنوات. أما المجالس المحلية فتتراوح مدتها ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات. ولم يحدد القانون مدة مجالس القرى، ولكن حاكم اللواء يجدها حسب ما يراه مناسباً^(٤١٤). وخفض سن التصويت بموجب القانون للذكور الفلسطينيين فصار ٢١ عاماً فما فوق، بدل ٢٥ عاماً، باستثناء تل أبيب وبتاح تكفا (ملبس) حيث يحق لجميع السكان فوق سن ٢١ التصويت، سواء

كانوا يحملون الجنسية الفلسطينية أم لا، تلبية للفرصة التي أبداها اليهود للجنة الملكية. كما صار سكان القرى يختارون أعضاء مجالسهم بالطريقة التي يراها حاكم اللواء. وكان يحق للمندوب السامي أن يعين رؤساء البلديات ونوابهم من بين أعضاء المجالس، كما يحق له أن يعزلهم. أما رؤساء المجالس المحلية ونوابهم فيتولى حاكم اللواء تعيينهم وعزلهم. ويمارس القائم مقام الصلاحية نفسها بشأن رؤساء مجالس القرى ونواب رؤسائها^(٤١٥).

الفصل الرابع عشر الأوضاع الاجتماعية في فلسطين

تطور المجتمع العربي الفلسطيني أثناء فترة الانتداب البريطاني، وحققت تقدماً ذاتياً بجهود أبنائه، على الرغم من العراقيل والعقبات الموضوعية في طريقه لجعله في حالة تبعية سياسية واقتصادية واجتماعية للمخططات الاستعمارية الصهيونية الرامية لتهود الأرض المقدسة. وبعد أن تناولنا في سياق التطور السياسي والاقتصادي أهم ما يتصل بمشكلتي الهجرة والأراضي، نعرض فيما يلي بإيجاز لأهم مظاهر الحياة الاجتماعية ومرافقها، ونمضي في تقويم جهود الإدارة الانتدابية من أجل تنميتها والارتقاء بها، ونوضح أن نتائجها كانت دائماً في خدمة التحالف الذي لا تنفصم عراه بين الصهيونية والدولة المنتدبة، والرامي لإنشاء الوطن القومي.

التعليم: اختارت الدولة المنتدبة أن لا تلزم نفسها بدعم المؤسسات التعليمية والثقافية في فلسطين. وقد سهّل عملها كثيراً موقف الصهاينة من التعليم العام. فمنذ البدء أعلنوا أنهم يريدون أن يتولوا بأنفسهم الإشراف على مدارسهم الخاصة، مع أقل قدر ممكن من التدخل الحكومي. وكانوا في الواقع قد خططوا ليتضمن صك الانتداب مثل ذلك. فإلى جانب المادة (٢٢) التي كفلت الاعتراف باللغة العبرية كواحدة من اللغات الرسمية الثلاث، نصت المادة (١٥) على حق كل طائفة في الحفاظ على مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها. وكان من الواضح أن الصهاينة أرادوا أن يديروا مدارسهم على أسس قومية لصنع رجال ونساء يليقون بالدولة التي يريدون إنشاءها في الأرض المقدسة. فالمدارس المختلطة التي تضم العرب واليهود، سوف تميل، بنظرهم، إلى التعاون بين العرب واليهود في النهاية، وسوف تجرد «الوطن القومي» من الصبغة اليهودية المميزة.

وكان لدى اليهود قبل الحرب العالمية الأولى حوالي ٦٠ مدرسة في فلسطين، وقد سيطرت المنظمات الصهيونية على هذه المدارس أو ما تبقى منها إثر الاحتلال البريطاني (١٩١٨م)، ووجهتها وفق خطوط صهيونية قومية. ومع مرور الوقت جرى تحديثها وإقامة مدارس جديدة.

أما المدرسة الزراعية التي أسسها الأليانس Alliance الإسرائيلي قرب حيفا على أرض مساحتها ألفا دونم، وكان منحها السلطان العثماني عبد العزيز في العام ١٨٧٠م إلى الأليانس من أجل إنشاء مدرسة للطبقات الفقيرة من السكان، تستوعب العرب واليهود معاً، فقد جرى تحويلها إلى مدرسة يهودية صرفة. وحلت اللغة العبرية محل اللغة الفرنسية التي كانت لغة التعليم في المدرسة. وفي حين كان العرب واليهود في السنوات السابقة يحضرون دروس المدرسة على قدم المساواة، لم يعد يسمح للطلاب العربي بدخولها بحجة أنه لا يعرف اللغة العبرية معرفة كافية^(٤١٦).

وفي فترة الإدارة العسكرية التي دامت سنتين ونصف السنة (ما بين مطلع العام ١٩١٨م ومطلع تموز/يوليو ١٩٢٠م) بدأت السلطات تنظيم المؤسسات التعليمية، فأعيد فتح مدارس العهد العثماني السابق في المدن، كما أنشئت دار للمعلمين وأخرى للمعلمات في القدس لسد الحاجة إلى المعلمين باللغة العربية في المدارس الحكومية. كما أدخلت اللغة الإنكليزية في السنة الرابعة من المدارس الابتدائية في المدن.

ووجد في فلسطين العام ١٩٢٠م نظام تعليمي مزدوج، بدأ ينمو تدريجياً على أساس لغوي عنصري وفقاً للغة التعليم عربية

البريطاني، أحدهما للشؤون الإدارية، والآخر للشؤون العلمية والفنية. وتبع ذلك تعيين مدير مساعد يهودي في العام ١٩٤٤م ومديرة مساعدة بريطانية لتعليم البنات. وكان هناك أيضاً مدير مساعد للتعليم الفني والصناعي.

وكان جهاز التفتيش العربي يضم المفتشين المركزيين الاختصاصيين، ومقرهم في القدس، ومفتشي المناطق التعليمية في مناطق القدس وغزة ونابلس وحيفا، وهم في الظاهر يتولون الإشراف على مدارسها الرسمية (كانت السلطة الحقيقية في أيدي مدير دائرة المعارف ومعاونيه الإنكليز) وعلى جهاز الموظفين فيها، كما يتولون المسؤولية عن توزيع الكتب المدرسية وشؤون الطلاب. أما جهاز التفتيش اليهودي فقد كلف المفتشون اليهود فيه بالإشراف الإداري والتفتيش على المدارس اليهودية، وقد وصل عددهم إلى ستة في آخر عهد الانتداب.

وقد أنشئ مجلس للدراسات العليا في العام ١٩٢٣م، وضم أربعين عضواً من الموظفين وغيرهم من ممثلي التعليم الثانوي والعالي، ومن مختلف الطوائف بقصد ترقية التعليم ليصبح مؤهلاً لدخول الجامعة. وصار يتولى، بإشراف مباشر وغير مباشر من الحكومة، عقد ثلاثة امتحانات عامة هي امتحان الدراسة الثانوية الفلسطينية (المتركوليشن Matriculation)، وامتحان الشهادة الجامعية المتوسطة (انترميديات Intermediate)، والامتحان النهائي لنوال (دبلوم فلسطين) وهو من مستوى البكالوريوس. وتجري امتحانات التركوليشن بالإنكليزية والعربية والعبرية، وينال الطالب شهادته بتقدير عالٍ أو منخفض، والتقدير العالي هو الذي يؤهله للدراسة الجامعية في مرحلتي الانترميديات والدبلوم، اللتين تجرى امتحاناتهما بالإنكليزية أو العربية، ما دامت الجامعة العبرية بالقدس تزود الطلبة اليهود بالتعليم العالي منذ إنشائها العام ١٩٢٥م (٤١٨).

ويقضي قانون التعليم الذي صدر في العام ١٩٣٣م أن يسجل كل معلم وكل مدرسة في دائرة المعارف، وتُحول البلديات والمجالس المحلية والقروية مسؤولية جزئية عن التعليم، بحيث يكون لها أن تفرض رسوماً لتوفيره. ولم تتأثر بهذا القانون المدارس الأجنبية والوطنية الخاصة ما دامت لا تتلقى معونات من الحكومة، ولا تعرضت للتدخل الإداري في شؤونها التعليمية، ما عدا الخضوع للإجراءات الصحية، وتسجيل ما يتصل بالمباني وهيئة التعليم فيها، والسماح لموظفي الحكومة بتقصي المعلومات عنها.

وكانت مراحل الدراسة زمن الانتداب تبدأ ببستان الأطفال

كانت أم عبرية، في حين كان نظام التعليم اليهودي يضم جميع المدارس التي يجري فيها التعليم باللغة العبرية، سواء كانت تحت إدارة المجلس الملي اليهودي (الفعدا لثومي Va'ad Leumi) أم لا.

واعتباراً من تموز/يوليو ١٩٢٠م وجدت الإدارة المدنية نفسها أمام نوعين من المدارس: المدارس الرسمية الحكومية التي تمول أساساً من موارد الصناديق العامة؛ والمدارس الخاصة التي تمول أساساً من الأقساط التي يدفعها الطلبة أو من ريع الأوقاف أو من الهبات. والغالبية العظمى من المدارس العربية الرسمية بجميع مراحلها، تديرها الحكومة وتمولها، وإن كانت السلطات المحلية تسهم مساهمة كبيرة في بناء المدارس وتكملة نفقات هيئة التدريس الإضافية. ويوجد عدد من المدارس الحكومية يعتمد اعتماداً كلياً على معونة سلطات التعليم المحلية كالبلديات والمجالس المحلية والقروية.

أما المدارس الصهيونية فلا يعتبر رسمياً منها إلا المدارس الابتدائية التي يشرف عليها (الفعدا لثومي) مباشرة، في حين أن إشرافه اسمي على المدارس الثانوية ومعاهد المعلمين، وهي تتلقى منحة سنوية من الصناديق العامة تقدر بـ ١٥٨ ألف جنيه فلسطيني للعام ١٩٤٤م / ١٩٤٥م، وهي منحة محسوبة على ما تنفقه الحكومة على تعليم طلبة من اليهود وصلوا إلى سن التعليم، وهي النسبة نفسها عن عدد الطلبة العرب في المدارس الحكومية الذين هم في سن الدراسة. فضلاً عن نسبة مدروسة بعناية لبناء مدارس جديدة (٤١٧).

وعليه فالنظام التعليمي العربي تديره الحكومة مباشرة بالتعاون مع السلطات المحلية، بينما النظام التعليمي الصهيوني لا تديره الحكومة مباشرة، وإنما من خلال سلطة صهيونية مركزية ما دام اليهود أخذوا على عاتقهم العناية بشؤون التعليم. وتعترف الإدارة الحكومية بأن التعليم في فلسطين ليس بالإجباري ولا العمومي، لأن شرط العمومية يتوقف على توفير الأماكن لجميع الطلبة في المدارس، وهذا ما لم تحققه أبداً الحكومة المنتدبة كما سنرى.

وفي خريف ١٩٢٠م أنشئت دائرة المعارف بالقدس، وتولى رئاستها مدير ونائبه وهما بريطانيان، ومعهما بعض الموظفين البريطانيين. وفي أوائل ١٩٢١م عين مدير مساعد عربي، ولكنه استقال في أوائل الثلاثينات، وحل محله بريطاني. وفي أواخر الثلاثينات، وإرضاء لثورة العرب الفلسطينيين (١٩٣٦ - ١٩٣٩م)، عين مديران مساعداً عربيان تابعان لنائب المدير

الإبرة والتدبير المنزلي ورعاية الطفل. وفي مدارس القرى والأرياف تشكل دروس الزراعة العملية جزءاً من المنهاج الدراسي، حيث يتوفر بستان أو مشتل لأشجار الفاكهة ملحق بالمدرسة لأغراض التدريب. ويلاحظ في المرحلة الثانوية الدنيا (الصفين الأول والثاني) التمييز بين الفرعين العلمي والأدبي، والقبول فيها يخضع لإجراءات المفاضلة والانتقاء القائم على كفاءة الطالب وتميزه في المرحلة الابتدائية. وهناك انتقاء آخر بعد إتمام الصف الثاني الثانوي، وهو عسير المثال لا يحقّق الالتحاق بالصف الثالث الثانوي في الكلية العربية أو الرشيدية أو كلية دار المعلمين إلا لطلالين أو ثلاثة من كل مدينة^(٤٢١).

ولا بدّ من التنويه بكلية دار المعلمين في القدس، فقد افتتحت العام ١٩١٩م وضمت ٧٠ طالبة داخلية و ٣٠ طالبة نهارية من العرب، ومديرتها إنكليزية يساعدها هيئة من المتخصصات الإنكليزيات فضلاً عن هيئة تدريس من المدرّسات الفلسطينيات ذوات المؤهلات الجيدة^(٤٢٢). ودار المعلمين هذه مدرسة ثانوية كاملة ترشح طالباتها لامتحان شهادة الدراسة الثانوية الفلسطينية (المتريكوّلشن)، وفيها صف خامس لتهيئة الطالبة لمهنة التعليم بعد نواها تلك الشهادة.

أما التعليم المهني فقد تركز في مدرسة حيفا الصناعية التي زُودت بجميع الأبنية والمعدات اللازمة في العام ١٩٣٦م، ولكن اندلاع الثورة العربية أدى إلى احتلال الجيش البريطاني أبنية المدرسة حتى العام ١٩٤٥. وكانت الدراسة فيها تستغرق ثلاث سنوات يتزود الطلبة خلالها بالتدريب العملي والدراسة النظرية لمجموعة من الصنائع والحرف، فضلاً عن دراسة اللغتين العربية والإنكليزية وأصول التجارة والصناعة. ويدفع الطلبة رسماً رمزياً قدره ١٢ جنياً فلسطينياً كل سنة مقابل الدراسة والسكن والمأكل، ويشترط لدخول المدرسة إتمام المرحلة الابتدائية، ويلتحق الخريجون بأشغال مصفاة البترول في حيفا، أو بدائرتي الأشغال العامة والمعارف، أو في مجالات خاصة أخرى.

وكان التعليم الزراعي مقصوراً على مدرسة قادوري الزراعية في طولكرم التي كانت تشرف عليها دائرة الزراعة، ثم نقل الإشراف عليها إلى دائرة المعارف في آب/اغسطس ١٩٤٤م. ولم تنجُ مباني المدرسة من احتلال الجيش البريطاني طوال سنوات الثورة والحرب العالمية الثانية. ولا يدخل هذه المدرسة الزراعية إلا الطلبة الأوائل الذين أتموا الصف الثاني الثانوي. وكانت مدة الدراسة فيها سنتين، ثم صارت ثلاث سنوات بعد تعديل منهاج الدراسة فيها العام ١٩٤٥م، وثمة عناية خاصة بعلم البستنة

ومدته سنة واحدة، ثم تتدرج إلى المرحلة الابتدائية ومدتها سبع سنوات. وهي مقسّمة إلى مرحلة دنيا (خمس سنوات) ومرحلة عليا (سنتان)، تليها المرحلة الثانوية ومدتها أربع سنوات، وهي أيضاً مرحلة دنيا وتشمل الصفين الأول والثاني الثانويين، ومرحلة عليا وتشمل الصفين الثالث والرابع الثانويين. وبعدها يلتحق بعض الطلبة بأحد المعاهد العالية الأربعة، وهي معاهد للبنين يتألفان من القسم العالي من الكلية العربية والمدرسة الرشيدية (السنتان الخامسة والسادسة المؤهلتان لنيل الشهادة الجامعية المتوسطة - انترميديات في الآداب والعلوم)، ومعهدان للبنات هما كلية دار المعلمين في القدس ومركز تدريب المعلمين الريفي في رام الله. والقادرون من الطلبة مادياً، يلتحقون بالجامعة الأميركية في بيروت أو جامعة لندن أو بإحدى الجامعات العربية أو الأجنبية.

وكان القسم الأكبر من الطلبة العرب في مدارس الحكومة من تلاميذ المرحلة الابتدائية؛ ففي العام الدراسي ١٩٤٥ - ١٩٤٦م بلغ مجموع الطلبة العرب في مدارس الحكومة ٨٢,٧٧٥ طالباً، منهم ٨٠,٩٠١ في المدارس الابتدائية، وهؤلاء يشكلون نسبة ٩٧,٨٪ من مجموع الطلبة^(٤٢٣). وبرغم دعاوى التوسّع في نظام التعليم من جانب الحكومة، فلم تتجاوز نسبة التلاميذ الذين تمكنوا من الالتحاق بالسنة الابتدائية الأولى ٦٠٪ من مجموع الأطفال في سنّ الدراسة. أما إمكانية الدراسة في السنتين الابتدائيتين الأخيرتين، فكانت قليلة، والدليل على ذلك أنه بلغ عدد المدارس الابتدائية في القرى العام ١٩٤٦م نحو ٣٧٤ مدرسة منها ١١٤ مدرسة فقط احتوت هاتين السنتين الأخيرتين^(٤٢٤).

كذلك لا يتمكن إلا القليل جداً من الطلبة العرب دخول مدارس المرحلة الثانوية الحكومية (الصفّين الثالث والرابع)، ويرجع السبب إلى أنه لم يكن يوجد في فلسطين زمن الانتداب سوى ثلاث مدارس حكومية ثانوية كاملة للطلاب، وهي الكلية العربية والمدرسة الرشيدية وكلتاهما في القدس، والكلية العامرية في يافا. ولم تصبح هذه الأخيرة ثانوية كاملة إلا عام ١٩٤٦م. أما المدارس الثانوية الحكومية غير الكاملة فقد بلغ عددها ١٣ في مدن فلسطين، وتوصل الطلبة فقط إلى الصف الثاني الثانوي، منها عشر مدارس للذكور. وكانت إمكانية إتمام البنات المرحلة الثانوية معدومة تقريباً، فلم يكن يوجد في فلسطين إلا ثلاث مدارس لتعليم البنات حتى مستوى الصف الثاني الثانوي، في القدس ويافا ونابلس.

وفي حين تُؤلّى عناية خاصة للتدريب اليدوي في مدارس الذكور الابتدائية، يُركز في مدارس الإناث على التطريز وأعمال

وزراعة الخضار وتربية الحيوانات والدواجن والنحل، ودراسة طرق تحسين التربة والري.

أما المدارس الخاصة (غير الحكومية) في فلسطين فتتقسم إلى قسمين: مدارس أجنبية ومدارس وطنية. فالأجنبية أنشأتها إرساليات دينية مسيحية، والوطنية أشرفت عليها هيئات عربية فلسطينية. وكلا النوعين يتبع عموماً منهاج دائرة المعارف، ويؤهل الطلبة فيه لامتحان الدراسة الثانوية الفلسطينية (المتريكووليشن)، وتزيد الأجنبية بأنها تؤهل طلبتها لامتحان المتريكووليشن في جامعة لندن. ومن أشهر المدارس الأجنبية مدرستا (الفرنندز Friends) الأمريكيان للبنين والبنات في رام الله، ومدرستا المطران أوسانت جورج St. George، وصهيون (المطران غوبات Gobat)، البريطانيان، ومدرسة ترانسترا Terra Santa الإيطالية للبنين بالقدس، ودار الأيتام السورية الألمانية شنلر (Schneller) بالقدس، ومدرسة الفريز Frères الفرنسية بالقدس وغيرها ومدرسة سانت لوك (القدس لوقا) في حيفا (وكانت سابقاً في صدف) (٤٢٣)، وكلية القدس (Jerusalem College) للبنات.

ومن أبرز المدارس الوطنية الخاصة كلية روضة المعارف الوطنية في القدس، وهي مدرسة ابتدائية - ثانوية كاملة؛ والكلية الإبراهيمية في القدس وأصبحت في الأربعينات مدرسة ثانوية كاملة؛ وكلية النجاح في نابلس وهي مدرسة ابتدائية - ثانوية كاملة؛ فضلاً عن أن المجلس الإسلامي الأعلى يمول مدرسة الفلاح الإسلامية في غزة، ودار العلوم في يافا، وهما مدرستان ابتدائيتان - ثانويتان؛ ودار الأيتام الصناعية في القدس، وكانت ابتدائية وصناعية. ويذكر أن الزيادة التي تحققت في عدد المدارس حتى الحرب العالمية الثانية كانت ثمرة لنشاط المجلس الإسلامي (٤٢٤). وتبرز كذلك المدرسة الأرثوذكسية الوطنية في يافا وأصبحت ثانوية كاملة أواخر الثلاثينات؛ ومدرسة النهضة في القدس؛ ومدرسة غزة الثانوية؛ والمدرستان الأهليتان للبنين والبنات في بيرزيت؛ والمدرسة الأسقفية (للروم الكاثوليك) في حيفا.

وبعد هذا العرض الموجز لمؤسسات التعليم في فلسطين زمن الانتداب، نلقي نظرة تحليلية تقييمية على السياسة التعليمية للدولة المنتدبة في ضوء المعطيات الإحصائية:

١ - يلاحظ أن ميزانية التعليم كانت ضئيلة لا تسد حاجة عرب فلسطين إلى تعليم أبنائهم، ولا تتيح فرص التعليم للكثيرين من أطفالهم. فالميزانية التي وضعتها الإدارة المدنية

١٩٢٠ / ١٩٢١م لدائرة المعارف لم تتجاوز مبلغ ٧٨ ألف جنيه مصري (ظل الجنيه المصري هو النقد الرسمي في فلسطين إلى العام ١٩٢٧م). ورغم أن الميزانية زادت فبلغت العام ١٩٤٤ - ١٩٤٥م ٥٣٦ ألف جنيه فلسطيني فإن هذا المبلغ لا يمثل إلا نسبة قليلة جداً بالقياس إلى مجموع النفقات الأخرى، خاصة نفقات الأمن العام والدفاع. بل إن وسطي نسبة ميزانية المعارف إلى الميزانية العامة لم يتجاوز ٥,٥ ٪. وقد بلغ أعلاها ٦,٥٣ ٪ العام ١٩٢٩م مقابل ٢٥,٤ ٪ للأمن العام والدفاع، وأدناها ٣,٩١ ٪ للعام ١٩٤٤ / ١٩٤٥م، مقابل ٥٩,٥ ٪ للأمن العام والدفاع (٤٢٥).

وبالمقابل كان نظام التعليم الصهيوني يستمد مصادر تمويله من المنح الحكومية المحسوبة بدقة، ومن الوكالة اليهودية، ومن رسوم البلديات والمجالس المحلية، ومن رسوم الدراسة التي يدفعها الطلبة (٤٢٦). وقد اعترف تقرير اللجنة الملكية (١٩٣٧م) بأن «النصيب الذي أحرزته المعارف (من الميزانية) لم يكن ضئيلاً فحسب، بل إن نسبته المثوية كانت آخذة في الهبوط منذ سنة ١٩٣٣م. وإن هنالك أعمالاً أخرى تستلزم نفقات باهظة وفي طبيعتها الأمن العام».

واستشهد بتقرير السير جون هوب-سمبسون John Hope-Simpson (١٩٣٠م) الذي تشدد في وجوب زيادة نفقات التعليم بقوله: «هنالك امتعاض وتذمر في كل قرية بسبب عدم كفاية المدارس. والتقدم في الزراعة بين العرب لا يصبح ممكناً إلا إذا أُخذت التدابير لتحسين حالة الأمور الحاضرة. فإذا لم يصبح التعليم الابتدائي عامّاً أكثر مما هو عليه الآن، وما لم يتم هذا الأمر، لن يتفع الفلاحون من أي تعليم زراعي خاص يمكن تقديمه لهم». واختتم هوب-سمبسون قوله بما يلي: «ومن الجليّ أنه يجب على حكومة فلسطين أن تزيد نفقات التعليم الابتدائي والزراعي بمقادير طائلة» (٤٢٧). كذلك اعترف تقرير اللجنة الملكية بصدق (ظلامه) العرب من حيث قلة مخصصات التعليم «وعدم كفاية الاعتمادات المخصصة الآن لتعليم العرب»، وعليه «وجب على الإدارة أن تعتبر أن النصيب الذي يستحقونه من الخزينة العامة لهذه الغاية هو الثاني في الأهمية بعد الاعتمادات المخصصة للأمن العام» (٤٢٨). وفي حين عبّر مدير المعارف في تقرير له العام ١٩٣٠م عن الرغبة في تلبية حاجة العرب إلى توسيع المدارس حجماً وعدداً، فإنه بعد إبداء عجز إدارته عن تلبية هذه الحاجة، كشف النقاب عن أن العرب يدفعون الجزء الأكبر من إيرادات الحكومة، وقال:

«لم يكن في استطاعتنا سدّ هذه الحاجة بينما ان الشعب الذي يدفع القسط الأوفر من إيرادات الحكومة أضحي بحقّ ساحتاً على الحكومة لأنها لم تنزل عند رغبته، لأسباب وأن الوكالة اليهودية قد تمكّنت بمساعدة جمعيات أخرى من إعداد التعليم العام للأولاد اليهود»^(٤٢٩).

٢ - وقد انعكست ضآلة الميزانية المخصصة لدائرة المعارف بمفعول سلبي على عدد المدارس الحكومية والمعلمين، وضاعت الفرص المتاحة أمام عشرات الألوف من البنين والبنات الذين كانوا في سنّ التعليم لدخول المدارس الابتدائية، وكان لديهم الحماسة واللهفة للتعليم، ولكنهم لم يجدوا مكاناً لهم في مدارس الحكومة. وبرغم انحياز اللجنة الملكية للصهيونية فإنها لم تستطع أن تتجاهل تقاعس الحكومة الصارخ عن تلبية حاجات العرب إلى التعليم. وعبرت عن الأسف لأن المدارس الحكومية لم تستوعب إلا سدس الأولاد العرب الذين كانوا في سنّ التعليم بما يلي:

«ومن أشدّ دواعي الأسف أن لا يكون في مقدور نظام الحكومة بعد مرور سبع عشرة سنة على حكم الانتداب أن يسدّ إلا نصف حاجة العرب إلى التعليم. فإنّ نحواً من خمسين في المائة من طلبات الالتحاق بالمدارس في السنين الأخيرة في المناطق التي توجد فيها مدارس قد رفضت بسبب قلة المعلمين وعدم وجود أماكن للتلازمة، هذا فضلاً عن عدم سدّ الحاجة للتعليم بالمرّة في المناطق التي لم تنشأ فيها حتى الآن بنايات للمدارس. ومن بين الأولاد الذين هم في سنّ التعليم ويقدر عددهم بما يقرب من ٢٦٠,٧٠٠ ولد، يتعلّم في مدارس الحكومة الآن ٤٢,٧٠٠ ولد فقط. ولقد قدّر شهود العرب أنّ نحواً من ٨٥ في المائة من الفلاحين لا يزالون أميين. وما يجعل هذا الأمر أشدّ إيلاماً أن قسماً كبيراً من القرى العربية، يرغب في التبرع بالمال لإنشاء المدارس في القرى إذا قامت الحكومة بنصيبها من ذلك».

وشكا تقرير اللجنة الملكية من قلة عدد المعلمين المديرين للمدارس فذكر:

«إن مسألة إيجاد معلمين مديريين للمدارس صعبة ومحدودة جداً، فإن عدد المعلمين الذين تخرّجهم الكلية العربية يكفي لسدّ الوظائف الشاغرة، إما بسبب مرض المعلمين أو إحالتهم للمعاش، ولكن هذا العدد لا يكفي لتزويد المدارس الجديدة بالمعلمين»^(٤٣٠).

ويتضح من إحصاء العام ١٩٢٢م الرسمي أن عدد الطلبة العرب كان ٣٤,٥١٧ طالباً، فارتفع العام ١٩٤٤م إلى ١٠٤,٩٤٠ طالباً، أي أكثر من ثلاثة أضعاف. وارتفعت نسبة الطلبة إلى عدد السكان العرب من ٥,١٧٪ العام ١٩٢٢م إلى

٨,٦٨٪ العام ١٩٤٤م. ويظهر بجلاء أن نسبة الطلبة ظلت ثابتة نسبياً حتى العام ١٩٣٠م مع ميل إلى الانخفاض في السنتين الأخيرتين. ومع العام ١٩٣١م بدأت النسبة تزداد، فوصل عدد الطلبة في عام الثورة الكبرى (١٩٣٦م) إلى ٧٥,٨٩٨ طالباً أي ٧,٨٢٪ من السكان العرب^(٤٣١). ولكن يلاحظ بالمقابل أنه رغم هذه الزيادة، ظلت أعداد كبيرة من الأولاد خارج المدرسة محرومة من التعليم.

ولو سلّمنا بأن التعليم توسّع بعد العام ١٩٤٢م، وأن عدد المدارس ازداد بنسبة ١٥٪ ما بين ١٩٤١ و ١٩٤٣م، وأنعمنا النظر في إحصاءات دائرة المعارف للعام الدراسي ١٩٤٣ / ١٩٤٤م، لرأينا أن الحكومة لديها ١,٦٨٧ معلماً في حين وصل عدد الطلبة في مدارس الحكومة بالمدن والقرى إلى ٦٣,١٤١، منهم ٤٩,٣٧٥ صبياً و ١٣,٧٦٦ بنتاً، وأن عدد الذين التحقوا بالمدارس الخاصة حوالي ٤٠,٧٢٣ منهم ٢٤,٧٩١ صبياً و ١٥,٩٣٢ بنتاً. وإذا حدّد عمر ٥ سنوات - ١٥ سنة كمرحلة دراسية من عمر الصبي والبت، نتحقق أن حضور الصبيان إلى المدرسة يمثل ٤٧٪ ممن هم في سنّ المدرسة في البلاد كلها، ويمثّل حضور البنات نسبة ٢١٪ ممن هنّ في سنّ المدرسة، أي أن ٣٤٪ ممن هم في سنّ التعليم لديهم فرصة لتلقي العلم، و ٦٦٪ ظلوا أميين، أي لم يدخلوا المدرسة أبداً أو تركوها في وقت مبكر. ومن أصل ٣٤٪، دخل ٢١٪ فقط المدارس الحكومية من الجنسين^(٤٣٢).

وواضح من هذه الأرقام أنه كان ثمة مجال للتوسع في استيعاب عدد أكبر من الطلبة العرب، لو اعتمدت الحكومة تأمين ما يلزمهم من المخصّصات المالية والمعلمين.

ويلاحظ أنّ عدد القرى التي كانت تضم مدارس حكومية ارتفع من ٢٥٤ قرية العام ١٩٢٦م إلى ٣٥٤ قرية العام ١٩٤٥م، ولكن ٤٦ قرية فقط كان فيها مدرسة للبنات. فإذا كان عدد القرى في فلسطين هو ٨٤٤ قرية حسب إحصاء العام ١٩٢٢م، فإنّ ٥٨٪ من القرى كانت محرومة من المدارس الحكومية، و ٩٥٪ كانت محرومة من مدارس البنات^(٤٣٣)، ومن هنا التفاوت الكبير في نسبة عدد المتعلمين والأميين بين المدن والقرى؛ ففي حين زاد عدد المدارس في المدن بنسبة ١٥٪ ما بين ١٩٤١ - ١٩٤٣م، نرى أن هذه الزيادة في القرى لم تتجاوز ٥٪. وبينما أوشتكت الأمية بين الصبيان في المدن من عمر (٧ - ١٢ سنة) العام ١٩٤٤م أن تكون معدومة، نرى أن ثلث البنات من العمر

نفسه بقين دون مدرسة. وتصبح هذه النسبة أعلى في القرى فتسجل ٤٠٪ للصبيان و٩٣٪ للبنات^(٤٣٤).

وحين انتقد تقرير هوب - سمبسون (١٩٣٠م) ضالة فرص التعليم المتاحة لأولاد القرى العربية، سارع إلى نفي مزاعم إجحام العرب عن تعليم أولادهم، بقوله:

«إن عدد الأولاد الذين يلزمون المدارس في القرى هو ١٢,٥٣٩ تلميذاً (في العام ١٩٢٨ - ١٩٢٩م) أي ١٣,٢٪ من مجموع الأولاد في سن الدراسة. . ولا يمكن تعليل هذه النسبة القليلة بأن العرب يجمعون عن إرسال أولادهم إلى المدارس. فهذا التعليل منافٍ للحقيقة. وإننا لنجد في كل قرية تظلياً من الأهالي بسبب قلة التسهيلات التعليمية وإلحاحاً على طلب زيادة عدد المدارس للصبيان وللبنات أيضاً، إذ أن المدارس أصبحت في الوقت الحاضر غير كافية لاستيعاب الطلاب الذين يقدمون إليها»^(٤٣٥).

ويلاحظ أن إدارة الانتداب لم ترصد المخصصات المالية الكافية لبناء المدارس، أو على حدّ قول مدير المعارف في تقريره للعام ١٩٣٠م: «لم تتكفل الحكومة منذ الاحتلال (١٩١٨م) حتى اليوم بنفقات كافية لبناء أية مدرسة في البلاد»^(٤٣٦). وكان الشعب يتجاوب بحماسة وسرعة مع الحكومة حين تطلب مساهمته في تكاليف المعارف، كبناء المدارس والإنفاق على المعلمين الإضافيين أو غير المصنّفين الذين جرى تعيينهم لسدّ النقص الكبير في عدد المعلمين. ويتضح من المعطيات الإحصائية المنشورة أنه ما بين ١٩١٨ و١٩٢٢م، تحملت القرى العبء الأكبر في افتتاح ٣٠٠ مدرسة، فجمعت الأموال وقُدّمت الأرض ومواد البناء في بعض الأحيان. وتركت الحكومة المبادرة لإنشاء المدارس في القرى، في يد اللجان المحلية، على أن تجهزها الحكومة وتنفق على المعلمين. ولكن الحكومة في كثير من الأحيان كانت ترفض تقديم المعلمين

بحجة قصور ميزانية المعارف عن تلبية جميع الاحتياجات^(٤٣٧). ويتّضح من جدول المساهمة المالية النقدية للقرى العربية في سبيل التعليم ما بين العامين ١٩٤١ و ١٩٤٥م أنّ مساهمة الأهالي كانت أكبر من مساهمة الحكومة في جميع السنوات، الأمر الذي يدلّ بجلاء على مدى استعداد الشعب العربي الفلسطيني للتضحية من أجل نشر العلم بين أبنائه^(٤٣٨).

ولن ندخل في موضوع تقويم المستوى الحقيقي للتعليم الحكومي أو لمردوده الثقافي والعلمي، وحسبنا أن نشير إلى أن المعلم كان يدرّس ٤٠ تلميذاً كمعدل وسطي، وفي أكثر مدارس القرى كان يوجد معلم أو معلمان فقط. وكان لا بدّ أن ينخفض مستوى التعليم نتيجة إلحاق عدد كبير من المعلمين والمعلمات (الإضافيين) غير المؤهلين، ومن خريجي المدارس الابتدائية والثانوية الدنيا، ويكاد يقارب عددهم المعلمين المؤهلين، ولا يتقاضون إلا رواتب ضئيلة، وهم أقل مستوى من زملائهم خريجي المدارس الثانوية ودور المعلمين والمعلمات والكلليات، وذلك نظراً لقلّة عدد المعلمين والمعلمات، ولأن مركز تدريب المعلمات الرفي في رام الله لا يزيد عدد خريجياته على ١٢ معلمة سنوياً^(٤٣٩).

وعلى الرغم من اندفاع العرب نحو التعليم ومشاركتهم في القسم الأكبر من نفقات بناء المدارس في القرى والمدن على السواء، فإنّ تسهيلات التعليم التي تقدّمها الحكومة كانت غير ملائمة ولا كافية، ويظهر ذلك بوضوح من نسبة المقبولين في المدارس الحكومية. ويظهر الجدولان رقم (١) ورقم (٢) الرسميان التاليان عدد طلبات الانتساب إلى المدارس من ناحية، وعدد المقبولين من الأولاد في عمر الدراسة من ناحية ثانية، والنسبة بينها في القرى وفي المدن ما بين ١٩٣٢ و ١٩٤٤م.

الجدول رقم (١)

عدد طلبات الانتساب، وعدد المقبولين من الأولاد في عمر الدراسة في القرى والنسبة بينهما

(١٩٣٣ - ١٩٤٤م)^(٤٤٠)

	قبل برنامج التوسع				بعد برنامج التوسع			
	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤
عدد الطلبات	٦,٥٥٥	٧,٩٨١	١١,١٣٠	١٠,٨٦٣	١٠,٩٥٢	١٠,٢٤٤	١٢,٢٢٢	١٣,٧٨٩
عدد المقبولين	٣,٧٦٦	٤,٩٢٤	٦,٤٤٦	٦,٢٢٩	٧,١٤٦	٧,٢١٧	٨,٥١٨	٩,٥٧٤
النسبة المئوية للمقبولين	٥٧٪	٦١٪	٥٨٪	٥٧٪	٦٥٪	٧٠٪	٧٠٪	٦٩٪

الجدول رقم (٢)

عدد طلبات الانتساب، وعدد المقبولين من الأولاد في عمر الدراسة في المدن والنسبة بينها
(١٩٣٣ - ١٩٤٤ م) (٤٤١)

قبل برنامج التوسع				بعد برنامج التوسع			
١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤
٣,٧٣٨	٤,٨٩٨	٨,٦١١	٧,٧٢٦	٨,٢٧٧	٧,٨٧٥	٨,٥٩٧	٨,٧١٦
١,٧٠٢	٣,٢٠٠	٣,٥١٧	٣,٢٠٥	٤,٠١٨	٤,٢٨٤	٤,٣٨٠	٤,٧٢١
% ٤٥	% ٦٥	% ٤١	% ٤١	% ٤٨	% ٥٤	% ٥١	% ٥٤

يتضح من الجدولين رقم (١) ورقم (٢) أنَّ عدد الراغبين في الانتساب إلى المدارس الحكومية كان يزداد ببطء ولا سيما أواخر الحرب العالمية الثانية، ولكن بالمقابل كان عدد المرفوضين أو المؤجلين كبيراً، ويمكن أن نسجل بصدهما ملاحظتين:

أولاهما، أن الأرقام الواردة في جدول (القرى) تقتصر فقط على القرى التي يوجد فيها مدارس، في حين كان يوجد ١٢٢ قرية لم يستطع سكانها تهيئة المباني المدرسية. كما يوجد ٤٠٠ قرية صغيرة زعم أنَّ قلة سكانها لا تتيح بناء مدارس حكومية فيها. ومن مجموع ٢٠٨,١٥٠ صبيّاً وبتناً، قبلت المدارس ٢١٪ منهم، وبقي ٧٩٪ منهم بدون تعليم. أما نسبة قبول بنات القرى في المدارس، فلم تتجاوز ٦٪ من مجموع عدد البنات في سن الدراسة. وترتب على هذه النسبة المتدنية مشكلة اجتماعية خطيرة، فهي تشير إلى أن تعليم البنات أهمل إلى أقصى الحدود، وأنه ما لم تأخذ أمهات المستقبل بأسباب التعليم على نحو لائق يوازي نسبة تعليم الصبيان، فلن يوجد سوى أمل ضئيل في رفع مستوى الجيل القادم، إذ لا يكفي أن يلتحق ٣٠٪ من صبيان القرية بالمدارس، إذا أريد الحفاظ على بنية اجتماعية سليمة للحياة في القرية. وعلى الشبان نصف المعلمين أن يختاروا زوجاتهم من مستواهم نفسه على الأقل، ضمن القرية، إذا رغبوا أن يعيشوا حياة هائلة مجدية (٤٤٢).

والملاحظة الثانية هي، أن الجدولين يظهران أن جميع المتقدمين إلى المدارس الحكومية كانوا لائقين، أي مستوفين شروط الانتساب، وأهمها شرط العمر. فإذا انقضى عمر المتقدم أو تجاوز العمر المحدد، فليس هناك أية فرصة لقبوله في المدرسة. وفي العام التالي لا بد أن يتجاوز جميع المتقدمين المؤجلين السن المحددة، فإذا تقدموا بأوراقهم إلى المدرسة ثانية فسوف يُرفضون. وقد ترتب على

ذلك أن ٤٨٪ من المتقدمين لدخول المدارس الحكومية عام ١٩٤١ م، و ٥١٪ عام ١٩٤٣ م قد رُفضت طلباتهم وحرّموا من أي تعليم، ما لم يكن أقرباؤهم قادرين على دفع رسوم الدراسة الباهظة في المدارس الخاصة. ويكاد يكون مثل هذا الأمر مستحيلاً في القرى. فالقرويون القادرون على تزويد أولادهم بالتعليم غير الحكومي يعدّون على الأصابع. كما يلاحظ أن عدد المتقدمين إلى مدارس الحكومة في القرى خاصة، لا يشمل جميع الذين كان يمكن أن يتقدموا، فقد أحجم الكثيرون عن التقديم لعدم وجود مدارس في قريتهم، أو لأنهم لا يرون فرصة لهم فيها (٤٤٣).

وأدّاء الحكومة بأنها كانت تفتقر إلى المال لتوفير التسهيلات التعليمية الجيدة في عموم البلاد، هو ادّعاء لا يمكن قبوله والتسليم به. صحيح أن أحوال المالية العامة لم تكن متعشة دائماً، لأن فلسطين مرت بسنوات عجاف وسنوات خير، ولكن الحكومة اقتصدت في سنوات الخير بحيث توافر لديها احتياطي مالي ضخم بلغ عدة ملايين من الجنيهات (٤٤٤). وحين تبرر الحكومة تقصيرها الشديد في ميدان التربية والتعليم، بأن الاضطرابات المتعاقبة كانت تستنزف الميزانية العامة، وبأن المحافظة على الأمن العام كانت تسوّغ الطلب المستمر للمال، يمكن الرد عليها بأن فلسطين العربية لولم تنكب بوعدهم بلفور وبسياسة الانتداب الباهظة التكاليف، والقاضية بوضع البلاد في ظروف سياسية واقتصادية تسهّل إنشاء الوطن القومي، لوصل أبنائها إلى مستوى متميّز من التقدم والرفاه. ولكن تشبّت الحكومة بسياسة التعامي المقصود المحابية للصهيونية والمجحفة بحق العرب، جعلها تنفق معظم الأموال التي دفعها المكلف العربي الفلسطيني، على الأمن العام والسجون، وكان الإخلال بالأمن دائماً نتيجة مباشرة لوعده بلفور. لقد أنفقت فلسطين ثلثي الميزانية للعام ١٩٤٤ - ١٩٤٥ م على

١٦ - ٢٠ سنة في العلوم أو في التربية أوفيهما معاً^(٤٤٩). وبحق لهم الالتحاق بالجامعة الأميركية في بيروت وبالجامعات البريطانية وغيرها. ولكن الدراسة الثانوية والدراسة العالية لم تكن مفتوحة أمام جميع الطلبة العرب الفلسطينيين الذين يرغبون في متابعة الدراسة، نظراً لضآلة ميزانية دائرة المعارف.

ويلاحظ أنه في السنوات الخمس عشرة الأولى من الحكم البريطاني لفلسطين، لم يكن في مدارس الحكومة، عدا الكلية العربية، أكثر من الصف الثاني الثانوي^(٤٥٠)، وحين اشتدت الحاجة إلى معلمين من مستوى أعلى، أضيف الصفان الثالث والرابع الثانويان إلى المدارس. ولتخريج معلمين لهذين الصفين الثانويين المضامين، افتتح صفان بعد (المتريكوليشن) في الكلية العربية والمدرسة الرشيدية وصف واحد في كلية دار المعلمات وكلها في القدس كما ذكرنا سابقاً.

وبحسب ماورد في تقرير حكومة فلسطين إلى اللجنة الأنكلو-أمريكية (١٩٤٦م)، بلغ عدد طلبة المرحلة الثانوية ١,٢١١ طالباً في العام ١٩٤٥م، كما بلغ عدد الطلبة في صف (المتريكوليشن) حوالي ١٠٠ طالب^(٤٥١). ومعنى هذا أن ٩٨٨ طالباً من كل ألف طالب تقريباً، يحرمون من التعليم الثانوي. ويرى ساطع الحصري أن نسبة ٥٧٪ من مجموع عدد الطلبة في المرحلة الثانوية والمهنية، كانوا يتلقون تعليمهم في المدارس الخاصة^(٤٥٢)، التي لا يقدر على دفع رسومها ونفقاتها إلا قلة من الشعب وهذا يعني تضحية الأسر بكثير من حاجياتها لتأمين نفقات تعليم أبنائها.

وتعكس هذه الأرقام مبالغ الحيف والغبن الذي أصاب الطلبة العرب الفلسطينيين، ومدى إمعان إدارة الانتداب في فرض سياسة (التجهيل) عليهم، وتنگرهم لحقوقهم في الحياة الأفضل وفي مواكبة التطور الحضاري. ولأن الحكومة رصدت ما يكفي من فائض المال المتوافر في ميزانيتها لتوسيع نطاق التعليم الثانوي والتعليم العالي، لأوفت بالتزاماتها نحو المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم وصك الانتداب، تجاه «الوديعة المقدسة» التي وكل إليها أمر المحافظة عليها والارتقاء بأهلها. ولتحقق أن الإنفاق على تعليم العرب الفلسطينيين هو أكثر اقتصاداً من رصد الأموال الطائلة، وتلبية الطلبات المتزايدة للإنفاق على الأمن والسجون. أما اكتفاء الحكومة بتخصيص ٦٪ من مجموع نفقاتها على التعليم، فلا يمكن تسويغه أو تفسيره بمقاصد بريئة، مادام ٦٦٪ من أبناء العرب في سن الدراسة، محرومين من أية فرصة للتعليم.

٤ - بينما شارك الأهليون مشاركة كبيرة في شؤون التعليم أثناء العهد العثماني السابق، وقفت الإدارة التعليمية البريطانية

الأمن العام. فمن أصل مجموع الميزانية البالغ ١٨,١٩٦,٥٩٤ جنيه فلسطينياً بلغت نفقات الأمن العام والحرب ١٢,١٥٧,٩٢٨ جنيه فلسطينياً^(٤٥٣). وإن تخصيص دائرة المعارف بميزانية ضئيلة، لا بد أن يجعل نصف الأولاد العرب محرومين من التعليم الابتدائي، ويجعل ٩٠٪ منهم محرومين من أي تعليم ثانوي أو عالٍ، ويؤدي بالتالي إلى حرمان العرب من حقهم الطبيعي في تعليم أولادهم، ولا يساعد على إزالة الأمية من صفوفهم، وهي غاية التعليم الرئيسية في فلسطين. ولقد قدر أن ٦٢٪ من السكان العرب الفلسطينيين كانوا أميين في أواخر زمن الانتداب^(٤٥٤).

٣ - كان التركيز على المرحلة الابتدائية واضحاً بين مقاصد السياسة التعليمية زمن الانتداب؛ فمن أصل ٥١٤ مدرسة حكومية في العام الدراسي ١٩٤٥ - ١٩٤٦م، كان عدد المدارس الابتدائية ٥٠٩ مدارس ضمت ٢٥ مدرسة منها فقط بعض الصفوف الثانوية. ولم يكن هنالك إلا ثلاث مدارس ثانوية^(٤٥٥) كاملة على ما ذكرنا. ومعلوم أن المرحلة الثانوية تشمل كل أنواع التعليم ما بين نهاية الصف السابع الابتدائي وحتى بداية مرحلة التعليم العالي والجامعي. وفي العام الدراسي ١٩٤٦ - ١٩٤٧ لم يتجاوز عدد الطلبة في مراحل التعليم ما بعد الابتدائي ٢,٤٥٠ في المدارس الحكومية أي ٢,٦٪ فقط من مجموع عدد الطلبة في جميع المدارس الحكومية. ويشمل هذا العدد طلبة المعاهد المهنية كالمدرسة الزراعية في طولكرم، والمدرسة الصناعية في حيفا، وكلية دار المعلمات في القدس، ومركز تدريب المعلمات الريفي في رام الله، فضلاً عن قسم التعليم العالي في الكلية العربية والمدرسة الرشيدية التي خصص فيها سستان إضافيتان للدراسة بعد المرحلة الثانوية، وفضلاً عن الصف الأخير (الخامس) من كلية دار المعلمات في القدس (صف تدريب المعلمات)، ولم يتجاوز عدد طلبة هذا القسم العالي ٦٠ طالباً فقط^(٤٥٦).

وترمي الدراسة في المرحلة الثانوية إلى إعداد الطلبة وتأهيلهم للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا، والتخصص في الموضوعات التي يختارونها. وسبقت الإشارة إلى أنه بعد أن يجتاز الطلبة الصف الرابع الثانوي، يتقدم الناجحون إلى امتحان شهادة الدراسة الثانوية الفلسطينية المعروفة باسم (متريكوليشن) التي تنقلهم إلى مرحلة التعليم العالي في الجامعات والمعاهد. وهذه المرحلة تتألف من دراسات أدبية أو علمية فوق مستوى (المتريكوليشن)، ويتخصص طلبتها الذين تتراوح أعمارهم ما بين

العرب وأظهرت المحاباة لليهود، وطالب بأن يعطى العرب «نصيبهم من ميزانية المعارف بنسبتهم العددية، وأن يتولوا هم بأنفسهم إدارة مدارسهم وسياسة تهذيب ناشئتهم»^(٤٥٦)، كما احتجت اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٢م) على سياسة التجهيل وانتقدت «موقف الحكومة المزري من الشعب، فلا هي تاركة له حق التصرف بإدارة شؤون معارفه والإشراف على المدارس، ولا هي عاملة على سدّ حاجة الشعب في تعليم أبنائه»^(٤٥٧).

لقد توالى الاحتجاجات من شتى الأحزاب والهيئات العربية الفلسطينية ضد سيطرة الحكومة على إدارة التعليم العربي وتوجيهه منذ بداية إدارة الانتداب، وزادت مطالبة العرب بالإشراف على مدارسهم شدة، بعد ثورة البراق عام ١٩٢٩م، وإدراكهم حقيقة العلاقة العضوية التي تربط بين مصالح الصهيونية والاستعمار، تلك العلاقة التي عبّرت عن نفسها في الميدان التعليمي التربوي الخطير، باحتكار نظام التعليم العربي إدارةً وتوجيهاً، ومضى المواطنون العرب، من خلال الاحتجاجات والبيانات، يكشفون النقاب عن مقاصد سياسة الانتداب التعليمية، ولاحظوا أنها تسعى أولاً إلى إبقاء الشعب العربي في حالة (جهل) مستمرة، فلا يدرك أبعاد المخطط الصهيوني الاستعماري لتهويد فلسطين وطرده العرب منها، وبالتالي لا تنمو فيه نوازع التحرر من نير التبعية المفروض عليه.

لقد ركزت السياسة التعليمية الحكومية على التعليم الابتدائي دون الثانوي، لإرغام الطلبة على الاكتفاء بالسنوات الخمس الأولى الابتدائية، وذلك عن طريق تضيق سبل تكملة دراستهم في المرحلة الابتدائية العليا، وفي المرحلة الثانوية بأكملها، مع الحرص على ربط التعليم الثانوي بسياسة تخريج معلمين للمدارس وخاصة الابتدائية، وفصله عن سبل الحياة المختلفة. ولضمان نجاح هذه السياسة كان على الحكومة أن تضع للعرب الفلسطينيين نظاماً تعليمياً يرمي أساساً إلى تحقيق غاية الانتداب الفلسطيني، وهي وضع البلاد في أحوال سياسية واجتماعية واقتصادية من شأنها أن تساعد على إنشاء الوطن القومي اليهودي، وبعبارة أخرى، أن يساعد النظام التعليمي العربي على تكيف الناشئة العربية مع تلك الأحوال بحيث لا تعارض معها. وبموجب هذه السياسة كان على دائرة المعارف ممثلة بمديرها ونائبه البريطانيين والموظفين الإنكليز فيها، أن تضع المناهج التعليمية والنظم الإدارية اللازمة، وأن تتمسك بالمركزية الشديدة في الإدارة لتحول دون تقدّم المدارس، وتسلط على

ضد كل محاولة للمشاركة من جانب العرب، مخالفة بذلك التزامها في صك الانتداب. وبعد تصاعد موجة الاحتجاج وتحمل الشعب العربي الفلسطيني بحماسة جزءاً كبيراً من نفقات التعليم ومؤسساته، تكوّنت في عدد من المدن والقرى (لجان معارف)، ولكن حُصر نشاطها في الأمور المالية وتعيين المعلمين. وبينما شكّا تقرير اللجنة الملكية (١٩٣٧م) من «الوضع المعوج» الذي بموجبه كان الإشراف على المدارس الصهيونية بيد المجلس المثلّي اليهودي (الفعدا ليثومي)، والإشراف على المدارس العربية بيد الحكومة، فإنه لم يجرؤ على الدعوة إلى تسليم العرب المسؤولية عن مدارسهم، أسوة بالصهيونيين، وإنما دعا إلى (حلّ وسط) يكون على حساب حقّ الغالبية العربية في إدارة مؤسساتها التعليمية، وذلك حين أوصى بأنه «لا بدّ للحكومة من الاضطلاع بدرجة أوفر من الرقابة على المعارف في المدارس اليهودية، ومن تحويل المجالس البلدية العربية والهيئات المحلية الأخرى سلطة أوفر على المدارس العربية». وتصورّت اللجنة أن الحل يكمن في «فرض منهاج دراسي ثنائي القومية على المدارس العربية واليهودية على التساوي». ولكنها اعترفت بأن «الطائفة اليهودية ستقاوم بشدة كل محاولة لتجريدها من استقلالها في المعارف. وليس في الإمكان إجراء ذلك على غير ما يريد اليهود دون إلغاء المادة الخامسة عشرة من صك الانتداب»^(٤٥٨). وبما أن مهمة اللجنة الملكية في الأساس كانت تقصّي أسباب الاضطراب والثورة في فلسطين (١٩٣٦م)، فإنها وجّهت اللوم إلى الوطنية الثنائية التي يوجدها الطابع القومي الذي يصطبغ به التعليم عامة، لأن «نظام التعليم عند العرب ونظام التعليم عند اليهود المتبعين الآن يؤديان حتماً إلى توسيع الهوة بين العنصرين»^(٤٥٩). ويتضح تحييز اللجنة السافر للصهيونية حين ساوت بين العرب والصهيونيين في فلسطين، من حيث مسؤولية النظام التعليمي لكل منهما عن التوتر والاضطراب، في حين أنه لا يمكن المقارنة بين الحرية التامة التي يتمتع بها نظام التعليم الصهيوني، والتضييق الشديد الذي يعاني منه التعليم العربي؛ «فمدارس اليهود حرة في إدارتها وبرامجها ونظمها، وجميع أولادهم، صبياناً وبنات، الذين هم في سنّ الدراسة في المدارس. ففي مدارسهم نحو ثلاثين ألف تلميذ وهو سدس مجموع عددهم، وهو العدد الطبيعي لمن هم في سنّ الدراسة، ولديهم مدارس عديدة ثانوية كاملة وفنية وصناعية، وإدارتهم تستوفي نصيبها من ميزانية المعارف حسب نسبة اليهود العددية في البلاد»^(٤٦٠)، على حدّ قول حزب الاستقلال في ردّه على بيان المندوب السامي (١٩٣٢م). وشرح الردّ أيضاً تناقض سياسة الحكومة التعليمية مع صك الانتداب، إذ أهملت تعليم

أن خُفِضت قوة الشرطة، فضُمَّت ٧٣ ضابطاً و ٩٦٦ نفرًا العام ١٩٢٥م.

وبرغم أن هذه الإجراءات تمت بإشراف المندوب السامي الصهيوني هربرت صموئيل، الذي عُرف بأنه أرسى دعائم الوطن القومي اليهودي في فلسطين، فإن الوكالة اليهودية لم تكن راضية عن وتيرة التقدم الذي تحقّق، فطالبت بتسعيدها، وأدعت أن السلام لا يضمنه إلا إمداد اليهود بوسائل الدفاع عن مستوطناتهم، وخاصة بعد اضطرابات العام ١٩٢١م. وأقرّت الحكومة تزويدهم بصناديق سلاح مختومة بخاتم الشرطة، ويمكن استعمالها في حال الدفاع عن النفس بكسر الختم وقت الطوارئ. وما يثير الملاحظة أن السلطات تركت للمستوطنين الصهيونيين تقرير حالة الطوارئ، ولذا فقد طالبوا بعد ذلك بتزويدهم بالسلاح والذخيرة من الإيرادات الحكومية. وبعد عام واحد، حاولت الحكومة إلغاء صناديق السلاح لأنها شعرت أن وجودها كان إقراراً بعجزها عن الحفاظ على الأمن والسلام في البلاد، أولائها عكست عجزها بإزاء الإصرار الصهيوني. وكلا السببين كان كافياً لنسف سلطتها ومكانتها. وكانت حجتها أنها تستطيع إيصال القوات المسلحة إلى مناطق التوتر بسهولة، بفضل الطرق الأمنية التي تولت بناءها، وأنه يُستبعد تجدد اضطرابات العام ١٩٢١م. وتم التوصل إلى تسوية بين السلطات الحكومية والصهيونيين تقضي بإلغاء صناديق السلاح تدريجياً خلال سنتين، بحيث يشهد نهايتها العام ١٩٢٦م. ولكن اتضح عندما طرح الأمر أمام لجنة شو Shaw العام ١٩٢٩م أن الصناديق مازالت قائمة في المستوطنات اليهودية، وإن واحداً منها على الأقل قد استعمله اليهود خلال ثورة البراق ١٩٢٩م.

وفي العام ١٩٢٦م ألغيت قوة الدرك بقسميها البريطاني والفلسطيني اقتصاداً بالنفقات، وحلّت (قوة حدود شرق الأردن) محل (الفيلق العربي) الذي أبقى على اسمه للدلالة على القوة المذكورة. وتشكلت قوة الشرطة فضمت ٢٤٥ من البريطانيين (٤٨ ضابطاً و ٢١ صف ضابط و ١٧٦ نفرًا)، فضلاً عن ١٢٥ ضابطاً و ١,٦٢٧ صف ضابط ونفرًا من الفلسطينيين، بينهم ٢١٢ يهودياً^(٤٦١)، وبلغت نفقاتها ٩٤٣,٣٠٥ جنيهاً فلسطينياً. ولم يلبث أن تزايد حجم قوة الشرطة ما بين ١٩٢٦ و ١٩٢٩م. ثم دعمت بعد ثورة البراق ١٩٢٩م بفريق من الشرطة البريطانية وارتفعت نفقاتها العام ١٩٣٠م إلى ٨٥١,٤٧٥ جنيهاً فلسطينياً، بينما بلغ مجموع نفقات الأمن العام (وتشمل الشرطة والسجون وقوة حدود شرق الأردن والدفاع) ٩١٨,٧٤١ جنيهاً فلسطينياً،

المفتشين، وتشدّد مع المدراء والمعلمين، مستخدمة سلاح التسريح والإرهاب لضمان عدم مشاركتهم في التخطيط والتنفيذ، وتراقب الكتب المدرسية مراقبة تامة للحيلولة دون تحقيق أي تعليم قومي وظهور أي روح وطني. ومنح مدير المعارف نفسه سلطة طرد أي معلم ينشر تعاليم «غير أمينة»، أي غير أمينة لسياسة «الوطن القومي»^(٤٥٨)، كما حال دون إقامة علاقات ثقافية مع أقطار الوطن العربي، وحال دون الاستفادة كثيراً من المثقفين والدارسين العرب الذين حصلوا علومهم في الخارج. وأدت هذه التدابير القمعية في الصفوف والإدارة والتفتيش إلى انعدام حرية الطلبة، كما أدى ضعف التعليم المهني والصناعي، أو نقصهما الفاضح إلى تصاعد حاجة البلاد للفنيين المدربين، وعدم تلبية ضرورات الحياة المتقدمة. وكان لاعتماد التعليم على الطريقة التربوية التقليدية القائمة على التلقين بدل تنمية طريقة التفكير الصحيح، أثر ضاراً على مدارك الطلبة، وطريقة استخدام تعلمهم على نحو مُجدٍ في مواجهة مشاكل الحياة المتطورة. كما انعكس عدم تركيز التعليم على التوجهات الثقافية العربية وقيم الحضارة العربية الإسلامية بمفعول سلبي على خلق جيل عربي مؤمن بقضايا أمته ومقدرتها على مجازاة أرقى الأمم.

الأمن العام:

بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين مباشرة، شكلت الإدارة العسكرية نواة لقوة الشرطة بالاعتماد أساساً على جيش الاحتلال للحفاظ على الأمن الداخلي. وحالما تسلمت الإدارة المدنية سلطاتها العام ١٩٢٠م أصبح من الضروري زيادة عدد أفراد قوة الشرطة تمهيداً لتخفيض حجم الحامية العسكرية الباهظة التكاليف. ولكن أحوال الخدمة في سلك الشرطة لم تكن مُرضية، فاستقال ما يقرب من ٦٠٪ من أفراد القوة بسبب ضالة الراتب ورداءة السكن^(٤٥٩). وبعد تحسين أحوال الخدمة العام ١٩٢١م، زادت قوة الشرطة فضمت ٧٨ ضابطاً و ١,١٥٢ نفرًا أو من رتب أخرى دون رتبة الضابط، كما تشكلت قوة للدرك مؤلفة من قسم بريطاني عدده ٣٨ ضابطاً و ٧٢٤ صف ضابط ونفرًا، وقسم فلسطيني مؤلف من ٥٥٠ دركياً بين فرسان ومشاة، وتشكلت أيضاً قوة مثلها في شرق الأردن سميت (الفيلق العربي) من أجل حماية الحدود المشتركة بين فلسطين وشرق الأردن. وأعيد تشكيل قوة الخفراء وهم الحراس في القرى، كما أدمجت الشرطة البلدية في قوة الشرطة النظامية^(٤٦٠). وكانت الحكومة البريطانية تدفع نفقات القسم البريطاني من قوة الدرك. وكان من جرّاء تأسيس هذه القوة

الحكومة قوة الشرطة، ورفعت مخصصاتها لتبلغ ٧٤٤,٤٥٥ جنيهًا فلسطينياً. وقد أظهر تقرير اللجنة الملكية أن نفقات الأمن العام في ذلك العام بلغت ٢,٢٣٠,٦٢٣ جنيهًا فلسطينياً، وشكلت نسبة ٤٨٪ من مجموع إيرادات الحكومة للعام ١٩٣٦ - ١٩٣٧م والبالغة ٤,٦٣٩,٩٥٣ جنيهًا فلسطينياً^(٤٦٦).

ولو أخذنا فترة ربع القرن ما بين إقامة الإدارة المدنية (١٩٢٠م) حتى العام ١٩٤٦م، وتأملنا في نسبة نفقات الأمن العام إلى مجموع إيرادات الحكومة، لتحققنا أن الإدارة الحكومية في فلسطين ظلت تنفق ثلث إيراداتها على متطلبات الأمن العام. فقد ورد في تقرير الحكومة الذي قدمته إلى لجنة التحقيق الأنكلو-أمريكية (١٩٤٦م) أن إيرادات الحكومة عن الفترة المذكورة بلغت ١٣٩,٠٤٦,٠٠٠ جنيه فلسطيني وأن نفقات الأمن العام عن الفترة نفسها بلغت ٤٣,٣٥٢,٠٠٠ جنيه فلسطيني وأن مساهمة الحكومة البريطانية في نفقات الأمن خلال تلك الفترة بلغت ١٣,٦٤٧,٠٠٠ جنيه فلسطيني. واعترف التقرير أن هذه المساهمة البريطانية تشكل ثلث نفقات الأمن تقريباً عن تلك الفترة. أما الثلثان الباقيان، فقد تكفلت بهما الإيرادات الحكومية^(٤٦٧). وإذا طرحنا المساهمة البريطانية من مجموع الإيرادات الحكومية العامة، لرأينا أن نفقات الأمن العام تشكل ٣٤,٥٧٪ من مجموع هذه الإيرادات^(٤٦٨).

فإذا علمنا أن نفقات الأمن في سنجق القدس أواخر العهد العثماني قبيل الاحتلال البريطاني بلغت ٢٨ ألف ليرة عثمانية، وهي تعادل ٢٥ ألف جنيه استرليني أو ٢٥ ألف جنيه فلسطيني^(٤٦٩)، وأن مساحة فلسطين العام ١٩٤٦م تعادل ثلاثة أمثال مساحة سنجق القدس (باستثناء النقب التي كانت غير مأهولة عملياً)، مع الأخذ بعين الاعتبار المناطق الشمالية من فلسطين الأكثر سكاناً، فإن فلسطين العام ١٩٤٦م ما كانت بحاجة إلى أكثر من ٤ أمثال نفقات الأمن في العهد العثماني السابق، أي ١٠٠ ألف جنيه فلسطيني. ولكننا نجد أن الأرقام الرسمية لنفقات الأمن ظلت ترتفع باستمرار تقريباً: فبينما بلغت ٤٢٨,٠٠٠ جنيه فلسطيني عام ١٩٢١ - ١٩٢٢م إذاً بها تصل إلى ٤,٩٥٩,٠٠٠ جنيه فلسطيني العام ١٩٤٥ - ١٩٤٦م^(٤٧٠).

أما من حيث العدد، فكانت قوة الأمن قبيل الاحتلال البريطاني تتألف من قوة الدرك التي تضم ضابطين و١٣ ضابط صف و ٧٠ نفرًا بين مشاة وفرسان. فضلاً عن ٤٥ نفرًا من أفراد قوة الشرطة، ولا يتجاوز عدد هؤلاء جميعاً ١٣٠، موزعين على كل مناطق سنجق القدس. وبحسب مساحة فلسطين، فإن عدد قوة

منها ١٠٠ ألف جنيه فلسطيني دفعته الحكومة عن الأضرار التي سببتها ثورة ١٩٢٩م، كما ضمت قوة الشرطة ١٥٢ ضابطاً و ٢,٥٦٨ صف ضابط ونفرًا^(٤٧١).

وتشكلت لجنة للنظر في وسائل حماية المستوطنات اليهودية، وأوصت بسحب صناديق السلاح من المستوطنات، بشرط أن تصدر الحكومة بسخاء تراخيص حيازة البنادق للمستوطنين الصهيونيين. صحيح أن توصيات اللجنة حررت الحكومة من الإنفاق على تسليح المستوطنات، ولكن مقابل ذلك، تعهدت بأن تسلح سكان المستوطنات على نفقة عموم السكان في فلسطين، وهذا يعني في الحقيقة مساهمة العرب في تسليح الصهيونيين أعدائهم وغاصبي حقوقهم. ولكن هذه التوصيات لم تنفذ إلا جزئياً. وحين وضع السير هربرت دويغن Herbert Dowbiggin، مفتش الشرطة العام في سيلان، تقريراً عن حالة الأمن في فلسطين، كانت صناديق السلاح مازالت قائمة في المستوطنات اليهودية. ولقد أوصى بزيادتها مع فرز ضابط و ١٢٩ نفرًا من الشرطة لحماية المستوطنات عند حدوث الطوارئ. كما أوصى بدعم قوة الشرطة بفريق من الشرطة البريطانية يقدر بـ ٦٥٠ شرطياً، بينهم ١٠٠ من الفرسان^(٤٧٢). وزادت نفقات الأمن العام بسرعة فارتفعت إلى ٧٧٤,٠٠٠ جنيه فلسطيني عام ١٩٣١م، ثم إلى ما يزيد على ٨٦٢,٠٠٠ جنيه فلسطيني عام ١٩٣٥ - ١٩٣٦م^(٤٧٣).

لقد سبقت الإشارة إلى جهود الصهيونيين في تهريب السلاح إلى فلسطين، واكتشاف بعض شحناته في العامين ١٩٣٠م و ١٩٣٥م. وقد اعترف تقرير اللجنة الملكية بأن الشحنة التي اكتشفت بطريق المصادفة في يافا العام ١٩٣٥م «ربما كانت الثالثة أو الرابعة من شحنات أخرى من نوعها». وكانت تلك الشحنة مؤلفة من ٣٥٩ برميلاً مليئة بالمسدسات وذخائرها والحراب^(٤٧٤). ولا بد أن تكون السلطات قد علمت من تحرياتها بالشحنات الثلاث السابقة، ولكن لم تتم مصادرتها ولا لוחق أصحاب الشحنة الرابعة، ولا أقيمت دعوى قضائية ضدهم، برغم أن صاحبها لم يكن شخصاً وهمياً. ونددت الصحافة العربية بالحكومة التي كانت تستر على الصهيونيين، ولكن صيحتها كانت صرخةً في واد. وفي حين جرت محاولات لجمع السلاح غير المرخص من العرب، كان اليهود يستوردون السلاح بطرقهم الخاصة المحظورة دون أن يجازفوا بأكثر من مصادرة الحكومة له في حال ضبطه مصادفة.

وفي العام ١٩٣٦م، وعلى أثر تصاعد الثورة العربية، زادت

القومي اليهودي، وكم تعامت بريطانيا عن إجحافها بكرامة العرب الفلسطينيين وبحقوقهم في تراب وطنهم ونتاج عملهم!

الأشغال العامة والمواصلات:

كانت دائرة الأشغال العامة تشكّل جزءاً من الإدارة المركزية في القدس، وتعتبر دائرة الهندسة الرئيسية في الحكومة. وهي تُعنى بإنشاء مباني الحكومة والطرق والأشغال الأخرى، كما تتولّى صيانة جميع المباني الرسمية والطرق الرئيسية في البلاد، باستثناء الطرق التي تبنيها القرى والمستوطنات، والطرق الواقعة ضمن مناطق السلطات المحلية. ومدير الأشغال العامة هو المستشار الأول للحكومة في مسائل الهندسة المدنية، ويؤخذ رأيه في التنمية الكهربائية وخاصة ما يتصل بامتيازات الكهرباء، ويتولّى كذلك مسؤولية البترول ومنشآته وتخزينه وتوزيعه، ويشرف أيضاً على أعمال المناجم والتعدين في البلاد^(٤٧٣).

وكانت (إدارة سكك حديد فلسطين) تعتبر مستقلة عن دائرة الأشغال العامة، مثل إدارة البرق والبريد، وإدارة الموانئ البحرية وإدارة الطيران المدني، وسنعرض لهذه المرافق إيجازاً بعد أن نجمل أحوال الطرق البرية والسكك الحديدية في فلسطين.

الطرق البرية:

كان النقل بواسطة الدواب والإبل مستخدماً في البلاد ولا سيما في المناطق الداخلية، ولكنه أخذ يخفّي تدريجياً مع زيادة وسائل النقل الآلية الحديثة. ولم تكتسب العربات التي تجرها الخيل أهمية إلا كوسيلة لنقل الركاب، مادامت كلفتها أكثر من الإبل وأقل ملاءمة للنقل في المسافات البعيدة.

أنشئت أول الطرق المعبدة المفروشة بالحصى في فلسطين في آخر القرن الماضي. وقبل العام ١٨٩٦م كانت مدينة القدس متصلة بيافا وأريحا وعين كارم والخليل بطرق عربات معبدة. وكان هناك طرق أخرى تصل بين يافا ونابلس. على أن إنشاء الطرق كان بطيئاً ونوعيته رديئة إلى حد ما. واضطرت السلطات العثمانية إلى تحسين شبكة الطرق في فلسطين وتوسيع نطاقها بسبب مقتضيات نقل الجيش والعتاد في الحرب العالمية الأولى، وكانت نتيجة هذه الجهود أن وجدت العام ١٩٢١م شبكة طولها ٤٥٠ كيلومتراً من الطرق المعبدة الصالحة للسير طوال العام، فضلاً عن عدد من الطرق غير المعبدة الصالحة للسير أيام الجفاف فقط^(٤٧٤).

ومنذ أوائل العام ١٩١٨م اهتم جيش الاحتلال البريطاني

الأمن اللازمة لا يتجاوز أربعة أمثال هذا الرقم، أي ٥٢٠ نفرًا فقط. ولكننا نجد أن حجم قوى الأمن في فلسطين العام ١٩٤٦م قد تجاوز ٢٨,١١٣ رجلاً، يشكل البريطانيون خمسهم تقريباً أي ٥,٤٤٥ رجلاً منهم ٣,٥٠٥ يعملون في شرطة الألوية و ١,٩٤٠ في قوة الشرطة المتنقلة، بينما يشكل اليهود أكثر من نصف الباقيين من الفلسطينيين، وذلك على النحو التالي:

شرطة الألوية	٢,٩٤٠ (عرب ويهود)
شرطة المستوطنات اليهودية	١,٦٥٠ (يهود)
شرطة إضافية مؤقتة	٢,٣٠٦ (عرب ويهود)
شرطة إضافية مؤقتة (سكك حديد وموانئ)	١,٣٣٧ (عرب ويهود)
شرطة خاصة فلسطينية مكونة من:	
شرطة المستوطنات	١٢,٨٠٠ (يهود)
مناطق المدن	١,٦٣٥ (عرب ويهود) ^(٤٧١) .

يتضح من الجدول السابق أن قوة بحجم ١٤,٤٥٠ رجلاً يهودياً كانت تشكل شرطة المستوطنات اليهودية والشرطة الخاصة، وهي تتولّى حماية المستوطنات اليهودية في الأرياف، فضلاً عن واجبات المراقبة والحراسة المنوطة بها. وهذا بخلاف عدد أفراد الشرطة اليهود في شرطة الألوية والشرطة الإضافية المؤقتة وشرطة المدن. ولم يوضح تقرير الحكومة عدد كل من العرب واليهود فيها، ولكن عدد اليهود المشار إليه في شرطة المستوطنات والشرطة الخاصة (١٤,٤٥٠) يجعلنا نؤكد أن عدد الشرطة اليهود قد تجاوز حتماً عدد الشرطة العرب، أي أن الحكومة قد استجابت لأكثر مما طلبت الوكالة اليهودية من اللجنة الملكية (١٩٣٧م)، حين ألحّت بأن «يتألف قسم البوليس الفلسطيني من اليهود وغير اليهود بأعداد متساوية»^(٤٧٢)، لأن الحكومة - في نظر الوكالة اليهودية - قد فشلت في أداء واجبها الرئيسي نحو الوطن القومي (اليهودي).

وبرغم تأكيد اللجنة الملكية بأن قوة الشرطة الفلسطينية لا يمكن الاعتماد عليها في الظروف المضطربة، فقد سلّحت الإدارة الانتدابية ودرّبت ثلاثة آلاف يهودي العام ١٩٣٦م باعتبارهم شرطة إضافية تدافع عن المستوطنات وتحافظ على السكك الحديدية التي تمر بمنطقتها.

وبعد، فلوقارنا النسبة المرتفعة لنفقات الأمن العام بالنسبة المنخفضة لنفقات الأمن قبيل الاحتلال البريطاني مباشرة، ولوقارنا، كذلك، القوة العددية للأمن قبيل الاحتلال البريطاني لفلسطين وبعده، لأدركنا كم كانت باهظة تكاليف سياسة الوطن

السريع في صناعة السيارات، قد استدعى تطوراً مناسباً في طرق المواصلات بفلسطين، تمثل بتوسيع نطاق شبكة الطرق التي كان لها مفعول إيجابي على التجارة الداخلية، إذ اتصلت المراكز الزراعية والصناعية بالموانئ البحرية، وبذلك سهّلت حركة الاستيراد والتصدير، وترتب على ذلك زيادة عدد السيارات والشاحنات زيادة كبيرة، كما تبين الأرقام التالية:

العام	عدد المركبات (ومنها الدراجات النارية)
١٩٢٢م	٤٠٠ (هذا الرقم تقريبي)
١٩٢٥م	١,٧٥٤
١٩٣٠م	٣,١٨٦
١٩٣٥م	١١,٨٥٠
١٩٤٠م	١٥,٧٢٢
١٩٤٤م	١٤,٦٠٢

ولا يدخل في هذه الأرقام المركبات العائدة للجيش البريطاني أو سلاح الطيران الملكي^(٤٨٠). وقد أنشئت لجنة استشارية للطرق منذ العام ١٩٢٦م لتخطيطها ووضع برامج إنشائها وصيانتها، والنظر في السياسة التي ينبغي اتباعها، ولا سيما تجاه المقترحات المطروحة لفتح طرق جديدة. وفي وضع هذه البرامج تأخذ اللجنة بعين الاعتبار تقدّم البلاد وحاجاتها في المستقبل القريب، وعلاقة الطرق بالسكك الحديدية، ومقتضيات الأمن العام... الخ. علاوة على طول الطرق المنوي بناؤها ونفقاتها التقريبية وصيانتها السنوية^(٤٨١).

وتمشياً مع التقدم الحديث ومقتضيات التطور التقني، بدأت دائرة الأشغال العامة تستعمل الاسفلت في فرش الطرق الجديدة كلها. وفي العام ١٩٢٩م عمدت إلى تغطية جميع الطرق وفرشها بالاسفلت. وكان تمويل إنشاء الطرق وصيانتها يأتي من المخصصات الحكومية لدائرة الأشغال العامة. ويقوم بناء الطرق على أساس المقاولات، بشرط أن لا يقدم المتعهد كلفة أعلى من تقدير دائرة الأشغال. أما الطرق التي تصل بين القرى، فتتولى الحكومة والقرى غالباً تمويلها، فتقدم القرى العمال المتطوعين المجانيين، وتقدم دائرة الأشغال المساعدة الإدارية والفنية، فضلاً عن الآلات والمواد الأخرى اللازمة لشق الطرق. والطرق التي أنشئت بمساعدة أهالي القرى تمتد إلى مسافات طويلة، وتصلح كحلقة الوصل بين القرى والطرق الرئيسية أو محطات السكك الحديدية، لضمان اتصال الفلاحين بالخواضر والمدن^(٤٨٢).

بالطرق التي تتحمل الشاحنات الثقيلة، مثل طريق بئر السبع - الخليل - القدس. وطريق يافا - القدس - أريحا - نهر الأردن. وطريق القدس - نابلس. وبعد الهدنة تولّت (إدارة مناطق العدو المحتلة) مسؤولية الإيرادات والنفقات المدنية، وفي آذار/مارس ١٩١٩م تولت جميع أشغال الطرق في البلاد. وحتى آذار/مارس ١٩٢٢م كانت السلطات العسكرية مسؤولة جزئياً عن بناء الطرق الرئيسية وصيانتها. وفي العام ١٩٢٠م تسلمت الإدارة المدنية مسؤولية الطرق في فلسطين، وهي طريق يافا - القدس. وطريق بئر السبع - الخليل - القدس. وطريق القدس - نابلس - جنين - الناصرة. وطريق القدس - أريحا. وطريق حيفا - الناصرة - طبرية^(٤٧٥). وبلغت تكلفة الطرق التي تسلمتها الإدارة المدنية من السلطات العسكرية مع الطرق التي مولتها بعد ذلك حوالي ١٣٧,٠٠٠ جنيه استرليني^(٤٧٦).

ومنذ العام ١٩٢١م حتى العام ١٩٣٦م زاد مجموع الطرق المعبّدة الصالحة للسير طوال العام، من ٤٥٠ كم إلى ١,٢١٧ كم، أي بزيادة قدرها ١٧٧٪ أو بمعدل سنوي قدره ٥٠ كم لمدة خمسة عشر عاماً. وبعد نشوب الثورة العربية الكبرى في فلسطين (١٩٣٦م) توسّعت شبكة الطرق الحكومية وزادت زيادة كبيرة اعتباراً من أوائل العام ١٩٣٨م، بموجب برنامج وضع لتلبية متطلبات الأمن العام في بناء طرق تحمل الفرق العسكرية وقوى الأمن إلى مناطق لم تكن تصل إليها المركبات ذات العجلات. وتمّ إنجاز البرنامج العام ١٩٤٠م وبلغ طول الطرق التي بنيت بموجبه ٨٤٠ كم. وفي العام ١٩٤٠م بدأ تنفيذ برنامج لبناء الطرق في فلسطين لمواجهة الزيادة المستمرة في حجم حركة النقل العسكرية بعد نشوب الحرب العالمية الثانية. وقد بلغ طول هذه الطرق ٣٧٠ كم^(٤٧٧). فإذا كان مجموع طول الطرق العام ١٩٤٠م هو ٢,٣٤٠ كم فإنّ الطرق الأمنية تشكّل أكثر من ثلثها، أو ما نسبته ٣٥,٨٩٪ منها. وتصبح هذه النسبة أعلى في العام ١٩٤٥م إذا أضيف طول الطرق العسكرية إلى طول الطرق الأمنية، إذ تبلغ ٤٥,٤٨٪ من مجموع طول طرق فلسطين، وهو ٢,٦٦٠ كم^(٤٧٨). أما الطرق الموسمية أي الصالحة للسير في فصل الجفاف فقط، فقد زادت من ٨٩٠ كم العام ١٩٢٩م إلى ١,٥٧٣ كم العام ١٩٣٣م، وإلى ١,٧٥١ كم العام ١٩٣٥م. ثم أخذت بالانخفاض، فانخفضت إلى ١,٥٨٩ كم العام ١٩٤٠م، و١,٥٦٥ كم العام ١٩٤٥م^(٤٧٩). ومع ذلك كانت فلسطين من البلدان ذات الطرق القليلة بالنسبة لمساحتها.

وكان التقدم الهام الذي حقّقه تسهيلات النقل، والتطور

وتظهر الأرقام التالية نفقات الحكومة، في كل فترة خمس سنوات منذ العام ١٩٢١م إلى العام ١٩٤٥م، على إنشاء الطرق الجديدة، غير طرق الأمن، والتحسينات الطارئة على الطرق القائمة (٤٨٣).

الفترة	النفقات (بالجنيه الفلسطيني)
١٩٢١ - ١٩٢٥م	٤٧٤,٠٠٠
١٩٢٦ - ١٩٣٠م	٣٥٣,٠٠٠
١٩٣١ - ١٩٣٥م	٤٣١,٠٠٠
١٩٣٦ - ١٩٤٠م	٧٤١,٠٠٠
١٩٤١ - ١٩٤٥م	٢٠٣,٠٠٠
المجموع	٢,٢٠٢,٠٠٠

إن تكلفة إنشاء الطرق الجديدة، باستثناء طرق الأمن، كانت تؤخذ بأكملها تقريباً من بند الأشغال العامة الاستثنائية في الميزانية العامة، ما عدا الحالات التي يدفع فيها السكان المحليون، أو هيئات أخرى، جزءاً من النفقات، كحافز للحكومة لتسير قدماً في المشروع. وكانت النفقات اللازمة لصيانة الطرق تؤخذ من بند الأشغال العامة الدورية في الميزانية العامة، والمبلغ الذي يُرصد سنوياً يُحسب على أساس التكلفة التفصيلية التي يتولى إعدادها مدير الأشغال العامة.

وفي العام ١٩٤٣م تفاوضت الحكومة مع السلطات العسكرية لضمان مساهمتها في صيانة طرق فلسطين، بما أن هذه الطرق تضررت لدرجة التلف، بسبب كثافة النقل العسكري. ونتيجة لذلك، اتفق على أن تتحمل وزارة الحرب البريطانية خمس مجموع نفقات صيانة الطرق للعامين ١٩٤٤ / ١٩٤٥م و ١٩٤٥ / ١٩٤٦م (٤٨٤).

ويتضح من التقارير الرسمية أن نفقات بناء طرق الأمن التي بلغت ٣٦٦,٠٠٠ جنيه فلسطيني، دفعت من الإيرادات الحكومية وسدّتها الحكومة البريطانية بعد ذلك. أما الطرق العسكرية التي بلغت نفقاتها ١,٨٥٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني، فقد دفعتها وزارة الحرب البريطانية، ولكن بما أن عدداً من هذه الطرق ذو أهمية للبلاد، ويشكل بالتالي جزءاً من نظام مواصلاتها، فقد أُرجئت تسوية قيمة الطرق العسكرية إلى ما بعد نهاية الحرب. وتبين الأرقام التالية نفقات صيانة الطرق في فلسطين في كل فترة خمس سنوات منذ عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٤٥م:

الفترة	النفقات (بالجنيه الفلسطيني)
١٩٢١ - ١٩٢٥م	١٤٧,٠٠٠
١٩٢٦ - ١٩٣٠م	٣٦٦,٠٠٠
١٩٣١ - ١٩٣٥م	٥٦٧,٠٠٠
١٩٣٦ - ١٩٤٠م	٧٥٥,٠٠٠
١٩٤١ - ١٩٤٥م	١,٠١٦,٠٠٠
المجموع	٣,٠١٦,٠٠٠ (*)

(*) هكذا وردت في المرجع.

وتعزى زيادة الإنفاق على الصيانة إلى زيادة طول الطرق المراد صيانتها، وإلى تلف سطوح الطرق بسبب كثافة النقل العسكري خلال الحرب العالمية الثانية، وإلى زيادة تكاليف العمل والمواد نتيجة الحرب (٤٨٥).

السكك الحديدية:

تتألف السكك الحديدية في فلسطين عهد الانتداب، من خطوط تصل بين مختلف المناطق والمدن، وتم إنشاؤها في أوقات متباعدة، ومنها خط يافا - القدس الذي أنشأته شركة فرنسية أواخر القرن الماضي بعرض متر وطول ٨٦ كم. وأثناء الحرب العالمية الأولى وضعت السلطات العثمانية يدها عليه، وحولته إلى قياس ١٠٥ سم ليسهل وصله بسكة حديد الحجاز ذات القياس نفسه. وقامت الحملة البريطانية المعروفة باسم (الحملة المصرية) بتحويل الخط الذي يمتدّ منه بين اللد والقدس إلى القياس العادي (أي الذي عرضه ١٤٣,٥ سم). والقسم الآخر الممتد بين يافا واللد، حولته إدارة الانتداب بعد ذلك إلى القياس نفسه، واشترته من الشركة الفرنسية (٤٨٦).

وأنشأت سكة حديد الحجاز خط حيفا - درعا بقياس ١٠٥ سم كفرع للخط الرئيسي الواصل بين دمشق - المدينة المنورة، وتم إنجازه العام ١٩٠٥م، ويقع من هذا الخط ٨٨ كم فقط بين حيفا وسمخ داخل الحدود الفلسطينية، والباقي يقع داخل الأراضي السورية (٤٨٧). وقبل الحرب العالمية الأولى، أنشئت فروع أخرى لسكة حديد الحجاز، منها خط طوله ١٨ كم يربط عكا بخط حيفا - درعا. وفرع آخر يبدأ في العقولة على خط حيفا - درعا، ويتجه جنوباً فيمرّ بمدينة جنين ثم سيلة الظهر، ومدد منها إلى المسعودية، ثم وصل أثناء الحرب إلى نابلس. وأنشئت خطوط أخرى أثناء الحرب لتسهيل حركة الجيوش العثمانية، مثل خط المسعودية - طولكرم - الرملة. وخط متفرّع

الموانئ والمطارات:

في العام ١٩٤٣م انتقلت مسؤولية إدارة الموانئ في فلسطين من دائرة الجمارك إلى إدارة سكك الحديد، وكان الميناءان الرئيسيان هما حيفا ويافا. ويمتاز ميناء حيفا بعمق مياهه، وكان قد دشن رسمياً العام ١٩٣٣م. وفي حين لم تكن البواخر الكبيرة تستطيع أن ترسو في ميناء يافا إلا خارج حاجز الأمواج، كان يوجد فيه حوضان لزوارق تفريغ السفن، واحد في يافا القديمة والثاني في تل أبيب الملاصقة لها. أما عكا وغزة فيتردد على ميناءيهما عدد محدود من السفن الصغيرة. وفي العام ١٩٢٨م شكلت الحكومة لجنة للموانئ، تستشيرها في المسائل المتعلقة بها^(٤٩٣). أما المطارات المدنية في اللد وحيفا، فكان يتولى إدارتها مدير الطيران المدني، علاوة على إدارة المطار البحري المؤقت في كاليّة Kallia على البحر الميت، وهو مسؤول عن الخدمات الأرضية للطائرات، وعن الخدمات المتعلقة بالأرصاء الجوية واللاسلكية، وعن مراعاة الاتفاقات الدولية المتعلقة بالطيران المدني^(٤٩٤). وقد أنشئ في عهد الانتداب البريطاني مطار قلندية (القدس فيما بعد) للأهداف العسكرية والمدنية، كما أقيم مطار مائي في بحيرة طبرية في العام ١٩٣١م، كانت الطائرات البريطانية المدنية والعسكرية تستخدمه في رحلتها إلى العراق والهند والشرق الأقصى.

ويتصل بالمواصلات أيضاً، خدمات دائرة البريد والبرق التي كانت تضم في العام ١٩٤٦م (٢٥) مكتباً يعمل فيها ٢,٥٢٥ موظفاً، مقابل ١,٤٧١ موظفاً في نهاية العام ١٩٣٥م، بينهم ٧١٤ عربياً و٧١١ يهودياً و٤٦ آخرون (ربما كانوا انكليزاً وأجانب آخرين يوالونهم، وربما من دول الدومينيون البريطاني آنذاك)^(٤٩٥). وقد وزعت مكاتب البريد والبرق حوالي ٤٦ مليون رسالة ومادة بريدية، و٤٧ مليون مكالمات هاتفية محلية، وحوالي ٤ ملايين مكالمات خارجية، ومليون برقية، وقدر إيرادها السنوي بحوالي ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني عام ١٩٤٤م. كما وجدت في العام ١٩٤٦م ثلاثة مجمعات للهاتف الآلي في القدس وحيفا وتل أبيب، وكان يوجد حوالي ٢٦,٥٠٠ جهاز تلفون قيد الاستعمال، ويقوم المركز الرئيسي للمكالمات الهاتفية الدولية في مدينة الرملة، وثمة اتصالات هاتفية مباشرة مع مصر والعراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن.

وظلت دائرة البريد والبرق تتولى صيانة محطة الإذاعة الفلسطينية في مدينة رام الله وتشغيلها، واستوديوها في القدس وتل أبيب حتى العام ١٩٤٥م، حين أصبحت ذات إدارة خاصة

من خط يافا - القدس، يمتد جنوباً فيمر من بئر السبع وعوجا الحفير باتجاه مصر.

وفي نهاية العام ١٩١٨م أوصلت الحملة المصرية إلى حيفا الخط الذي أنشأته أثناء تقدمها من مصر نحو فلسطين على موازاة الساحل من القنطرة - شرق إلى العريش ورفع وغزة، والذي يمتد إلى اللد على خط يافا - القدس. كما حوّلت الخط الضيق الذي أنشأه العثمانيون والواصل بين بئر السبع وخط يافا - القدس إلى القياس العادي (١٤٣,٥ سم)^(٤٨٨).

وأثناء الحرب العالمية الثانية أنجز الخط الواصل بين حيفا وبيروت وطرابلس، وأكمل الخط الواصل بين محطة رامين وطولكرم^(٤٨٩)، كما جرى تحديث القاطرات التي تعتمد في وقودها على النفط بدل الفحم، وأنشئت ورشة هندسية قرب حيفا لتقوم بأعمال الصيانة اللازمة للقاطرات والمقطورات.

وفي العام ١٩٢٠م باع الجيش البريطاني إدارة الانتداب جميع السكك الحديد التي تقع ضمن الأراضي الفلسطينية، فقامت بتحويل الخطوط الضيقة (١٠٥ سم) إلى عادية (١٤٣,٥ سم). كما أنشئ عام ١٩٢١م خط عادي بطول ٦٦ كم يتفرع من رأس العين على خط حيفا - رفح، إلى مستوطنة بتاح تكفا (ملبس).

وعليه فقد بلغ مجموع الخطوط الحديد التي تولّت (إدارة سكك حديد فلسطين) الإشراف عليها وتشغيلها ١,٠٤٨ كم، منها ٥٢٠ كم في فلسطين (بينها ٣١٦ كم بالقياس العادي و ١٧٨ كم بالقياس ١٠٥ سم، و ٢٦ كم بالقياس المزدوج)^(٤٩٠).

ولا تملك (إدارة سكك حديد فلسطين) أقسام سكة حديد الحجاز في فلسطين، وإنما كانت تديرها نيابة عن الحكومة البريطانية التي تحتفظ بها كوديعة، كما تدير القسم الذي يصل بين نصيب ومعان من سكة حديد الحجاز الرئيسية، وهو واقع ضمن حدود شرق الأردن^(٤٩١).

وكانت السكك الحديد تنافس المركبات في نقل المسافرين وشحن البضائع، ولا سيما الحبوب والإسمنت ومواد البناء والمؤن والأدوات المستوردة الثقيلة، والبوتاس والحمضيات للتصدير، ونقل النفط للاستهلاك المحلي. ويتضح من تقارير الحكومة أن غالبية مستخدمي سكك الحديد كانوا عرباً، وتقدر نسبة اليهود المستخدمين بحوالي ١١٪^(٤٩٢).

مستقلة، وكانت تذيع البرامج بالعربية والإنكليزية والعبرية، وقدر عدد أجهزة المذياع (الراديو) في فلسطين العام ١٩٤٥م بحوالي ٥٧ ألف جهاز^(٤٩٦).

سياسة الإدارة الانتدابية في مجال الأشغال العامة والمواصلات:

عرضنا إيجازاً لأحوال الأشغال العامة والمواصلات في فلسطين أثناء فترة الانتداب البريطاني، بالاستناد إلى التقارير الحكومية والنشرات الرسمية. ومعلوم أن هذه الوثائق لا تتضمن عادة ما يجب الباحث أن يطلع عليه، من مقاصد الدولة المنتدبة الحقيقية في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للعرب الفلسطينيين. وتظل هذه المقاصد خافية وراء الإحصاءات والبيانات التي رتبت ببراعة، يوحي ظاهرها بمبادئ الحق والعدل التي تلتزم بها الدولة المنتدبة إزاء (طرفي) النزاع، ويكشف باطنها الانتهاك الصارخ لهذه المبادئ، والتشبث بسياسة الوفاق الأنكلو-صهيوني الرامية إلى تهويد البلاد وتشريد أهلها. وسنعرض فقط لثلاث نقاط من هذه السياسة، لإظهار الغبن والإجحاف اللاحق بالعرب في مجال الأشغال العامة والمواصلات:

(أ) تفاوت أجور العمال العرب والعمال اليهود: منذ أن تولى المندوب السامي هربرت صموئيل مهامه، اتضح التحيز للصهيونيين. من ذلك أن السير وندهام ديدس Windham Deedes السكرتير العام لإدارة الانتداب، اعترف بأن أسباب احتجاج العرب على سياسة الإدارة العامة، تكمن في القرض الذي قدمته الحكومة لإنشاء طريق عيون قارة (ريشون لتسيون) - رحوبوت، إذ كان العمل في إنشائه مقصوراً على المهاجرين من العمال اليهود، مع إعطائهم أجوراً أعلى من أجور العرب الذين يقومون بعمل مماثل، ومع العلم بأن إنشاء هذه الطريق لا يعود بالفائدة في الدرجة الأولى إلا على المستوطنات اليهودية. وختم ديدس تقريره بالقول: «كل ذلك كان سبباً لاتهام العرب المرير للإدارة العامة بالتحيز السافر للصهيونيين»^(٤٩٧).

وحين بدأت إدارة الانتداب العام ١٩٢٣م إنشاء الطرق على نحو عشوائي تقريباً، قبل تشكيل اللجنة الاستشارية للطرق في العام ١٩٢٦م، وجد عدد كبير من المهاجرين اليهود عملاً في بناء الطرق، كعمال غير مهرة، وبينهم عدد من المهاجرين المتعلمين لم يجدوا عملاً سواه لكسب عيشهم. ومنذ بداية العشرينات كانت أجور العمال اليهود غير المهرة أعلى بنسبة

١٥٠٪ من مستوى الأجور في فلسطين. وهكذا وُجد معدل مزدوج لأجور العمال غير المهرة: معدل منخفض للعرب، ومعدل مرتفع لليهود (على أساس الادعاء بأن مستوى المعيشة لدى اليهود أعلى منه عند العرب)، في حين كان العمال العرب واليهود يتولون غالباً العمل نفسه، ويعيشون الشروط والأحوال نفسها^(٤٩٨).

ويبدو أن إدارة الانتداب استجابت لمطالب المهاجرين اليهود في مجال تفاوت الأجور، مع أن اليهود كانوا يشكّلون أقلية بين السكان. فقد اعترف تقرير اللجنة الملكية (١٩٣٧م) بأن «النسبة بين أجرة العامل اليهودي والعامل العربي هي بوجه الإجمال كنسبة ٥ إلى ٣ تقريباً»^(٤٩٩). وحين أدعت الوكالة اليهودية بأن «الأشغال لو أعطيت على أساس القطعة أو المقاوله لا يمكن أن يقوم بها العمال اليهود بالكلفة نفسها التي يقوم بها العمال العرب»، سارعت اللجنة الملكية إلى تكذيب هذا الادعاء بقولها: «ولكن الشهادات التي أدلى بها أماننا تدل على عكس ذلك»^(٥٠٠).

واتضح تحيز إدارة الانتداب حين قررت في بداية العام ١٩٣٣م، أن تكون نسبة العمال اليهود في الأشغال تتراوح بين ٣٠٪ إلى ٣٣٪، وجعلت هذه النسبة على أساس الأجور لا على أساس مجموع أيام العمل، وذلك انطلاقاً من ثلاثة عوامل: أولها أن الحكومة اعتبرت أن اليهود يدفعون ٣٧٪ من الإيرادات العامة. وثانيها أن نسبة السكان اليهود تبلغ ١٨٪ تقريباً. وثالثها أن زيادة العمال اليهود تستدعي زيادة في نفقة العمل نفسه^(٥٠١). ويظهر تفاوت أجور العمال العرب واليهود من تقرير اللجنة الملكية الذي سجّل أن دائرة الأشغال العامة تقدّر «أن العمال اليهود نالهم في سنة ١٩٣٥/١٩٣٦م المالية من المقاولات ٨٤,٢٤٨ يوماً من أيام العمل، وبلغ مجموع الأجور التي تقاضاها هؤلاء العمال ٣٨,٣٦٧ جنيهاً فلسطينياً أما سائر العمال الذين نالهم نصيب من المقاولات، فقد بلغ ما اشتغلوه ٤١٣,٧٦٣ يوماً من أيام العمل، وبلغت الأجور التي تقاضوها ١٧٣,١٧٣ جنيهاً فلسطينياً»^(٥٠٢)، أي أن أجرة يوم العمل اليهودي تبلغ ٠,٤٥٥ جنيه فلسطيني وأجرة يوم العمل العربي تبلغ ٠,١٧٩ جنيه فلسطيني. ومعنى هذا أن أجرة يوم العمل اليهودي تبلغ ٢,٥٤ أجرة يوم العمل العربي تقريباً.

ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد؛ ففي العام ١٩٣٨م، وبينما كان المعدل المزدوج للأجور ما زال نافذاً، قامت الحكومة بمحاولة جدية لخفض الأجر اليومي للعمال العربي غير الماهر، وقد بلغ وقتذاك ١٠٠ مل أي شلنين اثنين. وبينما أكدت أن تقدير أجور العمال يستند إلى هذا الأجر، فقد ذكرت أن هذا لا يعني

فلسطين، وظلت سادرة في غيها حتى نهاية فترة الانتداب.

وأثناء وضع برنامج جديد للطرق في العام ١٩٣٣م لمدة ثلاث سنوات، حاول العضوان العربيان في اللجنة الاستشارية للطرق، عبثاً، لفت نظر زملائهما إلى أن الجزء الجنوبي من فلسطين قد أهمل، وأنه باستثناء الطرق التي تصل القدس بيافا إلى عين كارم وأريحا والخليل، لا يوجد سوى طرق موسمية صيفية لا يمكن عبورها في فصل الأمطار. وإن طريق يافا - غزة الذي يكمل طريق القدس - يافا حتى (الكيلومتر ٤٥)، قد غطي بأسفلت عبر مستوطنة ريشون لتسيون (عيون قارة) فقط. أما الطريق ما بعد المستوطنة حتى غزة وما وراءها إلى بئر السبع، فكان في حالة مزرية رديئة لا تصلح لسير المركبات، بحيث كانت المسيرة والمجدل والفالوجة وبيت جبرين وبئر السبع معزولة تقريباً لقلة الطرق الجيدة إليها. وقبل أن ينسحب العضوان العربيان من اجتماع اللجنة مستقيلين، تناول أحدهما خارطة الطرق الفلسطينية، فظهرت الطرق عليها كالشرابين والأوردة الحمراء، وسأل رئيس اللجنة فيما إذا كان لا يوافق على ضرورة حقن الجنوب الذي يشكو من فقر الدم (الأنيميا) بالدم، وصاح قائلاً: «نريد دمًا أكثر هنا»^(٥٠٥).

(ج) سياسة تفضيل الالتفات إلى السكة الحديد على الالتفات إلى طرق المركبات وما يمكن وراء التقاعس في بناء طرق الجنوب: يلاحظ أن إدارة الانتداب في سعيها الدائب لحماية مصالح السكة الحديد تجاه المنافسة المتزايدة من جانب المركبات، كانت تعرقل دون موجب إنشاء الطرق وتحسينها. ولجأت إلى فرض ضرائب ثقيلة على أعمال النقل بالمركبات، وسنت قوانين مقيدة لها، ودأبت على التردد والتأجيل في تنفيذ خطط إنشاء الطرق وصيانتها.

وحين عينَ المندوب السامي العام ١٩٣٤م لجنة خاصة للتحقيق في موضوع النقل بالسيارات في فلسطين، ودراسة المشاكل الاجتماعية الناجمة عنه، اعترفت اللجنة بأن حالة كثير من الطرق الرئيسية، وعدم وجود طرق جديدة في بعض الجهات، اضطرا المركبات إلى السير على طرق قديمة وعرة وعسيرة، الأمر الذي كان يزيد زيادة كبيرة في كلفة تشغيل المركبات، وينقص من قيمتها، ويوجب تصليحها وتغيير أجزائها. ولاحظت اللجنة أن الخطة التي اتبعتها الحكومة لحماية السكة الحديد من مضاربة المركبات، قد أدت، مع أسباب أخرى، إلى تأخير إنجاز طريق حيفا - عكا الضرورية جداً للاتصال بين فلسطين وسوريا، وطريق يافا - حيفا وهي من الطرق المهمة لتحسين أخصب

أن الأجور المدفوعة لن تقل عن هذا الحد. وبالفعل فقد طلب من دوائر الحكومة أن تبذل مساعيها للحصول على عمال بأرخص معدل. واقترح القيام ببعض الأعمال في طرق القرى بأجر أقل من ١٠٠ مل، بشرط أن تتخلى الحكومة عنها إذا لم يرص العمال بهذا الأجر المنخفض^(٥٠٣). ومهما يكن فقد دلت هذه المحاولة على مدى رغبة الحكومة في استغلال العمال العرب دون خجل، ولا سيما القادمين من القرى في المواسم الرديئة. إن قبول العامل العربي اضطرارياً بأجر يقل عن ١٠٠ مل يومياً، حين يطلب العامل اليهودي ويتلقى فعلاً ٢٥٠ مل (٥ شلنات) كان يضاعف السخط العربي ضد حكومة تدعي بأنها تطبق المعايير الديمقراطية على جميع سكان البلد الذي انتدبت لإدارته.

(ب) محاباة الحكومة للصهيونيين في سياسة بناء الطرق: يتضح من تقرير عصبة الأمم عن إدارة فلسطين للعام ١٩٢٦م أن اللجنة الاستشارية للطرق انطلقت من مبدأين هما: أولاً، أن لا تعميق الطرق الجديدة مكاسب السكة الحديد التي تملكها الحكومة وأرباحها، وذلك بتجنب إنشاء الطرق الموازية للسكة الحديد. ثانياً، أن الطرق التي يقصد منها خدمة منطقة معينة يمكن بناؤها فقط إذا ساهم أهالي المنطقة بنسبة جيدة من كلفة البناء^(٥٠٤). والحكومة حين أخذت ذلك بعين الاعتبار، أعطت الأفضلية غالباً للطرق التي تصل المستوطنات اليهودية بالطرق الرئيسية، مادام بمقدور الوكالة اليهودية ومؤسساتها المالية أن تساهم بتلك النسبة، التي كانت تبلغ غالباً نصف الكلفة المقدرة لبناء الطرق، مع العلم بأن كلفة صيانتها تقع كاملة على عاتق الحكومة.

وفي العام ١٩٢٨م وضعت اللجنة الاستشارية برنامجاً للطرق المنوي إنشاؤها، مع التحسينات الواجبة للطرق القائمة ذات الأولوية. وقبل تنفيذ البرنامج في السنوات التالية، جرى تعديله بعد الأحداث التي شهدتها فلسطين (١٩٢٩م) بحيث اشتمل على بناء (طرق الأمن)، أي الطرق التي تصل المستوطنات الصهيونية بالطرق الرئيسية. فإذا استوجبت دواعي الأمن لحماية مستوطنة يهودية بناء طريق مغطى بالأسفلت، فمن المؤكد أن نفقة البناء تدفعها الحكومة. وسواء كان بناء الطرق لدواعي الأمن أم لدواعي المساهمة في كلفة البناء، فقد لوحظ أن توسيع شبكة الطرق قد تركز في المناطق الشمالية، حيث تقع غالبية المستوطنات اليهودية.

لقد تجاهلت الحكومة سياسة تطوير البلاد ككل، بواسطة توسيع شبكة الطرق القديمة والجديدة لتغطي جميع مناطق

الأراضي في فلسطين وعمرانها، بالنظر لما ينجم عن تحسينها من النفع للزراعة»^(٥٠٦).

ولكن حماية مصالح السكة الحديد وإيراداتها، وهي مسألة تتعلق بمناشط الحكومة التجارية وشبه التجارية، لم تكن سوى سبب واحد من جملة أسباب أخرى. إذ لم يكن بمستطاع اللجنة أن تفسر تجاهل الحكومة للجزء الجنوبي من فلسطين الذي لا توجد فيه سوى الطرق الوعرة والمسالك الصعبة. ولو قدر له أن تجلب المياه إلى سطحه لتوافر فيه حافز الزراعة الكثيفة. وبما أن هذه (الأسباب الأخرى) تَمَسُّ مشكلة حساسة في السياسة البريطانية العليا، فاللجنة أشارت باحتراس إلى وجودها، وأحجمت عن التعليق عليها. والحق أن جنوب فلسطين الذي لم يكن يسكنه سوى العرب، حضراً وبدواً، كان موضع إهمال مقصود من الحكومة، إذ حالت سياسة حكومة الانتداب دون إنشاء الطرق فيه وجَرَّ المياه إليه وتنشيط الزراعة الكثيفة فيه، وعرقلت نموه وإعمارهم لثلا يجتذب العرب، فيقبلوا على أرضه، ويقوموا المشاريع عليها ويشتد ساعدهم فيها، ومن شأن ذلك إعاقة مشاريع الاستيطان الصهيوني المرتقبة التي لم يَحْنِ أوان تنفيذها بعدُ، هناك.

ويذكر بين أهم منجزات دائرة الأشغال العامة، متحف روكفلر، ومزول المندوب السامي، ومبنى دائرة البريد والبرق، والكلية العربية، ومباني المدارس والمشافي. ولكن أبرز «المنجزات» كان تشييد ثلاثين مبنى للشرطة في المدن والمناطق الريفية، جرى تصميمها خلال الثورة العربية الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٨م) على طراز القلاع والحصون، وقدرت كلفة بنائها بحوالي مليون ونصف المليون جنيه فلسطيني^(٥٠٧). وقد عرفت باسم مهندسها تيغارت Tegart. وكان إنفاق مثل هذا المبلغ الضخم على بناء مراكز الشرطة يتمشى مع إعطاء الأولوية لتوطيد «الأمن» في البلاد وحماية عملية إنشاء الوطن القومي اليهودي، باستخدام الجزء الأكبر من الإيرادات العامة التي تدفعها جماهير الشعب العربي في فلسطين.

الصحة العامة :

في الوقت الذي كانت فيه المعالجة الطبية للمرضى تجري في البيوت أو عيادات الأطباء، كانت الخدمات الطبية تقدمها مستشفيات وجدت في القدس منذ القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي. وقبل الاحتلال البريطاني لفلسطين كانت المستشفيات العامة في البلاد تتألف من المستشفيات التابعة لبلديات المدن الكبيرة، وكان في الموانئ محاجر صحية تابعة لمجلس الصحة الدولي في الأستانة. وبعد إتمام احتلال فلسطين أنشأت الإدارة

العسكرية البريطانية العام ١٩١٨م إدارة للصحة العامة تحت إشراف (إدارة بلاد العدو المحتلة)، أصبحت تعرف منذ العام ١٩٢٠م باسم دائرة الصحة العامة، وقد حددت واجباتها وفق الأسس التالية:

١ - حصر الجهود في شؤون الصحة العامة ومكافحة انتشار الأمراض والأوبئة.

٢ - إنشاء مستشفيات للأمراض السارية والأمراض العقلية.

٣ - قصر الأماكن المتيسرة في المستشفيات الحكومية للأمراض العامة، على موظفي الحكومة ومستخدميها وأفراد قوة الشرطة، والسجناء، وحوادث الطب الشرعي الناشئة عن الجرائم، وعلى الفقراء والمعدمين.

٤ - إنشاء مستشفيات للأهلين، إما مباشرة أو عن طريق البلديات في المناطق التي لا توجد فيها مستشفيات تديرها الهيئات الخيرية، أو لا توجد فيها أماكن كافية لإيواء المرضى^(٥٠٨).

يتضح من هذه الأسس أن دائرة الصحة العامة اتبعت سياسة ترمي إلى ترك أمر العناية الطبية والجراحية العامة بالجمهور، إلى الأطباء الخصوصيين، والمستشفيات الخيرية والمستوصفات الخصوصية. وكانت دائرة الصحة مازالت تلتزم بهذه السياسة وقت حضور اللجنة الملكية إلى فلسطين العام ١٩٣٧م، وظلت كذلك حتى نهاية الانتداب.

ومعلوم أن الخدمات الطبية في العهد العثماني كانت مقسمة إلى ثلاثة أصناف:

● الخدمات المركزية التي تشمل الحَجَر الصحي ومعالجة الأمراض المعدية (السارية) في المستشفيات التي تديرها السلطة المركزية في الأستانة.

● والخدمات الطبية العسكرية، وتشمل إيواء المرضى المصابين بالأمراض المعدية، والتحرّي عن انتشار هذه الأمراض.

● والخدمات البلدية الطبية، وهي محصورة في توفير الوسائل اللازمة لإنشاء المستشفيات والإنفاق عليها من التمويل المحلي، باعتبار أن إنشاء المستشفيات البلدية كان يعتمد إلى حد كبير على مبادرة رؤساء البلديات ومجالسهم، وعلى الدعم المعنوي الذي تتلقاه من الحاكم المحلي. وكان يوجد مستشفى بلدي في كل من مراكز الولايات والمتصرفيات، وفي كثير من الأقضية، وكانت

خدمات المستشفى تقدّم للفقراء مجاناً. أما الأغنياء فكانوا يدفعون مقابلها رسوماً معقولة.

وكان يوجد في فلسطين خمسة مستشفيات بلدية في مدن القدس ويافا وغزة وعكا ونابلس. علاوة على عدد من المستشفيات الأجنبية التي تديرها إرساليات دينية تبشيرية وهيئات خيرية. وتستأثر القدس بسبعة منها، وهي المستشفى الإنكليزي، ويضم ٧٠ سريراً بإشراف الإرسالية المسيحية البريطانية، والمستشفى الفرنسي ويضم ١٥٠ سريراً، وقد تم بناؤه عام ١٨٧٦م، والمستشفى الألماني (٨٠ سريراً)، وهو مخصص لخدمة اليهود فقط، والمستشفى الإيطالي (جراحي - ٦٠ سريراً) بإشراف البعثة الإيطالية في تورينو، ومستشفى القديس يوحنا للعيون (٤٥ سريراً) بإشراف جمعية القدس والإرسالية الشرقية البريطانية، والمستشفى الروسي والمستشفى اليوناني، إضافة إلى مستشفيين يهوديين، ومستشفى بلدي^(٥٠٩). وقد اضطرب العمل في المستشفيات الأجنبية خلال الحرب العالمية الأولى، بعضها أغلقت أبوابه وبعضها استحوذت عليه السلطات العثمانية. وبعد الاحتلال البريطاني، وفي مدى بضع سنين، عاودت المستشفيات عملها في القدس، باستثناء المستشفى اليوناني الذي أقفل. وبدل المستشفى البلدي الذي أغلق أبوابه، استحوذت الحكومة على المستشفى الروسي، وأضافت إليه قسمين: قسم التوليد، والقسم المخصص للمرضى البريطانيين^(٥١٠).

وقد تولّت دائرة الصحة العامة منذ إنشائها العام ١٩٢٠م مهام السلطات المحلية في إدارة الشؤون الصحية؛ وبينما وضعت بعض المستشفيات تحت سيطرتها بحجة مكافحة الأمراض المعدية، عمدت العام ١٩٢٤م إلى إخضاع معظم المستشفيات البلدية لرقابتها بقصد رصد الإيرادات التي تُجمع من رسوم المعالجة لصالح المستشفيات، وتشكّلت لجان لهذه الغاية، وظل الأمر كذلك وقت حضور اللجنة الملكية إلى فلسطين العام ١٩٣٧م، وقد برّر تقريرها نقل مسؤولية المستشفيات البلدية من السلطات المحلية إلى السلطة المركزية، بأنّ تزايد روح العداء بين العرب واليهود في لجان المستشفيات، جعل التعاون في إطارها مستحيلاً، فأهمل أمرها واضطلعت الحكومة بإدارة المستشفيات^(٥١١).

وتم تنظيم دائرة الصحة العامة في العام ١٩٢٠ - ١٩٢١م واستمر على هذا النحو حتى نهاية الانتداب. وبموجبه تشكّلت إدارة الصحة في القدس، وإدارة الصحة في الألوية.

(أ) تضمّ إدارة الصحة في القدس الأقسام التالية:
(١) قسم الإدارة المالية والذاتية والمستودعات وتخطيط المدن وتزويد القرى بالمياه والمشاريع الجديدة؛ (٢) القسم الطبي ويضمّ المستشفيات والعيادات والمستوصفات الحكومية، ومدرسة الخدمة الطبية، وصحة السجون، والخبراء، والصيديات؛ (٣) قسم الأوبئة، ويشمل المهندسين الصحيين في المدن والريف، والمراقبة الصحية للسلع الصناعية والتجارية وللمواد الغذائية؛ (٤) قسم الأمراض المستوطنة كالسل والأمراض التناسلية؛ (٥) القسم المخبري، ويشمل المخبر الحكومي الصيدلي الكيماوي وأجزاء المخبر الزراعي ومؤسسات (أو مراكز) التلقيح ضد جذري البقر، والأمصال المضادة لمرض الكلب^(٥١٢).

(ب) تتألف إدارة الصحة في الألوية من خمسة أقسام موزعة على مناطق فلسطين، يضطلع بإدارتها خمسة من كبار الموظفين الطبيين، وتشمل سلطتهم: (١) قضاء في كل منها موظف مسؤول عن شؤون الصحة والأوبئة في المدن والقرى والمستوطنات؛ (٢) ١٠ مستشفيات حكومية للأمراض العامة والمعدية، بإدارة موظفين طبيين فلسطينيين في القدس وحيفا ونابلس ويافا وتل أبيب وبئر السبع وغزة، وثلاثة مستشفيات للأمراض العقلية في صفد وبيت لحم وبنى براق (وهي على بعد ٥ كم شرق تل أبيب)؛ (٣) ٢١ عيادة حكومية؛ (٤) ٤١ عيادة لأمراض العين، مع عيادة متنقلة، ومدرسة لخدمة مرضى العيون؛ (٥) ٣٨ مركزاً لرعاية الطفولة والأمومة؛ (٦) مدرسة للخدمة الطبية المدرسية، تتولى العناية بصحة طلبة المدارس، ومكافحة التراخوما والملاريا والأمراض المعدية والجلدية؛ (٧) ٤ مراكز نسائية للتوليد؛ (٨) مخبرين للصحة العامة في يافا وحيفا، و ٦ مخابر في المستشفيات الحكومية الرئيسية؛ (٩) مركزاً لحالات الطوارئ مجهزاً بإحدى عشرة سيارة إسعاف مع مستخدميها وأجهزتها وموزعة على القدس وحيفا ويافا ونابلس وصفد وتل أبيب، ومحطة اللد للسكة الحديد وبئر السبع؛ (١٠) مراكز للحجر الصحي في خمسة موانئ بحرية وثلاثة مطارات؛ (١١) ٤٥ مركزاً لمعالجة مرض الكلب والوقاية منه في أنحاء البلاد.

(ج) خدمة طبية لركاب السكة الحديد.

(د) خدمة طبية للأمراض المستوطنة والجلدية كأمراض العين والسل والزهري ونحوها، وتوضع بتصرف كل من الموظفين الخمسة الطبيين الكبار^(٥١٣).

مستشفى الدجاني الجراحي في يافا الذي تأسس العام ١٩٣٤م وضم ٤٤ سريراً^(٥١٧).

وقد بلغ مجموع عدد الأسرة في مستشفيات الأمراض العامة للعام ١٩٤٥م نحو ٦٣٦ سريراً موزعة على المدن الآتية: في القدس ١٥٤ سريراً، حيفا ١٦٣ سريراً، نابلس ٧٣ سريراً، يافا ٨٣ سريراً، بشر السبع ٨ أسرة، غزة ٢٨ سريراً، تل أبيب ٩١ سريراً، صفد ٣٦ سريراً.

كما بلغ عدد الأسرة في مستشفيات الأمراض المعدية للعام نفسه ٤٢٢ سريراً موزعة على النحو التالي: في القدس ٨٤ سريراً، يافا ٧٧ سريراً، حيفا ١٠١ سرير، نابلس ٥٣ سريراً، غزة ٤ أسرة، صفد ٢٦ سريراً، بني براق ٧٧ سريراً^(٥١٨).

أما أفراد الهيئة الطبية المجازون لمزاولة مختلف المهن الطبية في فلسطين، فقد زاد عددهم ليصبح عام ١٩٤٤م: ٢,٥٢١ طبيباً، ٧٤٢ طبيب أسنان، ٤٩٦ صيدلياً، ٥٠٧ قابلات قانونيات (مولّدات)^(٥١٩).

ولكن يلاحظ أنه بسبب هجرة الأطباء اليهود إلى فلسطين، كانت نسبة الأطباء العرب العام ١٩٤٦م هي طبيب عربي واحد مقابل ٩ أطباء يهود. وقد بلغ عدد الأطباء العرب في فلسطين في العام نفسه ٢٤٠ طبيباً فقط، ولما كان من المقبول به يومها وجود طبيب واحد لكل ألف نسمة من السكان، فقد كان ثمة حاجة إلى ما يقرب من ٨٠٠ طبيب عربي آخرين^(٥٢٠). هذا إلى أن دار تحرير القابلات في القدس كانت تخرّج كل عام ١٥ قابلة فقط. وكانت نسبة عدد القابلات العام ١٩٤٦م هي قابلة لكل أربعة آلاف نسمة من السكان العرب، بينما بلغت نسبة عدد القابلات اليهوديات العام ١٩٣٩م قابلة لكل ١,٥٠٠ نسمة من السكان اليهود^(٥٢١).

أما في القرى العربية، فكان الوضع الصحي أسوأ؛ إذ كانت بحاجة ماسة إلى الخدمات الطبية. وكان عدد القرى التي يوجد فيها طبيب واحد أو أكثر، قليلاً جداً، وأقلّ منه عدد القرى التي يوجد فيها عيادات أو مستوصفات طبية تابعة للحكومة أو الإرساليات، ويزورها طبيب مرتين في الشهر، بحيث يضطر القروي العربي المريض إلى قطع عدة كيلومترات، مشياً على الأقدام، أو محمولاً على دابة، حتى يصل إلى عيادة طبية، مادام الإسعاف الطبي لا يتوفر إلا في المدن، ولا توجد المستشفيات

وقد أخذت دائرة الصحة العامة بسياسة اللامركزية في الأولوية والأفضية، فتركت مسؤولية الشؤون الطبية والصحية للموظف الكبير الذي يرئس كل قسم من الأقسام الخمسة في فلسطين. وفي حين كان هؤلاء الموظفون الكبار بريطانيين يشرفون على مهام الإدارة الطبية والصحية في هذه الأقسام، كان مرؤوسوهم فلسطينيين، ينفذون تفاصيل هذه المهام في المستشفيات والعيادات الحكومية. وفي العام ١٩٤٦م كان اثنان من الفلسطينيين بين الموظفين الكبار الخمسة^(٥١٤).

وبرغم جهود الحكومة في مجال الصحة العامة، فإنها ظلت مقصورة في مجال العناية بالمرضى العرب، إذ تركت معظم العناية بهم لمستشفيات الإرساليات التبشيرية الأجنبية، وضيق نطاق خدماتها فحصرتها في المصابين بالأمراض المعدية، وفي موظفي الحكومة وأفراد قوة الشرطة والسجناء، وحالات الطب الشرعي والمعوّزين جداً، والمصابين بالأمراض العقلية. وزعمت الحكومة بأن هذه السياسة الضيقة سمحت لدائرة الصحة، مقابل نفقات قليلة مقارنة بمثيلاتها في البلدان الأخرى، أن تدخر القسم الأكبر من فعاليتها للوقاية من الأمراض، ولتحسين أحوال الصحة العامة، ولا سيما في المدن، وللإشراف الصحي في المدارس ورعاية الطفولة^(٥١٥). واعترفت بأن تقصيرها عن القيام بواجباتها في مجال الصحة العامة على أكمل وجه، يرجع إلى نقص المخصصات المالية في المجال المذكور، ولذا تعذر تقديم الرعاية الطبية اللازمة في مستشفيات بعض المناطق مثل الرملة وجنين وعكا، وفي الأماكن المزدهمة بالسكان العرب. صحيح أن الحكومة حققت تقدماً في مجال توفير الأماكن في المستشفيات للمرضى وزيادة عدد الأسرة فيها، فبينما كانت العام ١٩٢٥م لا تملك إلا نسبة ١٤٪ من مجموع الأسرة في المستشفيات، زادت النسبة إلى ٢٥٪ العام ١٩٤٠م، وإلى ٣٣٪ عام ١٩٤٤م، ولكن جهود الدائرة ظلت مقصورة جداً عن الحد المطلوب^(٥١٦). واستمرت نسبة الأسرة المتاحة في المشافي (٢٢) تقريباً لكل ألف نسمة من السكان، ويستفيد منها اليهود والعرب بنسبة ٣ إلى ٢. وقد ترتب على هذه النسبة الضئيلة في عدد الأسرة بالمستشفيات، عجز الحكومة عن تلبية طلبات الأهليين، وظهور العيادات والمستوصفات والمستشفيات الخصوصية لسد هذا النقص، فازدهرت هذه وزاد عددها، ونما نشاطها خاصة ما بين ١٩٣٠ و ١٩٣٦م، حين هاجر عدد كبير من الأطباء اليهود من أوروبا إلى فلسطين، ويقدر مجموع عدد الأسرة في هذه الفئة، بحوالي ١٠٪ من مجموع عدد الأسرة في مستشفيات البلاد، ويلاحظ أن جميعها يهودية، باستثناء

عن معالجة المرضى العرب. وبرغم أن نفقات الحكومة كانت تظهر زيادة في نفقات الصحة، فإن هذه الزيادة السنوية كانت ضئيلة، بالقياس إلى مجموع الميزانية العامة، وخاصة في سنوات الحرب العالمية الثانية التي فقد الجنيه الفلسطيني خلالها كثيراً من قيمته بحسب أسعار ما قبل الحرب. وفيما يلي جدول رسمي بنفقات الحكومة على الخدمات الصحية في فلسطين في سنوات أربع ما بين ١٩٢٤ و ١٩٤٥م (٥٢٨).

ولوقارنا نفقات دائرة الصحة العامة للعام ١٩٣٥ - ١٩٣٦م التي بلغت ١٨٠ ألف جنيه فلسطيني بحسب تقرير اللجنة الملكية، مع نفقات النظام الصحي اليهودي التي تراوحت بين ٣٠٠ و ٣٥٠ ألف جنيه فلسطيني بحسب التقرير نفسه (٥٢٩)، لا تضح لنا أن الصهيونيين كانوا ينفقون على المشاريع الصحية لديهم قرابة ضعف ما كانت تنفقه الحكومة على الصحة العامة بفلسطين، برغم أن اليهود وقتذاك لم يشكّلوا أكثر من ٢٧٪ من سكان فلسطين، أي حوالي ربع السكان تقريباً (٥٣٠).

إن النسبة الضئيلة لنفقات الصحة إلى مجموع النفقات الحكومية توضح الحدود الضيقة للإنفاق التي كانت تلتزم بها إدارة الانتداب، والتي انعكست بمفعول سلبي على أحوال الصحة وسواها من المنافع العامة في فلسطين. وبينما كانت الحكومة تشكو على الدوام من عجزها عن تخصيص المزيد من المال وإنفاقه على ما يرتقي بأحوال عرب فلسطين - مطمئنة إلى تطور أوضاع اليهود نحو الأفضل، نظراً للمعونات والموارد المالية الضخمة التي يتلقونها من الخارج - كانت بنزعة شحيحة مقتصدة تكذّب إيراداتها المتزايدة وفوائض حساباتها المتراكمة وقد بلغت حوالي ٦ ملايين جنيه فلسطيني، بحسب تقدير موظف كبير في حكومة الانتداب، كان مطلعاً بحكم منصبه على الأحوال المالية في البلاد (٥٣١).

لقد اعتذرت اللجنة الملكية عن تقصير الحكومة في مجال الخدمات الاجتماعية، ومنها الخدمات الصحية، بقولها: «ويجب أن لا يغرب عن الذهن... ان دافع الضرائب الفلسطيني تحميه

إلا في المدن الكبيرة. وأقيمت عيادات القرى التي تعالج المرضى مرة في الأسبوع، في المراكز التالية (٥٢٢): خان يونس، عمارة، دير البلح، الفالوجة، الخالصة، عوجا الحفير، سيلة الظهر، بدية، عسلوج، أريحا، مسمية الكبيرة، طوباس، بيت محسير، اسدود، سلفيت، ترشيحا، يئنة، بيت حنينا، بربر.

بيد أن دائرة الصحة اتخذت تدابير وقائية ضد الأمراض المعدية، كالتيفوئيد والزحار والتراخوما والملاريا. وزوّدت جميع المراكز الصحية بآلات التطهير البخارية. وقد رُصدت ٦,٢٠١ حالة للأمراض المعدية خلال العام ١٩٤٤م وتمت معالجتها، وجرى تطهير ثلاثة آلاف منزل وتعقيمها (٥٢٣). كما نُظّمت معالجة أمراض العين بالتشاور مع مستشفى القديس يوحنا للعيون في القدس، وأنشئت وحدة متقلة لأمراض العين تعمل في لواء غزة خلال أشهر الصيف، لمكافحة الرمد الصيدي الذي كثيراً ما كان يسبب فقدان البصر في القرى الجنوبية من فلسطين (٥٢٤). وبالمقابل يبدو تقصير الحكومة واضحاً في مكافحة مرض السل. وبالرغم من أن تقرير اللجنة الملكية (١٩٣٧م) صرّح بأن الحكومة لم تضع برنامجاً ناجعاً لمقاومة هذا المرض، وسجّل أن أحد الخبراء قدّم تقريراً للحكومة بهذا الشأن العام ١٩٣٥م، وبأن النية متجهة للعمل بالتقرير عندما تيسر الأموال اللازمة، فإنه لم يتحقق شيء. وحين لم تستطع الحكومة أن تنشئ مستشفى لمعالجة مرض السل، قدمت معونة مالية إلى المستشفى اليهودي في صفد، مقابل أن يكون لها الحق في علاج عدد من المرضى هناك (٥٢٥). واعترف تقرير الحكومة (١٩٤٦م) بأنه لا تيسر إلا خدمة ضئيلة لمعالجة هذا المرض الويل، ولذا تولّى العرب تأسيس جمعيات لمكافحة (٥٢٦). كما اعترف بأن مراكز رعاية الطفولة والأمومة غير ملائمة ولا تفي بالغرض، في بلد كفلسطين تسوده نسبة عالية من وفيات الأطفال (٥٢٧).

لقد كانت الحكومة على الدوام تنذرُ بضيق المخصصات المالية التي رصدتها لدائرة الصحة العامة، لتغطية تقصيرها الفادح

العام	مجموع نفقات الحكومة (جنيه فلسطيني)	نفقات دائرة الصحة العامة (جنيه فلسطيني)	النسبة
١٩٢٥ - ١٩٢٤	١,٨٥٢,٩٨٥	٨٤,٤٤٠	٤,٦٪
١٩٣٠ - ١٩٣١	٢,٥٦٧,٦٧١	١٠٥,٦٦١	٤,١٪
١٩٤٠ - ١٩٤١	٧,٤٥٠,٣٥٥	٢٥٦,٥٣٣	٣,٤٪
١٩٤٤ - ١٩٤٥	١٨,١٩٤,٥٩٤	٥٤٣,٠٠٠	٣,٠٪

من الهجوم الخارجي قوى الدولة المنتدبة البحرية وغيرها من القوى دون أن يكلف بدفع أي شيء إضافي من أجل ذلك» (٥٣٢).

ولا يسع الباحث إلا أن يدهش لهذه المغالطة الفاضحة، ترى ألم تكن اللجنة الملكية تعلم أن تكاليف إنشاء الوطن القومي اليهودي وحمايته، هي التي حطمت ميزانية الحكومة، ضد رغبة غالبية السكان وضد مصالحهم؟

وفي حين كان مستشفى تل أبيب، «المستشفى الوحيد الذي يديره وينفق عليه مجلس بلدي في البلاد»، وقد منحت الحكومة مبالغ وافرة لأجل إنشائه وتجهيزه بالمعدات اللازمة، فضلاً عن الإعانة السنوية للإفناق على إدارته التي بلغت ٥,٨٤١ جنيهًا فلسطينياً العام ١٩٣٥م (٥٣٣)، استحوذت الحكومة على جميع المستشفيات البلدية العربية، ونقلت مسؤولية إدارتها - كما رأينا - من السلطات المحلية إلى السلطات المركزية. ولو أقيمت الحكومة على نظام الإعانات السنوية للمستشفيات البلدية العربية، كما فعلت بالنسبة لمستشفى تل أبيب، لأنقصت نفقات الخدمات الصحية، ولاحتفظت بالإشراف على تلك المستشفيات لمصلحة البلاد ككل، ولساعدت على صون مصالح الجماعات المحلية في مؤسساتها الخاصة، وأوجدت حافز المنافسة بين المدن بما يضمن الخدمة الصحية الجيدة والفعالة. ولكن الحكومة، هنا أيضاً، كانت تلتزم بمقتضيات إنشاء الوطن القومي اليهودي، من حيث ان الإبقاء على المستشفيات البلدية كان يواجه الحكومة بصعوبات خطيرة: ففي المدن المختلطة مثل القدس ويافا وحيفا، يستوجب ذلك إقامة نوعين من المستشفيات البلدية المنفصلة أحدهما للعرب، والآخر لليهود وهذا يضطلع به أطباء ومدراء وممرضات، تكون العبرية هي اللغة، والطعام هو (الكوشر) Kosh. وإن هذه العملية كانت في نظر الحكومة ترفاً باهظ التكاليف. فاية مساعدة حكومية لمستشفى بلدي في بلدة عربية، لا بد أن يتبعها طلب عاجل لمستشفى يهودي مماثل في ضاحية سكنية جديدة.

وعليه فالتدريخ بوجود أقلية يهودية مدعومة من الأوساط البريطانية الاستعمارية العليا، والتعهد بإنشاء الوطن القومي، كانا الحجة الفعالة بيد الحكومة في فلسطين، لتفادي التوسع في الإفناق على تطوير مرافق الحياة الاجتماعية العربية.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى جهود مكافحة الملايا التي شابهها كثير من ضباب الدعاية الصهيونية: وجهت الحكومة جهود مكافحة الملايا لمنع توالد البعوض، ولعمل المصارف اللازمة

لتجفيف المستنقعات. وكان موظفو الصحة يراقبون إجراءات المكافحة في المدن والقرى، ويتولون إغلاق الآبار الموبوءة وأرسلوها بالنفط. وكانت دائرة الصحة ترسل المشرفين على أعمال التجفيف، بينما يقدم ملاك الأراضي أو مستأجروها العمال اللازمين لذلك.

وحين شكا المجلس الملى اليهودي من أن أعمال تجفيف المستنقعات التي قام بها أهالي المستوطنات اليهودية لاستئصال الملايا، لا تسهم الحكومة بنفقاتها، ردت الحكومة بأنها لا تستطيع أن تتصرف في هذا المجال إلا ضمن المخصصات المالية المتيسرة لديها. ولكن اللجنة الملكية كانت أكثر صراحة في ردّها حين ذكرت أن ما ينفقه اليهود لمكافحة الملايا يستهدف توسيع مستوطناتهم وابتئاع المساحات الكبيرة من الأراضي التي كانت مرتعاً للملايا منذ قرون. ومع اعتراف اللجنة بالأعمال التي تولّاها اليهود في هذا السبيل، فإنها أقرت بأن الحكومة ساعدت في أعمال التجفيف ومكافحة الملايا حيثما كانت تعود بالنفع على الأهلين عموماً. كما أقرت بأن الكثير من الأعمال التي تمت في المناطق القروية قام بها العرب أنفسهم (٥٣٤).

ونحن إذا سلّمنا بأن أهالي المستوطنات اليهودية باثروا أعمال مكافحة الملايا في الأراضي التي ابتاعوها، وبأن أعمالهم قد أفادت مصادفة، وينحو محدود، الأملاك العربية المجاورة، يجب أن نتذكر أن أعمالهم كانت موجّهة بالأساس لمصلحة استيطانهم تلك الأراضي. ولكن الوضع تغير تماماً مع المصادفة على قانون مكافحة الملايا للعام ١٩٢٢م، الذي حوّل دائرة الصحة العامة جميع السلطات والصلاحيات لإرغام ملاك الأراضي ومستأجريها على تنفيذ أية إجراءات توغز بها الدائرة المذكورة على حسابهم الخاص. وبهذه السلطات صار بمقدور دائرة الصحة أن تتولّى أعمال المكافحة في رقعة واسعة تضمّ أراضي بضعة ملاك، وتنسّق تنفيذ الخطة الموضوعة لذلك ككل (٥٣٥).

وعليه فادّعاء الصهيونيين بأنهم نظّفوا فلسطين من الملايا لصالح العرب، هو ادّعاء لا يقوم على أساس. لقد استوجبت مقتضيات الاستيطان الصهيوني مباشرة العمل بمكافحة الملايا، وبديهي أن يقوم الصهيونيون بهذا العمل في الأراضي التي ابتاعوها، إذ أنهم لو تركوا الحكومة تقوم به، لاستخدمت العمال العرب واليهود، وهذا مناقض لمبدأ حصر العمل اليهودي واستبعاد العمل العربي. فضلاً عن أن المهاجرين الصهيونيين كانوا ينتظرون استيطانهم في فلسطين بفارغ الصبر، ولا يعقل أن ينظروا إلى العرب وهم يحفّفون المستنقعات بأموالهم.

النهائي لم يكن الاستيطان الكثيف في الأراضي المستصلحة، وبأن منجزات العرب في صيانة الأودية شديدة الانحدار والسيول الشتوية، منجزات مخفية لا تستهدف لفت أنظار الزائرين والسائحين كما كان شأن الدعاية الصهيونية في التأثير على بسطاء الناس.

ويتصل بمكافحة الأوبئة والخدمات الصحية، موضوع التأمين الإجباري على صحة العمال. ففي العام ١٩٣٣ نظرت لجنة حكومية في هذا المشروع، وقرر غالبية أعضائها أن الحكومة ملزمة بدفع مبلغ سنوي لا يقل عن ٧٠ ألف جنيه فلسطيني، واعتذرت بأن الحكومة (لأسباب اقتصادية) لا تستطيع أن تتحمل أعباءه المالية. وارتأت أنه من الأفضل صرف أموال الحكومة المتاحة لتخفيف وطأة المرض، على توسيع خدماتها في مقاومة المرض، بدلاً من صرفها على مشروع تأمين للعمال قد لا يفيد إلا فئة قليلة من السكان^(٥٣٧). صحيح أن هذه الفئة قليلة من السكان كانت من العمال العرب واليهود، ولكن العرب كانوا هم الغالبية فيها. أما اليهود فقد كان لديهم - ولا يزال - جمعياتهم للتأمين على الصحة العامة، بينها جمعية صندوق المرضى لاتحاد العمال اليهود الطبية (كوبات حوليم) وجمعية صندوق المرضى القرويين. أما جمعية (كوبات حوليم) فقد تأسست قبل الحرب العالمية الأولى، وهي جمعية للتأمين الاختياري، وقامت العام ١٩٣٦ بمعالجة نحو ١٠٠ ألف نسمة، أو ما يقرب من ربع السكان اليهود في فلسطين. أما جمعية صندوق القرويين، فتأسست العام ١٩٣١، وتتولى العناية بالمزارعين وغيرهم ممن لا ينتسبون لاتحاد العمال اليهود (المستدروت)^(٥٣٨).

ولو أخذنا بما أشار إليه تقرير اللجنة الملكية، من أن أعمال المكافحة الصهيونية قد أفادت العرب ضمن مناطق معينة محدودة، وأخذنا هذا التحديد نفسه أيضاً بالنسبة لأعمال المكافحة التي قام بها العرب، أو قامت بها الحكومة لحسابهم، لتحققنا أن هذه الأعمال أفادت المستوطنين الصهيونيين في جوار المستنقعات المستصلحة.

ولكن هذه الأعمال، برغم أهميتها، لم تكن كافية لتخليص البلاد من وباء الملاريا، إذ كان يوجد مئات الكيلومترات من أقية الري وأودية المياه التي تحتاج إلى صيانة سنوية لمنع تكاثر البعوض فيها. ومعلوم أنه منذ العام ١٩٢٤م كانت دائرة الصحة تشرف على أعمال المكافحة بواسطة العمال العرب الذين تقدمهم القرى العربية مجّاناً، ودون أن يلزمها قانون مكافحة الملاريا بذلك، مادامت الحكومة تمتلك الأودية التي يبلغ طولها حوالي الألف كيلومتر. وظل القرويون المجاورون يتولون العمل مجّاناً لفترة تجاوزت ٢١ عاماً في هذه الأودية، ولو قدرنا كلفة العمل للكيلومتر الواحد بحوالي ٢٠ جنيهاً فلسطينياً لتجاوزت الكلفة السنوية لأعمال المكافحة فيها مبلغ ٢٠ ألف جنيه فلسطيني. أما قنوات الري التي تقع ضمن إجراءات القانون، فيبلغ طولها ٣٠٠ كم، يتحملها العرب واليهود، إما بالمساهمات المالية أو بتقديم العمال مجّاناً^(٥٣٩).

وفي تقدير الفوائد التي عادت على البلاد ككل من أعمال التجفيف والتصريف، كانت المساهمة العربية في مكافحة الملاريا، في أقل تقدير، ذات قيمة لا تقل عن المساهمة الصهيونية، إن لم تكن أكثر قيمة. وعلى كل حال فيجب الاعتراف بأن دافعها

الخاتمة

لندن الصهيونيين البريطانيين للضغط على واشنطن من أجل مساندة إصدار الوعد المذكور، فاستجابت. ومع أن وعد بلفور صدر من جانب واحد لا يملك حق إعطائه، إلا أن الصهيونية ظلت تزعم بأنه التزام، ونجحت في تحويله إلى تعهد دولي بعد أن أدخل نصّه في ديباجة صكّ الانتداب ليكون له حرمة المعاهدات الدولية.

وما كان ذلك ليتحقّق لولا توافق الصهيونية وتوافقها مع الإمبريالية، والتقاء المصالح بينها منذ مطلع القرن العشرين، بل منذ العشرينات والثلاثينات من القرن التاسع عشر، حين اعتبرت الإمبريالية البريطانية أن مصالحها الحيوية تهددها الدولة العربية

إذا كان مؤتمر بال (١٨٩٧م) قد وضع الجهد الصهيوني المنظم على طريق إقامة الدولة اليهودية التي تصوّر هرتسل تأسيسها في فلسطين، بالأفضلية لا بالضرورة، فإن وعد بلفور قد حمل معه أصول الأحداث التي أدّى تطورها إلى إنشاء الوطن القومي في الفترة ما بين الحربين العالميتين، ثم إلى إقامة الدولة اليهودية عام ١٩٤٨م.

فالصهيونية التي طالما افتقرت إلى أيّ ادعاء يربطها بفلسطين، وجدت بغيتها في وعد بلفور الذي كان لا بد أن تسير الجهود الدبلوماسية الصهيونية الموجهة للحصول عليه، جنباً إلى جنب مع الجهود العملية الاستيطانية في فلسطين، واستخدمت

الموحدة التي أنشأها محمد علي، وضمت معظم أقطار المشرق العربي. ولذلك سارعت إلى تطويقها والعمل على إسقاطها، وسعت بعد احتلال مصر إلى عزلها عن الأقطار العربية الأخرى، ومنع قيام أية وحدة عربية مستقبلاً، وذلك عن طريق تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، قلب الوطن العربي، ومساندة خططهم الرامية إلى إقامة دولة يهودية فيها، تفصل مشرق الوطن العربي عن مغربه، وتكون قلعة متقدمة للإمبريالية والاستعمار، تقف بوجه العرب، وتستنفد قدراتهم، وتعيق أخذهم بأسباب التضامن القومي والتقدم الحضاري.

وباشر الوفاق الإمبريالي الصهيوني جهوده لتحقيق هذه الغاية، فجعل الحكم في فلسطين على شاكلة ما هو معروف في المستعمرات، وعهد لليهودي الصهيوني البريطاني هربرت صموئيل بأن يتولى ترسيخ دعائم (الوطن القومي اليهودي) في تلك المرحلة المبكرة والحاسمة من مراحل تأسيسه. والواقع أن (الدولة اليهودية) قد وجدت منذ تعيينه في منصب المندوب السامي، أما قيامها عام ١٩٤٨م فكان قياماً مستقلاً عن الإدارة البريطانية.

وما إن هزمت بريطانيا الدولة العثمانية وأخرجت جنودها من فلسطين بمعونة العرب عام ١٩١٨م، حتى بدأت تنفيذ سياستها الصهيونية في فلسطين خلافاً للقانون الدولي. ولم يكن نظام الانتداب الذي أوجت به بريطانيا وجرت صياغته بعد الحرب العالمية الأولى، إلا من قبيل توزيع الغنائم بين دول الاستعمار الغربي المظفرة، كما لم يكن اختيار بريطانيا دولةً منتدبةً لفلسطين مقبولاً من جانب غالبية العرب، وعليه، فإن الانتداب البريطاني في فلسطين قد جرى فرضه قسراً وبالقوة القاهرة بعد أن تبين العرب حقيقة أهدافه، وظل على هذا النحو حتى نهايته المفجعة عام ١٩٤٨م.

ولا شيء مثل صك الانتداب الذي شارك الصهيونيون مشاركة فعالة في صياغته، يُظهر الصهيونيين كمستوطنين مستعمرين لفلسطين. فديباجة الصك المذكور اشتملت على وعد بلفور، في حين خصصت المواد الثماني والعشرون لوسائل تنفيذه. كما أن كلمة (عربي) لم تذكر فيه مرة واحدة، باستثناء لأمناص منه، جاء وصفاً للغة (العربية) التي اعتُبرت مع الإنكليزية والعبرية اللغات الرسمية الثلاث في فلسطين. وحددت المادة (٢) مسؤولية إدارة الانتداب عن وضع فلسطين في ظروف سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي. وهنا أيضاً، كما كان الحال في وعد بلفور، كان ثمة أسباب متعددة

لا استخدام مصطلح (الوطن القومي) بدل (الدولة اليهودية)، وهي تتصل بالسياسة العملية المرحلية التي اتبعتها الصهيونية بقصد عدم إلحاق الضرر بمركز اليهود في البلدان الأخرى، وبالجهد الرامية إلى خلق الظروف المؤدية إلى الدولة اليهودية في فلسطين. ولكن المادة (٢) تضمنت أيضاً مسؤولية الدولة المنتدبة عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين، بقطع النظر عن العنصر والدين؛ فكيف تكيفت مع تناقض التزامها لليهود والعرب؟ لقد استغرق الكشف عن تناقض هذا الالتزام المزدوج ١٥ عاماً من الصراع الدامي على أرض فلسطين، قبل أن تظهره صراحة اللجنة الملكية عام ١٩٣٧م، أي بعد أن تعمقت جذور (الوطن القومي) وتبيأت الظروف لإنشاء (دولة يهودية) يحدها مشروع (التقسيم) الذي اقترحه اللجنة المذكورة.

وفي غضون ذلك كان مفتاح صيغة العمل الصهيوني - البريطاني هو الهجرة اليهودية. وبما أنه لا يمكن الأخذ بحق تقرير المصير الذي نصت عليه المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم، ولا بتطوير مؤسسات الحكم الذاتي الذي نص عليه صك الانتداب، إلا بعد أن يصبح اليهود (غالبية) السكان، فقد طبق المبدأ الذي طرحه تشرشل وزير المستعمرات، ونصير الصهيونية القوي عام ١٩٢٢م، (وهو مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب) ليكون المعيار الوحيد الذي يحدد حجم الهجرة اليهودية، لا المعايير السياسية والنفسية والاجتماعية التي تطبقها المجتمعات البشرية كافة. أما عمليات (الهجرة) التي طبق فيها هذا المعيار الغريب، فلا يمكن وصفها إلا بأنها عمليات (غزو)، تضاف إلى شروء الاستراتيجية الصهيونية التي كانت تقضي بمقاطعة العمل العربي، والتي تمسكت بها المؤسسات اليهوديتان الرئيسيتان للاستيطان وهما: الكيرين كاييت، والكيرين هايسود. وقد وصف خير الأراضي جون هوب-سمبسون عام ١٩٣٠م هذه المقاطعة بأنها «ليست فقط منافية لتدابير الانتداب، ولكنها تشكل أيضاً مصدر خطر دائم ومتزايد على البلاد» (٥٣٩). لقد نجح الوفاق الصهيوني - البريطاني في تعطيل الترتيبات الدستورية، ولم تقبل إدارة الانتداب أبداً مبدأ: صوت واحد للشخص الواحد في فلسطين، كما أن لجنة الانتدابات الدائمة التي كان يمكن عرض ظلمات فلسطين عليها في جنيف، لم تكن مخولة مناقشة مواد الانتداب. وبالمقابل تمتع اليهود بمكانة خاصة متميزة يكفلها لهم مركزهم كمستوطنين مستعمرين تمعهم دولة الاستعمار البريطاني بدعم كامل من الصهيونية العالمية وحلفائها. وكان على (حكومة فلسطين)، وهي حكومة إنكليزية بحتة، يرئسها المندوب السامي الذي تتركز في يده جميع السلطات التنفيذية

والتشريعية، أن تعترف بوكالة يهودية كهيئة عمومية تمثل الأقلية اليهودية في فلسطين، وتسدي المشورة إلى الحكومة وتتعاون معها لتقوية مركز اليهود السياسي والاقتصادي والاجتماعي، على حساب الغالبية العربية في فلسطين، وتقوم بتنفيذ كل ما يتطلبه إنشاء الوطن القومي، وتكون في الواقع (حكومة داخل حكومة).

وقد منحت الحكومة البريطانية اليهود المهاجرين مساحات شاسعة من الأراضي الأميرية والأراضي الموات، وأصدرت القوانين التي تخدم أغراض الاستيطان الصهيوني، فسهلت انتقال ملكية الأراضي الزراعية إلى اليهود، ولا سيما ما يمتاز منها بالخصوبة والموقع الاستراتيجي بغية إقامة مستوطنات تستوعب مئات الألوف من المهاجرين، وتحكم في طرق المواصلات، وتعزل بعض المدن والخواضر العربية عن بعضها الآخر. ومنح (الدستور) سلطات مطلقة إلى المندوب السامي بهذا الشأن، وحاول الإيهام بوجود ضمانات للفلاح العربي ضد طرده من الأرض أو إرغامه على بيعها بعد محاصرته بالديون والضرائب المرتفعة. إلا أن هذه القوانين لم تقف حائلاً دون طرد الفلاحين العرب من وادي الخوارث ومرج ابن عامر وغيرها، الأمر الذي كان يناقض التزام الحكومة بالمحافظة على كيان العرب ومركزهم في فلسطين.

حتى إذا شعر عرب فلسطين بالطوق محكماً حولهم، لم يكن لهم بدّ من تغيير أسلوبهم وتصعيد نشاطهم - بعد أن جربوا سياسة العرائض والوفود والمظاهرات والإضرابات - فعمدوا إلى الثورات والصدامات العنيفة مع قوات الأمن والجيش البريطاني ومع المستوطنين الصهيونيين. وكانت الدولة المنتدبة تردّ عليهم بإرسال لجان التحقيق كإسلوب محبّب لديها، لكسب الوقت وترسيخ أسس الوطن القومي اليهودي. وتوصلت هذه اللجان البريطانية إلى استنتاج السبب الأول للإضراب والثورة، وهو: التخوف العربي من الزحف الصهيوني ومن أهدافه النهائية. وحين ردّ العرب بعنف على المحاولات الصهيونية التي استهدفت حائط المبكى عام ١٩٢٩م، وكتب على أثرها هوب - سمبسون تقريره، لم يستطع وزير المستعمرات سدي وب (فيما بعد اللورد باسفيلد) تجاهل شهادة هوب - سمبسون المستمدة من أرض الواقع، وكانت محاولته أول محاولة بريطانية رسمية مغلصة منذ عام ١٩١٧م للنظر في شكاوى العرب وظلاماتهم، ولكن الضغط الصهيوني أفلح في توجيه ضربة قاصمة إلى اللورد باسفيلد، وتحلّت الحكومة البريطانية عن الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠م وعن آراء خبراءها الموفدين، وعن الوزير المسؤول الذي أيدها.

وتابع الانتداب البريطاني مسيرته بخطى ثابتة، وأرسل مندوب سام جديد هو الجنرال واكهورب إلى فلسطين، مع تعليمات مشدّدة بأن سياسة الوطن القومي يجب أن تنطلق بأقصى سرعة. وبالفعل وصلت (المجرة) اليهودية إلى أرقام تماثل (الغزو)، إذ دخل فلسطين خلال أربع سنوات أكثر من ١٤٤ ألف يهودي. والعرب الذين انتابهم اليأس تشبّثوا بعرض المجلس التشريعي عام ١٩٣٥م، ومع أنّ العرض لا يحقق المبادئ الدستورية العادلة للعرب، فقد هُزم في مجلس العموم البريطاني بحجّة أنه لا ينصف المستوطن الصهيوني.

ونار العرب في فلسطين، وسقط منهم أغلى الضحايا، ثم أوقفوا ثورتهم (١٩٣٦م) بانتظار نتائج تحقيق آخر بعد توسّط عدد من ملوك العرب وأمرائهم. وفوجئوا بالحلّ الذي ارتأته اللجنة الملكية للخروج من مأزق الالتزامات الانتدابية المتناقضة: وهو التقسيم. التقسيم الذي ذهب إلى أبعد من وعد بلفور، حين منح نظرية السيادة اليهودية قابلية التطبيق الظاهرية، التي تفتقر إليها في وجه مقاومة عربية متصاعدة، وأبرز الصيغة العملية المباشرة لتنفيذ الدعاوى الصهيونية التي انتقلت من التركيز على (المجرة) إلى التركيز على (الأرض). التقسيم الذي طرخته دولة كبرى هي الدولة المنتدبة نفسها، ينجلي فيه لأول مرة غموض مصطلح (الوطن القومي) ليصبح مساوياً رسمياً وعلنياً لمصطلح (الدولة اليهودية). التقسيم الذي يعكس الموقف البريطاني الثابت من حقوق السكان العرب الأصليين، سيّخذ الصهيونيون كسابقة صالحة للانطلاق نحو مقترحات وخطط للتقسيم أكثر طموحاً عام ١٩٤٧م، ونحو آفاق الفتح والتوسع بعد ذلك.

لم يُروّع العرب بخطة التقسيم فحسب، بل رُوعوا أيضاً بالتفسير الذي أعطي الصهيونيون بموجبه ٤٠٪ من فلسطين في وقت لم تتجاوز ملكيتهم للأراضي الفلسطينية ٥,٦٪. وبما أن الدولة اليهودية المقترحة كانت تضم مئات القرى العربية، مع منطقة الجليل ذات الكثافة السكانية العربية الكبيرة، لذا توجّب «نقل السكان العرب القسري» من الأراضي العربية الممنوحة للدولة اليهودية إلى مواضع أخرى.

ولم يكن بد من الثورة مجدّداً، وكانت عنيفة متطاولة لإسقاط التقسيم، واستخدمت الدولة المنتدبة قوّاتها الضخمة وكل وسائل القمع الوحشي لإخماد جذوة الثورة، وسقط مجدّداً ألوف الضحايا، ورافق ذلك تجريد السكان العرب من السلاح حتى ما بعد انتهاء الثورة عام ١٩٣٩، كما رافقها تسليح المستوطنين اليهود من قبل البريطانيين وغيرهم، وتم تشييت التنظيم السياسي

وحق اليوم بالتقدم الناجح الذي سجّله الصهيونية وتسجله على طريق بلوغ هذا الهدف أكثر من أي عامل آخر.

ولكن الضوء الأخضر لم يصدر عن البيت الأبيض إلا بعد وفاة الرئيس روزفلت (١٩٤٥م)، وتولّى ترومان مقاليد الرئاسة الأمريكية مكانه. وتعتبر رسالة ترومان إلى رئيس الوزارة البريطانية (غوز/يوليو ١٩٤٥م)، بداية ذات دلالة خطيرة في عملية الضغط الأمريكي على حكومة لندن من أعلى المستويات الأمريكية، وقد رمت إلى رفع الحظر الذي فرضه الكتاب الأبيض (١٩٣٩م) على الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وليس كمثل إلغاء الكتاب الأبيض شيء لتحقيق برنامج بيلتمور في السيطرة السياسية الكاملة على فلسطين، وخاصة إذا زُعم أنه الحل الوحيد المتوافر لمشكلة اليهود في أوروبا على «أسس إنسانية بحثة».

ومن ناحية أخرى، ركّز الصهيونيون جهودهم للسيطرة الفعلية على فلسطين، بالاعتماد على التقدم السريع الذي أحرزته المؤسسة العسكرية الصهيونية. فالسيطرة السياسية المدعومة عسكرياً هي الشرط اللازم الكافي لضمان الهجرة الكثيفة والاستيطان الواسع، ومن خلالها يمكن سحق الغالبية العربية العديدة في أقصر وقت ممكن.

وضع الصهيونيون خطّهم العسكري لاغتصاب السلطة في البلاد، وإعلان الاستقلال من جانب واحد، ولكنهم تحقّقوا بعد أسابيع من انتهاء الحرب العالمية الثانية، أن تنفيذ الخطة غير ممكن في التاريخ المحدد. أي في شباط/فبراير ١٩٤٥م، ولذا عادوا فركّزوا على تمزيق الكتاب الأبيض كهدف مرحلي، وتمّ لهم ذلك في أوائل عام ١٩٤٦م بفضل الرئيس ترومان، وعلى يد اللجنة الأنكلو-أمريكية التي أوصت - ضمن أمور أخرى - بإدخال مئة ألف يهودي إلى فلسطين، بشرط حلّ المنظمات العسكرية غير المشروعة، أي المؤسسة العسكرية الصهيونية التي جعل البريطانيون حلها شرطاً أساسياً لإدخال مئة ألف يهودي إلى فلسطين. ومعلوم أن الحل لا يشمل قوة بوليس المستوطنات J. S. P. التي يتجاوز عدد أفرادها خمسة عشر ألفاً، وهي قوة يهودية لحماية المستوطنات.

كان من شأن حل التنظيمات العسكرية الصهيونية أن يحول دون تنفيذ المخطط الموضوع للسيطرة السياسية الكاملة على فلسطين، هذا المخطط الذي أرجىء تنفيذه بانتظار الفرصة المؤاتية. وحين توصّل الخبراء في اللجنة الأنكلو-أمريكية إلى الإجماع على خطة الاستقلال الإقليمي العربي اليهودي في

العربي المتمثل باللجنة العربية العليا. ولم يكن (تخلي) بريطاني عن التقسيم نتيجة اشتداد الثورة العربية الكبرى فحسب، وإنما أيضاً نتيجة تأزم الوضع الدولي آنذاك.

وكان من الطبيعي أن يتتاب الوفاق الصهيوني - البريطاني بعض التوتر بعد أن تحركت بريطانيا للدعوة إلى مؤتمر لندن (١٩٣٩م)، وصرح وزير المستعمرات مالكوم مكدونالد بأن الوقت قد حان لتطوير الحكم الذاتي في فلسطين. وقد لوحظ مثل هذا التوتر في أزمة اللورد باسفيلد (١٩٣١م)، وإلى حد أدنى في أزمة المجلس التشريعي (١٩٣٥م). وحين نشر الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩م الذي تضمن السياسة البريطانية الجديدة، رأى فيه الصهيونيون تحدياً يقف حائلاً دون أن يُشكّلوا (الغالبية) في فلسطين. ولكنهم لم يلبثوا أن شهدوا عودة تشرشل إلى الحكم، فعادتهم رؤى (الغالبية)، وتطلّعوا إلى واشنطن لتصبح قاعدة عملهم الرئيسية، ولاستكمال المرحلة التالية في برنامجهم الرامي إلى (الدولة اليهودية).

لقد تحقّق برنامج بال (١٨٩٧م) بتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، بدعم بريطانيا وبجهود وايزمن خاصة. وتطلّع برنامج بيلتمور (١٩٤٢م) إلى تأسيس دولة يهودية في كامل فلسطين، بدعم الولايات المتحدة الأمريكية، وبجهود بن غوريون خاصة.

والحق أن نجاح بن غوريون يعكس المزية الفريدة التي تملكها المنظمة الصهيونية العالمية، كنظام استيطاني يتحرك على أكثر من قاعدة مركزية واحدة، مع القدرة على استخدام هذه المزية إلى أقصى حد لمواجهة الضغوط الخارجية والداخلية. ويعكس كذلك منطلقات الاستراتيجية الصهيونية لبلوغ أهدافها.

لم يكن عمل بن غوريون سهلاً ولا ميسوراً، فالصهيونية الأمريكية كان يسودها الشقاق والانقسام، واليهودية الأمريكية كانت تبدو غير مكترثة بالأهداف الصهيونية، أو حتى بمآزق اليهود في أوروبا. ولذلك كان على الاستراتيجية الجديدة بمستوياتها الثلاثة: السياسي والدعائي والعسكري أن تعمل في غاية الإحكام والتنسيق من أجل لمّ شعث الصهيونية الأمريكية وحشد صفوف اليهودية الأمريكية وراءها بلا توان ولا يأس.

كان إعلان برنامج بيلتمور في نيويورك الخطوة الأولى على طريق السيطرة على البيت الأبيض نفسه. وتأثرت جميع التطورات والأحداث التي جرت في فلسطين وما حولها، منذ عام ١٩٤٢م

الصهيونية. ومعلوم أن اندفاع البيت الأبيض وراء دعم الصهيونيين، أتاح للبريطانيين فرصة للتوصل من المشكلة الفلسطينية برمتها، وعرضها على منظمة الأمم المتحدة.

وتشكلت اللجنة الدولية الخاصة أنسكوب UNSCOP للنظر في المشكلة الفلسطينية، وبعد جولة سريعة في الشرق الأوسط أوصت غالبية أعضائها بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية. واتفقت حدود الدولة اليهودية المقترحة مع خطوط بيان ترومان في «يوم الغفران»، باستثناء مناطق عكا والناصرة وغزة التي كانت تبلغ نسبة سكانها العرب ٩٦٪، ٨٤٪، و ٩٨٪ على التوالي. وأهم ما تميز به خطة أنسكوب هو اتفاقها التام مع بيان ترومان في إدخال النقب ضمن الدولة اليهودية، والنقب منطقة واسعة تبلغ مساحتها ١٢,٥٧٧,٠٠٠ دونم، أي نصف مساحة فلسطين تقريباً، تسكنها القبائل البدوية، وتزرع منها مساحة واسعة بلغت عام ١٩٣٥م ٢,١٠٩,٢٣٩ دونماً، وكانت تنتج معظم الشعير وكمية وافرة من القمح في البلاد، وهذه المساحة المزروعة كانت تعادل ثلاثة أمثال مساحة ما كان يزرعه اليهود في فلسطين (قدر مجموع ما زرعه عام ١٩٤٤م بحوالي ٧١٦,٧٥٠ دونماً، أي ٦٠٪ من مجموع مساحة الأراضي التي صاروا يملكونها)^(٥٤٠). وبينما كان عدد المستوطنات اليهودية في النقب ٤ فقط يسكنها ٤٧٥ نسمة يملكون ٢١ ألف دونم، أنشئت ١٣ مستوطنة زراعية جديدة هناك، في الأسبوعين التاليين مباشرة لبيان ترومان (٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦م)، ويلاحظ أن سكانها كانوا من فرقة البلماخ - الجناح الضارب في الهاغاناه.

والفارق بين خطة التقسيم لعام ١٩٣٧م ونظيرتها لعام ١٩٤٧م، أن الأولى أوصت بها لجنة ملكية في دولة إمبريالية، أما الثانية فأوصت بها لجنة (دولية)، لتخلق الانطباع بأنها صدرت عن هيئة دولية غير منحازة، بينما الواقع أن خطة التقسيم التي اقترحتها أنسكوب كانت صهيونية بوحيتها ومبداها وجوهرها.

وتحدثت أنسكوب، للمفارقة، عن التقسيم، وعن منطق القوة الذي انطوى عليه، كما لو كان فعلاً (تسوية) حقيقية، مع أن مفهوم (التسوية) يتضمن التنازل المشترك من الجانبين. فما الذي تنازل عنه الصهيونيون في فلسطين؟ وماذا كانوا يملكون فيها حتى يتنازلوا عنه؟

لم تكن خطة التقسيم (تسوية) بل كانت إملاء بالقوة والقهر والابتزاز، يرمي إلى اقتطاع أكبر جزء وأغناه من فلسطين، واقتلاع العرب منه، وتسليمه إلى المستوطنين المستعمرين الصهيونيين،

فلسطين، خشي الصهيونيون أن يجتذب الخبراء الأمريكيون في اللجنة الرئيس ترومان إلى صفهم، فسارعوا إلى تعديل استراتيجيتهم. ولذلك قالوا إنهم لا يصرون على السيطرة السياسية في كامل فلسطين، وإنما يقبلونها في القسم الأعظم منها، أو كما عبرت عنها صيغتهم: (دولة يهودية قابلة للحياة على مساحة من أرض فلسطين)، وعنوا بذلك حدود الدولة اليهودية بموجب مشروع اللجنة الملكية (١٩٣٧م)، مضافاً إليها منطقة النقب. وسرعان ما وافق ترومان على هذا الاقتراح، وعرضه بدوره على البريطانيين، وهكذا نجح الصهيونيون في نسف آخر محاولة للعمل على حل مشكلة فلسطين، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة شريكة بريطانيا في تحمل المسؤولية.

وفي غضون ذلك اقترح العرب من جانبهم إنشاء دولة فلسطينية موحدة ذات جنسية فلسطينية، ولكن ترومان كان قد اختار سبيله، حين أعلن في تشرين الأول/أكتوبر عن دعمه لمقترحات السيطرة السياسية الصهيونية، وبذلك قضى على البادرة العربية في مهدها.

إن موافقة ترومان على الخارطة الصهيونية الجديدة كانت تعني منح ثلاثة أرباع فلسطين إلى الصهيونيين، في حين كانت ملكية اليهود للأراضي في كامل فلسطين لا تتجاوز ٧٪، أي بزيادة أكثر من ألف في المئة (١,٠٠٠٪) على حساب العرب، وكان عدد المستوطنين اليهود الذين سيخضعون، بموجب هذه الخارطة، للحكم العربي، حوالي ألفي (٢,٠٠٠) يهودي، أو نحو ثلث من واحد في المئة (٠,٣٪) من مجموع اليهود في فلسطين. وبالمقابل كان عدد المدن والقرى العربية التي سترزح تحت الحكم الصهيوني ٤٥٠ ويبلغ مجموع سكانها سبعة آلاف أو ٥٨٪ من مجموع العرب في فلسطين.

لقد حملت موافقة ترومان على هذا الاغتصاب الصهيوني (الذي انطوى على دمار عرب فلسطين) والتي أعلنت في عيد الغفران اليهودي (٤ تشرين الأول/أكتوبر)، معاني التأييد للعدوان الصهيوني على حقوق عرب فلسطين. وكان ذلك بتواطؤ مسبق لاستجداء الأصوات اليهودية في معركة الانتخابات الرئاسية المرتقبة ضد منافسه ديوبي. ومن وجهة النظر الصهيونية، كان بيان ترومان تويجاً لنصر الاستراتيجية التي صممها بن غوريون وصحبه عام ١٩٣٩م، وقد ترتب عليها دفع الولايات المتحدة بقوة على طريق إنشاء الدولة اليهودية. وبالنسبة للبريطانيين، كان البيان نذيراً بأن يرفعوا أيديهم عن المؤسسة الصهيونية العسكرية التي طلبوا حل منظماتها الرئيسية (الهاغاناه)، وبأن يسلموا بالمطالب

وكانت المشكلة التي واجهت القيادة الصهيونية أن قرار التقسيم أعطى الدولة اليهودية ما يعادل ٥٥٪ من فلسطين، بينما لم تستطع الجهود الصهيونية طوال ٧٠ عاماً أن تملك أكثر من ٧٪ من البلاد. والمهم أن هذه المناطق الإضافية تضمنت زيادة قدرها ٨٠٠٪ مما امتلكه الصهاينة حتى الآن، وأنها لم تكن خالية من السكان، بل كانت تضم مئات من القرى وكثيراً من المدن والضواحي العربية. وحياة سكانها العرب تحت الحكم الصهيوني لا تعني أنهم مضطرون إلى أن يرزحوا تحت حكم أجنبي فقط، وإنما تعني - في ضوء العقيدة الصهيونية - إنكار حقوق الحياة والتملك الفردية والجماعية لصالح المستوطنين الصهاينة أيضاً، فضلاً عن أن وضع العرب كغالبية سوف يتقلص ليصبح أقلية داخل بلادهم، وأن حياتهم الاجتماعية سوف تُطعن كرهاً بطابع ثقافة وقيم أجنبية معادية.

ومن هنا لم يكن لهم خيار سوى أن يقاتلوا الغاصب الصهيوني، سواء كان مسلحاً بقرار الأمم المتحدة أم لم يكن. وسيعتمدون على مساندة مواطنيهم من عرب فلسطين الذين سيحاربون التقسيم مثلهم وللأسباب نفسها. ويعقدورهم أن يتوقعوا مساعدة الأقطار العربية.

أما الصهاينة الذين أعدوا العدة لاحتلال أكثر ما يمكن من الأراضي العربية وفق خطة التقسيم قبل، أومع حلول، ١٥ أيار/مايو، فكان رجحان قوتهم العسكرية بنحو كبير جداً، يعمل لمصلحتهم^(٥٤). ولكن العرب الفلسطينيين برغم نقص تنظيمهم وضعف تسليحهم، أظهروا بطولة رائعة وصلابة مشهودة في القتال. وتشبثوا بأرضهم طوال شهور كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧م، وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، وآذار/مارس ١٩٤٨م، وصمدوا أمام هجمة الهاغاناه والارغون وليحي (شتيرن) حيث خلقوا انطباعاً مؤثراً في الأمم المتحدة في منتصف آذار/مارس ١٩٤٨م، تجلّى برغبة الولايات المتحدة في إعادة النظر بموقفها من التقسيم، وإمكانية إبداله بالوصاية. ولكن الصهاينة سارعوا لتطبيق ذلك بالضغط على ترومان، وتشديد تنفيذ خططهم على المستويين العسكري والنفسي، وقرنوا ذلك بارتكاب أفعال العنف والقتل والتدمير المخططة جيداً ضد القرى العربية الصغيرة، لنشر الذعر بين السكان العرب، ودفعهم إلى الفرار وفق السبل التي حددتها لهم إذاعة الهاغاناه السرية، ومكبرات الصوت المثبتة في السيارات المدرعة. وعلى هذا النحو تم طرد مئات الألوف من العرب الذين لجأوا إلى الأقطار العربية المجاورة، وهو ما أرغم الحكومات العربية تحت وطأة الضغط الشعبي على

ضد إرادة العرب وضد مصالحهم وحقوقهم. لقد تركزت الجهود الصهيونية لإسقاط مشروع قرار قدمه المندوبون العرب إلى الجمعية العامة حول أهلية الأمم المتحدة أو أحد أعضائها لفرض أي اقتراح أو التوصية بأي اقتراح يتعلق بتشكيل حكومة فلسطين ومستقبلها، وخاصة، أي خطة للتقسيم تتعارض مع آماني سكان فلسطين ورغباتهم، ويتم اتخاذها دون موافقتهم. وكانت نتيجة التصويت ٢١ ضد ٢٠. أي أن ٢١ عضواً فقط من أصل ٥٧ عضواً في الجمعية العامة، اعتبروا أن الأمم المتحدة كانت تتمتع بالأهلية الضرورية لاتخاذ توصية التقسيم.

لقد كان للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي دور بارز في إقرار التقسيم يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧م؛ وفي حين كانت الأولى مدفوعة بدوافع عملية تتصل بمعركة الرئاسة، وإمبريالية تتصل باستراتيجية ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان الهدف السوفيتي المباشر استغلال الخلافات الأنكلو-أمريكية بشأن فلسطين، لطرد النفوذ البريطاني منها، وبالتالي من المنطقة العربية. وعلى المدى البعيد فإن إقامة دولة يهودية في قلب المنطقة العربية لا بد أن ينجم عنه وضع متفكك مائع في الشرق الأوسط، يؤدي إلى تهيئة الظروف المؤاتية لإيجاد موضع قدم للاتحاد السوفيتي هناك. أما الدولة المنتدبة (بريطانيا) فقد امتنعت عن التصويت إلى جانب التقسيم، ولكنها أوعزت إلى دول الدمينيون البريطاني المستقلة الأربع أن تصوت إلى جانبه، وأعلنت أنها لن تعارض التقسيم، ولكنها لن تساعد في تنفيذه، وأنها ستتحلى عن الانتداب وتسحب من فلسطين بحلول يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨م، أي أنها قرنت قرار التقسيم مع انسحابها الذي يستغرق فترة ستة شهور. وهذه الفترة تعتبر مزية هامة في مصلحة الصهيونية، لأن الأمم المتحدة لم يكن لديها القوة اللازمة لتنفيذ التقسيم، ولذا جاء القرار البريطاني بالانسحاب، بمثابة دعوة لطرفي النزاع لحسم الأمر بالقوة. وبما أن ميزان القوى العسكري في فلسطين كان يرجح الكفة الصهيونية ترجيحاً تاماً، فالانسحاب البريطاني كان دعوة صريحة إلى استيلاء الصهاينة على البلاد. أما إذا فكرت الجيوش العربية بالتدخل في فلسطين قبل الانسحاب البريطاني، فلإنها سوف تجازف بمواجهة البريطانيين. أي أن الوجود البريطاني طوال الشهور الستة الباقية، كان لا بد أن يعمل كدرع ضد المعونة الخارجية العربية، ومن خلفه كان باستطاعة القوات العسكرية الصهيونية أن تعمل بحرية، فضلاً عن أن غط الانسحاب البريطاني كان يبتعد عن مناطق الكثافة اليهودية، ويتجه نحو الكثافة العربية في محاولة لبعثرة قواها.

العمل متأخرة، فدخلت وحدات من جيوشها النظامية^(٥٤٢) إلى فلسطين يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨م، أي يوم إعلان دولة إسرائيل.

وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، أوجب صك الانتداب على حكومة فلسطين أن تعترف بوكالة يهودية تمثل مجتمع المستوطنين الصهيونيين، وتُسدي المشورة إلى الحكومة وتتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهو ما يؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي، وتتولى في الواقع، بدعم الحكومة المنتدبة، إهدار حقوق عرب فلسطين عن طريق فتح أبواب بلادهم أمام هجرة يهودية تزاخمهم في وطنهم ومعاشهم، وتخزمهم من خيارات بلادهم ونتاج عملهم، وتدعي بأنها جلبت لهم الرفاه الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. ومعلوم أن هذا الادعاء الذي كان مألوفاً من الصهيونيين، كان يتناقض تماماً مع حظر استخدام العمل العربي وتخريبه، وهو ما فرضته العقيدة الصهيونية على المؤسسات الاستيطانية والصناعية الصهيونية. وقد جرى ذلك بموافقة الحكومة البريطانية التي أقرت بلسان رئيسها مكدونالد بأن للوكالة اليهودية الحق في استبعاد العمل العربي. جاء ذلك بين شروط الترضية الكاملة التي حققها وايزمن إثر نشر الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠م، واضطر مكدونالد إلى إنكار التلميح الذي تضمنه الكتاب الأبيض بصدد مسؤولية الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين (المستدروت) عن طرد العمال العرب، باعتبارها (مزاعم) تؤذي الشعب اليهودي، ووعد بإجراء نقصٍ شامل للتأكد من أن الأراضي الأميرية وغيرها قد وضعت بتصرف الاستيطان الصهيوني الكثيف. وأعلن أنه في الأشغال العامة والبلدية التي تمولها الحكومة، سوف يؤخذ بعين الاعتبار حق العمل اليهودي في حصة عادلة على أساس المساهمة اليهودية في الدخل العام الحكومي. وكان قبول مكدونالد بهذا المبدأ الذي طرحته الوكالة اليهودية، يعني مدّ (الطاقة الاقتصادية على الاستيعاب) إلى حدودها القصوى، وتخصيص العمال اليهود في الاستخدام الحكومي والبلديات بحصة أكبر مما تتيحه لهم نسبتهم العددية. كما يعني تجاوز المعيار الذي كانت تطبقه الحكومة في تحديد عدد المهاجرين من العمال اليهود، وهو النظر في توقعات العمل أثناء إعداد جدول هجرة هؤلاء العمال، فإذا كانت التوقعات جيدة، صودق على الجدول دون اكتراث بتضخم عدد العاطلين عن العمل الذي كان يتضح بجلاء بعد ستة شهور من قدوم العمال المهاجرين.

وكانت الدعاية الصهيونية قد رُوّجت لموضوع

المساهمة اليهودية في الدخل، وزعمت بأن اليهود كانوا يساهمون بثلث الدخل الحكومي أو نصفه برغم أنهم كانوا يشكلون حوالي ربع السكان آنذاك (١٩٣١م). ومع قناعة الحكومة التامة بأن الموضوع ينطوي على مصاعب كبيرة، وأنه يتعذر إجراؤه دون القيام بتقصٍ واسع في مجال الضرائب التي يدفعها العرب واليهود، فقد رضخت الحكومة للضغط وسلّمت بأن اليهود كانوا يدفعون لم الدخل الحكومي وفقاً للتقدير الذي قدمته لها الوكالة اليهودية^(٥٤٣).

وإذا افترض بعض الأوساط بأن هذا التقدير صحيح، ألا يمكن أن يؤخذ دليلاً واضحاً على أن اليهود - لا العرب - هم الذين يجنون المكاسب والمنافع في فلسطين، فإذا وجد رفاه فهو رفاه اليهود، في حين بقيت الغالبية الساحقة من العرب محرومة منه! وعلى الرغم من أن الحقيقة الثابتة تؤكد أن اليهود لم يكونوا يدفعون أكثر من حصتهم المتفقة مع نسبتهم العددية، فإن مساهمتهم في الدخل الحكومي لم تكن تبرعاً ولا هبة إلى الحكومة. ومادامت الضرائب توزع بالتساوي، فالطبقة الأكثر ثراء من العرب واليهود تدفع من الضرائب أكثر من مواطنيها الأقل ثراء، في حين ينق الدخل القومي وإيراداته لضمان أكبر درجة ممكنة من النفع والرفاه للسكان ككل. ولكن في فلسطين كان الأمر مختلفاً تماماً؛ فالنفقات على الخدمات الاجتماعية كانت تشكل نسبة ضئيلة من الميزانية العامة، كالتعليم والصحة والأشغال العامة والبلديات. في حين تستأثر خدمات الأمن والدفاع والسجون بنسبة كبيرة جداً. ومعلوم أنه لولا سياسة الوطن القومي التي فرضتها الدولة المنتدبة على العرب في فلسطين، تنفيذاً لتوافقها مع اليهود الصهيونيين، لما كان ثمة ضرورة لهذه النفقات الأمنية الباهظة.

لقد منحت الحكومة امتيازات كبيرتين إلى شركتين صهيونيتين، وهما امتياز توليد الكهرباء لأغراض الإنارة والتدفئة والطاقة اللازمة للصناعة والري، وامتياز استخراج أملاح البحر الميت لأغراض التصدير. وريع أسهم هاتين الشركتين كان يحصل عليه المساهمون خارج فلسطين. والزعم بأن الرأسمال اليهودي قد ساهم في ازدهار الحياة الاقتصادية للبلاد، يُردّ عليه بأن القسم الأكبر من هذا الرأسمال المستورد كان يستخدم في فعاليات استيطانية أخرى. والصناعات اليهودية التي أوجدها لم تكن قادرة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية أن تقوم على رجلها، مادام احتفاظها بالسوق المحلية كان يتوقف على الحماية الجمركية التي تفرضها الحكومة لصالح منتجاتها. وبما أن العمل اليهودي كان

يستخدم وحده في الإنتاج، فليس صحيحاً أن يقال إن منافعها كانت تصيب سكان فلسطين ككل. بل الصحيح أن كل ما حققته الصناعات اليهودية باستثناء الريح المادي، كان خلق طلب للعمال اليهود، وبالتالي خلق فرص جديدة للهجرة على حساب سوية الأسعار المرتفعة التي كان يدفعها المستهلكون، يهوداً وعرباً، مقابل سلع غالباً ما تكون أقل جودة من السلع المستوردة. وعليه، فالنتيجة المرجوة لم تكن تحقيق فائدة ومنفعة لصالح غالبية السكان. ثم إن التضحية بالدخل العام لإقامة صناعات يهودية في البلاد لم تكن تضحية يسيرة، لاسيما إذا كانت محاولة التصنيع تلحق الضرر بالمستهلكين الذين يضطرون إلى دفع سعر أعلى لضروريات الحياة.

حقيقة، كانت الحماية الممنوحة للصناعات اليهودية قد اجتذبت، في بعض الحالات، الحرفيين العرب لإقامة صناعات تمت مع مرور الوقت إلى ما يشبه الإنتاج الصناعي على مقياس صغير، كصناعة الأسرة والمسامير والملابس^(٥٤٤)، ولكن هذه الصناعات لم يمولها الرأسمال اليهودي طبعاً. وإذا ادعى الصهيونيون أن المال اليهودي - لا الرأسمال - المدفوع لنفر قليل من العرب ثمناً لأراضيهم، قد استخدم لإنشاء صناعات أو صرف على غرس بيارات الحمضيات، فالادعاء، ضمن هذه الحدود الضيقة، صحيح جزئياً، إذا افترضنا أن بعض الملاكين باعوا أجزاء من أملاكهم إلى اليهود، واستثمروا ثمنها في إنشاء بيّارات جديدة، أو مباني وعقارات كانت في حينه المجال الوحيد المتاح أمامهم للاستثمار. ولكن المال الذي استثمروه كان مالهم وليس المال اليهودي، لقد تلقوه مقابل الأرض التي غادروها. وإذا افترض أن المال اليهودي قد ساعد في تحسين وصنع فئة صغيرة من كبار الملاكين، فيجب التسليم، بالمقابل، أن اليهود قد استوطنوا الأراضي العربية التي ابتاعوها منهم، ولكن العرب ككل لم يستفيدوا أبداً: انهم فقدوا الأرض التي كانوا يزرعونها لقوتهم، في حين اكتسب اليهود، ككل، ما فقدته العرب لإقامة مستوطناتهم

بالعمل اليهودي حصراً. ومن ناحية أخرى من الصعب أن يتصور المرء كيف كان يمكن للمشاريع اليهودية أن تخلق طلباً متزايداً للعمال العرب، مادام الصهيونيون من حيث المبدأ لا يستخدمون العمل العربي، ومادام أي فراغ يشغله عامل عربي، يعني نقص عدد العمال اليهود المهاجرين. بل إن تنمية المهاجرين اليهود لزراعة الحمضيات قد نتج عنه فائض في إنتاج الحمضيات لم تكن لتستوعبه الأسواق القديمة للتصدير، وكان يتعذر إيجاد أسواق جديدة. وهذا دليل على أن عرب فلسطين لم يحققوا أية مكاسب أو منافع نتيجة الهجرة اليهودية وسياسة الوطن القومي. بالعكس؛ لقد ازدهرت أوضاع المهاجرين اليهود: صناعاتهم كانت محمية ومعززة، ومستوطناتهم المتزايدة كانت تزود سكانها بمستوى معيشي أفضل من السابق، والمهاجرون اليهود على جداول العمل كانوا واثقين من وجود مصدر الرزق لدى وصولهم إلى فلسطين. وحين يتعدّد ذلك، فإنهم يحصلون على معونة الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين. وعند الحاجة، تتولّى الحكومة مقدّماً إيجاد عمل لهم في مشروعات الأشغال العامة وبناء الطرق الواصلة بين المستوطنات وبأموال معظمها عربية.

ولكن الرفاه الاقتصادي، بالتأكيد، ليس العامل الوحيد، ولا العامل الرئيسي في المشكلة الفلسطينية. إن عرب فلسطين كانوا - وما زالوا - يطلبون حريتهم في بلدهم. ولقد كانوا وما زالوا، مستعدين للتضحية برفاههم المادي الذي كان يتناقص بسرعة منذ أن ابتلي بلدهم بوعد بلفور والانتداب البريطاني. لقد بذلوا دماءهم رخيصة في القتال من أجل حرية فلسطين واستقلالها. وما زال أبناؤهم يخاطبون الغاصبين الصهيونيين، كما خاطب أبائهم حماة الصهيونية من الإنكليز عشية الثورة العربية الكبرى (١٩٣٦م)، بقولهم:

«يدنا مبسوطة للسلام والخصام، فاختاروا الذي تريدون.

إننا لا نهذّ قواتكم العظيمة الهائلة، لكننا أقسمنا، مع ذلك، أن

نظل فلسطين لنا، أو نُطوى شهداء»^(٥٤٥).

الحواشي

- (١) انظر: عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ١٠٨، نقلاً عن وثائق الخارجية البريطانية. Foreign Office to Wingate, 13 February 1918. Clayton Papers, Durham University, 148/5, No. 218.
- (٢) انظر: J.M. Jeffries, *Palestine: The Reality*, pp. 220-222.
- (٣) R. Storrs, *Orientalism*, p. 353.
- (٤) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ١٠٦.
- (٥) أحمد طرين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار ١٧٩٨ - ١٩٢٢، ص ١٢٥ - ١٢٦.
- (٦) «Future of Palestine», May 1918, Public Record Office (London), Foreign Office Archives, 371/3384.
- (٧) «The Strategic Importance of Syria to the British Empire», General Staff, War Office, 9 December 1918, Foreign Office Archives 371/4178.
- (٨) General Zionist Archives, May 10, 1919, Z/16009.
- (٩) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ١٣٣.
- (١٠) Jeffries, *Palestine: The Reality*, p. 390.
- (١١) انظر: تقرير اللجنة الملكية (بيل)، ص ٢٠١ - ٢٠٢. وانظر أيضاً: الملحق الرسمي لجريدة فلسطين، ١٩١٨/٥/٣٠، ص ١.
- (١٢) Jeffries, *Palestine...*, p. 310.
- (١٣) تقرير اللجنة الملكية (بيل)، ص ٢٠٦.
- (١٤) Jeffries, *Palestine...*, p. 309.
- (١٥) وردت أسماء هذه الألوية (يافا، حيفا، الجليل، صفد، وطبريا) في قائمة متصرفي الألوية الذين عيّنهم اللجنة الصهيونية في ربيع ١٩٢٠ ليكونوا مسؤولين أمامها عن هذه الألوية لفترة زمنية معينة.
- انظر: Jeffries, *Palestine...*, p. 310.
- وقد ورد في تقرير اللجنة الملكية (بيل) لعام ١٩٣٧ أنه جرى تخفيض عدد الألوية العشرة سنة ١٩٢٠ إلى سبعة ثم إلى أربعة وأخيراً إلى ثلاثة وهي: اللواء الشمالي واللواء الجنوبي ولواء القدس.
- انظر: التقرير، ص ٢٠٩.
- (١٦) انظر: Jeffries, *Palestine...*, p. 311; Abcarius, *Palestine...*, pp. 64-65.
- (١٧) Abcarius, *Palestine...*, p. 61.
- (١٨) Abcarius, *Palestine...*, p. 65.
- (١٩) Jeffries, *Palestine...*, p. 312.
- (٢٠) انظر: كامل عمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني (١٩٢٢ - ١٩٣٩)، ص ١٠١، نقلاً عن جريدة فلسطين، العدد ٢٦.
- (٢١) جريدة فلسطين بتاريخ ١٩١٨/٥/١٦.
- (٢٢) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ١١٤.
- (٢٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ١٣٠، نقلاً عن الوثائق البريطانية، ١٩١٩/٢/١٩ وخ. ٣٧١ - ٤١٧٩.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠٦، نقلاً عن الوثائق البريطانية. وملاحظات حول مقابلة مع المستر بلفور، ١٩١٨/١٢/٤ وخ. ٣٧١ - ٣٣٨٥.
- (٢٦) Jeffries, *Palestine...*, p. 331.
- (٢٧) الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ١١٥.
- (٢٨) Christopher Sykes, *Crossroads to Israel*, p. 37.
- (٢٩) الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ١٢٥ - ١٢٨.
- (٣٠) المصدر نفسه، ص ١٢٣ - ١٢٤ نقلاً عن وثائق الخارجية البريطانية: كلايتون إلى بلفور (١٩١٨/٦/١٦)، ٣٣٩٥/٣٧١.
- (٣١) انظر: Jeffries, *Palestine...*, pp. 316-317.
- (٣٢) الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ١٤٣.
- (٣٣) انظر نص المذكرة في: Jeffries, *Palestine...*, pp. 358-359.
- (٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٥٩؛ وانظر: S. Hadawi, Robert John, *The Palestine Diary*, Vol. 1, p. 157n.
- (٣٥) لم يلزم فيصل نفسه بشيء، بدليل أن الكولونيل جويس Joyce الضابط السياسي في العقبة والذي تولى الترجمة ذكر أن الاجتماع الذي جرى في ٤ حزيران/يونيو ١٩١٨ في بلدة (وحيدة) بمنطقة العقبة، كان ودياً. وقد جاء في التقرير مانصه الحرفي: «صرح الشريف فيصل بأنه لا يستطيع بوصفه عربياً أن يبحث مستقبل فلسطين... ولكن عندما تصبح الشؤون العربية فيها بعد أكثر استقراراً وانتظاماً يصبح في الإمكان إثارتها».
- انظر تقرير جويس إلى الخارجية البريطانية بعنوان «مقابلة بين الدكتور وايزمن والشريف فيصل»، مؤرخ في ١٩١٨/٦/٥، رقم السجل ١٤/٨٨٣.
- فضلاً عن أن حاشية الأمير فيصل وهي مقلعة على جميع تحركاته وأسراره، أنكرت وجود مثل هذه الاتفاقية التي ضمّنها وايزمن مقالة أرسلها إلى جريدة التايمس Times في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٣٦، ولا يعرف لماذا سكت عنها طوال ١٧ عاماً، ونشرها بعد وفاة فيصل! وقد سارع عوني عبد الهادي الذي كان سكرتير فيصل في لندن وباريس

(٤٢) Weizmann, *Trial and Error*, p. 325.

(٤٣) فلاديمير (زيف) جابوتنسكي Vladimir (Zev) Jabotinsky (١٨٨٠ -

١٩٤٠): يهودي بولندي خدم في الجيش البريطاني كضابط في الحرب العالمية الأولى، وحضر إلى مصر عام ١٩١٨، ومنها ذهب إلى فلسطين حيث تزعم الحركة التصحيحية (أو الإصلاحية) التي دعت إلى تصحيح برنامج المنظمة الصهيونية بقصد تأليف جيش يهودي لتحويل فلسطين بالقوة إلى كومونولث يهودي، ويفرض دولة تمتد على ضفتي الأردن الغربية والشرقية، دون الالتفات إلى الأكثرية العربية من سكان البلاد الأصليين، أصحابها الشرعيين.

(٤٤) تشكلت لجنة بالين Palin بسرعة للتحقيق في أسباب اضطرابات ١٩٢٠، برئاسة الجنرال بالين، على أن ترجع وتتوجه إلى وزارة الخارجية في لندن، ولم ينشر تقريرها بناء على توصية هربرت صموئيل، الذي تم إعداد التقرير قبيل توليه منصبه.

(٤٥) انظر: Palin Commission Report of the Court of Inquiry Convened by Order of H.E. The High Commissioner and Commander-in-Chief, dated the 12th day of April, 1 July, 1920, Foreign Office Archives, 371/5121, p. 78.

(٤٦) *Palin Report*, p. 82.

(٤٧) لم ينشر تقرير بالين قبل عام ١٩٦٨. وقد نشرت خلاصة له في تقرير حكومة فلسطين المقدم إلى لجنة التحقيق الأنكلو-أمريكية التي حضرت إلى فلسطين عام ١٩٤٦.

انظر: Palestine, Chief Secretary, *A Survey of Palestine*, Vol. I, p. 17. وجامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى، ص ١٢٣.

وقد عثرت في كتاب جفريز على فقرة (١٠ سطور) مقتبسة من تقرير بالين من جانب لجنة شو Shaw، ١٩٣٠.

انظر: Jeffries, *Palestine...*, p. 611.

(٤٨) Jeffries, *Palestine...*, p. 371.

(٤٩) الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ١٥٨، نقلاً عن الوثائق البريطانية.

(٥٠) Walter Francis Stirling, *Safety Last*, ch. «Palestine: 1920-1923», pp. 112-123, in Walid Khalidi (ed.) *From Haven to Conquest*, pp. 227-235, see p. 232.

(٥١) انظر تقرير اللجنة الملكية (بيل)، ص ٢٠٩، ٢١١.

(٥٢) Jeffries, *Palestine...*, p. 389.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٩٣.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٣٩٥ - ٣٩٦.

(٥٥) انظر للمزيد عن عدم شرعية الإدارة المدنية (١٩٢٠ - ١٩٢٣): من المصدر نفسه، ص ٣٨٨ - ٤٠٨.

(٥٦) انظر: الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٦٦، نقلاً عن الوثائق البريطانية.

(٥٨) انظر: Abcarius, *Palestine...*, p. 74.

(٥٩) الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ١٧٢، نقلاً عن الوثائق البريطانية.

(٦٠) انظر الترجمة العربية الرسمية لتقرير لجنة هايكرافت، ص ٢٦ - ٢٧،

Jeffries, *Palestine...*, p. 425. وانظر أيضاً ٣٠، ٣٥، ٣٧، ٣٩.

وأصدر بياناً أنكر فيه وجود مثل هذه الاتفاقية، وأشار إلى أن فايز الغصين وهو صديق حميم لفصيل ومؤمن لديه أكد لعوني عبد الهادي شخصياً أنه لم يسمع أبداً باتفاقية كهذه.

هذا إلى أن وايزمن يعترف في كتاب سيرته الذاتية، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ المسمى التجربة والخطأ *Trial and Error* أن الاتفاقية المزعومة مرفقة بشرط صحيح وقّع عليه في فصل ووايزمن هو: نوال العرب استقلالهم على النحو الذي طالب به في فصل في مذكرته إلى الخارجية البريطانية والمؤرخة في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩١٩، وعليه فمشروع الاتفاقية إن وُجد فعلاً، لاغٍ من الوجهة الحقوقية.

(٣٦) انظر: نجيب صدقة، قضية فلسطين، ص ٦٤ - ٦٥، مقتبسات منها.

(٣٧) انظر نص القسم الخاص بفلسطين والصهيونية من تقرير لجنة كنغ-كرين، ٢٨ آب/أغسطس ١٩١٩ مترجماً عن *Editor and Publisher*، كما ورد في جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى ١٩١٥ - ١٩٤٦، ص ١١٦ - ١٢٠.

(٣٨) انظر: الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ١٣٨ - ١٣٩.

(٣٩) Moshe Menuhin, *The Decadence of Judaism in our Time*, pp. 76-78.

(٤٠) انظر: League of Nations, Treaty Series, Vol. XXII, 1924, pp. 354, 361, 368; Arnold Toynbee, *Survey of International Affairs*, Vol. 1, 1925, p. 347.

في الكتب الغربية المختلفة إشارة إلى أن حدود الأرض المقدسة هي دان شمالاً وبئر السبع جنوباً. وهذا هو الذي عناه المؤلف أصلاً. لكن حدود فلسطين الدولية هي التي اتفق عليها في سنة ١٩٢٠.

(٤١) «إن حدود فلسطين يجب أن تسير وفقاً للخطوط الميَّنة في أدناه. تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى القرعون. فتتجه منه إلى البيرة متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرعون ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي متبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل (حرمون) حتى جوار بيت جن، وتنتج منها شرقاً بمحاذاة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنية حتى تقترب من سكة حديد الحجاز إلى الغرب منه. ويمتدّها شرقاً خط يسير بمحاذاة سكة حديد الحجاز وإلى الغرب منه حتى ينتهي في خليج العقبة، وجنوباً حدود يجري الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية، وغرباً البحر الأبيض المتوسط».

وتشمل الدولة اليهودية: ١ - كل فلسطين الموضوعة تحت الانتداب. ٢ - لبنان الجنوبي بما في ذلك مدينتا صور وصيدا ومنايع الأردن وجبل الشيخ والمجرى الجنوبي من نهر اللطاني. ٣ - سوريا، مرتفعات الجولان، ومنها مدينة القنيطرة ونهر اليرموك وينابيع مياه الحمة المعدنية. ٤ - الأردن، وادي الأردن بكامله، والبحر الميت والمرتفعات الشرقية حتى مشارف عمّان، إلى خط ينتج جنوباً بمحاذاة الخط الحديدي الحجازي إلى خليج العقبة، وتجريد الأردن من كل منفذ بحري. ٥ - مصر من العرش على البحر الأبيض المتوسط باتجاه جنوبي مستقيم، حتى خليج العقبة.

انظر: J.C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East*, Vol. II, p. 46; Ben Halpern, *The Idea of the Jewish State*, pp. 303, 304.

(٦٦) انظر نصّ الكتاب الأبيض عام ١٩٢٢ في: جامعة الدول العربية، إدارة فلسطين، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى، ١٩١٥ - ١٩٤٦، ص ١٥٦ - ١٥٩.

(٦٧) انظر تقرير اللجنة الملكية (بيل)، ص ٤٥.

(٦٨) للمزيد انظر: الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ١٩٨ - ٢٠٢.

(٦٩) طرين، فلسطين في خطط...، ص ١٦١.

(٧٠) انظر نصّ صك الانتداب الفلسطيني في: أحمد طرين، محاضرات في تاريخ قضية فلسطين، منذ نشأة الحركة الصهيونية حتى نشوب الثورة الكبرى (١٩٣٦)، ص ٢٠٨ - ٢١٦.

(٧١) من المعلوم أن الحركة الصهيونية قدّمت مذكرة إلى مؤتمر الصلح في باريس (٣ شباط/فبراير ١٩١٩) رسمت فيها خارطة (الدولة الصهيونية)، وتشمل ما يعرف حديثاً بجميع فلسطين الموضوعة تحت الانتداب، ولبنان الجنوبي مع منابع نهر الأردن وجبل الشيخ وجنوبي نهر الليطاني، فضلاً عن مرتفعات الجولان في سوريا مع نهر اليرموك ومانع الحمة المعدنية. أما الحدود الجنوبية للدولة فتتمتد من العريش في شمال سيناء إلى العقبة في الجنوب.

انظر: Ben Halpern, *The Idea of the Jewish State*, pp. 303-304.

(٧٢) فيليكس فرانكفورتر يهودي صهيوني أمريكي، وعضو بارز في الوفد الصهيوني إلى مؤتمر الصلح في باريس (١٩١٩) برئاسة القاضي برانديز Brandeis، وضع رسالة مزيفة ادّعى بأن الأمير فيصل بن الحسين وقعها، حول تسليم العرب بالمخططات الصهيونية. وحين استشهد بعض الصهاينة بها إثر ثورة البراق (١٩٢٩) أمام لجنة التحقيق، أرسل عوني عبد الهادي إلى الملك فيصل في بغداد يستفسر عن حقيقة الرسالة المزعومة، فورد إليه جواب سكرتير الملك رستم حيدر بأن الملك لا يذكر أنه كتب أو وقع أي شيء من هذا النوع بعلمه.

(٧٣) أما غانز فقد اشترك مع فرانكفورتر في وضع مسودات صك الانتداب البريطاني على فلسطين التي قدمت باسم بريطانيا إلى عصبة الأمم.

(٧٤) للمزيد انظر: Jeffries, *Palestine...*, pp. 553-560.

(٧٥) للمزيد انظر: Abcarian, *Palestine...*, pp. 84-86.

(٧٦) طرين، فلسطين في خطط...، ص ١٦٢ - ١٦٣. انظر المذكرات التي تبودلت بين بعض الوطنيين، وبين مساعد السكرتير العام لحكومة فلسطين المستر إريك ملز Eric Mills في: طرين، محاضرات...، ص ٢٢٦ - ٢٣٩.

(٧٧) كامل محمود خلّة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ - ١٩٣٩، ص ٢٩١.

(٧٨) أحمد طرين، الانتداب البريطاني في خلفية الدولة اليهودية (١٩٢٢ - ١٩٣٩)، ص ١٧.

(٧٩) انظر: House of Commons Parliamentary Debates, Vol. 202, Col. 1379.

(٨٠) انظر للمزيد تقرير اللجنة الملكية (بيل)، ص ٤٣٢ - ٤٣٥.

(٨١) Weizmann, *Trial and Error*, p. 406.

(٨٢) انظر مقرراته في: طرين، محاضرات...، ص ٢٢٠ - ٢٢٢.

(٦١) "Sir Herbert Samuel's Speech delivered at Jerusalem", June 3, 1921, F.O.A. 371/6375.

(٦٢) Palestine, Memorandum by the Secretary of State for the Colonies, 11 August 1921, P.R.O. Colonial Office Archives 733/14.

(٦٣) جاء في تقرير اللجنة الملكية بيل أن الهجرة اليهودية غير المشروعة، كانت تسير مع الهجرة المشروعة جنباً إلى جنب، ويتم بدخول البلاد خلسة واجتتاب مراكز المراقبة على الحدود، أو ببقاء المسافر الذي دخل بصورة مشروعة في البلاد بعد انتهاء المدة المصرح له بها، أو بزواج الأجانب من فلسطينيين ومن سكان دائمين غير فلسطينيين.

انظر: التقرير، ص ٣٨٢؛ و Jeffries, *Palestine...*, p. 497.

(٦٤) يعترف تقرير حكومة فلسطين الذي قُدم إلى لجنة التحقيق الأنكلو-أمريكية عام ١٩٤٦ بوجود شواهد كثيرة على تهريب اليهود للسلاح إلى فلسطين، ويذكر أنهم أظهروا براعة كبيرة في إدخال السلاح إلى البلاد، وكان من الأمثلة البارزة اكتشاف البنادق والذخيرة مخبأة في أقسام مخصوصة داخل الخزائن الفولاذية، واكتشاف كميات كبيرة من الأسلحة النارية والذخائر عام ١٩٣٥ مخبأة في براميل الاسمنت المستوردة. وكان تنظيم تهريب الأسلحة والذخائر يجري على مقياس واسع إلى فلسطين من المناطق المجاورة خلال الحرب. وقد اتضح مدى هذا التهريب للسلاح والتنظيم المتقن له في محاكمة جرت عام ١٩٤٣ لخمس من الضالعين فيه وهم اثنان من الجنود الفارين البريطانيين وثلاثة من اليهود، وهؤلاء كانوا يشكلون جزءاً من عصابة عرف بأنها مسؤولة عن تهريب ٣٠٠ بندقية وسرقة ٢٧ لغمًا شديد الانفجار، و٢٢٧ بندقية و ٢٢ رشاشاً. وكشفت محاكمات أخرى عن تهريب أو حيازة كميات كبيرة جداً من الذخيرة والمتفجرات بشكل غير مشروع.

انظر: Palestine, Chief Secretary, *A Survey of Palestine*, p. 594.

ويذكر تقرير لجنة بيل لعام ١٩٣٧ أن «الشحنة (شحنة الأسلحة) التي اكتشفت بطريق الصدفة في يافا عام ١٩٣٥ ربما كانت الثالثة أو الرابعة من شحنات أخرى من نوعها، وكانت تلك الشحنة مؤلفة من ٣٥٩ برميلاً، فيها ٢٥٤ مسدس موزر و ٩٠ مسدساً و ٥٠٠ حربة و ٤٠٠ ألف خرطوشة وقبل ذلك في آذار/مارس ١٩٣٠ شحنت ثلاث خزانات حديدية من فيينا إلى حيفا، وكان يفترض على أنها فارغة، وعندما فكت ألواح ظهور الخزانات وجد أن الفراغ الذي يملأ عادة بمواد عازلة كان يحتوي على ١٤٨ بندقية موزر وقرابة ٦٠ ألف خرطوشة».

انظر: تقرير اللجنة الملكية (بيل)، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٦٥) لورد نورثكليف Northcliffe، عضو مجلس اللوردات، زار فلسطين عام ١٩٢٢ وأدرك بثاقب نظره ظلام العرب، وعابن فعال الحكومة البريطانية هناك، وأعلن أنها تصنع في فلسطين إيرلندة ثانية. وقد أرسل رسائل تضامن وتعاطف إلى أعضاء الوفد العربي الفلسطيني الذي زار لندن في ذلك العام، وكرّر ذلك للمندوبين العرب الذين كانوا يحضرون إلى لندن. وقد دافع عن قضية فلسطين في مجلس اللوردات، ووجد العرب مكاناً في جرائده لإبراز قضيتهم العادلة، وقد مرض أثناء عودته من فلسطين إلى وطنه، ومات.

- (١٠٢) انظر النص الكامل في: «The Passfield White Paper», Cmd. 3692, 1930.
- (١٠٣) انظر ردّ اللجنة التنفيذية العربية على الكتاب الأبيض الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٠، ص ٦٨ - ٦٩.
- (١٠٤) طرين، الانتداب البريطاني...، ص ٦٦ - ٦٧.
- (١٠٥) Palestine, Chief Secretary, *A Survey of Palestine*, Vol. I, p. 141, 144.
- (١٠٦) المصدر نفسه، ص ٣٧٢.
- (١٠٧) يدّعي الصهيونيون أنهم كانوا يسهمون في الدخل بنسبة أكثر من حصّتهم كإقلية، إذ كانوا يدفعون ١/٥ الدخل، بينما لا تتجاوز نسبتهم ١/٥ السكان آنذاك.
- انظر تنفيذ هذه الدعوى في: Abcaris, *Palestine...*, p. 176-178.
- (١٠٨) انظر تقرير اللجنة الملكية (بيل)، ص ٦٢، ٨٣، ١٠٥. وانظر أيضاً جدول الإحصاء لسكان فلسطين (حسب دياناتهم) في: Palestine, Chief Secretary, *A Survey of Palestine*, Vol. I, p. 141.
- (١٠٩) Weizmann, *Trial and Error*, p. 526.
- (١١٠) انظر: Jeffries, *Palestine...*, p. 639.
- (١١١) أمهل التقريران بفضل وزير المستعمرات المحافظ كنليف ليستر، الذي تصفه الأوساط الصهيونية بأنه «كان يبدي تفهماً شديداً لمسألة الوطن القومي».
- انظر: Palestine, The Esco..., *A Study of Jewish...*, Vol. II, p. 739.
- (١١٢) انظر: تقرير فرنش الإضافي، ١٩٣٢، ص ٣٥ - ٣٦.
- (١١٣) المصدر نفسه، ص ٣٦ - ٣٧.
- (١١٤) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج ٣. انظر القرارات، ص ٢٧٧ - ٣٠٠.
- (١١٥) عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الانتداب البريطاني والصهيونية، ١٩١٨ - ١٩٣٩، ص ٢٤٣ - ٢٤٥.
- (١١٦) دروزة، حول الحركة العربية...، ج ٣، ص ٨٦.
- (١١٧) المصدر نفسه، ص ٧٤.
- (١١٨) Permanent Mandates Commission, Minutes of the 22nd. Session, 1932, p. 80.
- (١١٩) طرين، الانتداب البريطاني...، ص ٨٣ - ٨٤.
- (١٢٠) لجنة الطرق هي لجنة استشارية مكلفة بوضع البرامج لإنشاء الطرق في فلسطين وصيانتها وتحسينها.
- انظر: سعيد حمادة، التطور الاقتصادي في فلسطين، ص ٣٩٨.
- (١٢١) الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ٢٧٣، نقلاً عن الوثائق البريطانية.
- (١٢٢) انظر حولها: الكيالي، وثائق المقاومة الفلسطينية...، ص ٢٨٤ - ٢٩٨.
- (١٢٣) انظر قرارات المؤتمر في: Palestine, The Esco..., *A Study of Jewish...*, pp. 769-770.
- (١٢٤) انظر: الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ٢٨٢، نقلاً عن الوثائق البريطانية.
- (٨٣) Palestine, Chief Secretary, *A Survey of Palestine*, 1945-1947, Vol. I, p. 23.
- وانظر: تقرير اللجنة الملكية (بيل)، ص ٣٨.
- (٨٤) انظر: تقرير اللجنة الملكية (بيل)، ص ١٠٥.
- (٨٥) انظر للمزيد: طرين، الانتداب البريطاني...، ص ٣١ - ٣٣.
- (٨٦) انظر: Palestine, Chief Secretary, *A Survey of Palestine*, Vol. I, p. 24.
- وانظر أيضاً بالنسبة إلى الأحكام الصادرة على العرب (٧٩٢) حكماً مقابل (٧٦) حكماً على اليهود:
- House of Commons Parliamentary Debates, Vol. 231, Col. 76.
- وتأييد حكم الاعدام على (٢٦) من العرب، ويهودي واحد، استبدل الحكم عليه بالسجن.
- انظر: تقرير اللجنة الملكية (بيل)، ص ٩١.
- (٨٧) The Esco Foundation for Palestine: *A Study of Jewish, Arab, and British Policies*, Vol. II, p. 612.
- (٨٨) انظر: تقرير لجنة شو، Cmd. 3530 لعام ١٩٣٠، ص ١٩٨.
- (٨٩) انظر: تقرير لجنة شو، ص ١٤٤.
- (٩٠) كان السير جون كامبل حجة من حجج عصبة الأمم في توطين اللاجئين ونقل السكان.
- انظر: Jeffries, *Palestine...*, p. 608.
- (٩١) كلف السير جون كامبل بوضع تقرير عن إدارة المستعمرات اليهودية، وأوضح في التقرير أن السياسة المتطرفة التي تتبعها نقابة العمال اليهودية، هي سياسة جميع الصهيونيين أيضاً. وقال: «رأيت أن المذهب القاتل بأن يدخل أقصى عدد مستطاع من اليهود إلى فلسطين هو عقيدة راسخة لسكان المستعمرات اليهودية وكبار موظفي الحكومة الحاليين الذين لهم علاقة بالحركة الصهيونية على السواء.
- «ومما ظهر لي، أن تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين هو مآثره بعض الأوساط ذات النفوذ اليهودي أمراً لا مناص منه لنجاح الوطن القومي. ويظهر أنّ هؤلاء يرون الأمور تعالج نفسها بنفسها بعد تدفق ذلك السيل من المهاجرين في فلسطين...».
- انظر: بيان اللجنة التنفيذية العربية في الرد على الكتاب الأبيض الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٠، ص ٦٣.
- (٩٢) انظر: تقرير لجنة شو، ص ١٣٨.
- (٩٣) المصدر السابق، ص ١٦٣.
- (٩٤) المصدر السابق، ص ١٦١.
- (٩٥) عنوان التقرير بالانكليزية هو: Report of the Commission appointed to determine the rights and claims of Moslems and Jews in connection with the Western or Wailing Wall of Jerusalem, Dec. 1930, (Cmd. 58-9096), published in London, Dec. 1930.
- (٩٦) طرين، الانتداب البريطاني...، ص ٤٧.
- (٩٧) الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ٢٥٦ - ٢٥٧.
- (٩٨) انظر: تقرير اللجنة الحكومية جونسون-كروسي، ص ٦٤ - ٦٥.
- (٩٩) Departmental Note by Shuckburg, 18 June 1930, Colonial Office Archives, 733/185.
- (١٠٠) طرين، الانتداب البريطاني...، ص ٧١.
- (١٠١) انظر: John Hope-Simpson's Report, Cmd. 3686, 1930, pp. 40-90.

- (١٢٥) عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية...، ص ٢٢٩.
- (١٢٦) المقصود به «ذاع أمرها بمعجزة»: برغم الحرص والتكتم الشديدين، وبمصادفة نادرة.
- (١٢٧) ورد في تقرير حكومة فلسطين إلى لجنة التحقيق الأنكلو-أمريكية للعام ١٩٤٦ «أن لجنة شو Shaw وجدت أن سياسة تقليص الحاميات العسكرية في فلسطين قد ذهبت بعيداً... فتقرر أن تتألف الحاميات من كتيبتين Battalions للمشاة، وبعض وحدات من القوة الملكية الجوية. وقام السير هربرت دوبيغن Dowbiggin المفتش العام للبوليس في سيلان بتقديم تقرير عام ١٩٣٠ أوصى فيه، ضمن أمور أخرى، بوجود زيادة عدد صناديق السلاح المختومة في المستعمرات اليهودية...» (لاستخدامها وقت الطوارئ).
- انظر: تقرير لجنة بيل، ص ٢٥٢.
- وانظر أيضاً: Palestine, Chief Secretary, *A Survey of Palestine*, Vol. I, pp. 383-384.
- وقد حملت الصحف العربية في فلسطين على تسليح الحكومة للمستعمرات اليهودية ودعت إلى الإضراب، وقررت اللجنة التنفيذية العربية إعلان الإضراب يوم ٢٣ آب/أغسطس ١٩٣١، ولكن الحكومة قمعّت الإضراب بالقوة.
- انظر: الكيالي، وثائق المقاومة الفلسطينية (١٩١٨ - ١٩٣٩)، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.
- كما أكدت صحيفة نيويورك تايمز *New York Times* (عدد ٧ نيسان/أبريل ١٩٣٣) أن عدداً من رخص البنادق قد منحت إلى اليهود إضافة إلى صناديق السلاح المختومة التي زوّدت بها المستعمرات اليهودية لسنوات خلت.
- (١٢٨) طرين، الانتداب البريطاني...، ص ٩٢.
- (١٢٩) المصدر نفسه، ص ٩٤.
- (١٣٠) الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ٢٩٠، نقلاً عن مراسلة بعث بها واكبوب Wauchope إلى كليف لистер Cunliffe بتاريخ Colonial Office Archives, 733/272. ١٩٣٥/٣/٦.
- (١٣١) انظر تطور عدد سكان فلسطين العرب واليهود ما بين ١٩١٨ و ١٩٤٤ في: Palestine, Chief Secretary, *A Survey of Palestine*, Vol. I, p. 141.
- ويتضح منه أن عدد اليهود عام ١٩٢٩ كان (١٥٦,٤٨١) يهودياً، وأصبح عام ١٩٣٥ (٣٥٥,١٥٧) يهودياً.
- وانظر أيضاً: تقرير لجنة بيل، ص ١٠٨، ١١٣.
- (١٣٢) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث...، ص ٢٩٤، نقلاً عن الوثائق البريطانية.
- انظر: تقرير لجنة بيل، ص ١١٣.
- (١٣٣) دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج ٣، ص ١١٥ - ١١٧؛ والكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ٢٩٢ - ٢٩٥.
- (١٣٤) صدر بشكل كتاب أبيض (آذار/مارس ١٩٣٦)، برقم (5119).
- (١٣٥) انظر: تقرير لجنة بيل، ص ١٠٥، ١٠٨، ١١٤.
- (١٣٦) طرين، الانتداب البريطاني...، ص ١١١.

- (١٣٧) انظر: دروزة، حول الحركة...، ج ٣، ص ١١٨ - ١١٩؛ وتقرير لجنة بيل، ص ١٢٧.
- (١٣٨) انظر: المصدر نفسه، ص ١١٧، ١٢٠، ١٢٦، ١٣١ - ١٣٤؛ والكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ٣١٢ - ٣١٦، ٣١٨، ٣٢٠.
- (١٣٩) انظر: دروزة، حول الحركة...، ص ١١٣ - ١١٥. وانظر نص بيان الحرس في: طرين، محاضرات...، ص ٢٧٠ - ٢٧١.
- (١٤٠) انظر المصدرين السابقين، والصفحات نفسها.
- (١٤١) انظر: Christopher Sykes, *Crossroads to Israel*, p. 184.
- وعن الممارك انظر: خضر العلي محفوظ، تحت راية القواقيج، ص ٤٢ - ٤٣.
- (١٤٢) Jeffries, *Palestine...*, p. 659-660.
- (١٤٣) الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ٣١٤، نقلاً عن الوثائق البريطانية.
- (١٤٤) Frances Emily Newton, *Fifty Years in Palestine*, p. 281.
- (١٤٥) صدقة، قضية فلسطين، ص ١٨٦.
- (١٤٦) «Wauchope to Cunliffe Lister». 16 August 1934, Colonial Office Archives 733/265.
- (١٤٧) لا يوجد إحصاء دقيق لعدد القوّات البريطانية في فلسطين عام ١٩٣٦، ولكن يمكن تقدير العدد بأكثر من ١٠٠ ألف جندي؛ فقد جاء في الموسوعة الفلسطينية (مادة ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩) أنه بلغ عدد القوّات البريطانية في النصف الأول من شهر آب/أغسطس ١٩٣٦ أربع فرق كاملة (أي أكثر من سبعين ألف ضابط وجندي)، إضافة إلى نحو أربعين ألف رجل من قوات الشرطة النظامية والإضافية وقوة حدود شرق الأردن وحرس المستعمرات اليهودية. ويمكن أن يدخل مع هؤلاء أيضاً قوات الهاغاناه والمنظمات السرية الإرهابية، وكلها وضعت نفسها تحت تصرف القيادة البريطانية. وقد اعترف تقرير لجنة بيل لعام ١٩٣٧، أن أعضاء اللجنة أبلغوا بصورة رقمية كاملة بأن اليهود في وسعهم «أن يضعوا في الميدان نحو عشرة آلاف محارب مدرب ومسلّح، يدعمهم صف ثانٍ يقدر عدده بنحو أربعين ألفاً تقريباً». (انظر تقرير اللجنة، ص ٢٦٦).
- كما اعترف تقرير حكومة فلسطين لعام ١٩٤٦ بأن قوات الهاغاناه قامت بدور جوهري في «صدّ الهجمات العربية على الممتلكات اليهودية خلال ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، وأن الضباط البريطانيين تولوا تدريب وحدات خاصة من الهاغاناه على حرب العصابات وعلى حماية النقاط الهامة». فضلاً عن أن عصابة ارغون «قامت بزرع الألغام في الأسواق ودور السنيّة».
- Palestine, Chief Secretary, *A Survey of Palestine*, Vol. II, pp. 600-601.
- (١٤٨) طرين، الانتداب البريطاني...، ص ١٢٦ - ١٢٧.
- (١٤٩) Palestine, Chief Secretary, *A Survey of Palestine*, Vol. I, p. 33.
- (١٥٠) «Palestine Royal Commission Report, 1937», pp. 141-142.
- (١٥١) المصدر نفسه، ص ١٤٦.
- (١٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٧٥.

- (١٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٨٠ - ٣٩٣.
- (١٥٤) انظر نقد مشروع التقسيم في: طربين، الانتداب البريطاني...، ص ١٧٠ - ١٧٢.
- (١٥٥) للمزيد انظر: نظام عباسي، العلاقات الصهيونية - النازية وأثرها على فلسطين وحركة التحرر العربي، ص ٤١، ٥١ - ٦٠؛ و Nahum Goldmann, *Ein Leben für Israel*, Bd. II, p. 137.
- (١٥٦) انظر: علي محافظة، العلاقات الألمانية - الفلسطينية ١٨٤١ - ١٩٤٥، ص ٢٠١.
- (١٥٧) انظر: Palestine, Chief Secretary, *A Survey of Palestine*, Vol. I, p. 42-43.
- (١٥٨) Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, p. 43; J.C. Hurewitz, *The Struggle for Palestine*, p. 83; John Marlowe, *Rebellion in Palestine*, p. 191.
- (١٥٩) Palestine, Chief Secretary, *A Survey of Palestine*, Vol. I, p. 43.
- (١٦٠) Hurewitz, *The Struggle for Palestine*, p. 94; and الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ٣٤٥، نقلاً عن الوثائق البريطانية.
- (١٦١) Hurewitz, *The Struggle...*, p. 84.
- (١٦٢) Newton, *Fifty Years...*, pp. 284-285.
- (١٦٣) Palestine, Chief Secretary, *A Survey of Palestine*, Vol. I, p. 44.
- (١٦٤) Ben Gurion, «Britain's Contribution to Arming the Hagana», *Jewish Observer and Middle East Review*, Vol. XII, No. 38. (Sept. 20, 1963), pp. 13-14.
- (١٦٥) المصدر نفسه.
- (١٦٦) جريدة فلسطين، ١٩٣٥/٨/٢٧.
- (١٦٧) خلف الجنرال هاينتغ الجنرال ويفل كقائد عام في فلسطين في شهر أيار/مايو ١٩٣٨.
- (١٦٨) Charles Lock Mowat, *Britain between the Wars, 1918-1940*, p. 624.
- (١٦٩) الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ٣٤٨.
- (١٧٠) طربين، الانتداب البريطاني...، ص ٢٢٣ - ٢٢٧، عن الكتاب الأبيض رقم (Cmd. 5634) بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٣٨.
- (١٧١) انظر خلاصة تقرير لجنة وودهيد، في: جامعة الدول العربية، إدارة فلسطين، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى، ص ٢٤٢ - ٢٦٣.
- (١٧٢) انظر نصّ البيان في المصدر نفسه، ص ٢٦٤ - ٢٦٦.
- (١٧٣) Palestine, Chief Secretary, *A Survey of Palestine*, Vol. I, p. 43.
- (١٧٤) Marlowe, *Rebellion in Palestine*, p. 193.
- (١٧٥) Marlowe, *Rebellion...*, p. 194; Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. I, p. 44.
- (١٧٦) Marlowe, *Rebellion...*, p. 194; Palestine Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. I, p. 44.
- (١٧٧) الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ٣٤٣ - ٣٤٤.
- (١٧٨) Hurewitz, *The Struggle...*, p. 92.
- (١٧٩) دروزة، حول الحركة العربية...، ج ٣، ص ٢٠٢.
- (١٨٠) Hurewitz, *The Struggle...*, p. 196.
- (١٨١) Marlowe, *Rebellion...*, p. 203.
- (١٨٢) Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. I, p. 46.
- (١٨٣) المصدر نفسه، ص ٤٨ - ٤٩.
- (١٨٤) «Statement of India Moslem Views on Palestine».
- (١٨٥) البيان هو البلاغ الرسمي رقم ٩ - ٣٨، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨، وهو خطاب مكدونالد في مجلس العموم (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨)، ص ٤ - ٥ من البيان.
- (١٨٦) انظر هذه الأحكام في: طربين، الانتداب البريطاني...، ص ٢٥٥ - ٢٦٤.
- (١٨٧) انظر: Ben Gurion, «Britain's Contribution...», pp. 17-18.
- (١٨٨) Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. I, p. 44.
- (١٨٩) Hurewitz, *The Struggle...*, p. 92.
- (١٩٠) George Kirk, *The Middle East in the War (1939-1945)*, p. 233.
- نقلاً عن تقرير الصندوق القومي اليهودي (كيرين كاييت) المقدم إلى المؤتمر الصهيوني عام ١٩٣٩، وهذا التقرير يقدم عادة كل سنتين.
- (١٩١) انظر: أحمد طربين، أمريكا في خدمة الدولة اليهودية (١٩٣٩ - ١٩٤٧)، ص ١٨٣ - ١٨٥؛ وناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً (١٨٩٤ - ١٩٧٤)، ص ٤١٨ - ٤١٩، ص ٤٢١.
- (١٩٢) طربين، الانتداب البريطاني...، ص ٢٨١ - ٢٨٤.
- (١٩٣) House of Commons Parliamentary Debates, 5th series, Vol. 358, Cols. 444-5, 6 March 1940.
- (١٩٤) Alan Taylor, *Prelude to Israel: An Analysis of Zionist Diplomacy, 1897-1947*, p. 60.
- (١٩٥) House of Commons Parliamentary Debates, 5th Series, Vol. 358, Cols. 1960, 2, 20 March 1940.
- (١٩٦) انظر التفاصيل في كتاب: Sykes, *Crossroads to Israel*, p. 269; Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. I, p. 61.
- (١٩٧) Ben Gurion, *Israel: Years of Challenge*, pp. 16-18.
- (١٩٨) Arthur Koestler, *Promise and Fulfilment: Palestine 1917-1949*, p. 74.
- (١٩٩) طربين، أمريكا...، ص ٣٢؛ وكوستلر، المصدر السابق، ص ٧٦، ٧٧.
- (٢٠٠) Walid Khalidi (ed.), *From Haven to Conquest*, Introduction, p. 62.
- نقلاً عن مصادر بريطانية. وانظر أيضاً:
- Kirk, *The Middle East...*, p. 310; Hurewitz, *The Struggle...*, pp. 198-199.
- (٢٠١) Khalidi, *From Haven...*, p. 62.
- (٢٠٢) Khalidi, *From Haven...*, p. 51.
- (٢٠٣) Kirk, *The Middle East...*, pp. 307-308.
- (٢٠٤) طربين، أمريكا...، ص ١٤٩؛ و Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. I, p. 57.
- (٢٠٥) طربين، أمريكا...، ص ١٥١.

- التوسع اليهودي. كما ستحسّ الجماعات اليهودية المقيمة في فلسطين بطمأنينة أكثر، ويمكن أن تُمنح قدراً كبيراً من الحكم الذاتي المحلي، في ظلّ شكل من أشكال الضمان الدولي إذا اعتُبر ذلك ضرورياً.
- (٢٢٢) للاطلاع على كلمة العلمي، انظر: طرين، الوحدة العربية بين ١٩١٦ - ١٩٥٨، ص ٣٤٥ - ٣٤٧.
- (٢٢٣) انظر: دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج ٤، ص ٣٩ - ٤٠.
- (٢٢٤) F.A. Williams, *A Prime Minister Remembers*, p. 183.
- (٢٢٥) طرين، أمريكا...، ص ٢٣٥.
- (٢٢٦) Richard Crossman, *Palestine Mission: a Personal Record*, p. 65.
- (٢٢٧) طرين، أمريكا...، ص ٢٤٧.
- (٢٢٨) انزعج ترومان من مذكرة الخارجية الأمريكية التي أوصته بوجوب التحفظ، وانزعج أكثر عندما اقترح وزير الخارجية الأمريكية بيرنز في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥ أنّ تنشر تأكيدات سلف ترومان، روزفلت، إلى ابن سعود بخصوص فلسطين.
- انظر: Harry S. Truman, *Years of Trial and Hope, The Memoirs of Harry S. Truman*, Vol. 2, p. 183.
- (٢٢٩) Hurewitz, *The Struggle...*, p. 230.
- (٢٣٠) طرين، أمريكا...، ص ٢٥٢.
- (٢٣١) Cmd. 6873, White Paper on Terrorism, July 1946. انظر حولها:
- (٢٣٢) Weizmann, *Trial and Error*, p. 541.
- (٢٣٣) البالاخ هي القوة الضاربة، وهي معبأة طوال الوقت ومجهزة بوسائل النقل. وفي أيام السلم تبلغ ٢,٠٠٠ فرد، وفي الحرب ٦,٠٠٠ فرد.
- (٢٣٤) انظر الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة البريطانية، وزارة المستعمرات، برقم Cmd. 6873، وتاريخ تموز/يوليو ١٩٤٦ حول أعمال العنف والإرهاب الصهيوني بفلسطين، بعنوان: «White Paper on Terrorism».
- (٢٣٥) انظر تحليل بيان بيفن في: طرين، أمريكا...، ص ٢٧٠ - ٢٧٣.
- (٢٣٦) Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. I, p. 48.
- (٢٣٧) طرين، أمريكا...، ص ٢٧٧ - ٢٧٩.
- (٢٣٨) اليسوف هي الجماعة اليهودية في فلسطين.
- (٢٣٩) Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. I, p. 83.
- (٢٤٠) المصدر نفسه، ص ٨١ - ٨٢.
- (٢٤١) Richard Crossman, *Palestine Mission...*, p. 22.
- (٢٤٢) انظر تحليل اللجنة ونقدها في: طرين، أمريكا...، ص ٣٢٤ - ٣٣١.
- (٢٤٣) Harry Sacher, *The Establishment of a State*, pp. 55-56.
- (٢٤٤) *New York Times*, May 1, 1946.
- (٢٤٥) James Forrestal, *Forrestal Diaries*, p. 180; Hurewitz, *The Struggle...*, p. 255; Joseph Alsop, *Washington Post*, Dec. 10, 1947.
- (٢٤٦) Supplementary Memorandum by the Government of Palestine Including Notes on Evidence Given to the United Nations Special Committee on Palestine up to the 12th July, 1947.
- (٢٤٧) Frank Sakran, *Palestine Dilemma: Arab Rights versus Zionist Aspirations*, p. 182.

- (٢٠٦) Hurewitz, *The Struggle...*, p. 198.
- (٢٠٧) طرين، أمريكا...، ص ١٥٨.
- (٢٠٨) طالع مختلف الآراء حول اغتيال موين في المصدر نفسه، ص ١٦١ - ١٦٤.
- (٢٠٩) Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. I, p. 81.
- (٢١٠) انظر: جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى، ص ٣٤٤.
- (٢١١) Hurewitz, *The Struggle...*, p. 225.
- (٢١٢) طرين، أمريكا...، ص ٢٠٩.
- (٢١٣) المصدر نفسه، ص ٢١٢.
- (٢١٤) انظر: «Wilson. Despatch II». para. 323, cited in: Kirk, *The Middle East...*, pp. 310-311.
- (٢١٥) Khalidi, *From Haven...*, p. 62; Sykes, *Crossroads...*, pp. 253-254.
- (٢١٦) وفقاً لإحصاءات حكومة فلسطين، دخل فلسطين من يهود العراق ١,٥٧٠ فرداً ما بين أول نيسان/أبريل ١٩٣٩ إلى نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٤٥، ودخل فلسطين من يهود سوريا ولبنان ٩٢٦ فرداً، ومن يهود اليمن ٤,٥٠٥ في الفترة نفسها.
- انظر الإحصاء الوارد في: Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. I, pp. 204-205.
- (٢١٧) Khalidi, *From Haven...*, p. 64-65.
- (٢١٨) لمعرفة مساحة الأراضي التي اكتسبها اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية، برغم القانون الذي صدر عام ١٩٤٠ بتحديد انتقالها، أو حظره تماماً، انظر:
- Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. I, pp. 263-265.
- (٢١٩) بعد أن حلت السلطات البريطانية للجنة العربية العليا، اختفى جمال الحسيني لبعض الوقت، ثم اعتقل ونُفي مع بعض أعضاء اللجنة المنحلة إلى جزر سيشل. ثم التحق سرّاً بالحاج أمين الحسيني في بيروت، وترأس الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر المائدة المستديرة (١٩٣٩) نيابة عن المفتي. وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية ذهب إلى العراق مع بعض الزعماء الفلسطينيين، ثم انتقل إلى إيران معهم، وهناك اعتقلوا ونقلوا إلى معتقل روديسيا، حيث امضوا أربع سنوات.
- (٢٢٠) انظر: دروزة، حول الحركة العربية...، ج ٣، ص ٢٤٩.
- (٢٢١) المشروعان هما: مشروع سوريا الكبرى، ومشروع الهلال الخصيب. وقد تضمن مشروع (سوريا الكبرى) الاعتراف باستقلال الدولة السورية الموحدة التي تشمل سوريا الشمالية ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، مع إدارة خاصة في لبنان القديم (المتصرفية)، وفي فلسطين لحفظ حقوق الأقلية اليهودية. وثانيهما مشروع الهلال الخصيب، يُمنح اليهود بموجب شبه حكم ذاتي في فلسطين، ويكون لهم الحق في إدارة مناطقهم في المدن والريف، ومنها المدارس والمؤسسات الصحية والبوليس، مع الخضوع لإشراف الدولة السورية التي تتوحد لتضمّ سوريا ولبنان وشرق الأردن في دولة موحدة. ثم تنشأ جامعة عربية ينضم إليها العراق وسوريا الموحدة مباشرة. ويمكن أن تنضمّ إليها الدول العربية الأخرى متى شاءت. وبذلك تعود فلسطين إلى مكانها كجزء من سوريا التاريخية، ولن يستبدّ الخوف بعرب فلسطين من

- (٢٧٢) المصدر نفسه، ص ١٠٣ - ١٠٦.
- (٢٧٣) انظر بعض تفاصيل حوادث الإرهاب الصهيوني ضد العرب، في المذكرة الرسمية التي قدّمتها حكومة الانتداب إلى اللجنة الخاصة (انسكوب UNSCOP)، بعنوان «Supplementary Memorandum»، p. 30.
- (٢٧٤) لنشوء منظمة الشباب العربي، انظر: دروزة، حول الحركة العربية...، ج ٤، ص ٩٥ - ٩٦.
- (٢٧٥) Jorge Gracia-Granados, *The Birth of Israel*, p. 256.
- (٢٧٦) Kirk, *Survey...*, p. 251, footnote.
- (٢٧٧) دروزة، حول الحركة...، ج ٤، ص ١٠٤ - ١٠٥. انظر الصور.
- (٢٧٨) تألفت اللجنة العسكرية من ممثلين عن العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والسعودية.
- (٢٧٩) محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، ص ١٦٢.
- (٢٨٠) عبد الله التلّ، كارثة فلسطين، ص ٧.
- (٢٨١) أحمد فراج طابع، صفحات مطوية عن فلسطين، ص ٧٦.
- (٢٨٢) بلغ سعر البندقية الحربية أكثر من مائة جنيه فلسطيني، وسعر الطلقة أكثر من سبعة قروش فلسطينية.
- (٢٨٣) التلّ، كارثة فلسطين، ص ٧.
- (٢٨٤) المصدر نفسه، ص ٩ - ١٠.
- (٢٨٥) George Kirk, *The Middle East in the War, 1939-1946*, p. 253.
- (٢٨٦) Hurewitz, *The Struggle for Palestine*, pp. 310-311.
- (٢٨٧) U.N. Security Council Official Records, 3rd Year, pp. 344-356.
- (٢٨٨) *The Times*, 5, 10, 12 January, and 18 Feb. 1948.
- (٢٨٩) Michel Bar Zohar, *Ben Gurion, The Armed Prophet*, p. 105.
- (٢٩٠) طابع، صفحات مطوية...، ص ٦٨.
- (٢٩١) موسى العلمي، عبّرة فلسطين، ص ١٠.
- (٢٩٢) R.M. Graves, *Experiment in Anarchy*, p. 27.
- (٢٩٣) Kirk, *The Middle East...*, p. 254.
- (٢٩٤) طابع، صفحات...، ص ١٧٠ - ١٧١.
- (٢٩٥) دروزة، حول الحركة العربية...، ج ٥، ص ١٠.
- (٢٩٦) U.N. Document A/565 — Official Records of Third Session of the General Assembly, pp. 5, 6, 8, 9.
- (٢٩٧) المصدر نفسه.
- (٢٩٨) Ben Gurion, *Rebirth and Destiny of Israel*, p. 291.
- (٢٩٩) عارف العارف، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ج ١، ص ١٦٤.
- (٣٠٠) Graves, *Experiment...*, p. 179.
- (٣٠١) Jon Kimche, *The Seven Fallen Pillars*, p. 228.
- (٣٠٢) Menachem Begin, *The Revolt*, p. 162.
- (٣٠٣) المصدر نفسه.
- (٣٠٤) انظر عودة بطرس عودة، مصرع فلسطين، ص ١٣٦ - ١٤١ في وصف سقوط طبريا.
- (٣٠٥) هو قائد قوات العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦).
- (٢٤٨) دروزة، حول الحركة العربية...، ج ٣، ص ٥١ - ٥٢.
- (٢٤٩) Supplementary Memorandum..., p. 10.
- (٢٥٠) Truman, *Years of Trial and Hope...*, Vol. 2, p. 48.
- (٢٥١) انظر صورة مذكرة الأمانة العامة في جامعة الدول العربية إلى الحكومة الأمريكية في: جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية...، المجموعة الأولى، ص ٣٨١ - ٣٨٤.
- وانظر صورة مذكرة الحكومات العربية بناء على قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته المتعقّدة في بلودان (١٢ حزيران/يونيو ١٩٤٦) إلى الحكومتين الانكليزية والأمريكية في المصدر نفسه، ص ٣٩٠ - ٣٩٢.
- (٢٥٢) دروزة، حول الحركة العربية...، ج ٣، ص ٥٧ - ٥٨؛ وانظر أيضاً:
- Hurewitz, *The Struggle for Palestine*, pp. 251-253.
- (٢٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٨، ٣٦٣.
- (٢٥٤) Hansard, «Parliamentary Debates, House of Commons, 5th Series», Vol. 426, Col. 1256, 1st August, 1946.
- (٢٥٥) Truman, *Years of Trial and Hope...*, Vol. 2, p. 152.
- (٢٥٦) طربين، أمريكا...، ص ٣٧٣.
- (٢٥٧) «White Paper on Terrorism», July 1946.
- (٢٥٨) «Supplementary Memorandum...», p. 16.
- (٢٥٩) المصدر نفسه.
- (٢٦٠) جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى، ص ٤٥٩ - ٤٦١؛ وانظر أيضاً: «Supplementary Memorandum...», p. 19; Sacher, *The Establishment of a State*, p. 69.
- Hurewitz, *The Struggle for Palestine*, p. 275.
- (٢٦١)
- (٢٦٢) «Supplementary Memorandum...», pp. 19-20.
- (٢٦٣) انظر مناقشة المسألة الفلسطينية في مجلس العموم البريطاني (٢٥ شباط/فبراير ١٩٤٧) وبيان المستر بيغن وزير الخارجية في: جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية...، المجموعة الثانية، ص ١٩٠ - ١٩٥٠، ص ١٠٦، وتفاصيل المناقشة، ص ٩٣ - ١٠٧.
- (٢٦٤) انظر كلمة السير الكسندر كادوغان Alexander Cadogan مندوب المملكة المتحدة في:
- Robert John and Sami Hadawi, *The Palestine Diary*, Vol. II, p. 139.
- (٢٦٥) Alan Cunningham, «Palestine, The Last Days of the Mandate», *International Affairs*, Vol. 24, No. 4, (Oct. 1948), pp. 481-490.
- (٢٦٦) Great Britain, «The Political History of Palestine under British Administration». A Memorandum presented in 1947 by British Government to the United Nations Special Committee on Palestine.
- (٢٦٧) United Nations Special Committee on Palestine, Report to General Assembly, Vol. I, pp. 475-476.
- (٢٦٨) U.N. Document A/364 Add/1, Vol. I, UNSCOP, Report, I, pp. 59-64.
- (٢٦٩) طربين، قضية فلسطين...، ج ٢، ص ٨٤٤.
- (٢٧٠) دروزة، حول الحركة العربية...، ج ٤، ص ٩٩ - ١٠١.
- (٢٧١) المصدر نفسه، ص ٩٩.

- (٣٣٤) Lilienthal, *What Price Israel?*, p. 82-83.
- (٣٣٥) انظر للمزيد عن ملكية الأرض وأنواعها، سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في فلسطين، ص ٩٨ - ١١٢.
- (٣٣٦) انظر: هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج ١، مادة «انتقال الأراضي».
- (٣٣٧) خلة، الانتداب البريطاني...، ص ٧٥١ - ٧٥٢.
- (٣٣٨) Abcarius, *Palestine...*, p. 129-130.
- (٣٣٩) المصدر نفسه، ص ١٣٠.
- (٣٤٠) المصدر نفسه، ص ١٣١، نقلاً عن تقرير لجنة هايكرافت Haycraft حول اضطرابات عام ١٩٢١.
- (٣٤١) الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ٢٩٠.
- (٣٤٢) «The Peel Commission's Report», Cmd. 5479, pp. 220-221.
- (٣٤٣) Abcarius, *Palestine...*, pp. 139-140.
- (٣٤٤) انظر: اميل الغوري، المؤامرة الكبرى لاغتيال فلسطين ومحق العرب، ص ٤٤، ٩٤. ذكر الغوري أيضاً أن شركة البوتاس اليهودية حصلت مجّاناً على ٧٥ ألف دونم، وعلى ٦٤ ألف دونم بثمان رمزي. وقد منحت شركة الكهرباء اليهودية ١٨ ألف دونم مجّاناً.
- وانظر أيضاً: تقرير لجنة بيل، ص ٣١٦. ويذكر أن حكومة فلسطين أعطت اليهود من الأراضي الأميرية ما تبلغ مساحته ١٧٥,٥٤٥ دونماً... وأن ما كان يملكه اليهود قبل الحرب (العالمية الأولى) ٦٥٠ ألف دونم، ومجموع ما يملكونه الآن (عام ١٩٣٧) يبلغ ١,٣٣٢,٨٦٥ دونماً.
- (٣٤٥) انظر عن أراضي الوقف: سعيد حمادة، النظام الاقتصادي...، ص ٢١٢ - ٢١٥.
- (٣٤٦) انظر تقرير اللجنة الملكية (بيل)، ص ٣١٨ - ٣١٩.
- (٣٤٧) انظر خلاصة تقرير جون هوب-سمبسون عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران في: جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية...، المجموعة الأولى، ص ١٦٦.
- (٣٤٨) Abcarius, *Palestine...*, p. 142.
- (٣٤٩) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج ١، مادة انتقال الأراضي.
- (٣٥٠) حمادة، النظام الاقتصادي...، ص ٦٨٥.
- (٣٥١) المصدر نفسه. انظر للمزيد ص ٥٨٦.
- (٣٥٢) المصدر نفسه، انظر للمزيد ص ٦٨٥ - ٦٩٦؛ وانظر أيضاً تقرير اللجنة الملكية (بيل)، ص ٢٩٨.
- (٣٥٣) انظر تقرير سمبسون، Cmd. 3686, p. 64.
- (٣٥٤) حمادة، النظام الاقتصادي...، ص ٦٦٢.
- (٣٥٥) للمزيد عن التسليف للفلاح العربي، انظر: حمادة، النظام الاقتصادي...، ص ٦٢٢، ٦٦٧؛ وانظر أيضاً تقرير اللجنة الملكية (بيل)، ص ٣٦٥ - ٣٦٦.
- (٣٥٦) حمادة، المصدر نفسه، ص ٦٦٥.
- (٣٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٧ - ٢٣٩.
- (٣٥٨) المصدر نفسه، ص ١٥٢ - ١٥٣.
- (٣٥٦) انهم جمال الحسيني - مندوب الهيئة العربية العليا - السلطات العسكرية البريطانية بالتواطؤ مع الهاغاناه، وذلك في خطابه أمام مجلس الأمن يوم ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٤٨.
- انظر: U.N. Official Records No. 62, pp. 13-14.
- (٣٥٧) العارف، نكبة بيت المقدس...؛ والتل، كارثة فلسطين؛ وعودة، مصرع فلسطين، وغيرها من المؤلفات عن حرب فلسطين.
- (٣٥٨) التل، كارثة فلسطين، ص ٢١.
- (٣٥٩) Kirk, *The Middle East...*, p. 264.
- (٣٦٠) Arnold Toynbee, *A Study of History*, Vol. VIII, p. 290.
- (٣٦١) أحمد الشقيري، قضايا عربية، ص ٢٤٢.
- (٣٦٢) أي أن فلسطين داخلية في اللعبة السياسية (الانتخابية) بين ترومان والصهيونيين.
- انظر: James Forrestal, *Forrestal Diaries*, p. 322.
- (٣٦٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٢.
- (٣٦٤) Trygve Lie, *In the Cause of Peace: Seven Years with the United Nations*, pp. 167-168; Weizmann, *Trial and Error*, p. 581.
- (٣٦٥) Hurewitz, *The Struggle for...*, p. 312.
- (٣٦٦) *New York Post*, 25 Feb. 1948.
- (٣٦٧) Alfred Lilienthal, *What Price Israel?*, p. 74.
- (٣٦٨) *New York Times*, 20 & 21 Feb. 1948.
- (٣٦٩) Weizmann, *Trial and Error*, p. 579.
- (٣٧٠) Lilienthal, *What Price Israel?*, p. 78.
- (٣٧١) U.N. Security Council Official Records, 3rd year, p. 247-248.
- (٣٧٢) المصدر نفسه، ص ٥ - ٢٣.
- (٣٧٣) Sacher, *The Establishment...*, p. 108.
- (٣٧٤) دروزة، حول الحركة العربية...، ج ٥، ص ١٨؛ وأيضاً: Kirk, *The Middle East...*, p. 266; Sacher, *The Establishment...*, p. 107.
- (٣٧٥) Millis, *Forrestal...*, pp. 410-411.
- (٣٧٦) Sacher, *The Establishment...*, p. 106.
- (٣٧٧) دروزة، حول الحركة العربية...، ج ٥، ص ٢٢.
- (٣٧٨) دروزة، المصدر نفسه، ص ٢٦.
- (٣٧٩) Sacher, *The Establishment...*, p. 110.
- (٣٨٠) U.N. Official Records of the 2nd Special Session of the General Assembly, Vol. II, Main Committees, Summary Records, 16 April-14 May 1948, pp. 17-20.
- (٣٨١) Begin, *The Revolt*, pp. 246-247.
- (٣٨٢) U.N. Official Records, pp. 69, 97.
- (٣٨٣) تُلخص مهمة الوسيط الدولي بما يلي: ١ - بذل مساعيه لدى السلطات المحلية والطوائف في فلسطين لتنظيم سير المصالح المشتركة الضرورية لسلامة شعب فلسطين وخيره، وتأمين حماية الأماكن المقدسة والأبنية والطقوس الدينية في فلسطين. ٢ - التعاون مع لجنة الهدنة القنصلية التي أُلغيت في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٤٨. ٣ - إدارة المنظمات الاختصاصية التابعة للأمم المتحدة بالشكل الذي يراه مناسباً ومساعدتها وتنسيقها.

- (٣٥٩) انظر: مجلة صامد الاقتصادي (العدد ٢٩، حزيران/يونيو ١٩٨١)، ص ٢٥، نقلاً عن مذكرة حكومة فلسطين إلى اللجنة الملكية، ص ١٦٦.
- (٣٦٠) المصدر نفسه، ص ١٦.
- (٣٦١) Abcarius, *Palestine...*, p. 160.
- (٣٦٢) حادة، النظام الاقتصادي...، ص ٢٩١.
- (٣٦٣) انظر: عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني، ١٩٠٠ - ١٩٧٠، ص ١٢١ - ١٢٢.
- (٣٦٤) بحلول عام ١٩٣٥ زاد محصول الحمضيات عن ١٠ ملايين صندوق. وبعد أن نصبت دول أوروبا الحواجز الجمركية والنقدية في وجه الحمضيات الفلسطينية، التفت مزارعو الحمضيات إلى حكومة الانتداب لتمنح فلسطين معاملة مفضلة تحذو حذوها دول عصبة الأمم لإنقاذ المزارعين من كارثة محققة، ولكن الحكومة رفضت هذا الطلب. انظر حول ذلك: Abcarius, *Palestine...*, p. 153.
- (٣٦٥) حادة، النظام الاقتصادي...، ص ٣٢٧ - ٣٢٨.
- (٣٦٦) المصدر نفسه، ص ٣٤٤ - ٣٤٦.
- (٣٦٧) المصدر نفسه، ص ٣٤٠ - ٣٤١.
- (٣٦٨) المصدر نفسه، ص ٣٢٩.
- (٣٦٩) Abcarius, *Palestine...*, pp. 169-170.
- (٣٧٠) حادة، النظام الاقتصادي...، ص ٣٣٨ - ٣٣٩.
- (٣٧١) المصدر نفسه، ص ٣٥٣ - ٣٥٦.
- (٣٧٢) انظر: مجلة صامد الاقتصادي، مصدر سابق، ص ٩، نقلاً عن الشهادات السياسية أمام اللجنة في فلسطين، تأليف محمد توفيق جانا.
- (٣٧٣) Abcarius, *Palestine...*, p. 172.
- (٣٧٤) انظر نصّ التقرير في: الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ١٩٣، نقلاً عن الوثائق البريطانية.
- (٣٧٥) انظر: محمد عبد الرؤوف سليم، والصناعة اليهودية في فلسطين في عهد الانتداب، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٩٦ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩)، ص ٧٣.
- (٣٧٦) المصدر نفسه، ص ٧٤.
- (٣٧٧) انظر: يوسف صايغ، الاقتصاد الاسرائيلي، ص ٨٤ - ٨٦ و ٩٠ - ٩١.
- (٣٧٨) المصدر نفسه، ص ٢٧.
- (٣٧٩) انظر: تقرير هوب-سمبسون، ص ٧٨ - ٧٩، رقم ٣٦٨٦، لندن، ١٩٣٠.
- (٣٨٠) انظر: صايغ، الاقتصاد الاسرائيلي، ص ٣٥.
- (٣٨١) المصدر نفسه، ص ٣٥ - ٣٦.
- (٣٨٢) المصدر نفسه، ص ٤٢ - ٤٣.
- (٣٨٣) انظر للمزيد: عبد الوهاب الكيالي، الكمبيوتر.
- (٣٨٤) الكيالي، تاريخ فلسطين...، ص ٢٨٧، نقلاً عن الوثائق البريطانية، القائم بأعمال الحكومة إلى كليف - ليستر ١٩٣٤/١١/٣. م. ٧٣٣ - ٢٥٧.
- (٣٨٥) «Report of the Palestine Peel Commission» Cmd. 5479, pp. 205-206.

(٣٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(٣٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

(٣٨٨) أُجريت على الدستور تعديلات وإضافات في الأعوام ١٩٢٣، ١٩٣٣، ١٩٣٥، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤٧. واشتمل الدستور على خمس وثمانين مادة، ويضم الديباجة والمصطلحات المستعملة في سياقه، وتتعلق مواده بالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وتطبيق بعض القوانين البريطانية، والسلطة القضائية، وأحكام النقل والإبعاد، وتثبيت القوانين والإعفاء من المسؤولية، وبعض الأحكام العامة. انظر نصّ الدستور في كتاب روبرت هاري درايتون Drayton وعنوانه مجموعة المناشير والأوامر والقوانين الفلسطينية، ج ٤، ص ٣٣٠٤ - ٣٣٢٩.

(٣٨٩) «Report of the Palestine Peel...», pp. 211-212, 216.

(٣٩٠) Palestine, Chief Secretary, *A Survey of Palestine*, Vol. 1, p. 111.

(٣٩١) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٣٩٢) درايتون، مجموعة المناشير...، ج ٤، ص ٣٣٠٩.

(٣٩٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٣٥.

أما لماذا كانت الأراضي الأميرية تؤلف جزءاً كبيراً من أراضي فلسطين فإنه بحسب الشريعة الإسلامية، اعتبرت الأراضي التي كان يملكها الأفراد في البلاد المفتوحة (ملكية خاصة) ولذا بقيت في يد أصحابها، ولم تكن تشكل إلا نسبة ضئيلة. أما بقية المساحات الواسعة من الأراضي فقد كان للدولة التي تمثل الأمة، ملكيتها وحق التصرف بها. والخليفة أو السلطان كان يُقطع الأراضي إقطاعاً مؤقتاً لا يورث، ويبقى (حق الرقبة) أي حق الملكية لبيت المال أو خزينة الدولة. وحدث في أحيان قليلة أن منح السلطان العثماني قطعة من الأرض من أملاكه المسماة (خاص همايون) إلى بعض حاشيته على سبيل التملك. وقد حرص الاقتصاد الإسلامي على أن يكون للزراعة وأهلها وضع ثابت لا يقبل التغيير، ولا يجوز التفكير فيها عدا ذلك، خشية نقصان القوت اللازم لحياة الرعية، كما لا يجوز التداول الحرّ في الأرض حذر نقصان الغلّة وتأثر أرزاق الجند بذلك. وبموجب قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨ الذي ظل ينظم قواعد حيازة الأرض في فلسطين حتى عام ١٩٤٧، قُسمت الأراضي في السلطنة إلى أراضي: الميري (الأميرية)، والمتروكة، والموات، والملك، والأوقاف. وترجع ملكية الفئات الثلاث الأولى في الواقع - وتمثل حق الرقبة في الشريعة الإسلامية - إلى خزينة الدولة كبديل لبيت المال. والميري أهم هذه الفئات الثلاث من حيث الرقعة والإنتاج، وقد شملت في فلسطين مختلف المساحات الزراعية، إضافة إلى بعض أراضي المراعي والأحراج. وقد وضعت هذه المساحات منذ العهد العثماني تحت تصرف أهالي القرى والمناشير، مجتمعين أو فرادى، مقابل دفع ضريبة العشر. وعندما صدر قانون (الطابو) أي تسجيل الأراضي، كان على المتفعين بأراضي الميري استصدار سندات تسجيل مقابل مبلغ معقول من المال. ولكن هذا التسجيل (الطابو) لم ينقل ملكية الأرض إلى المتفع، وإنما منحه حق التصرف أو الانتفاع بها فقط، وظلت ملكيتها - حق الرقبة - للخزينة،

تستردها متى شاءت. ولكن هذا الحظر طرأ عليه التغيير عام ١٩١٢ وأصبح المتصرف بالأرض الأميرية (الميري) شبه مالك لها باستثناء عدم إمكان تحويلها إلى أوقاف... وكان عرب فلسطين يتصرفون بالقسم الأوفر من هذه الأراضي الأميرية (الميري). وقد أورد إميل الغوري في كتابه المعذبون في أرض الغرب، ص ٢٥ - توزيع أراضي فلسطين وقت الاحتلال البريطاني عام ١٩١٨ على النحو التالي:

المساحة بالدونم	التفاصيل
٧٠٤,٠٠٠	مساحات البحيرات (البحر الميت وطبرية والحولة)
١٣,٦٧٣,٠٠٠	مسجلة أملاكاً للعرب
١٢,٠٠٠,٠٠٠	مسجلة أملاكاً للدولة (الأراضي الأميرية)
٢٧,٠٢٧,٠٣٢	المجموع
وكان نسبة أملاك الدولة: ٤٥,٥ ٪، وأملاك العرب ٥٢ ٪، وأملاك اليهود ٢,٥ ٪.	

(٣٩٤) المصدر نفسه، ص ٣٣١٠
(٣٩٥) انظر: الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج ٣، مادة القضاء.
(٣٩٦) المصدر نفسه، وانظر أيضاً: Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. I, pp. 111-112.
(٣٩٧) للمزيد انظر: حمادة، النظام الاقتصادي...، ص ١٢٦ - ١٣٢.
(٣٩٨) انظر تعريف «المجرم السياسي» في المادة (٦٩) من الدستور الفلسطيني.

(٣٩٩) انظر: «Report of the Palestine Peel...», pp. 218-219.
ويلاحظ أن المادة (٢٢) من صك الانتداب تعترف باللغات الرسمية الثلاث في فلسطين. والمادة (٢٣) تعترف بالأعياد المقدسة عند كل طائفة أيام راحة مشروعة.

(٤٠٠) انظر: «Report of the Palestine Peel...», p. 209.
(٤٠١) انظر: Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. I, p. 112.
(٤٠٢) انظر: الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج ١، مادة التقسيمات الإدارية.

(٤٠٣) انظر: «Report of the Palestine Peel...», pp. 228-230.
(٤٠٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٤٥٢. وانظر أيضاً: Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. I, p. 128.
(٤٠٥) انظر: «Report of the Palestine Peel...», p. 453.

(٤٠٦) المصدر نفسه، ص ٤٥٣ - ٤٥٤.
(٤٠٧) المصدر نفسه، ص ٤٥٦.
(٤٠٨) المصدر نفسه، ص ٤٥٧.
(٤٠٩) المصدر نفسه، ص ٤٦١ - ٤٦٢.
(٤١٠) المصدر نفسه، ص ٤٦٥.

(٤١١) انظر حول ذلك: Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. I, p. 129.

(٤١٢) Abcarius, Palestine through the Fog..., p. 124.

(٤١٣) انظر: Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. I, pp. 133-134.
(٤١٤) المصدر نفسه، ص ١٣٣.
(٤١٥) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(٤١٦) Abcarius, Palestine..., p. 102.
(٤١٧) محمد يونس الحسيني، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية، ص ١٩٩.

(٤١٨) انظر: Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. II, pp. 639-640.
(٤١٩) للتوسع انظر: الموسوعة الفلسطينية، مج ١، مادة التربية والتعليم.
وقارن هذا الرقم (٨٢,٧٧٥) بالرقم (٨١,٠٤٢) الذي أورده عبد اللطيف الطياوي في كتابه: A.L. Tibawi, Arab Education in Mandatory Palestine, p. 49.

(٤٢٠) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج ١، مادة التربية والتعليم.
(٤٢١) المصدر نفسه، ص ٥٣٤؛ وانظر أيضاً: Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. II, p. 651.

(٤٢٢) Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. II, p. 652.
(٤٢٣) المصدر نفسه، ص ٦٦١ - ٦٦٢.

(٤٢٤) انظر: نبيل أيوب بدران، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، ١٩١٨ - ١٩٤٨، ص ١٦٥ - ١٦٦.

(٤٢٥) انظر نفقات ميزانية المعارف ونسبتها إلى الميزانية العامة من العام ١٩٢٦ - ١٩٢٧ لغاية ١٩٤٤ - ١٩٤٥ في: Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. II, p. 641.
والدفاع ونسبتها إلى الميزانية العامة في النشرة الإحصائية Abstract, 1939 حتى السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨، والنشرة الإحصائية (١٩٤٠) السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩، والنشرة الإحصائية ١٩٤٤ - ١٩٤٥ من السنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ وما بعدها.

(٤٢٦) انظر: Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. II, p. 641.
(٤٢٧) انظر: «Palestine Royal Commission Report, 1937, pp. 444-445.
وقارن نفقات الحكومة على بعض المصالح والمرافق مع نفقات التعليم.
(٤٢٨) المصدر نفسه، ص ٤٤٨.

(٤٢٩) انظر: «John Hope-Simpson's Report, Cmd. 3686», 1930, p. 117.
(٤٣٠) «Palestine Royal Commission Report», 1937, pp. 442-443.

(٤٣١) انظر: Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. II, p. 141.
(٤٣٢) لمعرفة إحصاءات ١٩٤٣ - ١٩٤٤، انظر: النشرة الإحصائية للعام Statistical Abstract, p. 188. ١٩٤٤ - ١٩٤٥

(٤٣٣) Tibawi, Arab Education..., p. 49.
(٤٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٩. وانظر: بدران، التعليم والتحديث...، ص ١٥٥. وقد اعتمد هذا العمر باعتباره يمثل الحد الأدنى لاستيعاب العمليات الثلاث الأساسية وهي القراءة والكتابة والحساب.

(٤٣٥) انظر: «John Hope-Simpson's Report», p. 117.
(٤٣٦) انظر: شهادة خليل طوطح أمام اللجنة الملكية في فلسطين في كتاب محمد توفيق جانا، الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين، ص ٣٣١ - ٣٣٣.

(٤٦٧) Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. II, p. 606.

(٤٦٨) انظر الجدول في المصدر نفسه، ص ٦٠٨، والنسبة هي حاصل
قسمة:

$$\frac{٤٣,٣٥٢,٠٠٠}{١٢٥,٣٩٩,٠٠٠} = ٣٤,٥٧\%$$

(٤٦٩) حددت أنظمة مجلس النقد الفلسطيني التي أصدرها وزير المستعمرات
عام ١٩٢٦ قيمة الجنيه الفلسطيني بجنيه استرليني. انظر: حمادة،
النظام الاقتصادي...، ص ٥٨٨ - ٥٨٩، لاسيما الحاشية
رقم ١٥.

(٤٧٠) Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. II, pp. 607-608.

(٤٧١) المصدر نفسه، ص ١١٩.

(٤٧٢) «Palestine Royal Commission Report», p. 262.

(٤٧٣) انظر: Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. I, p. 121.

(٤٧٤) انظر: حمادة، النظام الاقتصادي...، ص ٣٩٦.

(٤٧٥) Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. II, pp. 858-860.

(٤٧٦) المصدر نفسه، ص ٨٦٠.

(٤٧٧) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٤٧٨) المصدر نفسه، انظر الجدول، ص ٨٥٩.

(٤٧٩) المصدر نفسه، ص ٨٦٠. وانظر أيضاً: حمادة، النظام
الاقتصادي...، ص ٣٩٨، نقلاً عن النشرات الرسمية.

(٤٨٠) Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. II, p. 863.

(٤٨١) حمادة، النظام الاقتصادي...، ص ٣٩٨ - ٣٩٩.

(٤٨٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٦ نقلاً عن «Report to the League of
Nations», 1933, p. 229.

(٤٨٣) انظر الجدول في:

Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. II, p. 861.

(٤٨٤) المصدر نفسه، ص ٨٦٢ - ٨٦٣.

(٤٨٥) المصدر نفسه، ص ٨٦٢.

(٤٨٦) حمادة، النظام الاقتصادي...، ص ٤١٠.

(٤٨٧) المصدر نفسه، ص ٤١١.

(٤٨٨) المصدر نفسه، ص ٤١١ - ٤١٢.

(٤٨٩) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج ٢، مادة السكك الحديدية.

(٤٩٠) Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. II, p. 853.

(٤٩١) حمادة، النظام الاقتصادي...، ص ٤١١.

(٤٩٢) Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. II, pp. 854-856.

(٤٩٣) للمزيد، انظر: حمادة، النظام الاقتصادي...، ص ٤٣٨ - ٤٣٩.

(٤٩٤) Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. I, p. 115.

(٤٩٥) «Palestine Royal Commission Report», p. 424.

(٤٩٦) Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. I, p. 114.

(٤٩٧) «التقرير السياسي لشهر شباط/فبراير ١٩٢٢»، وزارة المستعمرات
١٩٢٣/١٩، ص ٢ - ٣.

(٤٩٨) Abcarius, Palestine..., p. 106.

(٤٣٧) انظر: Tibawi, Arab Education..., pp. 172-176.

(٤٣٨) انظر الجدول في:

Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. II, p. 729.

(٤٣٩) المصدر نفسه، وانظر تفاصيل هذه الظاهرة في: بدران، التعليم
والتحديث...، ص ١٤٦ - ١٤٧.

(٤٤٠) Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. II, p. 650.

(٤٤١) المصدر نفسه، ص ٦٤٨.

(٤٤٢) Abcarius, Palestine..., p. 103; Tibawi, Arab Education...,
pp. 162-165.

(٤٤٣) Abcarius, Palestine..., p. 104.

وطبقاً لرّد حزب الاستقلال الوطني على بيان المندوب السامي الذي
ألقاه أمام لجنة الانتداب الدائمة في جنيف (١٩٣٢/١١/١٠) فإنه
«يوجد في فلسطين نحو ألف قرية عربية، في حين لا يوجد مدارس إلا
في نحو ثلاثمائة منها».

انظر: عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، وثائق المقاومة الفلسطينية
العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩)،
ص ٢٩٣.

(٤٤٤) Abcarius, Palestine..., p. 145.

(٤٤٥) محمد يونس الحسيني، التطور الاجتماعي...، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٤٤٦) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

(٤٤٧) ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية، السنة الثانية، ١٩٥٠ -
١٩٥١، ص ٤٦.

(٤٤٨) Tibawi, Arab Education..., p. 49.

(٤٤٩) Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. II, p. 651.

(٤٥٠) Tibawi, Arab Education..., pp. 47-48.

(٤٥١) Palestine, Chief Secretary, A Survey..., Vol. II, p. 651.

(٤٥٢) الحصري، حولية الثقافة...، ص ٤٦.

(٤٥٣) «Palestine Royal Commission Report», p. 449.

(٤٥٤) المصدر نفسه، ص ٤٥١.

(٤٥٥) انظر ردّ حزب الاستقلال على بيان المندوب السامي أمام لجنة
الانتداب الدائمة في جنيف بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٠ في: الكيالي،
وثائق المقاومة الفلسطينية...، ص ٢٨٤ - ٢٩٨.

(٤٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(٤٥٧) ورد نصّ الرسالة كاملاً في: المصدر نفسه، ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٤٥٨) انظر: بدران، التعليم والتحديث...، ص ١٧٩.

(٤٥٩) «Palestine Royal Commission Report», p. 245.

(٤٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(٤٦١) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٤٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٤٦٣) انظر توصياته في: المصدر نفسه، ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٤٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٥، انظر الجدول.

(٤٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٤٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٤، وانظر الجدول، ص ٢٥٥.

- (٤٩٩) «Palestine Royal Commission Report», p. 422.
- (٥٠٠) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
- (٥٠١) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
- (٥٠٢) المصدر نفسه، ص ٤٢٤.
- (٥٠٣) Abcarius, *Palestine...*, p. 106.
- (٥٠٤) «Report of the League of Nations on the Administration of Palestine 1926», p. 53.
- (٥٠٥) Abcarius, *Palestine...*, p. 108.
- وانظر أيضاً: حمادة، النظام الاقتصادي...، ص ٣٩٩.
- (٥٠٦) *Palestine Gazette*, Supplement No. 15, November 1931, p. 879.
- (٥٠٧) Abcarius, *Palestine...*, p. 109.
- (٥٠٨) «Palestine Royal Commission Report», p. 410.
- (٥٠٩) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج ٤، مادة المستشفيات.
- (٥١٠) للمزيد، انظر: Abcarius, *Palestine...*, p. 120.
- (٥١١) «Palestine Royal Commission Report», p. 416.
- (٥١٢) Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. II, p. 616.
- (٥١٣) المصدر نفسه، ص ٦١٦ - ٦١٧.
- (٥١٤) المصدر نفسه، ص ٦١٧.
- (٥١٥) المصدر نفسه، ص ٦١٨.
- (٥١٦) المصدر نفسه، ص ٦١٠.
- (٥١٧) المصدر نفسه، ص ٦١٤؛ وانظر أيضاً: الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج ٤، مادة المستشفيات.
- (٥١٨) Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. II, pp. 619-620.
- (٥١٩) المصدر نفسه، ص ٦٢٣.
- (٥٢٠) المصدر نفسه، ص ٦١٤؛ وانظر أيضاً: محمد يونس الحسيني، التطور الاجتماعي...، ص ١٧٦.
- (٥٢١) Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. II, p. 621.
- (٥٢٢) المصدر نفسه، ص ٦١٩.
- (٥٢٣) المصدر نفسه، ص ٦٢٤.
- (٥٢٤) المصدر نفسه، ص ٦٢٥، ٦٣٢. وانظر أيضاً «Palestine Royal Commission Report», p. 415.
- (٥٢٥) المصدران نفسهما، الأول ص ٦٣٢، والثاني ص ٤١٥.
- (٥٢٦) Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. II, p. 618.
- وانظر أيضاً: محمد يونس الحسيني، التطور الاجتماعي...، ص ١٧٦.
- (٥٢٧) Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. II, p. 618.
- (٥٢٨) المصدر نفسه، ص ٦١١، ٦٣٠.
- (٥٢٩) «Palestine Royal Commission Report», pp. 412-413.
- (٥٣٠) انظر إحصاء سكان فلسطين ما بين ١٩٢٢ و ١٩٤٤ في: Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. I, p. 141.
- (٥٣١) الموظف هو ميشيل ابكاريوس (١٨٨٤ - ١٩٥٣). انظر كتابه المشار إليه سابقاً ص ١٠٩.
- (٥٣٢) «Palestine Royal Commission Report», p. 418.
- (٥٣٣) المصدر نفسه، ص ٤١٦.
- (٥٣٤) المصدر نفسه، ص ٤١٤.
- (٥٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٩.
- (٥٣٦) للمزيد، انظر: Abcarius, *Palestine...*, pp. 118-119.
- (٥٣٧) «Palestine Royal Commission Report», p. 417.
- (٥٣٨) المصدر نفسه، ص ٤١١.
- (٥٣٩) انظر: «John Hope-Simpson's Report», 1930 (3686), p. 306.
- (٥٤٠) انظر: Palestine, Chief Secretary, *A Survey...*, Vol. I, p. 379.
- (٥٤١) حول تقدير القوات العربية الفلسطينية ما بين كانون الثاني/يناير - ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، انظر: الملحق رقم ٨ في كتاب Walid Khalidi, *From Haven to Conquest*, pp. 858-860.
- وانظر الملحق رقم (٩) حول تقدير القوات الصهيونية وتسليحها يوم ١٥/٥/١٩٤٨ في المصدر نفسه، ص ٨٦١ - ٨٦٦.
- (٥٤٢) انظر حجم هذه الوحدات النظامية وتسليحها في: المصدر السابق نفسه، الملحق رقم (٩ب)، ص ٨٦٧ - ٨٧١.
- (٥٤٣) انظر: Abcarius, *Palestine...*, p. 179.
- (٥٤٤) المصدر نفسه، ص ١٨٩.
- (٥٤٥) انظر نص (نداء الحرس الوطني للأمة الشريفة التي عرفت كيف تكافح بحق واستماتة) في: طرين، محاضرات في تاريخ...، ص ٢٧٠ - ٢٧١.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

- ، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار ١٨٩٧ - ١٩٢٢، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠.
- ، قضية فلسطين ١٨٩٧ - ١٩٤٨، ج ٢، دمشق، مطبعة دار الهلال، ١٩٦٨.
- ، محاضرات في تاريخ فلسطين منذ نشأة الحركة الصهيونية حتى نشوب الثورة الكبرى (١٩٣٦)، معهد الدراسات العربية العالية، منشورات القاهرة، ١٩٥٩.
- أحمد فراج طابع، صفحات مطوية عن فلسطين، لا. م، لا. ن، لا. ت.
- أحمد الشقيري، قضايا عربية (ترجمة خيرى حماد)، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٦١.
- أحمد طرين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار، أمركة في خدمة الدولة اليهودية ١٩٣٩ - ١٩٤٧، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢.
- ، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار، الانتداب البريطاني في خلفية الدولة اليهودية ١٩٢٢ - ١٩٣٩، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١.

إميل الغوري، المؤامرة الكبرى لاغتيال فلسطين ومحق العرب، القاهرة، ١٩٥٥.

—، المظبون في أرض الغرب، بيروت، مطبعة البيان، ١٩٦٠.
جامعة الدول العربية، إدارة فلسطين، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الأولى ١٩١٥ - ١٩٤٦، القاهرة، مطابع الصباح، ١٩٥٧.
—، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الثانية ١٩٤٧ - ١٩٥٠، القاهرة، مطبعة أطلس، ١٩٧٤.

جون هوب-سمبسون، تقرير جون هوب-سمبسون رقم ٣٦٨٦، لندن، ١٩٣٠.

خضر العلي محفوظ، تحت راية القاطنجي، دمشق، مطبعة بابل، ١٩٣٨.
روبرت هاري درايتون، مجموعة المناشير والأوامر والقوانين الفلسطينية، ج ٤، القدس، مطبعة الروم، ١٩٣٦.

ساطع الحصري، حولة الثقافة العربية، السنة الثانية، ١٩٥٠ - ١٩٥١، القاهرة، دار النشر الثقافية لجامعة الدول العربية، ١٩٥٣.

سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في فلسطين، بيروت، الجامعة الأميركية في بيروت، ١٩٦٠.

عارف العارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧ - ١٩٥٢، ج ١، صيدا، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٦٠.

عبد الله التل، كارثة فلسطين، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٥٩.
عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط ٣، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣.

—، الكيوتز، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٦.

—، وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨ - ١٩٣٩، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨.
علي محافظة، العلاقات الألمانية الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٨٤١ - ١٩٤٥، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠ - ١٩٧٠ «بحث إحصائي»، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤.

عودة بطرس عودة، مصرع فلسطين، القدس، ١٩٥٠.
عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، يافا، مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧.

—، جريدة فلسطين، ١٩٣٥/٨/٢٧.
كامل محمود خلعة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ - ١٩٣٩، ط ٢، طرابلس، ١٩٨٢.

محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين: صرح بها سماحة السيد محمد أمين الحسيني، الهيئة العربية العليا لفلسطين بالقاهرة، المطبعة السلفية، ١٩٥٤.

محمد توفيق جانا، الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين، دمشق، د. ن.، ١٩٣٧.

محمد عبد الرؤوف سليم، «الصناعة اليهودية في فلسطين في عهد الانتداب»، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٩٦، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩.

محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ٦ أجزاء، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٥٠ - ١٩٥١.

محمد يونس الحسيني، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية، يافا، مكتبة الطاهر، ١٩٤٦.

مضابط جلسات دورة الاجتماع الرابعة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية، ١٩٤٦.

الملحق الرسمي لجريدة فلسطين.

موسى العلمي، عبرة فلسطين، بيروت، الكشاف، ١٩٤٩.
ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً (١٨٩٤ - ١٩٧٤)، ط ٣، بيروت، ١٩٧٥.

نبيل أيوب بدران، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، ١٩١٨ - ١٩٤٨، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٩.

نجيب صدقة، قضية فلسطين، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٤٦.
نظام عباسي، العلاقات الصهيونية النازية وأثرها على فلسطين وحركة التحرر العربي، الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٤.
هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الأول (العام)، دمشق، ١٩٨٤.

يوسف صايغ، الاقتصاد الاسرائيلي، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٦.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

Abcarius, M.F., *Palestine through the Fog of Propaganda*, London, Hutchinson, 1946.

Alsop, Joseph, *Washington Post*, Dec. 10, 1947.

Bar Zohar, Michel, *Ben Gurion, The Armed Prophet*, Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice Hall, 1967.

Begin, Menachem, *The Revolt*, Jerusalem, Achiasaf, 1950.

Ben Gurion, David, «Britain's Contribution to Arming the Hagana» in the *Jewish Observer and Middle East Review*, Vol. XII, No. 38, Sept. 20, 1963.

—, *Israel: Years of Challenge*, London, Blond, 1963.

—, *Rebirth and Destiny of Israel*, London, T. Yoseloff, 1959.

Crossman, Richard, *Palestine Mission: A Personal Record*, London, Hamish Hamilton, n.d.

Crum, Bartley D., *Behind the Silken Curtain*, N.Y., 1947.

Cunningham, Alan, «Palestine, The Last Days of the Mandate», *International Affairs*, Vol. 24, No. 4, October 1948.

Departmental Note by Shuckburg. 18 June 1930, Colonial Office Archives 733/185.

Eban, Abba, *The Voice of Israel*, N. Y., 1957.

The Esco Foundation for Palestine, *A Study of Jewish, Arab and British Policies*, Vol. II, New Haven, 1947.

Foreign Office to Wingate, 13 Feb. 1918, Clayton Papers, Durham University, 148/5, No. 218.

Forrestal, James, *Forrestal Diaries*, edited by Walter Millis with the collaboration of E.S. Duffield, New York, Viking, 1951.

General Staff, War Office, «The Strategic Importance of Syria to the British Empire», General Staff, War Office, 9 December 1918, F.O.A. 371/4178.

General Zionist Archives. May 10, 1919, Z/16009.

Goldmann, Nahum, *Ein Leben für Israel*, Bd. II, Frankfurt, 1959.

- Gracia-Granados, Jorge, *The Birth of Israel*, New York, Knopf, 1948.
- Graves, R.M., *Experiment in Anarchy*, London, Gollancz, 1949.
- Great Britain, British Information Services, *The Political History of Palestine under the British Administration*, New York, British Information Services, 1947.
- Hadawi, S. and John, Robert, *The Palestine Diary*, 2 vols., Beirut, P.L.O. Research Center, 1970.
- Halpern, Ben, *The Idea of the Jewish State*, Massachusetts, Harvard University Press, 1961.
- Hansard, *House of Commons Parliamentary Debates, 5th Series*:
 — Vol. 202. Col. 1379.
 — Vol. 231. Col. 76.
 — Vol. 358. Cols. 444-5. 6 March 1940.
 — Vol. 358. Cols. 1960. 2. 20 March 1940.
 — Vol. 426. Col. 1256. 1st August 1946.
 — Vol. 433. Col. 986.
 — Vol. 350. Cols. 808-812.
 — Vol. 357. Cols. 2057-2060.
- Hope-Simpson, John, Cmd. 3686, 1930.
- Horowitz, D., *State in the Making*, N. Y., 1953.
- Hurewitz, J.C., *Diplomacy in the Near and the Middle East: a Documentary Record: Vol. 1:1535-1914*, Princeton, New Jersey, Van Nostrand, 1956.
- , *The Struggle for Palestine*, New York, Norton, 1950.
- Jeffries, J.M.N., *Palestine: The Reality*, London, Longmans Green, 1939.
- Khalidi, Walid, (ed.), *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and Palestine Problem until 1947*, Beirut, Institute for Palestine Studies, 1971.
- Kimche, Jon, *The Seven Fallen Pillars: The Middle East, 1915-1950*, London, Secker and Warburg, 1950.
- Kimche, Jon and David, *The Secret Roads*, London, 1955.
- Kirk, George, *The Middle East in the War*, Arnold Toynbee, (ed.), *Survey of International Affairs, 1939-1945*, London, Oxford University Press for the Royal Institute of International Affairs, 1953.
- Koestler, Arthur, *Promise and Fulfilment: Palestine 1947-1949*, London, Macmillan, 1949.
- League of Nations, *Treaty Series*, Vol. XXII, 1924.
- Lie, Trygve, *In the Cause of Peace: Seven Years with the United Nations*, New York, Macmillan, 1954.
- Lilienthal, Alfred, *What Price Israel?*, Chicago, Regency, 1953.
- Manuel, Frank E., *The Realities of American-Palestine Relations*, Washington D. C., Public Affairs Press, 1949.
- Marlowe, John, *Rebellion in Palestine*, London, Cresset Press, 1946.
- Memorandum Presented by His Majesty's Government. *The Political History of Palestine*, London, 1947.
- Menuhin, Moshe, *The Decadence of Judaism in our Time*, New York, Exposition Press, 1965.
- Millis, Walter (ed.), *The Forrestal Diaries*, N. Y., 1951.
- Mowat, Charles Loch, *Britain between the Wars, 1918-1940*, Chicago, University of Chicago Press, 1955.
- New York Post, 25 Feb. 1948.
- New York Times, 1 May, 1946; 20, 21 Feb. 1948.
- Newton, Frances Emily, *Fifty Years in Palestine*, Wortham, England, Coldharbour Press, 1948.
- Palestine, Chief Secretary, *A Survey of Palestine*, Vol. I, Memorandum by the Secretary of State for the Colonies.
- Palestine Gazette*, Supplement No. 15, November 1931.
- Palestine, Secretary of State for the Colonies, Memorandum by the Secretary of State for the Colonies, 11 August 1921, P.R.O. Colonial Office Archives 733/14.
- «Palestine Royal Commission Report, 1937».
- «Palestine Supplementary Memorandum» by the Government of Palestine, Jerusalem Government Printer, 1947.
- Palin Report*.
- «The Passfield White Paper», Cmd. 3692, 1930.
- «The Peel Commission's Report», Cmd. 5479.
- Permanent Mandates Commission, «Minutes of the 22nd. Session».
- Public Record Office, «Future of Palestine», May 1918, London, F.O.A. 371/3384.
- «Report of the Commission on the Palestine Disturbances of August 1929», Cmd. 3530, The Shaw Commission Report.
- Roosevelt, Kermit, «The Partition of Palestine», *Middle East Journal*, Jan. 1948.
- Sacher, Harry, *The Establishment of a State*, London, William Clowes, 1952.
- Sakran, Frank, *Palestine Dilemma: Arab Rights versus Zionist Aspirations*, Washington D.C., Public Affairs Press, 1948.
- Shuckburg, «Departmental Note by Shuckburg», 18 June 1930, Colonial Office Archives, 733/138.
- «Sir Herbert Samuel's Speech» delivered at Jerusalem, June 3, 1921, F.O.A., 371/6375.
- Statement of India Moslem Views on Palestine, London, Arab Center, 1939.
- Stevens, R. B., *American Zionism and U.S. Foreign Policy 1912-1947*, N. Y., 1962.
- Stirling, Walter Francis, *Safety Last*, London, Holis and Carter, 1953.
- Storrs, Sir Roland, *Orientalisms*, London, Nicholas and Watson, 1937.
- Sykes, Christopher, *Crossroads to Israel*, London, Collins, 1965.
- Taylor, Alan R., *Prelude to Israel: An Analysis of Zionist Diplomacy, 1897-1947*, New York, Philosophical Library, 1959.
- Tibawi, A.L., *Arab Education in Mandatory Palestine*, London, Luzac, 1956.
- The Times*, 5, 10, 12 January 1948; 18 February 1948.
- Toynbee, Arnold, *A Study of History*, Vol. VIII, London, Oxford University Press, 1934-1961.
- , (ed.), *Survey of International Affairs*, 1925, Vol. I, London, Humphrey Milford, 1927.
- Truman, Harry S., *Years of Trial and Hope, The Memoirs of Harry S. Truman*, Vol. II, New York, Doubleday, 1956.
- U.N. Official Records No. 62.
- «U.N. Security Council Official Records», 3rd Year.
- «Wauchope to Cunliffe Lister», 16 August 1934, Colonial Office Archives, 733/265.
- Weizmann, Chaim, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann*, New York, Schocken, 1966.
- Welles, Sumner, *We need not Fail*, Boston, 1948.
- «White Paper on Terrorism», July, 1946. Cmd. 6873.
- Williams, F.A., *A Prime Minister Remembers: The War and Post War Memoirs of the Rt. Hon. Earl Attlee*, London, Heinemann, 1961.
- «Wilson Despatch II». para 323, cited in Kirk, *The Middle East in The War*.
- Zaar, Isaac, *Rescue and Liberation, America's Part in the Birth of Israel*, N.Y., 1954.
- Newspapers:
New York Times, March 25, 1947.
 July 25, 1947.
 Oct. 7, 1946.
 May, 1, 1946.
The Times, June 30, 1944.
 July 22, 1944.